موسوعة
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

المجلد الرابع

موسوعة
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

المجلد الرابع

الخطب والكلمات
في مجلس الوزراء
ومجلس الشورى
١٤٠٢ - ١٤٢٦ هـ
(١٩٨٢ - ٢٠٠٥م)

إعداد
دارة الملك عبد العزيز

ⓒ دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دارة الملك عبدالعزيز
موسوعة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود. / دارة الملك عبدالعزيز. ــ الرياض، ١٤٣٦هـ.
١٠ مج.

ردمك: ٧ ــ ٥٢ ــ ٨١٢٨ ــ ٦٠٣ ــ ٩٧٨ (مجموعة)
٥ ــ ٥٦ ــ ٨١٢٨ ــ ٦٠٣ ــ ٩٧٨ (ج ٤)

١ ــ فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك السعودية ٢ ــ الموسوعات
أ ــ العنوان
ديوي: ٩٥٣,١٠٩ ١٤٣٦/٨٠٥

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٨٠٥
ردمك: ٧ ــ ٥٢ ــ ٨١٢٨ ــ ٦٠٣ ــ ٩٧٨ (مجموعة)
٥ ــ ٥٦ ــ ٨١٢٨ ــ ٦٠٣ ــ ٩٧٨ (ج ٤)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدارة الملك عبدالعزيز، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو نقله على أية هيئة دون موافقة كتابية من الناشر، إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

إصدارات دارة الملك عبدالعزيز ــ ٣٢٠

صدرت هذه الموسوعة بمناسبة انعقاد
الندوة العلمية عن تاريخ
الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
في ربيع الآخر سنة ١٤٣٦هـ (فبراير ٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

القسم الأول: الخطب والكلمات في مجلس الوزراء ٣٥
الاثنين ٢٥ شعبان ١٤٠٢هـ/ ٢١ يونيو ١٩٨٢م ٣٧
الفقيد الراحل خالد بن عبدالعزيز ٣٧
نعمة الإسلام ٣٧
أصالة هذه الأمة ٣٧
العدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين ٣٧
الاثنين ٢١ رمضان ١٤٠٢هـ/ ١٢ يوليو ١٩٨٢م ٣٨
القضية العادلة ٣٨
الثلاثاء ١٤ شوال ١٤٠٢هـ/ ٣ أغسطس ١٩٨٢م ٣٩
زيارة الرئيسين اليمنيين ٣٩
الاثنين ٢٧ شوال ١٤٠٢هـ/ ١٦ أغسطس ١٩٨٢م ٤٠
مؤتمر القمة العربي ٤٠
في خدمة ضيوف الرحمن ٤٠
الاثنين ١١ ذو القعدة ١٤٠٢هـ/ ٣٠ أغسطس ١٩٨٢م ٤٠
الصراع العربي ـ الإسرائيلي ٤٠
الاثنين ٨ المحرم ١٤٠٣هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢م ٤١
أمة تريد السلام ٤١
الاثنين ١٥ المحرم ١٤٠٣هـ/ ١ نوفمبر ١٩٨٢م ٤٢
توسعة المسجد النبوي ٤٢
الاثنين ٢٢ المحرم ١٤٠٣هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٨٢م ٤٣
اجتماعنا الخليجي خير لبلادنا وأمتنا ٤٣
مزيد من التأييد لقضايانا العادلة ٤٣
الاثنين ٢٩ المحرم ١٤٠٣هـ/ ١٥ نوفمبر ١٩٨٢م ٤٣
دعم لبنان ٤٣
مؤتمر القمة الخليجي ٤٤

الاثنين ١٢ ربيع الأول ١٤٠٣هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٨٢م ٤٤
قضايا إسلامية وعربية ٤٤
مشروع السلام العربي ٤٤
الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٠٣هـ/ ١٠ يناير ١٩٨٣م ٤٥
أحداث لبنان ٤٥
الاثنين ٣ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ/ ١٧ يناير ١٩٨٣م ٤٦
في مستوى التحديات ٤٦
التطور الزراعي ٤٧
الاثنين ١٠ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ/ ٢٤ يناير ١٩٨٣م ٤٧
الخلافات العربية ٤٧
منظمة «أوبك» ٤٨
اتصالات دولية وعربية ٤٨
الاثنين ١٧ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ/ ٣١ يناير ١٩٨٣م ٤٨
الوضع في لبنان ٤٨
قضية فلسطين ٤٩
مشروعات الهيئة الملكية للجبيل وينبع ٤٩
الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ/ ٢٨ فبراير ١٩٨٣م ٥٠
القضية الفلسطينية ٥٠
التعاون الخليجي ٥٠
اجتماعات ورسائل ٥٠
السياسة البترولية ٥١
الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ/ ٧ مارس ١٩٨٣م ٥١
المملكة تؤيد الإجماع الفلسطيني ٥١
حركة عدم الانحياز ٥٢
الأربعاء ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ/ ١٣ أبريل ١٩٨٣م ٥٢
كلمات شاملة عن التنمية ٥٢
الاثنين ١١ شعبان ١٤٠٣هـ/ ٢٣ مايو ١٩٨٣م ٦١
أوضاع المنطقة العربية ٦١
الاثنين ١٨ شعبان ١٤٠٣هـ/ ٣٠ مايو ١٩٨٣م ٦١
المقاومة الفلسطينية ٦١

الاثنين ١٠ رمضان ١٤٠٣هـ/ ٢٠ يونيو ١٩٨٣م ٦١
الموقف السعودي والقضايا العربية ٦١
الاثنين ١٧ رمضان ١٤٠٣هـ/ ٢٧ يونيو ١٩٨٣م ٦٢
سيادة لبنان ٦٢
الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٠٣هـ/ ٤ يوليو ١٩٨٣م ٦٢
الثلاثاء ١٦ شوال ١٤٠٣هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٨٣م ٦٣
جلسة خاصة ٦٣
الثلاثاء ٢٣ شوال ١٤٠٣هـ/ ٢ أغسطس ١٩٨٣م ٦٣
أوضاع المنطقة ٦٣
السوق البترولية ٦٣
الثلاثاء ١ ذو القعدة ١٤٠٣هـ/ ٩ أغسطس ١٩٨٣م ٦٤
مباحثات عربية ودولية ٦٤
الاثنين ٧ ذو القعدة ١٤٠٣هـ/ ١٥ أغسطس ١٩٨٣م ٦٤
الموقف اللبناني ـ الفلسطيني ٦٤
استعدادات الحج ٦٤
الاثنين ١٤ ذو القعدة ١٤٠٣هـ/ ٢٢ أغسطس ١٩٨٣م ٦٥
الأحداث اللبنانية ٦٥
الاثنين ٢١ ذو القعدة ١٤٠٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٩٨٣م ٦٦
المشكلة اللبنانية ٦٦
الاثنين ١٩ ذو الحجة ١٤٠٣هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣م ٦٦
مساعي المملكة لإنقاذ لبنان ٦٦
الاثنين ١١ المحرم ١٤٠٤هـ/ ١٧ أكتوبر ١٩٨٣م ٦٧
آفاق القمة العربية ٦٧
الاثنين ٢٥ المحرم ١٤٠٤هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٨٣م ٦٧
شؤون الساعة ٦٧
المؤتمر الوطني اللبناني ٦٧
الاثنين ٢٤ صفر ١٤٠٤هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٣م ٦٨
خطة التنمية الرابعة ٦٨
الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ ١٩ ديسمبر ١٩٨٣م ٦٨
أحداث لبنان ٦٨
الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٣م ٦٩

مشكلة لبنان ٦٩
الاثنين ٢٩ ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ ٢ يناير ١٩٨٤م ٦٩
القضية الفلسطينية ٦٩
الاثنين ٦ ربيع الآخر ١٤٠٤هـ/ ٩ يناير ١٩٨٤م ٦٩
القضايا العربية والإسلامية ٦٩
الاثنين ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ/ ١٢ مارس ١٩٨٤م ٧٠
رخاء المواطن ٧٠
الأحد ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ/ ١٠ أبريل ١٩٨٤م ٧٠
الكلمة الملكية بمناسبة الميزانية ٧٠
الاثنين ٨ رجب ١٤٠٤هـ/ ٩ أبريل ١٩٨٤م ٨٥
القضية اللبنانية ٨٥
الاثنين ٢٢ رجب ١٤٠٤هـ/ ٢٣ أبريل ١٩٨٤م ٨٥
توجيه ملكي ٨٥
الاثنين ٢٠ شعبان ١٤٠٤هـ/ ٢١ مايو ١٩٨٤م ٨٥
الأحداث الأمنية في الخليج العربي ٨٥
الاثنين ٢٧ شعبان ١٤٠٤هـ/ ٢٨ مايو ١٩٨٤م ٨٦
محادثات مع الأشقاء والأصدقاء ٨٦
القضية اللبنانية ٨٦
الاثنين ٤ رمضان ١٤٠٤هـ/ ٤ يونيو ١٩٨٤م ٨٧
الموقف الراهن في الخليج العربي ٨٧
الاثنين ١٨ رمضان ١٤٠٤هـ/ ١٨ يونيو ١٩٨٤م ٨٧
منطقة الخليج ٨٧
الاثنين ١١ شوال ١٤٠٤هـ/ ٩ يوليو ١٩٨٤م ٨٧
القضية اللبنانية ٨٧
الاثنين ١٨ شوال ١٤٠٤هـ/ ١٧ يوليو ١٩٨٤م ٨٨
الحرب الإيرانية ـ العراقية ٨٨
منظمة التحرير الفلسطينية ٨٨
الاثنين ١ ذو الحجة ١٤٠٤هـ/ ٢٧ أغسطس ١٩٨٤م ٨٨
شؤون الحجيج ٨٨
الاثنين ٢٩ ذو الحجة ١٤٠٤هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٤م ٨٨
توجيهات سامية ٨٨

الاثنين ١٣ المحرم ١٤٠٥هـ/ ٨ أكتوبر ١٩٨٤م ٨٩
دعم الشرعية اللبنانية ٨٩
الاثنين ٥ صفر ١٤٠٥هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤م ٩٠
حجر أساس التوسعة الكبرى للمسجد النبوي الشريف ٩٠
حجر أساس توسعة مسجد قباء ٩٠
بيان شامل ٩٠
الاثنين ١٨ ربيع الأول ١٤٠٥هـ/ ١٠ ديسمبر ١٩٨٤م ٩٠
التقارب بين الأشقاء ٩٠
القمة الخليجية ٩٠
مباحثات دولية ٩٠
الاثنين ٧ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ/ ٢٨ يناير ١٩٨٥م ٩١
الأوضاع العربية والعالمية ٩١
الاثنين ١٤ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ/ ٤ فبراير ١٩٨٥م ٩١
زيارة الولايات المتحدة الأمريكية ٩١
القضية الفلسطينية ٩١
منظمة «الأوبك» ٩١
الأوضاع الداخلية ٩٢
مؤتمر القمة العربي ٩٢
الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ/ ٢٥ فبراير ١٩٨٥م ٩٢
شؤون الساعة ٩٢
الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ/ ٤ مارس ١٩٨٥م ٩٢
المشروعات التنموية ٩٢
الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ/ ١١ مارس ١٩٨٥م ٩٣
الإنجازات التنموية ٩٣
الأربعاء ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ/ ٢٠ مارس ١٩٨٥م ٩٣
الكلمة الملكية بمناسبة الميزانية ٩٣
الاثنين ١٦ شعبان ١٤٠٥هـ/ ٦ مايو ١٩٨٥م ٩٩
شؤون دولية ٩٩
الاثنين ٥ ذو القعدة ١٤٠٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٩٨٥م ٩٩
خدمات الحجاج ٩٩

الاثنين ١٢ ذو القعدة ١٤٠٥هـ/ ٢٩ يوليو ١٩٨٥م ١٠٠
شؤون الحج ١٠٠
الاثنين ١٧ ذو الحجة ١٤٠٥هـ/ ٢ سبتمبر ١٩٨٥م ١٠٠
في خدمة ضيوف الرحمن ١٠٠
الشؤون العربية ١٠٠
الثلاثاء ٣ المحرم ١٤٠٦هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٨٥م ١٠١
المبادرات السعودية ١٠١
الاثنين ١٦ المحرم ١٤٠٦هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥م ١٠١
المدينتان المقدستان ١٠١
الاثنين ٢٣ المحرم ١٤٠٦هـ/ ٧ أكتوبر ١٩٨٥م ١٠١
الموقف السعودي الداعم لفلسطين ١٠١
الاثنين ٣٠ المحرم ١٤٠٦هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٨٥م ١٠١
مصالح المواطنين ١٠١
الاثنين ٧ صفر ١٤٠٦هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٨٥م ١٠٢
خدمات الحج ١٠٢
أوضاع المنطقة العربية ١٠٢
الاثنين ١٤ صفر ١٤٠٦هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩٨٥م ١٠٣
جهود الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لتنقية الأجواء العربية ١٠٣
الاثنين ٢٨ صفر ١٤٠٦هـ/ ١١ نوفمبر ١٩٨٥م ١٠٣
دين الحكمة والسماحة ١٠٣
القمة السادسة لدول مجلس التعاون ١٠٣
لقاءات ملكية ١٠٤
الاثنين ٦ ربيع الأول ١٤٠٦هـ/ ١٨ نوفمبر ١٩٨٥م ١٠٤
سياسة المملكة العربية السعودية ١٠٤
الاثنين ١٣ ربيع الأول ١٤٠٦هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥م ١٠٤
الحكمة العربية مطلوبة ١٠٤
الشؤون الداخلية ١٠٤
الشؤون الزراعية ١٠٥
الهيئة الملكية للجبيل وينبع وعشر سنوات ١٠٥
الاثنين ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٦هـ/ ٩ ديسمبر ١٩٨٥م ١٠٥
قطاع الخدمات الكهربائية ١٠٥

الاثنين ٤ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ/ ١٦ ديسمبر ١٩٨٥م ١٠٥
الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥م ١٠٦
المملكة العربية السعودية ومسؤولياتها الدينية ١٠٦
تنقية الأجواء العربية ١٠٦
الاثنين ١٠ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ/ ٢٠ يناير ١٩٨٦م ١٠٧
الاثنين ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ/ ٢٧ يناير ١٩٨٦م ١٠٧
أصالة الشعب السعودي ١٠٧
الاثنين ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ/ ١٠ مارس ١٩٨٦م ١٠٨
كلمة ملكية ١٠٨
الاثنين ٧ رجب ١٤٠٦هـ/ ١٧ مارس ١٩٨٦م ١١١
اجتماعات الأوبك ١١١
فترة تمديد الميزانية ١١١
الاثنين ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ/ ٧ أبريل ١٩٨٦م ١١٢
المحادثات السعودية ـ الأمريكية ١١٢
الاثنين ٥ شعبان ١٤٠٦هـ/ ١٤ أبريل ١٩٨٦م ١١٣
المجلس الوزاري للأوبك ١١٣
المحادثات السعودية ـ الأردنية ١١٤
الاثنين ١٢ شعبان ١٤٠٦هـ/ ٢١ أبريل ١٩٨٦م ١١٤
القضايا العربية ١١٤
الاثنين ١٩ شعبان ١٤٠٦هـ/ ٢٨ أبريل ١٩٨٦م ١١٤
مشاورات عربية ١١٤
الأحد ٢٥ شعبان ١٤٠٦هـ/ ٤ مايو ١٩٨٦م ١١٥
أحداث الخليج العربي ١١٥
الاثنين ٤ رمضان ١٤٠٦هـ/ ١٢ مايو ١٩٨٦م ١١٥
قطر والبحرين ١١٥
اتصالات ولقاءات ١١٦
الاثنين ١١ رمضان ١٤٠٦هـ/ ١٩ مايو ١٩٨٦م ١١٦
خطة لإنهاء الخلاف القطري البحريني الطارئ ١١٦
الاثنين ١٨ رمضان ١٤٠٦هـ/ ٢٦ مايو ١٩٨٦م ١١٦
تطوير مكة المكرمة ١١٦
الأوضاع الاقتصادية ١١٧

الاثنين ١٧ شوال ١٤٠٦هـ/ ٢٣ يونيو ١٩٨٦م ١١٧
شؤون الحج ١١٧
قطاعات التنمية ١١٨
الاثنين ٢٤ شوال ١٤٠٦هـ/ ٣٠ يونيو ١٩٨٦م ١١٨
التضامن الإسلامي والعربي ١١٨
الاثنين ٧ ذو القعدة ١٤٠٦هـ/ ١٤ يوليو ١٩٨٦م ١١٩
محادثات سعودية ـ أردنية ١١٩
قضية العرب الأولى ١١٩
مؤتمر (أوبك) ١٢٠
خدمات الحج ١٢٠
الاثنين ٢١ ذو القعدة ١٤٠٦هـ/ ٢٨ يوليو ١٩٨٦م ١٢٠
القضية الفلسطينية ١٢٠
استعدادات الحج ١٢١
الاثنين ٢٨ ذو القعدة ١٤٠٦هـ/ ٤ أغسطس ١٩٨٦م ١٢١
منظمة (أوبك) ١٢١
خدمات الحجاج ١٢١
الاثنين ٢٠ ذو الحجة ١٤٠٦هـ/ ٢٥ أغسطس ١٩٨٦م ١٢١
نجاح الحج ١٢١
اتصالات إسلامية وعربية ١٢٢
الاثنين ٢٧ ذو الحجة ١٤٠٦هـ/ ١ سبتمبر ١٩٨٦م ١٢٢
القضايا العربية ١٢٢
مزيد من التطوير لمرافق الحج ١٢٣
المجمع الفقهي الإسلامي ١٢٣
الاثنين ١٨ المحرم ١٤٠٧هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٦م ١٢٣
الفضل لله وحده ١٢٣
مصالح المواطنين ١٢٣
الاثنين ٨ ربيع الأول ١٤٠٧هـ/ ١٠ نوفمبر ١٩٨٦م ١٢٤
الاجتماع السابع للقمة الخليجية ١٢٤
السياسة البترولية ١٢٤
الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤٠٧هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩٨٦م ١٢٥
الواقع المؤسف ١٢٥

الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٧هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦م ١٢٦
تخطي الأزمة الاقتصادية ١٢٦
من أجل الحفاظ على (أوبك) ١٢٦
تقرير عن (أوبك) ١٢٦
القضية اللبنانية ١٢٧
القضية الفلسطينية ١٢٧
الاثنين ١٤ ربيع الآخر ١٤٠٧هـ/ ١٥ ديسمبر ١٩٨٦م ١٢٧
مؤتمر (أوبك) ١٢٧
الاثنين ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٧هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦م ١٢٧
الكلمة الملكية بمناسبة إعلان الميزانية ١٢٧
الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ/ ٥ يناير ١٩٨٧م ١٣٠
أحداث ولقاءات ١٣٠
الاثنين ١٢ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٢ يناير ١٩٨٧م ١٣٠
مؤتمر القمة الإسلامي ١٣٠
توجيه ملكي ١٣٠
الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩ يناير ١٩٨٧م ١٣١
كلمة وفاء عن الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ ١٣١
أوضاع المنطقة ١٣١
الاثنين ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ/ ٢٣ فبراير ١٩٨٧م ١٣٢
الوضع في لبنان ١٣٢
الاثنين ٢ رجب ١٤٠٧هـ/ ٢ مارس ١٩٨٧م ١٣٢
سياسة واضحة ومبادئ ثابتة ١٣٢
الاثنين ٩ رجب ١٤٠٧هـ/ ٩ مارس ١٩٨٧م ١٣٣
الاتصالات العربية ١٣٣
شؤون داخلية ١٣٣
الاثنين ١٤ رمضان ١٤٠٧هـ/ ١١ مايو ١٩٨٧م ١٣٤
الرحلة الملكية إلى أوروبا ١٣٤
لقاءات الأشقاء ١٣٤
الاثنين ٢١ رمضان ١٤٠٧هـ/ ١٨ مايو ١٩٨٧م ١٣٥
القضية الفلسطينية ١٣٥
خدمات الحج ١٣٥

الاثنين ١٢ شوال ١٤٠٧هـ/ ٨ يونيو ١٩٨٧م ١٣٥
الموقف في لبنان ١٣٥
استعدادات الحج ١٣٦
الاثنين ١٩ شوال ١٤٠٧هـ/ ١٥ يونيو ١٩٨٧م ١٣٦
السياسة الحكيمة ١٣٦
خدمة الحرمين الشريفين ١٣٦
كفاءة المواطن السعودي ١٣٧
الاستثمار التنموي ١٣٧
الاثنين ٣ ذو القعدة ١٤٠٧هـ/ ٢٩ يونيو ١٩٨٧م ١٣٧
دفع السيئة بالحسنة ١٣٧
المواطن السعودي حريص على أمن وطنه وسلامته ١٣٨
في خدمة حجاج بيت الله ١٣٨
الاثنين ١٠ ذو القعدة ١٤٠٧هـ/ ٦ يوليو ١٩٨٧م ١٣٨
شؤون الحج ١٣٨
الوفاق العربي ١٣٨
الحرب الدامية ١٣٩
تجنيد جميع الطاقات لرعاية حجاج بيت الله الحرام ١٣٩
الاثنين ٣٠ ذو الحجة ١٤٠٧هـ/ ٢٤ أغسطس ١٩٨٧م ١٣٩
الموقف من تعكير صفو الحج ١٣٩
الاثنين ٧ المحرم ١٤٠٨هـ/ ٣١ أغسطس ١٩٨٧م ١٤٠
نتفانى في نصرة الحق ١٤٠
اللقاءات والاتصالات الملكية ١٤١
الاثنين ١٤ المحرم ١٤٠٨هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٨٧م ١٤١
أحداث الخليج العربي ١٤١
حث الشباب على الانخراط في السلك العسكري ١٤٢
الاثنين ٢١ المحرم ١٤٠٨هـ/ ١٤ سبتمبر ١٩٨٧م ١٤٣
الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٤٣
الاثنين ٢٨ المحرم ١٤٠٨هـ/ ٢١ سبتمبر ١٩٨٧م ١٤٤
تضامن الأمة مطلب عاجل ١٤٤
الاثنين ٥ صفر ١٤٠٨هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧م ١٤٤
مستقبل الشباب ١٤٤
الأمن في ظل الشريعة ١٤٥

الاثنين ١٢ صفر ١٤٠٨هـ/ ٥ أكتوبر ١٩٨٧م ١٤٦
اتصالات ملكية ١٤٦
نسير قدمًا على نهجنا ١٤٦
الاثنين ١٩ صفر ١٤٠٨هـ/ ١٢ أكتوبر ١٩٨٧م ١٤٧
القضايا العربية ١٤٧
الخدمات الصحية ١٤٧
مصالح المواطنين أمانة في أعناقكم ١٤٨
العناية بأبنائنا في جميع مراحل نموهم ١٤٨
الاثنين ٢٦ صفر ١٤٠٨هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٨٧م ١٤٨
استقبالات ملكية ١٤٨
الاثنين ٤ ربيع الأول ١٤٠٨هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٧م ١٤٩
استقبالات ملكية ١٤٩
السياسة البترولية ١٤٩
الشؤون التنظيمية الإدارية ١٤٩
القطاع الصحي ١٥٠
الاثنين ١١ ربيع الأول ١٤٠٨هـ/ ٣ نوفمبر ١٩٨٧م ١٥٠
الاستقبالات الملكية ١٥٠
القمة العربية الطارئة ١٥٠
الاثنين ١٨ ربيع الأول ١٤٠٨هـ/ ٩ نوفمبر ١٩٨٧م ١٥١
مؤتمر القمة العربي الطارئ ١٥١
جولة ملكية ١٥١
الاثنين ٢٥ ربيع الأول ١٤٠٨هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٨٧م ١٥١
مؤتمر القمة العربي الطارئ ١٥١
الاثنين ٢ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٧م ١٥٢
إعادة تنظيم الأعمال الإدارية ١٥٢
الاثنين ١ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ ٢١ ديسمبر ١٩٨٧م ١٥٣
لقاءات ومباحثات ملكية ١٥٣
بيان من خادم الحرمين الشريفين ١٥٣
الأربعاء ١٠ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٨٧م ١٥٤
الكلمة الملكية بمناسبة إعلان الميزانية ١٥٤
كلمة ملكية توجيهية ١٥٥

الاثنين ٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ ١١ يناير ١٩٨٨م ١٥٨
زيارة الرئيس مبارك ١٥٨
وزير الدفاع الأمريكي ١٥٨
شؤون محلية ١٥٨
ترتيبات الحج ١٥٩
الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٨ يناير ١٩٨٨م ١٥٩
الاستقبالات الملكية ١٥٩
إيقاف تحصيل رسوم ١٥٩
الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ/ ٢٥ يناير ١٩٨٨م ١٥٩
الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٥٩
دعم الانتفاضة الفلسطينية ١٦٠
استقبالات ملكية ١٦٠
الاثنين ٢٦ رجب ١٤٠٨هـ/ ١٤ مارس ١٩٨٨م ١٦١
مشروعات المدينتين المقدستين ١٦١
الاثنين ٣ شعبان ١٤٠٨هـ/ ٢١ مارس ١٩٨٨م ١٦١
هذا موقفنا ١٦١
استقبالات ورسائل ١٦٢
السوق البترولية ١٦٢
الاثنين ١٠ شعبان ١٤٠٨هـ/ ٢٨ مارس ١٩٨٨م ١٦٢
الصواريخ السعودية ١٦٢
المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ١٦٣
مستعدون لكل طارئ ١٦٣
الاثنين ١٨ شعبان ١٤٠٨هـ/ ٥ أبريل ١٩٨٨م ١٦٤
شؤون الحجاج ١٦٤
الاثنين ٩ رمضان ١٤٠٨هـ/ ٢٥ أبريل ١٩٨٨م ١٦٤
هذه سياستنا ١٦٤
الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤٠٨هـ/ ٤ يوليو ١٩٨٨م ١٦٥
أوضاع المنطقة العربية ١٦٥
تأييد إسلامي عالمي لبيان مجلس الوزراء ١٦٥
الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٠٨هـ/ ١١ يوليو ١٩٨٨م ١٦٦
تقرير اللجنة العليا للحج ١٦٦
بين الأمس واليوم ١٦٦

الاثنين ٢٥ ذو الحجة ١٤٠٨هـ/ ٨ أغسطس ١٩٨٨م ١٦٧
أعلى نسبة من النجاح لموسم حج هذا العام ١٦٧
المواطن السعودي ١٦٨
الاثنين ٣ المحرم ١٤٠٩هـ/ ١٥ أغسطس ١٩٨٨م ١٦٨
القضايا العربية ١٦٨
الاثنين ١٧ المحرم ١٤٠٩هـ/ ٢٩ أغسطس ١٩٨٨م ١٦٩
القضية الفلسطينية ١٦٩
الاثنين ١ صفر ١٤٠٩هـ/ ١٢ سبتمبر ١٩٨٨م ١٧٠
البترول وقضايا العرب ١٧٠
الاثنين ١٥ صفر ١٤٠٩هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٩٨٨م ١٧١
الوضع في لبنان ١٧١
الاثنين ٢٢ صفر ١٤٠٩هـ/ ٣ أكتوبر ١٩٨٨م ١٧٢
أحداث لبنان ١٧٢
الاثنين ٢٩ صفر ١٤٠٩هـ/ ١٠ أكتوبر ١٩٨٨م ١٧٣
توجيه الشباب ١٧٣
الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤٠٩هـ/ ١٧ أكتوبر ١٩٨٨م ١٧٣
المؤتمر الأول لوزراء الإعلام في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ١٧٣
الاثنين ١٤ ربيع الأول ١٤٠٩هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨م ١٧٤
المدينة المنورة ١٧٤
الاثنين ٢١ ربيع الأول ١٤٠٩هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٨٨م ١٧٥
لقاءات عربية ١٧٥
الأربعاء ٣٠ ربيع الأول ١٤٠٩هـ/ ٩ نوفمبر ١٩٨٨م ١٧٥
صناعة بترولية قوية: ١٧٦
الاثنين ٥ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ/ ١٤ نوفمبر ١٩٨٨م ١٧٦
الاثنين ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ/ ٢١ نوفمبر ١٩٨٨م ١٧٧
خدمة الحرمين الشريفين شرف ١٧٧
الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨م ١٧٨
الأمير محمد بن عبدالعزيز ١٧٨
الاثنين ٣ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م ١٧٨
الاثنين ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨م ١٧٨
القمة الخليجية التاسعة ١٧٨

الاثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ/ ٢ يناير ١٩٨٩م ١٧٩
كلمة الملك فهد بمناسبة الميزانية الجديدة ١٧٩
الاثنين ٢ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ/ ٩ يناير ١٩٨٩م ١٨٦
توحيد الموقف العربي ١٨٦
الاثنين ٩ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ/ ١٦ يناير ١٩٨٩م ١٨٦
الاثنين ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ/ ٣٠ يناير ١٩٨٩م ١٨٦
القوات المسلحة ١٨٦
الاثنين ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ/ ٦ فبراير ١٩٨٩م ١٨٧
مدينة الجبيل الصناعية ١٨٧
الاثنين ٢١ رجب ١٤٠٩هـ/ ٢٧ فبراير ١٩٨٩م ١٨٧
سير الأعمال في الدوائر الحكومية ١٨٧
الاثنين ١٣ شعبان ١٤٠٩هـ/ ٢٠ مارس ١٩٨٩م ١٨٨
اجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي ١٨٨
الاثنين ٢٧ شعبان ١٤٠٩هـ/ ٢ أبريل ١٩٨٩م ١٨٩
زيارة مصر ١٨٩
الاثنين ٥ رمضان ١٤٠٩هـ/ ١٠ أبريل ١٩٨٩م ١٨٩
تحدث الملك فهد في بداية الجلسة حول شهر رمضان المبارك فقال: ١٨٩
الأحداث اللبنانية الدامية ١٩٠
الاثنين ١٢ رمضان ١٤٠٩هـ/ ١٧ أبريل ١٩٨٩م ١٩٠
الوضع في لبنان ١٩٠
الاثنين ١٩ رمضان ١٤٠٩هـ/ ٢٤ أبريل ١٩٨٩م ١٩١
مشروعات توسعة الحرم المكي الشريف ١٩١
الأحد ١٦ شوال ١٤٠٩هـ/ ٢١ مايو ١٩٨٩م ١٩١
الاثنين ٢١ ذو الحجة ١٤٠٩هـ/ ٢٤ يوليو ١٩٨٩م ١٩١
الاثنين ٦ المحرم ١٤١٠هـ/ ٧ أغسطس ١٩٨٩م ١٩٢
عام هجري جديد ١٩٢
الاثنين ٢٠ المحرم ١٤١٠هـ/ ٢١ أغسطس ١٩٨٩م ١٩٣
الوضع في لبنان ١٩٣
الاثنين ٢٧ المحرم ١٤١٠هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٨٩م ١٩٤
الاثنين ١٨ صفر ١٤١٠هـ/ ١٨ سبتمبر ١٩٨٩م ١٩٤
الاثنين ٢٥ صفر ١٤١٠هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩م ١٩٥
اليوم الوطني ١٩٦

الاثنين ٣ ربيع الأول ١٤١٠هـ/ ٢ أكتوبر ١٩٨٩م ١٩٧
الاثنين ١٠ ربيع الأول ١٤١٠هـ/ ٩ أكتوبر ١٩٨٩م ١٩٧
الاثنين ٢٤ ربيع الأول ١٤١٠هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٩م ١٩٨
الاثنين ١ ربيع الآخر ١٤١٠هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٩٨٩م ١٩٨
الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤١٠هـ/ ٦ نوفمبر ١٩٨٩م ١٩٩
الاثنين ٢٩ ربيع الآخر ١٤١٠هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٩م ٢٠٠
السبت ١٨ جمادى الأولى ١٤١٠هـ/ ١٦ ديسمبر ١٩٨٩م ٢٠٠
تطوير المدينة المنورة وتحسينها ٢٠٠
الأحد ٣ جمادى الآخرة ١٤١٠هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٨٩م ٢٠١
الكلمة الملكية بمناسبة الميزانية ٢٠١
الاثنين ١١ جمادى الآخرة ١٤١٠هـ/ ٨ يناير ١٩٩٠م ٢٠٨
الاثنين ١٠ رجب ١٤١٠هـ/ ٥ فبراير ١٩٩٠م ٢٠٨
القضية اللبنانية ٢٠٩
الاثنين ٢٩ شعبان ١٤١٠هـ/ ٢٦ مارس ١٩٩٠م ٢٠٩
الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٠هـ/ ١٧ أبريل ١٩٩٠م ٢٠٩
الاثنين ١٢ شوال ١٤١٠هـ/ ٧ مايو ١٩٩٠م ٢١٠
الاثنين ١٩ شوال ١٤١٠هـ/ ١٤ مايو ١٩٩٠م ٢١١
القضية اللبنانية ٢١١
الاثنين ٢٦ شوال ١٤١٠هـ/ ٢١ مايو ١٩٩٠م ٢١٢
القضية اللبنانية ٢١٢
الاثنين ١١ ذو القعدة ١٤١٠هـ/ ٤ يونيو ١٩٩٠م ٢١٢
الاثنين ١٨ ذو القعدة ١٤١٠هـ/ ١١ يوليو ١٩٩٠م ٢١٣
الاثنين ٢٥ ذو القعدة ١٤١٠هـ/ ١٨ يوليو ١٩٩٠م ٢١٣
الاثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤١٠هـ/ ١٦ يوليو ١٩٩٠م ٢١٤
الاثنين غرة المحرم ١٤١١هـ/ ٢٣ يوليو ١٩٩٠م ٢١٤
الاثنين ٨ المحرم ١٤١١هـ/ ٣٠ يوليو ١٩٩٠م ٢١٥
الأحد ١٤ المحرم ١٤١١هـ/ ٥ أغسطس ١٩٩٠م ٢١٥
الاثنين ٢٢ المحرم ١٤١١هـ/ ١٢ أغسطس ١٩٩٠م ٢١٥
الاثنين ٢٩ المحرم ١٤١١هـ/ ٢٠ أغسطس ١٩٩٠م ٢١٦
الاثنين ٧ صفر ١٤١١هـ/ ٢٧ أغسطس ١٩٩٠م ٢١٧
الاثنين ١٤ صفر ١٤١١هـ/ ٢ سبتمبر ١٩٩٠م ٢١٧
الاثنين ٢٨ صفر ١٤١١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٩٠م ٢١٧

الاثنين ١٢ ربيع الأول ١٤١١هـ/ ١ أكتوبر ١٩٩٠م ٢١٩
الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤١١هـ/ ٨ أكتوبر ١٩٩٠م ٢١٩
الاثنين ٤ ربيع الآخر ١٤١١هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠م ٢٢٠
الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤١١هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠م ٢٢١
الاثنين ١٨ ربيع الآخر ١٤١١هـ/ ٥ نوفمبر ١٩٩٠م ٢٢١
الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤١١هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٩٠م ٢٢٢
الاثنين ٢ جمادى الأولى ١٤١١هـ/ ١٩ نوفمبر ١٩٩٠م ٢٢٢
الاثنين ٩ جمادى الأولى ١٤١١هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠م ٢٢٣
الاثنين ١٦ جمادى الأولى ١٤١١هـ/ ٣ ديسمبر ١٩٩٠م ٢٢٣
الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤١١هـ/ ١٠ ديسمبر ١٩٩٠م ٢٢٤
الاثنين ٣٠ جمادى الأولى ١٤١١هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩٩٠م ٢٢٤
الاثنين ١٤ جمادى الآخرة ١٤١١هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٩٠م ٢٢٥
الاثنين ٢٨ جمادى الآخرة ١٤١١هـ/ ١٤ يناير ١٩٩١م ٢٢٦
الخميس ٢ رجب ١٤١١هـ/ ١٧ يناير ١٩٩١م ٢٢٦
السبت ٤ رجب ١٤١١هـ/ ١٩ يناير ١٩٩١م ٢٢٧
الاثنين ١٢ رجب ١٤١١هـ/ ٢٨ يناير ١٩٩١م ٢٢٨
الاثنين ٢٠ رجب ١٤١١هـ/ ٤ فبراير ١٩٩١م ٢٢٨
الاثنين ٢٧ رجب ١٤١١هـ/ ١١ فبراير ١٩٩١م ٢٢٩
الاثنين ١١ شعبان ١٤١١هـ/ ٤ مارس ١٩٩١م ٢٢٩
الاثنين ٢ رمضان ١٤١١هـ/ ١٨ مارس ١٩٩١م ٢٣١
الاثنين ٩ رمضان ١٤١١هـ/ ٢٥ مارس ١٩٩١م ٢٣١
الاثنين ١٥ شوال ١٤١١هـ/ ٢٩ أبريل ١٩٩١م ٢٣٢
الاثنين ٢٩ شوال ١٤١١هـ/ ١٣ مايو ١٩٩١م ٢٣٤
الاثنين ١٣ ذو القعدة ١٤١١هـ/ ٢٧ مايو ١٩٩١م ٢٣٤
الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤١١هـ/ ٣ يونيو ١٩٩١م ٢٣٤
الاثنين ٢٦ ذو الحجة ١٤١١هـ/ ٨ يوليو ١٩٩١م ٢٣٥
الاثنين ١٨ المحرم ١٤١٢هـ/ ٢٩ يوليو ١٩٩١م ٢٣٥
الاثنين ٩ صفر ١٤١٢هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٩١م ٢٣٦
الاثنين غرة ربيع الأول ١٤١٢هـ/ ٩ سبتمبر ١٩٩١م ٢٣٦
الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤١٢هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٩١م ٢٣٧
الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٤١٢هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩٩١م ٢٣٨
الاثنين ٧ ربيع الآخر ١٤١٢هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٩١م ٢٣٨

الاثنين ٢٨ ربيع الآخر ١٤١٢هـ/ ٤ نوفمبر ١٩٩١م ٢٣٩
الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤١٢هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٩١م ٢٤٠
الاثنين ٢٦ جمادى الأولى ١٤١٢هـ/ ٢ ديسمبر ١٩٩١م ٢٤١
الاثنين ٣ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ/ ٩ ديسمبر ١٩٩١م ٢٤١
الاثنين ٢٤ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٩١م ٢٤٢
الخميس ٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ/ ٢ يناير ١٩٩٢م ٢٤٣
الكلمة الملكية بمناسبة الميزانية الجديدة ٢٤٣
الاثنين ٢٣ رجب ١٤١٢هـ/ ٢٧ يناير ١٩٩٢م ٢٤٤
الاثنين ٣٠ رجب ١٤١٢هـ/ ٢ فبراير ١٩٩٢م ٢٤٥
الاثنين ٧ شعبان ١٤١٢هـ/ ١٠ فبراير ١٩٩٢م ٢٤٦
الاثنين ٢٠ رمضان ١٤١٢هـ/ ٢٣ مارس ١٩٩٢م ٢٤٦
الاثنين ٢٤ شوال ١٤١٢هـ/ ٢٧ أبريل ١٩٩٢م ٢٤٧
الاثنين ٣٠ ذو القعدة ١٤١٢هـ/ ١ يونيو ١٩٩٢م ٢٤٧
قال الملك فهد بن عبدالعزيز: ٢٤٧
الاثنين ٢١ ذو الحجة ١٤١٢هـ/ ٢٢ يونيو ١٩٩٢م ٢٤٨
الاثنين ٢٨ ذو الحجة ١٤١٢هـ/ ٢٩ يونيو ١٩٩٢م ٢٤٩
الاثنين ٢٠ المحرم ١٤١٣هـ/ ٢٠ يوليو ١٩٩٢م ٢٥٠
الاثنين ٥ صفر ١٤١٣هـ/ ٣ أغسطس ١٩٩٢م ٢٥١
البوسنة والهرسك ٢٥١
الاثنين ١٩ صفر ١٤١٣هـ/ ١٧ أغسطس ١٩٩٢م ٢٥١
الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٣هـ/ ٢٤ أغسطس ١٩٩٢م ٢٥٢
الاثنين ٢ ربيع الآخر ١٤١٣هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م ٢٥٣
الاثنين ٩ ربيع الآخر ١٤١٣هـ/ ٥ أكتوبر ١٩٩٢م ٢٥٤
الاثنين ١٦ ربيع الآخر ١٤١٣هـ/ ١٢ أكتوبر ١٩٩٢م ٢٥٤
الاثنين ٢٣ ربيع الآخر ١٤١٣هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٩٢م ٢٥٥
الاثنين ١ جمادى الأولى ١٤١٣هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢م ٢٥٦
الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤١٣هـ/ ٩ نوفمبر ١٩٩٢م ٢٥٧
الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤١٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢م ٢٥٨
الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢م ٢٥٩
الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ/ ٧ ديسمبر ١٩٩٢م ٢٥٩
الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٩٢م ٢٦٠
الأحد ٢٦ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م ٢٦١

الاثنين ٤ رجب ١٤١٣هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢م ٢٦١
الاثنين ١١ رجب ١٤١٣هـ/ ٤ يناير ١٩٩٣م ٢٦٢
الكلمة الملكية ٢٦٢
الاثنين ١٨ رجب ١٤١٣هـ/ ١١ يناير ١٩٩٣م ٢٦٣
الاثنين ٢٥ رجب ١٤١٣هـ/ ١٨ يناير ١٩٩٣م ٢٦٤
الاثنين ١٠ شعبان ١٤١٣هـ/ ١ فبراير ١٩٩٣م ٢٦٥
الاثنين ١ رمضان ١٤١٣هـ/ ٢٢ فبراير ١٩٩٣م ٢٦٥
الاثنين ٨ رمضان ١٤١٣هـ/ ١ مارس ١٩٩٣م ٢٦٦
الأحد ٢١ رمضان ١٤١٣هـ/ ١٤ مارس ١٩٩٣م ٢٦٦
الاثنين ١٩ ذو القعدة ١٤١٣هـ/ ١٠ مايو ١٩٩٣م ٢٦٧
الاثنين ٢٦ ذو القعدة ١٤١٣هـ/ ١٧ مايو ١٩٩٣م ٢٦٧
الاثنين ٣ ذو الحجة ١٤١٣هـ/ ٢٤ مايو ١٩٩٣م ٢٦٨
الاثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤١٣هـ/ ١٤ يونيو ١٩٩٣م ٢٦٩
الاثنين ١ المحرم ١٤١٤هـ/ ٢١ يونيو ١٩٩٣م ٢٦٩
الاثنين ٨ المحرم ١٤١٤هـ/ ٢٨ يونيو ١٩٩٣م ٢٧٠
الاثنين ٢٢ المحرم ١٤١٤هـ/ ١٢ يوليو ١٩٩٣م ٢٧٠
الاثنين ٢٩ المحرم ١٤١٤هـ/ ١٩ يوليو ١٩٩٣م ٢٧٢
الاثنين ٧ صفر ١٤١٤هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٩٣م ٢٧٢
الاثنين ٢١ صفر ١٤١٤هـ/ ٩ أغسطس ١٩٩٣م ٢٧٢
الاثنين ٢٠ ربيع الأول ١٤١٤هـ/ ٩ سبتمبر ١٩٩٣م ٢٧٣
الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤١٤هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣م ٢٧٤
الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤١٤هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٩٣م ٢٧٤
الاثنين ٣ جمادى الأولى ١٤١٤هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٩٣م ٢٧٥
الاثنين ١٠ جمادى الأولى ١٤١٤هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣م ٢٧٥
الاثنين ١٧ جمادى الأولى ١٤١٤هـ/ ١ نوفمبر ١٩٩٣م ٢٧٦
الاثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٤هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٩٣م ٢٧٦
الاثنين ٢ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ/ ١٥ نوفمبر ١٩٩٣م ٢٧٧
الاثنين ٩ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣م ٢٧٨
الاثنين ١٦ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م ٢٧٩
الاثنين ٢٣ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ/ ٦ ديسمبر ١٩٩٣م ٢٧٩
الاثنين ٣٠ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ/ ١٣ ديسمبر ١٩٩٣م ٢٨٠
الاثنين ١٤ رجب ١٤١٤هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٩٣م ٢٨١

السبت ١٩ رجب ١٤١٤هـ/ ١ يناير ١٩٩٤م ٢٨١
الاثنين ١٣ شعبان ١٤١٤هـ/ ٢٤ يناير ١٩٩٤م ٢٨٣
الاثنين ٢٠ شعبان ١٤١٤هـ/ ٣١ يناير ١٩٩٤م ٢٨٣
الاثنين ٢٥ رمضان ١٤١٤هـ/ ٧ مارس ١٩٩٤م ٢٨٤
الاثنين ٣٠ شوال ١٤١٤هـ/ ١١ أبريل ١٩٩٤م ٢٨٤
الاثنين ٢١ ذو القعدة ١٤١٤هـ/ ٢ مايو ١٩٩٤م ٢٨٦
الاثنين ١٩ ذو الحجة ١٤١٤هـ/ ٣٠ مايو ١٩٩٤م ٢٨٦
الاثنين ١٢ جمادى الأولى ١٤١٥هـ/ ١٧ أكتوبر ١٩٩٤م ٢٨٧
الاثنين ٤ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ/ ٧ نوفمبر ١٩٩٤م ٢٨٨
الاثنين ١١ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ/ ١٤ نوفمبر ١٩٩٤م ٢٨٩
الاثنين ١٠ رجب ١٤١٥هـ/ ١٢ ديسمبر ١٩٩٤م ٢٩٠
الأحد ٣٠ رجب ١٤١٥هـ/ ١ يناير ١٩٩٥م ٢٩٠
الاثنين ١٤ رمضان ١٤١٥هـ/ ١٣ فبراير ١٩٩٥م ٢٩١
الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٥هـ/ ٢٠ فبراير ١٩٩٥م ٢٩٢
الاثنين ٢٨ المحرم ١٤١٦هـ/ ٢٦ يونيو ١٩٩٥م ٢٩٣
الاثنين ١٢ صفر ١٤١٦هـ/ ١٠ يوليو ١٩٩٥م ٢٩٣
الاثنين ١٩ صفر ١٤١٦هـ/ ١٧ يوليو ١٩٩٥م ٢٩٤
الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٦هـ/ ٢٤ يوليو ١٩٩٥م ٢٩٦
الاثنين ١١ ربيع الأول ١٤١٦هـ/ ٧ أغسطس ١٩٩٥م ٢٩٧
الاثنين ٢ ربيع الآخر ١٤١٦هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٩٥م ٢٩٨
الاثنين ١٦ ربيع الآخر ١٤١٦هـ/ ١١ سبتمبر ١٩٩٥م ٢٩٩
الاثنين ٢٣ ربيع الآخر ١٤١٦هـ/ ١٨ سبتمبر ١٩٩٥م ٣٠١
الاثنين ٨ جمادى الأولى ١٤١٦هـ/ ٢ أكتوبر ١٩٩٥م ٣٠٢
الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤١٦هـ/ ٩ أكتوبر ١٩٩٥م ٣٠٤
الاثنين ٢٣ رمضان ١٤١٦هـ/ ١٢ فبراير ١٩٩٦م ٣٠٥
الاثنين ١٥ شوال ١٤١٦هـ/ ٤ مارس ١٩٩٦م ٣٠٥
الاثنين ٢٩ شوال ١٤١٦هـ/ ١٨ مارس ١٩٩٦م ٣٠٦
الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤١٦هـ/ ٨ أبريل ١٩٩٦م ٣٠٨
الاثنين ٢٦ ذو الحجة ١٤١٦هـ/ ١٣ مايو ١٩٩٦م ٣٠٩
الاثنين ٣ المحرم ١٤١٧هـ/ ٢٠ مايو ١٩٩٦م ٣١٠
الاثنين ١٠ المحرم ١٤١٧هـ/ ٢٦ مايو ١٩٩٦م ٣١١
الاثنين ٢٤ المحرم ١٤١٧هـ/ ١٠ يونيو ١٩٩٦م ٣١٢

الاثنين ١ صفر ١٤١٧هـ/ ١٧ يونيو ١٩٩٦م ٣١٣
الاثنين ٨ صفر ١٤١٧هـ/ ٢٤ يونيو ١٩٩٦م ٣١٤
الاثنين ١٥ صفر ١٤١٧هـ/ ١ يوليو ١٩٩٦م ٣١٥
الاثنين ٢٢ صفر ١٤١٧هـ/ ٨ يوليو ١٩٩٦م ٣١٦
الاثنين ٢٩ صفر ١٤١٧هـ/ ١٥ يوليو ١٩٩٦م ٣١٧
الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤١٧هـ/ ٢٢ يوليو ١٩٩٦م ٣١٨
الاثنين ٢١ ربيع الأول ١٤١٧هـ/ ٥ أغسطس ١٩٩٦م ٣١٩
الاثنين ٢٨ ربيع الأول ١٤١٧هـ/ ١٢ أغسطس ١٩٩٦م ٣١٩
الاثنين ٥ ربيع الآخر ١٤١٧هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٩٦م ٣٢١
الاثنين ١٢ ربيع الآخر ١٤١٧هـ/ ٢٦ أغسطس ١٩٩٦م ٣٢٢
الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٤١٧هـ/ ٢ سبتمبر ١٩٩٦م ٣٢٤
الاثنين ٢٦ ربيع الآخر ١٤١٧هـ/ ٩ سبتمبر ١٩٩٦م ٣٢٦
تنفيذ مشروع العقبات ٣٢٧
الاثنين ٤ جمادى الأولى ١٤١٧هـ/ ١٦ سبتمبر ١٩٩٦م ٣٢٧
الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٤١٧هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦م ٣٢٩
الاثنين ١٨ جمادى الأولى ١٤١٧هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م ٣٣٠
الاثنين ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٧هـ/ ٧ أكتوبر ١٩٩٦م ٣٣٢
الاثنين ٢ جمادى الثانية ١٤١٧هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م ٣٣٣
الاثنين ٩ جمادى الثانية ١٤١٧هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٩٦م ٣٣٤
الاثنين ١٦ جمادى الثانية ١٤١٧هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦م ٣٣٥
الاثنين ٧ رجب ١٤١٧هـ/ ١٨ نوفمبر ١٩٩٦م ٣٣٦
الاثنين ٢١ رجب ١٤١٧هـ/ ٢ ديسمبر ١٩٩٦م ٣٣٧
الاثنين ٢٨ رجب ١٤١٧هـ/ ٩ ديسمبر ١٩٩٦م ٣٣٨
الاثنين ٦ شعبان ١٤١٧هـ/ ١٦ ديسمبر ١٩٩٦م ٣٣٩
الاثنين ١٣ شعبان ١٤١٧هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦م ٣٤٠
الاثنين ٢٠ شعبان ١٤١٧هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦م ٣٤٢
مشاريع تنموية جديدة ٣٤٢
الاثنين ٤ رمضان ١٤١٧هـ/ ١٣ يناير ١٩٩٧م ٣٤٤
الاثنين ١١ رمضان ١٤١٧هـ/ ٢٠ يناير ١٩٩٧م ٣٤٦
الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٧هـ/ ٣٠ يناير ١٩٩٧م ٣٤٧
الاثنين ١٧ شوال ١٤١٧هـ/ ٢٤ فبراير ١٩٩٧م ٣٤٨
الاثنين ٨ ذو القعدة ١٤١٧هـ/ ١٧ مارس ١٩٩٧م ٣٤٩

الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤١٧هـ/ ٢٤ مارس ١٩٩٧م ٣٥١
الاثنين ٢٢ ذو القعدة ١٤١٧هـ/ ٣١ مارس ١٩٩٧م ٣٥٢
الاثنين ٢٩ ذو القعدة ١٤١٧هـ/ ٧ أبريل ١٩٩٧م ٣٥٤
الاثنين ٢٨ ذو الحجة ١٤١٧هـ/ ٥ مايو ١٩٩٧م ٣٥٥
الاثنين ٦ المحرم ١٤١٨هـ/ ٢١ مايو ١٩٩٧م ٣٥٦
الاثنين ١٣ المحرم ١٤١٨هـ/ ١٩ مايو ١٩٩٧م ٣٥٧
الاثنين ٢٠ المحرم ١٤١٨هـ/ ٢٦ مايو ١٩٩٧م ٣٥٩
الاثنين ٢٧ المحرم ١٤١٨هـ/ ٢ يونيو ١٩٩٧م ٣٥٩
الاثنين ٤ صفر ١٤١٨هـ/ ٩ يونيو ١٩٩٧م ٣٦٠
الاثنين ١١ صفر ١٤١٨هـ/ ١٦ يونيو ١٩٩٧م ٣٦١
الاثنين ١٨ صفر ١٤١٨هـ/ ٢٣ يونيو ١٩٩٧م ٣٦٢
الاثنين ٢٥ صفر ١٤١٨هـ/ ٣٠ يونيو ١٩٩٧م ٣٦٣
الاثنين ٣ ربيع الأول ١٤١٨هـ/ ٧ يوليو ١٩٩٧م ٣٦٤
الاثنين ١٧ ربيع الأول ١٤١٨هـ/ ٢١ يوليو ١٩٩٧م ٣٦٥
الاثنين ٢٤ ربيع الأول ١٤١٨هـ/ ٢٨ يوليو ١٩٩٧م ٣٦٦
الاثنين ١ ربيع الآخر ١٤١٨هـ/ ٤ أغسطس ١٩٩٧م ٣٦٨
الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤١٨هـ/ ١١ أغسطس ١٩٩٧م ٣٦٩
الاثنين ٢٢ ربيع الآخر ١٤١٨هـ/ ٢٥ أغسطس ١٩٩٧م ٣٧٠
الاثنين ٢٩ ربيع الآخر ١٤١٨هـ/ ١ سبتمبر ١٩٩٧م ٣٧١
الاثنين ٧ جمادى الأولى ١٤١٨هـ/ ٨ سبتمبر ١٩٩٧م ٣٧٣
بدء العام الدراسي الجديد ٣٧٣
الاثنين ١٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ/ ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م ٣٧٤
الاثنين ٢١ جمادى الأولى ١٤١٨هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٧م ٣٧٤
الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤١٨هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٧م ٣٧٦
الاثنين ٥ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/ ٦ أكتوبر ١٩٩٧م ٣٧٧
الاثنين ١٢ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٩٧م ٣٧٨
الاثنين ١٩ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧م ٣٧٩
الاثنين ٣ رجب ١٤١٨هـ/ ٣ نوفمبر ١٩٩٧م ٣٧٩
الاثنين ١٧ رجب ١٤١٨هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩٩٧م ٣٨٠
الاثنين ٢٤ رجب ١٤١٨هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٧م ٣٨١
الاثنين ١ شعبان ١٤١٨هـ/ ١ ديسمبر ١٩٩٧م ٣٨٢
الاثنين ٨ شعبان ١٤١٨هـ/ ٨ ديسمبر ١٩٩٧م ٣٨٣

الاثنين ١٥ شعبان ١٤١٨هـ/ ١٥ ديسمبر ١٩٩٧م ٣٨٣
الاثنين ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م ٣٨٤
الاثنين ٢٩ شعبان ١٤١٨هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧م ٣٨٥
الاثنين ١٤ رمضان ١٤١٨هـ/ ١٢ يناير ١٩٩٨م ٣٨٧
الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٨هـ/ ١٩ يناير ١٩٩٨م ٣٨٧
الاثنين ١٩ شوال ١٤١٨هـ/ ١٦ فبراير ١٩٩٨م ٣٨٨
الاثنين ٢٦ شوال ١٤١٨هـ/ ٢٣ فبراير ١٩٩٨م ٣٨٨
الاثنين ١٨ ذو القعدة ١٤١٨هـ/ ١٦ مارس ١٩٩٨م ٣٨٩
الاثنين ٢٥ ذو القعدة ١٤١٨هـ/ ٢٣ مارس ١٩٩٨م ٣٩٠
الاثنين ٢٣ ذو الحجة ١٤١٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٩٩٨م ٣٩١
الاثنين ١ المحرم ١٤١٩هـ/ ٢٧ أبريل ١٩٩٨م ٣٩٢
الاثنين ٨ المحرم ١٤١٩هـ/ ٤ مايو ١٩٩٨م ٣٩٢
الاثنين ١٥ المحرم ١٤١٩هـ/ ١١ مايو ١٩٩٨م ٣٩٣
الاثنين ٢٢ المحرم ١٤١٩هـ/ ١٨ مايو ١٩٩٨م ٣٩٤
الاثنين ٢٩ المحرم ١٤١٩هـ/ ٢٥ مايو ١٩٩٨م ٣٩٤
الاثنين ٧ صفر ١٤١٩هـ/ ١ يونيو ١٩٩٨م ٣٩٥
الاثنين ١٤ صفر ١٤١٩هـ/ ٨ يونيو ١٩٩٨م ٣٩٦
الاثنين ٢١ صفر ١٤١٩هـ/ ١٥ يونيو ١٩٩٨م ٣٩٦
الاثنين ٢٨ صفر ١٤١٩هـ/ ٢٢ يونيو ١٩٩٨م ٣٩٧
الاثنين ١٢ ربيع الأول ١٤١٩هـ/ ٦ يوليو ١٩٩٨م ٣٩٨
الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤١٩هـ/ ١٣ يوليو ١٩٩٨م ٣٩٨
الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤١٩هـ/ ٢٠ يوليو ١٩٩٨م ٤٠٠
الاثنين ١٦ جمادى الأولى ١٤١٩هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٩٨م ٤٠٠
الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤١٩هـ/ ١٤ سبتمبر ١٩٩٨م ٤٠١
الاثنين ١ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ ٢١ سبتمبر ١٩٩٨م ٤٠٢
الاثنين ٨ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨م ٤٠٣
الاثنين ١٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ ٥ أكتوبر ١٩٩٨م ٤٠٣
الاثنين ٢٢ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ ١٢ أكتوبر ١٩٩٨م ٤٠٤
الاثنين ٢٩ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٩٨م ٤٠٥
الاثنين ٦ رجب ١٤١٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨م ٤٠٥
الاثنين ١٣ رجب ١٤١٩هـ/ ٢ نوفمبر ١٩٩٨م ٤٠٦
الاثنين ٢٠ رجب ١٤١٩هـ/ ٩ نوفمبر ١٩٩٨م ٤٠٧

الاثنين ٢٧ رجب ١٤١٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٩٨م ٤٠٨
الاثنين ٤ شعبان ١٤١٩هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨م ٤٠٩
الاثنين ١١ شعبان ١٤١٩هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م ٤٠٩
الاثنين ١٨ شعبان ١٤١٩هـ/ ٧ ديسمبر ١٩٩٨م ٤١٠
الاثنين ٢٥ شعبان ١٤١٩هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٩٨م ٤١١
الاثنين ٣ رمضان ١٤١٩هـ/ ٢١ ديسمبر ١٩٩٨م ٤١٢
كلمة خادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الميزانية ٤١٢
الاثنين ٢٤ رمضان ١٤١٩هـ/ ١١ يناير ١٩٩٩م ٤١٤
الاثنين ١٥ شوال ١٤١٩هـ/ ١ فبراير ١٩٩٩م ٤١٤
الاثنين ٢٢ شوال ١٤١٩هـ/ ٨ فبراير ١٩٩٩م ٤١٦
الاثنين ٢٩ شوال ١٤١٩هـ/ ١٥ فبراير ١٩٩٩م ٤١٦
الاثنين ٦ ذو القعدة ١٤١٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٩٩٩م ٤١٧
الاثنين ١٣ ذو القعدة ١٤١٩هـ/ ١ مارس ١٩٩٩م ٤١٨
الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤١٩هـ/ ١٥ مارس ١٩٩٩م ٤١٨
الاثنين ٢٦ ذو الحجة ١٤١٩هـ/ ١٢ أبريل ١٩٩٩م ٤١٩
الاثنين ٣ المحرم ١٤٢٠هـ/ ١٩ أبريل ١٩٩٩م ٤٢٠
الاثنين ١٠ المحرم ١٤٢٠هـ/ ٢٦ أبريل ١٩٩٩م ٤٢١
الاثنين ١٧ المحرم ١٤٢٠هـ/ ٣ مايو ١٩٩٩م ٤٢٢
الاثنين ٢ صفر ١٤٢٠هـ/ ١٧ مايو ١٩٩٩م ٤٢٢
الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤٢٠هـ/ ٢١ يونيو ١٩٩٩م ٤٢٣
الاثنين ١٤ ربيع الأول ١٤٢٠هـ/ ٢٨ يونيو ١٩٩٩م ٤٢٤
الاثنين ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٠هـ/ ١٢ يوليو ١٩٩٩م ٤٢٥
الاثنين ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ/ ٤ أكتوبر ١٩٩٩م ٤٢٦
الاثنين ٢ رجب ١٤٢٠هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٩٩م ٤٢٧
الاثنين ٩ رجب ١٤٢٠هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٩٩م ٤٢٧
الاثنين ١٦ رجب ١٤٢٠هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٩م ٤٢٧
الاثنين ٢٣ رجب ١٤٢٠هـ/ ١ نوفمبر ١٩٩٩م ٤٢٨
الاثنين ٣٠ رجب ١٤٢٠هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٩٩م ٤٢٩
الاثنين ٧ شعبان ١٤٢٠هـ/ ١٥ نوفمبر ١٩٩٩م ٤٢٩
الاثنين ١٤ شعبان ١٤٢٠هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م ٤٢٩
الاثنين ٢٨ شعبان ١٤٢٠هـ/ ٦ ديسمبر ١٩٩٩م ٤٣٠

الاثنين ٥ رمضان ١٤٢٠هـ/ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م ٤٣١
الاثنين ١٢ رمضان ١٤٢٠هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩م ٤٣١
كلمة خادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة ٤٣١
ملامح الميزانية ٤٣٢
الاثنين ١٩ رمضان ١٤٢٠هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٩٩م ٤٣٣
الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٠هـ/ ٢٤ يناير ٢٠٠٠م ٤٣٤
الاثنين ٢٤ شوال ١٤٢٠هـ/ ٣١ يناير ٢٠٠٠م ٤٣٤
الاثنين ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٠هـ/ ٣ أبريل ٢٠٠٠م ٤٣٤
الاثنين ٥ المحرم ١٤٢١هـ/ ١٠ أبريل ٢٠٠٠م ٤٣٥
الاثنين ١٢ المحرم ١٤٢١هـ/ ١٧ أبريل ٢٠٠٠م ٤٣٥
الاثنين ١٩ المحرم ١٤٢١هـ/ ٢٧ أبريل ٢٠٠٠م ٤٣٦
الاثنين ٢٦ المحرم ١٤٢١هـ/ ١ مايو ٢٠٠٠م ٤٣٧
الاثنين ١١ صفر ١٤٢١هـ/ ١٥ مايو ٢٠٠٠م ٤٣٧
الاثنين ١٨ صفر ١٤٢١هـ/ ٢٢ مايو ٢٠٠٠م ٤٣٨
الاثنين ١٠ ربيع الأول ١٤٢١هـ/ ١٢ يونيو ٢٠٠٠م ٤٣٩
الاثنين ١٧ ربيع الأول ١٤٢١هـ/ ١٩ يونيو ٢٠٠٠م ٤٣٩
الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤٢١هـ/ ١٠ يوليو ٢٠٠٠م ٤٤٠
الاثنين ١٥ ربيع الآخر ١٤٢١هـ/ ١٧ يوليو ٢٠٠٠م ٤٤٠
الاثنين ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢١هـ/ ٢٤ يوليو ٢٠٠٠م ٤٤٠
الاثنين ٧ جمادى الأولى ١٤٢١هـ/ ٧ أغسطس ٢٠٠٠م ٤٤١
الاثنين ١٤ جمادى الأولى ١٤٢١هـ/ ١٤ أغسطس ٢٠٠٠م ٤٤١
الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠م ٤٤١
الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/ ١١ سبتمبر ٢٠٠٠م ٤٤٢
الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠م ٤٤٣
الاثنين ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠م ٤٤٣
الاثنين ٥ رجب ١٤٢١هـ/ ٢ أكتوبر ٢٠٠٠م ٤٤٤
الاثنين ١٩ رجب ١٤٢١هـ/ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠م ٤٤٤
الاثنين ٢٦ رجب ١٤٢١هـ/ ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠م ٤٤٥
الاثنين ٣ شعبان ١٤٢١هـ/ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠م ٤٤٦
الاثنين ١٧ شعبان ١٤٢١هـ/ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م ٤٤٦
الاثنين ٢٤ شعبان ١٤٢١هـ/ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠م ٤٤٦

الاثنين ١ رمضان ١٤٢١هـ/ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠م ٤٤٧
الاثنين ٨ رمضان ١٤٢١هـ/ ٤ ديسمبر ٢٠٠٠م ٤٤٨
الاثنين ١٥ رمضان ١٤٢١هـ/ ١١ ديسمبر ٢٠٠٠م ٤٤٨
الاثنين ٢٢ رمضان ١٤٢١هـ/ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٠م ٤٤٩
الاثنين ١١ ذو القعدة ١٤٢١هـ/ ٥ فبراير ٢٠٠١م ٤٥٢
الاثنين ١٨ ذو القعدة ١٤٢١هـ/ ١٢ فبراير ٢٠٠١م ٤٥٢
الاثنين ٣ ذو الحجة ١٤٢١هـ/ ٢٦ فبراير ٢٠٠١م ٤٥٣
الاثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤٢١هـ/ ١٩ مارس ٢٠٠١م ٤٥٣
الاثنين ١ المحرم ١٤٢٢هـ/ ٢٦ مارس ٢٠٠١م ٤٥٤
الاثنين ٢٢ محرم ١٤٢٢هـ/ ١٦ أبريل ٢٠٠١م ٤٥٤
الاثنين ٢٩ محرم ١٤٢٢هـ/ ٢٣ أبريل ٢٠٠١م ٤٥٤
الاثنين ٦ صفر ١٤٢٢هـ/ ٣٠ أبريل ٢٠٠١م ٤٥٥
الاثنين ١٣ صفر ١٤٢٢هـ/ ٧ مايو ٢٠٠١م ٤٥٥
الاثنين ٢٠ صفر ١٤٢٢هـ/ ١٤ مايو ٢٠٠١م ٤٥٥
الاثنين ٢٧ صفر ١٤٢٢هـ/ ٢١ مايو ٢٠٠١م ٤٥٦
الاثنين ٥ ربيع الأول ١٤٢٢هـ/ ٢٨ مايو ٢٠٠١م ٤٥٧
الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤٢٢هـ/ ١١ يونيو ٢٠٠١م ٤٥٧
الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٢هـ/ ١٨ يونيو ٢٠٠١م ٤٥٨
الاثنين ٤ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ/ ٢٥ يونيو ٢٠٠١م ٤٥٨
الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ/ ٢ يوليو ٢٠٠١م ٤٥٩
الاثنين ١٨ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ/ ٩ يوليو ٢٠٠١م ٤٥٩
الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ/ ١٦ يوليو ٢٠٠١م ٤٦٠
الاثنين ٢ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٣ يوليو ٢٠٠١م ٤٦٠
الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ/ ١٣ أغسطس ٢٠٠١م ٤٦١
الاثنين ١ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ/ ٢٠ أغسطس ٢٠٠١م ٤٦١
الاثنين ٨ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ/ ٢٧ أغسطس ٢٠٠١م ٤٦١
الاثنين ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ/ ٣ سبتمبر ٢٠٠١م ٤٦٢
الاثنين ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ/ ١٠ سبتمبر ٢٠٠١م ٤٦٢
الاثنين ٧ رجب ١٤٢٢هـ/ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١م ٤٦٣
الاثنين ١٤ رجب ١٤٢٢هـ/ ١ أكتوبر ٢٠٠١م ٤٦٣
الاثنين ٢١ رجب ١٤٢٢هـ/ ٨ أكتوبر ٢٠٠١م ٤٦٣

الاثنين ٢٨ رجب ١٤٢٢هـ/ ١٥ أكتوبر ٢٠٠١م ٤٦٤
الاثنين ٢٠ شعبان ١٤٢٢هـ/ ٥ نوفمبر ٢٠٠١م ٤٦٤
الاثنين ٢٧ شعبان ١٤٢٢هـ/ ١٢ نوفمبر ٢٠٠١م ٤٦٥
الاثنين ١١ رمضان ١٤٢٢هـ/ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١م ٤٦٥
الاثنين ٢٣ رمضان ١٤٢٢هـ/ ٨ ديسمبر ٢٠٠١م ٤٦٦
الاثنين ٢٣ شوال ١٤٢٢هـ/ ٨ يناير ٢٠٠٢م ٤٦٨
الاثنين ٣٠ شوال ١٤٢٢هـ/ ١٤ يناير ٢٠٠٢م ٤٦٨
الاثنين ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٢هـ/ ١١ فبراير ٢٠٠٢م ٤٦٨
الاثنين ٤ المحرم ١٤٢٣هـ/ ١٨ مارس ٢٠٠٢م ٤٦٩
الاثنين ١٨ المحرم ١٤٢٣هـ/ ١ أبريل ٢٠٠٢م ٤٧٠
الاثنين ٢٥ المحرم ١٤٢٣هـ/ ٨ أبريل ٢٠٠٢م ٤٧٠
الاثنين ١٧ صفر ١٤٢٣هـ/ ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م ٤٧١
الاثنين ٧ رمضان ١٤٢٣هـ/ ١١ نوفمبر ٢٠٠٢م ٤٧١
الاثنين ١٤ رمضان ١٤٢٣هـ/ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢م ٤٧٢
الاثنين ٢١ رمضان ١٤٢٣هـ/ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢م ٤٧٢
الاثنين ٤ ذو القعدة ١٤٢٣هـ/ ٦ يناير ٢٠٠٣م ٤٧٤
الاثنين ٧ المحرم ١٤٢٤هـ/ ١٠ مارس ٢٠٠٣م ٤٧٥
الاثنين ٦ صفر ١٤٢٤هـ/ ٧ أبريل ٢٠٠٣م ٤٧٦
الاثنين ٢٧ صفر ١٤٢٤هـ/ ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م ٤٧٧
الاثنين ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ/ ٢٣ يونيو ٢٠٠٣م ٤٧٧
الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ/ ١٤ يوليو ٢٠٠٣م ٤٧٧
الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٨ يوليو ٢٠٠٣م ٤٧٨
الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ/ ٤ أغسطس ٢٠٠٣م ٤٧٩
الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ/ ١١ أغسطس ٢٠٠٣م ٤٧٩
الاثنين ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ/ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣م ٤٨٠
الاثنين ٥ رجب ١٤٢٤هـ/ ١ سبتمبر ٢٠٠٣م ٤٨٠
الاثنين ١٩ رجب ١٤٢٤هـ/ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣م ٤٨٠
الاثنين ١٠ شعبان ١٤٢٤هـ/ ٦ أكتوبر ٢٠٠٣م ٤٨١
الاثنين ١٧ شعبان ١٤٢٤هـ/ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م ٤٨١
الاثنين ٩ رمضان ١٤٢٤هـ/ ٣ نوفمبر ٢٠٠٣م ٤٨٢
الاثنين ١٦ رمضان ١٤٢٤هـ/ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٣م ٤٨٢

الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤٢٤هـ/ ١٢ يناير ٢٠٠٤م ٤٨٣
الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٤هـ/ ١٩ يناير ٢٠٠٤م ٤٨٤
الاثنين ٢٢ صفر ١٤٢٥هـ/ ١٢ أبريل ٢٠٠٤م ٤٨٤
الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤٢٥هـ/ ٢٦ أبريل ٢٠٠٤م ٤٨٤
الاثنين ١٢ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ/ ٣١ مايو ٢٠٠٤م ٤٨٥
الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ/ ٧ يونيو ٢٠٠٤م ٤٨٦
الاثنين ٢٨ رجب ١٤٢٥هـ/ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٤م ٤٨٦
الاثنين ٢٠ شعبان ١٤٢٥هـ/ ٤ أكتوبر ٢٠٠٤م ٤٨٧
الاثنين ٤ رمضان ١٤٢٥هـ/ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م ٤٨٨
الاثنين ١٨ رمضان ١٤٢٥هـ/ ١ نوفمبر ٢٠٠٤م ٤٨٨
الاثنين ٣٠ رمضان ١٤٢٥هـ/ ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤م ٤٨٩
الاثنين ٢٥ شوال ١٤٢٥هـ/ ٨ ديسمبر ٢٠٠٤م ٤٩٠
الاثنين ٢٥ صفر ١٤٢٦هـ/ ٤ أبريل ٢٠٠٥م ٤٩٤
الاثنين ١٦ ربيع الأول ١٤٢٦هـ/ ٢٥ أبريل ٢٠٠٥م ٤٩٤

القسم الثاني: الخطب والكلمات في مجلس الشورى ٤٩٧
الدورة الأولى ـ السنة الأولى: الثلاثاء ١٥ رجب ١٤١٤هـ/٢٨ ديسمبر ١٩٩٣م ٥٠١
الدورة الأولى ـ السنة الثانية: الأحد ٧ شعبان ١٤١٥هـ/٨ يناير ١٩٩٥م ٥٠٤
الدورة الأولى ـ السنة الثالثة: ١٤١٦ ـ ١٤١٧هـ ٥٠٨
الدورة الأولى ـ السنة الرابعة: الرياض في ١٣ رمضان ١٤١٧هـ/ ٢٢ يناير ١٩٩٧م ٥٠٩
الدورة الثانية ـ السنة الأولى: جدة في ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ/ ١٤ يوليو ١٩٩٧م ٥١٣
الدورة الثانية ـ السنة الثانية: جدة في ٥ ربيع الأول ١٤١٩هـ/ ٢٩ يونيو ١٩٩٨م ٥١٦
الدورة الثانية ـ السنة الثالثة: ٢١ ربيع الأول ١٤٢٠هـ/ ٥ يوليو ١٩٩٩م ٥٢٦
الدورة الثانية ـ السنة الرابعة: ٣ ربيع الأول ١٤٢١هـ/ ٥ يونيو ٢٠٠٠م ٥٣٦
الدورة الثالثة ـ السنة الأولى: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٢هـ/٥ يونيو ٢٠٠١م ٥٤٦
الدورة الثالثة ـ السنة الثانية: ١٧ ربيع الأول ١٤٢٣هـ/ ٢٩ مايو ٢٠٠٢م ٥٥٥
الدورة الثالثة ـ السنة الثالثة: ١٦ ربيع الأول ١٤٢٤هـ/ ٧ مايو ٢٠٠٣م ٥٦١
الدورة الثالثة ـ السنة الرابعة: ٢ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠ يونيو ٢٠٠٤م ٥٦٥
الدورة الرابعة ـ السنة الأولى: ٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ/ ١٢ أبريل ٢٠٠٥م ٥٧٠

القسم الأول

الخطب والكلمات
في مجلس الوزراء

الاثنين ٢٥ شعبان ١٤٠٢هـ
٢١ يونيو ١٩٨٢م

الفقيد الراحل خالد بن عبدالعزيز

أشاد الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة بالمنجزات الكبيرة التي شهدها عهد الفقيد الراحل جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود، يرحمه الله، وقال:

«لقد كان جلالة الملك خالد زعيمًا عظيمًا، نصح الأمة، وتفانى في خدمتها، وحقق لها الكثير، وإن العالمين العربي والإسلامي فقدا، بفقده، مسلمًا صادق الإسلام، وعربيًا صادق العروبة، لم يدخر جهدًا لرفعة العرب والمسلمين، وإننا سوف نذكر دائمًا فقيدنا الراحل بالحب والوفاء، ونسير على نفس نهجه القويم».

نعمة الإسلام

وأضاف:

«إنني أحمد الله عز وجل على ما أنعم به على أمتنا من نعمة الإسلام. وما أكرمنا في هذه البلاد، خاصة، من أمن واستقرار، وتلاحم بين الشعب السعودي الأصيل وحكومته، مما يعتبر ـ من فضل الله ـ علامة متميزة، لأنها تقوم على أساس من الشريعة الغراء، التي هي نبراس حياتنا.

ولا شك في أن مسؤوليتنا جميعًا أن نكمل الطريق، ونتحمل التبعات الملقاة على عواتقنا تجاه أمتنا وشعبنا، ونواصل الحفاظ على الأمانة التي حمّلنا إياها هذا الشعب الأصيل.

وإنني أوصيكم، ونفسي، بتقوى الله عز وجل، ومواصلة العمل الصادق البناء لما فيه خير أمتنا وشعبنا، ولما فيه خير الأمة الإسلامية والعربية جمعًا».

أصالة هذه الأمة

ومضى قائلًا:

«إن هذه الفترة التي مرت بها بلادنا بعد وفاة جلالة المغفور له الملك خالد بن عبدالعزيز، أثبتت، ولله الحمد، أصالة هذه الأمة، وولاء هذا الشعب لعقيدته ثم لقيادته التي بايعها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وضربت المثل على ما نحن فيه من أمن واستقرار وتلاحم وولاء ووفاء ولله الحمد.

إننا نمر بمرحلة دقيقة وهامة، بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، وسوف نواصل تحمل مسؤولياتنا وفق سياستنا المعلنة والمعروفة، ونسأل الله أن يجنّب أمتنا وأشقاءنا كل ألوان الفرقة، وأن يجمع الكلمة على كل ما فيه الخير إن شاء الله، وأن يبعد عن منطقتنا كل أنواع الصراع الدولي».

العدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين

واستطرد الملك فهد قائلًا:

«لقد حرصنا، كما تعلمون جميعًا، على استثمار علاقاتنا مع القوى الكبرى في العالم،

لوضع حد للغزو السافر، والظالم للبنان، والاعتداء الإسرائيلي على إخواننا من الفلسطينيين واللبنانيين، وفي الوقت الذي نحمد فيه الله على ما حصل من تجاوب، فإننا سوف نواصل العمل بكل جهودنا لإنهاء هذه المأساة، وإعادة السلام والأمن والاستقرار إلى لبنان الشقيق، ووقف هذه المؤامرة التي تستهدف الشعب الفلسطيني بكامله، وانتهاك حقوق الشعب اللبناني من دون وجه حق».

الاثنين ٢١ رمضان ١٤٠٢هـ
١٢ يوليو ١٩٨٢م

القضية العادلة

شرح الملك فهد بن عبدالعزيز للمجلس التقارير الخاصة في هذا الصدد، ونتائج الاتصالات التي أجراها مع بعض زعماء العالم، وأطلع المجلس على الرسالة التي بعث بها جلالته إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والجواب الذي بعث به الرئيس ريغان، وأن الرئيس الأمريكي قد أبدى تجاوبًا بدرجة تدعو إلى التفاؤل:

ثم قال:

«إننا نواصل العمل لحمل أمريكا على بذل جهود أكبر لوقف المجازر اللاإنسانية التي ترتكبها القوى الصهيونية، والتي تستدعي من القوى الكبرى مواقف أكثر حزمًا، حتى تطوّق الكارثة، وتفوّت الفرصة على إسرائيل عن تحقيق أهدافها الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتشريد المزيد من اللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين.

إن إسرائيل تعمل للقضاء على الصوت الفلسطيني، وتصفية القضية الفلسطينية، ولكنها لن تصل إلى هذا الهدف، ذلك لأن الفلسطينيين أصحاب قضية، قضية عادلة، وإننا نلمس أن العالم أجمع قد أصبح يتفهم عدالة قضيتهم، وأبعاد الجريمة التي ارتكبت في حقهم، وأدت إلى تشريدهم من دون وجه حق.

إن تفكيرنا يتركز الآن على إعادة الاستقرار إلى لبنان، وعودة الحياة الطبيعية فيه، وضمان حقوق الفلسطينيين كاملة.

إن التحرك العربي المؤثر اليوم مرهون بجمع الكلمة، ووحدة الصف، والتحدث بلغة واحدة، ونحن أحوج ما نكون اليوم ـ في هذه الظروف الدقيقة ـ إلى توحيد صفوفنا، والتنبه لأبعاد المرحلة الخطرة التي نمر بها. فهذا وقت يستوجب أن يتحسب فيه الجميع، وبخاصة المسؤولين، إلى كل كلمة تقال، فالوقت دقيق وحرج، والمرحلة تستوجب من الجميع تحمل المسؤولية والتنبه لأبعاد الكارثة التي ألمت بمنطقتنا وبأهلنا وإخواننا، فهذا وقت لا يحتمل التنابذ بالألقاب، أو توجيه اللوم، بل يجب أن نتحرك جميعًا نحو العمل الهادف البنّاء».

الثلاثاء ١٤ شوال ١٤٠٢هـ
٣ أغسطس ١٩٨٢م

زيارة الرئيسين اليمنيين

ثم استمع المجلس إلى حديث الملك فهد بن عبدالعزيز، الذي أوضح فيه نتائج اجتماعاته مع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية، وفخامة الرئيس علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقال:

«لقد أسعدتني جدًا هذه المبادرة الطيبة من قادة اليمن، والتي هي ليست غريبة ولا مستغربة منهم، خصوصًا في هذا الوقت الحرج والعصيب، والمرحلة الحرجة من تاريخنا، مما يتطلب منا جميعًا التحرك والعمل بكل صدق وإخلاص، لأن الوقت وقت عمل، والمؤامرة لها أبعادها العديدة، وكلنا يعرف الأطماع الصهيونية التي لا تقف عند حد.

لقد استعرضنا في محادثاتنا أبعاد الغزو الإسرائيلي للبنان، والمخاطر التي تعرضت، وتتعرض لها الأمتان العربية والإسلامية في هذه المرحلة، وناقشنا بالتفصيل الحصار الذي تقوم به القوات الصهيونية لبيروت، ونتائج هذا الحصار الذي أدى إلى أضرار كبيرة بالمدنيين، فمنع عنهم الماء والغذاء والدواء، إضافة إلى أعمال التخريب والهدم والقتل، مع رفض القوات الصهيونية الالتزام بأي قرار دولي لإحلال السلام».

وتحدث بعد ذلك عن زيارة الرئيسين اليمنيين فقال:

«لقد اتسم البحث مع الأخوين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد بالموضوعية، والشعور بالمسؤولية، والتحسب لأبعاد الكارثة التي أصيب بها لبنان الشقيق، فتدارسنا الوسائل العملية الفاعلة لمواجهة هذا الموضوع. ولقد كان واضحًا لنا جميعًا أن أولى الخطوات الأساسية هي جمع الكلمة وتوحيد الصف، لأن العدو لم يجرؤ على هذا الغزو، وعلى انتهاك سيادة لبنان، والاعتداء على الأشقاء اللبنانيين والفلسطينيين، إلا بسبب ما نحن فيه من فرقة وتمزق، وقد أكدت للأخوين أننا كما عاهدنا الجميع فإننا، ولله الحمد، مستمرون في سياستنا الهادفة إلى جمع الكلمة، ويسعدنا أن نضع أيدينا في أيديهم وأيدي الإخوة جميعًا، لأي عمل هادف وبناء. **فالمملكة العربية السعودية يسعدها أن تشارك في أي عمل خيّر في سبيل وقف هذا الغزو الظالم الذي لا مبرر له، وإنقاذ الأشقاء في لبنان، الفلسطينيين واللبنانيين، من هذه الكارثة التي ألمت بهم. ونحن نؤكد التزامنا وتأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه الثابتة والمشروعة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهي ممثلة الشرعي الوحيد.**

لقد أوضحت للإخوة أننا بذلنا كل ما

نستطيع في سبيل تطويق الأزمة، واستثمار علاقاتنا الدولية لفضح الدور الإسرائيلي في لبنان، وحمل بعض الدول الكبرى للضغط على إسرائيل لوقف غطرستها، ومنعها من إتمام الجريمة التي تهدف إليها، ولكن الوضع يحتاج إلى تضافر الجهود من الجميع، لتحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعًا».

الاثنين ٢٧ شوال ١٤٠٢هـ
١٦ أغسطس ١٩٨٢م

وأكد الملك فهد بن عبدالعزيز خلال الجلسة دعم المملكة المطلق للأشقاء في لبنان، في سعيهم الدائب من أجل تحقيق وحدة أراضي لبنان، وسيادة الشعب اللبناني على أرضه، وللإخوة الفلسطينيين حتى يتمكنوا من استرجاع كامل حقوقهم المغتصبة بما في ذلك إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني.

وأضاف أن المملكة لن تألو جهدًا في تقديم أي مساعدة تحقق هذه الأهداف النبيلة البناءة.

مؤتمر القمة العربي

أطلع الملك فهد المجلس على نتائج الاتصالات الدائرة بشأن عقد مؤتمر القمة العربي حيث قال:

«إننا أيدنا عقد مؤتمر القمة من منطلق سياستنا التي تستهدف جمع الكلمة ووحدة الصف، ومساندة أي جهد عربي يبذل في سبيل هذه الغاية التي نؤمن إيمانًا مطلقًا بأن الانتصار على أعدائنا وخصومنا رهن بها».

في خدمة ضيوف الرحمن

وقد أصدر الملك فهد توجيهاته بالتيسير على ضيوف الرحمن، والسهر على راحتهم، وتجنيد كل الإمكانات اللازمة لخدمتهم، وأن تبذل وزارة الحج والأوقاف قصارى جهدها في الاستعداد التام لاستقبال حجاج بيت الله الحرام، وتحسين الخدمات التي تقدم لهم، حتى تتحقق لهم الإقامة الطيبة طوال فترة وجودهم في المملكة لأداء الفريضة.

الاثنين ١١ ذو القعدة ١٤٠٢هـ
٣٠ أغسطس ١٩٨٢م

الصراع العربي ـ الإسرائيلي

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي فقال:

«إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة بعد معركة لبنان، وإن هذه المرحلة تتطلب مفاهيم ومعالجات وأساليب جديدة، للعمل السياسي والوطني ضد العدو الذي احتل أراضي جديدة، وشرد آلافًا آخرين من العرب اللبنانيين والفلسطينيين.

وإن هذا الأمر هو من أولويات الجانب

السياسي من اهتمامات المملكة. ونحن مقبلون على مؤتمر القمة العربي، والاتفاق على عمل عربي مشترك ضد إسرائيل التي تمادت في غطرستها واستهانتها بكل القيم، وصعدت من انتهاكاتها لجميع القوانين والأعراف الدولية، والسعي بكل وسيلة ممكنة لاسترجاع حقوقنا وأراضينا وسيادتنا.

إن المملكة تصر على ضرورة العمل العربي المشترك، ولا نصر على مشروع بعينه، أو فكرة بعينها، وإن أية خطة بناءة يجمع عليها قادة العرب نحن معها، ونؤيدها بكل إخلاص.

إن مؤتمر القمة العربي مطالب بقرارات ومواقف تتناسب مع حجم التطورات والمسؤوليات، والاتفاق على قرار لا يكون إلا بوجود تفاهم، وتآخٍ وثقة، وهذا ما ندعو إليه إخواننا قادة الأمة العربية.

إن معركة لبنان يجب أن تكون، بما شهدته من صمود وبطولة الشعب الفلسطيني واللبناني، مبعثًا للثقة في تضامن عربي جديد، وانطلاقة بفكر سياسي جديد، يسودان العالم العربي الذي عاش أجيالًا من الخلاف والتناحر. ولقد ساهمنا خلال هذه الأزمة باستغلال كل إمكاناتنا وتأثيرنا وعلاقاتنا مع الدول لمصلحة المقاتل الفلسطيني.

إنني أتصور أننا حققنا ولو جزءًا مما أردنا تحقيقه، كما أعتقد أن القيادات العربية يجب أن تبدأ، من الآن، عصرًا جديدًا من الوفاق والثقة والتآخي والعمل الجاد، لإنقاذ المستقبل العربي من الضياع، وإلا فإننا سنعرض كياننا، وأجيالنا القادمة للذل والهوان، وإنني أؤكد دائمًا ومن جديد، أن المملكة شعبًا وقيادة في مقدمة الصفوف استعدادًا للتضحية والبذل والعطاء، ونسيان الإساءة، وتجاهل الماضي، والرغبة في بدء عهد جديد من الوفاق والتضامن العربي، للانطلاق إلى استعادة الحقوق والكرامة والأوطان».

الاثنين ٨ المحرم ١٤٠٣هـ
٢٥ أكتوبر ١٩٨٢م

أمة تريد السلام

علق الملك فهد بن عبدالعزيز على نتائج اتصالات اللجنة السباعية المشكلة من جانب مؤتمر قمة فاس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب، وعضوية: المملكة العربية السعودية، وتونس، والأردن، والجزائر، وسوريا، والمغرب، والجامعة العربية قائلًا:

«لقد كان تحرك اللجنة برئاسة الملك الحسن الثاني، خطوة حسنة وموفقة وإيجابية وفي الطريق الصحيح، لشرح قضيتنا العادلة.

فلقد قال العرب كلمتهم في فاس صريحة وواضحة، وأعلنوها على الملأ بأنهم يريدون السلام، ويسعون إليه وحمّلوا المجتمع الدولي مسؤولية الضغط على إسرائيل لقبول السلام والانصياع لقرارات الأمم المتحدة، والقرارات

الدولة المختلفة، التي طالبتها بوقف الاستفزازات والاعتداءات التي تقوم بها ضد العزّل من المواطنين العرب من دون ذنب ولا جريرة، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة كاملة.

ولقد شاء الله تعالى أن يكشف للعالم أجمع حقيقة الأطماع الصهيونية، والأسلوب اللاإنساني الذي تتبعه في محاولة تصفية الفلسطينيين حينما قامت بهجومها على مخيمي «صبرا» و«شاتيلا»، ورفضها للسلام، وإثباتها للعالم أجمع حقيقة ما كنا نقوله دائمًا من أن هؤلاء يتصرفون بشكل غير إنساني، وغير حضاري، وقد قتلوا الآلاف في سبيل اغتصاب الأرض، ورفضوا كل نداء للسلام، وسعوا إلى إيجاد مبررات ساذجة لهذه الجرائم النكراء، وخاصة تلك التي ارتكبوها في لبنان، وبصورة أخص في صبرا وشاتيلا.

وإننا لنحمد الله على أن المجتمع الدولي قد تنبه لذلك، ووقف العالم كله مع قضيتنا، وشجب وأدان تلك الجرائم النكراء، وتحدث مفكرو العالم عن ذلك بكل أمانة ومسؤولية.

وإن من واجبنا جميعًا أن نواصل المسيرة، ونحرص على توظيف كل جهودنا، واستثمار علاقاتنا مع جميع القوى والعناصر المحبة للسلام في العالم، مع مواصلتنا الجهد لجمع كلمتنا، ووحدة صفنا، والانتباه إلى المؤامرات والمناورات الإسرائيلية التي تهدف إلى اغتصاب المزيد من الأراضي، وقتل المزيد من المواطنين العرب.

إننا أمة تريد السلام، وترغب فيه، ولكننا نريده سلامًا عادلًا ومنصفًا، يعيد إلينا حقوقنا المشروعة، بالطريقة التي حددناها وأعلناها في مؤتمر قمة فاس».

الاثنين ١٥ المحرم ١٤٠٣هـ
١ نوفمبر ١٩٨٢م

توسعة المسجد النبوي

قال الملك فهد في بداية الجلسة:

«إننا نحمد الله سبحانه وتعالى الذي أكرمنا بنعمة الإسلام، وكفى بها من نعمة، ووفقنا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

والحمد لله على ما شرّفنا به من خدمة الحرمين الشريفين، وخدمة أبناء وطننا في جميع أنحاء هذه المملكة، التي تميزت برابطة قوية بين القيادة والأمة، وإنني أشعر بسعادة غامرة ونحن نجتمع هنا في المدينة المنورة، مهجر رسول الله ﷺ، التي انتشرت منها الدعوة إلى أنحاء المعمورة، لتخصيص هذه الجلسة للمدينة المنورة ومشروعاتها التنموية والتطورية. ففي مقدمة الموضوعات التي نوليها اهتمامًا خاصًا موضوع توسعة المسجد النبوي الشريف، حتى يتسع لزائريه، وقد اعتمد مشروع التوسعة، وسيبدأ التنفيذ، إن شاء الله، بعد استكمال الدراسات التخطيطية

والمعمارية، فهذا المشروع سيعطى الأولوية القصوى، والاهتمام اللازم من جانب أعضاء الحكومة، كما أننا سنهتم بموضوع إعادة تخطيط المدينة المنورة تخطيطًا حديثًا يتفق مع متطلبات العصر».

الاثنين ٢٢ المحرم ١٤٠٣هـ
٨ نوفمبر ١٩٨٢م

اجتماعنا الخليجي خير لبلادنا وأمتنا

علّق الملك فهد بن عبدالعزيز، على مؤتمر القمة الثالث لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتقب فقال:

«لا شك في أن اجتماعنا مع الأشقاء في الخليج، هو لخير بلادنا وأمتنا، ليس في منطقة الخليج فحسب، بل لجميع أشقائنا في الدول العربية والإسلامية.

وسيكون هذا المؤتمر فرصة طيبة لمناقشة القضايا الراهنة ذات الطابع المشترك».

مزيد من التأييد لقضايانا العادلة

ثم تحدث عن نتائج زيارته للمملكة المغربية، ولقائه بالملك الحسن الثاني عاهل المغرب فقال:

«لقد كان اللقاء فرصة طيبة للتداول في القضايا الراهنة في العالم، وبصورة خاصة في العالمين العربي والإسلامي، وقد أطلعني الملك الأخ الحسن الثاني على نتائج الجولة الأولى التي قام بها كرئيس للجنة السباعية التي شكلت في مؤتمر القمة العربي في فاس. ولا شك في أن النتائج تجعلنا، جميعًا، متفائلين بمستقبل الحوار الذي يُجرى لتحقيق الأهداف التي نسعى إليها بالنسبة لقضايانا المصيرية.

لقد اتفقنا في الرأي بالنسبة لأهمية وضرورة التحرك الواعي والمسؤول في هذه المرحلة الدقيقة، لكسب المزيد من التأييد لقضايانا العادلة، خصوصًا وأننا نلاحظ أن العالم يبدي تفهمًا كبيرًا، وإدراكًا لحقوقنا، وتعاطفًا مع قضية الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت حقوقه، وشرد من أرضه بدون وجه حق».

الاثنين ٢٩ المحرم ١٤٠٣هـ
١٥ نوفمبر ١٩٨٢م

دعم لبنان

وصف جلالة الملك لقاءه مع فخامة الرئيس اللبناني أمين الجميل بأنه كان هادفًا وبنّاءً، واتسمت المحادثات بروح الود الصادق، والرغبة الأكيدة في دعم لبنان، ومساعدته للخروج من محنته، واستعادته لأمنه واستقراره.

وقال:

«لقد كان النقاش واقعيًا ومثمرًا، وقد أكدت لفخامة الرئيس أمين الجميل والوفد

المرافق وقوف المملكة إلى جانب لبنان الشقيق، وتمسكنا بوجوب خروج القوات الإسرائيلية المعتدية من لبنان، حتى يتمكن من إعادة بناء نفسه وحوله الأشقاء يدعمونه ويساعدونه.

وقد استعرضنا، كذلك، القضية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير، وأوضحنا لفخامة الرئيس والوفد المرافق له تقديرنا لما يبذله والحكومة اللبنانية من جهود لعودة الأمن والاستقرار إلى لبنان».

مؤتمر القمة الخليجي

أوضح الملك للمجلس النتائج الطيبة التي توصل إليها مؤتمر القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عُقد في البحرين في الفترة من ٢٣ المحرم الجاري، وحتى ٢٥ منه، وقال:

«إنها تجعلنا، جميعًا، متفائلين بمستقبل مشرق للعمل الخليجي المشترك لخير بلداننا ومواطنينا، بل لخير أمتينا العربية والإسلامية، فقد كانت المناقشات شاملة ومسؤولة، ووجهنا اهتمامنا إلى الأوضاع الراهنة، وبصورة خاصة أوضاع منطقة الخليج العربي، والوضع العربي الراهن وتوصلنا، ولله الحمد، إلى نتائج مشجعة، ومشرّفة، والنجاح ـ أولًا وأخيرًا ـ مرهون بتوفيق الله، ثم بهمة الرجال المخلصين الذين يعملون لكل ما فيه خير بلادهم وأمتهم».

الاثنين ١٢ ربيع الأول ١٤٠٣هـ
٢٧ ديسمبر ١٩٨٢م

قضايا إسلامية وعربية

أطلع الملك فهد المجلس في بداية الجلسة على نتائج جولاته ولقاءاته مع بعض قادة الدول العربية، ثم استعرض نتائج زيارات اللجنة السباعية العربية برئاسة الملك الحسين بن طلال عاهل الأردن إلى كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي والصين، وإلى الولايات المتحدة برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب.

وقد أعرب الملك فهد عن تفاؤله بمستقبل الأمتين الإسلامية والعربية، انطلاقًا مما لمسه خلال جولاته ولقاءاته مع القادة العرب من استعداد للعمل يدًا واحدة في كل ما يخدم الأمة العربية في قضاياها الكبرى، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

مشروع السلام العربي

وأشار إلى مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس، فقال:

«لقد قال العرب من خلال هذا المشروع كلمتهم، وأكدوا رغبتهم في السلام القائم على الحق والعدل، وتحركوا بشكل إيجابي، وتباحثوا مع الدول الكبرى للتعريف بقضيتهم على أسس سليمة وصحيحة، وإن تحرّك العرب وسعيهم إن دل على شيء فإنما يدل على

الرغبة الصادقة في السلام العادل المنصف، الذي يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، واستعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم على أرضهم، ولقد أكدت مجددًا للزعماء الذين التقيت بهم، أن المملكة لا تألو جهدًا ولا تدخر وسعًا في سبيل العمل بكل ما أوتيت من إمكانات لرفعة الأمتين الإسلامية والعربية».

وأضاف:

«هذا وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى العمل الجماعي الصادق والدؤوب، لاستكمال مسيرة العمل العربي المشترك الذي بدأ العالم يدرك من خلاله حقائق القضية العربية، وأهمية إيجاد سلام حقيقي، يقوم على العدل، ويعيد الحق المغتصب إلى أصحابه، ويُنهي الظلم الذي حاق بالشعب الفلسطيني، وما تعرض له من تشريد وطرد تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي الذي ارتكب بحق هذا الشعب أبشع الجرائم المنافية للقانون الدولي والأعراف الإنسانية».

«كانت المناقشات شاملة ومسؤولة، ووجهنا اهتمامنا إلى الأوضاع الراهنة، وبصورة خاصة أوضاع منطقة الخليج العربي، والوضع العربي الراهن وتوصلنا، ولله الحمد، إلى نتائج مشجعة، ومشرّفة، والنجاح ـ أولًا وأخيرًا ـ مرهون بتوفيق الله، ثم بهمة الرجال المخلصين الذين يعملون لكل ما فيه خير بلادهم وأمتهم»

الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٠٣هـ
١٠ يناير ١٩٨٣م

أحداث لبنان

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن تألمه لما حدث ويحدث على الأراضي اللبنانية من تقاتل وتناحر بين الأشقاء اللبنانيين، مشيرًا إلى أن هذا يعطي الفرصة للعدو كي يتدخل أكثر فأكثر في الشؤون اللبنانية، ويحكم قبضته على الأراضي التي يحتلها من لبنان، وتضييق الخناق، من ثم، على الشعب اللبناني الشقيق.

وقال:

«إنني على ثقة من أن الشعب اللبناني الشقيق سيعمل بكل ما أوتي من جهد، لمنع إراقة دماء أبنائه، وأنه سوف يكرس جهوده لجمع الشمل، وتوثيق الصلات، وترسيخ روابط المحبة والإخاء بين بعضه بعضًا من أجل الإبقاء على لبنان ليكون قويًا متحدًا، لما عرفناه وعهدناه في الشعب اللبناني الشقيق من حرص أبنائه على الحفاظ على وحدة وطنهم واستقلاله، ومعالجة الأمور والمشكلات بالحكمة.

وإنني أناشد الشعب اللبناني العزيز أن يوقف القتال الذي لا يحقق له إلا الأضرار، وأن يتجه بكل وسائله الخيّرة إلى تحقيق التفاهم الودي، ونشر المحبة بين أبنائه، وأن يوجه كل جهوده للعمل على عودة لبنان إلى

وحدته واستقلاله ليعود، كما كان، عضوًا عاملًا في كيان الأمة العربية.

وإننا بذلنا، وسنظل نبذل، كل جهودنا في سبيل المحافظة على استقلال لبنان العزيز، ودعم استقلاله، وتوكيد وفاقه الوطني، حتى يتحقق ما يصبو إليه من أمن واستقرار ورخاء.

وأود بهذه المناسبة أن أؤكد موقفنا الثابت من القضية الفلسطينية، وحرصنا على كل ما من شأنه دعم هذه القضية، كما أُعرب عن سروري البالغ لتفهم العالم للقضية الفلسطينية ولأبعاد هذه القضية وحقائقها».

الاثنين ٣ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ
١٧ يناير ١٩٨٣م

في مستوى التحديات

أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس على الاتصالات الحالية الجارية على الساحة العربية، ونتائج زيارة جلالة الملك الحسين عاهل الأردن للمملكة.

وقد أكد الملك فهد بن عبدالعزيز على أهمية الاتصالات التي قامت بها اللجنة السباعية العربية مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تنفيذًا لقرارات قمة فاس. وأهمية المحافظة على قوة الدفع لعملية السلام التي رسم خطوطها الأساسية مشروع السلام العربي الذي لقي استجابة عالمية واسعة، باعتباره أول موقف موحد تجاه قضية إحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة.

وأوضح أن التحرك العربي الحالي، تتطلبه طبيعة المرحلة المقبلة من أجل توحيد الجهود الرامية إلى إقرار السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

ونوَّه بأهمية عامل الوقت في لمِّ الشمل العربي، لكي يتمكن العرب من مجابهة المؤامرات والخطط التوسعية الإسرائيلية على حساب الأراضي العربية، ومحاولات طمس معالم القضية الفلسطينية.

وقال:

«إن المملكة في سعيها الدؤوب من أجل القضية الفلسطينية، التي هي قضية العرب الأولى، تحرص على تجاوز الخلافات الهامشية التي قد تعترض العلاقات العربية، والارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى التحديات التي تهدد العرب من جانب الصهيونية، وما تدبره من مؤامرات. وإنني أعيد تأكيد التزام المملكة الثابت والدائم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بانسحاب العدو الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها مدينة القدس.

كذلك آمل بأن يعمل لبنان بتكاتف أبنائه على الوصول إلى ما يساعده على إعادة الأمن والاستقرار والبناء، في ظل الشرعية اللبنانية التي يتطلع إليها اللبنانيون».

التطور الزراعي

وبمناسبة ما قدمه معالي وزير الزراعة والمياه من معلومات عن التطور الزراعي في المملكة، حث الملك فهد على رعاية المزارعين، وتهيئة كافة السبل لمساعدتهم على المساهمة في نهضة البلاد الزراعية، تقديرًا لما للزراعة من الأهمية في نمو البلاد واكتفائها ذاتيًا بالمواد الغذائية الضرورية.

وقال:

«إن ما تم التوصل إليه في السنوات القليلة الماضية من نجاح وإنجاز، يؤكد مدى التعاون بين الشعب والحكومة، للاستفادة من الإمكانات المتاحة والوصول إلى الهدف المنشود بأسرع وقت ممكن، ودون إهدار للجهد، لأننا نحتاج في هذه المرحلة إلى تقييم نتائج ما سبق من لوائح وتعليمات، لمعرفة مدى وفائها بما وضعت من أجله. وتحسين الأوضاع الزراعية في ضوء نتائج هذا التقييم، لأنه لا بد وأن التجربة سوف تبين مدى الحاجة إلى التطوير أو التعديل أو الإضافة أو الحذف.

ولا شك أن المهتم بدراسة تطورنا الزراعي يجد أمامه فرصة أفضل للحكم على الأمور منذ بدأنا خطواتنا الأولى في التنمية الزراعية.

ويسرني أن أشير إلى أنني لاحظت انتشار الوعي بين المزارعين بحيث باتت لديهم الخبرة والكفاءة لاختيار المشروعات الزراعية المفيدة، وتنفيذها استنادًا إلى الإمكانات المتوافرة من خبرة فنية، وآليات زراعية، ورؤوس أموال. ولعل أقوى مثل على ذلك هو النجاح الذي حققته زراعة القمح، وما وصلت إليه كمًا وكيفًا خلال مدة قصيرة».

الاثنين ١٠ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ
٢٤ يناير ١٩٨٣م

الخلافات العربية

استمع المجلس إلى حديث الملك فهد بن عبدالعزيز الذي عبّر فيه عن اهتمامه بما تشهده الساحة العربية من تطورات تتطلب المتابعة، والعمل الجاد المخلص، والتفهم الكامل لمدلولات هذه التطورات وانعكاساتها على المنطقة.

وقال:

«إننا حريصون على استقرار الأوضاع في لبنان الشقيق، وعودة الأمن والهدوء إلى ربوعه، وعلى دعم لبنان ومساندته في سبيل المحافظة على استقلاله وسيادته، وضرورة جلاء القوات الإسرائيلية المعتدية عن أراضيه.

كذلك نحن حريصون على دعم العمل العربي المشترك، ووحدة الصف، وجمع الكلمة من أجل خدمة قضايانا الكبرى، وفي مقدمتها قضية فلسطين، ومواجهة ما يهدد المنطقة من أخطار. وليس من المصلحة، إطلاقًا، تشتيت الجهود في هذه المرحلة الدقيقة

والحرجة، لأن المستفيد الأول من ذلك هو العدو».

منظمة «أوبك»

استعرض المجلس نتائج الاجتماع الاستشاري لوزراء البترول في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في جنيف، فأكد الملك فهد بن عبدالعزيز حرص المملكة على المحافظة على منظمة (أوبك)، ومصالح الدول المصدّرة والمستوردة للبترول.

وقال:

«لقد حرصنا دائمًا على انتهاج سياسة واقعية، ومنطقية، ومعتدلة، تأخذ في الاعتبار العوامل الأساسية التي يجب أن تحكم قضايا الإنتاج والأسعار. ولقد أوضحت الأوضاع الحالية مصداق السياسة التي انتهجتها، ودعت إليها، المملكة العربية السعودية في السابق. والتي كنا نؤكد فيها حرصنا على مصالح الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء».

اتصالات دولية وعربية

أطلع الملك أعضاء المجلس على نتائج اجتماعه بالمبعوث الأمريكي فيليب حبيب، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في المغرب محمد بوستة، وعلى محتوى الرسالة التي حملها معالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء محمد إبراهيم مسعود إلى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.

الاثنين ١٧ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ
٣١ يناير ١٩٨٣م

الوضع في لبنان

تابع المجلس تطورات الوضع في لبنان الشقيق، واستمع إلى حديث موجز من الملك فهد بن عبدالعزيز حول هذا الموضوع في ضوء الأحداث التي تهدد بتفجير الموقف من جديد، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه من قبل.

وقال:

«إن أهم ما يتوجب الآن هو العمل على تطويق مثل هذه الحوادث، والقضاء على آثارها ومضاعفاتها، خشية التراكم والتصعيد.

ونحن مهتمون كل الاهتمام بما يجري على الساحة اللبنانية، باعتبارها جزءًا من الساحة العربية، تؤثر فيها سلبًا أو إيجابًا. ولذا فنحن حريصون على عودة الوفاق الوطني بين الأشقاء، لأنه القاعدة التي لا بد وأن ينطلق منها كل إصلاح لشؤون الحياة في هذا البلد الشقيق، والمملكة لا تدخر وسعًا في سبيل إعادة الأمور إلى نصابها في لبنان، وتجنب الشعب اللبناني مخاطر تصعيد الموقف، واحتدام الأزمة من جديد، خاصة وأن قوات الاحتلال الإسرائيلية ما زالت تجثم بشرورها، غير بعيدة عن الجميع، الأمر الذي يدخل على الموقف عنصرًا جديدًا يدعو إلى التعجيل بالعودة إلى التماسك والوفاق».

قضية فلسطين

أطلع الملك المجلس على نتائج اجتماعه مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث استعرض التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية.

وأكد الملك من جديد استمرار دعم المملكة، ومساندتها، للشعب الفلسطيني الشقيق، ولقضيته العادلة، وحقوقه المشروعة، ودعا في هذا الصدد إلى وحدة العمل الفلسطيني، باعتبارها ضرورة قصوى، وخصوصًا في الظروف الحالية التي تجتازها القضية، مما تحتاج معه إلى الموقف الواحد، والرأي الواحد، والعمل الواحد.

وقال:

«إن المملكة تبذل كل ما في وسعها لدعم قرارات قمة فاس العربية، إيمانًا منها بأهمية العمل في اتجاه السلام العادل والشامل، وباعتبار أن هذه القرارات تشكل دفعة قوية للعمل العربي الواحد الذي اتفق معه رأي القادة العرب على قرار واحد يعبّر عن رغبتهم في السلام، ويدحض مزاعم الخصوم والأعداء.

إننا سنواصل مساعينا في إطار العمل العربي المشترك، حتى تحصل الأمة العربية على حقوقها المشروعة، وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية، وحصول الأشقاء على كامل حقوقهم بما في ذلك حقهم في إقامة دولتهم المستقلة على أرضهم ووطنهم، وعودة أراضيهم المحتلة، وإعادة القدس الشريف إلى أُمتيه العربية والإسلامية».

مشروعات الهيئة الملكية للجبيل وينبع

تحدث الملك إلى المجلس عن مشروعات الهيئة الملكية للجبيل وينبع التي افتتحها جلالته أمس الأول في ينبع.

وقد أعرب عن ثقته المطلقة في مقدرة الكفاءات السعودية، والشباب السعودي على حمل الأمانة، والاضطلاع بمسؤوليات التخطيط والإعداد والتنفيذ لمثل هذه المشروعات العملاقة، وإدارتها بعد التنفيذ.

كما أعرب عن فخره واعتزازه بالجهود المخلصة والمثابرة التي بذلها العاملون في هذه القطاعات، وأجهزتها، ومؤسساتها المختلفة من أجل الإقدام على هذه الخطوة العملاقة في حياة بلدهم وأمتهم.

ووجه الشكر إلى جميع العاملين في هذه القطاعات وأضاف:

«إن أقل ما يمكن أن توصف به هذه المشروعات هو أنها ستنقل المملكة من عصر الصناعات الخفيفة إلى عصر الصناعات الثقيلة، كما أنها ستوفر للوطن والمواطنين مزيدًا من الرخاء والرفاهية والازدهار».

الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ
٢٨ فبراير ١٩٨٣م

القضية الفلسطينية

ناقش المجلس في بداية الاجتماع الخطوات التي تمت في مجال القضية الفلسطينية، فأكد الملك فهد مجددًا أهمية التحرك الواعي، والمسؤول، في هذه المرحلة المهمة التي تستوجب الوقوف صفًا واحدًا مع الأشقاء الفلسطينيين، ودعم قضيتهم، يضمن جميع الحقوق والمتطلبات العادلة والمنصفة بما في ذلك حقهم في تقرير مصيرهم، وإنشاء دولتهم المستقلة على أرضهم ووطنهم، ولا شك أن الاجتماع الأخير قد أوضح وحدة صفهم، وتصميمهم على استعادة حقوقهم، وحرصهم على السلام العادل والمنصف.

وقال:

«إن المملكة ملتزمة بمواقفها السابقة والمعلنة تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الأشقاء الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلهم الشرعي الوحيد، وإن الموقف يستدعي، كما قلت، تحركًا مسؤولًا وواعيًا، نستغل فيه جميع الإمكانات والأقنية والإيجابيات التي ظهرت، والتفهم العادل لقضيتنا اليوم، ولا بد أن نعمل على إنهاء حالة التشرد والضياع التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في المخيمات، في الوقت الذي يحتل فيه العدو الصهيوني أرضه ووطنه دون وجه حق».

التعاون الخليجي

درس المجلس، بعد ذلك، تقريرًا شاملًا عن موضوع التعاون الخليجي، في شتى المجالات، والمراحل التي تمت حتى الآن ضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أعرب الملك فهد عن سعادته بما تحقق في هذا المجال المهم، الذي يعتبر خطوة أساسية في سبيل تعاون إسلامي وعربي أشمل وأعم.

وقال:

«لقد أسهمت الروابط الوثيقة بيننا في كل ما تحقق من إيجابيات، وهي روابط الدين، والدم واللغة، والتاريخ، والجوار، والمصالح المشتركة، كما ساعد صدق النيات، والعزم الأكيد، والتصميم الصادق من قبل الجميع للوصول إلى هذا التعاون الوثيق، وهذه الخطوات المتزنة والمدروسة وهذا كله محصلة العمل المثمر والبناء الذي سوف نلمس، إن شاء الله، جميعًا نتائجه المستقبلية، بل إن ذلك سيكون له مردود كبير على مستقبل أجيالنا في المنطقة، ومستقبل العملين العربي والإسلامي المشترك».

اجتماعات ورسائل

أطلع الملك المجلس بعد ذلك على نتائج المحادثات التي أجراها جلالته مع السيد الحبيب الشطي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تركزت حول القضايا الإسلامية الراهنة، والتي أكد فيها جلالة

الملك فهد موقف المملكة ودعمها للمنظمة لكي تؤدي واجبها، وتحقق الأهداف المرجوة منها على المستوى الأفضل دائمًا.

أطلع المجلس على محتوى الرسالة التي حملها الدكتور بهاء الدين إدريس وزير شؤون رئاسة الجمهورية السودانية إلى جلالة الملك من الرئيس السوداني جعفر نميري، والرسالة التي حملها أحمد بابا ديارا وزير الدولة للتجهيزات في دولة مالي من الرئيس موسى تراوري، والرسالة التي حملها محمد بوستة وزير الدولة للشؤون الخارجية في المغرب من جلالة الملك الحسن الثاني.

السياسة البترولية

استعرض المجلس السياسة البترولية للمملكة، واستمع إلى تقرير من معالي وزير البترول والثروة المعدنية.

وقد أوضح الملك فهد بن عبدالعزيز السياسة البترولية للمملكة تجاه الأسعار، مؤكدًا أن المملكة سوف تواصل سياستها الحريصة على العمل ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والمحافظة عليها.

«ساعد صدق النيات، والعزم الأكيد، والتصميم الصادق من قبل الجميع للوصول إلى هذا التعاون الوثيق، وهذه الخطوات المتزنة والمدروسة»

الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ
٧ مارس ١٩٨٣م

أطلع الملك فهد المجلس في بداية الجلسة على نتائج لقاءاته مع فخامة الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري، وفخامة رئيس غينيا بيساو الجنرال نيتو سيرا.

المملكة تؤيد الإجماع الفلسطيني

ثم أطلع المجلس على تفاصيل لقائه مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما تضمنته من حديث حول نتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد مؤخرًا في الجزائر، ورؤية منظمة التحرير الفلسطينية لما ينبغي أن تكون عليه مسيرة التحرير والسلام الشاملين.

وقد أعرب الملك فهد للسيد ياسر عرفات عن تأييد المملكة المطلق لأي قرارات تصدر عن الإجماع الفلسطيني، واستمرار دعم المملكة ومساندتها لمسيرة العمل الفلسطيني المشرّف حتى يستعيد كامل حقوقه، بما في ذلك حقه في استعادة أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة على التراب الفلسطيني.

وأضاف:

«لقد قالت الأمة العربية كلمتها صريحة وواضحة في مؤتمر فاس، وحدّدت موقفها بكل وضوح، وأعلنت رغبتها في السلام العادل

المنصف، ونحن جميعًا سعداء بما نراه ونسمعه من مواقف دولية إيجابية، تدل على مقدار التفهم الدولي لقضيتنا، وعلينا أن نواصل العمل بصدق ووعي وإخلاص، حتى نحقق أهدافنا الشريفة والمشروعة إن شاء الله».

حركة عدم الانحياز

أطلع المجلس على تقرير عن نتائج اجتماعات مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي.

وقد علّق الملك على ذلك بقوله:

«إننا نتمنى النجاح والتوفيق لقمة عدم الانحياز المقبلة، ونثق بأن هذا التجمع الدولي الكبير قادر على اتخاذ مواقف وقرارات تدعم حركة عدم الانحياز، وتخدم القضايا الدولية بصورة عادلة، وإنني آمل بأن يتمكن المؤتمر من إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الدولية الراهنة».

الأربعاء ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ
١٣ أبريل ١٩٨٣م

في بداية الجلسة ألقى الملك فهد بن عبدالعزيز الكلمة الآتية:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله الذي أنعم على بلادنا بالرخاء والعزة والاستقرار.

والصلاة والسلام على رسوله الأمين.

وبعد:

فمنذ أن حقق الله تعالى على يد جلالة المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، يرحمه الله، قيام بلادنا العزيزة، وأبناؤها يواصلون بذل الجهد المخلص لتوطيد أركانها، والوصول بها إلى مستوى التقدم والقمة.

وقد تحقق الشيء الكثير بحمد الله، مما يدركه ويلمسه كل مواطن، ويعيش فعلًا فيه.

ولم يبق جزء من البلاد إلا وقد تحقق له خلال السنوات الماضية ما يحتاجه من مرافق، وما يوفر للمواطنين من موارد الرزق والرخاء، وكل ذلك بفضل الله ثم بفضل العزيمة القوية، والتعاون المخلص والمجهود الضخم الذي بذله جميع المواطنين، على اختلاف جهاتهم ومناطقهم.

الإنتاج البترولي

إخواني،

كما تعلمون، فإن الاستهلاك العالمي للبترول قد انخفض بصورة ملموسة، ونتيجة لذلك فقد انخفضت صادرات بلادنا منه، وانخفضت تبعًا لذلك عوائده المالية.

ورغم أن صورة ما سيكون عليه وضع السوق البترولية في المستقبل القريب، ليست واضحة تمامًا، إلا أننا نأمل أن يسود الاستقرار في الأسعار، وينظم الإنتاج بما

يحقق المصلحة المشتركة للدول المنتجة للبترول، والدول المستهلكة له.

المشروعات التنموية الكبيرة

وقد صادف، لحسن الحظ، اكتمال العديد من المشروعات التنموية الكبيرة، مما أدى إلى انتهاء الحاجة إلى إدراج اعتماداتها المالية في الميزانية. ولذا فقد تم تحديد مصروفات ميزانية العام المالي القادم بمبلغ مئتين وستين ألف مليون ريال، وهذا الرقم يزيد على ما تم إنفاقه في ميزانية العام المالي المنتهي، بنحو سبعة عشر ألف مليون ريال، وسيتم ـ إن شاء الله ـ في العام المالي الجديد، صرف نحو مئة وخمسين ألف مليون ريال على المشروعات والبرامج التنموية.

إن البرامج التنموية تضم عددًا من المشروعات التي سيبدأ تنفيذها في العام المالي الجديد، والتي تبلغ تكاليفها الإجمالية نحو أربعة وخمسين ألف مليون ريال، بالإضافة إلى استمرار صناديق الإقراض الزراعي والصناعي والعقاري في تقديم القروض بنفس معدلاتها الحالية، كما سيستمر صرف الإعانات للمواد الغذائية والأعلاف وغيرها، خلال السنة المالية القادمة إن شاء الله.

الخدمات العامة

ولقد أكدنا على جميع الأجهزة الحكومية بإعطاء أهمية كبرى لتوسعة نطاق الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والبلدية، وكذلك الاهتمام بتحسين ورفع مستوى ما هو قائم منها.

فرص واسعة للاستثمار

إخواني،

إن بلادنا العزيزة تزخر، بحمد الله، بموارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة من زراعية وصناعية ومعدنية وغير ذلك.

وقد وفقنا الله لإكمال ما يلزم توفيره من المرافق الحديثة لاستغلال هذه الموارد، وبذلك أصبح أمام المواطنين في جميع أنحاء البلاد فرص واسعة لاستثمار هذه الموارد على أفضل وجه ممكن.

ومن أجل تشجيع المواطنين على تحقيق ذلك، فقد أنشأت حكومتنا الأجهزة المختصة للإقراض والإرشاد، كما أصدرت الأنظمة والقواعد التي تلزم ذلك أيضًا.

وإننا إذ ندعو المواطنين للتوسع في استثمار هذه المجالات بما يعود على وطنهم وعليهم بالخير، إن شاء الله، فإننا نطلب من جميع المسؤولين في الحكومة، العمل بقوة في سبيل دعم مجهودات المواطنين، ومساعدتهم، وإرشادهم إلى إقامة المشروعات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما نطلب منهم الحرص على تشجيع ما تنتجه المؤسسات الوطنية من إنتاج زراعي وصناعي، وما تقدمه من خدمات مختلفة، وإعطائه الأولوية.

الأمن الوطني

إخواني،

إن المملكة العربية السعودية مثلما هي مصممة، بحول الله، على تحقيق أهدافها وخططها التنموية الوطنية، وعلى تقوية مركزها المالي وتعزيزه، فإنها مصممة أيضًا على استكمال قوتها العسكرية، وتعزيز أمنها الوطني، وسيكون هذا المطمح محور اهتمامنا، وركيزة سياستنا دائمًا.

عقيدة الخير والبركة

إخواني،

إن كل ما ذكرته هو، في الواقع، نابع من شيء أساسي هو تمسكنا بعقيدتنا الإسلامية، إن العقيدة الإسلامية هي الخير والبركة، والالتفاف حولها هو الأساس والقاعدة الأساسية، والمنطلق، لهذه البلاد التي أنعم الله عليها بالاستقرار، وجعلها مهبطًا للوحي وللرسالة العظيمة التي أنزلت على محمد ﷺ، وجعل هذه البلاد وأهلها قدوة للإسلام والمسلمين، منذ ذلك التاريخ إلى هذا التاريخ، وسوف تستمر الدولة في السير، بحول الله، على القاعدة الإسلامية الشرعية، ولن تخالفها أبدًا، لأنها قاعدة سمحة، لم تأمر بشيء إلا والخير فيه، ولم تنه عن شيء إلا والشر فيه، لذا فإن هذه القاعدة الصلبة هي التي تمكّن الدولة، بحول الله، من السير مثلما سارت في السابق، وأرجو أن يوفقنا الله جميعًا حكومة ومواطنين، لما فيه خير وعزة الإسلام والمسلمين.

الإنفاق على المشروعات

وفي هذه المناسبة، سبق أن طلبت من بعض الإخوة إمدادي بما أقيم من مشروعات، وربما أن بعض المشروعات التي يمكن أن تكون قبل إعداد هذه اللائحة التي وصلتني من المسؤولين في الدولة لم تذكر، ولكنني متأكد من أن المسؤولين سوف يعلنون عنها، وسوف نذكر للمواطنين حتى يكون المواطن على علم بما عملت حكومتهم خلال سنوات قليلة جدًا.

أمامي الآن الإنفاق على المشروعات..

خطة التنمية الأولى كانت سبعة وثلاثين ألف مليون ريال.

خطة التنمية الثانية وصلت إلى أربع مئة وأربعة وثمانين ألف مليون ريال.

العامان الأولان من الخطة الثالثة ثلاث مئة ألف ومائتا مليون ريال.

أي أن ما أنفق على المشروعات خلال اثنتي عشرة سنة هو ثمان مئة وأربعة وثلاثون ألف مليون ريال.

«إن العقيدة الإسلامية هي الخير والبركة، والالتفاف حولها هو الأساس، والمنطلق، لهذه البلاد»

القروض والإعانات

القروض التي وفرتها الدولة للمواطنين وصندوق التنمية العقاري.. بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق لبناء المساكن الخاصة أكثر من سبعة وخمسين ألف مليون ريال.

كما بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق للاستثمار العقاري أكثر من ثلاثة آلاف وست مئة مليون ريال.

صندوق التنمية الصناعي قدم قروضًا لإقامة ثمانمائة وثلاثين مشروعًا صناعيًا، بلغت قيمتها أكثر من عشرة آلاف مليون ريال، كما قدم قروضًا لإقامة خمسين مستودعًا وثلاجة وأشياء أخرى قيمتها أكثر من مئة وواحد وسبعين مليون ريال، كما قدم قروضًا لأكثر من مائة وعشر شركات كهرباء بقيمة أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف مليون ريال.

بنك التسليف السعودي قدم مائة وأربعة وثلاثين ألف قرض، دُفعت للمواطنين من أصحاب الحاجات المختلفة، وبلغت قيمتها ألفًا ومائتين وثلاثة وأربعين مليون ريال.

بالنسبة للبنك الزراعي... في العام ١٣٩٥هـ بلغت قروض البنك مئة وستة وأربعين مليون ريال، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغت ثلاثة آلاف وأربعمائة مليون ريال.

مجموع ما أقرض للمزارعين حتى الآن أكثر من عشرة آلاف مليون ريال استفادت منها مئتان وستة وثلاثون ألف عائلة.

كذلك إقراض المخابز الآلية، لأن المواطن في حاجة لأن تتوافر هذه الناحية بشكل مفيد وعلى الطرق الحديثة في النظافة.. ويشمل ذلك سبعة وستين قرضًا قيمتها ثلاث مئة وخمسة وستون مليون ريال.

المستشفيات الخاصة.. واحد وأربعون قرضًا قيمتها ثلاث مئة وخمسة وعشرون مليون ريال.

الإعانات.. إعانات المواد الغذائية بلغت عام ١٣٩٥هـ سبع مئة وخمسين مليون ريال، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغت خمسة آلاف مليون ريال.

مجموع الإعانات التي قدمت حتى الآن للمواد الغذائية بلغت ثلاثة عشر ألف مليون وثلاثة عشر مليون ريال.

إعانات استهلاك الكهرباء.. بلغت في العام ١٤٠٢هـ ثلاثة آلاف وخمس مئة ألف مليون ريال.

ومجموع ما صرف كإعانة كهرباء ستة آلاف وست مئة مليون ريال.

إعانات الضمان الاجتماعي بلغت عام ١٣٩٥هـ ثلاث مئة وسبعة وخمسين مليون ريال.

في العام ١٤٠٢هـ بلغت إعانات الضمان الاجتماعي ألفًا ومئة ومليون ريال.

مجموع ما صُرف على الضمان الاجتماعي ستة آلاف وسبع مئة مليون ريال.

مجموعة الإعانات كان حتى عام ١٣٩٥هـ

ألفًا وثلاث مئة مليون ريال.. وفي العام ١٤٠٢هـ بلغ مجموع الإعانات عشرة آلاف وخمس مئة وخمسين مليون ريال.

مجموع ما صرف من الإعانات من العام ١٣٩٠هـ حتى الآن بلغ نحو واحد وثلاثين ألفًا وخمس مئة مليون ريال.

الصناعة

المصانع كانت حتى العام ١٣٩٥هـ (١١٣) مصنعًا منتجًا.

عام ١٤٠٢هـ أصبح عدد المصانع المنتجة (١٣٣٣) مصنعًا منتجًا.. ورأس مال هذه المصانع سبعة عشر ألفًا وثلاث مئة مليون ريال.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع

الهيئة الملكية للجبيل وينبع.. أربعون ألف مليون ريال قيمة ما ارتبط به من مشروعات حتى الآن، فهناك خمسة وثلاثون ألف مليون ريال قيمة ما صرف من الارتباط، اثنان وستون ألف مليون ريال قيمة المصانع الأساسية في الجبيل وينبع، وأربعة عشر ألف مليون ريال قيمة صناعات أساسية يبدأ إنتاج بعضها في العام القادم، إن شاء الله، إضافة إلى نحو ثلاثمائة مصنع تبنى من قبل القطاع الخاص في المدينتين.

مشروع تجميع الغاز الطبيعي سوف يمكِّن البلاد من استغلال (٧٠٪) من الغاز الذي كان يحرق هدرًا، والمرحلة التالية، بإذن الله، ستكون استغلال الغاز الطبيعي مئة في المئة.

خط الأنابيب من الشرق إلى الغرب

أكملت المملكة مشروع خط الأنابيب من الشرق إلى الغرب (أي إلى ينبع) في المرحلة الأولى ينقل الخط مليونًا وثمانية من عشرة من المليون برميل يوميًا.

الطاقة الكهربائية

في العام ١٣٩٥هـ، كانت طاقة الكهرباء في المملكة (١٠٨٠) ميغاوات تخدم مليونًا ومائتي ألف نسمة.

في العام ١٤٠٢هـ بلغت الطاقة الكهربائية (٧٦٠٠) ميغاوات، تخدم أكثر من سبعة ملايين نسمة.

الهاتف

في العام ١٣٩٥هـ كانت طاقة التليفونات (١٣٠) ألف خط، وفي العام ١٤٠٢هـ أصبحت طاقة التلفونات مليونًا وستين ألف خط تخدم ما يزيد على سبع مئة ألف مشترك موزعين على (٢١٧) مدينة وقرية في المملكة، ومع بداية الخطة الثالثة كان عدد الدول التي يمكن الاتصال بها مباشرة سبعين دولة، وارتفع خلال العامين الماضيين إلى (١٣٧) دولة.

الزراعة والمياه

في العام ١٣٩٥هـ، بلغ ما وزِّع من الأراضي البور ٤١٨٠٠٠ دونم(❖)، وفي العام ١٤٠٢هـ وزِّع مليون وست مئة وخمسة وستون

ألف دونم، استفادت منها أكثر من (٣٣٠٠٠) عائلة.

في العام ١٣٩٥هـ، كان إنتاج المملكة من القمح ثلاثة آلاف طن، وفي العام ١٤٠٢هـ، بلغ إنتاج المملكة أكثر من ثلاثمائة ألف طن.

في العام ١٣٩٥هـ كان إنتاج الألبان (٥٪) من الاستهلاك المحلي وفي العام ١٤٠٢هـ أصبح إنتاج الألبان يغطي (٥٠٪) من الاستهلاك.

وبحسب ما أخبرني معالي وزير الزراعة، هذه السنة ربما تكون التغطية كاملة أو قاربت التكامل.

في العام ١٣٩٥هـ، كان إنتاج الدجاج للاستهلاك (١٤٠٠٠) طن، وفي العام ١٤٠٢هـ، وصل إنتاج الدجاج للاستهلاك إلى (٦٠٠٠٠) طن.

في العام ١٣٩٥هـ كانت أطوال شبكات المياه (٢٢٠٠) كيلومتر، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغت أطوال شبكات المياه (٢٠٠٠٠) كيلومتر.

في العام ١٣٩٥هـ، كان في المملكة (١٦) سدًا للمياه، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغ عدد السدود والمنشآت المرتبطة بها (١٧٠) سدًا.

تحلية المياه المالحة

في العام ١٣٩٥هـ كان إنتاج مياه التحلية (١٢) مليون غالون يوميًا، وفي العام ١٤٠٢هـ أصبح إنتاج مياه التحلية (٨٦) مليون غالون يوميًا، وبانتهاء مشروع التحلية التي قيد التنفيذ يصبح إنتاج مياه التحلية (٥٠٠) مليون غالون يوميًا.

الطرق

في العام ١٣٩٥هـ كانت الطرق المسفلتة (١٢٠٠٠) كيلومتر، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغت الطرق المسفلتة (٢٤٠٠٠) كيلومتر.

في العام ١٣٩٥هـ كانت الطرق الزراعية سبعة آلاف كيلومتر تقريبًا، وفي العام ١٤٠٢هـ أصبح مجموع أطوال الطرق الزراعية ثلاثة وثلاثين ألف كيلومتر.

الموانئ

في العام ١٣٩٥هـ كان عدد أرصفة الموانئ سبعة وثلاثين رصيفًا، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغ عدد الأرصفة (١٣٣) رصيفًا.

في العام ١٣٩٥هـ أفرغت الموانئ ستة ملايين طن، وفي العام ١٤٠٢هـ أفرغت الموانئ ثلاثة وثلاثين مليون طن.

التعليم والتدريب

في العام ١٣٩٠هـ كان مجموع الطلبة والطالبات (٥٩٥٠٠٠)، وفي العام ١٣٩٥هـ أصبح مجموع الطلبة والطالبات (١١٠٠٠٠٠)، أما في العام ١٤٠٢هـ فقد بات عدد الطلبة والطالبات (١٦٠٠٠٠٠).

في العام ١٣٩٠هـ، كان عدد طلبة الجامعات في المملكة ثمانية آلاف طالب وطالبة، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغ العدد

(٦٣٠٠٠) طالب وطالبة من الجامعيين والجامعيات.

في العام ١٣٩٠هـ، كان عدد مدارس البنين (٣٢٠٠) مدرسة، وفي العام ١٣٩٥هـ أصبح عدد المدارس (٦٥٠٠) مدرسة، وفي العام ١٤٠٢هـ ارتفع العدد إلى نحو (١٢٠٠٠) مدرسة.

وبالنسبة إلى مدارس البنات، كان عدد الطالبات عام ١٣٩٥هـ (٣١١٠٠٠) طالبة. وفي العام ١٤٠٢هـ أصبح العدد (٥٨٥٠٠٠) طالبة.

التدريب.. في العام ١٣٩٥هـ كان في المملكة تسعة مراكز للتدريب المهني تدرب فيها (١٤٣٢) متدربًا، وفي العام ١٤٠٢هـ أصبح يوجد في المملكة (٣٢) مركزًا للتدريب تدرب فيها (٥١٠٠٠) متدرب، إضافة إلى (٦٤٠٠٠) يتدربون على رأس العمل.

الخدمات الصحية

في العام ١٣٩٥هـ كان عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة (١٢٠٠٠) سرير، وفي العام ١٤٠٢هـ ارتفع عدد الأسرّة إلى (١٨٠٠٠) سرير.

في العام ١٣٩٥هـ بلغ عدد المستوصفات (٦٣١) مستوصفًا، وفي العام ١٤٠٢هـ بلغ عدد المستوصفات (١١٠٧٩).

رعاية الشباب

منذ العام ١٣٩٥هـ وحتى الآن أنجز مركزان للشباب في جدة والدمام، وصالتان للألعاب في أبها والمدينة المنورة، وبيوت الشباب في الرياض وجدة والدمام، ومراكز رياضية وثقافية في حائل وبريدة وأبها وبعض المدن الأخرى.

بلغ إجمالي عدد الأندية الرياضية (١٣٧) ناديًا، وعدد الاتحادات الرياضية (١٤) اتحادًا.

وبلغ عدد الأندية الأدبية عشرة أندية، وأنشئ في الرياض ناد للعلوم، وأقيم (١٨٤) من الاجتماعات، والمسابقات، والمحاضرات الأدبية، ونظم نحو (٢٧) عرضًا ومسابقة في المسرحيات الإنسانية والهادفة والبناءة، و(٧٢) معرضًا ومسابقة للفنون التشكيلية، كما نُظم (١٤) أسبوعًا ثقافيًا، وعلى رأسها الثقافة الإسلامية.

الخطوط السعودية والمطارات

الخطوط الجوية العربية السعودية كان عدد طائراتها عام ١٣٩٥هـ (٢٨) طائرة نقلت مليونًا وثمان مئة ألف راكب، وفي العام ١٤٠٢هـ، أصبح لدى الخطوط السعودية (٥١) طائرة نقلت أكثر من عشرة ملايين راكب.

في العام ١٣٩٥هـ كان عدد المطارات العاملة (١٨) مطارًا، وفي العام ١٤٠٢هـ أصبح عدد المطارات (٢٩) مطارًا في مختلف مناطق المملكة.

صوامع الغلال

المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، بلغ إنتاج المؤسسة (٤٥٢٠٠٠) طن من الدقيق، و(٧٢٠٠٠) طن من الأعلاف.

الشؤون البلدية

وزارة الشؤون البلدية والقروية.. بلغ عدد المشروعات المنفذة منذ عام ١٣٩٥هـ (٣٥٢) مشروعًا، والمشروعات قيد التنفيذ (٧٣٧) مشروعًا، منها (٩٨) مشروعًا لمياه الشرب، و(٧١) مشروعًا لتصريف المياه والمجاري، و(٣٦) مشروعًا لتصريف مياه السيول والأمطار، و(٢٧٦) مشروعًا لتجميل المدن والقرى، و(٣٧٨) مشروعًا للسفلتة وإنارة الشوارع، و(٣٧٦) مشروعًا لمباني البلديات.

تطوير منى

مشروعات تطوير منى.. تم تنفيذ عشرين نفقًا حتى الآن وخمسة عشر جسرًا للمشاة، وشبكة طرق مجموع أطوالها مائة كيلومتر، وخزانات للمياه مجموع سعتها مليون وثمان مئة ألف متر مكعب، وأعمال الصرف الصحي تكفي ثلاثة ملايين حاج.

الإعلام

وزارة الإعلام.. أنشأت سبعًا وثلاثين محطة إرسال إذاعية، وعشر محطات تقوية تلفزيونية فرعية وواحدًا وأربعين مركزًا تلفزيونيًا ثابتًا وتسعة مراكز تلفزيونية متنقلة وخمسة مراكز تلفزيونية موقتة، كما قامت مؤخرًا بافتتاح القناة الإذاعية الثانية.

القوات المسلحة

ومن الأمور التي يهم المواطن أن يعرف عنها شيئًا، ولكن إيراد تفاصيل عنها غير وارد هي القوات العسكرية.. الحرس الوطني، وزارة الدفاع والطيران، وزارة الداخلية، وما يتبعها من تشكيلات عسكرية وأمنية.. المبالغ التي رصدت حتى هذه السنة خلاف ما انتهى تنفيذه تقارب مائة وخمسين ألف مليون ريال، واعتقد أن تفصيلاتها، كما ذكرت، لا داعي لها، لأنها من الأمور التي يجب أن تبقى في أجهزتها.

المرافق الرئيسة

طبعًا ما أوردته من مشروعات، مثلما قلت، لها فترة من الزمن، وليس هناك شك أن الجديد فيها ينطلق بالكثير من المرافق الرئيسية مثل الصناعة أو الصحة أو الزراعة أو الطرق أو البرق والبريد والهاتف وما يتبعها من مشروعات أخرى.

ربما ـ كما أشرت ـ بعض مشروعات الوزارات التي هي مشروعات تخص الجهاز الحكومي، لكن التفصيلات المتكاملة سوف ترد في تفاصيل الميزانية، ومن طبائع الأمور سوف تعلن، ووزير المالية سوف يعلن، تبويب الميزانية كما جرت العادة. وأظن أن الإخوة كذلك الذي غاب عن الذهن يمكن أن يشرحوه للمواطنين بطريقة واضحة، وأنا أوردته موجزًا.

ماذا عملت الدولة؟

لماذا، مثلًا، تكلمت في الموجز؟ لأن الكثير يتساءل: ماذا عملت الدولة؟

بطبيعة الحال هذا ناتج عن حرص المواطن، كونه يسأل هذا السؤال: ما هو الشيء الذي أنجزته الدولة؟

إن أيًا من المشروعات التي ذكرتها تعلن دائمًا في وقتها، والوزير المختص أو الجهة المختصة تعلنها في الإذاعة وفي التلفزيون وفي الصحف، والإنسان الذي تمر عليه أربع أو خمس سنوات لا بد أن تغيب عن ذهنه بعض الأشياء. فعندما يتصور المواطن أنه خلال كذا سنة ما هو حجم المشروعات التي قامت بها الدولة، خلال سنوات معدودة، وما هي المشروعات التي سوف تأتي الآن، ما بين جديدة أو قيد التنفيذ، فقد سبق أن قلت إن الذي سوف ينفذ في هذه السنة نحو مائة وخمسين ألف مليون ريال من المشروعات التي ستدخل حيز التنفيذ.

بدائل البترول

وفي ما يتعلق بالبترول، فهناك شيء يجب أن يكون في الذهن، ويجب أن يدرك المواطن ذلك تمامًا

نحن نتحفظ عندما نذكر هذا الأمر، لأن هذا في الغيب، والله هو الذي يعلم ماذا سيحدث خلال السنة المالية الحالية، أو السنة التي بعدها، ولكن المؤمل أن تكون الأمور أفضل مما نتوقع. إنما الحرص وإدراك المواطن أن الثروة الرئيسة التي يعتمد عليها بعد الله هي البترول. ولقد ذكرت في ما سبق أن التفكير لدى المسؤولين في الدولة ليس منصبًا على البترول فحسب، لأن البترول مادة قابلة للانتهاء، قابلة لإيجاد البديل، ولكن من حسن حظ هذه البلاد وأهلها أن الله أنعم عليها بموارد أخرى من معادن ثمينة، ومعادن رئيسة، تحتاج لها الصناعة العالمية، وتحتاج لها الصناعة الداخلية، وربما تطلب تفصيلها شيئًا من الوقت، ولا بد من أن يفصّل هذا الأمر بطريقة أو بأخرى من قبل الجهات المسؤولة، عندما تستكمل هذه الأمور أوضاعها الطبيعية لتكون إنتاجية، ولا نحب أن نسبق الحوادث، أو نشير إلى أشياء من المعادن الثمينة جدًا، والتي يمكن، بعد الله، أن تركز عليها دعائم الدولة، ويصبح البترول من ضمن معادن أخرى مكملة لبعضها بعضًا.

فضل من الله

إن ما أقيم في الواقع من سنة ١٣٩٥هـ وحتى الآن، يمكن نحن كمواطنين ما نلمح هذا بشكل أو بآخر لأننا نعيش فيه، ولكن الذي يغيب عن المملكة العربية السعودية فترة من الزمن ويأتي، اعتقد بأنه إذا كان منصفًا فإنه يستطيع أن ينصف هذا البلد والمسؤولين فيه والمواطنين كذلك، لأن المواطنين أسهموا إسهامًا فاعلًا وقاموا بواجبهم.

يمكن ما كان أحد يتصور أن تتم هذه الأعمال إلا خلال عشرات السنين، وقد أوردت ما أوردته كأمثلة وليس الكل، ولهذا أعود مرة أخرى وأكرر أن ما حدث، وما حصلنا عليه، وما استطعنا القيام به إلى غاية الآن هو من فضل الله، ويعود بالدرجة الأولى لتمسك هذه

البلاد بالعقيدة الإسلامية لأنها هي الأساس، وهي القاعدة، وهي المنطلق، وهي التي تعتمد عليها بعد الله.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين، وينصر دينه، ويعلي كلمته، ويعز الأمة الإسلامية في كل مكان، وشكرًا للإخوة على إصغائهم، شكرًا لكم وأرجو للجميع التوفيق إن شاء الله».

الاثنين ١١ شعبان ١٤٠٣هـ
٢٣ مايو ١٩٨٣م

أوضاع المنطقة العربية

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز، فأوضح للمجلس كل ما يتعلق بأوضاع المنطقة العربية من تطورات وملابسات، تتصل بقضايا الساعة وخصوصًا بالنسبة لواقع القضية الفلسطينية التي توليها المملكة العربية السعودية كل عناية ودعم واهتمام.

الاثنين ١٨ شعبان ١٤٠٣هـ
٣٠ مايو ١٩٨٣م

المقاومة الفلسطينية

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن قلقه البالغ إزاء الخلافات الطارئة بين فصائل المقاومة الفلسطينية، وهم يواجهون، مع أشقائهم السوريين، العدو المتربص، والمستفيد من هذه الخلافات.

وتمنى على قادة المقاومة بجميع فصائلهم أن يبادروا إلى نبذ الخلافات وضم الصفوف وتنقية الأجواء من منطلق مسؤولياتهم العربية والفلسطينية والإسلامية، لمواجهة التحديات المصيرية في تاريخ القضية الفلسطينية والعربية على السواء.

وأكد حرص المملكة العربية السعودية على مواصلة جهودها، وتكثيف اتصالاتها مع أشقائها في العواصم العربية، من أجل التوصل إلى تصوّر مشترك للحلول والمخارج العاجلة للأزمات الراهنة على أكثر من صعيد.

الاثنين ١٠ رمضان ١٤٠٣هـ
٢٠ يونيو ١٩٨٣م

الموقف السعودي والقضايا العربية

أطلع الملك فهد المجلس على ما جدّ حول الأحداث في الساحة العربية، وعن موقف المملكة الذي لا تحيد عنه، وهو الموقف المبدئي الذي يستهدف المصلحة العليا للأمة العربية.

كما أحاط المجلس علمًا بالجهود التي تبذلها المملكة بصدق وإخلاص، والاتصالات التي تجريها مع الأشقاء، والتي تعكس سياسة المملكة الواضحة والصريحة والتي لا غموض فيها، والتي تجمع ولا تفرق، وتنبع من حرصها على المصلحة العليا للأمة العربية.

وقد أعرب الملك فهد، عن ألمه العميق لما يجري على الساحة الفلسطينية، وتمنى ـ بل دعا ـ إلى أن يحل الوئام والتفاهم بين الإخوة الفلسطينيين، لأن قوتهم في وحدتهم، وجمع كلمتهم، والسير في طريق واحد، لتحقيق الأهداف الكبرى التي يسعون إليها، من أجل قضيتهم التي هي قضية العرب والمسلمين أجمعين.

الاثنين ١٧ رمضان ١٤٠٣هـ
٢٧ يونيو ١٩٨٣م

أطلع الملك المجلس في بداية الجلسة على حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها جلالته خلال الأسبوع الفائت مع كلٍ من سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تأتي ضمن نطاق المشاورات التي تجريها المملكة العربية السعودية مع شقيقاتها الدول العربية، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الأمة العربية.

سيادة لبنان

ثم أطلع الملك، المجلس على وجهة نظر الشقيقة سورية حول الاتفاق المعقود بين لبنان وإسرائيل، في ضوء ما تضمنه خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد الذي حمله إلى جلالته معالي وزير الإعلام السوري أحمد إسكندر، والإيضاحات الجانبية التي قدمها معاليه.

وشرح للمجلس الملابسات التي تحيط بالقضية اللبنانية، والظروف العصيبة التي تمر بها العلاقات الأخوية بين الشقيقتين سورية ولبنان، وآخر ما وصلت إليه الجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة على مختلف الأصعدة، لانسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي اللبنانية والعربية دون المساس بأمن لبنان وسيادته.

ومن جهة أخرى استعرض المساعي التي تقوم بها المملكة بالتعاون مع الأشقاء العرب للحيلولة دون حدوث خلافات عربية في ظروف نحن أحوج ما نكون فيها لضم الصفوف وتوحيد الكلمة.

الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٠٣هـ
٤ يوليو ١٩٨٣م

أطلع الملك المجلس على النتائج التي أسفرت عنها الاتصالات والمباحثات التي أجرتها المملكة العربية السعودية خلال الأيام القليلة الماضية، في سياق البحث عن حلول عاجلة لإنهاء الأزمة الفلسطينية الطارئة، وتطويق الخلافات بين جميع الأشقاء.

«قوتهم في وحدتهم، وجمع كلمتهم، والسير في طريق واحد، لتحقيق الأهداف الكبرى التي يسعون إليها»

الثلاثاء ١٦ شوال ١٤٠٣هـ
٢٦ يوليو ١٩٨٣م

جلسة خاصة

تحدث الملك فهد فأجرى تقييمًا شاملًا لمختلف المواقف السياسية في المنطقة العربية في ضوء التطورات والمراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية.

واستعرض جلالته المواقف التي وقفتها المملكة العربية السعودية على مر السنين الفائتة لمساندة المقاومة الفلسطينية، وتعزيز نضال الشعب الفلسطيني على مختلف الأصعدة، وبكل الوسائل الممكنة، استهدافًا لاستعادة أرضه السليبة، وامتلاكه حق تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

وأشار إلى اللقاءات التي تمت بينه وبين بعض المسؤولين العرب والفلسطينيين، حيث بحث معهم الأخطار المحدقة بالأمة العربية من جراء المخططات والنيات الصهيونية، وشدّد على ضرورة مواصلة الجهود العربية المشتركة لإنقاذ المواقف المتردية في بعض الساحات والمواقع العربية والفلسطينية لتوحيد الصف، ونبذ الخلافات الجانبية.

واختتم حديثه مناشدًا جميع الأطراف المتنازعة بأن تسارع إلى الاستجابة لنداء الضمير، ولتمنيات الأمتين العربية والإسلامية، قادة وشعوبًا، من أجل تصحيح المسار، والسير على طريق الصواب.

الثلاثاء ٢٣ شوال ١٤٠٣هـ
٢ أغسطس ١٩٨٣م

أوضاع المنطقة

أحاط الملك المجلس علمًا بنتائج زيارة جلالة الملك الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية ووصفها بأنها تأتي في نطاق المشاورات وتبادل الآراء حول أحداث الساعة، وحول ما يمكن عمله تجاه المواقف الراهنة، وأن وجهات النظر كانت متطابقة حول كافة الأمور.

كما أطلع المجلس على نتائج المحادثات التي أجراها مع طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء العراقي، الذي اجتمع بعد ذلك مع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وأجرى مع سموه محادثات مثمرة وبناءة.

السوق البترولية

وتحدث بعد ذلك عن السوق البترولية العالمية، وما يراه الخبراء من توقعات وتصورات مستقبلية، وأكد اهتمام المملكة بالسير قدمًا في سياستها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، والمضي في برامج البحوث والدراسات القائمة لإيجاد مصادر للدخل إضافة إلى الثروة البترولية.

ثم وجه جلالته عناية المجلس إلى ضرورة الحرص على إنجاز المشروعات الهامة ذات الصلة المباشرة بمصالح المواطن وشؤونهم المعيشية، وضرورة تهيئة الدراسات المتعلقة بطرح المشروعات المعتمدة خلال هذا العام.

الثلاثاء ١ ذو القعدة ١٤٠٣هـ
٩ أغسطس ١٩٨٣م

مباحثات عربية ودولية

أطلع الملك المجلس على نتائج المحادثات العربية والدولية التي أجراها جلالته مع عدد من الموفدين من بعض الدول الشقيقة والصديقة ومنهم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر، ووزير مالية تركيا عدنان باشر قفا أوغلو، ووزير البلاط الأردني عامر خماش، والمبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط روبرت ماكفرلين، ووزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية علي لطف الثور، ووزير خارجية تنزانيا سالم أحمد سالم.

كما وضع المجلس في أجواء المحادثات التي أجرتها المملكة العربية السعودية مع الدول العربية الشقيقة حول مختلف القضايا المتعلقة بشؤون المنطقة، وما طرأ عليها من أحداث خلال الأسبوع الفائت. وأوضح جلالته للمجلس موقف المملكة من كل قضية تناولها البحث خلال الاتصالات واللقاءات.

وأعاد توكيد استمرار المملكة في جهودها الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة، وإزالة الخلافات بين الأشقاء العرب مهما كانت الصعوبات.

الاثنين ٧ ذو القعدة ١٤٠٣هـ
١٥ أغسطس ١٩٨٣م

الموقف اللبناني ـ الفلسطيني

استعرض المجلس في مستهل الجلسة مجمل الأوضاع العربية الراهنة، وخاصة استمرار الحوادث المؤسفة والصراع الدامي على الأراضي اللبنانية بين بعض الميليشيات اللبنانية وفصائل من المقاومة الفلسطينية.

وأطلع الملك فهد المجلس على نتائج الاتصالات والمباحثات التي أجرتها المملكة خلال هذا الأسبوع، وما أسفرت عنه المساعي المبذولة لمعالجة الأمور وحقن الدماء وتخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الأشقاء.

استعدادات الحج

وناقش المجلس الإجراءات والاستعدادات المتخذة لتأمين كافة وسائل الراحة لحجاج بيت الله الحرام، وتوفير كافة السبل لتسهيل أداء الفريضة بيسر وأمن وسلام.

وأبدى الملك ارتياحه لما أوضحه أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء المعنيون بشؤون الحج عن الترتيبات

والاستعدادات المتخذة، وأصدر توجيهاته بتسخير كل الإمكانات المتاحة لخدمة ضيوف الرحمن، والحرص على مضاعفة جهود الجهات المختصة بخدمات الحج، ومراعاة اليقظة والدقة في جميع الأمور، وعدم التهاون تجاه أي عمل من أعمال الشغب أو الإزعاج لحجاج بيت الله الحرام مما يعطلهم عن أداء مناسكهم، على أن تكون الكلمة الطيبة هي الأداة الأولى في النصح والتوجيه مع اتباع الحكمة وحسن التصرف مع الجميع.

وبحث المجلس بعض الإنجازات المتحققة حديثًا، ومنها افتتاح الفترة التجريبية للقناة الثانية في تلفزيون المملكة العربية السعودية، وأعرب جلالة الملك عن ارتياحه لهذا الإنجاز الإعلامي الذي سيكون في خدمة الإسلام والمسلمين.

وأعرب عن تقديره لنتائج زيارات معالي وزير الشؤون البلدية والقروية إبراهيم العنقري للمناطق الجنوبية والمدينة المنورة، وأثنى على المقترحات الأولية الواردة في تقرير معاليه والتي ستكون موضع دراسة المجلس في جلسة مقبلة بإذن الله.

«ويجب أن يدرك الجميع أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال إحباط المؤامرة التي تحاك ضد لبنان منذ العام ١٩٧٥م وحتى يومنا هذا»

الاثنين ١٤ ذو القعدة ١٤٠٣هـ
٢٢ أغسطس ١٩٨٣م

الأحداث اللبنانية

في ضوء ما تناقلته وسائل الإعلام، صباح اليوم، حول المعارك الضارية التي نشبت بعد منتصف ليلة أمس في لبنان، أصدر الملك تعليماته إلى وزير الإعلام بتوجيه نداء عاجل باسم المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا، إلى القوات المتحاربة من أبناء الشعب اللبناني للعمل الفوري على وقف إطلاق النار، وإتاحة الفرصة لالتقاء القيادات السياسية والعسكرية من أجل البحث الجدي عن صيغة تحقيق الوفاق الوطني اللبناني في مناخات ملائمة، وبالتالي إفساح المجال أمام المساعي العربية لتسهم بدور فاعل في إنقاذ لبنان. ويجب أن يدرك الجميع أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال إحباط المؤامرة التي تحاك ضد لبنان منذ العام ١٩٧٥م وحتى يومنا هذا، بتدبيرٍ وتنفيذ من أجهزة العدو الإسرائيلي، باعتباره المستفيد الأول من استمرار اشتعال الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، والهدف الواحد، وهذا ليس بعسير على القدرة اللبنانية، إذا صدقت العزائم، وصفت النيات. وإذا ما أجمع اللبنانيون أمرهم على بقاء وطنهم موحدًا، مستقلًا، محافظًا على سيادته، وانتمائه العربي، وأمنه واستقراره.

الاثنين ٢١ ذو القعدة ١٤٠٣هـ
٢٩ أغسطس ١٩٨٣م

المشكلة اللبنانية

استهل الملك الجلسة باستعراض شامل لأهم الأحداث والتطورات التي استجدت خلال الأسبوع الفائت وخصوصًا المشكلة اللبنانية.

وألقى بعض الأضواء على نتائج الاتصالات والمباحثات التي أجرتها المملكة العربية السعودية مع دول شقيقة وأخرى صديقة، استمرارًا لجهودها المكثفة ومساعيها المتواصلة في سبيل تطويق الخلافات القائمة، وتهدئة الأجواء، وتهيئة المناخ العربي لكل ما يحقق الخير والرخاء لمصير الأمة العربية والإسلامية.

وأوضح، للمجلس الخطوات المستقبلية للعمل الدؤوب في هذا الاتجاه بالتعاون والتنسيق مع الأشقاء العرب.

وبتوجيه من الملك أدلى معالي وزير الإعلام علي الشاعر بتقرير إخباري في عرض سريع لآخر ما تناقلته وسائل الإعلام عن أحداث الساعة على مختلف الأصعدة.

وأكد الملك على المجلس ضرورة الاهتمام بدفع عجلة النمو والتطور في كافة مدن المملكة وقرارها وهجرها وبواديها.

الاثنين ١٩ ذو الحجة ١٤٠٣هـ
٢٦ سبتمبر ١٩٨٣م

مساعي المملكة لإنقاذ لبنان

استمع المجلس إلى إيضاح شامل من جلالة الملك لجميع المراحل التي مرت بها جهود ومساعي المملكة العربية السعودية المتمثلة في وساطتها، لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء اللبنانيين، بالتنسيق والتعاون مع الأشقاء السوريين، من أجل التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار، والعمل على تشكيل لجنة وطنية لبنانية لبدء الحوار الشامل والمتكامل، حول وضع صيغة الوفاق الوطني، وهو ما تم تحقيقه وإعلانه مساء يوم أمس في دمشق، بعون وتوفيق من الله.

وبهذه المناسبة استعرض تاريخ القضية اللبنانية منذ عهد الاستقلال، وما طرأ عليها من أحداث وتطورات، وخاصة بالنسبة للموقف الذي وقفه لبنان بجانب المقاومة الفلسطينية ونصرة قضيتها منذ البداية، وما تلا ذلك من صراعات داخلية كان للعدو الإسرائيلي الدور الأكبر فيها.

وأعرب في ختام حديثه عن ارتياحه العميق للموقف الإيجابي الذي كان مرتقبًا من الإخوة السوريين، وللتفهم الذي أبداه الإخوة اللبنانيون، تجاه المواقف الدقيقة التي رافقت المباحثات مما ساعد كثيرًا على التوصل إلى هذه النتيجة الطيبة التي تمنى أن تكون

انطلاقة خير لكل ما يحقق للبنان الشقيق وحدته وأمنه واستقلاله.

الاثنين ١١ المحرم ١٤٠٤هـ
١٧ أكتوبر ١٩٨٣م

آفاق القمة العربية

تحدث الملك حول آفاق مؤتمر القمة العربي الثالث عشر، نظرًا لقرب موعد عقده.

وقد تناول مجمل الأوضاع العربية الراهنة على صعيد المنطقة، من خلال تقييم شامل ودقيق لطبيعة العلاقات بين بعض الأقطار العربية الشقيقة، وأبعادها السياسية.

الاثنين ٢٥ المحرم ١٤٠٤هـ
٣١ أكتوبر ١٩٨٣م

شؤون الساعة

أطلع الملك فهد المجلس على نتائج المرحلة الثانية من الاتصالات التي أجرتها المملكة العربية السعودية مع الأشقاء المسؤولين في الدول العربية، ضمن نطاق الاهتمامات المشتركة حول عقد مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في الرياض، بانتظار استكمال المزيد من المشاورات القائمة بهذا الشأن.

المؤتمر الوطني اللبناني

وحول حدث الساعة، قال الملك فهد بن عبدالعزيز:

«تبدأ الآن في جنيف أولى جلسات المؤتمر الوطني اللبناني، الذي يضم أعضاء لجنة الحوار بموجب الاتفاق الأخير لوقف إطلاق النار في لبنان، على أمل التوصل إلى وضع صيغة وفاق وطني لبناني شامل ومتكامل، وأن المملكة العربية السعودية التي واكبت جميع مراحل الصراعات اللبنانية الأليمة منذ بدايتها الأولى، وأسهمت بكل طاقاتها وجهودها على مدى الأعوام الثمانية الماضية، من أجل وقف القتال، وحقن الدماء، وإحلال السلام، وتكريس وحدة الأراضي اللبنانية، والحفاظ على لُحمة الشعب اللبناني، تتوجه إلى القادة المجتمعين الآن في هذه الساعات التاريخية المصيرية التي يعتمد اليوم عليها في بناء لبنان الجديد، نتوجه إليهم، وهم يحملون ثقة الشعب اللبناني وآمال الأمة العربية، وندعوهم أن يحرصوا، وهم يمارسون مسؤولياتهم الوطنية، إلى معالجة الخلافات القائمة بالحكمة والروية والتبصر في الأمور المطروحة على بساط البحث، خاصة وأنهم ـ جميعًا ـ يدركون أن هذه هي فرصتهم التي طال انتظارها، وقد لا تتكرر لو أفلتت من أيديهم، لا قدر الله، وعندها سيحكم التاريخ لهم أو عليهم. وحسب لبنان ما أصابه من الكوارث والفواجع وسفك الدماء، وأملنا كبير في أن تسفر اجتماعات جنيف عن نتائج إيجابية

تكفل تعايش اللبنانيين في ما بينهم، من خلال ضوابط دقيقة لمعايير التوازن بين الطوائف، وإتاحة الفرص بالتساوي لجميع أبنائه، في ظل سلام دائم، واستقرار شامل.

وإنني لأعرب عن أخلص تمنيات المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر اللبناني، لإحراز النجاح المؤمل، والنتائج المرجوة، لكل ما فيه خير لبنان الشقيق».

الاثنين ٢٤ صفر ١٤٠٤هـ
٢٨ نوفمبر ١٩٨٣م

خطة التنمية الرابعة

بتوجيه من الملك فهد بن عبدالعزيز، خصص المجلس جلسة هذا اليوم لمناقشة إستراتيجية خطة التنمية الرابعة، التي رفعتها اللجنة العامة لمجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، ووافق المجلس على إستراتيجية الخطة واعتبارها أساسًا لها.

الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤٠٤هـ
١٩ ديسمبر ١٩٨٣م

أحداث لبنان

استعرض المجلس الأحداث والمستجدات على صعيد المنطقة العربية، ثم أطلع الملك فهد أعضاء المجلس على نتائج الاتصالات والمباحثات التي أجرتها المملكة العربية السعودية خلال الأسبوع الفائت مع رؤساء وقادة بعض الدول الشقيقة حول قضايا الساعة، وما توصلت إليه الجهود والمساعي المستمرة والمبذولة من أجل ترسيخ وقف إطلاق النار في جميع أرجاء لبنان، وتأمين سلامة الإخوة الفلسطينيين لدى مغادرتهم مدينة طرابلس إلى بعض العواصم العربية.

وأعرب عن عميق ارتياحه لنتائج زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل آل سعود وزير الخارجية إلى دمشق يوم أمس، وما لمسه سموه من تجاوب حسن لدى الأشقاء السوريين.

«وإنني لأعرب عن أخلص تمنيات المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر اللبناني، لإحراز النجاح المؤمل، والنتائج المرجوة، لكل ما فيه خير لبنان الشقيق»

الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٤هـ
٢٦ ديسمبر ١٩٨٣م

مشكلة لبنان

عرض الملك فهد بن عبدالعزيز نتائج المساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية دون توقف لتثبيت وقف إطلاق النار في لبنان، وتهيئة الأجواء لاستئناف الحوار بين الأطراف اللبنانية في أقرب وقت ممكن، بغية التوصل إلى صيغة وفاق وطني يمثل مفتاح كل الحلول.

وتطرق إلى القضية الفلسطينية، وما كان من أصداء خلال متابعة تحركات القادة الفلسطينيين بعد مغادرتهم مدينة طرابلس، وانتقالهم إلى بعض الأقطار العربية الشقيقة.

وأوضح الأبعاد السياسية للأحداث متمنيًا أن يتوصل القادة الفلسطينيون إلى ما يحقق لقضيتهم النصر والتوفيق.

وبمناسبة إعلان تحديد موعد عقد مؤتمر القمة القادم في الرياض، أعرب عن تفاؤله بتجنيد كل الطاقات لإنجاح مؤتمري القمة الإسلامي والعربي المقبلين، في هذه الفترة الدقيقة من التاريخ، وتمنى جلالته أن تتحقق الآمال المعقودة على هذين المؤتمرين.

الاثنين ٢٩ ربيع الأول ١٤٠٤هـ
٢ يناير ١٩٨٤م

القضية الفلسطينية

تحدث الملك فهد إلى المجلس عن طبيعة الأجواء المحيطة بالقضية، ووصفها بأنها أخذت تميل إلى الاعتدال، وأعرب عن ثقته في حكمة القادة الفلسطينيين، وقدرتهم على معالجة الأمور في ما بينهم بالأسلوب الذي يحقق لهم الانتصار على النفس، والنصر على عدوهم المتربص بهم، والجاثم فوق أرضهم في ديارهم.

وقال:

«نأمل من الله بأن يسدد خطاهم خلال اجتماعاتهم الراهنة في تونس إلى كل ما فيه خير القضية».

الاثنين ٦ ربيع الآخر ١٤٠٤هـ
٩ يناير ١٩٨٤م

القضايا العربية والإسلامية

تحدث الملك فهد إلى المجلس عن رؤاه وتصوراته بشأن بعض القضايا العربية والإسلامية التي تحتل مكان الصدارة في الفترة الراهنة، وأطلع المجلس على حصيلة المباحثات والاتصالات التي أجرتها حكومة جلالته خلال اليومين الفائتين مع بعض

العواصم العربية حول أحداث الساعة، استهدافًا لكل ما من شأنه تهيئة الأجواء الملائمة لعقد مؤتمر القمة الإسلامي في المغرب، وتجنيد كل الطاقات الممكنة لتأمين أفضل مستويات النجاح للمؤتمر، وتحقيق أهدافه الخيّرة، وفي مقدمتها تعزيز دعائم التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية الشقيقة وترسيخها، وتكثيف المساعي الدائمة من أجل إحلال الأمن، وإقامة العدل، ونشر المحبة والسلام في كل شبر من ثرى أوطاننا العربية والإسلامية.

الاثنين ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ
١٢ مارس ١٩٨٤م

رخاء المواطن

وجّه الملك فهد عناية المجلس إلى التركيز على المشروعات والإجراءات التي تحقّق للمواطن مزيدًا من الرخاء والرفاهية، وإدراجها في مشروع ميزانية العام المالي المقبل (١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م).

«لقد كنت أتابع عن قرب خلال السنة المالية التي انتهت، ما تقوم به كل جهة حكومية من مجهود في سبيل تنفيذ ما هو مطلوب منها من مشروعات وخدمات للمواطنين»

الأحد ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ
١٠ أبريل ١٩٨٤م

الكلمة الملكية
بمناسبة الميزانية

«بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الأمين.

إخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أتحدث إليكم بمناسبة ميزانية السنة المالية الجديدة ١٤٠٤/١٤٠٥هـ وهي السنة الأخيرة من خطة التنمية الثالثة داعيًا الله أن يجعلها سنة خير يتحقق فيها ما نصبو إليه من تقدم ورخاء للمواطنين وللوطن جميعًا.

شريعة الله:

إن أهداف المملكة العربية السعودية هي العمل على ترسية دعائم شريعة الله والعمل بها في جميع شؤونها، ثم استخدام جميع الموارد التي حبانا الله بها وبذلك كل مجهود في سبيل تحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة ليتمكن المواطن في جميع أرجاء البلاد من العيش برخاء وطمأنينة.

وقد مكّن الله عز وجل هذه البلاد من تحقيق أكثر الأمور وسوف نشاهد أمامنا ما يستحق المزيد بفضل الله وقوته ثم بفضل التعاون وسعي جميع المواطنين على اختلاف

أعمالهم ومناطقهم في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

بيوت الله:

لقد كنت أتابع عن قرب خلال السنة المالية التي انتهت، ما تقوم به كل جهة حكومية من مجهود في سبيل تنفيذ ما هو مطلوب منها من مشروعات وخدمات للمواطنين. وقد سرني أن أرى أعمالًا كثيرة قد أنجزت فعلًا خلال هذه السنة وبدأ المواطن في الاستفادة منها بالإضافة إلى ما أُنجز في السنوات الماضية. فقد شُيِّد (٥٢٠) مسجدًا، كما ينشأ حاليًا (٢٠٧) مساجد أخرى ما زالت قيد التنفيذ.

التعليم الابتدائي والثانوي:

في مجال التعليم الابتدائي والثانوي افتتح (٧٥٢) مدرسة جديدة للبنين والبنات، و(١٥) معهدًا لإعداد المعلمين، وأقيمت مبان جديدة لـ (٣٨٠) مدرسة قائمة للبنين والبنات، كما افتتحت كليتان متوسطتان للبنات وكليتان مماثلتان للبنين.

وبذلك أصبح عدد المدارس الابتدائية والثانوية أكثر من (١٣٩٠٠) مدرسة يدرس فيها نحو مليون وثمانمائة ألف طالب وطالبة.

التعليم الجامعي:

أما في مجال التعليم الجامعي فقد تخرج خلال السنة المنتهية (٧٥٠٠) طالب وطالبة في مختلف التخصصات الجامعية. وكان عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بالجامعات خلال السنة المنتهية (٧٥٠٠٠) طالب وطالبة.. وبلغ عدد الكليات الجامعية القائمة بالمملكة في هذه السنة (٦٠) كلية تضم (٤٠٠) تخصص، بالإضافة إلى (٤٥) كلية تابعة للأجهزة التعليمية الأخرى.

الخدمات الصحية:

في مجال الخدمات الصحية فقد افتتح، بحمد الله، (١٨) مستشفىً بلغ مجموع الأسرّة فيها (٢٧٠٠) سرير، كما باشر (٧٦) مستوصفًا جديدًا بالعمل.

الدور الاجتماعية:

وافتتحت سبع دور اجتماعية جديدة للعناية بالأطفال والقاصرين.

الخدمات البلدية:

في مجال الخدمات البلدية فقد جرى العمل على إقامة مشروعات لشبكة مياه الشرب وشبكة تصريف مياه الأمطار والمجاري في تسع مدن.

مشروعات التحلية:

بالنسبة لمشروعات تحلية مياه البحر، فقد استكمل العمل في المرحلة الثانية من محطة التحلية في الجبيل، كما شُغِّلت محطتان للتحلية في رابغ والبرك.

ويبلغ مجموع ما تنتجه هذه المحطات (٢٢٥) مليون غالون يوميًا من المياه العذبة.

وأصبح مجموع ما ينتج في جميع محطات التحلية (٥٠٠) مليون غالون في اليوم.

السدود الجديدة:

وبحمد الله تمّ الانتهاء من إقامة خمسة سدود كبيرة في الباحة وضرمة وينبع، و(٧٨) سدًا من السدود الصغيرة والمتوسطة خلافًا لما أقيم في السابق.

إنجازات الطرق:

أما بالنسبة للطرق الجديدة فقد انتهى العمل خلال السنة المنتهية في (١٨٠٠) كيلومتر من الطرق الحديثة تم افتتاحها للمرور، بالإضافة إلى (٨٢٠) كيلومترًا من الطرق الزراعية الجديدة. وبذلك أصبح في المملكة نحو (٢٨٠٠٠) كيلومتر من الطرق الحديثة وأكثر من (٣٩٠٠٠) كيلومتر من الطرق الزراعية.

المطارات والموانئ:

افتتح مطار الملك خالد بالرياض وانتهى العمل في مطار الأحساء وتوسعة مطار الملك عبدالعزيز في جدة.

كما وُضِع في هذه السنة (١٢) رصيفًا جديدًا في ميناء جازان قيد العمل مما ساعد على تسهيل الشحن إلى المنطقة الجنوبية، خصوصًا بعد أن أُنشئت الطرق الحديثة التي سهّلت النقل من الميناء إلى جميع أنحاء المنطقة الجنوبية، كما أُقيم ميناء في جزيرة فرسان، وحوض لإصلاح السفن في ميناء الدمام.

الخطوط الهاتفية:

وبالنسبة للمواصلات السلكية واللاسلكية فقد أُسِّس خلال السنة المالية الماضية ما مجموعه (٩٠) ألف خط هاتفي جديد، وبذلك أصبح عدد الخطوط الهاتفية في المملكة مليونًا ومائة ألف خط تخدم (٢٠٠) مدينة وقرية، وانتهى العمل في (٢٢) مبنى للخدمات البريدية والهاتفية.

تعميم الكهرباء:

وفي مجال استكمال تعميم الكهرباء على جميع مناطق المملكة فقد انتهى العمل في إقامة محطات توليد كهرباء جديدة ومد شبكات لتوزيع الكهرباء في ثماني مناطق هي: حائل ونجران والقريات والجوف وطبرجل وجازان ورنية وظهران الجنوب، وتشمل ما مجموعه (٥٣٠) مدينة وقرية.

وقد تمت إقامة هذه المشروعات سواء من قبل الحكومة مباشرة أو من قبل شركات الكهرباء بواسطة القروض التي تقدمها الحكومة لهذه الشركات دون فائدة، والتي بلغت خلال السنة المالية الماضية (٣٧٠٠) مليون ريال. وقد زاد عدد المستفيدين من الخدمات الكهربائية خلال السنة الماضية نحوالي (٩٠٠) ألف فرد.

الصناعات البتروكيماوية:

أما في مجال الصناعة فقد قمنا بحمد الله وتوفيقه خلال السنة المنتهية بافتتاح

ثلاثة مصانع لإنتاج المواد البتروكيماوئية في الجبيل، بالإضافة إلى مراكز تدريب، ومرافق تبريد المياه للإنتاج الصناعي، كما استُكملت مصفاة ينبع لتكرير البترول، ومصفاة رابغ على وشك الانتهاء.

وبذلك وصلت البلاد بحمد الله إلى مرحلة تنويع صادراتها من المنتجات الصناعية إلى جانب البترول ومنتجاته آملين بأن نجد من الدول الصديقة التعاون المتوقع والترحيب بوصول هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية.

صوامع الغلال:

أما صوامع القمح فقد ارتفعت طاقتها خلال السنة المنتهية إلى (٣٥٠) ألف طن. وبذلك بلغت طاقة الصوامع الإجمالية (٨٨٥) ألف طن. ويُحتمل في هذه السنة أن يصل الإنتاج إلى مليون وثلاثمائة ألف طن من القمح.

الصناعات الوطنية:

أما بالنسبة لنمو الصناعات الوطنية فقد قام صندوق التنمية الصناعية بتقديم (٦٦) قرضًا جديدًا بلغت قيمتها أكثر من ألف مليون ريال.

كما بدأ الإنتاج لأول مرة خلال السنة المنتهية في (١٢٠) مصنعًا أهليًا جديدًا.

صناديق التنمية والإعانات:

أما صناديق التنمية الأخرى التي تخدم المواطنين مباشرة بتقديم قروض من دون فوائد لإقامة المساكن والمراكز والمشروعات الاستثمارية، فقد واصلت القيام بمهامها وقدم الصندوق العقاري قروضًا لـ ٣٥ ألف مواطن من مختلف أنحاء المملكة لبناء مساكن حديثة لعائلاتهم، بلغ مجموعها ثمانمائة ألف وتسعمائة مليون ريال، وهذا إضافة إلى قيام الحكومة خلال السنة المنتهية بإقامة أحد عشر ألف مسكن للقوات المسلحة، بجانب استمرار العمل على استكمال مشروعات الإسكان الحكومية الأخرى. وقدم البنك الزراعي ثلاثة وعشرين ألف قرض قيمتها ثلاثة آلاف وستمائة مليون ريال، كما تم تقديم قروض لإقامة (١٢) مستشفى أهليًا خاصًا. أما بنك التسليف وهو البنك المخصص لإقراض ذوي الدخل المحدود لمعاونتهم على مواجهة ما يلزم من احتياجاتهم الطارئة، فقد قدم خلال السنة المنتهية قروضًا بمبلغ (٢٣٠) مليون ريال، منها قروض للمساعدة على الزواج، استفاد منها ثمانمائة ألف ومائتا مواطن، وخمسة آلاف ومائتا قرض لترميم وإصلاح المنازل. وحصل (٢٢٤) مواطنًا على قروض لمساعدتهم على فتح أعمال حرفية جديدة. وهكذا فإن الصناديق شملت جميع فئات المواطنين لمساعدتهم على تكوين رأسمال منتج يعود عليهم بالنفع بصفة مستمرة إن شاء الله.

وقد بلغ مجموع ما قدمته الصناديق مجتمعة منذ إنشائها وحتى الآن ما مجموعة (١٤٩) ألف مليون ريال، وستظل ماضية في أسلوبها إن شاء الله.

وإلى جانب القروض فإن الحكومة تقدم إعانات مباشرة لخفض تكاليف المعيشة ودعم الإنتاج. فقد قدمت الحكومة خلال السنة الماضية إعانات للإنتاج الزراعي بلغت (٣١٥٠) مليون ريال، وحصلت شركات الكهرباء على إعانات لغرض خفض القيمة التي تتقاضاها الشركات من المستهلكين بلغت ثلاثة آلاف مليون ريال.

وهناك، أيضًا، إعانات قدمتها الحكومة للأسر المحتاجة في نطاق الضمان الاجتماعي، ولأغراض اجتماعية أخرى بمبلغ ألفين ومائتي مليون ريال. وإعانات أخرى قدمتها الحكومة للمدارس الأهلية والطلبة بلغت تسعمائة مليون ريال. وبذلك يكون مجموع ما أنفقته الحكومة على الإعانات عشرة آلاف وأربعمائة وخمسين مليون ريال.

هذا أهم ما أُنجِز في السنة المالية الماضية من بين الإنجازات الكثيرة الأخرى التي لا يتسع المجال لحصرها، وهو يوضح مدى السرعة التي سيتم بها، إن شاء الله، استكمال مرافق بلادنا العزيزة، ومدى انتشار هذه المرافق في جميع أنحاء البلاد، لأن من أهدافنا الهامة أن تتوافر لجميع المواطنين في القرى والمدن والمناطق البعيدة نفس المرافق والخدمات الموجودة في المدن الرئيسية.

مشروعات وبرامج تنمية جديدة:

أما في السنة القادمة، فسيتم، بعون الله، توفير المزيد من المشروعات والخدمات حيث سيُنفَق ما مجموعه مائة وثمانية وعشرون ألف مليون وسبعمائة مليون ريال على مشروعات وبرامج تنمية جديدة. وسوف تستمر صناديق التنمية في تقديم قروضها للمواطنين في مجالات الزراعة والصناعة والإسكان.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأخاطب أمامكم جميع المسؤولين في الحكومة وأدعوهم للتركيز والاهتمام وبذل جهودهم في سبيل إنجاز ما تضمنته الميزانية الجديدة من أعمال، سيكون في إقامتها على الوجه المطلوب كل الخير لجميع المواطنين.

الأساس والمنطلق:

كما أود أن أخاطب جميع رجال الأعمال وأصحاب المهن آملًا من كل واحد منهم بأن ينشط في الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني، والتوسع في الأعمال الاستثمارية المفيدة.

وأود أن أكرر ما قلته في بداية حديثي من أن تمسُّك البلاد بدينها القويم وجعله الأساس والمنطلق في جميع الأعمال، هو الذي مكّن وأعان على بذل الجهد والمال في سبيل تحقيق النمو والرخاء. وسيكون جل اهتمامي مركزًا على ذلك والله الموفق إلى سواء السبيل.

تشجيع الإنتاج الوطني:

إخواني،

لم أستطع أن أبين جميع ما أُنجز من مشروعات في وطننا العزيز منذ إحدى عشرة

سنة تقريبًا. فهذا متروك للوزراء أن يبين كل منهم للمواطنين ما تم مرة أخرى، فربما أكون قد أوجزت بشكل أو بآخر بعض ما تم في السنة الماضية التي نحن في سبيل أن ننتقل منها إلى سنة جديدة مالية، لذلك أطلب من جميع الوزراء أن يبين كل منهم للمواطنين ما تم في السنوات الماضية من إنجازات عظيمة.

هذا واجب من الواجبات التي يريد المواطن أن يسمعها. وفي الواقع قد يجوز أنه قيل هذا في ما سبق، ولكن مثل هذا الأمر يحلو تكراره في جميع المجالات التي يستفيد منها المواطن. وأرجو من إخواني الوزراء أن يتمكن كل منهم أن يوضح بطريقة تفصيلية ما أُنجز من المرافق الهامة العامة مثل الطرق، والمستشفيات، والإنتاج الصناعي. وكذلك هناك الكثير من الأمور مثل الصناعة الوطنية والمواد التي تنتجها والكيفية التي يمكن أن نكتفي معها، بحول الله، بمنتوجاتنا الزراعية ومنتوجاتنا الصناعية لجودتها وليس لأنها إنتاج محلي فحسب وهو قابل لأن ينافس الإنتاج غير المحلي.

ولكن للمعلومات الخاصة فقد اتصلت بكثير من المواطنين الذين أقاموا مشروعات صناعية أو زراعية أو خلافها، فوجدت أن العينات التي قدمت لي لا تختلف إطلاقًا عن منتجات أي بلد في العالم.

إن هذا يدل على أن المواطن السعودي يهتم اهتمامًا كاملًا بأن يكون الإنتاج المحلي مشابهًا وإن لم يكن أفضل من الإنتاج في أي بلد آخر فلن يكون أقل منه.

فلذلك أدعو المواطنين أن يهتموا اهتمامًا كبيرًا بأن يكون جميع استهلاكهم من الإنتاج الوطني ما دام أنه موجود وعلى نطاق واسع، لأن الصناعة الوطنية لا يمكن أن تقوم إلا إذا توافرت قوة الإنتاج وجودة البضاعة واستهلاك المواطن لها.

إن بلادنا ولله الحمد تتمتع بالحرية التامة والمواطن السعودي يتمتع بالحرية التي أباحها رب العزة والجلال وتتمشى مع العقيدة الإسلامية. فلذلك ليس هناك أحد مرغم طبعًا على أن يستهلك أي نوع من الإنتاج، ولكن مساعدة المواطن لها أهميتها الكبرى في دعم هذه المصانع التي أنفق المواطنون جزءًا من أموالهم وأنفقت الدول أموالًا كبيرة على إنشائها.

ليكون المواطن سعيدًا:

ومن المعروف أن ما تقدمه الدولة هو للتشجيع وليس للفائدة كما أن من المعروف أن أي قروض تقدم للمواطنين ليست قروضًا مشابهة لما يقدم في العالم الخارجي تستفيد منها الدولة لأنها تعطيها بشكل أو بآخر من أجل أرباح معينة، ولكنها قروض من دون فوائد.

فلذلك نحن نختلف اختلافًا كبيرًا عن أي دولة منتجة أخرى. فقد أعطي المواطن من التسهيلات الأشياء الكبيرة، ولمسنا هذا تمامًا

في ما يتعلق بالزراعة أو الصناعة المحلية من حيث جودتها والقفزات التي قفزتها.

مثلًا قبل كذا سنة كما شرح معالي وزير الزراعة والمياه كانت الحصيلة من مياه التحلية حوالى (١٠) ملايين غالون على ما أعتقد، والآن الحصيلة (٥٠٠) مليون غالون يوميًا. ولا أعتقد بأن هناك بلدًا وصل خلال سنوات إلى ما وصلت إليه هذه البلاد من هذا الإنتاج لتحلية المياه وجعل المواطن سعيدًا في أي مكان.

نعمة من نعم الله الكبرى:

قبل فترة قال معالي وزير الزراعة إنه منذ نحو سبع سنوات كان إنتاجنا من القمح نحو ٣٠٠٠ طن أما الآن فالحصيلة التي يقدرها ـ وهي قابلة للنقص أو الزيادة ـ نحو مليون وثلاثمائة ألف طن لهذه السنة. وهذه نعمة كبرى. وكلنا نعرف الأقاويل عن بلدنا أنه بلد غير زراعي، فأثبتت الأحداث وأثبتت الجهود التي بذلتها الدولة وبذلها المواطنون أن بلدنا زراعي ويستطيع أن يسد حاجته بنفسه. وهذه نعمة من نعم الله الكبرى التي تحققت بفضل تضافر جهود الجهاز الحكومي والمواطنين، عندما جعلوا هدفهم الرئيس التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وكان هذا الهدف الأساسي ـ ولا يزال ـ هو الدافع الرئيس القوي الذي جعل الدولة والمواطنين يندفعون إلى تلمس الخير. وبالفعل وصلنا إلى ما كنا نريد ولله الحمد، وهذا من فضل رب العزة والجلال. ولذلك يمكن أن يكون من المفيد بالنسبة للمزارعين أن يركزوا على العديد من الأمور الأخرى مثل الفواكه والخضار، وكذلك زراعة الحبوب والشعير ومختلف الأنواع التي لا تزال تستورد من خارج الوطن.

ووزارة الزراعة يمكن أن تقدم للمزارعين الإرشادات اللازمة في أماكنهم، وأقصد من هذا أنه يجب أن تبذل الدولة والمواطنون جهودهم في إطار واحد، المجهود للتكامل، والكامل وجه الله عز وجل. ولكن عندما يسعى المواطن وتسعى الدولة إلى إيجاد التكامل في جميع الأمور التي نحتاج لها ونستهلكها في اليوم أو في الأسبوع أو في الشهر، فإننا يمكن أن نصل إليها.

حماية الصناعة:

أهم من هذا، أن نركّز على تطوير الصناعة التي تُمكن من إيجاد قطع الغيار أو ما يحتاجه المصنع من مواد ربما إذا انتظر ورودها من الخارج فقد تستغرق فترة طويلة.

ومن المعروف أن دولًا كبيرة سبقتنا في الصناعة الثقيلة. فالصناعة الثقيلة بطبيعة الحال في دول عدة، لا تستطيع أن تنافس صناعةً لها مئات السنين وتنتج الصناعة الثقيلة التي تعد فوائدها بالنسبة لنا محدودة. ولكن، أفضل أن يكون إنتاجنا الصناعي أو الزراعي هو ما نستطيع أن نستهلكه ويستهلكه المواطن بشكل أو بآخر ونحاول الاكتفاء ونقلل الاعتماد على الاستيراد، وهذا لن يأتي إلا بشرطين. الشرط الأول هو أن يكون الإنتاج جيدًا؛ والشرط الثاني هو حماية الصناعة

وحماية الإنتاج بالطرق النظامية. وهذا هو الذي قمنا به من خلال وضع الأنظمة التي تكفل للصناعة الوطنية أن تنمو وتتطور في كل ما يبذل من مجهود في هذا الإطار، وهو إطار محبب للنفس.

هدفنا الأول:

لقد أبلغني وزير المواصلات عن إنشاء الطرق الرئيسة من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب، وما يتفرع عنها بالنسبة للمدن أو القرى أو الأماكن الزراعية، مما يسهِّل أمام المواطن الطرق المبسوطة، ويستطيع أن يوصل صناعته أو منتوجاته الزراعية بسهولة إلى المدن. ومن حسن الحظ أن وطننا العزيز يملك الإمكانات التي تمكّنه، بالنسبة للزراعة، من أن ينتج جميع أنواع الزراعة، سواء كانت الحبوب أو الخضار أو الفواكه، لأن الأجواء عندنا تختلف من منطقة لأخرى. ويمكن أن بعض المنتوجات الزراعية تصلح في مكان ولا تصلح في مكان آخر. ولذلك فمن المفيد جدًا أن يستفيد المزارع نفسه من خبرة وزارة الزراعة والمسؤولين فيها، كالتعرف على الأشياء التي يتوجب عليه أن يبذل فيها مجهودًا في المنطقة نفسها التي هو منها، على أساس أن تكون إنتاجية جيدة، ويتجنب الزراعات التي لن تكون منتجة.

فمسألة الزراعة تتوقف ـ في رأيي ـ على قدرة البلد الزراعي على سد حاجته الزراعية. ومشكلات الغذاء التي نراها تحفزنا لذلك. وكذلك الصناعة الخفيفة التي تستهلك في اليوم أو في الأسبوع أو في السنة من الأمور التي يمكن أن يجد المواطن نفسه في حاجة إليها. كل هذه الأمور مرجعها الرئيس هو الاستقرار وثقة المواطن بدولته. والدولة والمواطن يدركان تمامًا أن هذه الخيرات والنعم التي هم فيها تأتي لأنهم سلكوا الطريق الصواب ونهجوا النهج الذي أمرنا به رب العزة والجلال وهو التمسك بالعقيدة الإسلامية.

يجب أن نفهم وندرك تمامًا أنه إذا خرجنا عن نطاق العقيدة الإسلامية فلن نستطيع أن نعمل شيئًا. والعقيدة الإسلامية مثلما هو معروف ما فيه أمر خيّر إلا ودولتنا عليه وما فيه أمر يسيء للمواطن فردًا أو جماعة أو استهلاكًا أو خلافه إلا أوضحه رسول الهدى ﷺ.

لذلك يجب أن يكون هدفنا الأول أن نحافظ على عقيدتنا الإسلامية ونستمر مجاهدين في سبيل الله. والعقيدة الإسلامية ولله الحمد هي عقيدة صلاح ونجاح ولم تكن عقيدة مخصصة لأمر ما بل شملت وجمعت جميع الأمور والفضائل. لذلك نجد أن وطننا العزيز يتمتع بأمور عديدة من حسن الحظ، وأهمها الاستقرار والأمان. وكذلك المواطن في المملكة العربية السعودية، يتمتع بالحرية التامة في حدود ما أجاز رب العزة والجلال، وهو حر التصرف بشكل غير قابل للتعديل أو التبديل، ما دام أنه يسير في الطريق المستقيم، التي أباحها رب العزة والجلال.

لذلك ليس هناك خوف أبدًا ما دمنا دائمًا نقرن ما حصلنا عليه وما سوف نحصل عليه إن شاء الله في المستقبل بالشكر لرب العزة والجلال القائل في كتابه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم، الآية ٧].

الخط القويم:

إنَّ ربنا بيّن لنا طريق الهدى، وأوضح لنا كذلك ما يجب أن يكون عليه المسلم.

وليست العقيدة الإسلامية خاصة ببلد دون آخر، ولكن العقيدة صالحة في كل مكان، وفي كل زمان، وليس كما يدعي البعض، أنها تعوق بعض الأمور التقدمية.

ليس هناك أمر فيه فائدة من الناحية الصحية، أو من الناحية العسكرية.. أو من الناحية الزراعية.. أو من أي ناحية أخرى، إلا تضمنته العقيدة وبيّنته بوضوح.

لذلك بينت لنا العقيدة الإسلامية، ولله الحمد، الطرق الصحيحة التي إذا تمسكنا بها لا علينا من أحد. ولا يهمنا أحد بأي حال من الأحوال، وليس هذا ادعاءً بأن المملكة العربية السعودية فقط هي الدولة المسلمة الوحيدة، فهناك دول إسلامية عربية وأفريقية وآسيوية، وهناك ملايين من البشر من المسلمين في شتى بقاع الأرض، كما أن هذا ليس ادعاءً بأن العقيدة الإسلامية مقصورة على مهبط الوحي، ولذلك فإن التجمع الإسلامي عندما أريد أن يؤدي المسلمون واجباتهم، وجدوا التجمع الإسلامي والمؤتمرات الإسلامية، ليس القصد منها أن تكون ضد أحد ولكن القصد منها أن يتبصر المسلمون بأمورهم الدينية حتى يساعدهم رب العزة والجلال.

لا شك أن هناك من يحاول أن يجد عراقيل في ما مضى، ولكن لم يستطع، ولن يستطيع، أن يقف أحد أمام العقيدة الإسلامية، إذا كنا نحن سرنا في هذا الخط القويم واستعنا برب العزة والجلال بحول الله فإننا سوف نكون سعداء في حياتنا وفي مماتنا. لذلك فإن سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية والداخلية، تنبثق من التمسك بالعقيدة الإسلامية.

أصدقاء للجميع:

نحن لا نريد أن ندخل في مشكلات مع أحد، ولا نريد بأي حال من الأحوال إلا أن نكون أصدقاء للجميع. وفي مقدمة هؤلاء الأصدقاء، المسلمون في شتى بقاع الأرض. والدين الإسلامي لم يقتصر على جنس معين أو على فئة معينة، بل بيّن رب العزة والجلال لنبيه ﷺ معنى العقيدة الإسلامية وهي للجميع. لذلك لا ندعي لبلدنا أنه وصل إلى القمة، أو أننا أوصلناه لما نريد، ولكن أستطيع أن أقول إننا سائرون على الطريق المستقيم.

كيف كنا.. كيف أصبحنا؟

ربما يبرز أي نوع من التسرع أو عدم الإحكام، وهو أمر طبيعي في بلد مثل المملكة العربية السعودية. وإذا رجعنا إلى الوراء، قبل ثلاثين سنة ورأينا كيف كنا وكيف أصبحنا

الآن، وخصوصًا إذا رأينا أنه خلال ١١ سنة أو ١٢ سنة ما هو التطور الذي وُجد في المملكة العربية السعودية، فقد يجوز نحن كمواطنين لا نشعر بهذا التطور مثلما يشعر به الإنسان الذي يزور المملكة العربية السعودية، بعد غياب لا يقل عن عشر سنوات أو أكثر، ويلمس ما هو موجود.

من كان يصدق أن يصل الإنتاج البترولي من الخليج إلى البحر الأحمر، وتقام مشروعات بآلاف الملايين في الجبيل وفي ينبع ورابغ وفي أي مكان آخر، وتعبد الطرق التي تصل لهذه المشروعات من ينابيع البترول، وتصبح الآن إنتاجية، والمؤمل بحسب التأكيدات التي نسمعها من المسؤولين، والإنسان يؤمن إيمانًا كاملًا بالله، بأن هذه المشروعات هي مشروعات صناعية وإنتاجية، وسوف تكون عائداتها كبيرة جدًا. وقد بنيت هذه المشروعات على أسس وعلى دراسات. وربما أن أكثر هذه المشروعات والمنتجات قد اتُفق مع شركات ودول كبيرة على استهلاكها والاستمرار في التصدير إليها. بطبيعة الحال يمكن أن تكون المنافسة موجودة، أو عدم الرغبة في الشراء موجودة، ولكن الإنتاج الذي يُنتج من هذه المصانع، يحتاج إليه العالم، ولا تستطيع كثير من البلدان أن تُنتج مثلما استطاعت المملكة العربية السعودية أن تنتجه، لا سيما من المواد المشتقة من البترول. ومعروف أن البترول بطبيعة الحال ينتج آلاف المواد ولست خبيرًا بتفصيلات ما يشتق من البترول من تلك المواد.

وكذلك الأمر بالنسبة للتمور، وقد يصحح لي وزير الزراعة والمياه، بالنسبة لمصنع التمور. سمعت أن التصدير من التمور إلى الخارج بلغ ١٧ ألف طن سنويًا، مع أن هذا المصنع ومصنعًا آخر أقيم قبله بفترة من الزمن للاستهلاك أو التصدير. فهذه نعمة كبرى أن نصل إلى هذا الإنتاج بالنسبة للتمور، وهذا نوع من الأنواع المنتجة في المملكة العربية السعودية. ومن المؤكد أن إنتاجنا الزراعي، لا تستطيع المملكة العربية السعودية، أن تستهلك مجموع ما ننتجه.

وقد ساعدت مصانع التعليب باستخدام الطرق الفنية، على أن تكون له صفة الاستمرار والبقاء بحول الله، وهذا ينطبق على المنتجات الزراعية الأخرى.

فإدخال الطرق المتقدمة والفنية، مكّن الشركات المحلية بمساعدة ودعمها الدولة، من إقامة المصانع التي تستطيع إذا وُجد الفائض أن تُعلبه بالطرق الحديثة، حتى يكون صالحًا للاستعمال، في أي وقت. إذ لا يمكن لكثير من أنواع الخضار والفواكه أن تبقى صالحة للاستهلاك من دون حفظها بطرق حديثة، ولكنها الآن سوف تكون موجودة للاستهلاك في الأماكن العامة وعلى مدار السنة.

لذلك فإن الزراعة هي الأساس للحياة ومقومات الحياة، وأي بلد زراعي يمكن أن يستمر بحول الله، حتى يسد حاجته بنفسه. ويجب أن نكمل ما بدأناه من أعمال التنقيب

عن جميع المواد المفيدة والبنّاءة، التي يمكن أن يستفيد منها المواطن في الداخل، ويمكن تصديرها من ثم إلى الخارج، لأن مادة البترول مادة قابلة للنضوب أو قابلة لهبوط الأسعار مثلما هو معروف، وقد كنا ننتج في ما مضى (١١) مليون برميل، أما الآن فإن الإنتاج ينخفض بحسب طلب السوق، وهو ما بين ثلاثة ملايين ونصف وأربعة ملايين ونصف. طبعًا نأمل أن تعود الأمور إلى طبيعتها، وهناك أسباب عديدة أدت إلى هبوط الإنتاج بالنسبة للأوبك، إلا أنه وجد محاربة كبيرة جدًا، إلى درجة أن كثيرًا من الدول، أمرت مواطنيها بتقنين استهلاك البترول، أو الكهرباء وخلافه، وهذه أمور لا يمكن أن تستمر ولا يمكن أن يتحملها المواطنون في أي بلد في العالم. فقد يتحملونها سنة أو سنتين ولكن الإنسان، في النهاية، يريد أن يتمتع بالحياة.

والمؤمل أن تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي، والأمل الأكبر والمطلوب هو أن نحرز كدول منتجة للبترول أي الأوبك قدرًا من التفاهم على المصالح المشتركة، والتفاهم على أساس كيف يمكن أن نجابه مثل هذه الأمور، بطرق معتدلة، وبنّاءة بحيث لا يكون هناك أي خلاف أو شقاق، بين الدول المنتجة للبترول، كلٌّ على قدر طاقته، وما يستطيع أن ينتجه، على ألا تتحقق مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر. وعلينا أن ندرك أن البترول مثل أي مادة يجب ألّا نعتمد عليها، بل يجب أن نعتمد على رب العزة والجلال قبل كل شيء، ونعتمد بعد ذلك على ما هو موجود من معادن ثمينة في وطننا، وما يمكن تصنيعه من هذه المعادن في الداخل، والاستفادة منه والاكتفاء من أن يستورد من الخارج، مثل الحديد أو ما يشابه ذلك.

منتجون ومصدّرون:

قبل فترة افتتح منجم للذهب، وإن كان إنتاجه قليلًا بالنسبة للذهب، ولكن في ما أتصور ومثلما أخبرني وزير البترول والثروة المعدنية فإن هذا بداية، وربما يكون له تطوير، سواء كان للمكان الموجود فيه، أو في أماكن أخرى، إلى جانب العديد من المعادن التي لا تحضرني الآن تفصيلاتها، أو قد يكون من المناسب عدم الإفصاح عنها بشكل أو بآخر، حتى تكون إنتاجية وعملية.

لذلك علينا كمواطنين أن نهتم دائمًا، بأن نكون إنتاجيين ومُصدّرين، والتكامل شيء مهم جدًا، والتكامل بين الدولة وبين المواطنين من أهم الأمور، وانصراف المواطن انصرافًا كاملًا إلى تنمية وطنه أمر مطلوب بحيث لا يهتم ولا يفكر في أمور لا تفيد الوطن بشيء بأي حال من الأحوال.

وعلى المواطن أن يثق بالله ثم يثق بأن دولته والمسؤولين فيها، هم في الليل وفي النهار يهتمون بمصلحة المواطن، ويهتمون بتطوير وتنمية علاقة هذه البلاد، بالعالم الخارجي.

سياستنا تقوم على قواعد ثابتة:

نحن لا نريد أن ندخل مع أحد في أي مشكلة كانت، ومن حسن الحظ أن سياسة المملكة العربية السعودية أقيمت على قواعد ثابتة، لا يمكن أن تتغير بحول الله، وهي أن لا نخلق مشكلة لأحد، وهذا ما هو حاصل فعلًا.

ولا أتذكر في يوم من الأيام أن المملكة العربية السعودية سعت إلى خلق مشكلة لأحد، بل دائمًا تتحمل، ودائمًا تحاول أن تقدم ما تستطيع أن تقدمه من مساعدات، للدول الصديقة للمملكة من دون منّةٍ. ولذلك نحن لا نطلب أكثر من أن نكون أصدقاء، وأن نجنب وطننا جميع المشكلات، التي يمكن أن تكون مؤثرة على إنتاجنا المحلي، سواء كان في صناعاتنا، أو في استقرارنا أو على أمننا... إلى آخره.

ولن يحدث شيء من هذا إن شاء الله، إذا تمسكنا بعقيدتنا الإسلامية، وعلى أساس القاعدة التي تسير عليها المملكة العربية السعودية، وهي قاعدة صحيحة، ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تقول: إن المملكة العربية السعودية تدخلت في شؤونها، بل هي حريصة كل الحرص على أن تكون أمورها واضحة، وليس عندنا شيء نخفيه، أو نحاول أن نبذل أي شيء للإساءة إلى أي دولة في العالم، مهما كان نوعها أو شكلها. ولكننا في الوقت نفسه، لن نسمح بأن يتدخل أحد في شؤوننا.

وقواعد السياسة أرسيت من قديم، منذ عشرات السنين، أرساها المغفور له الملك عبدالعزيز يرحمه الله، ومن تبع الملك عبدالعزيز. فهي أرسيت على قواعد ثابتة جدًا، وهي القاعدة الإسلامية، ما دمنا متمسكين بالعقيدة الإسلامية، وبما أجاز رب العزة والجلال وأمر به فليس هناك خوف بحول الله وقوته، لأننا نريد الخير للجميع، ونريد كذلك أن نكون أصدقاء، إذا أمكن، أو على الأقل يحترمنا الآخرون ونحترمهم.

هناك مشكلات عربية، وهناك شبه اضطراب عربي، في ما يتعلق بعلاقة الدول العربية ببعضها بعضًا. طبعًا الخارج عن نطاق الأمة العربية، ربما لا يهمه الأمر، أو ربما يرغب في أن يستمر الخلاف أو عدم الاتفاق، على وجهات نظر معينة.

نحن نقول دائمًا في المملكة العربية السعودية لغير العرب: إذا كنتم تعتبرون ما هو موجود هو خلاف جذري فأنتم مخطئون. فنحن نعتبر أن كل ما هو موجود الآن، في الأجواء العربية من خلافات، هو للتفتيش عن الطرق الأصلح والأفضل، التي يمكن أن تجمع شمل الأمة العربية.

وتفكيرنا في المملكة العربية السعودية، أن الخلاف ليس جذريًا، أو لا يمكن الرجوع عنه، ولكننا نعتبره خلافًا للتفتيش عن الأصلح. طبعًا هذا له شروط وله أسباب ومسببات، ومن أهم الشروط أن يوجد الاستقرار وتوجد الثقة بين الدول، حتى لا نعطي فرصة لمن يريد أن يسيء للأمة العربية أن يجد سببًا من الأسباب ينطلق منه.

ونحن لا نتهم أحدًا، ولكننا ندرك أن كل دولة لها مصالح، وأن هذه المصالح إذا كانت تتماشى مع مصالحنا، ولا تلحق بنا أي ضرر لا في القاعدة الأساسية، بالنسبة لعقيدتنا الإسلامية، ولا في مصالحنا الوطنية، لا يضيرنا أبدًا أن تكون صداقتنا مع العالم غير الإسلامي، صداقة الند للند لعدة أسباب:

أولًا، نحن دولة نامية ولا نزال في طور النمو والتطوير. ثانيًا، هناك دول كبيرة سبقتنا بأمور عدّة، لذلك فإن من مصلحة المملكة العربية السعودية ومن الحكمة، أن تسلك الطريق الأصح والأصوب، ولا تنصب نفسها كموجه للعالم كما تريد. ويجب أن يدرك الإنسان مدى ما يستطيع عمله. فالذي يهمنا في الدرجة الأولى هو الأمة العربية وقادة الأمة العربية بحيث يكون الجميع على وفاق. ومن حسن الحظ أن علاقة المملكة العربية السعودية، مع أخواتها من البلاد العربية وقادة الأمة العربية، هي علاقة ممتازة جدًا، ونأمل بأن تتطور إلى ما هو أفضل. ولكننا نأمل بأن تتغلب الحكمة والعقل على المشكلات الموجودة، وأن نحصرها في نطاق ضيق، وننهيها حتى تذوب نهائيًا.

علاقة أخوّة ومحبة:

أما علاقتنا بالعالم الإسلامي، فهي علاقة أخوة ومحبة، ونحن نمد أيدينا لهم مثلما مدوا أيديهم لنا، ونعتبر أن علاقتنا بهم هي علاقة متينة قوية، في أي مكان، سواء كانت دولًا أو ملايين البشر في دول غير إسلامية. مع العلم أننا لن نتدخل في شؤون أي دولة، وليس لنا أي نوع من التدخل، الذي يسيء لأي دولة.

ومن المنطق والمعقول أنه مثلما تريد ألا يتدخّل أحد في شؤونك، كذلك يجب أن تحترم الآخرين، ولا تتدخّل في شؤونهم.

المهم أن العمل الذي تكرسه الدولة والمسؤولون فيها، هو لمصلحة المواطن السعودي، والمواطن السعودي ولله الحمد يتمتع بجميع الحريات، التي أباحتها الشريعة الإسلامية في ماله وفي عرضه وفي تصرفاته الشخصية، ما دام أنه في نطاق ما أباحته العقيدة الإسلامية.

إننا لا نهتم للدعايات المغرضة ضدنا، كأن يقال عنا رجعيون، أو يقال عنا تقدميون أو إلى آخره. فهذا منافٍ للعقيدة الإسلامية، إذ إنها عقيدة متطورة في كل زمان، وشملت جميع الفضائل المحببة للنفوس كلها.

نسير في الاتجاه السليم:

أما ما يثار من أمور أخرى فلا تهمنا، ولكن الذي يهمنا بالدرجة الأولى، هو كيف يمكن أن نُسعِد المواطن والمواطنة السعوديِّين في هذا البلد.

ومن الطبيعي أننا لا نستطيع أن نقول: إننا سوف نسد الحاجة كلها، أو ندعي أننا أدينا الواجب مثلما نريد، ولكن نستطيع أن نقول: إننا نسير في الاتجاه السليم، نحاول أن نسير في هذا الخط المستقيم.

ويسرنا كمسؤولين في الدولة، أن نسمع

ونصغي للرأي السديد من أي مواطن، ولكن من المؤسف أن نجد في بعض الأحيان أن هناك من ينقد من دون أن يسهم في إيجاد الحل، فالنقد سهل ولكن النقد البنّاء، هو الذي يقترن بالحل، حتى يكون الانتقاد له قيمة ووزن.

ومن حسن الحظ، أنه ليس هناك حِجاب بين الدولة وبين المواطنين. ولهذا فإن أي مواطن يرى رأيًا مُعينًا، مدعو لأن يتقدم بنفسه، ويبدي رأيه، فقد يكون رأيه مفيدًا. فالذي نريد أن نسير عليه في الواقع، هو الخط القويم، مثلما نحن عليه، على أساس أنه لا يحاول أحد أن يظهر على أكتاف الآخرين، أو يحاول أحد أن يبرز نفسه على أنه القادر والمعلم، وهو الذي يوجه، ابتداءً من رئيس الدولة إلى آخر مواطن.

بل يجب أن يدرك كل منا أنه بشر، هو للخطأ أقرب من الصواب، فصحافتنا أو وسائل الإعلام كذلك يجب أن تكون توجيهية، وتستعين بالرجال الذي يستطيعون أن يوجهوا المواطن، لما فيه مصلحة دينه ودنياه.

كما أننا لا نقبل أن يكون النقد للاستهلاك أو التجريح، فإننا لا نرضى بأن يكون البديل هو المديح والإطراء، ولن تسمح الدولة، وسوف تقف بشدة وحزم، أمام ما يتعارض مع ذلك، ومع ما يرفضه الإنسان رفضًا باتًا.

لذلك فإن الاعتدال هو الأفضل، والنصح هو المطلوب، كأن يقدم المواطن نصحه لدولته بشكل أو بآخر. ولكن النصح إذا جاء بطريقة استعراضية إعلانية، لا يكون نصحًا، فالنصح أو التناصح بعيدًا عن الإثارة أو عن تقديمه بما يشبه الإعلان عن بضاعة أو تجارة. فمثلًا لو جئت لإنسان يسير بجانب المسجد، والصلاة تقام، فقلت له مثلًا: الصلاة تقام، لماذا لا تدخل المسجد تصلي، أو تكلمت عليه كلامًا عنيفًا، فإنه قد ينفر منك، وقد يرد عليك بالأسلوب نفسه، ويقول كلامًا غير لائق، وقد يصل به الأمر أن يرفض دخول المسجد. لكنك لو أمرت بالمعروف، وقلت له كلامًا لطيفًا وبالحسنى، كأن تسأله عما إذا كان متوضئًا فإن الصلاة تُقام، ومن مصلحته أن يدخل المسجد، ويؤدي ما أمره الله بأدائه، إذا كان متهيئًا لذلك، فإنه سوف يشكرك، ويقول: جزاك الله خيرًا لأنك نبهتني لأمر فيه مصلحة لي، في الدنيا والآخرة، فإما أن يدخل المسجد، وإما أن يذهب ويتوضأ ويلحق بالجماعة في المسجد.

أقصد بهذا الكلام، أن الذي يلامس النفس من النصح، هو ما يكون بعيدًا عن الإثارة، وعن إبراز الشخصية. فالميزة المطلوبة هي ما يصدر من النصح، من المسلم للمسلم. لأن الإنسان في هذه الحالة يتقبل النصح بصدر رحب، وهذا هو الموجود في مجتمعنا ولله الحمد، ويلمسه المواطنون.

فأعود مرة أخرى وأقول: إننا لا نزال في بلدٍ نام، ونحاول أن نرتقي ببلدنا إلى ما هو أفضل.

عقيدتنا السمحة:

يهمنا قبل كل شيء، أن نحرص كل الحرص، ونتمسك بعقيدتنا السمحة، التي بينت لنا الطريق بشكل واضح جدًا، ونشكر رب العزة والجلال، على ما أنعم به على هذه البلاد من الخيرات.

وعندما يريد الإنسان، أن يكون دائمًا شكورًا، يجب أن ينظر إلى الوراء كيف كنا وكيف أصبحنا الآن؟ يجب أن نقول: إن هذا من توفيق الله، وهذا كرم رب العزة والجلال، لأن هذا البلد، حكومة وشعبًا، حقق إنجازات كبيرة جدًا، لها دلالتها الكبيرة، وقد يجوز من الناحية الإعلامية، أنه ما أعطينا هذه المشروعات الكبيرة حقها، الذي يجب أن يعلم عنه العالم، مع مزيد الأسف.

أردنا أو لم نرد، أصبح التفكير الآن يقوم بالسماع والقراءة والكلمة، والإقناع بالمنطق وبالمعقول، والتمسك بالعقيدة الإسلامية. أما أن يوجد شاذ أو شاذة، فهذا وجد وقت الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين. ولوجود المشكلات، وجدت العقوبات، ووجد التأديب إلى درجة القتل. فالعقيدة الإسلامية فيها من القوة الشيء الكبير، ولكنها القوة المبنية على الحق، والمبنية على الأمور الثابتة، وفيها من الرقة والعطف والحنان، ما حفظ للمسلم كرامته.

مشروعات بمئات ألوف الملايين:

ختامًا، أرجو ألا أكون قد أطلت في حديثي هذا، وأمامنا الآن أبواك متراكمة، وأرجو من إخواننا الوزراء، ألا يطمعوا بالشيء الكثير، لأن الظروف التي نحن فيها، هي ظروف تحتاج إلى تقدير وزير المالية، لأنه لا يستطيع أن يعمل أكثر مما هو موجود.

ولكن ليس وزير المالية وحده، بل كلنا مشاركون في ما يتعلق بكيف يمكن تنظيم الأمور ووضع الميزانية في إطارها، الذي يمكن أن توضع فيه.

وهذا لا يمنع من أن نجعل الآمال أمامنا مفتوحة، وننتظر الفرج من الله، في ما يتعلق بأهم مادة عندنا، بالنسبة للبترول أن تعدل الأمور، ويبدأ الإنتاج يعود إلى وضعه الطبيعي.

ومن حسن الحظ، أن المملكة العربية السعودية واقتصادها، لم يتأثرا بما حدث من أمور، بل أدرك المواطن، وعاون الدولة، ولا تزال المشروعات قائمة، بمئات الألوف من الملايين، ومنها المشاريع التي أُنجزت، ومنها المشاريع التي هي قيد الإنجاز، ومنها المشاريع الجديدة، فيمكن في بعض الأحيان، أن يتساءل المواطن، لماذا قلّت المشروعات لكن لا يتساءل لأن المشروعات انتهت، أقيمت وانتهت.

فالشيء الذي أقيم وانتهى، والحمد لله هو نعمة كبيرة، والخير كثير، ولا يمكن أن تكرر الشيء الذي انتهى، ولكن المطلوب التفتيش عن كيف يمكن أن نجعل هذا الأمر، يكون كاملًا ويرتبط ببعضه بعضًا.

ففي تصوري أن الوزراء المختصين، إذا

شرحوا للمواطنين ما هي الأشياء التي عُملت منذ عشر سنوات أو نحوها، كلٌّ في ما يخصه، وما هي المبالغ التي أنفقت، في سبيل مصلحة المواطن، من دون أن تستفيد منها الدولة، عندها يدرك المواطن، أن دولته حريصة دائمًا على أن تقدم له الخدمات الكبيرة جدًا، من دون منّة.

وأرجو أن أوفق لما يحب رب العزة والجلال، وأن نحافظ على ما نحن عليه كأمة إسلامية، وأن يوفق الله الجميع، لما فيه خير الإسلام والمسلمين، وشكرًا للإخوة.

الاثنين ٨ رجب ١٤٠٤هـ
٩ أبريل ١٩٨٤م

القضية اللبنانية

استعرض الملك فهد آخر ما تناقلته وسائل الإعلام عن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في لبنان، رغم القرارات والاتفاقات المتلاحقة الصادرة عن القيادات السياسية والأمنية، بوقف إطلاق النار، انطلاقًا من توصيات ومقررات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني المعقود في لوزان.

وقال:

إن الحل لا يزال في أيدي اللبنانيين أنفسهم، ولن يفقدوا الوسيلة التي تجمع شتاتهم وتؤلف بين قلوبهم، وتحافظ على وحدة بلادهم، وحسبهم ما أضاعوا من الفرص المواتية لإنقاذ لبنان، وإننا نتمنى أن تسفر الجهود المتواصلة لوقف القتال، وحقن الدماء، عن نتائج إيجابية، تمكن السلطة والقيادات السياسية من التوصل إلى الوفاق الوطني المرتقب.

الاثنين ٢٢ رجب ١٤٠٤هـ
٢٣ أبريل ١٩٨٤م

توجيه ملكي

وجه الملك فهد أصحاب السمو الملكي والمعالي الوزراء المختصين بوضع دراسة شاملة لتحقيق كل ما من شأنه أن يعود على المواطن بالنفع في جميع مرافق حياته، من أجل مزيد من الرفاهية.

الاثنين ٢٠ شعبان ١٤٠٤هـ
٢١ مايو ١٩٨٤م

الأحداث الأمنية في الخليج العربي

خصص المجلس هذه الجلسة، بتوجيه من الملك فهد لبحث الأحداث الأمنية الطارئة في مياه الخليج العربي، التي وقعت خلال الأيام القليلة الفائتة، بسبب الاعتداءات الجوية التي تعرضت لها الناقلات البحرية الكويتية والسعودية.

وقد أبدى الملك فهد ارتياحه للقرارات

التي صدرت عن الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية بهذا الشأن.

وأوضح للمجلس الإجراءات الفورية التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية إزاء تلك الأحداث المؤسفة، كما أطلعه على نتائج الاتصالات والمشاورات التي أجرتها المملكة مع أشقائها في الدول العربية والإسلامية، بغية الأخذ بجميع أسباب علاج الموقف بالوسائل الممكنة.

وأكد تصميم المملكة العربية السعودية على تجنيد كل طاقاتها العسكرية للدفاع عن حرماتها الإقليمية ومقدساتها الدينية والوطنية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقال: إن القوات المسلحة السعودية قد اتخذت جميع الوسائل اللازمة في مثل هذه الظروف.

الاثنين ٢٧ شعبان ١٤٠٤هـ
٢٨ مايو ١٩٨٤م

محادثات مع الأشقاء والأصدقاء

استعرض الملك فهد مجمل الأوضاع القائمة على صعيد المنطقة العربية. وخاصة ما يتعلق بأحداث الساعة في منطقة الخليج العربي.

وفي هذا المجال أطلع المجلس على ما استجد خلال الأسبوع الفائت من نتائج المحادثات التي أجراها جلالته مع كبار المسؤولين الذين زاروا المملكة العربية السعودية، من مختلف العواصم العربية والأجنبية، بالإضافة إلى ما عاد به الموفدون من جانب جلالته إلى بعض البلاد العربية والإسلامية، في سياق المشاورات التي تجريها حكومة المملكة العربية السعودية مع الأشقاء والأصدقاء حول مختلف القضايا التي تهم العرب والمسلمين.

وأعرب الملك عن ارتياحه لنتائج المساعي المبذولة، حتى الآن، لتطويق الوضع المتوتر في الخليج العربي بالأساليب الحكيمة التي تنتهجها سياسة المملكة العربية السعودية.

القضية اللبنانية

خصَّ الملك القضية اللبنانية بجانب من حديثه إلى المجلس، فعبر عن اهتمامه البالغ بما يجري في لبنان، وتمنى أن يتمكن فخامة الرئيس اللبناني وحكومته الجديدة من تحقيق آمال الشعب اللبناني، المتطلع إلى الأمن والسلام في ظلال وحدة لبنانية وطنية شاملة ووفاق أخوي دائم.

«سنعمل ما في وسعنا للدفاع عن وطننا، وصون حقوقنا، معتمدين على الله عز وجل، ثم على قدراتنا من الرجال والعتاد، وعلى إيماننا العميق بسلامة موقفنا، مستمدين من الله تعالى العون والتوفيق»

الاثنين ٤ رمضان ١٤٠٤هـ
٤ يونيو ١٩٨٤م

الموقف الراهن في الخليج العربي

استعرض الملك فهد في هذه الجلسة لمحة تاريخية عن مجمل الأوضاع العربية الراهنة في ضوء ما يحدث الآن في منطقة الخليج العربي، ثم أجرى، حفظه الله، تقييمًا شاملًا لموقف المجتمع الدولي، وخاصة الدول العربية والإسلامية والصديقة، التي جرى التشاور معها حول الوضع الراهن في مياه الخليج العربي.

وأطلع المجلس على نتائج الاتصالات التي أجرتها المملكة العربية السعودية مؤخرًا في مجال تبادل الرأي مع الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي، ووصف القرار الذي أصدره مجلس الأمن بأنه إيجابي، وأنه يهدف إلى تدعيم قواعد السلام، وترسيخ الاستقرار في المنطقة.

واختتم حديثه الشامل قائلًا:

«لعل من نافلة القول أن نعود فنؤكد حرص المملكة العربية السعودية على انتهاج أساليب حكيمة لعلاج الموقف الراهن في الخليج، وتجنب العنف قدر المستطاع، ولكننا، بالمقابل، سنعمل ما في وسعنا للدفاع عن وطننا، وصون حقوقنا، معتمدين على الله عز وجل، ثم على قدراتنا من الرجال والعتاد، وعلى إيماننا العميق بسلامة موقفنا، مستمدين من الله تعالى العون والتوفيق».

الاثنين ١٨ رمضان ١٤٠٤هـ
١٨ يونيو ١٩٨٤م

منطقة الخليج

استعرض المجلس في بداية الجلسة، آخر الأحداث في المنطقة العربي، وناقش نتائج الاجتماعات التي عقدها وزراء البترول ووزراء الخارجية في دول مجلس التعاون بمدينة الطائف الأسبوع الفائت.

وأعرب الملك فهد عن ارتياحه العميق تجاه القرارات والتوصيات التي اتخذت إثر تلك الاجتماعات مما يدل على التفهم التام للظروف الدقيقة التي تعيشها منطقة الخليج العربي، وأهمية التعاضد والتعاون والتشاور القائمة بين دول المجلس.

الاثنين ١١ شوال ١٤٠٤هـ
٩ يوليو ١٩٨٤م

القضية اللبنانية

اطلع المجلس على أحدث التقارير المتعلقة بالمنطقة العربية، وما وقع فيها من أحداث، وأبدى الملك فهد تفاؤله تجاه الانفراجات الأمنية في لبنان خلال الأسبوعين الفائتين، مما ساعد على تحقيق إنجازات هامة من أجل أن يسود السلام لبنان.

وقال: إنه يأمل في أن يتوصل الإخوة

اللبنانيون إلى ترتيب شؤونهم الداخلية، وإيجاد المناخ الملائم للوفاق الوطني، والحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله.

الاثنين ١٨ شوال ١٤٠٤هـ
١٧ يوليو ١٩٨٤م

الحرب الإيرانية ـ العراقية

أطلع الملك المجلس على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لوضع حد للاقتتال في منطقة الخليج العربي، وإيجاد الوسائل لإنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية، وتحركات لجنة المساعي الإسلامية الحميدة، التي ستجتمع في المملكة على مستوى الرؤساء، في إطار جهودها لوقف النزيف الدموي للدولتين الإسلاميتين العراق وإيران.

وقال: إن الجهود تبذل على جميع المستويات الدولية لوضع نهاية لهذه الحرب المدمرة.

منظمة التحرير الفلسطينية

ثم تحدث عن آخر التطورات في القضية الفلسطينية، والمباحثات التي أجراها مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال زيارته الأخيرة للمملكة، بعد «اتفاق الجزائر» سعيًا لتوحيد صفوف الإخوة الفلسطينيين، لدعم صمود شعبنا العربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يواجهه من إرهاب صهيوني يسعى لتهويد المقدسات الإسلامية.

الاثنين ١ ذو الحجة ١٤٠٤هـ
٢٧ أغسطس ١٩٨٤م

شؤون الحجيج

اطلع المجلس في هذه الجلسة على تقارير أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون خدمة الحجيج، وناقش بعض الأمور التي تحتاج إلى قرارات لمخططات الحج. وقد أصدر الملك فهد توجيهاته بتوفير كل وسائل الراحة الممكنة لضيوف الرحمن، واتخاذ كل ما من شأنه مساعدتهم لأداء مناسك الحج في يسر وأمان.

الاثنين ٢٩ ذو الحجة ١٤٠٤هـ
٢٤ سبتمبر ١٩٨٤م

توجيهات سامية

وجه الملك فهد بن عبدالعزيز أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء، بتقديم تقارير وافية وعاجلة مع مطلع الأسبوع المقبل ـ بمشيئة الله ـ عن موازين الواردات والمصروفات والالتزامات التي ارتبطت بها كل وزارة، بما في ذلك المشروعات التي تم التعاقد عليها، ونظام مدفوعاتها للشركات

والمؤسسات ولجميع المقاولين على مختلف مستوياتهم، مع شرح ما قد يكون لدى كل وزارة من صعوبات أو عقبات مالية في مجال تنفيذ المشروعات، ومدى وفاء المقاولين بالتزاماتهم بموجب العقود المبرمة معهم حتى هذا التاريخ، وذلك بمناسبة انتهاء العام الهجري ١٤٠٤هـ، وانتصاف العام المالي ١٤٠٤/١٤٠٥هـ.

ويأتي هذا التوجيه السامي في نطاق حرص جلالة الملك على استمرار سير الأعمال في مختلف مرافق الدولة، ومتابعة مشروعات الدولة ونسب تنفيذها، مع ضمان استيفاء أصحاب الحقوق، أيًا كانوا، لاستحقاقاتهم بموجب الأنظمة المتبعة، وبموجب العقود المبرمة بين الطرفين.

وبحث جلالته مع المجلس السبل الممكنة لحماية الصناعات الوطنية بما يحقق لها النمو والنجاح، ووجه معالي وزير الحج والأوقاف بتوفير النسخ الكافية من المصحف الشريف وآلة تحديد اتجاه القبلة في جميع فنادق المملكة بحيث لا تخلو منهما غرفة من غرف هذه الفنادق في كل المناطق بلا استثناء.

وتفضل جلالة في ختام حديثه بالإعراب عن تقديره للجهد الذي بذلته وزارة الإعلام بجميع وسائلها، واختتم حديثه، يحفظه الله، بالحمد والشكر للمولى عز وجل على ما حبانا به من نعم، وما منّ به علينا من فضل، وما أفاء علينا من خير وعطاء.

الاثنين ١٣ المحرم ١٤٠٥هـ
٨ أكتوبر ١٩٨٤م

دعم الشرعية اللبنانية

أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس في بداية الجلسة على خلاصة نتائج الاجتماعات التي عقدها جلالته خلال الأسبوع الفائت، مع موفدين من قبل بعض قادة الدول العربية، الذين نقلوا إلى جلالته رسائل شفهية وخطية من حكومات بلادهم في نطاق التشاور حول أحداث الساعة والأوضاع الراهنة في المنطقة.

وقال إنه في ضوء ما بحثه مع موفد الرئيس اللبناني، فإن المملكة العربية السعودية، ستواصل دورها الإنساني، وستكثف جهودها الخيّرة لكل ما فيه مصلحة الشعب اللبناني، كما تؤكد حرصها الدائم على دعم الشرعية اللبنانية، ومساندتها، لتمكينها من جمع شمل اللبنانيين، وتوحيد كلمتهم، واستعادة ثقتهم في قدراتهم، وفي أنفسهم، من أجل العمل الجاد على تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها الجميع، وفي مقدمتها تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وهذا لا يتم إلا بإعادة ترتيب الصفوف، ووقف الصراعات الطائفية الداخلية، وتوجيه الأسلحة إلى العدو، بدلًا من توجيهها إلى صدور إخوانهم، وعندها ـ قال جلالته ـ يمكن أن

يوجدوا المناخ الملائم للوفاق الوطني اللبناني من خلال الصيغة التي يرونها، والتي تضمن قيام سلام شامل، ووفاق دائم، وتعايش أخوي بين جميع أبناء الطوائف اللبنانية.

ثم تحدث عن بعض القضايا العربية، ووصف الموقف العربي الراهن بأنه دقيق جدًا، ولا بد من الاستمرار في معالجة الأمور الحساسة بالحكمة والروية، واتباع المناقشة الهادئة، ومواصلة الحوار والتشاور بين الأشقاء، في محاولة للتوصل إلى أفضل السبل في معالجة الأمور.

الاثنين ٥ صفر ١٤٠٥هـ
٢٩ أكتوبر ١٩٨٤م

حجر أساس التوسعة الكبرى للمسجد النبوي الشريف

قال الملك فهد: إنه سيتشرف ـ بمشيئة الله ـ بوضع حجر الأساس في مشروع توسعة الحرم النبوي الشريف، وذلك انطلاقًا مما قرره مجلس الوزراء خلال جلسته التي عُقدت في المدينة المنورة منذ عامين، برئاسته، وبوصفه رئيسًا للجنة تطوير المدينة المنورة.

حجر أساس توسعة مسجد قباء

كما سيقوم، بعون الله، بوضع حجر الأساس لتوسعة مسجد «قباء» أول مسجد أسس على التقوى.

بيان شامل

وقد أمر الملك فهد وزير الإعلام، بإعداد بيان شامل بجميع المعلومات، والإحصاءات، والإيضاحات، المتعلقة بمشروعات المدينة المنورة، وإعلانه بعد ختام الزيارة الميمونة.

الاثنين ١٨ ربيع الأول ١٤٠٥هـ
١٠ ديسمبر ١٩٨٤م

التقارب بين الأشقاء

تحدث الملك في بداية الجلسة عن أبرز قضايا المنطقة، وما جدّ فيها من تطورات، في ضوء التقارير السياسية والإعلامية.

وقد أكد الملك استمرار سير المملكة قدمًا في سياستها الرامية إلى إزالة الخلافات العربية، وتحقيق التقارب بين الأشقاء بغية تكثيف الجهود العربية المشتركة لإيجاد المناخ الملائم لتحقيق هذه الغاية.

القمة الخليجية

ثم استعرض النتائج والقرارات التي أسفر عنها اجتماع القمة الخليجية الذي عقد في الكويت الشقيقة ووصفها بأنها كانت ناجحة ومثمرة وإيجابية.

مباحثات دولية

كما أحاط المجلس علمًا بنتائج اللقاءات والمحادثات التي أجراها مع بعض قادة

وموفدي الدول الشقيقة والصديقة الذين زاروا المملكة خلال الأيام الأخيرة الفائتة.

الاثنين ٧ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ
٢٨ يناير ١٩٨٥م

الأوضاع العربية والعالمية

استعرض الملك في مستهل الجلسة الأوضاع العربية والعالمية في ضوء التقارير المرفوعة إليه، والمعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام فأكد التزام المملكة بمواقفها الثابتة والمعلنة تجاه كافة القضايا التي تهم العالمين الإسلامي والعربي.

ثم أصدر توجيهاته إلى أعضاء المجلس بإعداد دراسات وافية عن بعض الشؤون الداخلية، بما يحقق للمواطن مزيدًا من الخير، وللوطن مزيدًا من التطور، على أن يصار إلى مناقشة هذه الدراسات في الجلسات المقبلة بمشيئة الله.

الاثنين ١٤ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ
٤ فبراير ١٩٨٥م

زيارة الولايات المتحدة الأمريكية

تحدث الملك إلى المجلس حديثًا ضافيًا حول الزيارة التي سيقوم بها، بسلامة الله، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الزيارة التي ننظر إليها بالأمل والتفاؤل، نظرًا لروابط الصداقة الوثيقة التي تصل بين المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وهي صداقة مبنية على التفهم العميق للمصالح المشتركة بين البلدين، والقائمة على الاحترام المتبادل.

ثم تحدث عن الزيارات التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، للجمهورية الجزائرية الشقيقة والجمهورية الفرنسية الصديقة، والمباحثات المثمرة التي أجراها سموه مع فخامة الرئيس السوري حافظ الأسد وكبار المسؤولين السوريين، وما أسفرت عن هذه الزيارات الناجحة في مجال توثيق الروابط مع الأشقاء والأصدقاء.

القضية الفلسطينية

أطلع الملك المجلس، بعد ذلك، على نتائج زيارة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمباحثات التي دارت خلالها، والتي أكد فيها جلالته على ثبات موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية وفق الأهداف المعلنة، وأهمها حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وحقوقه، وفي تقرير مصيره، وإقامة دولته على أراضيه.

منظمة «الأوبك»

وتطرق في حديثه للمجلس إلى المحادثات التي تمت خلال اجتماعات منظمة الدول

المصدرة للبترول (أوبك). والمتابعة المتواصلة التي كان يوليها جلالته لهذه المحادثات من خلال تقارير معالي وزير البترول والثروة المعدنية، وموقف المملكة العربية السعودية في دعم (أوبك) في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها.

الأوضاع الداخلية

وأعرب عن ارتياحه للدراسات التي رفعها أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء، بناءً على توجيه جلالته، وما تضمنته من معلومات تدعو للسرور بما تحقق، ويتحقق، من إنجازات تهدف إلى خير الوطن والمواطنين.

ووجه الملك الوزراء بضرورة تسديد الحقوق المالية لأصحابها بعد استكمال إجراءاتها النظامية، ووصف ذلك بأنه يأتي في المرتبة الأولى من الأهمية، وهو يتقدم على إقامة أي مشروع مهما كانت أهميته.

مؤتمر القمة العربي

وأختتم الملك حديثه باستعراض الأوضاع العربية، والجهود المبذولة في سبيل إيجاد المناخ الملائم لعقد مؤتمر القمة العربي المرتقب، في ظروف تحقق له النجاح المأمول.

«إن هذه المشروعات
تعتبر علامة تطور بارزة في تاريخ
المملكة العربية السعودية ومواطنيها»

الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ
٢٥ فبراير ١٩٨٥م

شؤون الساعة

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بنتائج زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة، وحصيلة المحادثات واللقاءات التي أجراها جلالته مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وبعض كبار المسؤولين الأمريكيين.

ثم استعرض شؤون الساعة في المنطقة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتصوراته، يرعاه الله، للمرحلة المقبلة من العمل العربي المشترك.

الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ
٤ مارس ١٩٨٥م

المشروعات التنموية

استعرض الملك الإنجازات المتحققة خلال السنوات العشر الفائتة، والتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته المملكة والمواطنون، الأمر الذي سوف ينعكس على الخطوات المقبلة، بمشيئة الله، بعد أن انتهى إنشاء البنية الأساسية التي تكلفت مئات الآلاف من ملايين الريالات، وضرورة تكييف الميزانيات المقبلة على أساس ترشيد الإنفاق الحكومي، مع استمرار التركيز على ما تبقى من

المشروعات التنموية الحيوية لتحقيق سعادة ورفاهية المواطنين في جميع أرجاء المملكة.

الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ
١١ مارس ١٩٨٥م

الإنجازات التنموية

استهل الملك الجلسة بحديث شامل، بمناسبة اقتراب موعد إعلان ميزانية الدولة، تناول فيه الإنجازات التي تحققت، بعون من الله، وما أعادته من الخير على المواطن السعودي. وقال إن هذه المشروعات تعتبر علامة تطور بارزة في تاريخ المملكة العربية السعودية ومواطنيها. وأن استكمال المشروعات المستهدفة مستقبلًا، إنما هو لإسعاد المواطنين الذين ينعمون بالأمن والاستقرار، كأسرة واحدة متمسكة بالعقيدة الإسلامية، التي تكلف لنا ـ بمشيئة الله ـ الحفاظ على ما ننعم به من رغد ورخاء في العيش.

الأربعاء ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ
٢٠ مارس ١٩٨٥م

الكلمة الملكية بمناسبة الميزانية

«أيها الإخوة المواطنون،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، خير الأنام وسيد البشر، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أتحدث إليكم، بمناسبة صدور خطة التنمية الرابعة، وإقرار ميزانية العام المالي الجديد ١٤٠٥/١٤٠٦هـ، وهو العام الأول من أعوام الخطة الجديدة.

ومن الجدير، بهذه المناسبة، أن نستعرض مجهود التنمية الذي خططت له المملكة العربية السعودية، ونفذته، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

معدلات نمو استثنائية:

في تلك الفترة، أنفقت الدولة أكثر من ألفي بليون ريال، وحقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو استثنائية بأعلى معيار، إذ بلغ متوسط النمو في الاقتصاد غير البترولي ١٢٪، وارتفع حجم الاستثمار إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي، فما هي حصيلة هذا الإنفاق الذي لم يشهد له تاريخ المملكة مثيلًا في الفترة المحدودة التي تم فيها؟

الطرق:

- توسعة شبكة الطرق الرئيسية المعبدة، من نحو ثمانية آلاف كيلومتر، إلى أكثر من ثلاثين ألف كيلومتر، بالإضافة إلى أربعة وأربعين ألف كيلومتر من الطرق الزراعية.

الهاتف:

- ازداد عدد الهواتف العاملة من تسعة وعشرين ألفًا، إلى أكثر من تسع مئة ألف خط هاتفي.

الإسكان:

- بنيت أكثر من خمسمائة وخمسين ألف وحدة سكنية، معظمها من قبل الدولة، أو بقروض قدمتها الدولة للمواطنين.

الصحة:

- ارتفع عدد الأطباء من نحو ألف طبيب، إلى أكثر من أربعة عشر ألف طبيب، وزادت أسرّة المستشفيات من نحو سبعة آلاف سرير، إلى أكثر من ستة وعشرين ألف سرير.

الكهرباء:

- ارتفعت القدرة الكهربائية المركّبة، من أربعمائة ميغاوات، إلى أكثر من أربعة عشر ألفًا وخمس مئة ميغاوات.

التحلية:

- زاد إنتاج محطات التحلية من نحو خمسة ملايين غالون في اليوم، إلى نحو خمسمائة مليون غالون في اليوم.

التعليم:

- زاد عدد طلاب وطالبات المدارس الابتدائية بنسبة ١٩٢٪، والمرحلة المتوسطة بنسبة ٣٧٥٪، والمرحلة الثانوية بنسبة ٧١٢٪، ليصبح عدد الطلبة والطالبات في جميع المراحل أكثر من مليون طالب وطالبة، في أكثر من أربعة عشر ألف مدرسة، وسبع جامعات.

الزراعة:

- ارتفع إنتاج القمح من مئة وثلاثين ألف طن، إلى نحو مليون وثلاثمائة ألف طن.
- تضاعف إنتاج التمور، فارتفع إلى نحو أربعمائة وأربعين ألف طن.

الصناعة:

- زاد إنتاج الأسمنت من نحو سبع مئة ألف طن، إلى أكثر من ثمانية ملايين طن.
- ارتفع إنتاج الأسمدة من أربعة وعشرين ألف طن، إلى أكثر من ثمان مئة وخمسين ألف طن.
- لدى المملكة، الآن، أحدث المدن الصناعية في العالم: في الجبيل وينبع ورابغ، يُسوق إنتاجها في جميع أرجاء المعمورة، ولم تعد صادرات المملكة مقتصرة على النفط الخام، كما كانت في الماضي، بل إنها دخلت في صناعة البتروكيماويات، والأسمدة، والصناعات الأخرى.

البلديات:

- نفذت الحكومة أكثر من ستمائة وخمسين مشروعًا للبلديات في مدن وقرى مختلفة، منها أكثر من تسعين مشروعًا للمياه، وأكثر من مئة مشروع للصرف الصحي، وأكثر من مائتين وسبعين مشروعًا للسفلتة والتحسين والتجميل، وأكثر من ثمانين مشروعًا للمباني.

الحج:

- قامت الحكومة بتطوير مرافق الحج، فأنشأت عشرين نفقًا، وخمسة عشر جسرًا للمشاة، وشبكة طرق أطوالها مائة

كيلومتر، وخزانات للمياه مجموع سعتها أكثر من مليون وثمانمائة ألف متر مكعب، وأعمال صرف صحي تكفي لثلاثة ملايين حاج، وتمت إزالة خمسة ملايين متر مكعب من الصخور لتهذيب سفوح الجبال وتوسعة منطقة الجمرات.

المساجد:

- بلغ عدد المساجد في المملكة أكثر من عشرين ألف مسجد، وقد قامت الحكومة بتوسعة مسجد نمرة بعرفات. وتكملة توسعة مسجد الخيف بمنى، وتقوم حاليًا بتوسعة المسجد النبوي الشريف، وقد أنشأت وشغلت مطبعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

الأراضي الزراعية:

- في نهاية عام ١٤٠٤هـ، وزعت الحكومة نحو خمسمائة وستين ألف هكتار من الأراضي، استفاد منها ثمانية وثلاثون ألف مزارع، وأكثر من ألف وخمسمائة مشروع زراعي متخصص، وعشر شركات زراعية.

الإعانات:

- بلغ مجموع الإعانات التي دفعت إلى المواطنين لأغراض مختلفة أكثر من ثلاثة وخمسين ألف مليون ريال حتى الآن، منها نحو واحد وعشرين ألف مليون ريال للمواد الغذائية، واثنا عشر ألف مليون ريال لاستهلاك الكهرباء، وثمانية آلاف مليون ريال للإعانات الزراعية، وأحد عشر ألف مليون ريال للضمان الاجتماعي، وذلك بالإضافة إلى إعانات أخرى مختلفة للشؤون الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، والنقل الجماعي، والأندية، بلغت أكثر من ألفين ومائتي مليون ريال.

صناديق التنمية والقروض:

- بلغ مجموع القروض المقدمة من صندوق التنمية العقارية، أكثر من سبعة وستين ألف مليون ريال، ومن صندوق التنمية الصناعية أكثر من خمسة وأربعين ألف مليون ريال، ومن البنك الزراعي أكثر من ستة عشر ألف مليون ريال، ومن بنك التسليف أكثر من ألف وستمائة مليون ريال، ومن برامج الفنادق، والمخابز، والمستشفيات، والمقاولين، أكثر من ألفين وثمانمائة مليون ريال، بحيث بلغ ما قدمته الدولة من قروض للمواطنين لأغراض مختلفة نحو مائة وتسعة وثمانين ألف مليون ريال حتى الآن، وما هذه ـ أيها الإخوة ـ إلا أمثلة محدودة لأعمال كثيرة، آثارها ظاهرة كالشمس الساطعة، ولا تحتاج إلى دليل.

الاقتصاد المفتوح:

لقد اعتمدت المملكة العربية السعودية في سياستها الاقتصادية، بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، على الحرية الاقتصادية، واتباع سياسة السوق والاقتصاد المفتوحين، حيث يكون المجال واسعًا أمام المواهب، والمبادرات الفردية، لتحقيق مصالحها ضمن إطار المصلحة العامة، وتكون الأسعار والأجور،

وقوى السوق الأخرى، هي الأساس في توجيه عوامل الإنتاج.

ولهذا شجعت حكومة المملكة العربية السعودية القطاع الخاص ودعمته، مما نتج عنه بناء ما يزيد على ألف وخمس مئة مصنع منتج حتى الآن، كما تم إنشاء عشرات الشركات المشتركة مع شركاء عالميين.

ومع نمو اقتصاد المملكة، وزيادة قوته، أصبحت المملكة واحدة من الدول الرائدة في التجارة العالمية، إذ بلغت وارداتها من السلع والخدمات في تلك الفترة نحو ألف وثمانمائة بليون ريال من جميع أنحاء العالم، وقد سمحت المملكة أيضًا لبلدان كثيرة، بالمشاركة في تنفيذ بعض مشروعات التنمية، ولمواطنيها بالعمل المثمر البنّاء في بلادنا، مما نتجت عنه مشاركة عالمية صحيحة، في مجهود حضاري رفيع.

سوق النفط:

ولهذا، فنحن ندخل المرحلة المقبلة، بإذن الله، بعزيمة وثقة، ورغم التدهور في السوق النفطية، وفي الإيرادات تبعًا لذلك، فسياستنا الاقتصادية مبنيّة أساسًا على تخفيف الاعتماد على تصدير النفط الخام كمصدر وحيد للدخل في البلاد.

وما يحدث في السوق النفطية، أيها الإخوة، دليل عملي على حكمة الأهداف التي حددناها في جميع خطط التنمية، وحكمة السياسات التي اتبعناها في تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها تخفيف الاعتماد على تصدير النفط الخام، وذلك بالاستثمار المجدي في الصناعة والزراعة والتعدين.

استثمار الموارد:

من ناحية ثانية، قامت حكومة المملكة العربية السعودية بثقة وبُعد نظر، باستثمار مواردها، عندما كانت أسواق النفط العالمية تستوعب أكبر كمية من الإنتاج، بأسعار مناسبة، فحوّلت دخلها لمجهود إنمائي لا مثيل له في تاريخنا، ونحن نقطف الآن ـ ولله الحمد ـ ثماره.

ومن الطبيعي إذًا، بل ومن الحكمة، أن نتكيف بشكل بناء مع الظروف الجديدة. فنحن قد وضعنا كل هذا الجهد الذي ذكرته، وعندما زاد الإنتاج بلغ نحو عشرة ملايين برميل في اليوم، وزاد الدخل إلى ما يزيد على ثلاثمائة وثمانية وستين ألف مليون ريال في السنة. وبما أن إنتاجنا في الوقت الحاضر لا يزيد على أربعة ملايين برميل في اليوم، فإن الحكمة تقتضي التكيف مع المستويات الحاضرة، إلى أن نتمكن ـ بإذن الله ـ من تحقيق الإنتاج المجزي في القطاعات الأخرى.

ومن حسن الحظ، أن يحدث التبدل في السوق النفطية، في الوقت الذي استكملت فيه معظم مشروعاتنا الكبرى، وقارب الباقي منها على الانتهاء، مما يساعدنا على التوجه نحو العناية بالكفاءة وحسن الإدارة، مما يعود بالنفع الكبير على المواطنين بإذن الله.

مشروعات جديدة:

ولا يعني هذا أن ما نراه في بلادنا الآن هو الصورة النهائية للمستقبل، فأمامنا الكثير مما نرغب في أن نرى بلادنا تنعم به بإذن الله، ولكنه يعني أننا لن نكون تحت ضغط الزمن.

يوجد في الوقت الحاضر، ما لا يقل عن ألفي مشروع يجري تنفيذها في مختلف أنحاء البلاد، منها مشروعات صحية وتعليمية، ومشروعات للطرق وتجميل المدن، وغير ذلك من المشروعات العمرانية التي ستتحقق من إنجازها خطوات جديدة في سبيل النمو والازدهار إن شاء الله.

أما في السنة المالية الجديدة، فإن هناك ـ بحمد الله ـ عددًا آخر من المشروعات التي سيبدأ تنفيذها قريبًا إن شاء الله، وسينتهي بعضها خلال نفس السنة، وسوف يستمر تنفيذ بعضها إلى ما بعد ذلك بحسب أحجامها.

قطاع التعليم:

ففي قطاع التعليم سيُشرع في إقامة ما يزيد على ثلاثمائة مشروع تعليمي جديد، كالكليات، والمدارس، والمعاهد الفنية، تبلغ تكاليفها نحو أربعة آلاف مليون ريال.

الصحة والرعاية الاجتماعية:

وفي قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية، هناك ما لا يقل عن ثمانية عشر مشروعًا جديدًا، تبلغ تكاليفها نحو ثلاثة آلاف ومائتي مليون ريال، منها مستشفيات، ودور رعاية اجتماعية، ومرافق صحية أخرى.

الزراعة والمياه:

وفي قطاع الزراعة سيتم البدء في تنفيذ عدد من السدود، وحفر الآبار، وجلب المياه وتنقيتها في عدد من المدن والقرى، كما سيتم تنفيذ برنامج الري والصرف في الأحساء والقطيف، وتبلغ تكاليفها ألفًا وخمسمائة مليون ريال. وبجانب ذلك سوف تُوسع صوامع الغلال القائمة، وتنشأ صوامع ومطاحن جديدة للدقيق تكاليفها ثلاثمائة وثمانون مليون ريال.

البلديات:

وفي قطاع البلديات سيبدأ، إن شاء الله، تنفيذ ما يزيد على مائة وخمسين مشروعًا تبلغ تكاليفها أحد عشر ألف مليون ريال تقريبًا، تشتمل على شبكات مياه في خمس عشرة مدينة وقرية، وإنشاء حدائق وشوارع، وجسور وأسواق تجارية، وخزانات مياه، وشبكات تصريف للمياه، وسفلتة، ورصف، وإنارة للأحياء الجديدة.

الشباب والرياضة:

أما بالنسبة للمرافق الخاصة بالشباب والرياضة، فسيبدأ في إقامة عدد من الأندية والمراكز الرياضية تبلغ تكاليفها خمسمائة وثلاثين مليون ريال.

الإعلام:

وفي قطاع الإعلام سيبدأ تنفيذ عدد من محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، لتغطية المناطق النائية في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية.

الكهرباء:

كما سيباشر في إقامة مشروعات كهرباء جديدة، منها محطات توليد كهرباء، وشبكات توزيع، مجموع تكاليفها ثلاثة آلاف ومائتا مليون ريال.

الموانئ:

وفي مجال الموانئ، سيُشرع في توسعة بعض الموانئ، بإنشاء أرصفة جديدة، وتأسيس تجهيزات جديدة في بعض الموانئ الأخرى، ويبلغ مجموع ما سينفق عليها ثلاثمائة مليون ريال تقريبًا.

الطرق:

وبالنسبة للطرق، سيتم خلال السنة المالية القادمة، إن شاء الله، الشروع في إنشاء أربعة عشر طريقًا رئيسًا جديدًا، مجموع أطوالها ألف وخمسمائة كيلومتر، بالإضافة إلى وصلات الطرق التي تربط القرى الممتدة على الطرق الرئيسة، وتبلغ تكاليفها أربعة آلاف وأربعمائة مليون ريال.

الاتصالات:

وفي مجال الاتصالات الهاتفية والبرقية، ستنشأ مرافق جديدة، وتركَّب معدات إضافية، وتوسع بعض المرافق القائمة، وتقام محطات جديدة للأقمار الاصطناعية تساعد على تطوير خدمات الاتصالات المحلية والدولية، وتقدر تكاليفها بستمائة وخمسين مليون ريال.

الأمن الداخلي:

كما سيتم، بعون الله، إنشاء مرافق ومبان جديدة لأجهزة الأمن الداخلي، لتطوير خدماتها للمواطنين، كالمكاتب والمراكز ومباني الإمارات، والدوائر التابعة لها، ويزيد عدد هذه المشروعات على ثلاثين مشروعًا تكاليفها الإجمالية سبعمائة وخمسون مليون ريال.

القطاع العسكري:

أما في القطاع العسكري، فهناك مشروعات لتطوير المرافق القائمة عددها ستة عشر مشروعًا تكاليفها خمسة عشر ألفًا وتسعمائة مليون ريال.

الصناديق:

بالإضافة إلى ذلك كله، سوف تستمر صناديق الإقراض، بمشيئة الله وعونه، في تقديم القروض للمواطنين.

صندوق التنمية العقارية سيقدم قروضًا لا تقل عن عشرين ألف قرض في السنة تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف مليون ريال.

وسيقدم البنك الزراعي قروضًا ومساعدات للمزارعين تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف مليون ريال.

كما أن صندوق التنمية الصناعية، سيقدم قروضًا لإنشاء مصانع جديدة، وتوسعة مصانع قائمة، ومخابز في المدن، ومصانع للتمور، قيمتها التقديرية ألف وتسعمائة مليون ريال.

وسوف يستمر صندوق الاستثمارات العامة في دعم المشروعات الصناعية الكبيرة التي تتولاها المؤسسات الحكومية، ويبلغ ما هو مرصود لذلك في السنة المالية الجديدة نحو ثلاثة آلاف مليون ريال.

أما بنك التسليف، فسوف يواصل تقديم المساعدة للمحتاجين، وفق القواعد المعمول بها نظاميًا.

أيها الإخوة..

نحن بلد مسلم، مخلص في عقيدته لله سبحانه وتعالى، وكل ما نقوم به خالص لوجهه، وكل ما حققناه في الماضي من نجاح، دليل على توفيقه جل وعلا، وإني على ثقة، أن بلدًا كالمملكة العربية السعودية، وشعبًا كشعبها، استطاع أن يحقق ما حققه في المرحلة الماضية، جدير بأن يوكل إليه تحقيق ما هو مخطط له في المرحلة المقبلة بإذن الله».

«نحن بلد مسلم، مخلص في عقيدته لله سبحانه وتعالى، وكل ما نقوم به خالص لوجهه، وكل ما حققناه في الماضي من نجاح، دليل على توفيقه جل وعلا»

الاثنين ١٦ شعبان ١٤٠٥هـ
٦ مايو ١٩٨٥م

شؤون دولية

استعرض الملك في نظرة شاملة، مجمل الأوضاع السياسية العربية، وخاصة أحداث الجنوب اللبناني.

ثم تحدث في عدد من القضايا المتعلقة بشؤون الدولة، وخاصة ما يتعلق منها بالموضوعات الاقتصادية، فأشار، بارتياح، إلى توازن الحركة التجارية في الأسواق، وإلى سير طرح مناقصات المشروعات الجديدة، منذ بداية العام المالي الحالي، مما يدعو للاطمئنان إلى تنفيذ المشروعات التنموية في أوقاتها المحددة بمشيئة الله.

الاثنين ٥ ذو القعدة ١٤٠٥هـ
٢٢ يوليو ١٩٨٥م

خدمات الحجاج

خصص الملك جانبًا كبيرًا من هذه الجلسة لبحث أهم القضايا المتعلقة بخدمات الحجاج هذا العام، في مختلف المجالات والمشاعر، منذ وصولهم إلى الأراضي المقدسة، وحتى مغادرتهم سالمين غانمين بمشيئة الله.

وقد تحدث عن رؤاه وملاحظاته على

التقارير المرفوعة إليه من قبل الجهات المسؤولة والمشاركة في خدمات الحج، في ضوء نتائج موسم حج العام الفائت، وأعرب عن أمله في تطوير كافة الخدمات، في جميع مراحل الحج، بما يكفل لضيوف الرحمن أقصى ما يمكن من الراحة واليسر والأمان.

الاثنين ١٢ ذو القعدة ١٤٠٥هـ
٢٩ يوليو ١٩٨٥م

شؤون الحج

جلسة هذا اليوم كانت امتدادًا للجلسة الماضية، حيث استكمل المجلس بحث الأمور المتعلقة بشؤون الحج، وتوفير جميع الخدمات اللازمة للحجاج، في ضوء الخطط المتكاملة الموضوعة من قبل الجهات المختصة، والتي أقرتها لجنة الحج العليا، وصدرت الموافقة السامية على تنفيذها.

وقد أكد الملك على ضرورة مضاعفة الجهود، لتأمين راحة وطمأنينة ضيوف الرحمن، بما يتناسب مع الاستعدادات الضخمة المهيأة لاستقبالهم والإشراف على إقامتهم وأدائهم للمناسك، على الوجه المطلوب الذي نرتضيه لهم، قيامًا منا بواجبنا تجاه ما نتشرف به من خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وحجاج بيت الله الحرام.

الاثنين ١٧ ذو الحجة ١٤٠٥هـ
٢ سبتمبر ١٩٨٥م

في خدمة ضيوف الرحمن

استعرض الملك في بداية الجلسة، ما أسفر عنه موسم حج هذا العام من نتائج طيبة، وأثنى على جهود الوزارات والجهات المعنية التي أسهمت في تحقيق هذه النتائج، وشكر الجميع لما قاموا به من جهود مرموقة، وتمنى جلالته من الله تعالى أن يجعل الموسم المقبل، بمشيئته، أكثر توفيقًا ونجاحًا.

الشؤون العربية

استعرض الملك مجمل الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، وما تواجهه الأمة العربية من مشكلات وتحديات، مشيرًا إلى الدور الإيجابي البناء الذي تحرص المملكة العربية السعودية على القيام بمسؤولياته في سبيل جمع كلمة الأمة العربية وتوحيد صفوفها.

وأشار إلى مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في الرياض، فقال إن المطلوب في هذه المرحلة هو تحقيق الحد الأدنى الممكن لتهيئة الأجواء لعقد المؤتمر، وأن اجتماع قادة الأمة العربية غايته الخروج بقرارات عملية بناءة، توحد الكلمة العربية أمام العالم أجمع.

الثلاثاء ٣ المحرم ١٤٠٦هـ
١٧ سبتمبر ١٩٨٥م

المبادرات السعودية

استمع المجلس في بداية الجلسة إلى شرح مسهب من الملك فهد، حول المبادرات التي قامت بها المملكة العربية السعودية لتنقية الأجواء العربية، وتوحيد الصف العربي، بحيث يمكن عقد مؤتمر القمة العربي المنتظر في أجواء من الألفة والتفاهم والتعاون.

الاثنين ١٦ المحرم ١٤٠٦هـ
٣٠ سبتمبر ١٩٨٥م

المدينتان المقدستان

استهل الملك الجلسة بحديث مستفيض عن مكة المكرمة والمدينة المنورة، والمشروعات المقررة لتخطيط وتجميل وتطوير هاتين المدينتين المقدستين، مع رفع مستوى مرافق الخدمات بما يتناسب مع مكانتهما وقدسيتهما.

وأضاف أن العمل في تلك المشروعات قد بدئ به على بركة الله، وطلب من الوزراء المعنيين تقديم تقارير شاملة عما لديهم من مقترحات لتحقيق المزيد من الرقي والتطور، كلّ ضمن اختصاصه، في مدينة المسجد الحرام والكعبة المشرفة، ومدينة رسول الله ﷺ.

الاثنين ٢٣ المحرم ١٤٠٦هـ
٧ أكتوبر ١٩٨٥م

الموقف السعودي الداعم لفلسطين

استمع المجلس من الملك فهد إلى تفاصيل الاتصالات التي أجراها مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس وزراء تونس، وتأكيد جلالته الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية إلى جانب الحق والعدل، واستنكار وإدانة الغارة الإسرائيلية الوحشية ضد الشعبين التونسي والفلسطيني، وانتهاك السيادة التونسية، والعدوان على الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، مما يدينه كل من يقف ضد الإرهاب وضد خرق القوانين الدولية.

الاثنين ٣٠ المحرم ١٤٠٦هـ
١٤ أكتوبر ١٩٨٥م

مصالح المواطنين

استهل الملك الجلسة باستكمال بحث بعض الشؤون الحيوية التي تتعلق بمصالح المواطنين، وأصدر توجيهاته للوزراء المعنيين بإعطاء الأولوية في الأهمية لاستحقاقات المواطنين والشركات الوطنية والأجنبية، بحسب الاتفاقات والعقود المبرمة معهم.

وخص المزارعين بحث الجهات المعنية

بشؤونهم على توفير الوسائل اللازمة لدعمهم وتعزيز قدراتهم.

لقد دأبت سياسة المملكة العربية السعودية على الأخذ بيد المواطن. والعمل على رفع مستواه المعيشي، وإتاحة الفرصة له في مختلف الميادين، وإذا كان هذا هو الإنصاف، فليس هناك دولة في العالم قدمت لمواطنيها، ما قدمته المملكة العربية السعودية لأبنائها البررة، ومواطنيها الكرام.

الاثنين ٧ صفر ١٤٠٦هـ
٢١ أكتوبر ١٩٨٥م

خدمات الحج

أعرب الملك فهد عن امتنانه للجهود التي بذلها معالي وزير الحج والأوقاف الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع، وجميع أصحاب المعالي الوزراء الذين أسهموا بجهود طيبة موفقة، حققت هذا النجاح.

وحث الجميع على مواصلة الجهود، لخدمة حجاج بيت الله الحرام، والتوصل إلى أفضل النتائج في الأعوام القادمة بمشيئة الله.

أوضاع المنطقة العربية

تحديث الملك عن أوضاع المنطقة العربية في ظل الظروف الراهنة، وفي ضوء المعلومات والتقارير المرفوعة لجلالته، وتمنى أن تنجح المساعي المبذولة لتنقية الأجواء العربية، من خلال اجتماعات الأشقاء في الرياض، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني.

وفي هذا الصدد قال الملك: «إن سياسة المملكة العربية السعودية، الرامية إلى كل ما فيه خير الأمة العربية والإسلامية، والقائمة على الوضوح، والاعتدال، ترتكز على أسس قوية من العقيدة الإسلامية السمحة، والقواعد الأخلاقية الراسخة».

وأضاف:

«إن نظامًا يقوم على هذه الأسس والقواعد، يجب ألا يتأثر إطلاقًا بالمهاترات الإعلامية الخارجية، التي تحاول عبثًا استثارتنا، أو استدراجنا، إلى محاكاتها في ما تختلقه من مزاعم وافتراءات، لأن القارئ العربي، أو الغربي، قد أصبح يدرك تمامًا أهداف هذه الحملات المغرضة، وأن يقرأ ما بين السطور».

«إن الأمة الإسلامية، اليوم، في مسيس الحاجة إلى التوعية واليقظة والحذر من أعدائها الذين ينفثون سمومهم بين أبنائها تحت شعارات زائفة، ونحن نتمنى لقادة الأمة الإسلامية أن يوفقهم الله للمحافظة على جوهر العقيدة الإسلامية، والدفاع عنها تجاه عبث ومكائد أعدائها»

الاثنين ١٤ صفر ١٤٠٦هـ
٢٨ أكتوبر ١٩٨٥م

جهود الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لتنقية الأجواء العربية

استمع المجلس في بداية الجلسة إلى حديث شامل من الملك فهد تناول فيه أهم قضايا الساعة على صعيد المنطقة العربية والعالم، فأثنى حفظه الله على الجهود الناجحة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، ورئيس اللجنة المشكلة لتنقية الأجواء العربية، وأعرب جلالته عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها اجتماعات اللجنة في الرياض، متمنيًا لها مزيدًا من النجاح في جلساتها التالية.

الاثنين ٢٨ صفر ١٤٠٦هـ
١١ نوفمبر ١٩٨٥م

دين الحكمة والسماحة

استهل الملك جلسة اليوم بالحديث عن الدين الإسلامي من حيث هو دين الحكمة والسماحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بأرق وأكرم الوسائل، وذلك وفق ما قاله رب العزة والجلال: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل، ١٢٥]، كما قال عز وجل لنبيه موسى وأخيه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾ [طه، ٤٤].

وأضاف:

«ولو تعمق المسلم في كتاب الله، لوجد فيه كل ما هو خيرٌ لدينه ودنياه، من أمر ونهي، وتوجيه وأحكام وتشريع، وقصصٍ كريم يحمل في مضامينه العظات والعبر، وجميعها تهدف إلى منفعة البشرية، وإسعاد الإنسان المسلم وتكريمه».

وكان هذا الحديث بمناسبة أعمال العنف التي ترتكب باسم الإسلام، وتحت ستار الدفاع عن الإسلام، مما يَبْرأ الإسلام منه.

وقال:

«إن الأمة الإسلامية، اليوم، في مسيس الحاجة إلى التوعية واليقظة والحذر من أعدائها الذين ينفثون سمومهم بين أبنائها تحت شعارات زائفة ودخيلة على الإسلام والمسلمين، ونحن نتمنى لقادة الأمة الإسلامية في جميع الأقطار الإسلامية، أن يوفقهم الله للمحافظة على جوهر العقيدة الإسلامية، والدفاع عنها تجاه عبث ومكائد أعدائها».

القمة السادسة لدول مجلس التعاون

وأحاط الملك المجلس علمًا بنتائج مؤتمر القمة السادس لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط، فأشاد بالجهود الموفقة التي بذلها جلالة أخيه السلطان قابوس بن

سعيد وحكومة سلطنة عُمان لإنجاح المؤتمر الذي بدأ وأنهى أعماله في أجمل وأروع الأجواء المفعمة بروح المودة والإخاء بين الجميع.

لقاءات ملكية

وأطلع الملك المجلس على مجمل نتائج اللقاءات التي أجراها مع الشخصيات التي اجتمع بها في الآونة الأخيرة، خلال وجوده في المدينة المنورة، ومنها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العراقية، وبعض السفراء الذين استقبلهم جلالته في مكتبه.

وقال بهذه المناسبة: «إن المملكة العربية السعودية سائرة في جهودها التوفيقية، ومساعيها الحثيثة، لكل ما فيه خير الأمتين الإسلامية والعربية».

الاثنين ٦ ربيع الأول ١٤٠٦هـ
١٨ نوفمبر ١٩٨٥م

سياسة المملكة العربية السعودية

أجرى الملك في بداية الجلسة تقييمًا شاملًا لسياسة المملكة العربية السعودية في ضوء التطورات الراهنة على صعيد المنطقة العربية، وعلاقات المملكة الأخوية مع دول المجموعة العربية.

كما أطلع المجلس على مجمل نتائج المباحثات التي أجراها معه دولة رئيس وزراء تونس، في نطاق المشاورات الدائمة بين المملكة وأشقائها لخدمة القضايا الإسلامية والعربية، إضافة إلى ما تحققه من دعم للعلاقات الثنائية مع البلد الشقيق تونس.

الاثنين ١٣ ربيع الأول ١٤٠٦هـ
٢٥ نوفمبر ١٩٨٥م

الحكمة العربية مطلوبة

في معرض تحليله للموقف السياسي الراهن عربيًا ودوليًا، قال الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود: «إن الواقع العربي يمر بظروف دقيقة، وإن الأمل معقود، بعد الله تعالى، على حكمة وتبصر الزعامات العربية، لحماية الأوطان من كيد أعداء هذه الأمة، مع تمنياتنا بمواصلة الجهود في مسيرة الخير الهادفة إلى تقارب وجهات النظر بين الأشقاء لتحقيق آمال الشعوب العربية في قياداتها».

الشؤون الداخلية

وتحدث الملك فهد عن الشؤون الداخلية، وناقش مع الوزراء المختصين خدمات المرافق العامة، بما يكفل للمواطنين تحقيق مصالحهم، وتيسير سبل معيشتهم، ومنها خدمات الماء والكهرباء والهاتف، وأصدر توجيهاته بكل ما يحقق ذلك بأيسر وأسرع الإجراءات.

الشؤون الزراعية

وناقش الملك مع وزير الزراعة والمياه بعض الموضوعات والأنظمة الخاصة بالزراعة والمزارعين، وأصدر، يحفظه الله، توجيهاته بالعمل على تنمية وتحسين الطاقات الزراعية الإنتاجية في مختلف المحاصيل، وعلى بذل أقصى الجهود لإنجاز ما تقرر في القطاع الزراعي من خطة التنمية بالمستوى المطلوب أداءً وعطاءً.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع وعشر سنوات

وأعرب الملك عن تهانيه لمعالي وزير التخطيط وزملائه من شباب الهيئة الملكية للجبيل وينبع، بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة، وعبّر عن تقديره للعمل الكبير الذي تم بإنشاء المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع.

الاثنين ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٦هـ
٩ ديسمبر ١٩٨٥م

قطاع الخدمات الكهربائية

استعرض الملك في بداية الجلسة أبرز ما تضمنته المعلومات والتقارير الإخبارية عن مجريات الأحداث في المنطقة العربية ثم انتقل إلى مواصلة البحث في الشؤون المتعلقة بقطاع الخدمات الكهربائية، الذي يعتبر من أهم وأبرز قطاعات الخدمات.

وأعرب عن رغبته في وضع تنظيم ثابت، بأسلوب واضح، لخدمة المواطنين في هذا القطاع الحيوي، بما في ذلك بدلات إيصال التيار إلى مساكن المواطنين، وأمر بتشكيل لجنة لدراسة البدائل المطروحة، واختيار أفضلها، ووضعها في الصيغة النهائية، وعرضها على المجلس، لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

الاثنين ٤ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ
١٦ ديسمبر ١٩٨٥م

استمع المجلس في مستهل الجلسة، إلى حديث من الملك فهد أوجز فيه نتائج لقاءاته مع أصحاب الفخامة الرؤساء، ومع كبار المسؤولين في دول إسلامية وعربية، ممن زاروا المملكة خلال الأيام القليلة الماضية، حيث شرح جلالته للأشقاء موقف المملكة العربية السعودية من مختلف القضايا في منطقة الشرق الأوسط، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، والجهود التي بذلتها المملكة في محاولات للتوفيق بين بعض القيادات العربية.

وأضاف: «إنه أوضح للأشقاء الكرام، أن المملكة ستظل تواصل جهودها تلك، على أمل التوصل إلى النتائج الإيجابية التي يتمناها الجميع».

الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ
٢٣ ديسمبر ١٩٨٥م

المملكة العربية السعودية ومسؤولياتها الدينية

استهل الملك الجلسة بحديث شامل حول بعض الأمور الدينية والإعلامية والاستشارية والتنظيمية والسياسية.

وكان الحديث معبّرًا عن تطلعاته إلى استمرار قيام المملكة العربية السعودية بمسؤولياتها الدينية بما يتناسب مع المكانة الإسلامية التي تحتلها، بوصفها قبلة المسلمين، ومحط آمالهم، ومهوى أفئدتهم.

وفي ذلك قال:

«لن نجامل أحدًا على حساب عقيدتنا وشريعتنا. ولن نسمح لأي وافد إلى هذا البلد، بأي ممارسات تتنافى مع أحكامنا الدينية أو أخلاقنا الإسلامية، وعاداتنا العربية الموروثة، فإن كرم الضيافة الذي فطرنا عليه، لا يعني التهاون في هذه الأمور».

وأضاف:

«إن مهمة تصحيح مفاهيم الدعوة الإسلامية على أسسها الصحيحة، كما نزل بها كتاب الله، وكما حدّثنا بها نبي الهدى صلوات الله وسلامه عليه، أمر يجب أن نوليه كل عنايتنا، من حيث الطريقة والأسلوب، واختيار الدعاة إلى جميع الأقطار الإسلامية، مع مضاعفة الجهد المشترك من جميع الجهات المختصة، لمواصلة إحياء الدور الإسلامي الذي انطلق من هذه البقاع المقدسة منذ فجر الإسلام، على طريق الهدى والرشاد، إنفاذًا لتعاليم الكتاب والسنة، واقتداءً بمن سبقنا من السلف الصالح.

يجب علينا أن نواصل حماية هذه الأمانة العظيمة، كدورٍ أساسي، ومرتكز هام من مرتكزات الحكم في هذا البلد الطيب، بجانب أدوارنا العربية والتوفيقية والإنسانية، التي نسهم بها مع الأشقاء، والتي لن نتخلى عنها، بعون الله وقوته، حتى يتحقق لهذه الأمة ما تصبو إليه من إجماع الرأي على كل ما يضمن لها العيش الكريم برفعة وعزة ومناعة».

تنقية الأجواء العربية

أطلع الملك المجلس على خلاصة المباحثات التي أجراها مع بعض المبعوثين من الدول العربية الشقيقة، خلال اليومين الماضيين، وأكد جلالته استمرار المملكة في مساعيها الهادفة إلى تنقية الأجواء العربية.

«لقد أثبت هذا الشعب الكريم أصالته في جميع المناسبات، من شمال المملكة إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، نرى صورًا رائعة لتضامن الأسرة السعودية العريقة»

الاثنين ١٠ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ
٢٠ يناير ١٩٨٦م

استعرض الملك الأحداث الجارية في الآفاق العربية، وقدم معالي وزير الإعلام، بتوجيه من الملك، عرضًا سريعًا لأهم ما تناقلته وسائل الإعلام في هذا الصدد، وخاصة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الشقيقة، وأعرب جلالة الملك عن تمنياته بأن يوفق الله القيادة اليمنية في البلد الشقيق إلى كل ما يمكنها من حقن الدماء العربية، ووقف القتال حفاظًا على أرواح الأبرياء من أبناء الشعب اليمني الشقيق.

الاثنين ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ
٢٧ يناير ١٩٨٦م

أعرب الملك في بداية الجلسة عن سروره العميق بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، بعد أن استكمل الفحوص الطبية التي أسفرت عن أطيب النتائج، متمنيًا لسموه دوام الصحة والعافية.

ثم استعرض آخر ما استجد من أحداث في المنطقة العربية، والمواقف الدولية تجاه تلك الأحداث، وعبّر جلالته عن تفاؤله بنجاح الجهود المتواصلة والمبذولة على كافة المستويات، لالتقاء الزعامات العربية على هدف واحد، يتمثل في نبذ الخلافات، والسير قدُمًا نحو تضامن عربي فعلي، يصون كرامة هذه الأمة، ويضمن لها العيش الكريم في أمن وسلام.

أصالة الشعب السعودي

تحدث بعد ذلك، عن التلاحم الدائم لشعب المملكة العربية السعودية، والتفافهم حول قيادتهم منذ قيام هذه الدولة، مع تمسك قوي بعقيدتهم، وقال:

لقد أثبت هذا الشعب الكريم أصالته في جميع المناسبات، من شمال المملكة إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، نرى صورًا رائعة لتضامن الأسرة السعودية العريقة، وتعاونها، وتحابّها، وهذا يدل على شعور كل مواطن بمسؤوليته تجاه دينه ووطنه، وإدراكه للدور المخلص الذي تقوم به الدولة في سبيل إسعاد المواطن، ورفع مستواه المعيشي، وتأمين سبل الراحة له، وإن هذا قد تحقق بفضل الله تعالى وعونه، وهو أمر مشرّف ويدعو إلى الاعتزاز.

وحث المسؤولين على مزيد من العطاء، كلّ في موقعه، ومن منطلق واجباته ومسؤولياته لمواصلة دفع عجلة المسيرة التنموية نحو الأفضل، مستفيدين من كل ما أنعم الله به على هذا الوطن من الخير والعطاء.

الاثنين ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ
١٠ مارس ١٩٨٦م

كلمة ملكية

وجه الملك فهد بن عبدالعزيز، الكلمة التالية إلى أبنائه المواطنين.

«الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على نبيّ الهدى والنور،

وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة المواطنون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كما اعتدت أن أخاطبكم في مثل هذا الوقت من كل عام، وكما عودتكم عليه في جميع لقاءاتي معكم، من وضوح وصراحة في القول، ومصداقية في الواقع.

وبدافع من حرصي على ما ائتمنت عليه،

وانطلاقًا من تشرفي بمسؤوليات جسيمة تجاه الوطن العزيز، وتجاه كل فرد منكم.

أتوجه إليكم بكلمتي هذه، في أدق ما تكون الظروف المحيطة بنا، فأنتم ـ أيها الإخوة ـ تدركون، ولا شك، أن العالم بأسره يمر، اليوم، بأزمات اقتصادية حادة، تختلف من بلد إلى آخر، باختلاف طبيعة الأزمات ومسبباتها.

ونحن وإن كانت مواردنا هنا قد تأثرت كثيرًا نتيجة لذلك، إلا أننا ـ وبفضل من الله وعونه ـ لا نزال ننعم بالخير الوفير.

فرصة فريدة في تاريخ الأمم:

أيها الإخوة،

لقد كنت، دومًا، أعتقد بأن الثروة الوطنية، سواء في باطن الأرض، أو على ظاهرها، لا بد أن تُسخر لخدمة الوطن والمواطنين، إن هي أوفت بالدور الذي أوجده الله سبحانه وتعالى بها.

وكنت أعتقد، وما زلت، أن الله قد قيّض للمملكة العربية السعودية فرصة فريدة في تاريخ الأمم، لا يمكن أن يفوتها رجال سخّرهم الله لخدمة دينه، وخدمة شعب هذا البلد، الذي خدم الإسلام والمسلمين منذ فجر تاريخه.

وغني عن القول إن ما أُنجز في المملكة العربية السعودية، خلال خطط التنمية الماضية، كان عظيمًا بكل المعايير.

شهادة نسمعها في كل محفل دولي:

وما كان هذا قولنا، نحن أبناء المملكة العربية السعودية، بل هي شهادة نسمعها في كل محفل دولي، وفي كل مجال تقاس فيه الأقوال بالأفعال.

ولا يحتاج شعب المملكة العربية السعودية إلى ما يُذكِّره بنعم الله عليه، فهو يعيشها في قوته ومسكنه، في مدرسته ومصحته، في أمنه ويُمنه.

والتحدث بنعمة الله، أيها الإخوة، من باب شكر النعم، فمن يصدق أن بلدًا صحراويًا

كبلدنا، ينتج اليوم نحو مليون وسبعمائة ألف طن من القمح، وأربعمائة وستة وثلاثين ألف طن من الألبان، عدا اللحوم والفواكه، والخضروات والتمور؟

تكاتف الحكومة مع شعبها:

لقد تكاتفت حكومة المملكة العربية السعودية مع شعبها في هذه الفترة القصيرة من عمر الزمن، لتبني ستًا وعشرين محطة تحلية، تنتج خمسمائة مليون غالون من المياه المحلاة يوميًا، أوصلتها إلى قلب الصحراء وإلى قمم الجبال، وشيدت مائة وستين سدًا، وألفًا وثمانمائة مصنع، ومليونًا وثلاثمائة ألف خط هاتفي، وأكثر من ثلاثين ألف كيلومتر من الطرق المعبدة، وأكثر من ثمانية وأربعين ألف كيلومتر من الطرق الزراعية.

وها هي منتجات مصانعنا في الجبيل وينبع تُسوَّق في كل أرجاء الأرض، مثبتة أن شعب المملكة العربية السعودية شعب قادر، لا تعرف عزائمه الخور، ولا يخفيه اقتحام المستقبل.

إن في مدارسنا وجامعاتنا، أيها الإخوة، أكثر من مليونين ومائة ألف طالب وطالبة.

ويعمل في مستشفياتنا نحو خمسة عشر ألف طبيب وطبيبة، يخدمون أكثر من ثمانية وعشرين ألف سرير.

دعم وسائل رفع مستوى المعيشة:

وقد أوجدت حكومة المملكة العربية السعودية وسيلة لكل من استهدف أن يرفع من مستوى معيشته، أو يُحسِّن من فرص مستقبله، فوفرت القروض لبناء المساكن، وشيدت بها أكثر من أربعمائة ألف وحدة سكنية، تكلفت أكثر من ستة وأربعين ألف مليون ريال، والقروض لبناء المصانع أنشأت بها ثمانمائة واثنين وتسعين مشروعًا صناعيًا، بلغت التزاماتها أكثر من ثلاثة عشر ألف مليون ريال.

والقروض للزراعة، استفاد منها أكثر من ثلاثمائة وعشرين ألف مقترض، بأكثر من تسعة عشر ألف مليون ريال.

وقروض في مجالات متعددة بلغ مجموعها، حتى الآن، أكثر من مائتين وسبعة آلاف مليون ريال.

سعادة مواطنينا ورفاهيتهم:

وقد وضعت حكومة المملكة العربية السعودية سعادة مواطنيها ورفاهيتهم، نصب عينيها، فوفرت لهم العلم والعلاج بالمجان، ووفرت خدمات المياه والكهرباء، والنقل والاتصال، بأسعار زهيدة، مقارنة بتكلفتها، وحمتهم من تذبذب الأسعار العالمية في الغذاء والكساء والدواء، بوضع نظام مناسب للمعونات، يعالج ظروف السوق العالمية.

مواجهة الصعاب:

ولا أسوق ما سقت لكم، أيها الإخوة، من باب المن، بل من باب الذكر والشكر.

فرغم التدهور المستمر في سوق البترول، الذي ساعد على حدّته عجز العالم الصناعي عن النهوض من أزمته الاقتصادية، ودخول منتجين جدد إلى السوق، وعدم التزام أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول بحصص الإنتاج، أو بالأسعار، مما أدى إلى انخفاض الأسعار من نحو أربعة وثلاثين دولارًا للبرميل، إلى أقل من خمسة عشر دولارًا، وإلى خفض إنتاجنا من نحو عشرة ملايين برميل في اليوم، إلى أقل من مليوني برميل في اليوم في بعض الأحيان.

ورغم الظروف العالمية السائدة التي تنعكس آثارها محليًا على اقتصاد بلادنا، مما يستدعي أن تتخذ حكومة المملكة العربية السعودية، الخطوات المناسبة في مضمار الميزانية السنوية، وبرامج الإنفاق، مما تتطلبه مثل هذه الظروف، فإني قد وجهت مجلس الوزراء، بأن تبقى جميع البرامج القائمة التي نظمت أساسًا لرخاء المواطن، والمتعلقة بدخله، ومستويات الرسوم التي يدفعها، وخدمات القروض التي يحصل عليها، والتي أتيت على أمثلة منها في حديثي هذا، على ما هي عليه دون مساس بها.

إيمان وشجاعة:

وإني على ثقة، أيها الإخوة، من عزم المواطن في المملكة العربية السعودية على مجابهة الوضع الحالي بإيمان وشجاعة، وعلى ثقة من مقدرته على أن يضع يده في يدنا في مثل هذا الظرف، لتجنيب بلادنا مساوئ ما يحدث في سوق البترول العالمية. فقد سبق لشعب المملكة العربية السعودية أن مرّ بظروف أسوأ بكثير مما يحدث في السوق هذه الأيام، وتجاوزها بنجاح منقطع النظير.

وأنتم أيها الإخوة المواطنون، تُقدرون، في مثل هذه الظروف، أن تتخذ حكومتكم ما يلزم من إجراءات لحماية اقتصاد البلاد مما يفعله الآخرون بالسوق.

سياسة مالية متزنة:

فسياسة المملكة العربية السعودية المبنية على تنفيذ برامج للتنمية بأهداف محددة مسبقًا، واتباع سياسة مالية متزنة، وإسهام المواطن في برامج التنمية، هي التي وصلت بالبلاد إلى المركز المرموق الذي احتلته، بين صفوف الدول المتقدمة في هذا الوقت القصير.

ولن تقتصر جهودنا على تحسين الوضع في المجال الداخلي لبلادنا، بل ستتعداه بالتعاون مع الدول المصدرة للبترول داخل (الأوبك) وخارجها، إلى إرجاع تجارة البترول إلى مسار التعقل والانضباط كما يجب أن تكون عليه.

أيها الإخوة،

في ضوء كل ما تقدم، فقد تدارس مجلس الوزراء واقع هذه الظروف، وما ينبغي اتخاذه، وسيُصدر الليلة بيانًا يقضي بأن يستمر العمل بميزانية السنة المالية الحالية (١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ) حتى وقت آخر، ريثما يعيد المجلس

تقييم الوضع، خلال الأشهر الخمسة المقبلة، إن شاء الله.

أيها الإخوة،

إن الدولة وهي تعلن هذا القرار، تأمل من كل مواطن أن يعي تمامًا دقة الظروف المحيطة بالمنطقة، والتي يمر بها الوطن العزيز. كما أننا نتطلع إلى مضاعفة الجهود من الجميع في مختلف مجالات التعاون الوثيق المشترك. مع بذل المزيد من العطاء المثمر البناء الذي تعودنا عليه، كُلّ في موقعه وقطاع عمله، لأداء واجباته ومسؤولياته تجاه دينه ووطنه.

نسأل الله، جلّ شأنه، أن يوفقنا إلى كل ما فيه المحافظة على عقيدتنا، وأن يديم علينا نعمه ظاهرها وباطنها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاثنين ٧ رجب ١٤٠٦هـ
١٧ مارس ١٩٨٦م

اجتماعات الأوبك

استعرض الملك مع المجلس سير المباحثات الجارية في الاجتماعات التي تعقدها الآن في جنيف منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، من واقع التقارير التي يوالي رفعها معالي وزير البترول والثروة المعدنية من مقر الاجتماع.

وقد أكد الملك، بهذه المناسبة حرص المملكة العربية السعودية على استمرار التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، بما يضمن احترام قراراتها.

فترة تمديد الميزانية

درس المجلس التنظيمات والإجراءات المالية التي تقرر السير بموجبها خلال فترة تمديد الميزانية، بما يحقق استمرار سير الأمور على الوجه الأكمل في جميع القطاعات.

في ضوء التوجيهات التي أعلنها الملك، وإنفاذًا لما صدر عن مجلس الوزراء في قراره المعلن يوم الاثنين الفائت (١٤٠٦/٦/٢٩هـ) بمنطوق المادة الخامسة التي تقضي بتسديد أي مستحقات، سواء كانت للشركات الوطنية، أو الأجنبية، أو الأفراد، بعد استكمال إجراءات الصرف النظامية، فقد صدرت توجيهات جلالة الملك إلى الجهات المختصة بصرف الاستحقاقات المتبقية لدى الدولة لمنتجي الحبوب عن محاصيلهم للموسم الفائت، تكملة لما صرف لهم من قبل.

وتأتي هذه الخطوة، ضمن البرنامج المرحلي الذي باشرت الدولة في تنفيذه، بموجب قرار مجلس الوزراء المنوّه عنه.

بحث الملك مع المجلس بعض التنظيمات التي يراها جلالته لخدمة المرحلة المقبلة في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية. وأمر، يحفظه الله، بتشكيل لجنة من الوزراء المختصين في هذه القطاعات لدراسة تلك التنظيمات، ورفع ما تتوصل إليه لدراسته.

الاثنين ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ
٧ أبريل ١٩٨٦م

المحادثات السعودية ـ الأمريكية

أطلع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد المجلس على خلاصة المحادثات التي تمت مساء أمس بين الوفد السعودي برئاسة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، والوفد الأمريكي برئاسة الرئيس جورج بوش، والتي استمرت حتى الساعات الأولى من صباح اليوم.

وقال سموه:

إن الملك فهد قد أكد للضيف الأمريكي الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية، والقائمة على أنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط بشكل جذري، أو إتمام أي مفاوضات تستهدف تلك الغاية، ما لم تضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أكد أن الحقوق المغتصبة التي يجب أن تسترد هي حقوق الشعب الفلسطيني، وأن ما تدعيه «إسرائيل» من «حقوق» في الأراضي العربية المغتصبة، لا يقوم على أي أساس، كما أن أي محاولة لاستغلال الوضع الراهن في المنطقة لفرض حل لا يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، لا يمكن أن يكتب له النجاح.

وأضاف سموه:

إن الملك قد أكد لنائب الرئيس الأمريكي أن السلام مطلب حقيقي لكل دول المنطقة التي عانت كثيرًا من الحروب وأهوالها، وأنفقت على ذلك أموالًا كان يجب أن توجه للتنمية، وأن الملك حث الولايات المتحدة على أن تؤدي دورًا إيجابيًا في إظهار الحق، وفي تقريب وجهات نظر الأطراف المتنافرة دون تبني وجهة نظر أي من الطرفين، وأن المملكة العربية السعودية لا تستهدف سلام المنطقة فحسب، بل عملت، وتعمل، كل ما في وسعها لتحقيقه.

وتطرق الملك فهد في محادثاته مع نائب الرئيس الأمريكي إلى الحرب الإيرانية ـ العراقية، وضرورة وقفها، نظرًا لما تشكله من مآسٍ للبلدين المسلمين، وما تستنزفه من طاقاتهما، وما تهدد به من احتمال اتساع رقعتها، وأن العراق قد جدد في مناسبات عديدة، على لسان رئيسه صدام حسين، تأكيده لرغبته في إنهاء الصراع بالطرق السلمية، وأننا نأمل أن تستجيب إيران لذلك.

وقال سمو ولي العهد:

إن الملك فهد أبلغ نائب الرئيس الأمريكي أن المملكة العربية السعودية تشتري المعدات الدفاعية من الولايات المتحدة لاستخدامها في الدفاع المشروع عن النفس، وأن المملكة تأمل من أصدقائها تفهم ذلك.

وتحدث الملك، بعد ذلك، عن موقف المملكة العربية السعودية تجاه تدهور أسعار النفط، وسرد تاريخ المواقف الثابتة للمملكة من أجل إيجاد سوق نفطية متزنة، تأخذ في الاعتبار مصالح المنتجين والمستهلكين على

السواء، مشيرًا إلى أن المملكة التزمت بسقف الإنتاج الذي حددته منظمة (الأوبك)، وأنه لو تم الالتزام بذلك من بقية الأعضاء، لتوقف تدهور الأسعار، لأن المملكة التزمت بإنتاج الحصة المقررة لها، ولم تبع بترولًا بأسعار متدنية، وإضافة إلى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية ترى ضرورة تجاوب الدول المنتجة، خارج (الأوبك) لإيجاد التوازن المطلوب في السوق.

واستطرد سمو ولي العهد:

إن نائب رئيس الولايات المتحدة، أعرب عن تفهمه لكل ما تفضل الملك فهد بإيضاحه، وأكد التزام حكومة الولايات المتحدة تجاه جهود إحلال السلام التي تبذلها، والتزام الرئيس الأمريكي ريغان تجاه المتطلبات الأمنية لحكومة المملكة العربية السعودية، ورغبة حكومة الولايات المتحدة في إنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية، كما أبدى نائب الرئيس الأمريكي تفهمه للسياسة البترولية التي تتبعها المملكة العربية السعودية، وأبدى تقديره لمواقفها العملية والبناءة في هذا الصدد.

وفي ختام المحادثات، قال سمو ولي العهد: أكد الملك ونائب الرئيس الأمريكي على أهمية العلاقات التاريخية المتينة التي تربط بين البلدين الصديقين، والمصالح المشتركة في السلام والتنمية، وسعي الدولتين لتوثيق وتطوير هذه العلاقات.

الاثنين ٥ شعبان ١٤٠٦هـ
١٤ أبريل ١٩٨٦م

المجلس الوزاري للأوبك

أعاد الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية جلسة اليوم إلى الأذهان من جديد، ما قدمته المملكة العربية السعودية في الماضي من تضحيات بغية حماية هيكل الأسعار، حيث وافقت على خفض إنتاجها، استجابة لدواعي التعاون مع دول (أوبك)، من أكثر من عشرين مليون برميل يوميًا، إلى سبعة ملايين ونصف المليون برميل يوميًا، ومع ذلك فقد أدت تصرفات كثير من المنتجين، من زيادة الإنتاج وخفض الأسعار، إلى هبوط الإنتاج السعودي إلى نصف الحصة المقررة، أي مليونين ومائتي ألف برميل يوميًا، وهو أمر لم تستطع المملكة العربية السعودية قبوله أو تحمله.

وقال الملك للمجلس، إن الطريقة المثلى لإصلاح الأوضاع المتدهورة، هي أن نتمسك جميعًا، بالحصص المقررة في (أوبك)، وأن نلتزم بسقف الإنتاج المحدد، وهو ستة عشر مليون برميل يوميًا: لا نزيد عليها ولا ننقص منها، مع تعاون الدول المنتجة خارج المنظمة لخفض إنتاجها.

وأضاف إنه سبق وأجرى، شخصيًا، اتصالات مع بعض رؤساء دول أعضاء في (أوبك)، أثناء الاجتماع الوزاري السابق

للمنظمة، فوافقوا على تلك الطريقة التي ستؤدي، قطعًا، على ارتفاع الأسعار، ثم تثبيتها في المستوى الذي يتفق عليه وزراء البترول المختصون.

وبناءً على ذلك، فقد حدّد مجلس الوزراء موقف المملكة العربية السعودية في الاجتماع القادم للمجلس الوزاري لمنظمة (الأوبك)، الذي يتضمن التمسك بسقف الإنتاج، والحصص المقررة سابقًا، مع وجوب أن تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بحصتها، من غير زيادة ولا نقصان، وأن تسعى المنظمة للتفاهم مع الدول الأخرى المنتجة، لتحديد إنتاجها، بما يتفق مع الحصة العادلة لمنظمة (أوبك) في الأسواق العالمية، وبهذا يمكن أن ترتفع الأسعار، وأن تثبت.

المحادثات السعودية ـ الأردنية

أطلع الملك المجلس على خلاصة للمحادثات التي أجراها مع أخيه جلالة الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تناولت مختلف القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، والأحداث المؤسفة الجارية على الساحة اللبنانية، واستمرار النزيف المؤلم في الحرب الدائرة بين العراق وإيران، وغيرها من القضايا التي شملها البحث.

وقد وصف هذه المحادثات بأنها كانت مثمرة وبناءة، وأن وجهات النظر فيها كانت متطابقة.

الاثنين ١٢ شعبان ١٤٠٦هـ
٢١ أبريل ١٩٨٦م

القضايا العربية

أطلع الملك المجلس، في مستهل الجلسة، على خلاصة المباحثات التي أجراها خلال اليومين الماضيين، مع كل من مبعوث جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، ومبعوث الرئيس الليبي معمر القذافي، والتي تناولت عددًا من القضايا العربية الهامة.

وفي ضوء ذلك، أطلع الملك المجلس على موقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا، مؤكدًا حرص المملكة على مواصلة الجهود المبذولة من أجل تنقية الأجواء، وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء، واستمرار المساعي العربية المشتركة لجمع شمل الأمة العربية، وتوحيد مواقفها، وتوجهها نحو الأهداف والغايات المنشودة.

الاثنين ١٩ شعبان ١٤٠٦هـ
٢٨ أبريل ١٩٨٦م

مشاورات عربية

أطلع الملك فهد المجلس على خلاصة الاتصالات التي أجراها مع إخوانه قادة الدول العربية الشقيقة، في نطاق المشاورات الجارية حول مؤتمر طارئ للقمة العربية، وقد أكد

المجلس ترحيب المملكة العربية السعودية بحضور المؤتمر في الموعد الذي يتفق عليه، مع ما يسبقه من اجتماعات تمهيدية لوزراء خارجية الدول العربية، معربًا عن أصدق تمنياته أن تكون نتائج هذا المؤتمر، محققة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وفي مستوى الأحداث والأوضاع المحيطة بها.

الأحد ٢٥ شعبان ١٤٠٦هـ
٤ مايو ١٩٨٦م

أحداث الخليج العربي

حرص الملك على عقد هذه الجلسة، لاستئناف بحث الأمور المستجدة على صعيد منطقة الخليج العربي، وما طرأ على العلاقات الأخوية بين الدولتين الشقيقتين قطر والبحرين من سحابة عرضية، سرعان ما تزول، وينجلي الموقف عن سالف المحبة والوئام.

وقد أطلع الملك المجلس على سير المباحثات والاتصالات التي أجراها مع أشقائه في الدولتين من أجل تقريب وجهات النظر حول بعض قضايا الحدود البحرية القائمة بينهما، وذلك في نطاق الجهود المتواصلة التي يبذلها جلالته بالتشاور مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون في هذا الاتجاه الذي أحرزت فيه تلك الجهود بعض النتائج الإيجابية.

وأعرب الملك عن ثقته التامة في حسن تقدير المسؤولين في البلدين الشقيقين، وفي تمسكهم بالمبادئ الراسخة التي تقوم عليها دعائم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحرص الجميع على توثيق عرى الروابط الأخوية، وأواصر المودة الدائمة، بين أبناء الأسرة الخليجية العربية المتحابة والمتعاضدة.

وأضاف أن المملكة العربية السعودية مصممة على مواصلة دورها البناء، وتكثيف مساعيها الرامية إلى إزالة أسباب الخلاف، وعودة الأمور إلى مجاريها بين الدولتين الشقيقتين قطر والبحرين، بما يكفل الخير للجميع إن شاء الله.

الاثنين ٤ رمضان ١٤٠٦هـ
١٢ مايو ١٩٨٦م

قطر والبحرين

واصل المجلس دراسة موضوع الخلاف الطارئ بين قطر والبحرين الشقيقتين.

وقد أطلع الملك المجلس على الخطوات التي اتخذها جلالته والاتصالات المكثفة التي أجراها مع كبار المسؤولين في الدولتين الشقيقتين منذ اللحظة الأولى لوقوع الخلاف حول بعض القضايا الحدودية البحرية.

ونوه، بكثير من التقدير، بالروح الإيجابية، والمواقف الأخوية التي لمسها لدى الدولتين، مما ساعد على تهيئة الأجواء الملائمة، لإيجاد

الحلول العاجلة، ومن ثم دراسة الحلول الدائمة، لإنهاء جميع الخلافات، وإزالة أسبابها، بما يرضي الجميع، وبما يحقق العيش في سلام دائم لجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

اتصالات ولقاءات

أحاط الملك المجلس علمًا بموجز عن نتائج الاتصالات التي أجراها مع بعض قادة الدول العربية الشقيقة، واللقاءات التي عقدها مع مبعوثي بعض هذه الدول، حيث تناول البحث مختلف قضايا الساعة التي تهم العرب جميعًا.

الاثنين ١١ رمضان ١٤٠٦هـ
١٩ مايو ١٩٨٦م

خطة لإنهاء الخلاف القطري البحريني الطارئ

وضع الملك أعضاء المجلس في أجواء الاتصالات والجهود التي بذلها جلالته لإنهاء الخلاف الطارئ بين الدولتين الشقيقتين قطر والبحرين.

وفي ضوء ما تلقاه من أخيه سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، خلال استقباله لسمو الشيخ محمد بن محمد آل ثاني وزير التربية والتعليم في دولة قطر، أعرب جلالته للمجلس عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التي تحققت، بفضل الله، ثم بفضل تجاوب الأشقاء في الدولتين، حيث تلقى جلالته موافقة كل من سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وسمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، على الأسس التي اقترحها جلالته لخطة العمل الفوري لإزالة أسباب الخلاف الطارئ، بين البلدين الشقيقين.

وقال:

«نحمد الله أن وفقنا إلى ما توصلنا إليه في هذا الاتجاه، وسنستكمل جميع الخطوات اللازمة، لعودة الأمور إلى طبيعتها، وعودة الأجواء إلى صفائها الدائم في منطقة الخليج العربي بإذن الله، ولا يفوتني أن أنوه بالروح الإيجابية الأخوية التي أبداها الأشقاء في البلدين العزيزين، وتقديري لكل ما أسهم به الأشقاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد».

الاثنين ١٨ رمضان ١٤٠٦هـ
٢٦ مايو ١٩٨٦م

تطوير مكة المكرمة

استعرض الملك في بداية الجلسة الإنجازات المتحققة لتطوير مكة المكرمة وتحسينها، وفق المخططات الموضوعة، بما في ذلك ما تم في المسجد الحرام المبارك من مشروع التحسين والتجميل، وتوفير مساحات أكبر لاستيعاب مزيد من المصلين.

الاثنين ١٧ شوال ١٤٠٦هـ
٢٣ يونيو ١٩٨٦م

وقال:

«أسأل الله تعالى أن يوفقني لمواصلة كل ما يتعلق بمشروعات مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وأن يعينني على تذليل العقبات والصعوبات إلى أن تصل المدينتان إلى المستوى اللائق بهما بمشيئة الله».

الأوضاع الاقتصادية

ناقش المجلس الأوضاع الاقتصادية في المملكة، واستمع إلى تقرير معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني محمد أبا الخيل عن الأشهر الثلاثة الماضية، حول الواردات والمصروفات، وقد أعاد الملك التأكيد على الوزراء المختصين بالمحافظة على المستوى المعيشي الذي ينعم به المواطن السعودي، وقال لهم:

«أنتم جميعًا على مستوى المسؤولية إن شاء الله، أمام الله أولًا، ثم أمام الدولة والمواطن، وإني أود أن أطلع على تقارير مفصلة بما لديكم من مشروعات يجري تنفيذها، أو تعتزمون تنفيذها، وكذلك مقترحاتكم بما يؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية بصورة عامة».

شؤون الحج

وجه الملك المجلس لتخصيص جانب من هذه الجلسة لبحث شؤون الحج وخدمات الحجيج، وما اتخذ من أجل توفير جميع أسباب الراحة لضيوف الرحمن، مع التأكيد على تمكين الحجاج من أداء مناسك الحج في أجواء روحية تغمرها السكينة، ويسودها الاطمئنان، سيرًا في خطط حكومة المملكة العربية السعودية، في تطوير المرافق والخدمات والتنظيمات باستمرار، للوصول إلى أفضل مستوى ممكن.

وناقش الملك مع كل من الوزراء المعنيين، التقارير المعدة من قبلهم، والتي تتضمن المعطيات المستفادة من المواسم السابقة، وخطط استقبال وتنقل ومغادرة الحجاج، بكل يسر وأمان، وطلب جلالته وضع تقارير مفصلة عن كل قطاع من القطاعات المشاركة في خدمات الحجاج، مع المقترحات الملائمة لتطويره.

«أسأل الله تعالى أن يوفقني لمواصلة كل ما يتعلق بمشروعات مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وأن يعينني على تذليل العقبات والصعوبات إلى أن تصل المدينتان إلى المستوى اللائق بهما بمشيئة الله»

قطاعات التنمية

ناقش الملك بعض الأمور المتعلقة بالقطاعين الزراعي والصناعي، وما تحقق فيهما من تطور وتنمية، وحث على بذل المزيد من الجهد في جميع المجالات لتقديم أفضل الخدمات والمساعدات من أجل سعادة المواطن ورفاهيته.

وقال:

«إن كل ما تنفقه الدولة لخدمة المواطن، ومصلحة الوطن، يعتبر كسبًا لها، وليس خسارة لخزينتها».

الاثنين ٢٤ شوال ١٤٠٦هـ
٣٠ يونيو ١٩٨٦م

التضامن الإسلامي والعربي

تحدث الملك إلى المجلس عما جدّ من أحداث في المنطقة العربية، وهي أحداث لا يمكن للأمة العربية مواجهتها إلا بوحدة الصف، وتضافر الجهود المشتركة من جميع الأشقاء العرب لدرء الأخطار المحدقة بالأمة العربية.

ثم تطرق إلى مجمل الأوضاع الإسلامية، وأشار إلى ما تواجهه بعض الأقطار الإسلامية من مؤامرات ومخططات، مما يفرض على أبناء الأمة الإسلامية مزيدًا من التضامن والتماسك والتعاضد في ما بينهم لإحباط ما يحيكه الأعداء من دسائس. فالتضامن الإسلامي والعربي، قال جلالته، هو وسيلة الأمة لمواجهة أعدائها، وإفشال مخططاتهم العدوانية التآمرية.

ثم تحدث الملك عن حصيلة اللقاءات مع كبار ضيوف المملكة، ومحادثاته معهم، ومنهم فخامة رئيس مجلس رأس الدولة السوداني السيد أحمد علي الميرغني، ومعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية الدكتور عبدالكريم الإرياني. وأوضح جلالته أن المحادثات تناولت القضايا العربية المشتركة، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والدول الشقيقة.

وقد أكد الملك لضيوفه الكرام حرص المملكة العربية السعودية على كل ما من شأنه تقريب وجهات النظر بين الأشقاء العرب، من أجل الوصول إلى التضامن العملي الفاعل الذي يتطلع إليه كل فرد من أبناء شعوب المنطقة، وتسعى إليه قيادات الأمة العربية، وعندما تتوحد طرق هذه المساعي وتتحد، وتحدد الاتجاهات والأهداف المشتركة، وتصفو النيّات، فإن بوسعنا أن نستبشر بإشراقة يوم مأمول ومرتقب يعود على الأمة بالخير والفلاح بإذن الله.

وفي ضوء ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية عن نتائج اجتماعات مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون المعقود في الطائف قال الملك فهد:

ما من شك في اجتماع أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون في هذه الظروف الدقيقة سيساعد كثيرًا على تعزيز المساعي القائمة لإزالة الأسباب التي أدت إلى توتر بعض الأجواء الخليجية، خلال الشهرين الماضيين، وذلك انطلاقًا من توجهات قادة دول مجلس التعاون، وحسن نيّاتهم المتبادلة، وتجاوبهم الدائم مع كل عمل خير جليل.

الاثنين ٧ ذو القعدة ١٤٠٦هـ
١٤ يوليو ١٩٨٦م

محادثات سعودية ـ أردنية

أطلع الملك المجلس في بداية الجلسة على خلاصة المحادثات التي أجراها مع جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، خلال زيارته الأخيرة للمملكة، حيث استعرض العاهلان تطورات الموقف العربي، والعلاقات بين الدول العربية، إضافة إلى قضايا عالمية أخرى.

قضية العرب الأولى

استعرض المجلس الغارات العدوانية التي شنتها طائرات العدو صباح اليوم، ويوم الجمعة الفائت، على مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين جنوب شرقي مدينة صيدا اللبنانية، وعلى منطقة الجبل شرقي بيروت، وما أسفرت عنه تلك الغارات الوحشية من سقوط ضحايا وجرحى، ووقوع خسائر مادية.

وقد علّق الملك فهد على هذا العدوان بقوله:

«إن المملكة العربية السعودية إذ تشجب هذا الاعتداء، لترجو أن يعود الوعي إلى اللبنانيين والفلسطينيين، لوضع حد للاقتتال في ما بينهم، والاتجاه إلى رأب الصدع، وتجاوز الخلافات، وإيقاف حمامات الدم وإزهاق الأرواح البريئة، وجمع الشمل، وتوحيد الكلمة، وهو ما نادينا به دائمًا، وسعينا من أجله، لمجابهة العدو الصهيوني المتربص بالبلاد العربية، والجاثم على أراضيها ظلمًا وعدوانًا».

وأضاف:

«إن من المعلوم أن المملكة العربية السعودية، تعد القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية، وهي قضية العرب الأولى التي ندعمها دعمًا ثابتًا، ومتواصلًا، ولن نغير، إن شاء الله، مواقفنا المؤيدة لها.

فالقضية الفلسطينية واضحة المعالم، فهي قضية شعب غلب على أمره ظلمًا وبهتانًا، وشرد، وطرد من أرضه، وهو يطالب بعودته إلى ترابه، وحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على أراضيه، ولذلك فإن من واجب الأمة العربية بأجمعها أن تقف بجانبه، ومن واجب المجتمع الدولي أن يدعم مطالبته بحقوقه. ومن هذا المنطلق تقف المملكة

العربية السعودية، قيادة وشعبًا، مع الشعب الفلسطيني المجاهد، والمكافح، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لتحقيق أهدافه، واستعادة حقوقه المشروعة».

مؤتمر (أوبك)

استمع المجلس إلى تقرير من معالي وزير البترول والثروة المعدنية أحمد زكي يماني، عن نتائج اجتماعات مؤتمر منظمة (أوبك) الذي عقد في «بريوني»، حيث شرح معاليه أوضاع السوق البترولية الحالية، بعد انتهاء المؤتمر، والزيادة الكبيرة في الإنتاج التي أدت إلى هبوط الأسعار، وذهاب كميات كبيرة من البترول للتخزين بأسعار زهيدة، مما يضع العراقيل أمام ارتفاع الأسعار في نهاية السنة الحالية، بالمستوى الذي ترغب غالبية الدول الأعضاء في (أوبك) بالوصول إليه.

وقد أوضح جلالة الملك للمجلس، أن لا مجال لتحقيق أهدافنا في رفع الأسعار واستقرارها، إلا بالتوصل إلى اتفاق بين دول (أوبك) على توزيع الحصص، والالتزام بما يتقرر، مع الاتفاق أيضًا مع الدول المنتجة للبترول خارج (أوبك).

وقال:

«إن الوضع الحالي، حيث تجد كل دولة نفسها حرة في إنتاج ما تريد، لن يعود بالنفع على أحد، بل ويجعل المشكلة أكثر صعوبة وتعقيدًا».

ووجه معالي وزير البترول والثروة المعدنية للعمل على الوصول إلى وضع حد لما يجري حاليًا حتى يعود الاستقرار للسوق، ويستفيد المنتجون والمستهلكون على السواء.

خدمات الحج

اطَّلع المجلس من الوزراء المعنيين على الاستعدادات المتخذة لخدمة حجاج بيت الله الحرام في موسم الحج لهذا العام، وعني الملك فهد بن عبدالعزيز بالاستفسار عن التفاصيل التنفيذية في مختلف مرافق ومواقع الحج، وتمنى على الله تعالى أن يوفق الجميع للقيام على رعاية ضيوف الرحمن، وتيسير حجهم وتنقلاتهم، بأفضل ما يمكن.

الاثنين ٢١ ذو القعدة ١٤٠٦هـ
٢٨ يوليو ١٩٨٦م

القضية الفلسطينية

تحدث الملك في بداية الجلسة عن آخر تطورات الموقف في المنطقة العربية.

وأعاد التأكيد بأن الطريق السليم لمواجهة مؤامرات الأعداء ضد عملية السلام، هو أن يعمل العرب جميعًا يدًا واحدة لما فيه مصلحة أمتهم، في هذه المرحلة الحرجة.

وأوضح للمجلس الجهود التي تبذلها المملكة، وما يتولاه جلالته شخصيًا، من أجل الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير

الفلسطينية. وأضاف أن تحقيق التضامن العربي، والوصول إلى وحدة الكلمة، وتجاوز الخلافات التي نشهدها اليوم، هي السبيل الذي يحقق مصلحة القضية من جهة، ومصالح الجميع من جهة أخرى.

وتحدث، بعد ذلك، عن الاتصالات الواسعة التي يجريها مع قادة الأمة العربية لتحقيق هذا الهدف.

استعدادات الحج

اطلع الملك على الاستعدادات المتخذة لخدمة ضيوف الرحمن، القادمين من شتى أرجاء الأرض، منذ لحظة وصولهم إلى المملكة، وحتى مغادرتهم بعد إتمام مناسكهم. ووجه الوزراء المعنيين بضرورة مساعدة الحجاج بشرح مناسك الحج الصحيحة، وإرشادهم إلى أدائها، وعدم السماح باستغلال موسم الحج لأغراض دعائية مهما كانت، ولأي كان.

الاثنين ٢٨ ذو القعدة ١٤٠٦هـ
٤ أغسطس ١٩٨٦م

منظمة (أوبك)

استعرض الملك فهد مع المجلس آخر أخبار الأحداث الجارية في المنطقة العربية ومناطق أخرى، ثم انتقل للحديث عن الاجتماعات التي تعقدها منظمة (أوبك).

وقد أعرب عن أمله في أن تتوصل المنظمة إلى حلول عادلة يرضاها، ويقرها الجميع مع ضرورة الالتزام بما يتقرر سواء بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج، أو توزيع الحصص، أو تحديد الأسعار، بعد رفعها إلى المستوى المعقول.

خدمات الحجاج

استعرض مع الوزراء المعنيين استعدادات وخطط موسم الحج لهذا العام، واطمأن إلى تكامل هذه الاستعدادات، وفاعليّتها في تقديم أفضل وأرقى الخدمات لضيوف الرحمن.

الاثنين ٢٠ ذو الحجة ١٤٠٦هـ
٢٥ أغسطس ١٩٨٦م

نجاح الحج

استهل الملك الجلسة بالشكر والحمد لله تعالى، على ما أنعم به على المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، من توفيق كبير، وشرف عظيم، للنجاح الكبير الذي تحقق لحج هذا العام.

وقال:

«لقد أفادت جميع التقارير التي اطلعت عليها من أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون الحج، أن نسبة النجاح لهذا العام، تفوق جميع النسب السابقة، كما أنها جاءت محققة للآمال

والتوقعات التي كنا نتطلع إليها، من خلال الخطط العامة التي وضعت لهذه الغاية الكريمة، والإمكانات الكبيرة التي سخرتها المملكة، بفضل من الله، لخدمة حجاج بيت الله الحرام».

وأضاف:

«وإن هذا يدل على توفيق ورضا رب العزة والجلال قبل كل شيء، ثم على الجهود المخلصة التي بذلها أبناء هذا البلد الطيب من المسؤولين والمنفذين، في مختلف قطاعاتهم وواجباتهم، مما تجدر الإشادة به بكل فخر واعتزاز، ومما هو محل التقدير والامتنان».

اتصالات إسلامية وعربية

استمع المجلس، بتوجيه من الملك فهد، إلى تقرير إعلامي شامل، حول ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة، عن أبرز أحداث الساعة على الصعيدين العالمي والعربي.

وفي ضوء ما تضمنه التقرير قال الملك: إن المملكة تتابع باهتمام كبير تطورات الأحداث في المنطقة، وتتخذ إزاءها التدابير اللازمة بما يعود بالخير والنفع على مصالح الأمة الإسلامية والعربية، وبما يحقق جمع الصفوف وتوحيد الرأي.

واطلع المجلس على نتائج الاتصالات والمشاورات التي أجراها مع بعض الأشقاء من رؤساء الوفود والبعثات التي أدت فريضة الحج هذا العام، وما أسفرت عنه من اتفاق في وجهات النظر حول مجمل القضايا الإسلامية، وبالتالي توثيق عرى الأخوة والمودة بين المملكة والدول الإسلامية والعربية الشقيقة في شتى أنحاء العالم.

وأوضح أن القضية الفلسطينية، كانت محل اهتمام كبير في تلك الاتصالات والمشاورات، في سياق الجهود التي تبذلها المملكة وأشقاؤها لنصرة هذه القضية، والعمل على تحقيق أهدافها المعروفة والمعلنة.

الاثنين ٢٧ ذو الحجة ١٤٠٦هـ
١ سبتمبر ١٩٨٦م

القضايا العربية

علق الملك فهد بن عبدالعزيز على ما ورد في التقرير الإعلامي الذي استهل المجلس جلسته بالاطلاع عليه، بقوله إن أمام العرب والمسلمين ثلاث قضايا كبرى، تستأثر بالجانب الأكبر من اهتمامهم، وهي الحرب الإيرانية ـ العراقية، والقضية اللبنانية، وانعكاسات هاتين القضيتين على القضية الفلسطينية.

وأكد على ضرورة العمل، بأي طريقة، لإنهاء الحرب بين إيران والعراق، ووضع حد للمشكلة اللبنانية، مما يمهد الطريق لتحقيق الهدف المنشود بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وقال:

«إننا نجدد الالتزام بحرصنا على تحقيق

مطالب الشعب الفلسطيني، باستعادة وطنه، وإقامة دولته المستقلة، وحقه في تقرير مصيره».

مزيد من التطوير لمرافق الحج

ناقش الملك مع الوزراء المعنيين بشؤون الحج، موضوع تحقيق مزيد من التطوير في مرافق وخدمات الحج، لمواجهة الأعداد المتزايدة من حجاج بيت الله الحرام، والتيسير عليهم خلال أدائهم لمناسكهم.

وبنتيجة المناقشة، وجه جلالة الملك الوزراء المعنيين بوضع دراسة شاملة، يشارك فيها خبراء ومستشارون متخصصون، لبلورة الأفكار التي نوقشت وعرضها بصورة متكاملة على شكل مشروعات جاهزة للتنفيذ، للمباشرة في ذلك وإنهاء ما يمكن إنهاؤه منها قبل حلول موسم الحج المقبل.

المجمع الفقهي الإسلامي

تحدث الملك عن المجمع الفقهي الإسلامي، وتمنى أن يضاعف المسؤولون عنه نشاطهم وجهودهم، لتعزيز قدرات هذه المؤسسة الإسلامية الهامة كي تحقق أهدافها المرجوة، في اجتهاداتها النابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وقال:

«نحن، ولله الحمد، أحرص ما نكون على التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ولهذا فنحن أقوياء بالله، أعزة بإيماننا، لا نخشى في الحق لومة لائم، ومن واجبنا أن نتبصر في أمور ديننا، نتناصح في ما بيننا، ونصلح ما نراه قد انحرف عن جادة الطريق الصحيح، بكل الأساليب الممكنة، وفي مقدمتها الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، لا سيما وأننا نستقبل إطلالة عام هجري جديد، نسأل الله تعالى أن يجعله عام خير وبركة، ونصر وعزة للإسلام والمسلمين».

الاثنين ١٨ المحرم ١٤٠٧هـ
٢٢ سبتمبر ١٩٨٦م

الفضل لله وحده

استعرض الملك فهد مع المجلس في بداية الجلسة، آخر تطورات القضايا العربية والإسلامية، وعقب جلالته على ذلك بقوله:

«أحمد الله الذي مكننا من الوفاء بالتزاماتنا تجاه أشقائنا، والمحافظة على استمرارية مناهجنا السياسية تجاه أصدقائنا، رغم كل الظروف والمتغيرات الطارئة من حولنا. فنحن ولله مزيد الحمد لا ندين بالفضل لأحد في هذا العالم، إلا لله وحده، وهذا من دواعي اعتزاز كل مواطن في هذا البلد الكريم».

مصالح المواطنين

تطرق الملك إلى الحديث عن بعض الشؤون الداخلية، وأهمها مصالح المواطنين

التي حث الوزراء والمسؤولين على مضاعفة جهودهم للعناية بها. وأكد جلالته على ضرورة إنجاز المعاملات الحكومية بسرعة، وخاصة ما يتعلق منها بقضايا المواطنين وشؤون حياتهم، ووجه أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء بتخصيص يوم معين يختاره كل منهم، لاستقبال ذوي الحاجات، وتشكيل لجان لدراسة معاملاتهم وأوضاعهم، والبت فيها بأسرع وقت ضمن حدود الأنظمة.

وقال:

«أعود فأكرر ما سبق أن قلته في هذا المجلس، من أننا كلنا مسؤولون أمام الله تعالى، ثم أمام ضمائرنا، وما يمليه علينا الواجب تجاه ديننا ووطننا، وتجاه مصالح المواطنين، وجميعكم محل الثقة التي أولتكم الدولة إياها لخدمة المواطنين، وعليكم إبلاغ ذلك لجميع المسؤولين في كافة الأجهزة والقطاعات».

«رغم كل هذه المعطيات، مجتمعة، فلا نزال، مع شديد الأسف، نرى أن الحلول والجهود المقترحة، تتلاشى تجاه التعنت الإسرائيلي، المدعوم من قوى خارجية، برفضه المستمر لكل فرص السلام».
ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع المؤسف هي الخلافات القائمة في وجهات النظر بين بعض التنظيمات الفلسطينية، حول الوسائل المؤدية إلى الحل الشامل للقضية»

الاثنين ٨ ربيع الأول ١٤٠٧هـ
١٠ نوفمبر ١٩٨٦م

الاجتماع السابع للقمة الخليجية

استعرض المجلس مجمل الأحداث الجارية، ثم تحدث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن نتائج الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وأشار الملك فهد في معرض حديثه عن المؤتمر، إلى الروح الأخوية العالية التي تجلت في جميع الاجتماعات المعلنة والمغلقة، وأعرب عن ارتياحه التام للنتائج التي أسفر عنها المؤتمر، من تطابق تام في وجهات النظر والآراء، وتفهم كامل لطبيعة وخلفيات الأحداث الجارية في المنطقة العربية.

ونوه خادم الحرمين الشريفين عمّا رآه، والوفد المرافق، من شواهد النهضة والتطور والتقدم في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى التنظيم الدقيق للمؤتمر بشكل كان موضع تقدير جميع القادة الخليجيين.

السياسة البترولية

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن السياسة البترولية للمملكة، في ضوء قرارات منظمة (أوبك)، بالنسبة لحصتها في الإنتاج

حتى نهاية العام ١٩٨٦م، مع حرصها على تحقيق مطلبها المعلن في ما يتعلق بضرورة ارتفاع السعر إلى ثمانية عشر دولارًا للبرميل، كمرحلة أولى، وإسهامها الدائم في كل ما من شأنه تعزيز منظمة (أوبك) وسياستها وقراراتها.

الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤٠٧هـ
١٧ نوفمبر ١٩٨٦م

الواقع المؤسف

علق الملك فهد بن عبدالعزيز على التقارير الإعلامية التي استمع إليها المجلس في بداية الجلسة، مشيرًا إلى أن الأحداث الجارية في المنطقة قد أخذت تتداخل بصورة لا تدعو إلى الارتياح، وخاصة أحداث القضية الفلسطينية وتفاعلاتها مجددًا مع الأحداث اللبنانية، سواء في منطقة الجنوب اللبناني، أو في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وأضاف:

«رغم مرور عشرات السنين على كفاح الشعب الفلسطيني، ورغم كل ما بذلته الأمة العربية، بل والإسلامية، من جهود كثيفة، وما قدمته من دعم متواصل على جميع الأصعدة، لنصرة الشعب الفلسطيني، وتحقيق مطالبه العادلة، المتمثلة في عودته إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، أقول: رغم كل هذه المعطيات، مجتمعة، فلا نزال، مع شديد الأسف، نرى أن الحلول والجهود المقترحة، تتلاشى تجاه التعنت الإسرائيلي، المدعوم من قوى خارجية، برفضه المستمر لكل فرص السلام».

«ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع المؤسف ـ قال خادم الحرمين الشريفين ـ هي الخلافات القائمة في وجهات النظر بين بعض التنظيمات الفلسطينية، حول الوسائل المؤدية إلى الحل الشامل للقضية، وبالتالي الخلافات القائمة بين بعض الأنظمة العربية، والتي انعكست، بشكل أو بآخر، على الأجواء العامة لسير القضية الفلسطينية».

وقال الملك فهد موضحًا:

«غير أن هذا الواقع المؤسف يجب ألا يقف عائقًا دون مواصلة السعي للعمل على تنقية الأجواء، وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء، من أجل الالتقاء في أي اجتماع عربي مقبل، على الأسس التي يتم بها التوافق في الآراء حول قضايانا المصيرية».

وبعد هذا التعليق المستفيض الذي يعبر عن مدى الاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين لقضية العرب، والمسلمين، الأولى، أحاط ـ يحفظه الله ـ المجلس بموجز عن نتائج اللقاءات التي عقدها مع كبار ضيوف المملكة، خلال الأيام القليلة الفائتة، وما أوضحه لهم عن مواقف المملكة الثابتة تجاه القضايا الرئيسة التي تشغل العرب والمسلمين.

الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٧هـ
٢٤ نوفمبر ١٩٨٦م

تخطي الأزمة الاقتصادية

استهل الملك فهد الجلسة بإسداء التوجيهات إلى المجلس في عدد من الأمور الداخلية ذات العلاقة بالناحيتين المالية والاقتصادية، وذلك بمناسبة قرب إعلان الميزانية العامة للدولة في موعدها المقرر.

ثم قال:

«إن من نعم الله تعالى الوفيرة، على هذا البلد وأهله، أن مكَّن قيادته، من تخطي الأزمات الاقتصادية التي أحاطت به، نتيجة الظروف البترولية العالمية، دون أن يتعطل بند واحد من بنود منصرفاته، أو يتوقف برنامج واحد من برامجه التنموية، ودون أن تتخلى المملكة عن أي التزام من التزاماتها، رغم ما أشاعه المرجفون، والحاقدون، ورغم الحملات الإعلامية المغرضة التي رافقت الأزمة، والفضل في هذا يعود في الدرجة الأولى إلى عون رب العزة والجلال، لقاء تمسكنا بعقيدتنا الإسلامية، وإخلاص النيّات لله في القول والعمل، ثم إلى السياسة المتزنة الواضحة التي انتهجتها حكومة المملكة في تعاملها مع أسباب الأزمة، وإيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لإنقاذ الموقف».

وأضاف: «ذلك، لتردت الأوضاع، واضطربت الأسواق، واختلطت الأمور».

من أجل الحفاظ على (أوبك)

ثم تطرق الملك فهد في هذا المجال إلى التضحيات الجسيمة التي قدمتها المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على منظمة (أوبك) وقوتها وتماسكها واستمراريتها، ودعم سياستها، وتنفيذ مقرراتها فقال:

«وبهذا لا يمكن لأي منصف عادل أن يطالب المملكة بأكثر مما قدمته في هذا السبيل، وأملنا كبير في أن توفق (أوبك) في اجتماعها المقبل في إقرار رفع الأسعار إلى الحد المعقول، واستقرار حصص الإنتاج، مع اقتناعنا بأن جميع الدول الأعضاء في المنظمة سوف تلتزم بتنفيذ القرارات السابقة واللاحقة، سواء من حيث الأسعار، أو من حيث حصص الإنتاج، بالصورة التي تحفظ مصالح الجميع».

تقرير عن (أوبك)

بتوجيه من الملك فهد أوجز معالي وزير البترول والثروة المعدنية بالإنابة ووزير التخطيط هشام ناظر للمجلس، حصيلة النتائج التي توصل إليها من خلال لقاءاته، واتصالاته، بزملائه وزراء النفط في «الأوبك» خلال الآونة الأخيرة، موضحًا أن هذه الحصيلة تبشر، بمشيئة الله، بسير الأمور في مسارها الصحيح نحو الأفضل.

القضية اللبنانية

بعد الاستماع إلى التقارير الإعلامية عن آخر الأحداث المستجدة، وخاصة حول تجدد القتال في لبنان، وتردي الأحوال الاقتصادية وانعكاسات ذلك كله على الشعب اللبناني، قال الملك فهد:

«إنني أجدد التزام المملكة بمد يد العون إلى الشعب اللبناني الشقيق، وتعاطفها معه، وحرصها على إنقاذ الوضع بشتى الوسائل الممكنة.

على أن من الضروري أن يتم التعاون بين اللبنانيين أنفسهم، واتفاقهم على الأسس التي يعلمون أنها الطريق الوحيد للخلاص من هذه المحنة الأليمة».

القضية الفلسطينية

أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس على خلاصة المحادثات التي أجراها مع كبار ضيوف المملكة. ومنها محادثاته ـ يحفظه الله ـ مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حول مختلف الموضوعات المتعلقة بتطورات القضية، وما توصلت إليه الجهود المبذولة في اتجاه الحل الذي يراه الشعب الفلسطيني ويعمل من أجله، بغية استعادة حقوقه المشروعة.

الاثنين ١٤ ربيع الآخر ١٤٠٧هـ
١٥ ديسمبر ١٩٨٦م

مؤتمر (أوبك)

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بما تلقاه من معالي وزير البترول والثروة المعدنية بالإنابة هشام ناظر، حول سير المناقشات في المؤتمر الوزاري لمنظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) المعقود حاليًا في جنيف، وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن أمله في سير الأمور نحو وجهتها الصحيحة.

الاثنين ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٧هـ
٢٩ ديسمبر ١٩٨٦م

الكلمة الملكية
بمناسبة إعلان الميزانية

ألقى الملك فهد الكلمة الآتية بمناسبة الميزانية:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد ﷺ.

إخواني المواطنين،

في هذه السنة، ربما يلاحظ الكثير من الاختلاف في ترتيب الميزانية، سواءً كان ذلك في بتأجيلها بعض الوقت، أم بتبويبها من حيث البنود، وذلك لأسباب وظروف يدركها المواطن إدراكًا تامًا.

عند حسن ظن المواطن:

لقد مرت المملكة العربية السعودية، بظروف تتعلق بإنتاج البترول، وما حدث فيه من خفوضات إلى درجة متناهية.

لعل هذا الأمر لا يحتاج إلى شرح أكثر مما شُرح، في ما أعلنته حكومة المملكة العربية السعودية في بيانات رسمية، وفي ما شرحته الصحف في المملكة العربية السعودية، وما ورد على ألسنة المسؤولين عن هذه الأمور.

وأستطيع أن أقول، إن حكومتكم حاولت، ولله الحمد، أن تكون في هذه الظروف الصعبة، عند حسن ظن المواطن في جميع الأمور، وألا تُحمِّل نفسها أي قروض، سواء كانت خارجية أم داخلية.

أعتقد بأن هذه من أبرز العلامات التي تعتز بها المملكة العربية السعودية، إذ إنها استطاعت أن تدبر الأمور بقدر الإمكان.

تضامن أوبك:

سوف يلاحظ المواطن، عندما تنشر تفاصيل الميزانية، أن هناك نقصًا عن العام الماضي، ولكن هذا النقص لم يؤثر، بأي حال من الأحوال، على الإطار العام للميزانية.

مع هذا، نأمل بأن يصبح سعر البترول، في نصف السنة القادمة إن شاء الله، أفضل من سعره الآن، كما أن من المأمول كذلك أن يرتفع إلى سبعة عشر دولارًا للبرميل وزيادة.

بيد أن هذا الأمر، يتوقف على التضامن الذي وُجد الآن بين دول منظمة (أوبك). وهذا التضامن، في ما أتصور، ليست المملكة العربية السعودية وحدها هي الحريصة عليه، ولكن أعضاء المنظمة أشد حرصًا من المملكة العربية السعودية لأنه في مصلحة الجميع.

كما أن الدول المنتجة للبترول خارج منظمة (أوبك) ـ بحسب ما قرأت في صحفهم ومجلاتهم وما سمعته في إذاعاتهم ونشرات أخبارهم التي تنشر وتذاع يوميًا ـ مسرورون بالنتائج التي توصلت إليها منظمة (أوبك) بالنسبة لتحديد الإنتاج.

خفض الإنتاج:

إن المملكة العربية السعودية، هي أول من سعت وخفضت من إنتاجها، وتمسكت بهذا الأمر، بحسب ما صدر من بيانات منذ شهرين وأثناءهما، وفيها أكدنا قبول المملكة العربية السعودية للخفض الذي يعتبر الآن ملتزمًا به إلى وقت الانفراج، ونأمل بأن يأتي وقت الانفراج هذا، وتبدأ الأسواق في طلب الإنتاج من دول (الأوبك)، وعندها يمكن أن يكون لدخل المملكة العربية السعودية وضع آخر، يختلف عما هو عليه الآن.

وفي ما سبق، وكما هو معروف، كانت المملكة تنتج في حدود أحد عشر مليون برميل يوميًا، وهذا أعلى ما وصلت إليه، ثم تراوح الإنتاج بين عشرة وتسعة ملايين برميل يوميًا، ثم خُفِّض إلى ستة ملايين برميل، ثم إلى أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف برميل، والآن خُفِّض هذا الإنتاج بعض الشيء.

استكملنا مشروعاتنا الأساسية:

لهذا، نأمل بأن يتقبل المواطن السعودي هذا الميزانية، بما فيها من بعض النقص عن ميزانيات الأعوام القليلة الماضية.

غير أننا لا يمكن أن ننسى أن الدولة نفذت، في الأعوام الماضية، مشروعات أساسية ورئيسة في جميع القطاعات.

هذا لا يعني أننا نستطيع القول إن الدولة أكملت جميع ما تريد من مشروعات تنموية أو ما يحتاجه المواطن من الطرق، أو الكهرباء، أو المياه، أو المرافق الأخرى وأهمها التعليم والصحة وغير ذلك، بل إن الدولة تسعى دائمًا بقدر ما تستطيع من مجهود لإسعاد المواطن.

لا تغيير في الإعانات المختلفة:

أحب كذلك أن أشير، إلى أن الفوائد التي يستفيد منها المواطن من الإعانات التي تدفعها الدولة بمبالغ طائلة للمواد الغذائية والطبية والأعلاف، هذه الإعانات لم يحدث فيها ـ بحمد الله ـ تغيير، وكذلك الأمر بالنسبة للبترول ومشتقاته.

فبقدر الإمكان، استطاع الأخوة في مجلس الوزراء، وعلى رأسهم سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أن يهيئوا هذه الميزانية، مهما كان فيها من بعض النقص.

وفي اعتقادي، أن ما سيعلن يوم الأربعاء، إن شاء الله، من تفصيلات سوف تكون مريحة للمواطن.

مشروعات بمائة وأربعة وأربعين ألف مليون ريال:

يضاف إلى ذلك أن المشروعات الموجودة الآن في هذه الميزانية تبلغ مائة وأربعة وأربعين ألف مليون ريال.

وطبعًا، من المعروف أنه ليس من الممكن صرف هذا المبلغ في هذه السنة، ولكن من الممكن أن تصرف في هذه السنة خمسون ألف مليون ريال، وهذه نعمة كبيرة جدًا.

الحرمان الشريفان:

كذلك اهتمت الدولة، واهتممت أنا شخصيًا، بمشروعات الحرمين الشريفين، وسوف تكون هذه المشروعات في مقدمة ما سوف يصر عليه في هذه السنة.

وكل ما أرجوه من الله تعالى، هو أن يوفقنا جميعًا لكل ما فيه خير الإسلام والمسلمين، وأن يجعلنا ـ بإذنه ـ هداة مهتدين.

وما دمنا متمسكين بعقيدتنا الإسلامية، فلا خوف علينا أبدًا، ولا شك في أن واجبات المواطن في هذه البلاد هي واجبات كبرى، لأن الله شرَّفه بأن يكون في خدمة الحرمين الشريفين.

ختامًا،

أرجو أن نلتقي في مثل هذه الأيام من كل عام، لما فيه فائدة ديننا ودنيانا.

وشكرًا».

الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ
٥ يناير ١٩٨٧م

أحداث ولقاءات

استعرض الملك فهد مع المجلس الأحداث الجارية في المنطقة العربية، وناقش معطياتها السياسية والاقتصادية والأمنية. ثم أطلع المجلس على خلاصة اللقاءات التي عقدها مع كبار ضيوف المملكة، ومنهم وزير خارجية الدانمارك، ووزير خارجية المملكة المغربية، حيث بحث معهما خادم الحرمين الشريفين بعض القضايا السياسية والاقتصادية، والعلاقات الثنائية.

الاثنين ١٢ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ
١٢ يناير ١٩٨٧م

مؤتمر القمة الإسلامي

استعرض المجلس أهم التقارير السياسية والاقتصادية المتعلقة بأحداث المنطقة العربية والأحداث العالمية.

وبتوجيه من الملك فهد ناقش المجلس عددًا من الموضوعات الداخلية، في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، والتنظيمات المقترحة لتطوير تلك القطاعات.

وإنفاذا لتوجيهات الملك فهد بن عبدالعزيز، ستعقد اللجنة العامة لمجلس الوزراء اجتماعًا خاصًا يوم الأربعاء المقبل لاستكمال دراسة الملاحظات التي أبداها، يحفظه الله، وعرضها في جلسة مقبلة..

وأطلع المجلس على جدول أعمال مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي سيعقد في دولة الكويت الشقيقة بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى الحالي، وتحدث عن وجهات نظر المملكة العربية السعودية تجاه القضايا الإسلامية التي سيبحثها المؤتمر، متمنيًا، يحفظه الله، كل التوفيق والنجاح لهذا المؤتمر، بما يخدم الأمة الإسلامية، ويحقق آمال المسلمين في رفعة شأنهم، ونصرة قضاياهم.

توجيه ملكي

في نهاية الجلسة، أسدى الملك فهد توجيهًا إلى أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء. بمواصلة العمل على ترسيخ دعائم التعاون والتعاضد بين جميع الموظفين، على اختلاف مراتبهم ومسؤولياتهم، وحثهم على بذل المزيد من الجهد المثمر، والعطاء البنّاء، كلّ في موقعه ونطاق عمله، لمواصلة تنفيذ الخطط التي رسمتها الدولة، لتحقيق مزيد من النمو والتقدم والازدهار في شتى المجالات، بأقصر وقت، وأكثر ما يمكن من الدقة والإتقان.

«سياستنا تدعو إلى الأخذ بالحكمة، وتغليبها على العاطفة، في كل ما يواجهنا من شرور، مع الترفع عن الدخول في المهاترات، أو إلحاق الضرر بأي دولة»

الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ
١٩ يناير ١٩٨٧م

كلمة وفاء عن الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ

استهل الملك فهد الجلسة بكلمة مؤثرة قال فيها:

قبل البدء في جدول الأعمال، أود أن أعرب عن بالغ أسفي وألمي، لفقدان زميل عزيز علينا، وهو الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ وزير التعليم العالي.

ولا شك في أنكم، جميعًا، تشاركونني هذا الشعور، غير أن هذا هو قضاء الله وقدره، والأعمار بيد الله وهو القائل ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد، ٣٨].

لقد فقدتُ الشيخ حسن، كما فقده هذا المجلس، حيث توفاه الله وهو يمارس عمله في بيته، ولقد كان ـ يرحمه الله ـ مخلصًا في أداء واجبه، دؤوبًا على العمل حتى في الفترة التي توعكت صحته فيها.

إن معرفتي بالزميل الراحل تمتد إلى زمن بعيد، ولقد وجدته من خيرة الرجال الذين خدموا دينهم ووطنهم على أحسن وجه، وإنني إذ أعزيكم في وفاته، فإنما أعزي نفسي فيه، والحمد لله على قضائه وقدره، ومن حقه علينا أن ندعو له بالرحمة والمغفرة، ونسأل الله أن يجعل الخير والبركة في أبنائه من بعده، ويلهمنا وإياهم الصبر والسلوان.

أوضاع المنطقة

ثم استعرض المجلس أبرز الأحداث والتطورات التي تضمنتها آخر التقارير حول أوضاع منطقة الخليج العربي بشكل خاص، والمنطقة العربية بوجه عام.

وعلق خادم الحرمين الشريفين على ذلك بقوله:

«لا شك في أن ما يجري اليوم على صعيد المنطقة العربية من أحداث عسكرية قتالية، أو أزمات اقتصادية، هو أمر يدعو للقلق تجاه ما يُحدثه استمرار هذه الأوضاع من انعكاسات سلبية على هدف استتباب أمن المنطقة، وتعطيل مساعيها الرامية إلى استقرار السلام».

وأضاف:

«نحن في المملكة العربية السعودية جزء من هذه المنطقة، يصيبنا ما يصيبها من سراء أو ضراء، ورغم أن سياستنا تدعو إلى الأخذ بالحكمة، وتغليبها على العاطفة، في كل ما يواجهنا من شرور، مع الترفع عن الدخول في المهاترات، أو إلحاق الضرر بأي دولة أخرى من دول المنطقة، إلا أننا ـ وكما قلت مرارًا ـ إذا ابتلينا فسندافع عن مقدساتنا ووطننا ومقدراتنا، بكل الوسائل والإمكانات المتاحة لنا.

ولقد أخذنا نتابع في الآونة الأخيرة، الحملات الإعلامية الشرسة ضد المملكة في بعض الصحف الأجنبية، الموجهة من جهات

ليس بيننا وبينها أي مشكلات، وليس لها عندنا حقوق أو مطالب، إلا أن دوافع الحقد والحسد في نفوس الدين يقفون وراء تلك الحملات، من أعداء الأمة الإسلامية والعربية، هو العامل الأساسي وراء كل ما يذاع أو ينشر من افتراءات مختلفة ضد المملكة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي».

وأضاف الملك فهد قائلًا:

«إنني على اقتناع تام بأننا ما دمنا متمسكين بعقيدتنا السمحة، محافظين على تقاليد مجتمعنا القويمة، وأصول تراثنا العريق، فإننا لن نضار بإذن الله، حامدين الله كثيرًا على ما أولانا إياه من النعم التي لا تحصى.

ولقد تمكنا من تصدير منتجاتنا إلى دول كبيرة، وأخرى نامية.

كما مكّننا الله تعالى من تقديم العون والدعم لإخوتنا وأشقائنا المتضررين من الحروب والجفاف في مختلف أنحاء العالم.

ولا يخلو يوم من أن تكون لنا فيه عشرات الرحلات الجوية والبحرية التي تحمل المؤن والمواد الغذائية والطبية إلى من هم بحاجة إليها دون تفرقة أو تمييز بين العقائد أو الشعوب، وحسبنا ـ بهذا ـ أن نواصل الشكر والحمد لله تعالى على ما نحن فيه، وما النصر إلا من عند الله الذي قال في كتابه العزيز ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد، ٧]».

الاثنين ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ
٢٣ فبراير ١٩٨٧م

الوضع في لبنان

استعرض الملك فهد في مستهل الجلسة، الوضع السياسي والأمني في لبنان، وخاصة ما يتعلق منه بالمخيمات الفلسطينية التي تعرضت للحصار والقصف مدة غير قصيرة، الأمر الذي تجد معه المملكة العربية السعودية أن من الضروري أن تؤكد حرصها على سلامة هذه المخيمات وسكانها، وحمايتهم، وتوفير الغذاء والدواء لهم، مناشدًا جميع الأطراف اللبنانيين تحقيق هذا المطلب الإنساني العادل.

الاثنين ٢ رجب ١٤٠٧هـ
٢ مارس ١٩٨٧م

سياسة واضحة ومبادئ ثابتة

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بخلاصة عن المحادثات التي أجراها مع كبار المسؤولين في بعض الدول الشقيقة والصديقة ممن زاروا المملكة مؤخرًا.

وقال:

«إن علاقات المملكة العربية السعودية بأشقائها قامت، منذ نشأتها، ولا تزال، على أسس واضحة، ومبادئ من الاحترام المتبادل، والثقة، مع العمل المشترك لكل ما فيه تعزيز

الروابط، وترسيخ العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة، بما يخدم المصالح المشتركة، ويعزز مواقفها على مختلف الأصعدة، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مهما كانت الظروف، وكما هو معلن ومعروف منذ قيام هذه الدولة، وحتى يومنا هذا».

وأضاف:

«إن المبادرات الأخوية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية تجاه الأشقاء في العالمين الإسلامي والعربي، إنما تنبع من اعتبارات إسلامية وعربية وإنسانية، وإننا لا نتأخر عن القيام بذلك في مختلف الظروف، وذلك عن طريق القنوات الرسمية، وبالوسائل المعلنة والمشهودة، ونحن نبذل جهودًا متواصلة ومشتركة لجمع كلمة الأمة الإسلامية، وتحقيق التضامن الإسلامي والعربي بكل الوسائل، لضمان النجاح المنشود للقضايا الإسلامية والعربية المصيرية».

الاثنين ٩ رجب ١٤٠٧هـ
٩ مارس ١٩٨٧م

الاتصالات العربية

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بنتائج اللقاءات والاتصالات التي أجراها مع إخوانه قادة الدول العربية، ومع كبار زوار المملكة، في ما يتعلق بالقضايا العربية، وفي مقدمتها قضيتا لبنان وفلسطين، وضرورة تضافر الجهود لتحقيق الاستقرار في لبنان، والحفاظ على سلامة المخيمات الفلسطينية، وتيسير وصول المؤن والمواد الطبية إليها دون عوائق.

ثم تحدث خادم الحرمين الشريفين عن العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجيرانها من الأشقاء، فقال إنها على أحسن ما تكون قوةً وصفاءً، لأنها تنطلق من مبادئ الوئام والسلام والاحترام المتبادل وحُسن الجوار، وعلى هذه الأسس الإسلامية القويمة، قامت سياسة المملكة منذ نشأتها، وستظل كذلك ما شاء الله تعالى لها أن تظل، طالما تمسكت بتعاليم العقيدة الإسلامية، التي هي مبعث قوتها ومنعتها، ومنطلق كل خير ورخاء وأمن إن شاء الله.

شؤون داخلية

ناقش خادم الحرمين الشريفين مع المجلس الأنظمة التي تتعلق ببعض الشؤون الداخلية، ومنها موضوع العمالة الأجنبية، والتأمينات الاجتماعية، والضوابط التي تنظم علاقة العامل بصاحب العمل، وكلّف الوزراء المعنيين باستكمال الصيغ النهائية لتلك الأنظمة، تمهيدًا لوضعها موضع التنفيذ، انطلاقًا من حرصه، يحفظه الله، على سعادة المواطن، ورخائه، وتحسين وسائل معيشته.

وحول الشؤون الاقتصادية، أعرب الملك فهد، عن تفاؤله بتحسن الأوضاع وقال إن المؤشرات تدل على أننا نتجه الاتجاه الصحيح، في ضبط موازين صادراتنا من البترول.

الاثنين ١٤ رمضان ١٤٠٧هـ
١١ مايو ١٩٨٧م

الرحلة الملكية إلى أوروبا

تحدث الملك فهد عن الرحلة التي قام بها إلى عدد من العواصم العربية والأوروبية، وما أسفرت عنها المساعي التي قام بها، بتوفيق الله تعالى وعونه، من نتائج.

وشرح الملك فهد المراحل التمهيدية التي سبقت اللقاء الذي تم بين جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وقال:

«لقد وجدت من الشقيقين الكريمين: جلالة الملك الحسن الثاني، وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد، تفهمًا عميقًا لواقع الأمة العربية، وقضاياها المصيرية، وحرصهما معًا على كل ما يحقق عودة السلام والصفاء إلى جميع الأقطار العربية، ولقد سرني ما لمسته من تجاوب أخوي صادق، واستجابة إسلامية عربية كريمة، تجاه ما طُرح في هذا اللقاء من أفكار وآراء، حول تحقيق الآمال المنشودة، وأحمد الله تعالى جل شأنه، على ما وفقنا جميعًا إليه، متطلعين إلى مزيد من التقارب والتعاون على ما فيه خير الأمتين الإسلامية والعربية، في جميع الأقطار والميادين».

لقاءات الأشقاء

أحاط الملك فهد أعضاء المجلس علمًا بخلاصة عن اللقاءات والمحادثات التي أجراها مع بعض الأشقاء الذين زاروا المملكة خلال الأيام القليلة الماضية.

وتحدث عن لقاء السيد ياسر عرفات به فقال:

«لقد أطلعني الأخ أبو عمار على نتائج الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني، وما توصلت إليه المباحثات حول القضية الفلسطينية والنقاط الرئيسة فيها، فأكدت له موقف المملكة العربية السعودية الدائم والثابت، وهو العمل الدؤوب من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وتقرير مصيره، وإقامة دولته على أراضيه، وهو ما عملنا ونعمل له بكل طاقاتنا وإمكاناتنا، دعمًا ومؤازرة ومساندة لإخوتنا أبناء الشعب الفلسطيني، إيمانًا منا بعدالة قضيتهم».

كما أشار إلى اجتماعه مع سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت الشقيقة، والمحادثات التي تمت في نطاق المشاورات القائمة بين الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

«ولا يزال أملنا كبيرًا في أن يقف اللبنانيون بجميع طوائفهم، وقفة رجل واحد، لمواصلة التطور الحضاري الذي بدأه لبنان منذ عهد استقلاله، وحتى داهمته هذه الأحداث المؤلمة»

الاثنين ٢١ رمضان ١٤٠٧هـ
١٨ مايو ١٩٨٧م

القضية الفلسطينية

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بخلاصة عن اللقاءات والمحادثات التي أجراها مع المبعوثين الرسميين الذين قدموا إلى المملكة، إضافة إلى الاتصالات الهاتفية التي أجراها أو تلقاها من قيادات عربية شقيقة، في إطار المشاورات المستمرة، وتبادل وجهات النظر حول أهم القضايا العربية والإسلامية.

وأوضح المنظور السياسي الذي تأخذ به المملكة العربية السعودية تجاه كل قضية، وبصورة خاصة القضية الفلسطينية، في ضوء الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر.

وأكد حرص المملكة العربية السعودية على تكثيف الجهود المشتركة على الصعيد العربي، لتلطيف الأجواء، ودفع عجلة القضية إلى الأمام، بما يتفق مع الأهداف المشروعة العادلة للشعب الفلسطيني.

خدمات الحج

استعرض الملك فهد مع المجلس، الأسس العامة لخطة حج هذا العام، وأصدر توجيهاته إلى الوزراء المعنيين لاستكمال كافة الاستعدادات اللازمة لتقديم أفضل وأرقى الخدمات لضيوف الرحمن، خلال موسم الحج المقبل.

الاثنين ١٢ شوال ١٤٠٧هـ
٨ يونيو ١٩٨٧م

الموقف في لبنان

تحدث الملك فهد إلى المجلس حول قضايا الساعة، وبصورة خاصة تدهور الموقف الأمني في لبنان، وسقوط آلاف الضحايا من الإخوة اللبنانيين من قادة وطنيين ومواطنين أبرياء.

وأضاف:

«إن خلاص لبنان من محنته لا يزال في أيدي القادة اللبنانيين وحدهم إذا هم أجمعوا أمرهم، ووحدوا كلمتهم، واتفقوا على إنقاذ وطنهم، والحفاظ على وحدته الوطنية، ولحمة شعبه، واستعادة قدرته الاقتصادية، وما كان عليه من أمن ورخاء وإنتاج واستقرار، ولا يزال أملنا كبيرًا في أن يقف اللبنانيون بجميع طوائفهم، وقفة رجل واحد، لمواصلة التطور الحضاري الذي بدأه لبنان منذ عهد استقلاله، وحتى داهمته هذه الأحداث المؤلمة».

ثم أحاط الملك فهد المجلس علمًا بنتائج اللقاءات والاتصالات التي أجراها خلال الأسبوعين الفائتين، مع بعض الأشقاء من قادة وزعماء بعض الدول الإسلامية والعربية، وكبار ضيوف المملكة، ممن قدموا لأداء مناسك العمرة، وما حققته هذه اللقاءات من اتفاق في وجهات النظر حول قضايا الساعة،

إسلاميًا وعربيًا، وخصوصًا القضية الفلسطينية.

استعدادات الحج

ناقش الملك فهد مع الوزراء المختصين بشؤون الحج، تفاصيل الاستعدادات والترتيبات التي استكملت لخدمة ضيوف الأراضي المقدسة، خلال موسم الحج لهذا العام، وأصدر توجيهاته لتنفيذ بعض الإنجازات والترتيبات، وأهاب بجميع مسؤولي الدولة في الجهات المشاركة في خدمات الحج، مضاعفة جهودهم، وبذل أقصى المستطاع لخدمة الحجيج في كافة مواقع المشاعر المقدسة.

الاثنين ١٩ شوال ١٤٠٧هـ
١٥ يونيو ١٩٨٧م

السياسة الحكيمة

استمع المجلس في مستهل الجلسة إلى حديث أدلى به الملك فهد وتناول فيه العديد من القضايا السياسية المتعلقة بالأوضاع الراهنة، والأحداث الجارية، على الصعيدين العربي والدولي، مؤكدًا حرص المملكة العربية السعودية على مواصلة مساعيها الرامية إلى توثيق علاقاتها مع شقيقاتها الدول الإسلامية والعربية، في نطاق التعاون والتشاور، وتبادل الآراء، وتنسيق المواقف، بما يخدم الأهداف المشتركة في نطاق التضامن الإسلامي والعربي، إضافة إلى مواصلتها لسياستها الرامية إلى تعزيز علاقاتها بالدول الصديقة، لاستمرار تحقيق المصالح المشتركة بين المملكة العربية السعودية وتلك الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصناعية والتقنية والعسكرية.

خدمة الحرمين الشريفين

ثم بحث الملك فهد مع المجلس بعض الشؤون الداخلية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، وذلك في ضوء ما رفعه معالي وزير الصناعة والكهرباء إلى المجلس.

وقال خادم الحرمين الشريفين في معرض حديثه عن الخطط التنموية في كافة المجالات:

«لقد أكرمنا الله تعالى إذ جعلنا في خدمة الحرمين الشريفين، ومكننا من بذل ما نستطيعه من جهود لتطوير المدينتين الكريمتين: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وهذا واجب إسلامي نعتز بأدائه، ونحمد الله على أننا في خير عميم، محافظين على عقيدتنا، متمسكين بمبادئنا، وقيمنا، وعاداتنا في مجتمعنا الإسلامي، وهذا سر نجاح نهضتنا الشاملة، كما أنه من الأسباب التي ساعدت على ارتفاع مستوى معيشة المواطن السعودي، واستغنائه بخيرات بلاده، وتطور صناعتها، عن استيراد كثير من حاجاته الضرورية».

كفاءة المواطن السعودي

وأضاف الملك فهد قائلًا:

«لقد سبق أن قلت إن أهم الأهداف التي نسعى إليها هي خدمة المواطن، وتأمين معيشته بيسر ورخاء، وكل مشروع قام في هذا الوطن، في المجالات الصناعية وغيرها، إنما ارتكز، في الدرجة الأولى، على كفاءة المواطن السعودي الذي برهن على أنه في مستوى المسؤولية، كما برهن على قدراته النابعة من الإيمان بالله عز وجل، ثم بوطنه، في نجاح النشاط الصناعي. ولكنني أقول إنه لا بد من أن تكون الصناعة السعودية مربحة، ولكي تكون مربحة لا بد من حمايتها، لأن في ذلك حماية للمواطن شريطة ألا يكون الربح على حساب المواطن العادي، وهنا يأتي دور الضوابط والضمانات لتحديد الأسعار المناسبة، مع تحقيق الربح المعقول للحصول على عدد أكبر من المساهمين. والمهم في مجال الصناعة هو الجودة والكفاءة، وهذا لا يتأتى إلا بالخبرات الممتازة، والمساهمة الفاعلة في رؤوس الأموال، مما يعتبر واجبًا ومسؤولية على كل من وزارة الصناعة والكهرباء، ووزارة التجارة، فللمواطن علينا حق تأمين عيشه الكريم، ورفع مستوى صناعته الوطنية، ووضعها في متناول الجميع».

«أهم الأهداف التي نسعى إليها هي خدمة المواطن، وتأمين معيشته بيسر ورخاء»

الاستثمار التنموي

ومضى قائلًا:

«من أكثر الأشياء التي تسعدني، أن أرى المواطن السعودي يستثمر رأس ماله في مختلف المجالات التنموية، متمتعًا بما توفره له الدولة من حرية تامة في التعامل بمجال الاستثمار والتنمية، وما تمنحه إياه من مميزات انفرد بها المواطن السعودي دون غيره في الدول الأخرى، حيث لا قيود ولا ضرائب تحد من نشاطه».

الاثنين ٣ ذو القعدة ١٤٠٧هـ
٢٩ يونيو ١٩٨٧م

دفع السيئة بالحسنة

استعرض المجلس تطورات الأحداث في المنطقة، واستمع إلى شرح وتحليل من قبل الملك فهد حول تلك التطورات حيث قال:

«إن المملكة العربية السعودية مصممة على السير قدمًا في سياستها القائمة على دفع السيئة بالحسنة، ودرء الشر بكل الوسائل الخيّرة، وترجيح الحكمة على الانفعال عند اتخاذ القرارات وتحديد المسارات، مع الاستعداد التام ـ على جميع المستويات ومختلف الميادين ـ لأي طارئ، يتطلب الدفاع عن أوطاننا ومقدساتنا ومقدراتنا، معتمدين على إيماننا بالله عز وجل، ثم على تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف في كل أمورنا».

وتطرق في حديثه إلى ظاهرة بعض الأدعياء الذين يتخذون من الدين وسيلة لزعزعة الأمن في بعض الأقطار العربية والإسلامية باسم العقيدة، وبعضهم يفعل ذلك عن جهالة بحقيقة ما تحتوي عليه تعاليم العقيدة الإسلامية من أصول الدعوة إلى كل ما فيه صلاح البشرية، وخير هذه الأمة، وبعضهم ـ مع شديد الأسف ـ عن انحراف وانجراف مع أهداف المخططين المناوئين للمضمونات الواضحة لجوهر الإسلام.

المواطن السعودي
حريص على أمن وطنه وسلامته

تحدث الملك فهد عن المواطن السعودي تجاه تلك التحركات المشبوهة، فقال: «إن المواطن السعودي على جانب كبير من الفطنة واليقظة لأمثال هؤلاء الأدعياء، كما أنه من أكثر الناس حرصًا على أمن وسلامة وطنه، وعلينا جميعًا أن نكون في المقدمة للمحافظة على صفاء العقيدة الإسلامية، ودرء الشوائب عنها، وخاصة رجال الدعوة وطلاب العلم، وأن نكون على حذر أمام كل من يحاول الإساءة إلى أمن البلاد، باستغلال الدعوة إلى الدين، وعلينا مضاعفة الجهود لنشر الدعوة الصحيحة بين الناس، وتعريفهم بأصول تعاليم وآداب الدين الحنيف، وحثهم على اتباع سبل الخير والبر والتقوى، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وتلك هي الرسالة السامية التي نزل بها القرآن الكريم، وشرعها لنا الرسول الأمين صلوات الله وسلامه عليه».

في خدمة حجاج بيت الله

بحث الملك فهد مع الوزراء المعنيين الخطط الموضوعة، والاستعدادات المتخذة لخدمة حجاج بيت الله الحرام، وأصدر توجيهاته بالعمل على توفير كل ما من شأنه تيسير سبل أداء فريضة الحج لضيوف الرحمن بكل راحة واطمئنان.

الاثنين ١٠ ذو القعدة ١٤٠٧هـ
٦ يوليو ١٩٨٧م

شؤون الحج

استأنف الملك فهد بحثه مع الوزراء المعنيين حول شؤون الحج، وما تم تنفيذه من مراحل الاستعداد لخدمات الحجيج، وأعرب، يحفظه الله، عن ارتياحه لما بذل، ويبذل، من جهود، لراحة حجاج بيت الله في مختلف مراحل ومواقع أداء مناسك الحج.

الوفاق العربي

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بخلاصة عن المحادثات التي أجراها مع بعض كبار زوار المملكة، ومنهم دولة رئيس الوزراء السوداني السيد الصادق المهدي، ووزير خارجية أثيوبيا السيد برهانو باي، حيث واصل جهوده لتقريب وجهات النظر إزاء الخلافات القائمة بين بعض الدول المتجاورة.

كما عرض للمجلس طبيعة المشاورات التي يجريها هذه الأيام مع أشقائه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حول القضايا المتعلقة بالأوضاع الراهنة على صعيد منطقة الخليج العربي، سياسيًا وأمنيًا، بما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة التي تتطلع إليها شعوب المنطقة.

وبتوجيه من الملك فهد، استمع المجلس إلى التقرير الإعلامي الذي يحتوي على أبرز الأحداث المستجدة عربيًا ودوليًا.

في ضوء ما جاء في التقرير قال الملك: «إن من الضروري توفير الحد الأدنى من الوفاق العربي الذي لا بد منه لإيجاد المناخ الملائم لعقد مؤتمر القمة العربي، الذي تحرص المملكة، وتعمل، على إنجاحه في حال عقده بما يحقق الأهداف التي تتطلع إليها الأمة العربية».

الحرب الدامية

تناول الملك فهد بالتحليل مشكلة الحرب الإيرانية ـ العراقية، وأعرب عن اعتقاده بضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لإنهاء هذه الحرب الدامية المؤلمة من خلال منظور الجهود الدولية الأخرى، من أجل إقناع الحكومة الإيرانية بالاستجابة لنداءات وقف القتال، وحقن دماء المسلمين، من كلا الطرفين، واعتماد المفاوضات السلمية لحل الخلافات القائمة بين العراق وإيران، وتجنيب المنطقة بأسرها مخاطر استمرار هذه الحرب، وما يمكن أن تؤدي إليه من مضاعفات خطيرة لا يعلم مداها إلا الله تعالى.

تجنيد جميع الطاقات لرعاية حجاج بيت الله الحرام

ناقش الملك مع الوزراء المختصين الاستعدادات المتخذة لرعاية ضيوف الرحمن في موسم حج هذا العام، وأعاد توكيد حرصه على تجنيد جميع الطاقات البشرية والمادية لرعاية الحجاج، والسهر على أمنهم وراحتهم، وتأمين أرقى الخدمات لهم.

وأثنى على الجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، وزير الداخلية، ورئيس لجنة الحج العليا لتحقيق الغايات المأمولة.

الاثنين ٣٠ ذو الحجة ١٤٠٧هـ
٢٤ أغسطس ١٩٨٧م

الموقف من تعكير صفو الحج

استهل الملك فهد الجلسة بحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، ثم قال:

«لعل من محاسن الصدف أن يأتي اجتماعنا هذا ختامًا لسجل كبير، حافل بالكثير من جليل الأعمال التي أنجزت في العام الهجري الفائت، وغدًا تستقبل الأمة

الإسلامية فجر عام هجري جديد، حافل بالبشر والأمل والتفاؤل، بأن يجعله الله عام خير ورخاء، ونصر، ورفعة للإسلام والمسلمين، تتحد فيه كلمتهم، ويلتئم شملهم، وتلتقي خلاله رؤيتهم على طريق الحق المبين إن شاء الله.

إننا نحمد الله كثيرًا على ما أكرمنا به من النعم، وما وفقنا إليه من بذل الجهود المخلصة لخدمة ضيوف الرحمن، وخدمة الحرمين الشريفين، ونصرة ديننا الحنيف.

والحمد لله الذي حمى بيته، وصان حرماته من كيد المعتدين، وفتنة الباغين.

والحمد لله الذي أثلج صدورنا، وصدور عباده المؤمنين، بما أجمعت عليه الأمة الإسلامية، قاصيها ودانيها، ممثلة في قادتها، وزعمائها، وفي أئمتها وعلمائها، وفي مؤسساتها، ومراكزها الإسلامية، معربة عبر وسائل إعلامها، وعبر ما تلقينا منهم خلال المحادثات الهاتفية، والبرقيات، والرسائل، عن شجبهم واستنكارهم وتنديدهم بما أقدمت عليه الفئة المنحرفة، من رفث وفسوق وعصيان في مكة المكرمة، وبما أهدرته تلك الفئة الباغية من دماء المسلمين في أقدس الأيام، وأجل العبادات حرمة عند الله.

كما أعرب لنا العالم الإسلامي بأسره، عن تأييده المطلق للأسلوب الذي عالجنا به هذه الفتنة، وأطفأنا به نارها، قبل بلوغ غاياتها التي انكشفت للعالم أجمع، والفضل لله وحده الذي يعلم كم جهودًا بذلناها من خلال الأشقاء للتفاهم الودي مع مثيري تلك الفتنة، وكم حاولنا بكل الوسائل في الأعوام الماضية، وفي هذا العام، تجنب أي حدث يخل بالأمن، ويعكر صفو الحج، وكم تغاضينا عن العديد من الممارسات والتجاوزات، درءًا للشر، وسعيًا للخير، ولكن الله وحده يعلم ما تخفي الصدور».

الاثنين ٧ المحرم ١٤٠٨هـ
٣١ أغسطس ١٩٨٧م

نتفانى في نصرة الحق

اطّلع المجلس على آخر التقارير السياسية والأمنية والإعلامية، حول الأحداث الجارية في المنطقة العربية خلال الساعات الأربع والعشرين الفائتة.

وفي ضوء ما تضمنته هذه التقارير، تحدث الملك فهد عن تصوراته تجاه تطورات الأحداث، وخاصة بالنسبة للتصعيد الملحوظ في منطقة الخليج العربي، فأكد استمرار المملكة في سياستها المعروفة بالاتزان في جميع مواقفها، وهو ما تتميز به المملكة وتعتز.

وأضاف: إن المملكة مستمرة في جهودها المكثفة الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في كل شبر من الأراضي العربية، ثم قال:

«لقد آلينا على أنفسنا، ومنذ أن شرّفنا

الله بخدمة بيته الحرام ومسجد رسوله ﷺ، أن نتفانى في نصرة الحق، والتمسك بالعقيدة الإسلامية، وإعلاء راية التوحيد، مع بذل كل ما نستطيع للمحافظة على استمرار نهضتنا، وإسعاد مواطنينا. وبالتالي فلا زلنا نحرص كل الحرص على تدعيم أواصر الأخوة والمودة مع أشقائنا في الدول الإسلامية والعربية على مختلف الأصعدة. كما نحرص على استمرار كسب الأصدقاء من منطلقات الاحترام المتبادل، والتوازن المتعادل، في التعامل معهم، في سبيل كل ما يخدم مصالحنا المشتركة من قريب أو بعيد، ولا نريد شيئًا من أحد، إلا من وجه الله الكريم. وفي المقابل، فإننا لا نسمح لأحد أن يتآمر علينا، أو يسيء إلى أوطاننا، وأمن مقدساتنا، وإذا ابتلينا فدماؤنا وأرواحنا وأموالنا دون ذلك. غير أننا نسأل الله ـ جل شأنه ـ أن يحمي أوطاننا، ويديم علينا الأمن الشامل، ويرد كل من أرادنا بسوء على أعقابه خائبًا مدحورًا».

وحث الملك فهد المواطنين جميعًا على مضاعفة اليقظة، واستمرار التلاحم في إطار الأسرة السعودية الواحدة المتكاملة، كما أعرب، يحفظه الله، عن تطلعات المملكة إلى تحقيق التضامن العربي المنشود باعتباره منطلقًا أمثل لدعم التضامن الإسلامي الشامل، الذي يمكن من خلاله التوصل إلى حل مشكلاتنا، وتعزيز مواقعنا، ونصرة قضايانا.

اللقاءات والاتصالات الملكية

أطلع الملك المجلس على خلاصة اللقاءات والاتصالات التي أجراها خلال الأسبوع الفائت، وبخاصة اجتماعه مع جلالة الملك الحسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية ودولة رئيس وزرائه زيد الرفاعي، وما أسفر عنه هذا الاجتماع من توافق تام في الرؤية المشتركة تجاه جميع القضايا التي طرحت على بساط البحث.

الاثنين ١٤ المحرم ١٤٠٨هـ
٧ سبتمبر ١٩٨٧م

أحداث الخليج العربي

تناول الملك فهد بالتحليل والاستقراء أخبار الأحداث المستعرة في الخليج العربي، وانعكاساتها على القضايا الإسلامية والعربية الهامة، فقال، يحفظه الله:

من المؤسف، كما نلاحظ، أن تطغى أحداث الخليج على أهم قضايا الأمة العربية التي توليها جُل اهتمامها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وكذلك الأحداث اللبنانية التي تزداد حدّة كل يوم، مما نتج عنه تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى أدنى المستويات التي لم يعد يحتملها المواطن اللبناني، بعد طول صبر وجلد، خلال مراحل المأساة الدامية منذ عام ١٩٧٥ الميلادي وحتى تاريخ اليوم.

هذا بالإضافة إلى القضايا الإسلامية الهامة التي تأتي القضية الأفغانية في مقدمتها.

ومضى الملك المفدى، في شرح تصوراته لحقيقة المخطط العدواني الذي بدأت تظهر معالمه، مؤكدًا على أن المخرج الوحيد لإحباط هذا المخطط، لا يكون إلا بالتقاء الأمة العربية على رؤية موحدة، في نطاق العمل العربي المشترك، من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وحذر من عواقب استمرار أجواء التوتر التي تسود العلاقات القائمة بين بعض الدول الشقيقة، مما يعطل المساعي المبذولة لتلطيف حدة التوتر بغية التوصل إلى إجماع، ولو نسبي، على الأهداف المصيرية التي تنتظر عقد مؤتمر القمة العربي، في مناخات تحقق له النجاح المأمول.

حث الشباب
على الانخراط في السلك العسكري

على الصعيد الداخلي، تحدث الملك فهد عن بعض الأمور الهامة، ومنها مضاعفة الحرص على أبناء هذا الوطن، وتنشئتهم النشأة الصالحة نحو دينهم ووطنهم، مع الحفاظ على تقاليد مجتمعنا وآدابه الموروثة بهدى تعاليم العقيدة الإسلامية السمحة.

وحث الملك الشباب من حملة التوجيهية، وخريجي المعاهد العلمية، والمراكز الفنية، على الانخراط في السلك العسكري بمختلف حقوله وقطاعاته قائلًا:

«لقد أجبت على أسئلة بعض إخواني المواطنين في لقاءاتنا الأسبوعية معهم يوم أمس، حول بعض الشؤون، ومنها مستقبل أبنائنا الخريجين، وضمان سبل معيشتهم، وهو ما توليه الدولة جُل اهتمامها وعنايتها. وقلت إن على أبنائنا الذين لم تمكنهم مستوياتهم التحصيلية من الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العلمية، أن يتوجهوا إلى خدمة وطنهم في الميادين العسكرية التي ترحب بهم، وتعنى بتدريبهم على أعلى المستويات، وخصوصًا في حقل الطيران الحربي بجميع فروعه، ليكونوا درعًا للوطن، وخيرًا ودعمًا لأسرهم بعد انقضاء فترة التدريب. فمن شاء الاستمرار بعد ذلك رحبنا به، ومن عاد إلى الحياة المدنية، عاد صلبًا قويًا مؤهلًا لحمل المسؤولية وكسبًا للوطن».

وأضاف الملك فهد:

«لدينا دراسة وافية في هذا الشأن، سيصدر المجلس قراره حولها قريبًا، بمشيئة الله، بعد مناقشة جميع جوانبها، بما يحقق الخير المرجو لأجيالنا إن شاء الله».

«يجب علينا أن نواصل شكرنا لله تعالى على هذه النعم جميعًا، ونحافظ عليها، باتباع أوامر الله، واجتناب نواهيه، ونسأله تعالى أن يحفظ على هذا البلد أمنه ورخاءه واستقراره»

ومن تلك الشؤون أيضًا، قال الملك: «قضايا الزواج، وغلاء المهور، وتنافس بعض المواطنين في مظاهر البذخ والإسراف على إقامة الولائم، الأمر الذي لا يقره الإسلام، ويرفضه المجتمع، ولو أن الآباء اقتصروا في هذا المجال على المقبول والمعقول دون مغالاة أو مباهاة، لهان نصف المشكلة.

كما ترامى إلى علمي من جهة أخرى، التقاط الصور في حفلات الزفاف، سواءً كان المصور رجلًا أو امرأة، فهذا شيء ننكره، ولا نقره على الإطلاق».

ووجه الملك فهد معالي وزير الشؤون البلدية والقروية لضرورة الإسراع في إنشاء قاعات مهيأة بكل الوسائل اللازمة لإقامة حفلات زفاف المواطنين، مع تحديد موعد ثابت لإنهاء الحفلات في موعد مبكر، لا يمتد إلى الثلث الأخير من الليل بأي حال من الأحوال.

ثم تطرق الملك في حديثه إلى ما وفرته الدولة للمواطنين من أسباب الحياة الحرة الكريمة في أعمالهم، ومواردهم، وسفرياتهم، دون قيود أو فروض، وقال:

«يجب علينا أن نواصل شكرنا لله تعالى على هذه النعم جميعًا، ونحافظ عليها، باتباع أوامر الله، واجتناب نواهيه، ولا أعتقد بأن أحدًا في هذا الوطن، إلا ويرجو من الله دوام النعم، ونسأله تعالى أن يحفظ على هذا البلد أمنه ورخاءه واستقراره».

الاثنين ٢١ المحرم ١٤٠٨هـ
١٤ سبتمبر ١٩٨٧م

الحرب العراقية ـ الإيرانية

في ضوء حصيلة المعلومات والتقارير أوضح الملك فهد للمجلس مواقف المملكة تجاه عدد من قضايا الساعة، ومن أكثرها أهمية وإلحاحًا الحرب الإيرانية ـ العراقية التي يجب أن تبذل الجهود لوقفها في أسرع وقت ممكن، وارتباط ذلك بالاعتداءات المتكررة على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وضرورة تكثيف الجهد العربي المشترك لمساعدة اللبنانيين على مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في بلادهم، وتأمين أسباب المعيشة لعشرات الألوف من الذين مسّهم الضر في لبنان، بسبب التصعيد العسكري المستمر في بيروت الغربية والمناطق الجنوبية.

وقال:

«لقد اطّلعت مؤخرًا على إحصاءات للمبالغ التي يحولها إخواننا اللبنانيون العاملون في المملكة إلى أهلهم وذويهم في لبنان، ونحمد الله الذي مكننا من الإسهام في دعم المداخيل اللبنانية الوطنية التي ساعدت كثيرًا على تخفيف وطأة الحرب اللبنانية بالإضافة إلى ما أسهمت، وتسهم، به المملكة على الدوام في مجال المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني الشقيق على مختلف مستوياته».

على هذا الصعيد ألمح الملك فهد في حديثه إلى ما صدر عن بعض العناصر اللبنانية من إساءات واتهامات ضد المملكة، فقال:

«إنني أتساءل دائمًا عن سبب واحد، أو مبرر، يحمل أي لبناني مهما كان انتماؤه على الإساءة لبلد عربي شقيق، سخّر كل طاقاته طوال الأزمة اللبنانية في سبيل الخير، فلم أجد، مطلقًا، أن المملكة كانت في يوم من الأيام مصدر شر أو إساءة للبنان منذ استقلاله حتى اليوم، بل العكس هو الصحيح في كل مجالات الخير والدعم والمساندة دونما منّة. فهذا موقف أخوي تمليه علينا واجبات واعتبارات كثيرة تجاه لبنان الشقيق. ومن هنا، من هذا الشعور كان مصدر العتب على بعض المواطنين اللبنانيين، الذين سلكوا مسلك الأشرار، بعد أن كانوا دعاة محبة وسلام لكل العرب. غير أن سجايانا المعروفة تأبى علينا أن نؤاخذ لبنان الشقيق لما بدر ويبدر من بعض أبنائه من أعمال وتصرفات نستنكرها منهم، خصوصًا ونحن ندرك ما يُفرض على البعض منهم في تصرفاته هذه، من جراء الضغوط والممارسات الإرهابية الإيرانية التي نأمل أن ترفضها القيادات الوطنية اللبنانية الواعية، وتتحرر منها، كي تفسح المجال للمساعي العربية المبذولة، من أجل إنقاذ لبنان، وإعادة أمنه ورخائه».

الاثنين ٢٨ المحرم ١٤٠٨هـ
٢١ سبتمبر ١٩٨٧م

تضامن الأمة مطلب عاجل

تحدث الملك فهد عن مواقف المملكة العربية السعودية تجاه بعض القضايا العربية، فأكد استمرار الجهود التي تبذلها حكومة المملكة بالتنسيق والتعاون مع أشقائها لإحلال سلام شامل وعادل في جميع مناطق التوتر، وخصوصًا بالنسبة لمياه الخليج العربي.

وقال: «إن تضامن الأمة العربية في هذه الظروف هو مطلب عاجل وملح وقاعدة أساسية لحل جميع المشكلات، وإزالة كل العقبات. وفي اعتقادي أن تحقيق ذلك ليس بالأمر العسير إذا خلصت النيّات، وصفت النفوس، واتجهت الجهود لإنقاذ الوضع المتدهور في أكثر من صعيد».

الاثنين ٥ صفر ١٤٠٨هـ
٢٨ سبتمبر ١٩٨٧م

مستقبل الشباب

تحدث الملك فهد في الموضوع الذي سبق أن أشار إليه في الجلسة السابقة، ويتعلق بتوجيه الشباب للالتحاق بالمعاهد والكليات العسكرية، والخدمة الميدانية، وألقى الضوء

على عدد من النقاط التي سبق له أن تناولها بالبحث، في حديثه الشامل لأبنائه الضباط عشية ذكرى اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، ومنها تعزيز قدرات القوات الجوية، وإنشاء مزيد من المصانع الحربية، لإنتاج الأسلحة والذخائر بمختلف أنواعها، ووضعها في قمة اهتمامات الدولة في خطة التنمية المقبلة.

وأضاف:

«أود أن أكرر في هذا المجلس، أن علينا واجبًا كبيرًا نحو أبنائنا الطلبة، سواء كانوا من خريجي الجامعات، أو من حملة التوجيهية، وأرانا مُطالبين ـ على الدوام ـ بتأمين مستقبلهم وتهيئة المجالات لهم كمواطنين صالحين، أقوياء، أشداء، لخدمة الدين والوطن.

وفي اعتقادي أن الوقت قد حان لانخراط الشباب في المسالك العسكرية، وخاصة أولئك الذي لم تستوعبهم المعاهد والجامعات بمختلف فروعها، مع تحديد فترة تدريبهم عسكريًا لمدة عامين، ولهم بعدها ـ كما قلت سابقًا ـ أن يختاروا بين الاستمرار، أو العودة إلى مقاعدهم في الجامعات المدنية، أو المعاهد الفنية، وهذا يتطلب وضع مخطط دقيق عاجل وشامل لتنفيذ نظام تجنيد الخريجين من أبنائنا، أو من حملة التوجيهية منهم».

الأمن في ظل الشريعة

تحدث الملك فهد عن موضوع بعض الأحكام التي تصدر على من يخالفون الأنظمة، ويعتدون على الحرمات والممتلكات، فأشار إلى القضاء وضوابطه وأحكامه، ودقة تنفيذه وأضاف:

«من نعم الله على هذا البلد أن خصه بتطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، والمحافظة على تنفيذ ما أمر به رب العزة والجلال، وما سنه الرسول الأمين صلوات الله وسلامه عليه، وهذا هو طريق الحق الذي لا ولن نحيد عنه أبدًا إن شاء الله ما حيينا، وسوف نحيا ونموت متمسكين بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، لا نخشى في الله لومة لائم، ولا نجامل أحدًا على حساب عقيدتنا، وتعالي ديننا الحنيف».

وقال لأعضاء المجلس:

«أنتم من أوائل المسؤولين في هذه الدولة، وإنني رغم عدم ميلي للشدة والعنف، إلا أن بعض الجرائم لا بد وأن تقابل بالعقاب الرادع».

وناقش الملك فهد معالي وزير العدل في هذا الشأن، وحثه على توجيه القضاة بأن يولوا أحكامهم في بعض الجرائم كل عنايتهم واهتمامهم، حفاظًا على المجتمع من الفساد، وصيانة لأبناء هذا الوطن، داعين الله العلي القدير أن يديم على هذا البلد أمنه ورخاءه، ويحفظ عليه نعمة التمسك بالعقيدة الإسلامية، وبهدي الكتاب والسنة.

الاثنين ١٢ صفر ١٤٠٨هـ
٥ أكتوبر ١٩٨٧م

اتصالات ملكية

وضع الملك فهد المجلس في أجواء الاتصالات والمباحثات التي أجراها مع بعض أشقائه قادة الدول العربية، حول مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي سيعقد في العاصمة الأردنية عمّان، وبخاصة مباحثاته مع جلالة الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والتي بينت تطابق الآراء، وتوافق وجهات النظر بين العاهلين، حول الآمال المعقودة على المؤتمر المنتظر.

كما أطلع أعضاء المجلس على الجهود التي تقوم بها المملكة، من أجل تصفية الخلافات بين الأشقاء العرب كخطوة ضرورية لتحقيق النجاح المطلوب لمؤتمر القمة العربي الطارئ.

نسير قدمًا على نهجنا

ثم تطرق إلى الحملات الإعلامية المغرضة التي تشن ضد المملكة في بعض البلاد الخارجية، وهي حملات من الأراجيف والأكاذيب التي يراد منها إيجاد جو من القلق والتوتر، تجاه سياسة المملكة التي تستقطب تأييد جميع الدول الشقيقة والصديقة، وأن هذا الأسلوب المستهلك من أساليب الدس والوقيعة والكذب، لا يمكن، أبدًا، أن يثنينا عن مواصلة السير قدمًا على نهجنا الذي نؤمن بأنه لا ينشد سوى مصلحة الأمتين الإسلامية والعربية والسلام العالمي.

وأضاف الملك:

«نحن بلد اعتاد الثبات في مواقفه وقراراته، كما اعتاد أن يتخذ من الاتزان والمنطق أسلوبًا للرد على الافتراءات والأكاذيب التي يروجها الأعداء. وأننا لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن نخرج عن الموضوعية والصدق، ومماشاة المفترين في أساليبهم الدعائية الرخيصة».

واستطرد:

«إننا لا نضمر العداء لأحد، ولا نحاول استفزاز الآخرين مهما تردت علاقاتنا معهم، لأن تعاليم الإسلام تأمرنا بأن ندفع بالتي هي أحسن. ومن هذا المنطلق نحرص دائمًا على تجنب الشرور بكل الوسائل الممكنة، أما إذا اضطررنا، كما سبق أن قلت في عدة مناسبات، فإننا لن نتردد لحظة في الدفاع عن الوطن ومقدساته وسيادته، بكل ما نملك من طاقات وقدرات، وعلينا أن نكون متيقظين لكل ما يدور من حولنا، ونحن على اقتناع ويقين بأن الله معنا، وفي عوننا، وقد خصَّنا، جلّ وعلا، بخدمة الحرمين الشريفين، وأكرمنا بالقيام بهذا الواجب الإسلامي العظيم».

«إننا لا نضمر العداء لأحد،
ولا نحاول استفزاز الآخرين
مهما تردت علاقاتنا معهم»

الاثنين ١٩ صفر ١٤٠٨هـ
١٢ أكتوبر ١٩٨٧م

القضايا العربية

استعرض المجلس التقارير السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، حول تطورات الأحداث وخاصة ما يتعلق منها بالحرب الإيرانية ـ العراقية، والمشكلة اللبنانية والقضية الفلسطينية وما تفرع عنها من وقائع دامية، وأزمات سياسية، تواجهها، في المقابل، محاولات تبذل لطرح الحلول التي يراها كل طرف مناسبة.

وقد أعرب خادم الحرمين الشريفين عن اقتناعه التام، بأن الخطوة الأولى نحو المواجهة الصحيحة لتلك القضايا هي اجتماع الكلمة، وتوحيد الصف، وتحقيق التفاهم بين الأشقاء العرب.

وأضاف:

«ولا أرى ذلك عسيرًا على همم الأشقاء قادة الأمة العربية، إذا هم أجمعوا أمرهم، وتناسوا خلافاتهم الشكلية، ووحدوا كلمتهم على طريق العمل المشترك من أجل إحباط المؤامرات الرامية إلى تثبيط العزائم، وتعطيل الجهود المخلصة المبذولة، لتدعيم التضامن العربي، الذي نترقب أن يسود أجواء القمة العربية الطارئة في عمّان بعد أقل من شهر من هذا التاريخ».

الخدمات الصحية

تحدث الملك فهد حول عدد من الشؤون الداخلية التي تهم المواطنين، ووجه الوزراء المعنيين بمضاعفة الجهد، لتقديم أقصى ما يمكن من خدمات، وتسهيل سبل الحياة الرغدة للمواطن السعودي.

ثم تناول قطاع الخدمات الصحية في الحقلين المدني والعسكري، ونوه بالجهود المستمرة المبذولة لرفع مستوى الرعاية الطبية في مختلف التخصصات، وحث على ضرورة أن يُعنى المسؤولون في هذا القطاع بتدعيم المستشفيات بالكفاءات والخبرات الطبية الممتازة، وفقًا لاحتياجات الهدف المنشود، مع الحرص دائمًا على تدريب الكفاءات الوطنية الشابة لبلوغ المستويات التي تؤهل أصحابها للقيام بمسؤولياتهم تجاه مواطنيهم على أكمل وجه.

وقال:

«لقد هيأت الدولة للمواطنين في الوقت المناسب، أحدث الأجهزة الطبية في مختلف التخصصات، وأقامت لهم العديد من المستشفيات بآلاف الملايين من الريالات، ولتحقيق الاستفادة القصوى من ذلك، فلا بد من استقدام الأطباء الممتازين إلى جانب كفاءاتنا الوطنية لتحقيق الفوائد المطلوبة في هذا القطاع الحيوي الهام».

مصالح المواطنين أمانة في أعناقكم

ثم تحدث الملك فهد عن موضوع طرح المناقصات، وإبرام العقود، وأصدر توجيهاته بالحرص على اتباع الضوابط النظامية بكل دقة، ومنع أي مخالفة قد تحدث نتيجة لتهاون يصدر من مسؤول عن هذه الأمور.

وأضاف:

«إن مصالح المواطنين أمانة في أعناقكم، فساعدوني بالرأي والمشورة في كل ما ترونه يخدم الصالح العام، ويحقق العيش الكريم للمواطن، وجميعكم محل الثقة المطلقة، وعلى مستويات عالية من الخبرة والكفاءة، وكل ما نحرص عليه هو مضاعفة اليقظة في مكافأة المحسن، ومعاقبة المسيء، وبهذا تستقيم الأمور، وتبرز الكفاءات الممتازة».

العناية بأبنائنا في جميع مراحل نموهم

ثم قال:

«أعود، فأجدد اليوم حرصي على ضرورة العناية بأبنائنا في جميع مراحل نموهم، ومستوياتهم العلمية، وبما أن الدولة قد كفلت حرية الفرد في تنقلاته وأسفاره خارج المملكة، ضمن الضوابط المعلنة، فلا بد من أن نعمل على ترسيخ المفاهيم الإسلامية الصحيحة، والمثل الأخلاقية العالية، لدى كل فرد من أبنائنا، انطلاقًا من تعاليم العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية الكريمة، وهذا أمر يتوجب القيام به على الأبوين، وعلى المدرسين، وعلى كل المؤسسات الاجتماعية والشبابية، وبالتالي على وسائل الإعلام. فإذا تسلح الشاب بالإيمان الراسخ في عقيدته، وتحلى بالأخلاق الكريمة، أصبح محصنًا ضد كل الشرور التي طرأت على مجتمعات اليوم، والتي تستلزم مشاركة الجميع في التصدي لها بكل عزم وحزم، وهذه أمانة في أعناقنا جميعًا وسنظل نحافظ عليها إن شاء الله، ما دمنا نتمسك بكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وما دمنا نحافظ على شكر النعم، سائلين الله تعالى أن يقي هذا البلد وأهله كل مكروه».

الاثنين ٢٦ صفر ١٤٠٨هـ
١٩ أكتوبر ١٩٨٧م

استقبالات ملكية

أطلع الملك المجلس، في مستهل الجلسة، على خلاصة المحادثات التي أجراها مع كبار ضيوف المملكة ومنهم فخامة الرئيس محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان، والسيد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية، والسيد جون هيرنغتون وزير الطاقة الأمريكي ـ الذي حمل إلى الملك فهد رسالة من فخامة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ـ والسيد كريستوف ميرفليس وزير المالية القبرصي الذي نقل رسالة من الرئيس سبيروس كبريانو، والسيد تشارلز روب أحد زعماء الحزب الديمقراطي الأمريكي.

الاثنين ٤ ربيع الأول ١٤٠٨هـ
٢٦ أكتوبر ١٩٨٧م

استقبالات ملكية

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بموجز عن نتائج استقبالاته لعدد من كبار الشخصيات ومنهم عضو مجلس قيادة الثورة العراقي النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان، الذي حمل رسالة من فخامة الرئيس صدام حسين، يرافقه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية طارق عزيز. وسمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير داخلية دولة البحرين الذي سلم الملك فهد رسالة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين. ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور مانع سعيد العتيبة، الذي حمل بدوره رسالة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. ووزير الاقتصاد الألماني الدكتور مارتن بنجمان. ووزير الجيش البرازيلي الجنرال ليونيداس بيريز كوندلنس.

السياسة البترولية

ناقش الملك فهد مع المجلس بعض الموضوعات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والبترولية.

وقد أوضح موقف المملكة من أوضاع السوق البترولية، فقال:

«إن المملكة لا ترى زيادة أسعار البترول الخام في الوقت الحاضر وحتى نهاية العام ١٩٨٨ الميلادي على الأقل، شرط ثبوت زيادة حقيقية في الطلب، لأن زيادة الأسعار من قبل دول (أوبك) في الوقت الذي يستطيع فيه المنتجون خارج (أوبك) البيع في الأسواق الفورية بالأسعار التي يريدونها، سوف ينتج عنه انخفاض حصة (أوبك) في السوق، والتشجيع على زيادة الإنتاج من قبل الدول المنتجة خارج (أوبك)، الأمر الذي يشكل ضغوطًا كبيرة على إنتاج دول (أوبك) ومبيعاتها».

من ناحية أخرى، قال: «إن تركيز الاستقرار في السوق الذي نجحت (أوبك) في تحقيقه خلال العام الميلادي الحالي، يجب أن يستمر لفترة أطول لكي يستطيع المنتجون والمستهلكون على السواء التخطيط للتنمية برؤية واضحة، وأسس ثابتة».

الشؤون التنظيمية الإدارية

وجه الملك فهد المجلس إلى ضرورة إيلاء الشؤون التنظيمية الإدارية، أكبر جانب من الاهتمام، وحصر جميع مراجعات المواطنين لدى رؤساء الأقسام الإدارية، لتيسير أمورهم، وإنجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة، وأن يواصل الوزراء مراقبة سير العمل، من خلال رقباء معتمدين من قبلهم، للوقوف على طريقة سير العمل، وتقييم مجهودات الموظفين العاملين، كلّ في حقله واختصاصاته، ورفع تقارير دورية للوزراء، ليتخذوا في ضوئها

قراراتهم بالنسبة لترقية الموظف المجد بصرف النظر عن أقدمية الموظف المتهاون، لكي يكون ذلك حافزًا للمجد لمضاعفة جهوده في أداء واجباته الوظيفية.

كما ناقش موضوع الكفالات والسلف، وأوصى بوضع نظام يكفل تحديد الالتزامات الحقوقية في هذا الصدد، ويوفر على الدوائر الحكومية كثيرًا من الجهد والعناء.

القطاع الصحي

استأنف الملك فهد بحثه مع المجلس في سبيل تطوير الخدمات الصحية، في المجالين المدني والعسكري، مع إعادة النظر في تحديد مواصفات المستحقين للعلاج، من خلال التسهيلات التي تقدمها الدولة للمواطنين، لتخفيف الضغط على المستشفيات التخصصية، وإتاحة الفرصة لعلاج من تتطلب حالته، فعلًا، مثل تلك الخدمات الصحية.

الاثنين ١١ ربيع الأول ١٤٠٨هـ
٣ نوفمبر ١٩٨٧م

الاستقبالات الملكية

أطلع الملك فهد المجلس على خلاصة المباحثات التي أجراها مع عدد من كبار ضيوف المملكة، ومنهم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والوفد المرافق له. ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية الدكتور عبدالكريم الإرياني الذي سلم الملك رسالة من أخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية. ووكيل وزارة الخارجية التركية نزهت كانديمير الذي نقل بدوره رسالتين إلى خادم الحرمين الشريفين من فخامة الرئيس كنعان إيفرين ورئيس الوزراء تورغوت أوزال.

القمة العربية الطارئة

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن أصدق تمنياته أن تسفر القمة العربية الطارئة التي ستعقد في عمان بعد خمسة أيام، عن نتائج إيجابية تمثل تطلعات شعوب الأمة العربية، وقال:

«ما من شك في أن لقاء الأشقاء، قادة وزعماء الأمة العربية في مؤتمر القمة العربي المقبل، سوف يتناول القضايا العربية الكبرى التي تستأثر باهتمام الجميع، أملًا في التوصل إلى حلول لها. ولا شك أننا ندرك جميعًا، دقة الظروف التي تعيشها المنطقة، وضخامة المسؤوليات الواقعة على عاتق القيادات العربية، بحيث يتوجب علينا ـ بحكم الواقع المرير الذي تعيشه المنطقة ـ أن نسعى جاهدين لتناسي خلافاتنا الجانبية، وتقريب المسافات بيننا، للالتقاء حول الأمور التي تعود على مصلحة هذه الأمة بالخير، وتحقق لها رفعة الشأن، ووحدة الكلمة، ودعم التضامن، لنعمل كلنا على طريق العمل البناء، والجهد المفيد.

إن أعداءنا يترقبون ويتربصون ويعملون دائمًا على تعميق الخلافات، وهذا أمر ليس خافيًا على أحد، غير أن الأمل معقود، من بعد الأمل بالله تعالى، على حكمة الأشقاء، وبعد نظرهم، وحسن إدراكهم للمؤامرات الخطيرة التي يحيكها أعداء هذه الأمة. ولقد أمرنا الله تعالى جل شأنه أن نعتصم بحبله، ولا نتفرق، وأن يشد بعضنا أزر بعض في بناء واحد قوي متماسك، في سبيل الهدف الواحد».

الاثنين ١٨ ربيع الأول ١٤٠٨هـ
٩ نوفمبر ١٩٨٧م

مؤتمر القمة العربي الطارئ

اطّلع المجلس في بداية الجلسة على التقارير المتعلقة بأحداث الساعة، وبخاصة ما يدور حول مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي يواصل اجتماعاته في العاصمة الأردنية، تحوطه الآمال في الخروج بمواقف ومقررات، تضع الأمة العربية على طريق حل مشكلاتها العديدة.

وقد أعرب الملك فهد عن عميق ارتياحه للحضور العربي الشامل والمتكامل إلى هذا المؤتمر، مجددًا آمال المملكة العربية السعودية وتطلعاتها، حكومة وشعبًا، بأن يوفق الله تعالى قادة الأمة العربية إلى كل ما يحقق أهدافها، ووحدة اتجاهاتها، ونصرة قضاياها.

وقال:

«انطلاقًا من إدراكنا العميق لدقة الظروف التي تعيشها المنطقة، والتحديات التي تواجهها الأمة العربية، فإني لعلى يقين تام بأن صدق نيّات الأشقاء، قادة الأمة العربية، وحرصهم جميعًا على التوصل إلى رؤية مشتركة، ستمكننا ـ بمشيئة الله وعونه ـ من تذليل العقبات في سبيل بلوغ الغايات التي نصبو إليها، ونعمل من أجلها، بكل ما أوتينا من عزيمة صادقة، ويقين ثابت، ورغبة أكيدة في إيجاد الحلول المرتقبة لقضايانا المصيرية».

جولة ملكية

في ختام الجلسة أبلغ الملك فهد بن عبدالعزيز، اعتزامه ـ بمشيئة الله ـ القيام بجولة تفقدية لبعض المناطق الشمالية من المملكة، لتفقد أحوال المواطنين، والاطلاع على سير الأعمال، والنظر في شؤون تلك المناطق، ابتداءً من يوم غد الثلاثاء ١٩ ربيع الأول ١٤٠٨هـ.

الاثنين ٢٥ ربيع الأول ١٤٠٨هـ
١٦ نوفمبر ١٩٨٧م

مؤتمر القمة العربي الطارئ

استهل الملك فهد الجلسة بكلمة حمد فيها الله تعالى وشكره على نعمه وآلائه، وعلى ما خص به هذا البلد وأهله من المكانة

المرموقة، والعزة الصادقة في قلوب الأشقاء من أبناء الأمتين العربية الإسلامية، ولدى الأصدقاء في كل مكان.

ثم قال:

«لقد أطلعني أخي الكريم سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز فور عودته من عمّان، على النتائج الإيجابية التي أسفر عنها مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد هناك، وعلى نصوص القرارات الموفقة التي تضمنها البيان الختامي للمؤتمر. كما أحاطني علمًا بالجهود المخلصة التي أسهم بها وفد المملكة العربية السعودية المشارك في المؤتمر برئاسة سموه، مع الأشقاء الأعزاء ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية.

وبناءً على ما سمعناه وتابعناه حول أعمال المؤتمر، أود أن أعرب باسمي، وباسم حكومة المملكة العربية السعودية، لسمو أخي الأمير عبدالله، وأعضاء الوفد السعودي، عن بالغ الامتنان والتقدير، للدور الإيجابي الذي قامت به المملكة العربية السعودية من خلال وفدها المشارك في هذا المؤتمر. وللجهود الموفقة الناجحة التي بذلها سمو أخي الأمير عبدالله، موصلًا الليل بالنهار، مع القيادات العربية الشقيقة، في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة التي كنا نتطلع إليها مع إخواننا شعوب الأمة العربية. فكل ما سمعناه ورأيناه، كان على مستوى التطلعات، ولله الحمد. رغم دقة الظروف التي كانت تحيط بأجواء المؤتمر.

ولا شك في أن الإجماع العربي الذي تحقق في هذا المؤتمر، كان أصدق دليل على حسن نيّات الأشقاء، الذين برهنوا للعالم أجمع، على أن الأمة العربية جسد واحد، وهدف واحد، وعروة وثقى لا، ولن تنفصم بإذن الله».

الاثنين ٢ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ
٢٣ نوفمبر ١٩٨٧م

إعادة تنظيم الأعمال الإدارية

بحث الملك فهد مع المجلس في مستهل الجلسة عددًا من الأمور الإدارية والتنظيمية، والضوابط الوظيفية، مع التركيز على ما يتعلق بالشؤون القضائية، والمحاكم الشرعية، التي يوليها كثيرًا من اهتمامه.

وأصدر توجيهاته إلى أعضاء المجلس بضرورة اتخاذ الإجراءات الحاسمة لضبط سير المعاملات في الوزارات والدوائر الرسمية والمصالح الحكومية بوجه عام، ووضع الأساليب الكفيلة بإعادة تنظيم الأعمال الإدارية، وتوزيع الاختصاصات، واتخاذ القرارات اللازمة حيالها من جانب الوزراء المختصين.

كما ركز الملك المفدى في حديثه على ضرورة مضاعفة اليقظة من قبل جميع المسؤولين القياديين في الدولة، لمراقبة أداء الموظفين لأعمالهم على المستوى المطلوب، وأن تكون مخافة الله في السر والعلن هي

الوازع والدافع لكل موظف في الدولة، وبخاصة بالنسبة للموظفين الذي تتطلب أعمالهم الاتصال المباشر بمصالح المواطن وشؤونه الحياتية، وحقوقه المشروعة.

وقال: «إن حوافز الموظف وترقياته، يجب ألا ترتكز، فقط، على مدة الخدمة، والأقدمية الوظيفية، بقدر ما يجب أن ترتكز، في الدرجة الأولى، عند تقديرها وإقرارها من المراجع المسؤولة، على جدارة الموظف، وكفاءته، وإخلاصه في العمل، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاوات والمكافآت».

الاثنين ١ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ
٢١ ديسمبر ١٩٨٧م

لقاءات ومباحثات ملكية

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بحصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها خلال اليومين الفائتين مع كبار ضيوف المملكة. وأشار يحفظه الله، إلى الاتصالات الواسعة التي أجرتها المملكة مؤخرًا مع كل من دولتي البحرين وقطر الشقيقتين، في نطاق المساعي المبذولة لتقريب وجهات النظر بينهما.

بيان من خادم الحرمين الشريفين

أطلع الملك على نص البيان الذي بعث به إلى أخيه سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، وإلى أخيه سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

وهذا هو نص البيان:

انطلاقًا من حتمية الروابط الودية القوية التي تربط البلدان العربية الخليجية بالذات بصلات خاصة، وتعزيزًا للأواصر الأخوية المتينة التي تربط بين دول المنطقة، واستجابة لرغبة كريمة من الدولتين الشقيقتين: دولة البحرين، ودولة قطر، قامت المملكة العربية السعودية بمساع حميدة تهدف إلى التوفيق بين الدولتين الشقيقتين في موضوع الخلاف القائم بينهما.

وقد أسفرت الاتصالات التي قامت بها المملكة العربية السعودية مع البلدين الشقيقين، على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية ووافق عليه البلدان، بعرض الموضوع للتحكيم، وذلك انطلاقًا من المبادئ المكونة لإطار الحل، والتي سبق الاتفاق عليها بين الدولتين الشقيقتين، وبوجه خاص ما نص عليه حكم المبدأ الخامس من أنه:

(تتعهد حكومتا الطرفين بالتشاور مع حكومة المملكة العربية السعودية، لتحديد أفضل سبيل للبت في تلك المسألة، أو المسائل، على أساس من أحكام القانون الدولي، ويكون قرار الجهة التي يتم الاتفاق عليها لهذا الغرض نهائيًا وملزمًا للطرفين).

وعليه تم الاتفاق بين الطرفين، وفقًا للمبادئ الخمسة، على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن دولة البحرين، ودولة قطر،

وممثلين عن المملكة العربية السعودية، وذلك لغرض الاتصال بمحكمة العدل الدولية، واستكمال المتطلبات اللازمة لرفع موضوع الخلاف إليها، طبقًا لأنظمة المحكمة وتعليماتها، وذلك تمهيدًا لصدور حكم نهائي ملزم للطرفين تنفيذه.

الأربعاء ١٠ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ
٣١ ديسمبر ١٩٨٧م

الكلمة الملكية
بمناسبة إعلان الميزانية

«بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على نبيه الأمين.

يسرني أن أعلن ميزانية السنة المالية الجديدة، للعام المالي ١٤٠٨/١٤٠٩هـ، التي تمثل مرحلة جديدة من مراحل النمو الاقتصادي الوطني، واعتماده على الله، ثم على إمكاناته الذاتية، لتحقيق المزيد من الخير والرفاه لأبناء وطننا الغالي.

تلبية احتياجات التنمية الوطنية:

لقد تميزت سياسة المملكة العربية السعودية طوال السنوات الماضية، بتوجيه جميع ما يتوفر لها من الموارد البترولية إلى تلبية احتياجات التنمية الوطنية، وعلى دعم المواطنين ماديًا لتحسين مستوى المعيشة، وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية، والمرافق العامة، والمرافق العقارية سواءً للإسكان أو للاستثمار، مما يعود بالنفع عليهم، وزيادة دخلهم.

وقد أدى هذا الدعم مهمته على خير وجه، إذ ازداد النشاط الاقتصادي الداخلي، وتم استغلال الكثير من موارد البلاد من قبل المواطنين أنفسهم، وحققت البلاد الاكتفاء الذاتي في عديد من المنتجات الصناعية والزراعية، وبدأت التصدير إلى الخارج.

المحافظة على مستوى الإنفاق:

وبعد أن تمت هذه المراحل بنجاح، والحمد لله، فإن تغير أوضاع البترول وانخفاض موارد البلاد منه إلى خُمس ما كانت عليه قبل سنوات، أوجب على الحكومة اتباع وسائل مختلفة في سبيل المحافظة على مستوى الإنفاق، بشكل يحقق استمرار النمو الاقتصادي الوطني، والمحافظة على مستوى المرافق والخدمات التي أقيمت.

زيادة النفقات التنموية:

لذلك، فقد خفّضت ميزانية هذا العام المصاريف الإدارية الحكومية غير الضرورية، وزيادة الموارد في بعض الخدمات بحدود معقولة، كما ستقوم الحكومة بزيادة النفقات التنموية عن طريق إصدار سندات حكومية، تحقق ـ في نفس الوقت ـ إيجاد وسائل استثمار للمدخرات الوطنية، لتعود حصيلة ذلك لإنفاقها على التنمية.

وقد لوحظ في إيجاد الرسوم الجديدة

حماية الصناعة الوطنية، وإعطاؤها فرصًا أكبر للنمو، لتحل محل المستوردات الأجنبية، وتشجيع المواطنين على الاستثمار في الصناعة والزراعة.

مشروعات قيمتها ستون ألف مليون ريال:

ومن الجدير بالذكر، أن الميزانية تتضمن مشروعات وعقودًا سيتم طرحها في مناقصات خلال هذه السنة المالية، يبلغ عددها واحدًا وخمسية عقدًا تبلغ قيمتها نحو تسعة آلاف مليون ريال، كما يبلغ عدد المشروعات والعقود القائمة، والتي تم الارتباط عليها، وسيستمر الإنفاق عليها خلال السنة المالية الجديدة ألفين وسبعمائة وسبعة عقود، يُصرف عليها، إن شاء الله، خلال السنة الجديدة واحد وخمسون ألف مليون ريال، وبذلك يكون مجموع ما يصرف على عقود المشروعات في حدود ستين ألف مليون ريال.

استعداد عسكري وأمني:

ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أشير إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، والتي تسود منطقتنا في هذا الوقت، مما يتطلب من الدولة الاستعداد العسكري والأمني، للمحافظة على الأمن والاستقرار اللذين تنعم بلادنا بهما، بفضل الله، ثم بفضل تمسكها بعقيدتها الإسلامية، وتركيزها على كل ما يحقق مصلحة المواطن، وتحسين مستواه المعيشي، ولا شك أن ذلك مما يحرص عليه الجميع.

أسأل الله أن يوفق الجميع إلى التعاون في سبيل خدمة دينهم ووطنهم، والتعاون في سبيل المحافظة على ما تحقق من رخاء وازدهار، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

كلمة ملكية توجيهية

عقب ذلك، ارتجل خادم الحرمين الشريفين كلمة توجيهية قال فيها:

«قبل رفع الجلسة، أود أن أوجه الشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي ولي العهد سمو الأمير عبدالله، وجميع أعضاء مجلس الوزراء، والعاملين في الدولة على اختلاف أعمالهم في مجالاتهم الحكومية.

وكذلك أوجه أجمل الشكر الجزيل، لجميع المواطنين الذين قاموا بما يجب أن يؤدوه كمواطنين، في ما يتعلق بتنمية وطنهم، وإن كانت الدولة قد ساهمت في هذا المجهود، ولكن مجهود المواطن السعودي هو مجهود كبير جدًا.

وليس هناك شك، أنه أراد أن يلحق بما فاته من الزمن، حتى يتساوى مع أرقى دول العالم، في ما يتعلق بالصناعة والزراعة، وجميع المنتوجات التي يجب أن تكون محلية، ومساوية في جودتها ومتانتها للصناعة الخارجية التي كنا نستوردها.

والآن، ولله الحمد، أكثر الصناعات المحلية حلت محل الصناعات المستوردة، والدولة سعت بما تستطيع من مجهود، في رفع الجمارك على كثير من البضائع المستوردة،

لأن هناك صناعات محلية، يجب على الدولة حمايتها.

وكذلك، يجب على المواطنين المهتمين بهذه الصناعات أن يكونوا عند حسن الظن، وألا يستغلوا حماية الدولة لرفع أسعار منتجاتهم الصناعية على إخوانهم المواطنين الآخرين.

وأريد أن أكون صريحًا: إذا وجد من يحاول أن يستغل هذه الفرص، فسوف نكون مضطرين، كدولة، أن ننزل للأسواق ونصبح منافسين.

إذا وجد مثل هذا الشيء، فسوف نكون مضطرين لأن نتخذ جميع الإجراءات التي تحفظ للمواطن المستهلك، أن يتدارك حاجياته من الصناعة المحلية، ولكن بطريقين:

الطريق الأول: لا شك أننا نريد للصناعة الوطنية أن تكسب، ولكن الكسب المنطقي المعقول.

الطريق الآخر: لا يمكن أن نهمل مصلحة المواطن الذي يشكل الأكثرية ونتركه لأقلية ربما تكون المادة تطغى عليها، وحُب المادة، وجمع المادة.

أنا أقول هذا الكلام، وأنا مقتنع بأن المواطن السعودي هو أرقى من أن يتطرق إلى مثل هذه الأمور، ولكن أعتقد بأن التنبيه في بداية الأمر هو الأفضل.

ويمكن أن يلاحظ في ما سوف يوضح من أمور تتعلق بالميزانية من قبل معالي وزير المالية، أن هناك بعض الرسوم قد رفعت إلى مستويات قليلة جدًا، وبعض الأشياء كانت غير مرسمة، وضعت عليها رسوم.

وهناك بعض الأمور التي اضطرت الدولة لأن تتخذ في هذه الظروف الصعبة، إجراءات ضرورية سبق أن أوردتها في كلمتي السابقة، ونأمل بأن تكون هذه الإجراءات إجراءات موقتة.

ومن حسن الحظ، ولله الحمد، أن المواطن السعودي يدرك إدراكًا كاملًا جميع الأمور التي قامت بها الدولة، إن كان من الناحية الصناعية، أو بالنسبة للطرق، أو المستشفيات، أو الكهرباء، أو الهاتف، أو المياه العذبة، أو الجامعات، أو المرافق الأخرى المختلفة.

لقد ساهمت الدولة بثلاثة صناديق:

- الصندوق العقاري.
- الصندوق الزراعي.
- الصندوق الصناعي.

وهذا غير كثير من الأمور الأخرى مثل إقراض الدولة للعديد من الشركات الوطنية قروضًا مختلفة من دون فوائد.

وتلك الصناديق الثلاثة، مثلما ذكرت، تقدم للمواطنين، بحسب ما هو معروف لدى المواطنين، القروض التي جعلت المستوى المعيشي داخل المملكة العربية السعودية، من أفضل المستويات، لأن الدولة لا تأخذ فوائد من المواطن، وتعطيه فرصًا كبيرة، حتى يؤدي

ما يجب عليه أن يؤديه بالنسبة لوطنه وعائلته.

وفي نفس الوقت، نلمس التقدم الزراعي عندنا، وهو ما لا أعتقد أنه في حاجة إلى إيضاح أكثر مما ذكر عن مسألة الزراعة، لأن معالي وزير الزراعة قد أوضح الكثير في هذا المجال، ودُعي إلى مجتمع دولي، أوروبي، وقدمت شهادة مميزة بالنسبة للزراعة في المملكة العربية السعودية، وهذا علاوة على الصناعة، وعلاوة على كثير من الأمور التي تحدث الآن في هذا البلد، الذي كان في يوم من الأيام صحراء قاحلة، وكل هذا بفضل الله أولًا ثم نتيجة لتمسك المواطن السعودي بعقيدته الإسلامية، نصًا وروحًا، وهذه هي القاعة الأساسية.

فنحن نعتز، ونفتخر، أن دستورنا هو القرآن، كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

هذا هو الأساس، وهذا هو المنطلق الذي تنطلق منه جميع الأنظمة في هذه الدولة، والدين الإسلامي، ولله الحمد، غني بجميع الأمور التي تسهل على المسلم جميع الأمور الخيرة، وتوضح له الأمور التي يجب أن يحافظ عليها، ليوم هو يوم الحساب، ويوم لقاء رب العزة والجلال، وفي نفس الوقت بينت له جميع الطرق التي هي في صالحه الدنيوي.

قال رب العزة والجلال:

﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾.

فالميزة التي تمتاز بها هذه البلاد، هو التلاحم الموجود بين الدولة والمواطن، وهذا أمر ملموس يلاحظه القادمون إلى المملكة العربية السعودية من جميع أنحاء العالم، وربما نحن، كمواطنين، لا نلمس التقدم الموجود، ولكن الذي له علم بالمملكة العربية السعودية، أو اطلاع قبل خمس عشرة سنة، ويأتي الآن إلى هذه البلاد فإنه يلمس التقدم الكبير جدًا.

من يتصور أن مياه البحر، إن كانت في الخليج العربي أو البحر الأحمر، تخترق الجبال، وتصل إلى المدن والقرى؟ هذه نعمة من نعم الله.

وربما يقول قائل:

لماذا حاولت الدولة أن توجد مبالغ إضافية في الميزانية؟

نعم... كانت لدى الدولة مبالغ كبيرة جدًا، ولكنها أنفقتها لصالح المواطن، إنها لم تبخل على المواطن بشيء، ولم تعمل رصيدًا لتكسب منه أي كسب، بل أنفقت جميع ما تمتلك لصالح المواطن السعودي.

وفي اعتقادي، أن المواطنين في المملكة العربية السعودية، يدركون ذلك تمامًا.

ومع هذا، والحمد لله، فإن ميزانية هذه السنة حققت أشياء كثيرة.

وربما يقول قائل:

إن هذه السنة سوف تكون خالية من المشروعات.

وقد قلت في كلمتي السابقة، إن المشروعات تبلغ نحو ستين ألف مليون ريال. وهناك أشياء جديدة، وهي، في الواقع، المشروعات التي أقرت في العام المالي السابق، ولكنها لم تستوف جميع الشروط اللازمة، والآن استكملت شروطها، وسوف تنفذ في هذه السنة المالية الحالية، مع استمرار المشروعات التي ووفق عليها من العام الماضي، وهي قيد التنفيذ المستمر.

وفي نفس الوقت، أرجو أن يوفقنا الله لما يحبه ويرضاه، ويجعلنا هداةً مهتدين، نتمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهي القاعدة والأساس.

وأعود مرة أخرى، وأشكر جميع العاملين في الإطار الحكومي، وأشكر المواطنين على مختلف مستوياتهم وأعمالهم، وأرجو أن يكون لنا لقاء في مثل هذا الوقت إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاثنين ٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ
١١ يناير ١٩٨٨م

زيارة الرئيس مبارك

أطلع الملك فهد المجلس في بداية الجلسة على خلاصة المحادثات التي أجراها مع أخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، في نطاق المشاورات المتبادلة حول قضايا الساعة على الصعيدين العربي والإسلامي.

وأعرب عن عميق ارتياحه، لما أسفرت عنه زيارة الرئيس مبارك من نتائج إيجابية، وبخاصة في مجالات التعاون المشترك بين الدولتين، وقال، يحفظه الله، إن الرؤية والآراء كانت متطابقة، حول الموضوعات التي تناولها البحث، بكل واقعية وموضوعية، لكل ما فيه خير البلدين والشعبين الشقيقين.

وزير الدفاع الأمريكي

أطلع الملك المجلس على خلاصة المباحثات التي أجراها معه فرانك كارلوتشي وزير الدفاع الأمريكي، واللقاءات التي أجراها الوزير الأمريكي مع عدد من كبار المسؤولين في المملكة.

شؤون محلية

بحث الملك مع المجلس عددًا من الأمور المحلية التنظيمية، ماليًا وإداريًا، وأكد في سياق هذه التوجيهات على ضرورة التقيد بالتعليمات الخاصة بترشيد الإنفاق، بحسب ما وردت في الميزانية العامة للدولة، وحصر مهمات الانتدابات في أضيق نطاق ممكن، ومضاعفة اليقظة في مراقبة دوام الموظفين في جميع قطاعات الدولة ومرافقها، لإنجاز الحد الأقصى من الأعمال والمعاملات، وبخاصة ما يتعلق بمصالح المواطنين، وتيسير إجراءات هذه المعاملات في جميع أنحاء المملكة.

ترتيبات الحج

ناقش الملك مع الوزراء المعنيين الترتيبات والتنظيمات الخاصة بشؤون الحج لهذا العام (١٤٠٨هـ)، وطلب وضع دراسة مشتركة ومتكاملة حول هذا الموضوع من قبل الوزراء المختصين، تمهيدًا لعرضها بعد ذلك على المجلس، في جلسة مقبلة بمشيئة الله.

الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ
١٨ يناير ١٩٨٨م

الاستقبالات الملكية

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على حصيلة اللقاءات التي أجراها مع عدد من كبار ضيوف المملكة، ومنهم عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، ومروان القاسم رئيس الديوان الملكي الأردني، وذلك في نطاق المشاورات التي يجريها خادم الحرمين الشريفين، حول القضايا التي تهم الأمة العربية.

إيقاف تحصيل رسوم

أبدى الملك فهد رؤاه وملحوظاته حول الرسوم التي تقررت على بعض الخدمات، وبعد بحث شامل، وتقييم لجميع جوانب الموضوع، اتخذ المجلس قرارًا بإيقاف تحصيل الرسوم الآتية:

- رسوم خدمات الماء.
- رسوم خدمات الكهرباء.
- رسوم خدمات المطارات.
- رسوم الخدمات الطبية.
- رسوم بيع العقارات.

مع إيقاف العمل بالزيادات التي أدخلت مؤخرًا على أثمان تذاكر الخطوط الجوية العربية السعودية، وعلى تعرفة الكهرباء.

الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ
٢٥ يناير ١٩٨٨م

الحرب الإيرانية ـ العراقية

في نطاق المهمة التي اضطلع بها الملك فهد بن عبدالعزيز، بناءً على ما قرره المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثامنة التي عقدت في الرياض بتاريخ السادس من جمادى الأولى عام ١٤٠٨هـ، من مطالبته المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، بأن يتحمل مسؤولياته باتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ القرار (٥٩٨) بشأن الحرب الإيرانية ـ العراقية.

في هذا النطاق أطلع الملك أعضاء المجلس على فحوى الرسائل التي بعث بها نيابة عن أصحاب الجلالة والسمو أعضاء المجلس بهذا الخصوص، إلى رؤساء الدول

دائمة العضوية في مجلس الأمن، والدول الأخرى في المجلس، بواسطة موفدين من أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء، وأصحاب المعالي والسعادة سفراء المملكة العربية السعودية.

دعم الانتفاضة الفلسطينية

أطلع الملك فهد المجلس على المساعي المتواصلة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية، عبر الاتصالات المكثفة التي تجريها الآن مع مختلف الدول والمنظمات والهيئات الدولية، لوضع حد عاجل لحملات القمع الإسرائيلية، والأعمال العدوانية التعسفية التي تمارسها قوات الاحتلال الصهيونية، ضد أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة، وقد باشرت المملكة العربية السعودية هذه الجهود تنفيذًا لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الصادر في دورته الثامنة المعقودة في الرياض بتاريخ السادس من جمادى الأولى ١٤٠٨هـ الموافق ٢٥ يناير ١٩٨٨م، والذي ينص على دعم مجلس التعاون وتأييده للانتفاضة الفلسطينية، بكل الإمكانات المتاحة، وتكليف الرئاسة بإرسال مذكرات إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حول هذا الموضوع، نظرًا لأهمية هذه الأحداث، التي تشكل تطورًا جذريًا، وتحولًا نوعيًا في تاريخ وأسلوب نضال الشعب الفلسطيني.

وفي ضوء ذلك كله، أوضح الملك للمجلس، أن قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الحالية، المعقودة في الرياض، إنما تأتي انسجامًا مع قرارات القمة العربية غير العادية التي عقدت في العاصمة الأردنية بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٠٨هـ. كما تأتي ترسيخًا وتعزيزًا لما تضمنته تلك القرارات بمفاهيمها العربية، واتجاهاتها السياسية، سواءً بالنسبة لما يتعلق بإنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية ـ من خلال النص الذي يطالب إيران بقبول قرار مجلس الأمن الرقم (٥٩٨) ـ. كما يناشد المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته، وبذل جهوده الفاعلة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمل النظام الإيراني على الاستجابة لنداءات السلام، أو بالنسبة لما يتعلق بالمساعي المبذولة لنصرة قضايا الأمة العربية من خلال تضامن عربي شامل، بوصفه السبيل الوحيد، لحفظ كرامة الأمة العربية، وفي مقدمة تلك القضايا: القضية الفلسطينية.

استقبالات ملكية

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بخلاصة المحادثات التي أجراها مع عدد من كبار ضيوف المملكة، ومنهم فاروق الشرع وزير الخارجية السوري الذي حمل رسالة من الرئيس حافظ الأسد، وذلك في نطاق الاتصالات والمشاورات التي يجريها خادم الحرمين الشريفين مع قادة الدول العربية الشقيقة.

الاثنين ٢٦ رجب ١٤٠٨هـ
١٤ مارس ١٩٨٨م

مشروعات المدينتين المقدستين

استهل الملك فهد الجلسة باستعراض شامل للمشروعات القائمة حاليًا لتوسعة الحرمين الشريفين، وتطوير وتحسين المدينتين المشرِّفتين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وأوضح المراحل التي أُنجزت، والتي لا تزال قيد الإنجاز بموجب الخطة المرحلية العامة لمشروعات التوسعة، وفق التقارير المرفوعة بهذا الشأن.

وأشار الملك في حديثه إلى الإجراءات التي اتخذتها، وتتخذها، الدولة من خلال شركات وطنية مؤهلة، لرفع قدرة استيعاب المساحات المحيطة بالحرمين الشريفين لأكبر عدد ممكن من حجاج بيت الله الحرام، بما يعادل أضعاف ما تستوعبه اليوم، توفيرًا لراحتهم، وتيسيرًا لقرب إقامتهم من بيوت الله، ولتمكينهم من أداء جميع الفرائض في الحرمين الشريفين، وذلك ضمن إطار الواجبات والإنجازات التي تقوم بها الدولة، في مجال الخدمات التي تقدمها لحجاج بيت الله الحرام، والسهر على شؤونهم، ورعايتهم، والحفاظ على أمنهم وراحتهم، طوال مدة إقامتهم في المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج.

الاثنين ٣ شعبان ١٤٠٨هـ
٢١ مارس ١٩٨٨م

هذا موقفنا

استمع المجلس في بداية الجلسة إلى عدد من التقارير السياسية والأمنية والاقتصادية، المتعلقة بالأحداث الجارية في المنطقة العربية، وفي العالم.

وتحدث خادم الحرمين الشريفين، محددًا موقف المملكة العربية السعودية من تلك الأحداث، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضايا الرئيسة، فقال:

«ما من شك في أن العالم العربي، قد أصبح يدرك تمامًا مدى دقة الظروف المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط في ظل الأوضاع الراهنة التي تواجهها شعوب المنطقة اليوم، مما يحتم علينا جميعًا أن نعمل جاهدين متعاضدين على درء المخاطر المحدقة بنا، وأن نسعى بكل ما أوتينا لاستقرار الأمن والسلام في جميع أرجاء المنطقة، وخصوصًا بالنسبة لما يعانيه أبناء الشعب الفلسطيني، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال انتفاضتهم البطولية، حتى يكتب الله لهم النصر، باستعادة وطنهم، وإقامة دولتهم على أراضيهم.

وأرى أن من الضروري تكثيف الاتصالات والمشاورات بين قادة الأمة العربية لإيجاد رؤية مشتركة تلتقي حولها الآراء، وتتوحد

الاتجاهات في كل ما يخدم قضايا هذه الأمة، ويحقق آمالها، وأتمنى وقف الحرب بين الجارين المسلمين: العراق وإيران، وعودة الأمن والاستقرار والسلام إلى لبنان وأفغانستان».

استقبالات ورسائل

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بخلاصة عن نتائج المحادثات التي أجراها مع جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية والوفد المرافق له، ووصفها بأنها كانت في مستوى التطلعات.

كما استعرض أهم الرسائل التي تلقاها خلال الأسبوع الفائت، من بعض القادة وكبار المسؤولين في دول شقيقة وصديقة، ومنهم فخامة رئيس جمهورية النيجر علي شعيب، وفخامة رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية أحمد عبدالله عبدالرحمن، وفخامة رئيس جمهورية الصين الوطنية، والسيد جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسي.

السوق البترولية

استمع المجلس إلى تقرير عن أوضاع السوق البترولية من معالي وزير البترول والثروة المعدنية، إثر جولته الأخيرة، وقال خادم الحرمين الشريفين معلقًا على مضمون التقرير:

«إن العنصر الأساسي في توازن العرض والطلب في الأسعار، هو التزام جميع دول (أوبك) بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، والالتزام بأسعارها، أما إذا أخل عضو من الأعضاء بهذا الالتزام، فإن النتيجة ستنعكس على السوق، وهو ما نشاهده في الوقت الحاضر، وفي هذه الحالة يصعب الطلب إلى الملتزمين أن يعدلوا الوضع على حساب حصصهم، ولكنني ـ مع هذا ـ واثق من أن دول (أوبك) ستجد في النهاية الحل المناسب في ضوء الدروس المستفادة التي مرت بها».

الاثنين ١٠ شعبان ١٤٠٨هـ
٢٨ مارس ١٩٨٨م

الصواريخ السعودية

استعرض المجلس جميع مواقف الدول العربية الشقيقة، التي أعرب قادتها ووسائلها الإعلامية، من خلال البرقيات والرسائل والموفدين، عن مواقفها التضامنية ومساندتها المطلقة للمملكة العربية السعودية، تجاه الضجة التي أثارها العدو، والتهديدات التي أعلنها، حول الصواريخ التي اشترتها المملكة للدفاع عن أرضها ومقدساتها.

وفي ضوء ذلك قال الملك فهد:

«إن هذه المواقف الأخوية التي أعلنها الأشقاء عبر مختلف وسائل التعبير، لتؤكد التضامن العربي الكامل، والمؤازرة التامة للمملكة العربية السعودية، التي شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين، وحماية مقدسات

المسلمين، وهذا ـ ولا شك ـ يدل دلالة واضحة على صدق المشاعر الإسلامية تجاه أقدس بقاع الأرض، وبالتالي على روح الأصالة العربية التي نلمسها منهم دائمًا في كل المناسبات.

إني تجاه ما أحاطنا به الأشقاء من تعبير صادق، ولكل ما يصل بيننا من أواصر المودة والإخاء، أتوجه باسم المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، إلى جميع قادة الدول العربية الشقيقة، وحكوماتها، وشعوبها، بأعمق مشاعر الشكر والامتنان، وأخلص معاني المودة والتقدير.

وأود ـ بهذه المناسبة ـ أن أوكد للجميع، أن المملكة العربية السعودية ستمضي في تنفيذ برامجها الدفاعية المعتمدة، وستواصل أداء رسالتها الإسلامية وواجباتها العربية، معتمدة على رب العزة والجلال، ثم على سواعد أبنائها وما تمتلكه من إمكانات وقدرات.

كما أننا لا نستغني عن تعاون الأشقاء ومساندتهم لنا، ووقوفهم إلى جانبنا، وهذا حق مشروع في ممارسة سيادتنا على أراضينا، والدفاع عن الوطن، ومقدسات المسلمين.

وفي الوقت نفسه، أوجه الشكر والتقدير للدول الصديقة التي أعلنت شجبها واستنكارها للتهديدات الإسرائيلية ضد المملكة، وحذرت من مغبة الإقدام على مثل هذه الأعمال العدوانية ضد أي دولة عربية.

نسأل الله أن يديم علينا أمن أوطاننا، ويحفظ علينا نعمة التمسك بعقيدتنا الإسلامية، ويرد كيد الكائدين إلى نحورهم».

المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية

وصف الملك فهد نتائج أعمال المؤتمر، بأنها جاءت مواكبة لتطلعات الأمة الإسلامية، وفي مستوى الآمال التي تعلقها الشعوب على قادتها وزعمائها، فنحمد الله كثيرًا على هذا التوفيق العظيم.

مستعدون لكل طارئ

في معرض مناقشة الاتجاهات السياسية في المنطقة، وموقف المملكة العربية السعودية منها، قال الملك فهد:

«إننا على استعداد لمواجهة أي ظرف طارئ يهدد سلامتنا، أو يمس كرامتنا، دون أن نتردد لحظة واحدة في القيام بأشرف واجب، وهو الدفاع عن بيت الله الحرام، وحرماته، ومسجد رسول الله ﷺ، بالأرواح والأموال والممتلكات.

إن نيات المملكة معروفة، وسياستها معروفة، فنحن لا نقر التدخل في شؤون الآخرين، ونشجب اعتداء أي دولة على أخرى، وننديد بأعمال العنف والتعسف والإرهاب والقرصنة والتخريب في أي بقعة من بقاع الأرض، فكيف نقبلها على أراضينا من أي دولة كانت، بينما نحن ندعو للسلم، ونسعى لاستقرار الأمن، ونطالب بإحقاق العدل

والسلام، وإعادة الأمور إلى نصابها، لكل حق مغصوب، أو وطن مسلوب؟

إن علاقات المملكة العربية السعودية مع جميع دول العالم، إنما ترتكز، في الدرجة الأولى، على قاعدة تمسكها بعقيدتها الإسلامية في تعاملها، وتلي ذلك مصالحها السياسية والاقتصادية، والمجالات الأخرى، ولهذا فنحن لا نسمح لأي أجنبي أن يُدخل علينا أمورًا تتعارض مع عقيدتنا أو مصالحنا، ونحمد الله أن منّ علينا، حكومة وشعبًا، بالتصرف العقلاني الهادئ، على نهج خلق الإسلام، في كل أقوالنا وأفعالنا، مما يدركه الجميع من حولنا، ويقيننا أن الله الذي اجتبانا لأشرف واجب سيدفع عنا كيد كل معتد أثيم».

الاثنين ١٨ شعبان ١٤٠٨هـ
٥ أبريل ١٩٨٨م

شؤون الحجاج

استعرض الملك فهد مع المجلس ما صدر من قرارات عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد مؤخرًا في عمّان، وخاصة ما يتعلق منها بإجماع الدول الإسلامية حول الأمور المتعلقة بالحج وفق ما عرضه وفد المملكة خلال المؤتمر، وتقرر إصدار بيان إيضاحي يتعلق بتنظيم أمور الحج، في ضوء قرار المملكة تحديد عدد الحجاج من كل دولة بنسبة عدد سكانها كإجراء موقت، ريثما تنتهي أعمال التوسعة والتطوير في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.

وقد أصدر الملك توجيهاته للوزراء المعنيين بشؤون الحج لتوفير أقصى ما يمكن من الراحة واليسر لضيوف الرحمن، ليؤدوا مناسكهم آمنين مطمئنين في رحاب بيت الله العتيق.

الاثنين ٩ رمضان ١٤٠٨هـ
٢٥ أبريل ١٩٨٨م

هذه سياستنا

استعرض المجلس ما جد من أحداث في المنطقة العربية والعالم، واطلع على الاتصالات والمشاورات التي قام بها الملك فهد بن عبدالعزيز، وفي سياق جهوده المتواصلة، لإزالة الخلافات بين الأشقاء العرب، وتقريب وجهات النظر، وتوحيد النظرة الشمولية للقضايا المصيرية، وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن هذه الجهود تعتبر ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، حيث قال:

«لقد أرسيت قواعد الحكم في هذا البلد على هدي من كتاب الله وسنة نبيه صلوات الله وسلامه عليه، وانطلقنا في كل شؤوننا الداخلية والخارجية من تعاليم العقيدة

الإسلامية السمحة، ونحمد الله الذي أكرمنا إذ اصطفانا لخدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا إلى العناية بحجاج بيته العتيق، وأعاننا على تحقيق تطلعاتنا وأمانينا، لإسعاد إخواننا وأبنائنا المواطنين، وتحسين مستوياتهم المعيشية، وتسخير كل الطاقات الممكنة في سبيل أمنهم وراحتهم وصون حقوقهم وممتلكاتهم، في إطار من الحرية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتنافى مع تقاليد المجتمع وآدابه.

ومن هذه المنطلقات السامية أقمنا علاقاتنا مع الأشقاء والأصدقاء، على أساس من الاحترام المتبادل، والتعاون المشترك في مختلف المجالات. ولا أذكر أن المملكة منذ قيامها، وحتى هذا التاريخ، كانت مصدر قلق أو إساءة لأي دولة شقيقة كانت أم صديقة، بل كانت المملكة، ولا تزال، مصدر كل خير ودعم وتعاون مع الجميع. كما كانت، ولا تزال، تعمل بكل إمكاناتها على رأب الصدع، والإصلاح والتقارب بين الأشقاء، مما هو محل تقديرهم وتجاوبهم الدائم. ولذا فنحن أقوياء بالله، ثم بقدرات بلادنا، ورجالنا الأوفياء الأعزاء، بما نتمسك به، ونحافظ عليه، من قيمنا ومبادئنا. ولن نقيم أي وزن للحملات الحاقدة الظالمة التي تشنها جهات معينة ضد المملكة بين حين وآخر. فنحن نعرف كيف نرد عليهم بما لدينا عنهم لولا أن مناهجنا الإسلامية تملي علينا الترفع عن المهاترات مع تلك المستويات».

الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤٠٨هـ
٤ يوليو ١٩٨٨م

أوضاع المنطقة العربية

تحدث الملك فهد عن مجريات الأحداث الراهنة، وأبعادها السياسية والعسكرية، وما قد ينشأ عنها من مضاعفات تتطلب مزيدًا من اليقظة والحذر، والاستعداد الكامل لمواجهة أي حدث مفاجئ، كما يتطلب الوضع الراهن موقفًا عربيًا حازمًا وموحدًا تجاه تلك التطورات على جميع الأصعدة.

ثم أحاط الملك المجلس علمًا بخلاصة عن المقابلات والمحادثات التي أجراها، يحفظه الله، مع كبار ضيوف المملكة، والموفدين إليها من قبل حكوماتهم، لنقل رسائل خطية أو شفهية، وذلك في نطاق المشاورات المستمرة بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة حول أحداث الساعة، والأمور ذات الاهتمام المشترك.

تأييد إسلامي عالمي لبيان مجلس الوزراء

قال الملك فهد في تعليقه على ذلك:

«ليس غريبًا أن تجمع الأمة الإسلامية على تأييد البيان الذي أعلنته المملكة العربية السعودية، بحكم واجباتها ومسؤولياتها لحماية الحرمين الشريفين، وتوفير الأجواء الأمنية لحجاج بيت الله الحرام، وتيسير سبل أداء

مناسكهم، في هدوء وسكينة واطمئنان. إن هذا الإجماع الإسلامي إنما يؤكد في أبعاده، حقيقة التضامن الإسلامي حول القضايا المصيرية للأمة الإسلامية، ومن أبرزها تأكيد الحفاظ على قدسية الحرمين الشريفين، باعتبارهما من الثوابت اليقينية».

وجدد الملك تصميم المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، على المضي في طريقها القويم الذي رسمته، وارتضته متمسكة بعقيدتها الإسلامية، متفانية في سبيل الدفاع عن حرمات الله، ومسجد رسوله ﷺ، ولن نفرط، إن شاء الله، قيد شعرة في القيام بهذا الواجب.

الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٠٨هـ
١١ يوليو ١٩٨٨م

تقرير اللجنة العليا للحج

قال الملك فهد معلقًا على إنجازات اللجنة العليا للحج:

«نحمد الله الذي منّ على هذا البلد بنعمة التمسك بالعقيدة الإسلامية، وتطبيق الشريعة السمحة في كل ما يتعلق بعلاقة الفرد بدينه، وعلاقته بأخيه في جميع شؤونه الحياتية، ومصالحه العامة وحقوقه الشخصية، مما ساعد على قيام مجتمع إسلامي مثالي، تسوده العدالة، ويشمله الأمن والاستقرار، ومن هنا، أضاف يحفظه الله، استطاعت الدولة بفضل من الله، بناء الإنسان السعودي، على قيم كريمة، وأسس سليمة، مكنته من الإسهام في نهضة بلاده على مستويات عالية من الأداء والعطاء، في جميع الحقول والمجالات».

بين الأمس واليوم

وأشار الملك، في سياق حديثه، إلى ما كان يعانيه الحاج عند أداء فريضته قبل أربعين سنة، عندما كانت هذه البلاد تعيش حياة الكفاف، وجل رصيدها تمسكها بعقيدتها، وإخلاصها وتفانيها في خدمة الحرمين الشريفين، ورعاية ضيوف الرحمن في حدود الإمكانات التي كانت متوفرة آنذاك.

وأضاف:

«عندما أفاض الله علينا من نعمه، وفجَّر لنا كنوز الأرض بتدفق النفط، انطلقنا في الإعداد لبناء النهضة السعودية الشاملة التي قامت على تقوى الله وطاعته، والامتثال لأوامره ونواهيه، فكان ما كان من فضله، حتى مكننا الله من تحقيق تطلعات أبناء هذا البلد العزيز، فضاعفنا جهودنا، وواصلنا الصعود، خلال السنوات العشر الماضية، في سباق مع الزمن حتى وصلنا إلى ما ننعم به اليوم، ومعنا ضيوف الرحمن، شاكرين الله، محافظين على نعمه وآلائه، وكنا ـ ولا نزال بتوفيق الله ـ مصدر كل خير وعطاء، ودعم لإخواننا وأشقائنا في كل مكان».

الاثنين ٢٥ ذو الحجة ١٤٠٨هـ
٨ أغسطس ١٩٨٨م

أعلى نسبة من النجاح لموسم حج هذا العام

أستهل الملك فهد الجلسة بكلمة حمد فيها الله تعالى على ما أفاء علينا من نعم، وما خصنا به من شرف، وقال:

«لقد أكرمنا الله تعالى بنعمة الإسلام، وشرّفنا بخدمة الحرمين الشريفين، وخصنا برعاية الحجيج إلى بيته الحرام، وأفاض علينا من خزائن فضله، ما مكننا به من تجنيد كل الطاقات والإمكانات، من أجل راحة ضيوف الرحمن، وتوفير كل الوسائل التي مكنتهم من أداء حجهم ومناسكهم وعبادتهم في أجواء آمنة هادئة تسودها الطمأنينة والسكينة».

وأضاف:

«لقد أطّلعت على جميع التقارير التي وافانا بها الوزراء المختصون بشؤون الحج، حول نتائج خطة هذا العام، وتابعت عن كثب جميع المراحل التي تمت وفقًا لأهداف الخطة العامة.

وإنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا، أن نذكر اليوم، في أول جلسة تلي نهاية موسم الحج، بأن الخطة العامة لحج هذا العام، قد حققت أعلى نسبة من النجاح في جميع مراحلها، كما علمت من خلال التقارير بأن الخطة الأمنية كانت على أحسن المستويات، ضبطًا وأداءً، وبأن الخدمات الإدارية والصحية والتموينية، وخدمات النقل والمواصلات، والاتصالات، والتغطية الإعلامية بجميع وسائلها، كانت على المستوى المشرّف ولله مزيد الحمد».

وأفاض الملك قائلًا:

«وإن كان في هذا الإنجاز من فضل، فالفضل أوله وآخره ومرده يعود إلى توفيق رب العزة والجلال، ثم إلى جهود الرجال الأمناء الذين شاركوا عمليًا في تنفيذ ومتابعة مراحل الخطة العامة للحج، من مسؤولين وعسكريين ومدنيين، مما هو محل تقديري وأخي سمو ولي العهد، كما هو محل تقدير حكومة المملكة على جميع المستويات.

لقد تلقينا الكثير من البرقيات والرسائل التي بعث بها لنا رؤساء بعثات الحج، وكبار المسؤولين في الدول الإسلامية، ممن أدوا الفريضة هذا العام، وممن التقيت بهم شخصيًا من الرؤساء ورؤساء الحكومات حيث أعربوا لنا عن عميق امتنانهم، لما قمنا به من واجب لا ننتظر الشكر عليه من أحد، ولا نبتغي إلا مرضاة الله سبحانه وتعالى، مع حرصنا الدائم على تجنيب بلدنا كل مكروه بمعالجة الأمور التي تواجهنا بما نراه يخدم المصلحة التي نتوخاها، ونسأل الله أن يديم على هذا البلد وأهله الأمن والاستقرار في طاعة الله، واتباع سنة رسوله ﷺ».

المواطن السعودي

أثنى الملك، على ما حققه الإنسان السعودي في مجال العلم والمعرفة في مختلف التخصصات، حتى أصبح جديرًا بالمكانة التي يحتلها اليوم في وطنه، مما يغبطه عليه الآخرون، وكان ذلك في معرض حديث الملك المفدى عن تطوير الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وضرورة اختيار الكفاءات الجيدة المؤهلة، للقيام بمسؤوليات إدارة المرافق العامة وتشغيلها.

الاثنين ٣ المحرم ١٤٠٩هـ
١٥ أغسطس ١٩٨٨م

القضايا العربية

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية جلسته عن تمنياته، أن يجعل الله هذا العام الهجري (الجديد)، عام خير ومنعة ونصر للأمتين الإسلامية والعربية، وعام سلام وأمن واستقرار، لجميع دول المنطقة والعالم.

وقال:

«لعل المتابع لمجريات الأحداث والمستجدات، التي طرأت مؤخرًا على بعض قضايا المنطقة، يلاحظ، بوضوح، انفراجات حسنة، تُبشر بحلول عام جديد، يتميز بالتوافق النسبي في وجهات النظر، بين قادة الأمة العربية، حول مجمل القضايا المصيرية المشتركة.

كما يتصف هذا العام ـ قال خادم الحرمين الشريفين ـ بأنه عام قطف ثمار الجهود التي بذلت في العام المنصرم، وما سبقه من أعوام، في اتجاهات خيِّرة لبعض القضايا، ومنها إنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية وقيام سلام دائم وراسخ بين الدولتين الجارتين على أسس ثابتة، تضمنت عدم تجدد التوتر في أجواء المنطقة عمومًا بإذن الله».

وأضاف الملك فهد، معددًا بوادر الانفراج بقوله:

«ومنها تلطيف الأجواء بين الشقيقتين: المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية، على أمل التوصل، إن شاء الله، إلى صيغة نهائية لمشكلة الصحراء، والتقارب بين الدولتين والشعبين على الصفاء والمحبة، والعمل المشترك لكل ما فيه خير دول المغرب العربي الكبير.

ومنها انفراج القضية الأفغانية ببدء انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وأملنا في التقاء الإخوة قادة الجهاد الأفغاني على الهدف الموحد لكل ما يحقق استقلال الشعب الأفغاني، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه».

ثم **تطرق الملك إلى القضية الفلسطينية، فقال:**

«... ومنها ما استجد على صعيد القضية الفلسطينية، مما يجعلنا نأمل، بمشيئة الله، أن يكون ذلك الاتجاه محققًا للفلسطينيين نيل

مطالبهم العادلة، وحقهم المشروع في إقامة دولتهم على أرضهم، وعودتهم إلى ديارهم، وحقهم في تقرير مصيرهم».

وتحدث الملك عن النازلة الطبيعية التي ألمت بدولة السودان الشقيق، حيث أكد على استمرار وقفة المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، إلى جانب البلد الشقيق. ووجه أصحاب السمو الملكي وأصحاب المعالي الوزراء بفتح باب التبرعات أمام منسوبي الوزارات كلٌّ بحسب استطاعته، للإسهام في إغاثة السودان.

وأشار الملك إلى وقفة لا تستغرب من الشقيق للشقيق، مشيرًا، بذلك إلى المبادرة الأخوية والمساعدات القيمة، التي سارعت حكومة جمهورية مصر العربية إلى تقديمها لشعب السودان مع أول يوم من أيام الفيضانات التي اجتاحت بعض مناطق السودان.

الاثنين ١٧ المحرم ١٤٠٩هـ
٢٩ أغسطس ١٩٨٨م

القضية الفلسطينية

اطلع المجلس بتوجيه ملكي كريم، على التقارير المتعلقة بالأوضاع العربية والدولية، ومجريات الأحداث الراهنة.

وقد ناقش الملك فهد هذه التقارير مع المجلس، وأوضح تصوراته تجاهها، معربًا عن أن الجهود لا تزال تبذل، على كل صعيد، من أجل تحقيق سلام دائم وشامل، يقوم على أسس واضحة لاسترجاع الحقوق، ووضع الأمور في نصابها الصحيح، بالنسبة لمختلف القضايا العربية.

كما أشار الملك فهد، إلى ضرورة تكثيف الاتصالات والمشاورات مع الأشقاء، خلال هذه الفترة الدقيقة، بغية التوصل إلى رؤية مشتركة حول مختلف القضايا، وتحديد مساراتها الصحيحة.

ثم أطلع الملك فهد المجلس، على خلاصة المحادثات التي أجراها مع الملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الاجتماع الذي عقد بينهما يوم أمس (الأحد) في قصر السلام بجدة.

وقال:

«لقد تناول البحث مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها استمرار الدعم الكامل، والمساندة المتواصلة، لنصرة القضية الفلسطينية، التي نوليها جميعًا كل عناية واهتمام. وقد وجدت لدى الملك كل استعداد لمواصلة جهوده في هذا الاتجاه، ونحن على يقين تام بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، سوف تتمكن بمشيئة الله، ثم بتلاحم قادتها، ومؤازرة جميع الأشقاء قادة الأمتين الإسلامية والعربية، من استعادة الحقوق المسلوبة. والعودة إلى الديار، وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضيها، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

الاثنين ١ صفر ١٤٠٩هـ
١٢ سبتمبر ١٩٨٨م

البترول وقضايا العرب

استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة أوضاع المنطقة العربية، وبخاصة ما يتعلق منها بمنطقة الخليج العربي، في ضوء المفاوضات الجارية، الآن، في جنيف بين إيران والعراق، بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دو كويار، والمساعي المبذولة لتذليل العقبات التي تواجه هذه المفاوضات.

لخص الملك فهد للمجلس نتائج الاستقبالات والاجتماعات التي أجراها، يحفظه الله، مع بعض الموفدين إلى المملكة من بعض الدول الشقيقة، ومنهم:

- مستشار جلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المملكة المغربية الشقيقة، أحمد رضا قديرة، الذي سلّم رسالة من جلالة الملك الحسن الثاني.
- رئيس الديوان الجمهوري الجزائري العربي بلخير، الذي حمل رسالة من الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية.
- سفير جمهورية غامبيا لدى المملكة الدكتور عمر جاه الذي سلم بدوره رسالة من الرئيس الغامبي داوود جاوارا.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن البحث مع أصحاب المعالي والسعادة الذين استقبلهم خلال الأيام القليلة الماضية، تناول الشؤون والقضايا المتعلقة بمجريات الأحداث، في نطاق المشاورات المتواصلة التي يجريها، يحفظه الله، مع الأشقاء والأصدقاء.

ونوه الملك فهد بكثير من التقدير بالنتائج الإيجابية الموفقة التي بذلها جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية، لتسوية الأمور وتقريب وجهات النظر حول مشكلة الصحراء.

استمع المجلس، بتوجيه ملكي كريم، إلى موجز مكثف عن أبرز ما تناقلته وسائل الإعلام خلال الساعات الأربع والعشرين الفائتة، حول مختلف الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية، وبخاصة ما طرأ على أسواق البترول العالمية من متغيرات أدت إلى تدني الأسعار.

وقد علق الملك فهد على ذلك، بقوله:

«هذا ما كنا نُحذِّر منه، عندما كنا نطالب جميع الدول الأعضاء في منظمة أوبك وغير الأعضاء، بضرورة التعاون المشترك، والتنسيق للحفاظ على سقف الإنتاج، ومستوى الحصص المقررة، بموجب اتفاق ديسمبر عام ١٩٨٦م، الذي أبرم في جنيف، وما طرأ عليه من تعديلات تهدف إلى إعادة الأسعار إلى أوضاعها الطبيعية.

وإننا لنأمل أن تبادر الدول المنتجة، داخل «أوبك» وخارجها، إلى ضبط الأمور قبل أن يتفاقم الخلل القائم في الأسواق الآن.

الاثنين ١٥ صفر ١٤٠٩هـ
٢٦ سبتمبر ١٩٨٨م

الوضع في لبنان

استغرقت مشكلات الساحة اللبنانية الجانب الأكبر من جلسة اليوم، نظرًا للتطورات المؤسفة التي نتج عنها تعذر عقد المجلس النيابي اللبناني لانتخاب رئيس جديد لجمهورية لبنان، رغم كل المحاولات المخلصة الجادة التي بذلت في هذا المجال، من قبل الأشقاء في سوريا ولبنان.

وبتوجيه كريم من الملك المفدى، من منطلق اهتمامه المستمر بالأوضاع اللبنانية، وحرصه الشديد على وحدة لبنان، أرضه وشعبه، استمع المجلس إلى عدد من البرقيات التي تلقاها خلال اليومين الفائتين خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي ولي العهد، من بعض القيادات الدينية والسياسية لمختلف الطوائف اللبنانية.

بعد الوقوف على آخر ما وصلت إليه الأمور من انقسامات خطيرة في الرأي والحكم، بصورة توشك أن تزيد في تمزق اللحمة اللبنانية، وتؤدي إلى مزيد من الفرقة والضياع.

أضاف خادم الحرمين الشريفين:

«لقد ساءنا جدًا ما نتابعه من أخبار لبنان، بعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل، وفي تصوري أن هذا الواقع المؤلم لا يخص الشعب اللبناني وحده، بل يخص الأمة العربية كلها، قادة وشعوبًا، لأن لبنان جزء لا يتجزأ من جسد هذه الأمة، التي وقفت تشاركه السراء والضراء منذ عهد استقلاله، وإلى يومنا هذا.

وعبر عشرات السنين، عاش اللبنانيون بمختلف طوائفهم إخوانًا متحابين متعاونين متعاضدين، واستطاعوا من خلال ضوابط الصيغة الفريدة التي ارتضوها لتعايشهم على أرض الوطن الواحد، وفي سبيل الهدف الواحد، وهو بقاء لبنان حرًا، مستقلًا، آمنًا، مستقرًا، استطاعوا أن يجعلوا منه دوحة غناء وارفة الظلال، لكل مورد، ومنتدى عربيًا لكل من يأتي إليه من القاصدين في شتى المجالات والفنون الثقافية، والعلمية، والحضارية، والسياسية، محافظًا على عروبته وأصالته، حريصًا على مبادئه وأهدافه.

ولكن ـ ولأسباب لا ندعي العلم بها ـ حدث خلل في توازن البنية الأساسية، للتركيبة الدقيقة التي قام عليها بناؤه الذي أخذ في التصدع منذ العام ١٩٧٥م [١٣٩٥هـ]، عندما انطلقت الشرارة الأولى في مدينة صيدا، وما لبثت أن اشتعلت في الشريط الساحلي، وامتدت إلى الجبل، وشملت كل أرجاء لبنان.

ولقد نهضنا على الفور، مع أشقائنا في

الدول العربية، إلى نجدة لبنان، في محاولات متواصلة لإنقاذه مما يحاك ضده من قبل العدو الصهيوني المشترك، الذي كان ـ ولا يزال ـ يتربص بلبنان للقضاء على تجربته الناجحة في التعايش والتآلف.

ومنذ ذلك الحين عُقدت المؤتمرات العربية، وشكلت لجان متابعة، وسيَّرنا له «قوات الردع»، والإمدادات، وأحطناه بقلوبنا، وبكل ما يقدمه الأخ لأخيه، انطلاقًا من واجباتنا العربية والإسلامية والإنسانية، تجاه شقيق نكن له كل مودة وحب وتقدير.

وواصلت «اللجنة الرباعية» مهمتها على مدى عامين، بمساندة عربية متكاملة، وحدث بعد ذلك، ما حدث حتى وقع الاحتلال الإسرائيلي، واستمر الصراع الداخلي في لبنان، وكثرت المداخلات، وتشابكت الأمور، وتعقدت الحلول، وسقط من خيرة الرجال من سقط في ساحة النضال.

وأخيرًا، وصل لبنان ـ للأسف ـ إلى ما هو عليه اليوم.

وإني إذ أوردت هذه العجالة السريعة، فإنما لنتذكر أننا لم نتوانَ، يومًا، عن مساعدة لبنان في جميع مراحل مأساته، غير أننا لا يمكن أن نتدخل في معمعة انتخابات الرئاسة الأولى، لأننا ـ وكما قلنا مرارًا ـ لا نُقر التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة كانت.

وإننا، ومن خلال متابعة حكومة المملكة العربية السعودية للمتغيرات المستجدة، نود أن يعملوا جاهدين على إيجاد المناخ الملائم لعقد المجلس النيابي في مكان يتفقون عليه، ويجمعون أمرهم على انتخاب رئيس يرتضونه لتولي السلطة في المرحلة المقبلة، قبل أن تتفاقم الأمور، ويستفحل الخطر، ويضيع لبنان من أيدي الجميع، وهذا ما نرفضه، ونعمل ـ جاهدين ـ للحيلولة دون وقوعه.

كما نود أن نؤكد لجميع أبناء الشعب اللبناني أننا معهم في كل ما يعينهم على استقرار لبنان، وإعادة بنائه، والحفاظ على وحدته الجغرافية والبشرية».

الاثنين ٢٢ صفر ١٤٠٩هـ
٣ أكتوبر ١٩٨٨م

أحداث لبنان

واصل المجلس ـ في جلسته هذه ـ متابعة الأحداث في لبنان الشقيق فاستمع إلى مجمل التقارير والمعلومات الواردة حول الوضع اللبناني.

ثم أطلع الملك فهد المجلس على نتائج المساعي التي قامت بها المملكة، بالتشاور والتعاون مع بعض الدول العربية الشقيقة، في ضوء ما عاد به الموفدون إلى تلك الدول من نتائج وإجابات.

وأكد ضرورة استمرار الجهود القائمة، والرامية إلى إقناع القيادات اللبنانية السياسية والدينية، في جميع الطوائف اللبنانية، بالعمل على توفير الأجواء الملائمة لعقد المجلس النيابي، وانتخاب الرجل الذي ستوصله أصوات الأكثرية النيابية إلى سدة الرئاسة، في أجواء ديمقراطية، ووفق الأساليب الدستورية المتبعة في لبنان.

الاثنين ٢٩ صفر ١٤٠٩هـ
١٠ أكتوبر ١٩٨٨م

توجيه الشباب

أمر الملك فهد بن عبدالعزيز بضرورة توجيه الشباب إلى الميادين العسكرية التدريبية والفنية، فترة زمنية تتراوح بين العام والعامين، لتهيئة وإعداد أجيال سليمة الأجسام، قوية البنى. نيِّرة الأفكار، مدربة على أحدث الوسائل التي تمكنها من المشاركة في الدفاع عن وطنها ومقدساتها، إذا استدعت الحاجة ذلك، مثلما هو متبع في كثير من دول العالم شرقه وغربه.

الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤٠٩هـ
١٧ أكتوبر ١٩٨٨م

المؤتمر الأول لوزراء الإعلام في دول منظمة المؤتمر الإسلامي

استمع المجلس في مستهل الجلسة إلى موجز حول مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، على صعيد المنطقة العربية، وما وقع من تطورات وأحداث وبخاصة المشكلة اللبنانية والقضية الفلسطينية، وسير الاتصالات والجهود القائمة حولها.

وتعليقًا على ما تضمنته التقارير، تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن متابعة حكومة المملكة العربية السعودية لتلك التطورات والأحداث، معربًا عن أمله في تحقيق انفراجات عملية وفعلية واسعة، تساعد على تنامي استقرار الأمور سياسيًا واقتصاديًا.

«ولقد نهضنا على الفور، مع أشقائنا في الدول العربية، إلى نجدة لبنان،
في محاولات متواصلة لإنقاذه مما يحاك ضده من قبل العدو الصهيوني المشترك،
الذي كان ـ ولا يزال ـ يتربص بلبنان للقضاء على تجربته الناجحة في التعايش والتآلف.
ومنذ ذلك الحين عُقدت المؤتمرات العربية، وشكلت لجان متابعة،
وسيَّرنا له «قوات الردع»، والإمدادات، وأحطناه بقلوبنا، وبكل ما يقدمه الأخ لأخيه، انطلاقًا
من واجباتنا العربية والإسلامية والإنسانية، تجاه شقيق نكن له كل مودة وحب وتقدير»

وقال:

«لا يساورني الشك لحظة واحدة في حسن نيّات قادة الأمة العربية، وحرصهم الدائم على تجاوز الخلافات الهامشية لقيام تضامن عربي حقيقي، يصون كرامة الأمة العربية، ويحافظ على أمنها واستقرارها، لاستكمال مراحل البناء والتعمير، واستئناف برامج التنمية في جميع الدول العربية، لتحقيق التكامل المطلوب في ما بينها في شتى المجالات».

أشار الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى المؤتمر الأول لوزراء الإعلام في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في المملكة، وأعرب عن ارتياحه للنتائج المثمرة والموفقة التي أسفر عنها المؤتمر، وما تضمنه البيان الختامي المشترك من قرارات بناءة، جاءت في مستوى الأحداث والآمال.

ثم قال:

«لقد حقق المؤتمر نجاحًا ملحوظًا شهد به الجميع، بفضل الله تعالى، ثم بفضل الجهود المخلصة التي بذلت من قبل القائمين عليه، ونأمل أن توفق اللجنة الوزارية المشكلة للمتابعة في أن تضع قرارات المؤتمر موضع التنفيذ».

تطرق الملك فهد، في تعليقه، إلى «الغزو الإعلامي الخارجي» الذي بدأت وسائل الإعلام العالمية بالتحدث عنه في مجال الأقمار الاصطناعية، وضرورة التصدي لهذا الغزو، محذرًا من خطورته على مجتمعاتنا الإسلامية والعربية، وتقاليدنا وعاداتنا الاجتماعية العريقة، وما قد يحققه من أضرار بالغة بالنسبة للأجيال الصاعدة.

الاثنين ١٤ ربيع الأول ١٤٠٩هـ
٢٤ أكتوبر ١٩٨٨م

المدينة المنورة

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز الجلسة بكلمة موجزة بدأها بالشكر لله تعالى والحمد له على ما أفاض على هذا البلد حكومة وشعبًا، من نعم كثيرة أبرزها التمسك بالعقيدة الإسلامية، والتفاني في خدمة الحرمين الشريفين.

وأعرب عن سعادته بزيارة المدينة المنورة، شأن عادته المحببة كل عام، لتفقد سير الأعمال في مشروع التوسعة العملاقة لمسجد رسول الله ﷺ، وفي مشروعات تطوير المدينة المنورة، والاجتماع بإخوته وأبنائه من أهالي طيبة، والتعرف على أحوالهم، وتيسير كل السبل الممكنة لراحتهم وسعادتهم.

وقال الملك فهد:

«إن من دواعي سرورنا واعتزازنا، كما سبق أن قلت مرارًا، أن شرفنا الله تعالى ووفقنا للقيام بواجبنا الإسلامي العظيم، تجاه أطهر البقاع وأقدسها حرمة عند الله، سواءً بالنسبة لأعمال توسعة الحرمين الشريفين، أو

بالنسبة لمشروعات تطوير وتحسين المدينتين المشرفتين: مكة المكرمة والمدينة المنورة، لتكونا في مصاف أرقى مدن العالم تنظيمًا، وعمرانًا، واتساعًا، مما سيساعد، إن شاء الله، كما قلت سابقًا، على استيعاب الأعداد الكبيرة المتزايدة من الوافدين لأداء فريضة الحج، أو القادمين لأداء العمرة والزيارة، بيسر وراحة وطمأنينة.

وسوف نتابع، بمشيئة الله، خلال هذه الأيام ما أُنجز من مشروعات المدينة المنورة، ونواصل العمل على استكمال ما تبقى منها، مستمدين العون من الله وحده، لا نبتغي بذلك سوى مرضاة الله، تعبيرًا عن شكرنا وحمدنا على نعمه وأفضاله التي منَّ بها علينا، ونسأله، جلت قدرته، التوفيق والقبول».

الاثنين ٢١ ربيع الأول ١٤٠٩هـ
٣١ أكتوبر ١٩٨٨م

لقاءات عربية

اطَّلع المجلس في مستهل الجلسة على التقارير المتعلقة بأحداث الساعة في المنطقة العربية.

وفي ذلك تحدث الملك فهد عن بعض الموضوعات التي تضمنتها تلك التقارير، فقال يحفظه الله، إنه متفائل بنجاح المساعي المبذولة من جانب المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الأشقاء في الدول العربية، للوصول إلى الاستقرار المنشود، القائم على التفاهم العميق، والتعاون الوثيق بين جميع الدول الشقيقة.

كما أعرب الملك عن ارتياحه لنتائج الاتصالات المستمرة بين الأشقاء العرب، وبخاصة ما يتناول منها مصلحة القضية الفلسطينية، ومطالبها العادلة، وحقوقها المشروعة، وبالتالي مصلحة المشكلة اللبنانية، والسير بهما، بمشيئة الله، إلى بر الأمان.

ثم أحاط المجلس علمًا بمجمل اللقاءات والمحادثات التي أجراها خلال الأيام الفائتة مع العميد صالح منصر السيلي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ووزير الشؤون الخارجية الإسباني فرانشيسكو فرناندیز الذي سلّمه رسالة من الملك خوان كارلوس ملك إسبانيا.

الأربعاء ٣٠ ربيع الأول ١٤٠٩هـ
٩ نوفمبر ١٩٨٨م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز، في بداية الجلسة، عن ارتياحه لنتائج المشاورات والاتصالات التي أجراها مع أشقائه قادة الدول العربية حول تحقيق المزيد من التقارب والتوافق في وجهات النظر حول أهم القضايا التي تهم الأمة العربية والإسلامية بما يحقق الأمن والرخاء لشعوب الأمتين.

ثم أطلع المجلس على حصيلة المباحثات

التي أجراها، خلال الأسبوع الفائت، مع كل من وزير خارجية باكستان صاحب زاده يعقوب خان، ووزير العدل والنائب العام والأمين العام للجبهة الإسلامية في السودان الدكتور حسن الترابي، ووزير الدفاع الفرنسي جان بيير شوفينمان الذي حمل رسالة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران.

صناعة بترولية قوية

تحدث الملك عن اهتمام الدولة بتنظيم صناعة البترول على النطاقين الداخلي والعالمي، انطلاقًا من ضرورة ترسيخ دعائم صناعة بترولية قوية وقادرة على ممارسة مسؤولياتها الإنتاجية والتسويقية في أسواق تتسم بالتنافس الشديد.

ووجه معالي وزير البترول والثروة المعدنية، لمواصلة الجهود في المفاوضات التي تجرى مع بعض الشركات البترولية العالمية، لإيجاد مرافق تسويقية تحفظ للبلاد حصتها في الأسواق الخارجية، وتضمن للمستهلكين الإمدادات الكافية.

وأوضح الملك أن مثل هذه المشروعات المشتركة هي التي تقرب شعوب العالم بعضها إلى بعض، وتحقق مصالحها، وتساعد على توطيد السلام، بما يعود بالنفع والخير على العالم أجمع.

أصدر الملك فهد توجيهاته لمعالي وزير البترول والثروة المعدنية بمضاعفة الجهود التي تبذل في مجال التنقيب عن المعادن، بما يعود على الوطن بالخير والنفع، في حال ثبوت الجدوى الاقتصادية لاستغلال تلك المعادن.

وأثنى على جهود معالي الوزير والكفاءات السعودية المتخصصة في مجال البترول والمعادن، التي أعدت الدراسات التنفيذية للمشروعات البترولية التي ناقشها المجلس في هذه الجلسة.

الاثنين ٥ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ
١٤ نوفمبر ١٩٨٨م

ناقش المجلس في بداية الجلسة التقارير المتعلقة بالأحداث الجارية في الساحة العربية والعالمية، وبخاصة اجتماع الدورة الحالية للمجلس الوطني الفلسطيني، معربًا عن أمله في أن يتوصل القادة الفلسطينيون، إلى كل ما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني، ويضمن حصوله على مطالبه العادلة، وحقوقه المشروعة.

وفي هذا الصدد، أكد الملك فهد، مجددًا، مساندة المملكة العربية السعودية وتأييدها المطلق لأي قرار يجمع عليه المجلس الوطني الفلسطيني، ويراه محققًا لأهدافه.

الاثنين ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ
٢١ نوفمبر ١٩٨٨م

خدمة الحرمين الشريفين شرف

استمع المجلس بتوجيه ملكي كريم، إلى موجز عن التقارير المتعلقة بالأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة العربية، والعالمين الإسلامي والخارجي.

وتحدث الملك فهد معلقًا على بعض تلك الأحداث، ومحددًا موقف المملكة العربية السعودية منها.

استعرض الملك بعد ذلك، مخططات المشروعات التطورية والعمرانية الخاصة بالمدينة المنورة، في سياق الخطط والدراسات الموضوعة قيد التنفيذ منذ عدة سنوات، ابتداءً من المنطقة المحيطة بالمسجد النبوي الشريف، وانتهاءً بمداخل المدينة.

وقد أشار إلى توجهات الدولة بخصوص مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكان مما قاله:

«إن من نعم الله علينا، أن خصنا بشرف خدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا للقيام بواجبنا تجاه المدينتين المشرفتين: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، بما يليق بمكانتهما في قلوب المسلمين جميعًا.

ولقد سرني ما شهدته خلال إقامتي في هذه المدينة الطيبة، من إنجازات المرحلة الأولى، سواء بالنسبة لمشروعات توسعة الحرم النبوي الشريف وما حوله، أو بالنسبة لمشروعات تطوير وتحسين وتجميل المدينة المنورة، وستليها المراحل المقررة، بمشيئة رب العزة والجلال، حتى تستكمل الخطة العامة بجميع جوانبها.

نسأل الله تعالى أن يمدنا بعونه وتوفيقه لبلوغ ما نصبو إليه تجاه أقدس البقاع عند الله وتجاه كل ما فيه راحة الحجيج، وتيسير أداء مناسكهم، وزيارتهم لمسجد رسول الله ﷺ».

أوجز الملك فهد حصيلة المحادثات التي أجراها مع عدد من كبار ضيوف المملكة، الذين حملوا إليه رسائل من قادة بلادهم، ومنهم: سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية في دولة البحرين الذي سلم الملك المفدى رسالة من أخيه صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، والسيد برهان الدين رباني زعيم المجاهدين الأفغان الذي نقل إلى خادم الحرمين الشريفين أخلص مشاعر الشكر والامتنان من المجاهدين الأفغان على ما تقدمه لهم المملكة العربية السعودية من عون ودعم.

«نسأل الله تعالى أن يمدنا بعونه وتوفيقه لبلوغ ما نصبو إليه تجاه أقدس البقاع عند الله وتجاه كل ما فيه راحة الحجيج»

الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ
٢٨ نوفمبر ١٩٨٨م

الأمير محمد بن عبدالعزيز

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز الجلسة بكلمة أعرب فيها عن عميق تقديره، وسمو ولي عهده، وجميع الأسرة المالكة الكريمة، لجميع الأشقاء من قادة الدول الإسلامية والعربية الذين شاركوا الأسرة السعودية الكبيرة في مصابها بفقدان رجل عظيم من رجالها الأفذاذ، وهو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالعزيز آل سعود تغمده الله برحمته ورضوانه.

وقال:

«لقد كان لمواساة الأشقاء في الدول الإسلامية والعربية، سواء بالحضور، أو بالاتصال الهاتفي، أو البرقي، أعمق الأثر في نفوسنا جميعًا، كما كان الحضور الكبير الذي لمسناه من أشقائنا وأبنائنا المواطنين، أصدق تعبير عن الترابط الوثيق والتلاحم العميق بين أبناء هذا الوطن العزيز، ونسأل الله العلي القدير أن يمتع الجميع بدوام الصحة والعافية، وألا يرينا ما نكره في عزيز علينا، كما نسأله ـ جلت قدرته ـ أن يديم على هذا البلد وأهله نعمة التمسك بعقيدة الإسلام نصًا وروحًا، مع دوام الأمن والاستقرار».

الاثنين ٣ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ
١٢ ديسمبر ١٩٨٨م

أوضح الملك فهد بن عبدالعزيز للمجلس ما توصلت إليه الجهود المستمرة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لصالح قضايا الأمتين الإسلامية والعربية، وفي مقدمتها: القضية الفلسطينية، والقضية الأفغانية، والقضية اللبنانية، معربًا عن أمله في إمكان التوصل إلى كل ما يحقق تطلعات الشعوب الإسلامية والعربية، وفقًا للأهداف المرسومة.

الاثنين ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ
٢٦ ديسمبر ١٩٨٨م

القمة الخليجية التاسعة

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز جلسة اليوم بحديث شامل، أطلع المجلس خلاله على خلاصة المحادثات التي جرت خلال اجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة التي عقدت في دولة البحرين الشقيقة، والتي أسفرت عنها القرارات المعلنة.

وقال:

«لقد حققت القمة الخليجية التاسعة، نجاحًا كبيرًا في المحادثات والقرارات، وبخاصة ما يتعلق منها بضوابط إنتاج البترول، حيث تطابقت وجهات النظر في جميع

الموضوعات المطروحة للبحث في مختلف مجالات التعاون القائم بين دول المجلس، والفضل في ذلك يعود إلى توفيق الله عز وجل، ثم إلى الروح الأخوية الودية التي سادت أجواء المؤتمر، منذ افتتاحه وحتى اختتامه».

وأشار الملك بكثير من التقدير والإعجاب، إلى التنظيم الدقيق، والترتيبات الرائعة التي أعدتها دولة البحرين الشقيقة، بقيادة أخيه صاحب السمو أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، مما كان له دوره في إنجاح أعمال المؤتمر، وبلوغه غاياته المرجوه.

واصل مجلس الوزراء دراسة مشروع ميزانية الدولة للعام المالي القادم ١٤٠٩/ ١٤١٠هـ، حيث خصصت جلسة اليوم لاستكمال مناقشة الخطوط العريضة النهائية التي يتم إعداد الميزانية على أساسها، والتي ستصدر في موعدها المقرر بمشيئة الله.

وبهذه المناسبة، أصدر الملك فهد توجيهاته للمجلس بأن تظل جميع النفقات الخاصة بكل ما يتناول المواطن بصفة مباشرة، من رواتب وتعويضات ومخصصات وإعانات، على ما هي عليه، دون أي تعديل أو تغيير، مع استمرار صناديق التنمية العقارية والصناعية والزراعية، في أداء خدماتها للمواطنين، واستمرار صرف المكافآت الخاصة بالطلاب على نحو ما هي عليه.

كما أكد الملك على عدم إحداث أي زيادات في رسوم الجمارك، وبعض الخدمات العامة للمواطنين، مع استمرار صرف الإعانات التي تقدمها الدولة للمزارعين وغيرهم في مختلف القطاعات.

وأشار الملك إلى ضرورة التأكيد على ما سبق أن أعلنته الحكومة من أن سعر الريال سيبقى كما هو دون أي تغيير، وذلك دحضًا للشائعات التي أخذ يختلقها ويروجها بين المواطنين، بعض ضعاف النفوس، من الدخلاء على مجتمعنا لغايات معروفة.

الاثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ
٢ يناير ١٩٨٩م

كلمة الملك فهد
بمناسبة الميزانية الجديدة

«بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد ﷺ.

من دواعي سروري في هذا اليوم المبارك، أن نجتمع في هذا المكان لإقرار ميزانية الدولة للعام المالي الجديد.

من المفهوم في مثل هذه المناسبة، اهتمام الدولة بمصالح المواطن، على مختلف مستوياتهم.

لقد حققت الدولة، ولله الحمد، الأمور الكثيرة التي استفاد منها المواطن في جميع المجالات سواء كانت صناعية، أو زراعية، أو عمرانية.

ومن حصيلة القول أن أعدّد ما قامت به الدولة من مشروعات إنمائية، وطرق وأنفاق وسدود، وما قدمته الدولة للمواطن السعودي من خدمات عامة وخاصة.

وهذا، طبعًا، من واجبات الدولة، ومن الأسس التي بنيت عليها الدولة، وهي أن تعمل ما تستطيع لصالح المواطن السعودي.

أعود، وأذكّر ـ رغم أنني في غنى عن التذكير ـ بما نحن فيه، والحمد لله، من رغد العيش، والأمن، والاستقرار في جميع مرافق هذه البلاد.

التمسك بالكتاب والسنة:

وهذا يعود، في الدرجة الأولى، إلى التمسك بكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ.

وهذه البلاد، تختلف اختلافًا كبيرًا عن أي بلد في العالم، لأن فيها المقدسات الإسلامية التي جعلها رب العزة والجلال، مهبط الوحي، ومنطلق العقيدة الإسلامية.

فعندما أقول إن هذه الدولة تتمسك في جميع أمورها العامة والخاصة، وبما يصدر عنها من تنظيم هو مقيد بما أباحه الله، وما بينه رسول الله ﷺ.

ولذلك نجد الأوضاع التي نحن فيها الآن، والخيرات التي ننعم بها في هذه البلاد، سببها الرئيسي هو أن سكان هذه البلاد شمالها وشرقها، وغربها وجنوبها ووسطها، متفقون على مبدأ واحد، ليس هناك أي اختلاف حوله، وهو تحكيم كتاب الله وسنة رسوله.

إن أنظمة الدولة التي تنظمها، حتى يكون كثير من المصالح مفهومة ومعروفة لدى المواطن، هي واجب من الواجبات، حتى يكون الأمر واضحًا في جميع المجالات، وهي تُستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

سياستنا الداخلية والخارجية:

نحن بلد عرف بصدق القول، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وهذه قواعد وأسس ليست جديدة، ولا تُبنى الآن، ولكنها بنيت منذ عشرات، بل مئات السنين.

ومن حسن الحظ أن الدولة قامت على هذه الأسس والمبادئ، وسوف تبقى ـ إن شاء الله ـ على هذه القاعدة الأساسية، التي بنت عليها المملكة العربية السعودية سياستها الداخلية وسياستها الخارجية.

إن هذه الدولة لم، ولن تكون في يوم من الأيام مزعجة لأحد، سواء كان دولة أو فردًا. بل سوف تظل، دائمًا وأبدًا، محافظة على مصلحة المواطن السعودي، وتسعى لتهيئ له جميع السبل التي يستفيد منها، ويبني وطنه بناء متكاملًا.

المواطن السعودي:

لست في حاجة لكي أشرح المزايا التي استفاد منها المواطن السعودي، في السنوات الماضية، فتلك قواعد وأسس أقيمت منذ عهد

مؤسس هذه الدولة الملك عبدالعزيز، يرحمه الله.

وأنا لست في حاجة لأن أوضح الكثير من المزايا التي تتمتع بها هذه البلاد الآن، لأنها أصبحت مفهومة وواضحة المعالم.

فلكي يكون المواطن في بحبوحة من العيش، تجد الدولة نفسها في كثير من الأحيان، مضطرة لكي تسد العجز الموجود في الميزانية مهما كان مقداره، سواء كان في العام الماضي أو في العام الذي سينتهي في هذا اليوم، أو العام القادم.

إنتاج البترول:

وهذا العجز نتج، كما نعلم، عما حصل من مشكلات في مبيعات البترول، وانخفاض أسعار البترول، منذ أربع سنوات تقريبًا.

والمؤمل، الآن، أن تنتهي هذه الأمور إلى الاستقرار في البلدان المنتجة للبترول.

ولقد سررت كثيرًا، وكذلك المواطن السعودي، عندما سمع البيان الختامي الذي صدر عن قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البحرين لهذا العام، من التزام بما اتفق عليه من أسس وقواعد لإنتاج البترول، والسقف الذي حدد للإنتاج، باتفاق جميع أعضاء (أوبك).

ومن المعروف أن إنتاج البترول ليس وقفًا على دول «الأوبك» أو هي المنتجة الوحيدة، ولكن هناك العديد من الدول في الشرق الأوسط، أو في آسيا، أو في أفريقيا، أو في أمريكا الجنوبية أو في أمريكا الشمالية، أو في الاتحاد السوفيتي، أو في العديد من البلدان تنتج بترولًا، وزادت كمية الإنتاج عما سبق الاتفاق عليه بعديد من الملايين.

وبحسب ما يصلنا من معلومات، أو ما يوجد من تفاهم بين الدول المنتجة للبترول، غير الأعضاء في «الأوبك»، أنهم يحاولون دائمًا أن يكون هناك وفاق واتفاق مع منظمة «الأوبك» على تنظيم الإنتاج، وتحديده قدر الإمكان.

هذا، بلا شك، من الأمور المحببة للجميع، سواء كانوا دولًا أعضاء في «الأوبك» أو الدول المنتجة من غير الأعضاء في «الأوبك».

لقد أصبح الأمر واضحًا الآن أمام جميع أعضاء «الأوبك»، بعدما حصل من كوارث ونكبات في إنتاج البترول، وعدم التوازن في الإنتاج، وغدا الالتزام في إطار واضح المعالم، هو القاعدة الأساسية التي يمكن أن تعيد الأوضاع، بالنسبة لأسعار «الأوبك» إلى وضعها الطبيعي.

القاعدة الأساسية:

إن المملكة العربية السعودية كانت في كثير من المناسبات تقول كلمتها، وهي أنها أول دولة تلتزم بما تتفق عليه منظمة «الأوبك»، ولا يمكن أن تكون المملكة هي البادئة بأي أمر مخالف، ولكن في نفس الوقت، لا أعتقد أن أحدًا يستطيع أن يوجه

اللوم للمملكة العربية السعودية إذا انفرط العقد، ونحن لا نريد ذلك بأي حال من الأحوال، ومن المؤمل أن ما أصيب به أعضاء «الأوبك» من خسائر، أعطى فكرة عن أن ذلك ناتج عن الفوضى، كما حدث منذ سنوات، وكما حدث قبل سنة.

لذلك، إن الالتزام بالسقف المحدد، هو القاعدة الأساسية التي يمكن أن تنتظم معها الأمور.

لقد أطلت في ما يتعلق بموضوع البترول، لأن المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، بالذات، تعتمد، بعد الله، على إنتاجها من البترول، وكلما كان الانتظام هو الأساس والقاعدة، والالتزام بما يتفق عليه، فإن من طبائع الأمور أن تأخذ الأسعار وضعها الطبيعي، وتستمر حتى تصل إلى ما وصلت إليه سابقًا.

إننا نأمل، وأملنا إن شاء الله كبير، في أن يصبح الانتظام والالتزام قاعدة أساسية يكون منها المنطلق الخيّر.

حريصون على ألا تمس مصالح المواطنين:

إذا كانت الدولة قد اقترضت في العام المالي الحالي، قروضًا من مصارف، فإن الدولة وجدت أنه لا بد وأن توجد هذه القروض، ليس فقط لزيادة مرافق الهيكل الحكومي، ولكنها لا تريد بأي حال من الأحوال، ما دام أنها تستطيع، إلا أن يكون المواطن السعودي في بحبوحة من العيش، ويتمتع بجميع المزايا التي أوجدتها الدولة في جميع المرافق العامة.

هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، إذا لا سمح الله، جاء يوم من الأيام اتضح فيه أن القروض لا تفيد، فلا أعتقد بأن المواطن السعودي سوف يتأخر عن تقديم أعز ما عنده، وأعز ما عنده نفسه وولده، ولكن ما دام أن الأمور تسير بشكل أو بآخر، فسوف نكون حريصين، إن شاء الله، على أن لا تُمس مصالح المواطنين الذين استفادوا منها فوائد كبيرة.

فرق شاسع:

لو رجعنا إلى الوراء بضع سنوات، لوجدنا الفرق شاسعًا بين وضع لم تكن الإمكانات المادية متوفرة فيه، وبين وضع وجدت فيه الإمكانات المادية، واستطاعت الدولة، ولله الحمد، أن تجعل المواطن في وضع جيد جدًا.

وساعد على سرعة الانتظام، ما يتمتع به المواطن السعودي من إدراك وفهم، وبعد نظر.

لا أقول هذا الكلام لأني رأيت بعيني الشيء الكثير، ولكن يقول هذا الكلام، كل من زار المملكة العربية السعودية، واتصل بالمواطن السعودي.

فالنهضة التي نحن فيها الآن، لم نصل إليها لولا عون الله، ثم همة المواطن السعودي.

مصالح المواطنين:

فمصالح المواطنين الذين استفادوا، لن تمس بأي حال من الأحوال، إن شاء الله، ونأمل من رب العزة والجلال ألا تحتاج الدولة في يوم من الأيام، أن تجد نفسها في وضع يحتم عليها أن تشرح الأمور للمواطن السعودي، والأسباب التي دعت لأن تعيد النظر في بعض الأمور.

فهذا شيء أستبعده الآن، في الوقت الحاضر، ولكن كل أمر في الوجود وارد حدوثه.

نحن، كدولة وكمسؤولين، سوف نعمل ما نستطيع لكي نتجنب هذه الأمور، بشكل أو بآخر، وهذا إن شاء الله هو الرائد الأساسي، والسياسة التي انتهجتها الدولة منذ القديم، وتنتهجها الآن.

وبودي، ولا أجد في ذلك أي صعوبة، أن أشرح الكثير من الأمور، ولكن بما أنه تقرر أن يصدر بيان من مجلس الوزراء يحدد الأوضاع بدقة، وبالأرقام، فسوف أترك هذا الأمر لهذا البيان، كي يتكلم عن نفسه، بما عُمل، وبما سوف يُعمل.

لنا واجب.. وعلينا واجب:

أرجو من رب العزة والجلال أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى، وأن يجعلنا دائمًا متمسكين بكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وأن نحافظ على عقيدتنا الإسلامية، أكثر مما نحافظ على أنفسنا.

ويجب أن نفهم أن هذه البلاد لها واجب، وعليها واجب:

لها واجب أن تحترم جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وتحترم ما بينه الله لعباده المسلمين، من احترام لبيت الله الحرام، ومسجد نبيه ﷺ، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة.

وواجب المسلمين علينا، أن نؤدي الواجب الذي نستطيع أن نؤديه وتقوم به الدولة، لتقدم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله الحرام.

على هذا الأساس، عندما بحثت الأمور في مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في عمان، تقرر كثير من الواجبات التي يجب أن تقوم بها المملكة العربية السعودية.

ومنذ صدور البيان الختامي للمؤتمر، الذي حدد الأمور، ووافقت عليه جميع الدول الإسلامية، اهتمت الدولة، واهتم المواطن، في ما يتعلق بالمدينتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة، بالنسبة للقادم إلى الحج أو العمرة، فأقيمت شركات أهلية، والدولة ـ كما هو معروف دائمًا ـ لا تريد أن تتدخل في شؤون المواطنين، بل تعين المواطنين والشركات الأهلية، على أن يديروا أمورهم بأنفسهم، إلا إذا كانوا في حاجة إلى مساعدات، فإن الدولة تقدمها عن طريق الصناديق المعروفة والمتخصصة بقدر ما تستطيع.

بنيت هذه الدولة على الحرية:

لقد بنيت القاعدة الأساسية لهذه الدولة على الحرية، التي منحها رب العزة والجلال للمسلم، وطبقت تمامًا في هذه البلاد، فالمواطن السعودي يتمتع بأكبر حرية يتمتع بها أي إنسان في العالم، وليس هذا شيئًا جديدًا، أو نظامًا حكوميًا أو تنظيمًا من الدولة، ولكنه نظام رب العزة والجلال، حيث حدد ربنا الكثير من الأمور بأدلة قاطعة، تحدد المصلحة العامة، وتبعد المسلم عما يسيء إليه شخصيًا، أو يسيء لوطنه، أو يسيء لإخوانه المسلمين الآخرين.

فتلك الأمور الخيّرة، والأمور التي تفيد البشر، بينتها العقيدة الإسلامية بشكل واضح، ولذلك أقول ـ وهذا هو الصحيح والمرجع الأساسي ـ إننا بلد لا يمكن بأي حال من الأحوال، إن شاء الله، أن يحيد عن التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، مهما كانت الأسباب، وسوف يستميت في سبيل الدفاع عنها، لو مُسَّت بأي شيء، لأنها أغلى من النفس والولد والمال.

نقوم بخدمة المسلمين:

إن الذي يشرّف سكان هذا البلد، أنهم يقومون بخدمة المسلمين القادمين إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفق ما يجب أن يؤديه المواطن والحمد لله، ففي كل سنة تتطور الأمور بشكل أو بآخر، وعلى هذا الأساس سوف نستمر في ما نستطيع تقديمه من خدمات للمواطن السعودي في مرافق حياته الخاصة، وما نستطيع أن نؤديه لتسهيل أمور المسلمين القادمين لحج بيت الله الحرام.

عندما أعود مرة أخرى، إلى مؤتمر وزراء الخارجية السابع عشر، للدول الإسلامية الذي عقد في عمّان، أجد أنه حدد أمورًا كثيرة، من أهمها ـ في نظري أنا ـ أنه حدد إعطاء المملكة العربية السعودية وقتًا من الزمن، ثلاث أو أربع سنوات، حتى تستطيع أن تهيئ المساكن اللائقة لحجاج بيت الله الحرام.

من المعروف، أنه في أيام الحج، تفد أعداد كبيرة جدًا، وكانت المساكن القديمة، في ما سبق، تستوعب الأعداد القادمة، قبل أن تكون طرق الوصول إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، مثلما هي معروفة الآن: بالطائرات ذات الأحجام الكبيرة التي تحمل بين أربعمائة وخمسمائة شخص.

فنأمل من جميع الدول الإسلامية، أن تساعد وتساهم معنا في نسبة عدد الحجاج القادمين من بلدانهم لأداء فريضة الحج، وأقصد بمساهمتهم معنا أن تكون الأعداد التي تصل إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة هي وفق ما يمكن استيعابه الآن.

نقوم بإعداد المساكن اللائقة بحجاج بيت الله:

بيد أن الدولة، تقوم الآن مع الشركات الأهلية التي سبق أن تحدثت عنها، بإعداد

المساكن اللائقة بحجاج بيت الله الحرام، وزوار مسجد رسوله ﷺ.

فأرجو ألا يعتب علينا أحد من الدول الإسلامية، إذا رجوناها أن تتقيد بما وافق عليه مؤتمر وزراء الخارجية السابع عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في العام الماضي في عمّان.

إننا نعلم أن كثيرًا من الدول الإسلامية فيها عدد كبير من المسلمين الذين يرغبون في أداء فريضة الحج، لكن أعتقد بأنه من الأفضل أن تساعدنا هذه الدول في أن نجعل العدد الذي يصل إلى مكة والمدينة، من الممكن استيعابه، بينما نحن نستكمل مقومات ما اتفق عليه من مشروعات التعمير، وبعدها فليس هناك مانع من فتح المجال، لأكبر عدد من المسلمين، في مشارق الأرض ومغاربها.

ورب العزة قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران، ٩٧]. فالاستطاعة تتضمن أمورًا عديدة منها النواحي المادية، فإذا كان لا يستطيع توفير النواحي المادية، وإذا كان غير قادر من الناحية الصحية، فرب العزة والجلال أعفاه.

ومن المؤمل أن نجد العون والمساعدة من الدول الإسلامية في الالتزام بما تقرر، وبما وافقوا عليه.

قبل أن أنهي هذه الكلمة المحدودة، فإن أملي ورجائي أن يوفق الله الجميع، ويوفق العاملين في هذه الدولة، والمواطنين العاملين ليل نهار على رفع مستوى وطنهم، لما فيه خير دينهم ودنياهم، وأن يجعلنا هداة مهتدين، متمسكين بكتاب الله وسنة رسوله.

نتمنى أن تكون الأمور قد تحسنت:

أرجو أن نلتقي، إن شاء الله، العام القادم، في أي جزء من وطننا العزيز، لإقرار الميزانية القادمة، التي نأمل أن تكون أفضل من ميزانية هذه السنة، لأنه، كما قلت، فإن ميزانية هذه السنة فيها بعض القروض، وهذا شيء طبيعي متبع في جميع أنحاء العالم.

وختامًا، تحياتي لشعب المملكة العربية السعودية، وتحياتي لمن قاموا وساهموا من المسؤولين في إعداد هذه الميزانية، حتى أخرجت بالشكل الذي أمكن أن نصل إليه.

ونتمنى أن نجد الأمور في نصف السنة أو في نهايتها قد تحسنت، وهذا مما يسر الخاطر.

وأعتقد أن البيان الذي سوف يتلى سيوضح كثيرًا من الأمور، التي قد تكون خافية على كثير من المواطنين.

وأرجو التوفيق من رب العزة والجلال، وتحياتي لكم جميعًا، وشكرًا».

«إن الذي يشرّف سكان هذا البلد،
أنهم يقومون بخدمة المسلمين القادمين إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة»

الاثنين ٢ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ
٩ يناير ١٩٨٩م

توحيد الموقف العربي

أوضح الملك فهد بن عبدالعزيز للمجلس وجهة نظر المملكة العربية السعودية تجاه الأحداث الجارية، والتي تتمثل في مواصلة الجهود لتوثيق العلاقات الأخوية بين الدول العربية الشقيقة، وتوحيد الموقف العربي، ثنائيًا وجماعيًا، من أجل بلورة هذا الموقف في رؤية مشتركة تخدم قضايا الأمة العربية.

وفي إطار هذا التوجه أتت الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، إلى كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية، والتي أسفرت عن صدور بيان مشترك في عاصمتي الدولتين الشقيقتين، باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما.

الاثنين ٩ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ
١٦ يناير ١٩٨٩م

اطلع المجلس على مجمل التقارير المتعلقة بالمستجدات السياسية والاقتصادية والأمنية على صعيد المنطقة العربية والساحة الإسلامية.

ثم أحاط الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس علمًا بخلاصة عن المحادثات التي أجراها مع كبار زوار المملكة ومنهم: بي نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان، وشريف الدين بيرزاده الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والدكتور حامد الغابد الأمين العام للمنظمة.

الاثنين ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ
٣٠ يناير ١٩٨٩م

القوات المسلحة

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز القائد الأعلى للقوات المسلحة في جلسة اليوم بكثير من الارتياح والاعتزاز، عما شاهده من الإنجازات المتحققة في مختلف الميادين العسكرية السعودية، والتطورات العظيمة التي أنجزت في الأسلحة البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي.

وأعرب عن تقديره العميق للعناية الفائقة التي تحظى بها القوات المسلحة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، ونائبه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز آل سعود، وكبار ضباط القوات المسلحة ومسؤوليها عن برامج التدريب والتطوير مما هو محل الاعتزاز والفخر.

الاثنين ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ
٦ فبراير ١٩٨٩م

استهل الملك فهد الجلسة باستعراض شامل لمجريات الأحداث على الساحة العربية، مشيرًا إلى ما قامت وتقوم به المملكة العربية السعودية في نطاق مساعيها الهادفة إلى تلطيف الأجواء العربية، وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء من قادة الأمة، وصولًا إلى رؤية مشتركة، تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة، بما يخدم المصالح العربية العليا، وقضاياها الهامة.

مدينة الجبيل الصناعية

أعرب الملك عن إعجابه الشديد بكل ما رآه خلال الجولة التي قام بها في مدينة الجبيل الصناعية قبل أيام، وأثنى على الجهود المتواصلة المبذولة في هذا المجال الصناعي الحيوي الهام.

وقال:

«إن التاريخ سيسجل هذه النهضة السعودية القائمة الآن، بمداد من الاعتزاز والفخار، فنحمد الله تعالى الذي وفقنا إلى تحقيق ما وصلنا إليه في الوقت المناسب، فلقد كسبت المملكة العربية السعودية هذه المجمعات الصناعية الشامخة في كل من مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، في وقت قصير، يحتاج إلى أضعافه في دول أخرى، وما ذلك إلا بفضل الله أولًا، ثم بهمة الرجال الأوفياء الأمناء من أبناء هذا البلد الكريم المعطاء.

نسأل الله تعالى أن يحفظ لهذا البلد أمنه ورخاءه واستقراره، ويجعلنا دائمًا مصدر كل خير لأمتنا وشعوبنا ومستقبل أجيالنا، فنحن ـ كما قلت مرارًا ـ لا نضمر الشر لأحد، ولا نتدخل في شؤون الآخرين، بل نقابل السيئة بالحسنة، ونحاول ما استطعنا علاج ما ينشأ من خلافات بالطرق الهادئة، المحببة للنفوس».

الاثنين ٢١ رجب ١٤٠٩هـ
٢٧ فبراير ١٩٨٩م

سير الأعمال في الدوائر الحكومية

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن عدد من الشؤون المحلية، وأشار إلى عدد من الملاحظات المتعلقة بسير الأعمال في الدوائر والمصالح الحكومية، ومنها ضرورة مضاعفة الجهود في سرعة إنجاز المعاملات، وقضاء مصالح المواطنين لدى مختلف قطاعات الدولة، وأصدر توجيهاته بتخصيص عدد من الموظفين في مكتب كل رئيس مصلحة، لمتابعة سير المعاملات في جميع الأقسام، ومراقبة الإجراءات النظامية في حركة الصادر والوارد، وحصر الإنجازات اليومية،

وما أحيل منها إلى جهاته المختصة، وما هو قيد الدراسة، وإعداد تقرير أسبوعي بذلك للمسؤول الأول في كل مصلحة وإدارة.

وأكد على تخصيص مكتب مستقل، لاستقبال المراجعات، وتصريف الأمور، وتيسير الإجراءات على المراجعين، توفيرًا لوقتهم، ومنعًا لتجوالهم في الأقسام والمكاتب خلال المراجعات، والتعقيب على معاملاتهم.

وأضاف الملك قائلًا:

«إني على يقين تام بما تبذلونه، جميعًا، من الجهود المتواصلة، كلٌّ في موقعه وضمن مسؤولياته، من أجل الوصول إلى أفضل مستويات الأداء الإداري التي تتطلبها المصلحة العامة.

كما أنني أدرك، تمامًا، جسامة المهام التي يضطلع بها كل مسؤول في الدولة، غير أنني أتطلع إلى مزيد من الدقة في التنظيم الإداري، لتخطي عوائق الروتين، وصولًا إلى أنجح السبل في تصريف الأمور، وبخاصة ما تعلق منها بمصالح المواطنين في مختلف القطاعات، من أجل ضمان التكامل المطلوب في التعاون المشترك بين جميع القيادات».

بحث الملك مع المجلس عددًا من الموضوعات التي هي قيد الدرس والمناقشة، ومنها نظام المناقصات، وتحديد مواعيد وصول الحجاج، ومشكلة غلاء المهور، ووجه بإحالتها إلى اللجان المختصة لاستكمال دراستها وعرضها في جلسات مقبلة بإذن الله.

الاثنين ١٣ شعبان ١٤٠٩هـ
٢٠ مارس ١٩٨٩م

اجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي

استمع المجلس إلى تقرير صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل آل سعود وزير الخارجية، عن نتائج أعمال المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة الرياض، من السادس إلى التاسع من شهر شعبان الجاري.

وقد أعرب الملك فهد عن عميق ارتياحه لما تحقق، بفضل الله ثم بفضل النيّات المخلصة، من نتائج تواكب تطلعات الأمة الإسلامية.

وأثنى على القرارات التي أعلنها المؤتمر في ختام أعماله، وبخاصة ما تعلق منها بالقضيتين الفلسطينية والأفغانية.

وهنأ الملك دولة الأفغان الإسلامية، على حصولها على مقعدها في منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤكدًا حرص المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، على استمرار دعم وتأييد الشعب الأفغاني المجاهد، لنيل استقلاله، وحقه في تقرير مصيره.

كما أثنى الملك على الجهود الموفقة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل آل سعود في سبيل نجاح المؤتمر، مع تقديره لكل من أسهم في الإعداد له وتهيئة

الأجواء المناسبة، وخص بالتقدير معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور حامد الغابد وزملاءه في أجهزة المنظمة، متمنيًا للجميع دوام النجاح والتوفيق.

أبدى الملك لأعضاء المجلس بعض الملاحظات والتوجيهات، بشأن الأساليب التي يراها لتيسير الإجراءات الرسمية، سعيًا وراء إنجاز المعاملات، وتوفير الجهد وكسب الوقت، واختتم ملاحظاته بقوله:

«أود من كل مسؤول أن يعي جيدًا ما وضعته الدولة من قدرات وإمكانات مالية وبشرية في سبيل خدمة الوطن والمواطنين، والمهم أن يكون الجميع عند حسن الظن بهم في جميع الظروف والأحوال».

الاثنين ٢٧ شعبان ١٤٠٩هـ
٢ أبريل ١٩٨٩م

زيارة مصر

استهل الملك فهد الجلسة باستعراض شامل لنتائج الزيارة التي قام بها إلى جمهورية مصر العربية، تلبية لدعوة من الرئيس محمد حسني مبارك، وكان مما قاله: «إنني قد لا أجد الكلمات التي أعبر بها عن حقيقة مشاعرنا تجاه ما لقينا، في مصر، من أصدق مشاعر الأخوة التي ترجمتها حرارة الاستقبال، وكلمات الترحيب في كل مكان زرناه، أو طريق سلكناه، مما يفوق الوصف والتعبير.

أما عن المباحثات التي أجريتها مع أخي الرئيس حسني مبارك، فقد كانت آراؤنا، خلالها، متطابقة حول جميع القضايا التي تناولها البحث، بحسب ما جاء في البيان المشترك الذي أعلن في ختام الزيارة.

ويهمني، أن أنوه بالنهضة الصناعية التي تشهدها مصر، والتي تسير في الطريق الصحيح.

كما يسرني أن أجدد اليوم، من هذا المجلس، أخلص مشاعر الشكر والتقدير، للأخ الكريم الرئيس محمد حسني مبارك، مع أصدق تمنياتي له، وللشعب العزيز في مصر، بدوام الرفعة والرخاء والتقدم».

الاثنين ٥ رمضان ١٤٠٩هـ
١٠ أبريل ١٩٨٩م

تحدث الملك فهد في بداية الجلسة حول شهر رمضان المبارك فقال:

«نحمد الله الذي أكرمنا فأحيانا لبلوغ هذا الشهر الكريم، ونشكره ـ جل شأنه ـ على نعمه وأفضاله علينا، ومن أعظمها نعمة التمسك بعقيدتنا الإسلامية نصًا وروحًا.

كما نسأله تعالى أن يمكننا، في هذا الشهر الكريم، من الإكثار من الطاعات، وفعل الخيرات، وأن يعيده علينا وعلى الأمة الإسلامية باليمن والنصر، والرخاء العميم».

الأحداث اللبنانية الدامية

استعرض المجلس تطورات الأحداث اللبنانية، التي علق خادم الحرمين الشريفين عليها بقوله:

«كما يؤسفنا ويؤلمنا جميعًا، أن يُطل علينا شهر الرحمة والسلام، وإخواننا في لبنان لا يزالون يرزحون تحت وابل القذائف العشوائية، من جراء تصعيد القتال بين بعض الفئات المتصارعة على الساحة اللبنانية، رغم كل الجهود التي بذلت، ولا تزال تبذل، على مختلف المستويات، من أجل إيقاف القتال، وإحلال السلام، وعودة الهدوء والاستقرار إلى ربوع لبنان الجريح، الذي عانى الكثير والكثير من ويلات الحرب المدمرة على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية، مما أودى بحياة الآلاف من أبنائه، وعصف بمعظم قدراته الاقتصادية، ومعالمه الحضارية.

إن حكومة المملكة العربية السعودية، مع استمرار مساعيها الرامية إلى إنهاء هذه المأساة الأليمة الدامية، تجدد اليوم ـ من هذا المجلس ـ نداءها الأخوي إلى كل مواطن لبناني، يشهر السلاح في وجه أخيه اللبناني، أن يلقي هذا السلاح، حقنًا للدماء، وحرصًا على ما تبقى من قدرات لبنان الشقيق.

كما تؤكد المملكة تأييدها المطلق للمجهودات التي تبذلها اللجنة السداسية العربية، من أجل إيجاد الحلول المنشودة لإنهاء هذه الأزمة المستمرة، بتحكيم اللبنانيين للعقل والمنطق، لإحباط المؤامرة التي يحيكها العدو الإسرائيلي المتربص، والرابض في جنوب لبنان.

ولنا كبير الأمل في أن يستجيب اللبنانيون، لكل المساعي الخيرة المبذولة في هذا السبيل».

الاثنين ١٢ رمضان ١٤٠٩هـ
١٧ أبريل ١٩٨٩م

الوضع في لبنان

استمع المجلس في بداية الجلسة إلى تقرير شامل حول الأحداث المستجدة على صعيد المنطقة العربية، وتابع ـ بقلق بالغ ـ تطورات الأوضاع القتالية المؤسفة، والمستمرة، على الساحة اللبنانية، رغم جميع النداءات والمحاولات المبذولة من مختلف الجهات لوقف القتال.

وفي هذا الصدد، أوضح خادم الحرمين الشريفين، أن حكومة المملكة العربية السعودية، لا تزال تتابع باهتمام متواصل جهود اللجنة العربية السداسية، لتطويق أعمال التصعيد الأخيرة بين الجهات اللبنانية المتقاتلة، معربًا عن أمله في أن تسفر هذه الجهود عن النتائج المرجوة، لعودة الهدوء والاستقرار إلى لبنان، وتمكينه من ممارسة حقوقه الدستورية في اختيار القيادة التي يرضاها الشعب اللبناني لحكم البلاد.

وجدّد مناشدة الأطراف اللبنانيين، من

عسكريين ومدنيين، سرعة العمل على وقف القتال، وتمكين المساعي المبذولة من إيجاد الحلول الحاسمة للمأساة اللبنانية الأليمة.

الاثنين ١٩ رمضان ١٤٠٩هـ
٢٤ أبريل ١٩٨٩م

مشروعات
توسعة الحرم المكي الشريف

استهل الملك فهد الجلسة بحمد الله وشكره على نعمه وآلائه بما وفق إليه من إنجازات، **وقال:**

«لقد علمت من خلال متابعتي على الطبيعة لمشروعات توسعة الحرم المكي الشريف، ومشروعات المناطق المحيطة به، أن تسير وفق الخطة الموضوعة لها، وقد قطعت شوطًا كبيرًا من مراحلها الأولية، وهذه دلالة على أن أعمال الإنجاز تسير في طريقها المرسوم، بعون الله عز وجل، ثم بجهود الرجال المخلصين المشرفين على هذه المشروعات.

وإنني إذ أُطْلِعُ المجلس على خلاصة التقارير التي تلقيتها من المسؤولين عن هذه المشروعات خلال اليومين الماضيين في مكة المكرمة، أسأل العلي القدير أن يمدنا بعونه وتوفيقه حتى نكمل ـ بمشيئة جلت قدرته ـ هذا العمل التاريخي العظيم، ابتغاء مرضاة الله وقربى إليه، وخدمة للمسجد الحرام، وحرصًا على راحة حجاج بيت الله العتيق، وتيسيرًا لأداء عبادتهم في راحة وطمأنينة».

الأحد ١٦ شوال ١٤٠٩هـ
٢١ مايو ١٩٨٩م

أطلع الملك فهد المجلس في مستهل الجلسة على حصيلة الاتصالات والمشاورات التي أجراها مع قادة الدول العربية حول التطورات والمستجدات على الساحتين الإسلامية والعربية، **وقال:**

«لقد وجدت من جميع الأشقاء تفهمًا عميقًا للواقع العربي، وكانت وجهات نظرنا متطابقة حول كل ما فيه صالح الأمة العربية، وخدمة قضاياها، وتعزيز وحدتها، ودعم تضامنها».

الاثنين ٢١ ذو الحجة ١٤٠٩هـ
٢٤ يوليو ١٩٨٩م

استهل الملك فهد الجلسة بحمد الله وشكره، على نعمه وكرمه، بما منّ به على حجاج بيت الله الحرام، من إتمام مناسكهم والقيام بحجهم في أجواء هادئه، آمنة، مستقرة بتوفيق الله، رغم محاولات بعض العناصر الضالة المفسدة التي تهدف من وراء ممارساتها الإجرامية التي تمثلت في عمليات التفجير في مكة المكرمة قبل وبعد الوقوف في عرفات، إلى تعطيل شعائر الحج، وإثارة

الخوف والقلق في نفوس الحجاج، غير أن الله الذي أنزل السكينة في نفوس المؤمنين، من حجاج بيته، مكنهم من الثبات بالإيمان واليقين، فلم تؤثر محاولات الإجرام في مسيرة مواكب الحجيج، منذ وصولهم إلى الأراضي المقدسة، وحتى عودتهم بسلامة الله إلى أوطانهم.

وأعرب الملك عن تقديره العميق، لكل القيادات والوزارات، والجهات، التي أسهمت في إعداد وتنفيذ خطة حج هذا العام. والإشراف على مراحلها بأدق تفاصيلها، وقال: «إن هذا النجاح الذي تحقق بعون الله، يدل على ما يتمتع به المواطن السعودي من كفاءة عالية، وإخلاص عميق، وشعور بالواجب تجاه تشرفه بخدمة الحرمين الشريفين، وتوفير الراحة والاطمئنان لضيوف الرحمن».

وقال:

«إنني أعلن من مجلس الوزراء، باسم حكومة وشعب المملكة العربية السعودية، عن خالص الشكر والامتنان، لجميع القادة الذين توالت اتصالاتهم الهاتفية، وبرقياتهم ورسائلهم لنا، تحمل شجبهم واستنكارهم الشديدين، للممارسات الإجرامية التي وقعت في مكة المكرمة، بالإضافة إلى مئات البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئات والمنظمات والمراكز والجمعيات الإسلامية، والوسائل الإعلامية في مختلف بلاد العالم.

ولا يفوتني أن أشير بالشكر العميق، إلى ما أعربت عنه قيادات وحكومات الدول الغربية الصديقة من استياء وتنديد بالأعمال العدوانية المشينة في البلد الحرام والشهر الحرام».

الاثنين ٦ المحرم ١٤١٠هـ
٧ أغسطس ١٩٨٩م

عام هجري جديد

استهل الملك فهد الجلسة بحمد الله وشكره على كرمه العظيم، وما أفاء وأعطى من النعم الوفيرة التي لا تحصى، **وقال:**

«هذه أول جلسة نعقدها مع مطلع العام الهجري الجديد، بعد أن طويت في التاريخ صفحة العام (١٤٠٩) من هجرة رسول الله ﷺ، إلى المدينة المنورة.

وفي اعتقادي أننا، وبتوفيق من الله تعالى، قد حققنا خلال العام الفائت عديدًا من الإنجازات والمشروعات الداخلية، في مختلف القطاعات، وفي شتى المجالات: التعليمية، والصحية، والزراعية، والصناعية، والتجارية وغيرها، وفق الخطة التنموية المرحلية، بمستويات جيدة، رغم الظروف الاقتصادية التي نبذل الجهد للتغلب عليها بكل الوسائل الممكنة، دون المساس بمصالح المواطنين، أو التأثير على مستوى معيشتهم، ومواردهم المالية السنوية. وما كان هذا ليتحقق لولا فضل الله، ثم نتيجة التعاون الصادق المتكامل من جميع المسؤولين في القطاعات الحكومية،

ومن إخواننا المواطنين في جميع أنحاء المملكة، مما أسهم في إنجاح الخطط التنموية، وساعد على معالجة الأمور، مما أسفر عن النتائج الإيجابية الملموسة، التي أوضحها وزير المالية والاقتصاد الوطني في تقاريره الدورية».

وتابع الملك يقول:

«ونحن إذ نستقبل عامنا الهجري الجديد بكل مشاعر الأمل والتفاؤل، نأمل ـ إن شاء الله ـ أن يكون أفضل مما سبقه نماءً ورخاءً، كما نتطلع إلى مضاعفة الجهود من قبل جميع المسؤولين في الدولة، لتحقيق مزيد من الإنتاج في جميع القطاعات التي تخدم المواطنين، وتؤمن لهم استمرارية الحياة المستقرة، والعيش الكريم.

كما نسأل الله ـ جلت قدرته ـ أن يجعل هذا العام، عام خير ويمن وبركة، على جميع أبناء الأمة الإسلامية، وأن يوفق قادتها إلى جمع الشمل، وتوحيد الكلمة، وتحقيق التضامن المنشود، لكل ما فيه خير أمتينا الإسلامية والعربية، ورفعة شأنهما، ونصرة قضاياهما، وأن يديم علينا نعمة التمسك بعقيدتنا الإسلامية، التي فيها صلاح أمرنا، ونجاح مقاصدنا، في الدنيا والآخرة».

«نتطلع إلى مضاعفة الجهود من قبل جميع المسؤولين في الدولة، لتحقيق مزيد من الإنتاج في جميع القطاعات التي تخدم المواطنين»

الاثنين ٢٠ المحرم ١٤١٠هـ
٢١ أغسطس ١٩٨٩م

الوضع في لبنان

استعرض المجلس بتوجيه ملكي كريم، آخر التقارير السياسية والاقتصادية والأمنية على صعيد المنطقة العربية، ودرس التطورات المستجدة، والتوقعات المحتملة بالنسبة لما ورد في تلك التقارير.

وتوقف المجلس طويلًا أمام المعلومات المؤسفة الواردة من الساحة اللبنانية، حول استمرار القتال العنيف، وتبادل القصف بين شطري العاصمة اللبنانية، وعن بيانات وتصريحات القيادات اللبنانية، والنداءات الدولية التي تطالب بوقف إطلاق النار، ووضع حد لأعمال التدمير والعنف، والتجاوب مع الجهود العربية والدولية المبذولة لإحلال السلام.

وقد علق الملك فهد على ذلك قائلًا:

«انطلاقًا من نظرتي الشخصية، أعتقد أن في الإمكان معالجة الأمور في أجواء أكثر مرونة وتفاؤلًا، بحيث تتطور نحو الأفضل عندما تتوافر الرغبة المخلصة لدى جميع القيادات اللبنانية، في تحديد أسباب الأحداث، والعمل ـ من ثم ـ على طرح الحلول الملائمة.

ولا يساورني شك في أن القيادات اللبنانية

في مختلف الطوائف، تدرك مدى خطورة الموقف الذي يعيش شعب لبنان الشقيق فيه، والذي أخذ يزداد حدة وضراوة يومًا بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة، وتصاعد أعداد الضحايا بين قتيل وجريح، وتدمير ما تبقى من دعائم اقتصادية وحضارية وإهدار الثروة الوطنية.

وانطلاقًا من اعتقادي هذا، فإني لم أفقد الأمل، بعد، في أن تبادر القيادات اللبنانية المسؤولة إلى التجاوب مع مساعي السلام، والنداءات المخلصة المتكررة لوقف إطلاق النار، ورفع الحصار عن الموانئ البحرية، وفتح المعابر المغلقة على طول الخطوط الساخنة بين شطري بيروت، ومن ثم إيجاد المناخ الملائم لبدء الحوار حول الإصلاحات السياسية المقترحة».

ونحن، في المملكة العربية السعودية، أشد ما نكون حرصًا على عودة الحياة الطبيعية إلى لبنان، وهو ما نتطلع إليه، ونعمل له بكل الوسائل الممكنة، مع الحفاظ التام على استقلال لبنان، وتماسك وحدته الوطنية وأراضيه».

الاثنين ٢٧ المحرم ١٤١٠هـ
٢٨ أغسطس ١٩٨٩م

استهل المجلس الجلسة باستعراض آخر التقارير المتعلقة بتطور الأوضاع الراهنة في الساحتين العربية والدولية.

وفي هذا السياق، تحدث الملك فهد، في تحليل شامل، عن المواقف الدولية، في ضوء الأنشطة والتصريحات التي تناقلتها وسائل الإعلام عن بعض المسؤولين في المجالين العربي والدولي، حول مجريات أحداث القضايا والمشكلات الرئيسة.

وأعاد الملك تأكيد حرص حكومة المملكة العربية السعودية، على مواصلة جهودها الهادفة إلى إحلال السلام في جميع أرجاء المنطقة العربية، بوجه خاص، وفي تحقيق النتائج الطيبة المرتقبة لقضايا الأمتين الإسلامية والعربية.

الاثنين ١٨ صفر ١٤١٠هـ
١٨ سبتمبر ١٩٨٩م

استعرض المجلس في بداية الجلسة آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة العربية، في ضوء التقارير السياسية والأمنية والاقتصادية، انطلاقًا من الاهتمام الدائم الذي توليه المملكة العربية السعودية لشؤون العالم العربي.

وقد تحدث الملك فهد تعليقًا على تلك التقارير، فأوضح الظروف التي رافقت المرحلة التي أعقبت إعلان البيان الأول للجنة العربية الثلاثية العليا، بتاريخ ١٤٠٩/١٢/٢٨هـ الموافق ٣١ يوليو ١٩٨٩م، وسبقت إعلان البيان الذي قرأه على الصحافيين ورجال الإعلام وزير الخارجية صاحب السمو الملكي

الأمير سعود الفيصل آل سعود، يوم السبت الفائت.

وتطرق الملك، بعد ذلك، إلى الأسباب التي أدت إلى استئناف اللجنة للمهمة المسندة إليها من جانب مؤتمر قمة الدار البيضاء لمعالجة القضية اللبنانية، لإنقاذ البلد الشقيق العزيز على الجميع.

وأعرب الملك عن تفاؤله بتعاون جميع الأطراف المعنية بالقضية اللبنانية، مع جهود اللجنة لما فيه خير لبنان وشعبه، مستعرضًا المراحل التي يتضمنها مشروع وثيقة الوفاق الوطني، التي ستعقب تنفيذ المرحلة الأولى.

وإيضاحًا لما نشرته بعض وسائل الإعلام حول الخلفيات والاستفسارات التي تلت صدور البيان، والمتعلقة بمراحل مشروع وثيقة الوفاق الوطني التي تعالج الأوضاع الأمنية، والإصلاحات السياسية، أصدر الملك فهد، بتفويض من شقيقيه العاهلين المغربي والجزائري، توجيهاته إلى سمو وزير الخارجية لإعلان الوثيقة التي أعدتها وأقرتها اللجنة العربية الثلاثية العليا، ليقف الجميع على ما ورد في فصولها وأبوابها، بالنسبة للقرارات النهائية المتخذة لحل القضية اللبنانية، والتي لا تقبل الجدل، ولا البدائل المعلنة.

الاثنين ٢٥ صفر ١٤١٠هـ
٢٥ سبتمبر ١٩٨٩م

أوجز الملك فهد للمجلس في مستهل جلسة اليوم، ما تحدث به إلى المواطنين الذين استقبلهم في قصر السلام، بجدة، كعادته، قائلًا: «إن هناك ثلاث ركائز أساسية، رغب في إيضاحها وهي:

- إن القواعد التي قامت عليها المملكة العربية السعودية، منذ تأسيسها، هي تحكيم كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ في كل شؤونها الدينية والدنيوية، وإننا لا، ولن نتوانى عن إقامة حدود الله وفق أحكام القضاء بشرع الله، على كل من يحاول العبث بقدسية الحرمين الشريفين، أو يحاول الإخلال بأمن البلاد، ونحن لا نخشى في إقامة الحق لومة لائم، ولا نعبأ بما يحاول الحاقدون إثارته من خلال الحملات الدعائية الزائفة والمفتعلة.
- إن السلطة الإدارية في المملكة العربية السعودية، لا سلطان لها على أحكام الشرع، وشؤون القضاء، ويقتصر دورها في هذا المجال على تنفيذ ما يصدر عن المحاكم الشرعية على الجاني كائنًا من كان، وإلى أي جهة ينتمي أو ينتسب.

«إن القواعد التي قامت عليها المملكة العربية السعودية، منذ تأسيسها، هي تحكيم كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ في كل شؤونها الدينية والدنيوية»

◄ إن علاقة المملكة العربية السعودية بشقيقتها دولة الكويت، أقوى وأرسخ وأمتن من أن ترقى إليها محاولات الدس والوقيعة والتشكيك، وحسبنا يقينًا أن كل فرد في حكومة وفي شعب الكويت الشقيق، يدرك هذا الواقع، كما يدرك مدى عمق التلاحم بين الأسرتين الحاكمتين، وبين الشعبين الشقيقين.

أقول هذا، لأولئك الذين يحاولون بث بذور الشقاق بين الإخوة، وهم يجهلون أن الكويت الشقيق يحرص على حرمة الأماكن المقدسة، وعلى أمن المملكة العربية السعودية، بنفس المقدار الذي تحرص عليه المملكة.

من المستغرب ما أخذنا نسمعه، مؤخرًا، من بيانات واتهامات ليس لها مبرر، فالمملكة العربية السعودية لم توجه الاتهام إلى أي دولة في حوادث التفجير التي وقعت في رحاب البيت الحرام أيام حج العام الماضي، بل تركت الأمر لإجراءات التحقيق، وتركت الحكم بعد ذلك إلى القضاء بموجب شرع الله لإقامة حدود الله، وكنا قد سمعنا من بعض المسؤولين في إيران، آنذاك، ما يفيد بأن أي فرد، ومن أي مكان، إذا ارتكب جريمة مثل هذه في مكة المكرمة، يعتبر مدانًا، وأن جريمته لا تغتفر».

تحدث الملك، بعد ذلك، عن التعليم، بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، وأعرب عن أمله في أن يضاعف أبناؤه الطلبة والطالبات جهودهم، في الحقل العلمي في جميع مراحل الدراسة، وأن يبذل رجال التعليم والمدرسون في الجامعات والمعاهد والكليات، والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية، المزيد من العناية، والتوجيه السديد، في كل ما يفيد الطلبة والطالبات في أمور دينهم ودنياهم، وإرشادهم إلى اتباع السلوك الحميد في جميع أمورهم الحياتية، مع ترسيخ المفاهيم الدينية السليمة في أذهانهم، وحثهم باستمرار على التمسك بالعقيدة الإسلامية، والسير على مناهجها القويمة في كل قول أو عمل، مع تحذيرهم وتوعيتهم من مخاطر الشرور الطارئة، ليكونوا ـ بعون الله وتوفيقه ـ جيلًا قويًا، صالحًا.

اليوم الوطني

أعرب الملك، كذلك، عن تقديره العميق للمشاعر الفياضة التي عبر عنها المواطنون في ذكرى اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، في مثل هذا اليوم المجيد الذي وحد فيه المؤسس الباني جلالة الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، مناطق هذه المملكة، وأرسى فيها قواعد الحكم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

ونوه بالجهود التي بذلتها وزارة الإعلام لإبراز هذه المناسبة العزيزة على كل مواطن سعودي، بما يتناسب مع معانيها الخالدة في النفوس.

الاثنين ٣ ربيع الأول ١٤١٠هـ
٢ أكتوبر ١٩٨٩م

استهل الملك فهد الجلسة بالحديث عن الخطوات البناءة التي تحققت على صعيد القضية اللبنانية بعقد البرلمان اللبناني جلسة على أراضي المملكة العربية السعودية، التي اختارها البرلمانيون اللبنانيون بالإجماع لتكون مقرًا لاجتماعهم، للبحث في أفضل السبل لحل القضية والتوصل إلى مدخل للتوفيق بين الآراء والاتجاهات التي يمثلها النواب المجتمعون في الطائف.

وقد أعرب الملك عن ترحيب المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، بهذه الخطوة التي يرجى لها أن تسفر عن نتائج تحفظ وحدة لبنان، وسيادته، وأمنه، وعودة الحياة الطبيعية إليه.

الاثنين ١٠ ربيع الأول ١٤١٠هـ
٩ أكتوبر ١٩٨٩م

تحدث خادم الحرمين الشريفين عن اجتماعات البرلمانيين اللبنانيين المعقود، الآن، في الطائف، فأعرب باسم اللجنة العربية الثلاثية العليا عن ضرورة توصل الإخوة اللبنانيين إلى رؤية موحدة، تمكنهم من رسم صورة واضحة لمستقبل لبنان، وفق الصيغة التي يرونها، للمحافظة على لبنان أرضًا وشعبًا، وضمان وضع حد لأعمال العنف والتدمير، وتوفير الاستقرار والأمن الشاملين.

ورأى أن اتساع نطاق المناقشات، والتمعن في كل خطوة، ودراسة المقترحات والأفكار، هي بوادر صحية تؤكد صدق رغبة المجتمعين في الطائف بالتوصل إلى حلول موفقة، من منظور القرارات التي أعلنتها اللجنة الثلاثية العربية العليا، المنبثقة عن مؤتمر قمة الدار البيضاء، والمفوضة بالتوصل إلى حل للقضية اللبنانية.

وتمنى الملك على جميع الأطراف اللبنانيين، والجهات ذات العلاقة بالقضية اللبنانية، تكثيف الجهود لإنجاح الأهداف الخيرة التي يتمناها الجميع في هذا الاتجاه.

أشار الملك فهد إلى الوسائل الإعلامية وأهمها الإذاعة والتلفزيون والصحافة، وشدد على ضرورة حسن اختيار ما تقدمه من مواد للمواطنين، واعتبار العقيدة الإسلامية منطلقًا أساسيًا في ذلك الاختيار، إلى جانب مراعاة التقاليد الاجتماعية الأصيلة التي يقوم عليها بنيان المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، وأثنى على الجهود التي تبذلها وزارة الإعلام في هذا السبيل.

الاثنين ٢٤ ربيع الأول ١٤١٠هـ
٢٣ أكتوبر ١٩٨٩م

قال الملك فهد بن عبدالعزيز:

«لقد أسعدني، كما هو شعور كل مواطن عربي، ما انتهت إليه اجتماعات ومحادثات الإخوة أعضاء مجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف، من اتفاق شامل على وثيقة الوفاق الوطني، بعد الدراسات المتأنية، والمناقشات التي سادتها روح المودة، والتي أسفرت عن تلك الوثيقة التي أعلنها رئيس المجلس النيابي اللبناني.

وإنني أحمد الله العلي القدير على بلوغ هذه النتيجة الموفقة التي توجت الجهود المبذولة، وحققت تطلعات المخلصين.

وأود بمناسبة هذا الإنجاز، أن أحيي ـ باسم اللجنة العربية الثلاثية العليا، التي أسندت لي متابعة الجهود العربية المبذولة ـ الإخوة النواب اللبنانيين جميعًا، الذين أثبتوا أنهم في مستوى الأمانة الموكلة إليهم.

ومن خلالهم، أهنئ كل مواطن لبناني، كما أشكر باسم أخي جلالة الملك الحسن الثاني، وأخي فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد، كل الجهات التي أسهمت مع اللجنة بالدعم والتأييد في المحيطين العربي والدولي، متطلعين ـ جميعًا ـ إلى فجر جديد نأمل أن يشرق على لبنان بالأمن والاستقرار والرخاء والسلام الشامل، مع الحفاظ على وحدة شعبه وأرضه وسيادته».

الاثنين ١ ربيع الآخر ١٤١٠هـ
٣٠ أكتوبر ١٩٨٩م

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز الجلسة بتحليل سياسي شامل عن الأحداث الراهنة في المنطقة العربية، مشيرًا إلى الاتصالات والمشاورات التي أجراها مع أخيه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، وأخيه فخامة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، عُضْوَيْ اللجنة العربية الثلاثية العليا، لتقييم النتائج الإيجابية التي توصل إليها أعضاء مجلس النواب اللبناني المجتمعون في الطائف، في ختام اجتماعاتهم التي أسفرت عن برنامج حل القضية اللبنانية، الذي بات يعرف باسم «وثيقة الطائف» والذي يعتبر مدخلًا عمليًا لتطور بنّاء في واقع لبنان ومستقبله.

ووصف الملك فهد هذا الإنجاز بأنه حدث لبناني تاريخي، يعتبر من أعظم الإنجازات التي حققها اللبنانيون منذ بداية عهد الاستقلال وحتى يومنا هذا، لأنه صيغة متوازنة موضوعية للوفاق اللبناني ـ اللبناني، وقاعدة سليمة للتعايش المشترك بين جميع الطوائف اللبنانية، وهو ما كان يتطلع إليه اللبنانيون على مدى سنوات كثيرة ماضية.

وقال:

«في اعتقادي أن النواب الذين يمثلون جميع أبناء الشعب اللبناني، قد أعلنوا في مضمون قراراتهم، تصميمهم على المضي في مسيرة السلام، التي انطلقت من مدينة

الطائف لبناء لبنان الجديد، على أسس من التفاهم والتعاون والتعاضد بين جميع أبنائه، ومختلف فئاته، دون تراجع أو تهاون، لإنفاذ ما تقرر وفق ما أعلنه رئيس المجلس النيابي اللبناني في وثيقة الوفاق الوطني، وانطلاقًا من مقررات قمة الدار البيضاء.

كل ما أتمناه، وأتطلع إليه، أن يتمكن الحكماء القياديون في لبنان، من تطويق بعض الخلافات الهامشية التي قد تؤثر على الأجواء التي سادت محادثات الطائف، وأعود فأكرر أن الأقدام اللبنانية قد وجدت طريقها إلى النجاح، وخطت إليه الخطوة الأولى، وذلك بتوفيق من الله عز وجل، ثم بدعم وتأييد جميع الجهات التي أسهمت في تحقيق هذا الوفاق الوطني».

الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤١٠هـ
٦ نوفمبر ١٩٨٩م

تابع المجلس باهتمام بالغ ردود الفعل التي تناقلتها وسائل الإعلام اللبنانية، تجاه الإنجازات المهمة التي حققها المجلس النيابي اللبناني الذي وضع «وثيقة الطائف» والتي آتت أولى ثمارها بانتخاب رئيس للجمهورية، وتجديد رئاسة المجلس النيابي، المؤلفة من رئيس المجلس ونائبين.

ورأى مجلس الوزراء أن هذه الخطوة التي تمت رغم الصعوبات الكثيرة التي أحاطت بها، تدل دلالة واضحة على صدق عزائم ممثلي الشعب اللبناني في البرلمان، كما تعبر عن التصميم الأكيد للمضي قدمًا في مسيرة السلام، التي انطلقت منذ إعلان «وثيقة الطائف» التي وافق عليها النواب المجتمعون.

وقد علّق الملك فهد على هذه التطورات بقوله:

«لقد سرني، كما سر جلالة الملك الحسن الثاني، وفخامة الرئيس بن جديد، وجميع قادة الأمة العربية، ما علمناه عن انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، بعد سنة كاملة عاشها لبنان في غياب الرئاسة الأولى، بين القلق والتخوف.

وشاء الله، جلت قدرته، أن يكتب النصر للبنان، لإنقاذه من محنته الطويلة، وعلى أبنائه ـ الآن ـ أن يواصلوا دورهم الوطني بالالتفاف حول رئيس الجمهورية الجديد، بكل وعي ويقظة وإدراك، لدقة هذه المرحلة التي تعتبر منعطفًا هامًا على طريق الاستقرار، والتعمير والبناء، والرخاء.

ولقد تلقيت العديد من الاتصالات الهاتفية، من قادة ومسؤولي الدول الإسلامية والعربية، وفي المحيط الدولي، وجميعهم أعربوا عن ارتياحهم وسرورهم لهذه الخطوة الدستورية التي من شأنها أن توحد الشعب اللبناني، وترسخ سيادته على جميع أراضيه، ليواصل أداء دوره الطبيعي، إقليميًا ودوليًا، ونتمنى للبنان الشقيق الوفاق والأمن والسلام».

الاثنين ٢٩ ربيع الآخر ١٤١٠هـ
٢٧ نوفمبر ١٩٨٩م

ناقش الملك فهد بن عبدالعزيز مع أعضاء المجلس، الأفكار المطروحة حول تجنيد وتدريب الشباب، من خريجي الجامعات والمعاهد، تحقيقًا لرغبات العديد من الآباء، وتطلعات الكثير من الأبناء، واستطرادًا في ما سبق أن وجه خادم الحرمين الشريفين أبناءه الخريجين في مناسبات عديدة، بقصد تأهيلهم عسكريًا من خلال دورات تدريب عسكرية وفنية محددة الأجل، وإعدادهم لخدمة دينهم ووطنهم في المجالات العسكرية، مع إفساح المجال للراغبين بالاستمرار في الحياة العسكرية.

وأشار الملك إلى الفوائد التي سيحصل عليها الشباب من خلال تلك الدورات التدريبية، ومن أهمها اللياقة البدنية والسلامة الصحية، وشَغْل أوقاتهم بما يعود عليهم وعلى الوطن بالخير والنفع.

وقد وجه الملك إلى ضرورة تحديد أعداد الشباب الذين يمكن أن تستوعبهم معسكرات التدريب في الحرس الوطني، والقوات المسلحة، ووزارة الداخلية، لوضع النظم والضوابط اللازمة لذلك، وسوف يعلن عن هذه التنظيمات بعد الانتهاء من وضع الدراسات واللوائح التنفيذية.

السبت ١٨ جمادى الأولى ١٤١٠هـ
١٦ ديسمبر ١٩٨٩م

تطوير المدينة المنورة وتحسينها

استهل الملك فهد الجلسة بحمد الله تعالى على نعمه وتوفيقه قائلًا:

«لقد اطلعت منذ يومين، على المحاضر التي أعدتها اللجنة الوزارية، المكلفة بمتابعة عمليات تنفيذ مشروعات تطوير وتحسين المدينة المنورة، خلال اجتماعاتها التي عقدت برئاسة سمو الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز آل سعود، أمير منطقة المدينة المنورة.

كما اطلعت، في الوقت نفسه، على الخرائط والمخططات التوضيحية، للمراحل التي أنجزت، والمراحل التي لا تزال قيد الإنجاز، وذلك ضمن المخطط العام لمشروعات توسعة الحرم النبوي الشريف، والساحات المحيطة به، إضافة إلى مشروعات تحسين مدينة رسول الله ﷺ، ووجدت أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، وأوصيت الجميع بمضاعفة الجهد للإسراع في برامج تنفيذ المراحل المتبقية من الخطة العامة.

لقد أثلج صدري، ما شاهدته وتابعته خلال إقامتي القصيرة في المدينة المنورة هذا العام، من تطوير شامل يتضاعف كل عام في مختلف القطاعات والمرافق، وفق المخططات المرسومة، والتطلعات الدائمة للدولة، من أجل جعل المدينتين المقدستين:

مكة المكرمة والمدينة المنورة، من أرقى مدن العالم الحديث اتساعًا وتنظيمًا وتجميلًا، واكتفاءً بالمياه العذبة، بما يليق بمكانتهما في قلوب ملايين المسلمين في المشارق والمغارب.

ومن دواعي اعتزازنا، أن أكرمنا الله تعالى، ووفقنا للقيام بهذه الأعمال الجليلة، وجعلنا في خدمة الحرمين الشريفين، وخصنا برعاية حجاج بيته العتيق».

الأحد ٣ جمادى الآخرة ١٤١٠هـ
٣١ ديسمبر ١٩٨٩م

الكلمة الملكية بمناسبة الميزانية

افتتحت الجلسة المعلنة، بآيات من الذكر الحكيم، ومن ثم وجه الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، إلى المجلس، وإلى إخوانه وأبنائه المواطنين الكلمة الآتية:

«بسم الله الرحمن الرحيم الكريم المنّان.

له الحمد كثيرًا، على نعمه وكرمه. وله الشكر جزيلًا على مننه وآلائه.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي، ونحن نجتمع اليوم لإقرار الميزانية العامة للدولة في عامها الجديد ١٤١٠/ ١٤١١هـ، مع استهلال مرحلة جديدة من مراحل التنمية في المملكة العربية السعودية، ومع بداية الخطة التنموية الخامسة، أن أتوجه إلى جميع إخواننا المواطنين، بالتحية والتهنئة، بهذه المناسبة الطيبة، في هذا اليوم الميمون، سائلين الله جل شأنه، أن يجعل عامنا المالي الجديد، مملوءًا بالخير والنماء والرخاء، مع مزيد من الأمن والاستقرار.

سنظل على هذا العهد:

أيها الإخوة،

لقد منّ الله على هذا البلد الآمن وأهله، بنعم كثيرة لا نحصيها عددًا، ولا شك في أن أبرز أسباب هذه النعم، ودوامها علينا، كما قلت وأكرر دائمًا، تمسكنا بعقيدتنا الإسلامية، نصًا وروحًا، في كل الأمور، وأهمها أمور ديننا ودنيانا، وامتثالنا لتعاليم ديننا الحنيف، في كل ما أمر الله به، ونهى عنه، كما جاء في كتابه العزيز، وسنّة نبيه الكريم صلوات الله وسلامه عليه.

ومن دواعي فخرنا واعتزازنا، أن أكرمنا الله بخدمة الحرمين الشريفين، وخصنا برعاية حجاج بيته الحرام، منذ أن قام بناء هذه الدولة على تقوى الله وطاعته، وسنظل على هذا العهد قائمين، متمسكين وشاكرين لله أنعمه ما حيينا، فبالشكر تدوم النعم.

الخدمات الإنسانية للمواطنين:

أيها الإخوة،

لقد اعتدت في مثل هذه المناسبة من كل

عام، أن أستعرض معكم في لمحات سريعة بعض الإنجازات التي وفقنا الله إلى تحقيقها في العام المنصرم، وتلك من نعم الله الكثيرة.

ففي مجال الخدمات الإنسانية للمواطنين:

بلغ عدد الطلبة والطالبات في مراحل التعليم نحو ثلاثة ملايين طالب وطالبة، منهم في الجامعات أكثر من مائة وعشرين ألف طالب وطالبة، سيتخرج منهم، بإذن الله، هذا العام نحو ستة عشر ألف طالب وطالبة. أما عدد الخريجين في برامج التدريب المهني والتعليم الفني فقد بلغ، في العام الماضي، أكثر من اثني عشر ألف متدرب وفني سعودي.

وقد عينت الحكومة أكثر من عشرين ألف موظف مستجد في العام المنصرم، منهم أكثر من ثمانية آلاف ومائتي جامعي وجامعية.

كما تم ـ بفضل الله ـ اعتماد العديد من الوظائف الحكومية، في السنة المالية الجديدة، منها ستة وعشرون ألفًا ومائتان وخمس وعشرون وظيفة للقطاع العسكري في مختلف الحقول، وعشرون ألف وظيفة مدنية، منها أربعة عشر ألفًا وأربعمائة وأربعون لقطاع التعليم.

التعليم والصحة:

في نطاق التعليم، افتتح ما يقارب خمسمائة مدرسة، بين ثانوية ومتوسطة وابتدائية، خلال العام الماضي، كما تم التوسع في قبول الطلاب في الجامعات، في ميادين التخصص التي تخدم خطط التنمية.

وفي مجال الخدمات الطبية، افتتح مائة وخمسون مركزًا صحيًا، ليصبح عدد المراكز الصحية في المملكة ألفًا وستمائة وخمسة وخمسين مركزًا.

وتم استلام ثلاثة مستشفيات هي: مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، وطاقته ثلاثمائة وخمسة وثمانون سريرًا، ومستشفى الملك سعود بعنيزة، وعدد أسرّته ثلاثمائة وخمسة وأربعون سريرًا، ومستشفى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في بيشة، وعدد أسرّته ثلاثمائة وخمسة وأربعون سريرًا، وقد أمرنا بتشغيل هذه المستشفيات فورًا.

ثرواتنا البترولية:

أما في المجال الاقتصادي، فقد تمكنا، بفضل من الله ثم بمساعدة من المنتجين في الدول الخليجية الشقيقة، والأعضاء الآخرين في الدول المصدرة للبترول (أوبك) من إعادة التوازن إلى السوق، فأصبحت حصتنا في السوق خمسة ملايين وثلاثمائة وثمانين ألف برميل يوميًا، وسنعمل، بإذن الله، على زيادة هذه الحصة كلما تطلب السوق ذلك، بالتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء في منظمة (أوبك).

وأنعم الله علينا، فتمكنا من زيادة احتياطات المملكة إلى أكثر من مائتين وخمسة وخمسين بليون برميل من البترول الخام، بالإضافة إلى احتياطات الغاز الطبيعي.

واكتشفنا «البترول الحلو الخفيف» لأول

مرة في تاريخ المملكة، في مناطق جديدة تكتشف لأول مرة بواسطة خبراء البترول السعوديين.

في العام الماضي دخلنا، لأول مرة، في الاستثمارات الدولية للتوزيع، وشاركنا في ملكية ثلاث مصافٍ، وأكثر من عشرة آلاف محطة توزيع خارج المملكة.

مصانعنا الوطنية:

لقد نشطت مصانعنا الوطنية، فباعت في العام الماضي من السلع ما قيمته خمسة وعشرون ألف مليون ريال، منها نحو سبعة عشر ألف مليون ريال مبيعات في السوق المحلية، وثمانية آلاف مليون ريال، مبيعات التصدير، وبلغ عدد المصانع المنتجة ألفي مصنع.

الكهرباء:

في العام الماضي، أوصلنا الكهرباء إلى ثلاثمائة وستين قرية جديدة، كما بلغ عدد المنشآت والمنازل التي تم إيصال الكهرباء إليها أكثر من مائة وخمسة عشر ألف وحدة سكنية.

إنتاج الذهب:

بدأت المملكة، بحمد الله، بإنتاج الذهب في العام الماضي في «مهد الذهب». ونعمل حاليًا على التوصل إلى مراحل الإنتاج في كل من الصخيبرات، والامار، ووادي شواص، كما نقوم الآن بالتركيز على استغلال وإنتاج المعادن الأخرى.

المجال الزراعي:

أما في المجال الزراعي، فقد زادت مساحة الأراضي المزروعة، لتبلغ، في العام الماضي، ثلاثة ملايين هيكتار.

ووزعت الحكومة على المواطنين من الأراضي البور ـ لزراعتها ـ ما بلغ مجموعه، في العام الماضي، مليونًا وأربعمائة ألف هكتار حتى نهاية العام.

كان إنتاج القمح لدينا، في العام الماضي، ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف طن، وإنتاج الفواكه والخضروات مليونين وستمائة ألف طن.

وأصبحت المشروعات المتخصصة في الإنتاج النباتي والحيواني، نحو ألف وثمانمائة مشروع حتى العام الماضي.

بات لدينا، حتى نهاية العام الماضي، مائتا سدٍ، سعتها التخزينية أربعمائة وخمسون مليون متر مكعب من المياه، ونالت المملكة، في العام الماضي، عددًا من شهادات التقدير الدولية.

مجال الخدمات:

ارتفع إنتاج المملكة من المياه المحلاة، ليصل إلى خمسمائة وستين مليون غالون يوميًا في العام الماضي.

بلغت كمية البضائع التي تمت مناولتها في الموانئ البحرية، خلال العام الماضي، أكثر من اثنين وستين مليون طن (عدا البترول

الخام)، منها ثلاثة وأربعون مليون طن من الصادرات.

ربطت الطرق الزراعية، التي نفذت في العام الماضي، ما يزيد على خمسمائة قرية، وقد فتح ومُهِّد ما مجموعه سبعة آلاف وخمسمائة كيلومتر من الطرق الزراعية الجديدة، ومن الطرق السريعة والمزدوجة ثلاثمائة وخمسة وثلاثون كيلومترًا، ومن الطرق المفردة أكثر من ألف وستمائة كيلومتر.

بلغ عدد المشروعات البلدية التي هي قيد التنفيذ نحو ستمائة مشروع في العام الماضي.

ركائز الخطة التنموية الخامسة:

أما في ما يتعلق بركائز الخطة التنموية الخامسة، بإذن الله، فسيكون حجمها نحو (٧٥٣) ألف مليون ريال، موزعة على خمس سنوات، وقد ركز فيها على تنمية الموارد البشرية، التي يزيد حجمها على (٣٥٪) من حجم الخطة، كما يقوم القطاع الخاص بدور كبير في الخطة الخامسة التي نأمل، بإذن الله، أن يبلغ معدل النمو السنوي فيها (٣,٢٪).

الصعيد الإعلامي:

على الصعيد الإعلامي، تم تنفيذ عشرة مشروعات تلفزيونية، وخمسة مشروعات إذاعية، بتكلفة إجمالية مقدارها (٢٣٥) مليون ريال، وذلك في نطاق توسعة مساحة البث التلفزيوني والإذاعي، بالإضافة إلى التغطية الخارجية وفق الخطة المرسومة لهذه الغاية.

مشروعات جديدة:

هذا، وأشير في ختام هذا الاستعراض السريع إلى النقاط التالية:

- ستطرح في العام الجديد، إن شاء الله، مناقصات لمشروعات وعقود، عددها (١٥٧) مناقصة، تقدر قيمتها بمبلغ تسعة آلاف وثلاثمائة وستين مليون ريال.
- سيصرف، إن شاء الله، على المشروعات والعقود، في العام المالي الجديد، مبلغ تسعة وأربعين ألفًا وأربعمائة مليون ريال، سواء ما كان منها قيد التنفيذ، أو الجديد الذي أشرت إليه.

صناديق التنمية:

أما عن الصناديق التنموية، فإن الصندوق الزراعي صدر مرسوم إنشائه عام ١٣٨٢هـ، وزاول نشاطاه عام ١٣٨٤هـ.

والصندوق العقاري، صدر مرسوم تأسيسه عام ١٣٩٤هـ، وبدأ نشاطه عام ١٣٩٥هـ.

والصندوق الصناعي، صدر مرسوم إنشائه عام ١٣٩٤هـ، وزاول نشاطه في نفس العام.

هذه الصناديق الثلاثة، تدفع للمواطنين خلال العام الجديد في حدود ستة آلاف مليون ريال، ستستفيد منها السوق، بما يقوم بشرائه المواطنون الذين سيحصلون على قروض منها.

بهذه المناسبة، أحب أن أذكر بأن الصندوق العقاري قدم، منذ إنشائه وحتى الآن، قروضًا ميسرة للمساكن قيمتها تسعون ألفًا ومائتان وخمسون مليون ريال.

كما أن الصندوق الصناعي، قدم، منذ إنشائه وحتى الآن، قروضًا ميسرة للمصانع قيمتها ثلاثة عشر ألفًا وخمسمائة وأربعون مليون ريال.

هذا في الوقت الذي قدم فيه البنك الزراعي، منذ إنشائه وحتى الآن، قروضًا ميسرة استفاد منها المواطنون والأسواق بشكل مباشر طوال هذه السنين الماضية، وستستمر إن شاء الله.

أقل نسبة تضخم في العالم:

كما أود أن أؤكد، أن المملكة العربية السعودية، ولله الحمد، هي من أقل الدول في نسبة التضخم، الذي هو أقل من واحد في المائة، في حين أن هناك دولًا كثيرة في العالم يتجاوز التضخم فيها هذه النسبة بعشرات المرات، وهذا رغم كل ما يُطرح في الأسواق من مشروعات، ومشتريات، سواءً من قبل الحكومة، أو من قبل المواطنين، ومرد ذلك هو أن المملكة العربية السعودية تتميز بأسواق حرة مفتوحة، وبمركز مالي ممتاز، باعتراف بنوك الدول الكبرى، التي أصدرت مؤخرًا قرارًا ينص على أن المركز المالي للمملكة، يأتي في صف الدول المتقدمة، وكانت المملكة هي الدولة الوحيدة من بين الدول النامية التي أدرجت في قائمة الدول المتقدمة، ذات المركز المالي القوي.

الاتصالات:

في مجالات الاتصالات، تم توقيع عقد مشروع لإحداث مائة وستين ألف خط هاتفي، وبذلك يصبح عدد الخطوط الهاتفية الموجودة في المملكة مليونًا ونصف المليون خط هاتفي، وتنتشر الخدمات الهاتفية في أربعمائة مدينة وقرية.

كما تم تحديث معاهد الاتصالات، وأصبحت ـ في وضعها الحاضر ـ تماثل الكليات المتخصصة.

وقد بلغت إيرادات وزارة البرق والبريد والهاتف في العام المنصرم، أربعة آلاف وخمسمائة مليون ريال.

المياه:

بلغت كميات المياه التي تنتجها محطات التحلية حتى نهاية عام ١٤٠٦هـ، أكثر من خمسمائة مليون غالون يوميًا. إضافة إلى طاقة كهربائية تقدر بأكثر من خمسمائة ميغاوات، تنتجها بعض المحطات، في ما ارتفع إنتاج المملكة من المياه المحلاة خلال السنوات العشر الأخيرة بما نسبته خمسة آلاف في المائة.

وأمكن إيصال المياه إلى العاصمة المقدسة مكة المكرمة، وإلى الطائف وعسير، مخترقة بذلك الجبال والوديان، وممتدة عبر

السهول والمسافات، لكي تصل المياه إلى المواطن في مسكنه نقية وفيرة.

كما أمكن إيصال المياه إلى المدينة المنورة التي تبعد مائتي كيلومتر عن البحر الأحمر، وإلى مدينة الرياض التي تبعد خمسمائة كيلومتر عن الخليج العربي.

بحلول عام ١٤٠٨هـ، وصل إجمالي الإنتاج اليومي من المياه المحلاة في المملكة إلى أكثر من خمسمائة وثلاثة وسبعين مليون غالون، وأكثر من أربعة آلاف ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

من أبرز مشروعات تحلية المياه، التي نفذت خلال عام ١٤٠٨هـ، مشروع جر المياه المحلاة إلى مكة المكرمة، والطائف، بطاقة وصلت إلى أربعين مليون غالون يوميًا، منها خمسة وعشرون مليون غالون لمكة المكرمة، وخمسة عشر مليون غالون للطائف، تُضخ يوميًا، بواسطة محطتي ضخ ترفعان المياه إلى مستوى ألف وسبعمائة وسبعين مترًا.

اشتمل المشروع على محطة كهرباء، تنتج ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميغاوات من الكهرباء، وتضخ المياه إلى مكة المكرمة والطائف، من المحطة الواقعة في «الشعيبة» على ساحل البحر الأحمر، عبر خطين من الأنابيب.

في المدينة المنورة، ضوعف ضخ المياه التي تصل إليها، عبر محطات التحلية الواقعة على ساحل البحر الأحمر.

الطرق والمواصلات:

في مجال الطرق والمواصلات، هيأت المملكة أوسع شبكة من الطرق البرية السريعة، التي ربطت كافة المدن والقرى والهجر ببعضها بعضًا.

في منطقة عسير، على سبيل المثال، بلغ إجمالي أطوال الطرق المعبدة، أكثر من عشرين ألف كيلومتر، حتى العام ١٤٠٨هـ، بتكلفة إجمالية بلغت نحو ستة آلاف مليون ريال. ويُعد طريق «عقبة ضلع»، وطريق «عقبة شعار» وطريق «عقبة الفرشة» من أبرز المشروعات في منطقة عسير، حيث تربط مرتفعات جبال السروات بتهامتها، عبر أكثر من أربعين نفقًا داخل الجبال، وعدد كبير من الجسور المعلقة.

في الباحة نفذ ما ينوف على ثلاثة آلاف كيلومتر من الطرق الزراعية، معظمها مناطق جبلية وعرة، في كل من تهامة والسراة، ونتج عن ذلك أن أصبحت السيارات تصل إلى كل قرية من قرى المنطقة عبر هذه الطرق الزراعية.

تبعًا لذلك، بلغ إجمالي تكاليف المشروعات التي نفذتها وزارة المواصلات في منطقة الباحة، من طرق ووصلات طرق، حتى العام ١٤٠٩هـ، نحو خمسة بلايين ريال، شملت ثلاثة عشر مشروعًا، من أبرزها الطريق الذي يربط بين الطائف وجازان عبر كل من الباحة وأبها.

لقد استغرق إنشاء هذا الطريق أحد عشر عامًا، وبلغت تكاليف دراساته وتصاميمه أكثر من خمسين مليون ريال، في ما بلغت تكاليف إنشائه أكثر من ثلاثة آلاف مليون ريال، أما التعويضات عن الأراضي المنزوعة ملكيتها لصالح الطريق، فقد بلغت مائة وخمسين مليون ريال، وبذلك ربط هذا الطريق أربعًا من مناطق المملكة، التي تتصف بكثافة سكانية.

سلام الأقوياء:

معروف عن المملكة العربية السعودية، أنها بلد لا يريد أن يخلق مشكلة لأحد، ولا تسمح لأحد أن يخلق لها مشكلة، وتفضل الصداقة على العداوة، وتريد الاستقرار والأمن، وتفضل السلام، وتلك مبادئ أساسية.

ربما يقول الكثير: لماذا تشتري المملكة العربية السعودية الأسلحة، أو تطور أسلحتها؟

إني أحب أن أؤكد تمامًا، أن هذا التطوير، أو استكمال تجهيز وإعداد القوات المسلحة، ليس للاعتداء على أحد، فنحن لن نكون إلا دعاة للسلام.

ولكن، لا بد أن تكون لدى المملكة العربية السعودية، الاستعدادات العسكرية المتكاملة، سواء في القوات البرية، أو الجوية، أو البحرية.

وأكرر أنها ليست للاعتداء على أحد، بل نحن ننادي بالسلام بشكل لا يرقى إليه الشك.

مرة أخرى، ومع أنه سبق أن أُعلن عن هذا، أقول من جديد إن المملكة العربية السعودية، لا تمتلك رؤوسًا نووية، ولا مصانع كيماوية، من الصناعات المحرمة، وقد وقعت المملكة العربية السعودية على اتفاقية تحريم الأسلحة النووية والكيماوية.

نسير في طريق مستقيم:

من المؤلف، أن نجد في بعض الأحيان من يتكلم عن المملكة العربية السعودية، بشكل غير واقعي، وغير منطقي.

نحن لا يعنينا من هذا الأمر شيء، ما دمنا نسير في طريق مستقيم، ولا أعرف، أبدًا، أن هناك علاقات سيئة مع أحد نهائيًا.

لكن الذي أعرفه، هو أن الصداقة متينة وقوية، مع جميع الدول العربية والإسلامية، والدول الصديقة التي تربطها بنا مصالح.

وأخيرًا..

أتمنى لبلدنا، ولشعب المملكة العربية السعودية أن يظل، دائمًا وأبدًا، متمسكًا بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وتراث الخلفاء الراشدين والسلف الصالح، ونحن كذلك إن شاء الله.

شكرًا لأعضاء مجلس الوزراء، وعلى رأسهم سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، وجميع الإخوة الذين ساهموا في إنجاز هذه الميزانية، وإن كنا نريد أن تكون في إطار أكبر، ولكن سوف نصل إلى هذا إن شاء الله تعالى في القريب العاجل.

كما أشكر جميع المواطنين السعوديين الذين أسهموا في بناء وطنهم.

وتمنياتي، وتحياتي، لكل مواطن، وأرجو للجميع التوفيق والنجاح.

وشكرًا».

الاثنين ١١ جمادى الآخرة ١٤١٠هـ
٨ يناير ١٩٩٠م

درس المجلس بعض الشؤون المحلية في مختلف القطاعات، وما يجب اتخاذه لتطويرها وتعميق أسسها.

وفي ذلك تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز فقال:

«علينا أن نفكر في التوسع بإيجاد فئات من أبنائنا، للتخصص في مختلف المهن الفنية التي يحتاجها الوطن، وذلك بإيجاد مزيد من المعاهد الفنية لتغطية احتياجاتنا، مع النظر في منح تلك المعاهد بعض الامتيازات، ووضع الضوابط الإدارية والفنية لتؤدي مهامها بالمستوى المطلوب، وكذلك إنشاء مشاغل ومعامل مستقلة للفتيات، تتناسب مع طبيعتهن، تلتحق بها الراغبات في ملء أوقات فراغهن بالأعمال المفيدة المثمرة، لخدمة الوطن، وخدمة أنفسهن بكسب ما يساعدهن على العيش الكريم».

وأضاف الملك:

«لقد حرصت الدولة، منذ أن أفاء الله عليها كنوز الأرض من النفط والمعادن الأخرى، على أن تضع كل طاقاتها لإسعاد المواطنين، ورفع مستوى معيشتهم.

ولهذه الغاية أنشأت الدولة صناديق التنمية العقارية والزراعية والصناعية، ومنحت القروض بآجال مريحة دون فوائد، باعتبار أن الفائدة التي تهدف إليها الدولة هي إيجاد الإنسان السعودي القادر على حمل مسؤولياته ليسهم في بناء الوطن.

ومن أجل ذلك أنشأنا المدارس والمعاهد والكليات والجامعات، على أرقى وأحدث المستويات، وأقمنا المستشفيات بكفاءات طبية عالية، وتجهيزات حديثة، تواكب عصر التقنية في جميع الحقول، بالإضافة إلى كثير من مرافق الخدمات العامة المتطورة في مجال المواصلات والاتصالات بوسائلها المختلفة، آملين في مضاعفة الجهد لمزيد من العناية والرعاية، لاستكمال ما بدأناه، والكمال لله وحده».

الاثنين ١٠ رجب ١٤١٠هـ
٥ فبراير ١٩٩٠م

استهل الملك فهد الجلسة بالترحم على الدبلوماسيين السعوديين الثلاثة، الذين اغتالتهم يد الإثم والإرهاب في مدينة «بانكوك» في تايلاند، وهو يؤدون واجبهم تجاه دينهم ووطنهم.

وقال الملك: «إن هذا العمل الإجرامي

والإرهابي، لن يثنينا عن مواصلة أداء رسالتنا تجاه أمتنا، والدفاع عن عقيدتنا، ورفع راية التوحيد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أبنائنا المواطنين».

وقد أصدر الملك توجيهاته إلى كل من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، لاتخاذ الخطوات الكفيلة بذلك، على الصعيدين الأمني والسياسي، مع مطالبة حكومة تايلاند القيام بمسؤولياتها، للكشف عن مرتكبي تلك الجريمة النكراء، وتقديمهم للعدالة، لينالوا جزاءهم.

وأحاط المجلس علمًا بما أعلنته الحكومة التايلاندية من استعداد للتصدي للإرهاب، والعمل على تعقب الجناة.

كما أصدر الملك توجيهاته، للاهتمام بأسر الشهداء الثلاثة وأبنائهم، والعمل على ضمان معيشتهم وراحتهم.

القضية اللبنانية

على صعيد القضية اللبنانية، أكد الملك، مجددًا، ثقته في قدرة القيادة اللبنانية الشرعية، على تخطي الصعاب، وتذليل العقبات، في الصراع والقتال الدائرين في القطاع الشرقي من العاصمة اللبنانية، بين بعض ألوية الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية»، من خلال معالجة الأمور بالحكمة والروية والحزم، لكي تتمكن الشرعية اللبنانية من إحلال الأمن والاستقرار في لبنان.

الاثنين ٢٩ شعبان ١٤١٠هـ
٢٦ مارس ١٩٩٠م

تحدث خادم الحرمين الشريفين عن الإنجاز التاريخي الذي تحقق في مدينة «حفر الباطن» بالتوقيع على اتفاقية الحدود الدولية، بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

وقال:

«إن هذا الإنجاز قد تحقق بفضل الله، أولًا، ثم بفضل النيّات الحسنة المتبادلة، وما لمسته من جلالة أخي السلطان قابوس بن سعيد من روح إيجابية، مما كان له الأثر الفاعل في ما توصلت إليه الدولتان الشقيقتان في علاقاتهما الثنائية من نجاح وتوفيق، في جميع الأمور المشتركة لصالح البلدين والشعبين».

الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٠هـ
١٧ أبريل ١٩٩٠م

بدأ الملك فهد جلسة اليوم بحمد الله تعالى على آلائه ونعمائه التي أنعم الله على هذا البلد وأهله، ثم قال:

«إن من أعظم نعم الله تعالى علينا أن جعلنا ـ مسؤولين ومواطنين ـ في خدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا إلى العناية بضيوف الرحمن، حجاجًا ومعتمرين وزائرين، لمكة المكرمة والمدينة المنورة، والمشاعر المقدسة.

ومن دواعي سرورنا أن نستقبل الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، في رحاب البيت العتيق، وهذه نعمة كبرى أسأل الله أن يديمها علينا».

الاثنين ١٢ شوال ١٤١٠هـ
٧ مايو ١٩٩٠م

في سياق البحث في بعض القضايا الخارجية، أوجز الملك فهد بن عبدالعزيز في جلسة اليوم سياسة المملكة العربية السعودية، فقال:

«من المعروف، أن للمملكة العربية السعودية، منهجًا واضحًا وثابتًا في سياستها يقوم على أسس وقواعد لا تتغير ولا تتبدل، ومن أهمها وأبرزها:

- عدم التفرد في اتخاذ أي موقف، أو قرار، يتعلق بقضايا الأمة العربية الخارجية؛ إلا من خلال التشاور والتباحث مع الأشقاء القادة، تحت مظلة جامعة الدول العربية، ووفق أنظمتها المتبعة، وميثاقها، وانطلاقًا من مرئيات أصحاب القضايا أنفسهم.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية أو إسلامية، وفي المقابل رفض أي تدخل، من أي جهة كانت، في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية.
- السعي الدائم، وبذل الجهود المتواصلة في كل ما يساعد على رأب الصدع، وجمع الشمل، وتوحيد الكلمة الإسلامية والعربية، على طريق التضامن والتعاون، في كل ما فيه صلاح الأمور، وخدمة قضايانا المصيرية.
- المبادرة إلى تقديم الدعم والعون، لكل من هو في حاجة إليه، انطلاقًا من التعاليم الإسلامية، والقيم العربية، دون منّ أو طلب مقابل، بل باقتناع تام بالدور الذي نقوم به في هذا المجال.
- تجنيد كل الطاقات المادية والبشرية، وكافة الإمكانات المتوافرة لخدمة الحرمين الشريفين، ومن يفد إليهما من الحجاج والزوار والعُمَّار، من مختلف أنحاء العالمين الإسلامي والعربي.

وقد أنفقت الدولة في هذا السبيل آلاف الملايين من الريالات، عن رضا واقتناع بما تؤديه للإسلام والمسلمين، ابتغاء مرضاة الله، إضافة إلى المجهودات الوطنية التي أسهمت بقسط وافر في إقامة المباني الكافية، لاستيعاب الحجاج والزوار، في الساحات المحيطة بالحرمين الشريفين.

وستظل المملكة العربية السعودية كذلك ـ إن شاء الله ـ مصدرًا من مصادر الخير والمؤازرة والمساندة، لجميع الأشقاء على كل صعيد».

«لا أرى أي بديل عما سبق أن وضعه وأقره البرلمانيون اللبنانيون في الوثيقة الوطنية اللبنانية في مدينة الطائف»

الاثنين ١٩ شوال ١٤١٠هـ
١٤ مايو ١٩٩٠م

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة، معلقًا على الأحداث الدائرة في المنطقة، في ضوء التقارير السياسية المتعلقة بمستجدات تلك الأحداث، وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية واللبنانية.

وأوضح وجهة نظر المملكة العربية السعودية في ذلك، منوهًا بالجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة لتنقية الأجواء العربية، وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء، بغية التوصل إلى رؤية عربية مشتركة، موحدة الهدف، لمعالجة القضايا العربية المصيرية، بدءًا بالقضية الفلسطينية، والقضية اللبنانية، وصولًا إلى تحقيق سلام شامل ودائم في منطقة الخليج العربي.

وأعرب الملك عن أمله في تحقيق تلك الآمال، من خلال المساعي والاتصالات التي يجريها في هذا الاتجاه.

القضية اللبنانية

تحدث الملك فهد عن تطورات القضية اللبنانية، من خلال جهود اللجنة العربية الثلاثية العليا، والاتصالات والمشاورات التي تقوم بها اللجنة، فعبر عن أسفه تجاه المأساة الأليمة التي لا تزال تعصف بلبنان العربي الشقيق، وتدمر ثرواته البشرية والمادية والحضارية.

وقال:

«لا أرى، من وجهة نظري، أي بديل عما سبق أن وضعه وأقره البرلمانيون اللبنانيون في الوثيقة الوطنية اللبنانية في مدينة الطائف.

وباختصار شديد، وبصفتي أحد أعضاء اللجنة المكلفة بالقضية اللبنانية، أعود مجددًا إلى مخاطبة القيادات اللبنانية، من منطلق الحرص على إنقاذ لبنان، فأقول لهم إن هناك ثلاث خطوات هامة لا بد منها:

الأولى: إيقاف القتال فورًا، بعزم وتصميم، ونية صادقة، للحفاظ على حياة المواطنين الأبرياء في لبنان، ولإيجاد المناخ الملائم لبحث الأمور في أجواء هادئة بعيدة عن التوتر والقلق ودوي المدافع، وراجمات الصواريخ.

الثانية: لا بديل عن اتفاقية الطائف، باعتبارها الحل الأمثل، والمخرج العادل الذي يحفظ حقوق الجميع.

الثالثة: الالتفاف الكامل حول الشرعية، والعودة الأكيدة إلى ممارسة الحياة الدستورية، وإحياء الصناعات الوطنية، وتحريك آلات المصانع، وإنعاش الاقتصاد الوطني، والتفرغ الكامل لإعادة بناء لبنان العزيز، على أسس راسخة، دعائمها العدالة والمساواة، وضمان حقوق جميع الطوائف.

وبذلك ينعم لبنان بالأمن والاستقرار، ويواصل دوره الفاعل ضمن المجموعة العربية كما كان، بل وأفضل مما كان».

الاثنين ٢٦ شوال ١٤١٠هـ
٢١ مايو ١٩٩٠م

تحدث الملك فهد ـ في بداية الجلسة ـ عن الجهود المبذولة لإنجاح مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي سيعقد في بغداد، وتمنى ـ يحفظه الله ـ أن يشارك فيه جميع قادة الدول العربية، وأن تتحقق الأهداف المنشودة من عقد هذا المؤتمر.

القضية اللبنانية

أوجز الملك الجهود التي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية العليا المفوضة بمعالجة القضية اللبنانية، وتوجيهاتها للجنة الوزارية المنبثقة عنها، والتي اختتمت اجتماعاتها اليوم في الرياض.

وأبدى الملك تقديره لما صدر عن بعض الساسة والصحافيين اللبنانيين من تأييد لوثيقة الطائف والخطوط العريضة لحل القضية اللبنانية التي تحدث عنها ـ يحفظه الله ـ في جلسة الأسبوع الماضي التي عقدها مجلس الوزراء.

وقال:

«أود أن يعلم كل لبناني، أن المملكة العربية السعودية التي وقفت إلى جانبه منذ عهد الاستقلال، وإلى يومنا هذا، مرورًا بكل الأزمات، لا، ولن تتوانى لحظة عن السعي الدائم لإنقاذ لبنان من محنته، على كل صعيد، حتى يعود إلى سابق عهده إن شاء الله.

غير أن المملكة العربية السعودية، لا تستطيع وحدها تحقيق كل الآمال للبنان، إلا بعون الله قبل كل شيء، ثم بتعاون الأشقاء المخلصين، للحفاظ على هذا البلد العربي الشقيق، والعمل على توكيد وحدة أرضه وشعبه، وهنا يأتي دور القيادات اللبنانية، كما سبق أن قلت في مناسبات عديدة، وأملنا كبير في حكمة الرجال المخلصين من أبناء لبنان الشقيق».

الاثنين ١١ ذو القعدة ١٤١٠هـ
٤ يونيو ١٩٩٠م

تحدث الملك فهد في مستهل الجلسة، عن النتائج والقرارات التي أسفر عنها مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، الذي عقد في بغداد، يوم ٤ ذو القعدة الحالي، الموافق ٢٨ مايو، والذي اتسم بالروح الأخوية الإيجابية التي سادت أجواء المؤتمر، وساعدت على نجاحه.

وقال الملك:

«لقد حققت قمة بغداد كثيرًا من الإنجازات التي تخدم قضايا الأمة العربية، بحسب ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر، الذي تضمن القرارات المعلنة في الجلسة الختامية».

وأوضح خادم الحرمين الشريفين، بعد ذلك، الخطوات التي سبقت اتخاذ القرارات المعلنة لصالح القضية اللبنانية.

كما أكد استمرار جهود اللجنة الثلاثية العربية العليا، من خلال متابعة أعمال وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة، لتنفيذ المراحل المتبقية من بنود الوثيقة الوطنية، التي وضعها وأقرها البرلمانيون اللبنانيون في مدينة الطائف، بتعاون جميع الجهات المعنية بحل الأزمة اللبنانية، مشيرًا إلى ما ورد في برقيات ورسائل وتصريحات المسؤولين اللبنانيين، من ردود إيجابية على نتائج قمة بغداد، مما يوحي بكبير الأمل في حدوث انفراجات واسعة على الساحة اللبنانية.

الاثنين ١٨ ذو القعدة ١٤١٠هـ
١١ يوليو ١٩٩٠م

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز الجلسة ببحث المستجدات على الساحة العربية، وبخاصة ما تعلق منها بقضيتي فلسطين ولبنان.

في هذا الصدد أكد خادم الحرمين الشريفين على ضرورة مواصلة الجهود العربية المشتركة، لصالح القضية الفلسطينية، التي تمر اليوم في مرحلة دقيقة ومصيرية من تاريخ جهاد الشعب الفلسطيني ونضاله في سبيل استعادة حقوقه المشروعه.

ثم عرض الملك للقضية اللبنانية من خلال جهود اللجنة الثلاثية العربية العليا، المفوضة من جانب القمتين العربيتين في الدار البيضاء وبغداد، بمعالجة هذه القضية، وما أسفرت عنه الجهود المخلصة للتوصل إلى صيغة للوفاق الوطني اللبناني من خلال وثيقة الطائف.

كما أشار إلى تقديره وامتنانه للشعب اللبناني بمختلف طوائفه، لما عبر عنه من الشكر والتأييد لمواقف المملكة العربية السعودية في دعم القضية اللبنانية، سواء ما كان عبر الرسائل والبرقيات التي أرسلت للديوان الملكي، أو البيانات والتصريحات التي تضمنت مشاعر التقدير والشكر تجاه الموقف السعودي في قمة بغداد.

وأضاف الملك قائلًا:

«إن الواجب يتطلب منا الوقوف إلى جانب لبنان حتى يستعيد عافيته، ويستأنف دوره العربي ضمن الأشقاء في الدول العربية، ونحن لا ننتظر الشكر على الواجب الذي نؤديه، بقدر ما نأمل تجاوب الشعب اللبناني وتعاونه، لإقرار الأمور، ووضع حد للمعاناة الرهيبة التي عاشها اللبنانيون منذ أكثر من خمسة عشر عامًا».

الاثنين ٢٥ ذو القعدة ١٤١٠هـ
١٨ يوليو ١٩٩٠م

استهل المجلس الجلسة بالاستماع إلى موجز عن أهم الأحداث العربية والدولية خلال الساعات الأربع والعشرين الفائتة، وناقش بعض الأمور الاقتصادية وبخاصة أوضاع السوق البترولية.

وفي هذا الصدد، أكد الملك فهد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء في «أوبك» بقرارات المنظمة، باعتباره السبيل الوحيد لتحسين الوضع، واستقرار السوق.

وقال:

«لقد حرصت المملكة العربية السعودية، ولا تزال، على التمسك التام بحصتها المقررة، وهي تأمل، مجددًا، من الجميع الحرص على التقيد بالحصص المقررة، لما في ذلك من مصلحة للدول المنتجة والمستهلكة على السواء».

الاثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤١٠هـ
١٦ يوليو ١٩٩٠م

استهل الملك فهد الجلسة بإحاطة المجلس علمًا بخلاصة الاستقبالات واللقاءات التي تمت بينه وبين كبار زوار المملكة، ومنهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، وسفراء بعض الدول الشقيقة والصديقة الذين قدموا أوراق اعتمادهم.

وبيَّن خادم الحرمين الشريفين أن القضية الفلسطينية كانت في مقدمة الموضوعات التي بحثها، حيث قال:

«من المعروف لدى الجميع أن المملكة العربية السعودية، منذ عهد مؤسسها الراحل جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود، يرحمه الله، وحتى يومنا هذا، تقوم بواجبها الإسلامي والعربي والإنساني تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، على كل المستويات، وفي شتى المجالات، ولسنا في حاجة إلى التأكيد على استمرار دور المملكة، الذي يتوخى كل ما يخدم القضية الفلسطينية، ويحقق أهدافها الرامية إلى عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وتمكينه من حق تقرير مصيره».

الاثنين غرة المحرم ١٤١١هـ
٢٣ يوليو ١٩٩٠م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز، في بداية الجلسة، عن أخلص تمنياته أن يجعل الله هذا العام، عام خير وبشر وانتصار للأمة العربية والإسلامية بإذن الله، وأن يحقق المولى جميع الآمال والتطلعات المعقودة على الجهود المبذولة من الأشقاء القادة، لتعزيز تضامن وتعاون العرب والمسلمين في كل ما يعود بالخير والنفع على شعوب أمتنا الإسلامية والعربية، وأن يجمع الله الكلمة على طريق الحق، وأن يوحد الصفوف، ويؤلف القلوب.

وتمنى الملك لإخوانه وأبنائه المواطنين، بهذه المناسبة، أطيب التمنيات أن يكون هذا العام أفضل من سابقه، وأن يزيد فيه البذل والعطاء والنماء في جميع المجالات.

وحث جميع المسؤولين والعاملين في مختلف الحقول والقطاعات الحكومية والأهلية،

على أن يضاعفوا جهودهم، وهم يواصلون مسيرة البناء في ميادين النهضة الشاملة، مستعينين بالله ـ جل شأنه ـ متسلحين بالإيمان العميق بسمو الرسالة التي يؤدونها لخدمة دينهم ووطنهم.

ومضى الملك فهد، فوجه للأسرة السعودية وللآباء والأمهات، بشكل خاص، نداءً بأن يحافظوا على أبنائهم وبناتهم، وأن يُعنوا بهم في دراستهم، وفي الغُدُوِّ والرواح، وأن توجه عناية خاصة للأبناء والبنات خلال العطلة الصيفية، وأن يحرص الأهل على توجيه فلذات أكبادنا إلى كل ما فيه خير دينهم ودنياهم، فأبناؤنا وبناتنا هم أغلى ثروات البلاد، وأكثرها حاجة للرعاية الدائمة في البيت والمدرسة والجامعة والجامع، وفي المجتمع بصورة عامة.

الاثنين ٨ المحرم ١٤١١هـ
٣٠ يوليو ١٩٩٠م

استعرض المجلس المستجدات على صعيد المنطقة العربية، من سياسية وأمنية واقتصادية، في ضوء التقارير والمعلومات المرفوعة إلى خادم الحرمين الشريفين.

ثم أوضح الملك فهد بن عبدالعزيز للمجلس حصيلة المباحثات، والاتصالات، التي أجراها مع عدد من إخوانه وأشقائه قادة بعض الدول العربية، حول مختلف القضايا التي تهم الجميع، والتي يرجى أن تسفر عما فيه صالح الأمة العربية.

نوه الملك فهد بن عبدالعزيز بالجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام الدكتور حامد الغابد، وذلك بمناسبة عقد المؤتمر التاسع عشر، لوزراء خارجية دول المنظمة، غدًا في القاهرة.

وأشار الملك إلى استمرار التزام المملكة العربية السعودية بالعمل على إنجاح منظمة المؤتمر الإسلامي، ونشاطاتها، واجتماعاتها، وتنفيذ قراراتها، انطلاقًا مما تؤمن به المملكة العربية السعودية بضرورة تعزيز ودعم التضامن الإسلامي في جميع المجالات.

الأحد ١٤ المحرم ١٤١١هـ
٥ أغسطس ١٩٩٠م

عرض الملك فهد بن عبدالعزيز حصيلة اللقاءات، والاتصالات، والمباحثات، التي أجراها مع قادة بعض الدول العربية حول غزو العراق للكويت.

الاثنين ٢٢ المحرم ١٤١١هـ
١٢ أغسطس ١٩٩٠م

استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز تطورات الأحداث منذ الغزو العراقي للكويت، ومجمل ما عرضه بعض قادة الدول العربية في الجلسة المغلقة لمؤتمر القمة العربي الطارئ، الذي عقد في القاهرة، يوم الجمعة ١٩ المحرم ١٤١١هـ، المقابل للعاشر من أغسطس ١٩٩٠م.

وأوضح الملك للمجلس، موقف المملكة العربية السعودية خلال المؤتمر من الأفكار والطروحات التي نوقشت خلال الجلسة، وقال إن قرارات القمة العربية التي أُعلنت تعني انتصار الإرادة العربية القائمة على الوعي والإدراك لأبعاد المخاطر الجسيمة التي تهدد الأمة العربية بعد الغزو العراقي للكويت الشقيقة.

الاثنين ٢٩ المحرم ١٤١١هـ
٢٠ أغسطس ١٩٩٠م

أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس في مستهل الجلسة على مستجدات الأحداث في ضوء العدوان العراقي على الكويت، وتهديد الحدود الشرقية للمملكة، فاستعرض حصيلة الاتصالات والمحادثات التي أجراها مع عدد من قادة الدول العربية.

قال الملك فهد في مجال بحث الشؤون الداخلية:

«تؤكد جميع التقارير التي أتلقاها تباعًا، من الوزراء المعنيين بقطاعات الخدمات العامة للمواطنين، على أن الأوضاع المصرفية، والتجارية، والاقتصادية، تحظى بعناية دائمة، ومراقبة دقيقة من الدولة، وليس هناك ما يدعو لقلق المواطن والمقيم، على استقرار الأسواق بالنسبة لتوفر المواد الغذائية والإنتاجية، واستتباب الأمور في مختلف المجالات.

وأود أن أطمئن الجميع إلى أن الدولة قد وضعت في اعتبارها وحساباتها كل الاحتمالات».

وأضاف الملك فهد:

«إن المملكة العربية السعودية، وهي تواجه اليوم الابتلاء الذي أصيبت به الأمة العربية من جراء الاعتداء على دولة الكويت، وما أعقب ذلك، تود ـ وقد أخذت حذرها لكل احتمال ـ أن تجدد وتؤكد حرصها الدائم على ضرورة عودة الأمور إلى نصابها الصحيح، بالنسبة لدولة الكويت الشقيقة، دون إراقة الدماء، وإشعال نار الحرب في المنطقة، وهذا لا يتأتى إلا بتطبيق القرارات العربية، والدولية، والخليجية، التي تنص على مطالبة العراق بانسحاب جميع قواته من الأراضي الكويتية، وعودة السلطة الشرعية، بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكومته، إلى البلاد، وبالتالي سحب جميع القوات التي حشدها العراق على حدود المملكة العربية السعودية، وعندها ـ فقط ـ وعندما تزول الأسباب التي أدت إلى وجود قوات عربية وإسلامية ودولية في المملكة، وفي منطقة الخليج، ستعود الأوضاع إلى طبيعتها، بعد اكتمال جميع الأمور».

«إن قرارات القمة العربية التي أُعلنت تعني انتصار الإرادة العربية القائمة على الوعي والإدراك لأبعاد المخاطر الجسيمة التي تهدد الأمة العربية»

الاثنين ٧ صفر ١٤١١هـ
٢٧ أغسطس ١٩٩٠م

أحاط الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس علمًا، بخلاصة عن نتائج الاتصالات والمباحثات، مع بعض الأشقاء من قادة الدول العربية، والتصورات المطروحة للعواقب الناجمة عن تصلب النظام العراقي في موقفه، ورفضه كافة نداءات السلام التي وُجهت إليه من معظم زعماء العالم.

وقال:

«نحن لا نزال نتطلع إلى الحلول السلمية التي طالبت بها جميع القرارات العربية والإسلامية والدولية.

لقد سبق أن أعلنا موقفنا الواضح والصريح تجاه الاعتداء العراقي على دولة الكويت الشقيقة، ونجدد تأكيد مطالبتنا بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، بدون قيد أو شرط. وعودة الشرعية إلى حكم البلاد برئاسة أميرها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكومته، وانسحاب الحشود العراقية من حدود المملكة العربية السعودية، ولا نرى سبيلًا آخر للحل السلمي، إلا بتحقيق هذه المطالب العادلة والمشروعة».

«إن المملكة العربية السعودية تجدد وتؤكد حرصها الدائم على ضرورة عودة الأمور إلى نصابها الصحيح، بالنسبة لدولة الكويت الشقيقة»

الاثنين ١٤ صفر ١٤١١هـ
٢ سبتمبر ١٩٩٠م

استهل المجلس جلسته باستعراض أحداث الساعة في منطقة الخليج العربي، وعرض خادم الحرمين الشريفين للمجلس خلاصة عن الاتصالات والمباحثات التي أجراها مع عدد من قادة الدول العربية والإسلامية، في سياق الوضع المؤسف الذي نجم عن الغزو العراقي للكويت.

الاثنين ٢٨ صفر ١٤١١هـ
١٧ سبتمبر ١٩٩٠م

استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز، تفاصيل الاتصالات والمحادثات التي أجراها، مع كبار المسؤولين والمبعوثين الذين استقبلهم خلال الأسبوع الفائت، وهم:

- الرئيس حسين محمد أرشاد، رئيس جمهورية بنغلاديش.
- غلام مصطفى جانوي، رئيس وزراء باكستان.
- جان بيير شوفينمان، وزير الدفاع الفرنسي، الذي سلّم رسالة من الرئيس فرانسوا ميتيران.
- وزير خارجية جمهورية جزر القمر، الذي حمل رسالة من الرئيس سعيد محمد جوهر.

- الممثل السامي لرئيس جمهورية الغابون ماثان بونغو، الذي نقل رسالة من الرئيس عمر بونغو.
- ماسيني توري، عضو اللجنة العسكرية ووزير المواصلات الغيني، الذي قدم رسالة من الرئيس لانسانا كونتي.

وقال الملك فهد:

«لقد أعرب جميع المسؤولين والموفدين الذين التقينا بهم عن تأييد دولهم وحكوماتهم لموقف المملكة العربية السعودية تجاه ما اتخذته من إجراءات دفاعية، في مواجهة الحشود العراقية على حدود المملكة، وأكدوا استعداد بلادهم للإسهام في كل ما يعزز القدرات الدفاعية، ويساند قواتنا المسلحة لصد أي اعتداء غادر».

وجدد الملك شكر المملكة العربية السعودية لجميع الدول العربية والإسلامية الشقيقة، وللدول الصديقة، التي بادرت إلى تلبية نداء المملكة العربية السعودية، لإرسال قوات وأسلحة لمساندة القوات المسلحة السعودية.

وأكد مرة أخرى على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وعودة السلطة الشرعية بقيادة أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكومته، وانسحاب الحشود العراقية من الحدود السعودية، وفق ما أعلناه مرارًا، فنحن لا نرى حلًا للأزمة إلا بتحقيق هذه المطالب العادلة، التي تصون الحقوق الشرعية لدولة الكويت، كما تصون الأمن والاستقرار في المنطقة.

بمناسبة العام الدراسي الجديد، شدد الملك فهد على ضرورة توجيه الطلبة والطالبات إلى كل ما فيه الحفاظ على أمور دينهم، والتمسك بتعاليم الشريعة الإسلامية نصًا وروحًا، لأن هذا هو الأساس الذي نستمد منه القوة في جميع أمورنا، ونستنير به في طريقنا نحو الفوز والنجاح، في جميع الظروف والأحوال.

كما أهاب بجميع المعلمين والمعلمات، أن يكونوا في مستوى المسؤولية الكبيرة الملقاة على عواتقهم، في مجال التربية والتعليم.

ودعا الملك فهد أولياء أمور الطلبة والطالبات لأن يولوا اهتمامهم للعناية بأبنائهم وبناتهم في جميع مراحل التعليم، معربًا عن تمنياته أن يوفق الله تعالى جميع الطلبة والطالبات خلال العام الدراسي الجديد، إلى كل ما فيه الفوز والنجاح، في تحصيلهم العلمي، ويحقق لهم الخير في أمور دينهم ودنياهم.

الاثنين ١٢ ربيع الأول ١٤١١هـ
١ أكتوبر ١٩٩٠م

أحاط الملك فهد مجلس الوزراء علمًا بنتائج الاتصالات والمحادثات التي أجراها مع عدد من قادة وكبار مسؤولي عدد من الدول الشقيقة والصديقة ومنهم:

- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.
- سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ولي العهد ووزير الدفاع في دولة قطر، الذي نقل رسالة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.
- وفد مجلس الشيوخ الفرنسي.
- أصحاب الفضيلة ممثلو عدد من الهيئات الإسلامية في الخارج.

كما أوجز مضمون الرسائل التي تلقاها من:

- جلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان.
- رئيس جمهورية إيطاليا.
- رئيس جمهورية سييراليون.

أوضحت هذه الرسائل تطابق وجهات نظر المملكة مع تلك الدول تجاه الأحداث الدائرة في الخليج العربي.

الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤١١هـ
٨ أكتوبر ١٩٩٠م

أطلع الملك فهد المجلس في بداية الجلسة، على نتائج مباحثاته مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران، الذي زار المملكة في الأسبوع الماضي.

ووصف ضيفه الرئيس ميتيران، بأنه أحد القادة المرموقين في القارة الأوروبية وفي العالم، لما يبذله من جهود مشكورة من أجل إقرار السلام في المنطقة، ولما يتميز به من حصافة في الرأي، وعمق في الرؤية، في معالجة القضايا التي يواجهها العالم.

وأعرب عن ارتياحه لنتائج المباحثات التي أجراها مع الرئيس الفرنسي، انطلاقًا من الصلات العميقة التي تربط البلدين الصديقين، الأمر الذي توافقت، معه، الرؤية السعودية الفرنسية، تجاه أحداث الخليج العربي، بالتمسك بتطبيق قرارات مؤتمر القمة العربي الأخير، وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس الأمن، والقرارات العربية والأوروبية، التي تنص، جميعها، على انسحاب القوات العراقية من دولة الكويت، وعودة حكومتها الشرعية بقيادة سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح.

تحدث الملك فهد عن زيارة رئيس وزراء اليابان توشيكي كايفو، فقال:

«إن وجهات النظر السعودية واليابانية متطابقة تمامًا في ما يخص منطقة الخليج

العربي، وإنني أنتهز هذه المناسبة لتوجيه الشكر لليابان الصديقة، على الجهود التي تبذلها لتخفيف العبء عن الدول التي تضررت نتيجة للعدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة».

انتقل الملك، بعد ذلك، لاستعراض الرسائل العديدة التي تلقاها من مختلف الدول العربية والإسلامية والغربية، وما حوته من عبارات التأييد الكامل للموقف السعودي، واستنكار الغزو العراقي، والإصرار على ضرورة عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.

ومن تلك الرسائل:

- رسالة من الرئيس السينغالي عبدو ضيوف، سلمها مبعوثه الحاج أنجاي.
- رسالة من رئيس جمهورية رواندا، حملها مبعوثه الدكتور مبانقورا دانيل.

قال الملك:

إنني أجدد الشكر لمواقف الأشقاء والأصدقاء الذين ناصروا الحق، وأسهموا بكل إمكاناتهم من أجل إرجاع الحق المغتصب لدولة الكويت الشقيقة، وفي سبيل مساندة القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية، تجاه الحشود العراقية على حدود المملكة.

وقال:

«إنني أؤيد كل ما ورد في خطاب الرئيس محمد حسني مبارك، من وقائع وحقائق تجاه أحداث الخليج».

الاثنين ٤ ربيع الآخر ١٤١١هـ
٢٢ أكتوبر ١٩٩٠م

استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة آخر تطورات الأحداث في منطقة الخليج العربي، والمواقف والآراء الدولية المتعلقة بهذا الموضوع، وخَلُصَ إلى القول: إن الحل الوحيد للمشكلة التي أوجدت واقعًا أليمًا لدى الأمة العربية كلها، هو الحل الذي أجمع عليه العالم، والقاضي بانسحاب القوات المعتدية من الكويت.

وقال:

«لا يمكن لحكومة المملكة العربية السعودية أن تتصور، أو تقبل، أي حل يخرج عن ذلك الإطار، وفق مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة، والقرارات العربية، والإسلامية، والدولية، وقرارات مجلس الأمن».

أطلع الملك المجلس على خلاصة المحادثات التي أجراها مع سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح، ولي عهد ورئيس وزراء دولة الكويت الشقيقة، وعلى مضمون الرسائل التي تلقاها من:

- جلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان.
- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم.

وقد تناولت هذه الرسائل مجمل أوضاع المنطقة، وقضية العدوان العراقي على الكويت.

الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤١١هـ
٢٩ أكتوبر ١٩٩٠م

ناقش الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس آخر تطورات الأحداث، ثم أوجز حصيلة اللقاءات والاستقبالات التي أجراها، خلال الأسبوع الفائت.

وفي مقدمة كبار الشخصيات التي استقبلها فخامة رئيس جمهورية مصر العربية محمد حسني مبارك، الذي وصفه خادم الحرمين الشريفين، بأنه رجل المواقف الصادقة المشرفة، دفاعًا عن مصير الأمة العربية، وخدمةً للقضايا الإسلامية، وإحقاقًا للحق، من منطلق إيمانه العميق بعدالة القضايا التي يدافع عنها، وفي مقدمتها مشكلة الخليج العربي.

ثم استعرض مجمل الرسائل التي تلقاها من عدد من رؤساء الدول، والتي حملها مبعوثون شخصيون من قبل رؤساء الدول وهم:

- جلالة ملك المغرب الحسن الثاني.
- فخامة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.
- فخامة الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.
- فخامة رئيس جيبوتي حسن جوليد.
- فخامة رئيس جمهورية غينيا بيساو الجنرال جون برناردو فيرا.
- فخامة رئيس جمهورية نيجيريا إبراهيم بابانجيدا.
- فخامة الرئيس الأثيوبي منغستو هيلا ماريام.

وقد تضمنت جميع هذه الرسائل، وقوف تلك الدول في صف المملكة العربية السعودية في مساعيها لإنهاء المشكلة، وانسحاب القوات العراقية من الكويت والحدود السعودية، وعودة حكومة الكويت الشرعية، وشعبها الذي هجّرته القوات المعتدية.

الاثنين ١٨ ربيع الآخر ١٤١١هـ
٥ نوفمبر ١٩٩٠م

عرض الملك فهد بن عبدالعزيز، خلاصة عن استقبالاته لمبعوثي بعض الدول، ومنهم:

- يفغيني بريماكوف مبعوث الرئيس السوفيتي غورباتشوف.
- الدكتور عصمت عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية.
- فاروق الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

- محمد جوادلي مدر، رئيس وزراء الصومال الذي حمل رسالة من الرئيس محمد سياد بري.

وجه الملك الوزراء بمضاعفة الجهود للعناية بمصالح المواطنين، وإنجاز معاملاتهم بسرعة، وتنفيذ المشروعات والخطوات التي تهدف إلى خدمة المواطن.

ثم تحدث عن الميزانية المقبلة للدولة، وضرورة استكمال الدراسات اللازمة بشأنها من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتكون جاهزة لإعلانها في الموعد المحدد، بعد دراستها دراسة شاملة من قبل مجلس الوزراء.

الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤١١هـ
١٢ نوفمبر ١٩٩٠م

استمع المجلس في مستهل الجلسة، إلى تحليل شامل للأوضاع الراهنة، على الساحة الخليجية، وتطورات الأحداث، أدلى به الملك فهد بن عبدالعزيز.

وأشار الملك فهد في معرض حديثه، إلى المحادثات التي أجراها معه وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر، ووصف هذه المحادثات بأنها كانت إيجابية وصريحة، في سياق التطلع إلى هدف تحرير الكويت، وإبعاد الحشود العراقية عن الحدود السعودية.

أوجز الملك خلاصة عن الرسالة التي بعث بها جلالة السلطان قابوس بن سعيد، مع رئيس ديوان البلاد السلطاني سيف بن حمد البوسعيدي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله.

وتحدث عن العلاقات الأخوية الوثيقة التي تربط المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وعما يتصف به جلالة السلطان قابوس، من حكمة وبُعد نظر، واهتمام بالواقع المؤسف الذي تعيشه الأمة العربية، بسبب الغزو العراقي للكويت.

الاثنين ٢ جمادى الأولى ١٤١١هـ
١٩ نوفمبر ١٩٩٠م

استهل الملك الجلسة بعرض سريع للاتصالات والمباحثات التي أجراها، والرسائل التي تلقاها، في سياق معالجة الأمة الراهنة، والتوصل إلى أفضل الحلول الممكنة.

وكان ممن استقبلهم الملك فهد:

- فخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال.
- نائب وزير الخارجية السوفيتي ألكساندر بلونوكوف، الذي حمل رسالة من الرئيس السوفيتي غورباتشوف.
- وزير الخارجية الصيني شيان تشي شن، الذي سلَّم رسالة من فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية يانغ شانغ كون.
- وزير الدفاع البريطاني توم كنغ.

- وزير الدفاع الكندي السير وليم ماك ـ نايت.

وأوضح الملك، أن الاتصالات والمحادثات التي أجراها، والرسائل التي تلقاها، تؤكد ـ كلها ـ وقوف العالم إلى جانب المملكة العربية السعودية، والكويت، وأن هناك تصميمًا عالميًا، لا رجعة فيه، على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي.

الاثنين ٩ جمادى الأولى ١٤١١هـ
٢٦ نوفمبر ١٩٩٠م

استعرض المجلس في بداية الجلسة التقارير المتعلقة بمستجدات الأحداث سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، ثم عرض خادم الحرمين الشريفين خلاصة لمحادثاته مع فخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش، ووفد مجلس الكونغرس الأمريكي، ورئيس وزراء باكستان نواز شريف.

ووصف هذه المحادثات بأنها إيجابية وبناءة.

الاثنين ١٦ جمادى الأولى ١٤١١هـ
٣ ديسمبر ١٩٩٠م

استعرض الملك فهد آخر تطورات الأحداث، وبخاصة صدور قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) يوم الخميس الماضي.

ثم أطلع الملك أعضاء المجلس على مجمل اللقاءات والمحادثات التي أجراها مع عدد من كبار ضيوف المملكة، والرسائل التي تلقاها من عدد من قادة العالم، وكلها تجمع على اعتبار انسحاب القوات العراقية من الكويت والحدود السعودية، شرطًا أساسيًا لا يقبل المناقشة لحل المشكلة سلميًا، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت.

ومن تلك اللقاءات والرسائل:

- رسالة من جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، حملها وزير البلاط السلطاني سيف بن حمد بن سعود.
- رسالة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، سلمها عبدالله المانع وزير المواصلات القطري.
- رسالة من فخامة الرئيس الليبي معمر القذافي، حملها أحمد قذاف الدم.
- رسالة من رئيس وزراء رومانيا بنيتو رومان، نقلها سبيريز سيكولاي وزير الدولة والدفاع في جمهورية رومانيا.
- وفد يمثل أعضاء البرلمان البريطاني.

وقال الملك:

«إن جميع الاتصالات واللقاءات والرسائل، تؤكد تأييد الموقف السعودي من الأزمة، وأن هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على المكانة المرموقة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية في المجتمع الدولي، ولأن المملكة

على حق في كل ما اتخذته من إجراءات وقرارات تجاه العدوان العراقي الغاشم والغادر على دولة الكويت الشقيقة».

«ونحن لا زلنا نأمل في أن يبادر صدام حسين إلى الانسحاب غير المشروط من الأراضي الكويتية، لتعود إليها سلطتها الشرعية، بقيادة أميرها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وسحب الحشود العراقية المرابطة على حدودنا».

وقال الملك:

«أعود مجددًا لما سبق أن قلته مرارًا، وهو أننا لا نرى أي غضاضة في اتخاذ هذه الخطوة، ولا نرى ما يحول دونها، لإبعاد شبح الحرب عن المنطقة، ومعالجة الموقف بالتعقل والحكمة لأن جميع دول العالم عقدت عزمها على رفع الظلم، وتحرير الكويت، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من شهر أغسطس الماضي».

الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤١١هـ
١٠ ديسمبر ١٩٩٠م

استهل الملك فهد الجلسة باستعراض شامل للقرارات العربية، والإسلامية، والدولية، القاضية بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وعودة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكومته وشعبه إلى بلادهم، وتعنت النظام العراقي تجاه هذه القرارات وإصراره على التمسك بالكويت، رغم عدم وجود أي مبررات تاريخية، أو قانونية، لهذا الموقف.

وأكد الملك، مجددًا، أن الانسحاب العراقي دون قيدٍ أو شرط، مسألة لا تقبل المناقشة على الإطلاق.

ثم أطلع المجلس على فحوى الرسالتين اللتين تلقاهما من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران، ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجر، خلال استقباله للسفير الفرنسي، والسفير البريطاني، وقد اتفقت الرسالتان على توكيد التأييد المطلق للموقف السعودي، ودعمه سياسيًا وعسكريًا.

الاثنين ٣٠ جمادى الأولى ١٤١١هـ
١٧ ديسمبر ١٩٩٠م

استهل الملك فهد الجلسة بكلمة قال فيها:

«في كل جولة أقوم بها إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكلما شاهدت ما أكرمنا الله به، ووفقنا إليه من إنجاز في هاتين المدينتين المشرفتين من مشروعات توسعة الحرمين الشريفين، وتطوير وتحسين مكة والمدينة، أتوجه إلى الله تعالى بوافر الحمد والشكر، على نعمه وآلائه التي أفاض بها على أهل هذا الوطن حكومة وشعبًا، إذ شرفنا بخدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا إلى خدمة الحجيج والزوار والعمار على مدى العام.

ولقد شاهدت خلال جولتي التفقدية في

مكة المكرمة، يوم الجمعة الماضي، ما سرني من إنجازات ضخمة تمت، بالنسبة لمشروعات توسعة الحرم المكي، وبالتالي بالنسبة للمشاعر المقدسة، وما أنشئ فيها من الأنفاق والجسور والطرق، التي تساعد كثيرًا على المزيد من التسهيلات لحركة الحجيج بين المشاعر المقدسة، إضافة إلى ما أنجز من مشروعات إقامة العمارات الكبيرة، حول الحرم المكي، لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الحجيج، في الأعوام المقبلة، إن شاء الله».

وأضاف قائلًا:

«لدينا اليوم في طيبة العديد من المشروعات والإنجازات المماثلة، التي نأمل أن نراها خلال إقامتنا في المدينة بإذن الله.

ولا شك في أن تضافر الجهود المبذولة من الدولة والمواطنين، سيحقق، بفضل الله ثم بفضل النيّات الطيبة من الجميع، كل ما نتطلع إليه من رقي وتطور وتكامل، وفق المخططات الموضوعة، وفي حدود المدد الزمنية المحددة».

استعرض المجلس آخر تطورات الأحداث الراهنة في منطقة الخليج، واستمع إلى خادم الحرمين الشريفين بشأن الاتصالات والمحادثات التي أجراها مع بعض القيادات العربية والإسلامية والدولية، ومحادثاته مع أعضاء وفد مجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة السيناتور جورج ميتشل، زعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، وممثل ولاية (مين).

وجدد الملك تأكيد الموقف السعودي المعلن والواضح، حول الحل الوحيد للأزمة، وهو عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من شهر أغسطس الفائت.

الاثنين ١٤ جمادى الآخرة ١٤١١هـ
٣١ ديسمبر ١٩٩٠م

أحاط الملك فهد المجلس علمًا بوقائع الدورة الحادية عشرة لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في دولة قطر الشقيقة في الأسبوع الماضي.

ونوه مع كثير من التقدير، بالروح الأخوية التي سادت أجواء المؤتمر، وبالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها، مما عبرت عنه القرارات التي أصدرها المؤتمر في نهاية جلساته.

وأعرب الملك، عن عميق شكره، وخالص تقديره، لأخيه سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على ما تحقق من إنجازات، وعلى الترتيبات الممتازة وحسن التنظيم والإدارة، في جميع الأمور، مما هيأ للمؤتمر الأجواء الطيبة التي ساعدت على إنجاحه.

وتمنى الملك لإخوانه قادة دول مجلس التعاون، المزيد من التوفيق والنجاح، في ما يسعون إليه لخدمة شعوبهم وأمتهم.

في سياق استعراض الأحداث الراهنة في المنطقة وفي العالم، أشار الملك إلى الرسالة

التي تلقاها من أخيه جلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المملكة المغربية، والتي حملها مستشار الحسن الثاني أحمد بن سودة.

كما أوجز المباحثات التي أجراها معه نائب رئيس الولايات المتحدة دان كويل، ونوه بالمواقف الصادقة والثابتة التي يقفها معظم دول العالم إلى جانب الحق والعدل، وتصميمها على رفع الظلم والاحتلال الذي وقع على دولة الكويت الشقيقة.

الاثنين ٢٨ جمادى الآخرة ١٤١١هـ
١٤ يناير ١٩٩١م

أحاط الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس بخلاصة عن حصيلة لقاءاته ومحادثاته مع كبار الشخصيات التي أمَّت المملكة خلال الأسبوع الفائت ومنهم:

- الجنرال علي شعيب رئيس جمهورية النيجر.
- جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا.
- عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري حافظ الأسد، ووزير خارجية سورية فاروق الشرع.
- جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.
- أحمد بن سودة مستشار جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، الذي حمل رسالة من جلالته.
- جان لويس بيكو مبعوث الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران.

إضافة إلى أصحاب الفضيلة علماء المسلمين، أعضاء المجلس التنفيذي للمؤتمر الإسلامي الشعبي، والمشاركين في المؤتمر الذي عقد في مكة المكرمة واختتم أعماله اليوم.

الخميس ٢ رجب ١٤١١هـ
١٧ يناير ١٩٩١م

عقد مجلس الوزراء هذه الجلسة الاستثنائية بمناسبة بدء حرب تحرير الكويت، وأن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، القائد الأعلى للقوات المسلحة، استهل الجلسة بالكلمة التالية:

«الحمد لله الذي وعدنا بالنصر في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم ـ ٤٧].

والصلاة والسلام على رسول الله، المجاهد الأمين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

لقد شاءت إرادة الله ـ ولله في ذلك حكمة ـ أن يمعن حاكم العراق صدام حسين، في إصراره على رفض كل القرارات العربية والإسلامية العادلة، وقرارات مجلس الأمن التي تمثل الشرعية الدولية، وبالتالي عمل على إحباط كل الجهود المكثفة المتواصلة، التي

بذلها قادة وزعماء العالم، من أجل إنقاذ الموقف، وتجنيب المنطقة العربية ويلات الحرب التي أبى صدام حسين إلا أن يثيرها، برفضه القاطع سحب قواته من دولة الكويت، التي غزاها فجر يوم الخميس الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠م، وحدث ما كان ـ آنذاك ـ من قتل وتشريد، وانتهاك للحرمات والأعراض، ونهب للثروات.

ولقد كان العالم يتابع، معنا، جميع النداءات والمناشدات التي تواصلت منذ الاحتلال، وحتى يوم أمس، الأربعاء الأول من شهر رجب لعام ١٤١١هـ، أملًا في أن يستجيب صدام حسين لكل المناشدات والمحاولات، ويذعن لصوت الحق، ونداء الضمير.

يقول تعالى في كتابه العزيز:

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج ـ ٤٦].

إن العمليات العسكرية، التي بدأت فجر اليوم لتحرير الكويت، إنما تمثل سيف الحق، وصوته الداعي إلى رفع الظلم، وعودة الأمور إلى نصابها الصحيح، كما أنها تمثل القرارات الدولية.

لقد سبق لي أن ناشدت الرئيس صدام حسين في أكثر من موقع ومناسبة، بأن يفيء إلى أمر الله، فيحقن الدماء، ويصون أرواح الأبرياء، ولكنه أبى واستكبر، وطغى وتجبر، وأصم الآذان، ورفض الإنصات إلى نداء الحق والعدل والسلام.

ولهذا، كان لا بد من تصحيح الأمور، وتنفيذ القرارات القاضية بتحرير الكويت.

نسأل الله أن يكتب النصر لجندنا، حيث قال جل وعلا: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات ـ ١٧٣]».

السبت ٤ رجب ١٤١١هـ
١٩ يناير ١٩٩١م

استهل المجلس جلسته بالاستماع إلى شرح مفصل من بعض القادة المختصين بالعمليات الحربية، ضمن إطار القوات المشتركة، عن سير العمليات الحربية في جبهة القتال، وعن المهام التي أنجزت من خطة تحرير الكويت، حتى ظهر اليوم.

وبعد نهاية الشرح، أعرب الملك فهد، القائد الأعلى للقوات المسلحة السعودية، عن عميق تقديره للروح الوطنية العالية، التي يتحلى بها منسوبو القوات المسلحة السعودية، ضباطًا وضباط صف وجنودًا، في جميع المواقع والقطاعات العسكرية، وأثنى على ما بذله، ويبذله، جميع المسؤولين في مختلف الميادين العسكرية من جهود متواصلة، من أجل الدفاع عن الوطن الغالي، ومقوماته الحيوية.

درس المجلس مستجدات الموقف السياسي في ضوء بدء حرب تحرير الكويت، وأعرب عن رفضه القاطع لجميع المحاولات التي ترمي إلى المساس بموقف المملكة العربية

السعودية، الذي كان واضحًا منذ بداية الغزو العراقي للكويت.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«لقد بذلنا كل ما نستطيعه على كل الأصعدة، من أجل تفادي هذه الظروف الدقيقة التي تعيشها الأمة العربية اليوم، ويعلم الله أننا لم نترك بابًا للسلام إلا وطرقناه، ولا سبيلًا للتفاهم إلّا سلكناه.

ولكن الرئيس العراقي صدام حسين، الذي رفض كل المساعي والجهود التي بذلناها، وبذلها معنا المخلصون من قادة الأمة العربية والإسلامية، يتحمل وحده وزر ما يجري الآن.

لقد أجمع العالم على ضرورة تنفيذ القرارات العربية والإسلامية والدولية، بعد أن حدد الفترة الزمنية المعلنة، كفرصة أخيرة لاستخدام القوة من أجل تحرير الكويت، وعودة الشرعية إليها، وسحب حشوده من حدود المملكة العربية السعودية.

ولكن صدام حسين، كما يعلم الجميع، تحدى العالم بأسره، ورفض الشرعية الدولية، كما رفض جميع المبادرات والنداءات والمناشدات، وعليه أن يواجه اليوم مسؤولية موقفه، أمام شعب العراق وجيش العراق».

«لقد بذلنا كل ما نستطيعه على كل الأصعدة، من أجل تفادي هذه الظروف الدقيقة التي تعيشها الأمة العربية اليوم»

الاثنين ١٢ رجب ١٤١١هـ
٢٨ يناير ١٩٩١م

أوجز الملك فهد بن عبدالعزيز حصيلة الاتصالات التي تمت بينه وبين بعض قادة الدول الشقيقة، وفي مقدمتهم الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية.

عرض الملك، نتائج المباحثات التي أجراها مع رئيس وزراء باكستان نواز شريف، والوفد المرافق له، وأشاد بالموقف الإسلامي الراسخ، الذي تقفه باكستان حكومة وشعبًا، مع المملكة العربية السعودية، في نضالها العادل ضد الظلم والطغيان.

الاثنين ٢٠ رجب ١٤١١هـ
٤ فبراير ١٩٩١م

أطلع الملك فهد، المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها مع الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، خلال الزيارة التي قام بها والوفد المرافق له يوم الأربعاء الفائت.

أوجز الملك، مضمون الرسالة التي تلقاها من أخيه الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، والتي حملها وزير

الخارجية السوري فاروق الشرع، كما حمل الوزير الرسالة الجوابية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين للرئيس السوري.

عرض الملك خلاصة عن المباحثات الهاتفية التي أجراها مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث تطابقت وجهات النظر حول الأمور التي تهم الجانبين، على الساحتين العربية والدولية، وبشكل خاص على صعيد أحداث الخليج العربي.

ثم تطرق الملك إلى الاتصالين الهاتفيين اللذين تلقاهما من جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، وتورغوت أوزال رئيس الجمهورية التركية، واللذين دارا حول تطورات الأحداث في المنطقة.

الاثنين ٢٧ رجب ١٤١١هـ
١١ فبراير ١٩٩١م

استمع المجلس إلى عرض موجز لتطورات العمليات الحربية في الجبهة، والنجاحات التي تحققها القوات المشتركة جوًا وبحرًا، وفق الخطة الموضوعة، والنسبة المنخفضة للخسائر في الأرواح والمعدات، في صفوف القوات المشتركة.

وفي هذا الصدد، تحدث الملك عن انطباعاته الخاصة، تجاه الأحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأعرب عن إصرار المملكة العربية السعودية، على مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨)، إلى أن تنسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، ومن خطوط المواجهة على حدود المملكة العربية السعودية، وعودة القيادة الشرعية الكويتية، بقيادة أمير البلاد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح.

وأضاف:

«إن أي محاولات للسلام، لا تحقق هذه الأهداف الواضحة المعلنة، ستكون غير مجدية».

الاثنين ١١ شعبان ١٤١١هـ
٤ مارس ١٩٩١م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بحديث شامل، حول الواقع العربي الراهن، في ظل الظروف الدقيقة التي تعيشها المنطقة، في هذه الفترة العصيبة من تاريخها، مشيرًا إلى مواقف المملكة العربية السعودية، في الماضي والحاضر، تجاه قضايا الأمة العربية، وما بذلته المملكة من جهود متواصلة، لحل الخلافات التي تنشأ بين بعض قيادات الدول الشقيقة، ورأب الصدع، وتقريب وجهات النظر بينها، انطلاقًا من حرص المملكة العربية السعودية الدائم، على تحقيق تضامن عربي، يصون كرامة هذه الأمة، ويحافظ على حقوقها، ويصل بها إلى حلول عادلة ومشرفة بالنسبة لكل قضاياها، بدءًا بالقضية

الفلسطينية، ومطالبها المشروعة، إضافة إلى ما قدمته المملكة، وتقدمه، من دعم متواصل لمختلف الدول العربية والإسلامية الشقيقة، على مختلف الأصعدة، وفي شتى المجالات.

ثم استعرض الملك، مواقف بعض قادة الدول العربية، التي انبرت وسائل إعلامها لمناصرة الباطل، ومؤازرة الظالم على ظلمه، متجاهلة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى كل هذه الكوارث والمآسي، التي تعيشها منطقة الخليج العربي، والتي بدأت باحتلال النظام العراقي للكويت، في أسوأ وأبشع صورة عرفها التاريخ المعاصر.

وأشار الملك، إلى الجرائم المتلاحقة التي ارتكبها رئيس النظام العراقي صدام حسين، في حق الأمة العربية، وفي حق البشرية، والخُلق الإنسانية، والقيم الاجتماعية، معربًا عن استغرابه الشديد تجاه أولئك الذين تجاهلوا تشريد شعب بكامله، واحتلال دولة عربية مستقلة، تدين بدين الإسلام، وتتمتع بعضوية الجامعة العربية، وجميع المنظمات الدولية، كما تجاهلوا ما حل بأبناء وبنات الكويت، من قبل وسلب ونهب، وانتهاك للحرمات، على يدي صدام حسين وجنوده.

وفنَّد الملك فهد، في حديثه، ما ورد في خُطب وكلمات قادة بعض الدول العربية المنحازة إلى الباطل، والجانحة عن طريق الصواب، قائلًا: «إن الحقائق لا تخفى على شعوب تلك الدول، مهما حاول قادتها تضليل الرأي العام، لغايات باتت معروفة للجميع».

أطلع الملك المجلس، على خلاصة عن استقبالاته ومحادثاته، مع الأشقاء حول الوضع الراهن، ومنها:

- رسالة من الرئيس السنغالي عبدو ضيوف، حملها وزير الدفاع مادون فال.
- رئيس أركان الجيش الباكستاني، الفريق أول ميرزا أسلم، والوفد المرافق له.

أعرب الملك عن ارتياحه العميق، للنتائج المثمرة التي حققها «مهرجان الجهاد» الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من خلال الصورة المتألقة التي تمثلت في كلمات أصحاب السماحة والفضيلة العلماء، ورجال الفكر والأدب، الذين شاركوا في هذا اللقاء الأخوي التاريخي، من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، فضلًا عما تضمنه البيان الختامي الصادر عن المهرجان.

وجدد الملك، شكر المملكة العربية السعودية، لجميع الدول الشقيقة والصديقة، التي ساندت المملكة العربية السعودية في موقفها المدافع عن الحق والعدل وحماية الأوطان والمقدَّرات، من الغدر والخيانة والخداع.

جدد الملك، توجيهاته التي سبق أن أصدرها، برعاية الأسرى العراقيين وفقًا لتعاليم ديننا الحنيف، والترفق بهم، وتأمين كل أسباب الراحة والمعيشة والعلاج لهم.

الاثنين ٢ رمضان ١٤١١هـ
١٨ مارس ١٩٩١م

استهل الملك فهد الجلسة بتوجيه تهانيه لجميع المواطنين، وأبناء الأمة الإسلامية، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، متمنيًا أن يعيده الله تعالى على الجميع بالخير واليمن والبركات.

ثم استعرض أحدث مستجدات الأحداث، وبخاصة على صعيد منطقة الخليج العربي، منذ إعلان وقف إطلاق النار، في حرب تحرير الكويت، وحتى اليوم.

ثم أحاط الملك فهد أعضاء المجلس، بخلاصة عن حصيلة اللقاءات، والمباحثات، التي أجراها مع كبار ضيوف المملكة، وبعض الموفدين برسائل من حكوماتهم، في نطاق التشاور المستمر مع الأشقاء والأصدقاء حول الأوضاع الراهنة في المنطقة.

الاثنين ٩ رمضان ١٤١١هـ
٢٥ مارس ١٩٩١م

استعرض المجلس في بداية الجلسة، مجمل التقارير المتعلقة بتطورات الشؤون السياسية والأمنية على الساحة العربية، وفي منطقة الخليج العربي، بوجه خاص، في أعقاب الإنجازات المتحققة بتحرير دولة الكويت الشقيقة، وإخراج القوات المعتدية من أراضيها.

وفي ضوء ذلك، أدلى الملك فهد بتحليل سياسي شامل، حول طبيعة المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة العربية، وتاريخ المنطقة، مع التوقف أمام مواقف بعض الدول العربية، وبخاصة تجاه المملكة العربية السعودية، ومواقف المملكة منها.

وقال الملك إن سياسة المملكة، كما هو معروف، تولي مصالح الوطن والمواطنين جُل اهتمامها، وتعطيها الأولوية في جميع المجالات، وعلى مختلف الأصعدة.

واستعرض المواقف الأخوية الصادقة التي وقفتها المملكة العربية السعودية مع جميع الدول الشقيقة في العالمين الإسلامي والعربي، انطلاقًا من إيمانها العميق بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستها، والقيم الخلقية، والتقاليد العربية الأصيلة.

وأضاف الملك، إن المملكة العربية السعودية ستواصل دعمها ومساندتها لقضية الشعب العربي الفلسطيني الشقيق، حتى يكتب الله تعالى له النصر، في تحقيق مطالبه العادلة والمشروعة، ويعود إلى وطنه، مالكًا حق تقرير مصيره.

«إن سياسة المملكة، كما هو معروف، تولي مصالح الوطن والمواطنين جُل اهتمامها، وتعطيها الأولوية في جميع المجالات، وعلى مختلف الأصعدة»

الاثنين ١٥ شوال ١٤١١هـ
٢٩ أبريل ١٩٩١م

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن النتائج التي أسفرت عنها حرب تحرير الكويت، وما سبقها من استعدادات سياسية وعسكرية، ومواقف دولية، أعطت المملكة العربية السعودية وزنًا خاصًا ومميزًا، بفضل تمسكها بعقيدتها الإسلامية، وثباتها عند الملمات، وصدق مواقفها، مما جعل دول العالم تهب لنصرتها، ومساندة قواتها المسلحة، في دفاعها عن أرض الوطن، وحماية المواطنين، وصيانة المقدرات الحيوية، ودفع الظلم والعدوان اللذين تعرض لهما شعب الكويت الشقيق، من قبل النظام العراقي.

وقال:

«لقد أعرب جميع الرؤساء والقادة الذين شاركوا في حرب تحرير الكويت، عن تقديرهم الكبير للإمكانات الضخمة التي وفرتها المملكة العربية السعودية، لاستقبال القوات الشقيقة والصديقة المساندة، القادمة من اثنتين وثلاثين دولة، سواء بالنسبة للمطارات، أو شبكات الطرق، أو الخدمات الإدارية كالإنارة ووسائل النقل، وتوفير المواد التموينية الكافية لتلك القوات، كما أشاد كثير من القادة بكفاءة المقاتل السعودي، وشجاعته، وإقدامه».

وأضاف الملك قائلًا:

«لقد أثبت الشعب السعودي للعالم أجمع، أنه من أنبل وأرقى شعوب العالم، واستعداده للبذل والعطاء في سبيل الوطن.

لقد قال القادة العسكريون في تقاريرهم الرسمية، إنهم لمسوا من المواطن السعودي كل تعاون وإكرام، وتيسير لأداء المهمة، ولم تسجل أي حوادث تذكر طوال الأشهر التي سبقت ورافقت وأعقبت حرب تحرير الكويت.

وبفضل الله وعونه، حققنا الأهداف المرسومة، ومنها صد العدوان، وإحباط المخطط الذي أعده حاكم العراق ضدنا، وتوجت هذه الإنجازات، بطرد المحتل الغاصب من الكويت، وعودة قيادتها وشعبها إليها.

ولقد دحضنا بالأفعال ما روجه المشككون من شائعات مغرضة، هدفها البلبلة، وواجهنا التحديات، معتمدين على الله عز وجل، ثم على حسن نيّاتنا، وسلامة قرارنا الذي حسمنا أمره في الوقت المناسب، حيث لا وقت للمشاورات والمداولات آنذاك.

وفي اعتقادي أن موقف المملكة وشعبها، لهو من أروع المواقف التي سجلها التاريخ في سفر أمجاد هذا البلد وأهله.

وربما أن صدام حسين كان يتوقع من المملكة موقفًا مغايرًا لما وقفته مع الكويت، ونسي أن المملكة العربية السعودية ليس من طبائعها الغدر ولا الخيانة، ولكنه أدرك هذه الحقيقة بعد فوات الأوان.

وقد يستكثر البعض حجم المبالغ التي

أنفقناها لتحقيق ما أُنجز على صعيد أحداث الخليج، من خلال حرب تحرير الكويت، ولكنني أود أن أؤكد أن النتائج التي توصلنا إليها، باستتباب الأمن، ودحر الظلم، وترسيخ الشرعية الدولية، توازي، ولله الحمد، أضعاف ما أنفقناه في هذا السبيل.

إننا نحمد الله، جل شأنه، الذي لم يجعل لغيره سلطانًا في هذا البلد وأهله، وليس في مقدور أحد أن يغير من واقعنا، بالنسبة لمنطلقاتنا الإسلامية، في جميع الشؤون الدينية والدنيوية، ولا نسمح لأحد أن يؤثر على قناعاتنا الثابتة، في السير بتعاليم عقيدتنا الإسلامية، نصًا وروحًا، ولا نرضخ لأي محاولة لمخالفة كتاب الله وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام.

وهل هناك، في الدنيا، نظام أرقى وأعظم وأشمل من تعاليم الشريعة الإسلامية التي جاء بها رسول الله ﷺ، وسار على هديها من جاء بعده من الخلفاء الراشدين، ومن تبعهم بإحسان».

وأضاف الملك:

«لقد قلت إننا على وشك الانتهاء من المراجعات النهائية، للأنظمة التي وضعت على قواعد وأسس إسلامية، وسيقوم مجلس الشورى ـ بمشيئة الله ـ بمهماته في مساعدة الدولة، ومساندة مجلس الوزراء، وسيعاد النظر في الأنظمة الأخرى، بما يخدم مصلحة المواطنين، وستكون هناك تسهيلات مبنية على نظم واضحة وجلية، وستخدم تلك الأنظمة المصلحة المتطورة في جميع المجالات.

لقد بعث الله محمدًا ﷺ، خاتمًا للأنبياء، وشرع في دين الإسلام كل ما فيه خير البشرية، وجعله خاتم الأديان، إذ يقول جل شأنه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة ـ ٣].

ويقول تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران ـ ٨٥].

ونحن، ولله الحمد، أقوياء بالله، وأعزة بتمسكنا بدين الله».

ثم تحدث خادم الحرمين الشريفين عن تطلعاته بشأن توفير مزيد من الكفاءة للقوات المسلحة السعودية بجميع فروعها، وتعزيز قدراتها، ومضاعفة رصيدها من الطاقات البشرية، والإمكانات الفنية والتقنية، بما يتفق مع حاجة المملكة، للدفاع عن مواطنيها، وأراضيها الشاسعة، ومقدراتها الحيوية.

في صدد ما تناقلته الوسائل الإعلامية الغربية، عن موقف المملكة العربية السعودية، من المباحثات الجارية حول إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقًا من هدف إيجاد الحلول المناسبة للقضية الفلسطينية، قال خادم الحرمين الشريفين إن المملكة العربية السعودية تؤيد أي قرار يتخذه

الفلسطينيون، ويرونه في صالح قضيتهم، بما يحقق مطالبهم المشروعة، المبنية على القرارات الدولية، وبخاصة قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨).

الاثنين ٢٩ شوال ١٤١١هـ
١٣ مايو ١٩٩١م

عرض الملك فهد أمام المجلس أفكارًا حول بعض الأمور التنظيمية الداخلية، من منطلق اهتمامه الدائم بكل ما يحقق مصلحة المواطنين، ويعود عليهم بالخير، في إطار الخطط والبرامج التي تنفذها الدولة، وتتوخى من ورائها تحقيق الصالح العام، ضمن ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

الاثنين ١٣ ذو القعدة ١٤١١هـ
٢٧ مايو ١٩٩١م

نوه الملك فهد في سياق حديثه، بالمكانة الدولية المرموقة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، بفضل الله، ثم بفضل تمسكها بعقيدتها الإسلامية قولًا وعملًا، ولصدق مواقفها، وثبات مبادئها، ونزاهة تعاملها، وحرصها على استمرار دورها البناء في التعامل الخيِّر مع الأشقاء والأصدقاء، وسعيها الدائب لإسعاد مواطنيها، وتوفير سبل العيش الكريم لهم، وتقديمها الإعانات والمساعدات والقروض الميسرة في الميادين العقارية، والزراعية، والصناعية.

وأضاف:

«لقد خرجت المملكة العربية السعودية من مأساة العدوان العراقي على دولة الكويت، أكثر ما تكون قوة وعزيمة ومقدرة على مواجهة الأحداث والتحديات، ولن يضيرها، أبدًا، ما تشنُّه الأقلام الموتورة والمأجورة من أكاذيب وافتراءات، معروفة المصادر والغايات».

الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤١١هـ
٣ يونيو ١٩٩١م

أطلع الملك فهد أعضاء المجلس على حصيلة المباحثات التي أجراها خلال اليومين الفائتين مع كل من رئيس وزراء السنغال حبيب تيام، والوفد المرافق له، ورئيس وزراء إيطاليا جوليو أندريوتي، والوفد المرافق له، مشيرًا إلى أن هذه اللقاءات والمباحثات تأتي في إطار التشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وترسيخًا لأواصر العلاقات الثنائية القائمة بين المملكة العربية السعودية، وكلٍ من جمهورية السنغال، وجمهورية إيطاليا.

وتحدث الملك عن العرض العسكري الكبير الذي أقيم يوم أمس، وضم قوات وأسلحة من كافة فروع القوات المسلحة السعودية، فأعرب عن فخره واعتزازه بما

رأى، وأثنى على الجهود المبذولة في دعم وتطوير قدرات القوات المسلحة، تدريبيًا وتقنيًا، وجدد عزمه الأكيد ـ بمشيئة الله ـ على مواصلة بناء قواتنا المسلحة، وتجهيزها بأحدث الأسلحة والمعدات، مع استمرار رفع الكفاءة القتالية للقوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، بما يتناسب مع حاجات المملكة العربية السعودية للدفاع عن أراضيها الواسعة، واعتمادها، من بعد قدرة الله تعالى، على قدراتها الذاتية.

الاثنين ٢٦ ذو الحجة ١٤١١هـ
٨ يوليو ١٩٩١م

استعرض المجلس في بداية الجلسة مجمل التقارير السياسية حول مجريات الأحداث في المنطقة، وفي مقدمتها تطورات القضية الفلسطينية، التي توليها المملكة العربية السعودية كل اهتمامها.

وفي ضوء ذلك، تحدث الملك فهد عما قامت به المملكة العربية السعودية من اتصالات ومشاورات مع قيادات الدول الشقيقة، من أجل دفع عجلة السلام في الاتجاه الصحيح، بما يحقق أمن المنطقة ورخاء شعوبها، والحفاظ على سيادتها وحريتها ونصرة قضاياها، مؤكدًا عزم حكومة المملكة على مواصلة جهودها في هذا الاتجاه، أملًا في تحقيق الأهداف المرجوة.

الاثنين ١٨ المحرم ١٤١٢هـ
٢٩ يوليو ١٩٩١م

تابع المجلس مسار التطورات الجديدة، المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والجهود المبذولة لإيجاد الحلول المناسبة.

وفي هذا السياق، استعرض الملك فهد الجهود التي بذلتها ـ وتبذلها ـ المملكة العربية السعودية، لخدمة القضية الفلسطينية، والحفاظ على الحقوق المشروعة لأهلها، وفق قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨).

وأشار الملك إلى ما يتردد في الأفق العربي، حول موضوع القدس، وأكد أن هذا الموضوع هو أحد ثوابت سياسة المملكة العربية السعودية، في الماضي والحاضر والمستقبل، وسوف نواصل مساعينا في هذا الصدد، انطلاقًا من قرارات الأمم المتحدة التي تناولت موضوع القدس.

أطلع الملك المجلس، على فحوى لقائه بوفد المصالحة الصومالي، ونوه بالروح الإيجابية التي لمسها لدى أعضاء الوفد، وبعزمهم على توظيف ذلك لما فيه صالح شعب الصومال، واستقراره، وتطوره.

وأعرب عن وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب الصومال، بكافة وسائل الدعم والمساندة، وتمنى للمساعي التي بذلها رئيس جيبوتي حسن جوليد أبيتدون، ودعمتها المملكة، أن تحقق الأهداف المرجوة منها.

تحدث الملك عن الرسالة التي تلقاها من أخيه سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، والتي نقلها مستشار سموه عبدالرحمن العتيقي.

وبهذه المناسبة، حمد خادم الحرمين الشريفين الله تعالى، على ما وفق إليه الأشقاء في الكويت من إنجازات هامة في مختلف الأصعدة، لإزالة آثار العدوان، والعودة بالكويت إلى سابق عهده، بناءً ونماءً وتعميرًا.

أشار الملك إلى الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة ملك المغرب الحسن الثاني، خلال استقباله ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن الحسن الثاني.

وقال إن هذه الرسالة تأتي في نطاق المشاورات وتبادل وجهات النظر، حول مختلف شؤون الساعة، التي تهم الأمة العربية والإسلامية، إضافة إلى ترسيخ وتعميق أواصر الأخوة القائمة بين البلدين الشقيقين.

الاثنين ٩ صفر ١٤١٢هـ
١٩ أغسطس ١٩٩١م

استعرض المجلس في بداية الجلسة، مستجدات الأحداث والتطورات والمتغيرات الدولية الهامة، وبخاصة ما يجري في الاتحاد السوفيتي، منذ فجر هذا اليوم.

وقد أدلى الملك فهد بتحليل شامل لتلك الأحداث والمتغيرات، من منطلق اهتمام المملكة العربية السعودية بكل ما يجري في العالم، وتحديد صورته، في سياق الدور الذي تضطلع به في المجموعة الدولية.

الاثنين غرة ربيع الأول ١٤١٢هـ
٩ سبتمبر ١٩٩١م

استهل الملك فهد جلسة اليوم ببحث بعض الشؤون المحلية، ذات العلاقة المباشرة بالخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، عبر مختلف المجالات الإدارية، والاقتصادية، والتنظيمية، وتطوير وتعزيز الدوائر المختصة بحسم النزاعات، مؤكدًا أن الشريعة الإسلامية هي القاعدة والأساس اللذان تقوم عليهما جميع الأنظمة المعمول بها في المملكة، ولا يمكن قبول أي نظام يتعارض مع العقيدة السمحة.

وجدد خادم الحرمين الشريفين توجيهاته إلى أصحاب السمو والمعالي الوزراء، بمضاعفة الجهد في إنهاء المعاملات، مع توفير عامل السرعة في الإنجاز، والحرص على مكافأة المجدين، ومحاسبة المهملين في أداء واجباتهم الوظيفية في مختلف القطاعات.

وأضاف الملك:

«إن هذه الدولة، ومنذ قيامها، تولي مصلحة المواطنين أهمية بالغة، وتبذل كل ما في وسعها لراحتهم وإسعادهم، وتوفير الحياة الكريمة لهم في شتى المجالات، ومن هذا المنطلق يجب على كل مسؤول في الدولة، أن

يواصل اهتمامه بهذا الجانب، مع استمرار المتابعة والمراقبة الدائمتين، لخدمة مصالح المواطنين، ورعاية حقوقهم، في ظل تعاليم الدين الإسلامي الحنيف».

الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤١٢هـ
٢٣ سبتمبر ١٩٩١م

استهل الملك فهد الجلسة بالتنويه عن هذا اليوم التاريخي الذي صادف أول برج الميزان، والذي يقع فيه اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، عندما أعلن جلالة الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، قرار اتخاذ اسم «المملكة العربية السعودية»، للمناطق التي يتألف منها الوطن، في إطار وحدة وطنية وجغرافية، تمثل أول خطوة عربية وحدويَّة، في التاريخ العربي الحديث.

وقال:

كلما مرت بنا ذكريات هذا اليوم التاريخي، الأول من الميزان، وكلما استعدنا في خواطرنا جهاد وجهود والدنا الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، من أجل جمع شتات سكان معظم الجزيرة العربية، وتوحيد أجزائها، وإرساء قواعدها، على هدي كتاب الله، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.

أقول: كلما تذكرنا الماضي، مقارنًا بالحاضر، ازددنا حمدًا لله وشكرًا، على ما أفاء على هذا البلد وأهله من نعم كثيرة، وأفضال عظيمة لا نحصيها عددًا.

ولا شك في أن من أبرز تلك النعم خيرًا وبركةً علينا، أن جعلنا في خدمة بيته العتيق، وحرم رسوله الأمين ﷺ، ومكننا بما قيضه لنا من منابع الخير، وسواعد الرجال المخلصين، من القيام بأداء الواجب العظيم، في خدمة الحرمين الشريفين، والمدينتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة، ورعاية الحجاج والمعتمرين والزوار، على مدار العام من كل عام، مما هو مبعث اعتزازنا وفخارنا.

نسأل الله تعالى، جلت قدرته، أن يعيننا على القيام بهذه الواجبات، ويديم علينا، وعلى جميع الدول الإسلامية والعربية الشقيقة، نِعَمَ الأمن والرخاء والاستقرار والازدهار.

ثم استعاد الملك، بعضًا من مواقف ومبادرات الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، على صعيد قضايا الأمة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والأسس القويمة، والرؤية التي أقام عليها دعائم هذا البناء الشامخ الكبير.

وأعرب عن أمله في أن تتخذ أجيالنا من معاني ومرامي ذكرى هذا اليوم، ما يجعلها تضاعف الجهود نحو مزيد من النماء والرخاء، في ظل عقيدتنا الإسلامية، التي نتبعها في أمور الدين والدنيا، وتلك هي أسمى الوسائل والغايات.

الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٤١٢هـ
٣٠ سبتمبر ١٩٩١م

أدلى معالي وزير البترول والثروة المعدنية هشام ناظر، بتقرير عن نتائج اجتماعات وزراء البترول في الدول الأعضاء بمنظمة «أوبك» في جنيف.

وعلق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد على التقرير قائلًا:

«إن المملكة العربية السعودية، وانطلاقًا من حرصها الدائم على مواصلة سياستها البترولية الرامية إلى تحقيق توازن عادل في الأسواق العالمية، بين العرض والطلب، وحفاظًا منها على مصالح الدول النامية، كما هو معروف، فقد اتخذت موقفها الواضح بالاستمرار في مستوى الإنتاج اليومي القائم حاليًا.

إن الوضوح في عرض سياستنا البترولية، والصراحة في إعلان مواقفنا، يساعد الدول المصدرة للبترول، وكذلك الدول المستهلكة على حدٍ سواء، على التخطيط المستقبلي بأسلوب واقعي ومتبصر».

كما أثنى الملك على الجهود الموفقة التي يبذلها معالي وزير البترول والثروة المعدنية في هذا السبيل.

ثم أوضح الملك فهد تطورات المساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية، في سبيل إنهاء الخلاف الهامشي بين الدولتين الشقيقتين قطر والبحرين، انطلاقًا من المبادئ التي قام عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضرورة الحفاظ على الروابط الأخوية العميقة، التي تشد الدول الأعضاء في المجلس.

وأطلع الملك مجلس الوزراء على نتائج المهمة التي كلف بها سمو سفيره في واشنطن الأمير بندر بن سلطان في الاتحاد السوفيتي، مشيرًا إلى ما عبر عنه الرئيس ميخائيل غورباتشوف من التقدير والامتنان لموقف المملكة العربية السعودية، المؤيد للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها الرئيس السوفيتي، استجابة لرغبات شعوب الاتحاد السوفيتي، المتطلعة إلى التحرر من قيود الماضي، والانفتاح على العالم.

الاثنين ٧ ربيع الآخر ١٤١٢هـ
١٤ أكتوبر ١٩٩١م

تابع المجلس التقارير المتعلقة بالجهود المبذولة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وما يؤمل لهذا المؤتمر من نتائج إيجابية تنعكس على القضية الفلسطينية.

وتحدث الملك مستعرضًا تطورات الدور الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية لخدمة القضية، وتمسكها بحصول الشعب

الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفق قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨).

أطلع الملك المجلس على حصيلة المحادثات التي أجراها مع الرئيس غلام اسحق، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية.

وأضاف: إن المحادثات تناولت عددًا من القضايا التي تهم البلدين، ومن أبرزها قضية أفغانستان، ومواصلة دعم ومساندة المجاهدين الأفغان، وكذلك قضية كشمير، إضافة إلى سبل تعزيز وترسيخ الصلات الأخوية التي تربط بين القيادتين والشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية.

وأثنى الملك على الرئيس الباكستاني، لما يتصف به من الخلق الكريم، والعزيمة الصادقة، والإيمان الراسخ، والرغبة في خدمة القضايا الإسلامية، ورفع شأن الأمة الإسلامية، وتحقيق تضامنها، وتعاونها على طريق الحق.

وقال:

إن وجهات النظر كانت متفقة، ومتطابقة، حول مجمل الأمور التي تناولتها المحادثات، وإنه يجدد الشكر والامتنان للشقيقة باكستان، حكومة وشعبًا، على مواقفها الأخوية الصادقة في مختلف المناسبات، لا سيما أيام أحداث الخليج العربي، التي انتهت إلى تحرير الكويت الشقيقة.

الاثنين ٢٨ ربيع الآخر ١٤١٢هـ
٤ نوفمبر ١٩٩١م

اطلع المجلس في مستهل الجلسة، على التقرير الذي قدمه صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، والذي يتضمن خلاصة عما تلقاه من تقارير، من العاصمة الإسبانية مدريد، حول المؤتمر الدولي للسلام، وما تلاه من لقاءات ومحادثات ثنائية، مع تقييم لما تحقق حتى الآن.

وفي هذا الإطار، تحدث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، عن الدور الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية، من أجل عقد هذا المؤتمر، وأشار إلى المساعي التي بذلها الرئيس الأمريكي جورج بوش، والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، في السبيل نفسه، والمتابعة الدقيقة الناجحة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، ووزير الخارجية السوفيتي بوريس بانكن، مما هو موضع تقدير الجميع.

وقال الملك:

«لقد بذلنا جهودًا متواصلة، ولا نزال نبذل الكثير، بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء، في سبيل نصرة القضية الفلسطينية، إلى أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه العادلة، تأسيسًا على قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨)، ونرى أن عقد المؤتمر

في مدريد، يعتبر إنجازًا هامًا، نأمل له أن يستمر بتضافر الجهود العربية والدولية، في اتجاه السلام الشامل في الشرق الأوسط».

أطلع الملك المجلس، على مضمون الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، والتي حملها الدكتور عز الدين العراقي، رئيس وزراء المملكة المغربية، والرسالة التي نقلها وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما، والتي بعث بها الرئيس فرانسوا ميتيران.

الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤١٢هـ
٢٥ نوفمبر ١٩٩١م

تدارس المجلس عددًا من الموضوعات المتعلقة بمصالح المواطنين، والخدمات التي تقدمها الدولة لهم، وأدلى الوزراء المعنيون بتقارير مفصلة حول هذا الموضوع.

وقد جدد الملك فهد توجيهاته إلى أصحاب السمو والمعالي الوزراء، بضرورة بذل أقصى الجهد لخدمة المواطنين، وإنجاز معاملاتهم بالسرعة القصوى. ونوه، بهذه المناسبة، بالكفاءات الوطنية العاملة في مختلف مرافق الوزارات والمؤسسات الحكومية، ووجه بضرورة بذل الجهود في النافع والمفيد من الخدمات العامة.

وقال:

«إن لكل مواطن في هذا البلد، الحق في الحصول على أرقى الخدمات الأساسية، كالاتصالات، والمواصلات، والرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم، إضافة إلى تأمين معيشته بالمستوى الذي حققته الدولة، وإتاحة فرص العمل بما يتناسب مع مواهبه ومؤهلاته وكفاءته، ولا فرق في ذلك بين مواطن وآخر، إلا بمقدار ما يؤدي من خدمات لدينه ووطنه».

وأضاف:

«على كل مسؤول في الدولة، أن يضع مخافة الله نصب عينيه في القول والعمل، وما دمنا متمسكين بتعاليم ديننا وعقيدتنا الإسلامية، مخلصين في النية أثناء أداء مهماتنا وواجباتنا، فلا خوف علينا، إن شاء الله، وسنظل ننعم بالأمن والرخاء والاستقرار ما حيينا، بعون الله.

والدولة لا، ولن تألو جهدًا في سبيل راحة مواطنيها، والسهر على أمنهم، ورعاية شؤونهم، وتفقد أحوالهم في كل مكان».

«إن لكل مواطن في هذا البلد، الحق في الحصول على أرقى الخدمات الأساسية، كالاتصالات، والمواصلات، والرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم، إضافة إلى تأمين معيشته بالمستوى الذي حققته الدولة، وإتاحة فرص العمل بما يتناسب مع مواهبه ومؤهلاته وكفاءته، ولا فرق في ذلك بين مواطن وآخر، إلا بمقدار ما يؤدي من خدمات لدينه ووطنه»

الاثنين ٢٦ جمادى الأولى ١٤١٢هـ
٢ ديسمبر ١٩٩١م

وجه الملك فهد ـ في بداية الجلسة ـ ببحث بعض الشؤون المحلية، ومنها السعي لتهيئة فرص العمل للمواطنين، وفق استعداد وكفاءة كل منهم، سواء بالنسبة للجهات الحكومية، أو القطاع الأهلي، بعد تهيئة المواطن ذهنيًا، ونفسيًا، وإعداده الإعداد المتكامل للقيام بما يكلف به من أعمال، معتمدًا على الله تعالى أولًا، ثم على ساعده ومؤهلاته، لخدمة دينه ووطنه، في جميع الحقول والمجالات المفيدة.

ناقش المجلس، بتوجيه ملكي كريم، موضوع المناهج التعليمية، لمختلف المراحل الدراسية، وفي هذا الصدد، شدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد على ضرورة اهتمام المسؤولين في وزارتي المعارف والتعليم العالي، والجامعات، والمعاهد، بالمواد العلمية والنظرية التي تفيد الطالب في حياته العملية، بما يمكنه من مواجهة متطلبات العصر الذي نعيش فيه، بفهم ووعي وإدراك.

وقال:

«أود من خلال هذا الطرح، أن نوالي ـ جميعًا ـ تنشئة أبنائنا وبناتنا، تنشئة سليمة، انطلاقًا من مبادئ الحفاظ، حفاظًا تامًا، على تعاليم عقيدتنا الإسلامية، باعتبارها القاعدة والأساس، في كل أمورنا الحياتية، دينًا ودنيا، والحرص على إيجاد الحلول المناسبة بعد الدراسة المتأنية للموضوعات التي بُحثت اليوم، وفي مقدمتها توفير فرص العمل للخريجين، في مختلف القطاعات، ومنها: ميادين الخدمة العسكرية، كما سبق أن أوضحت في جلسات سابقة، لنصون أجيالنا، ونحميها من مخاطر الفراغ والضياع».

الاثنين ٣ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ
٩ ديسمبر ١٩٩١م

استهل الملك فهد جلسة اليوم، باستعراض شامل لمشروعات توسعة المسجد النبوي الشريف، ومشروعات تطوير وتحسين المدينة المنورة، مع شرح مفصل لما تم إنجازه، ولما سيكون عليه المسجد النبوي بعد استكمال جميع مراحل التوسعة بإذن الله.

كما تناول الشرح مشروعات توسعة المسجد الحرام بمكة المكرمة، فقال:

«إن من دواعي الشكر والحمد دائمًا وأبدًا لله وحده، أن وفقنا بفضله، وأكرمنا بعونه، إذ مكننا من إنجاز هذه المشروعات العملاقة العظيمة التي تجري الآن في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، مواصِلةً الليل بالنهار، لاستكمال جميع مراحلها في أقرب وقت ممكن إن شاء الله».

وقال الملك:

«لقد كانت هذه الإنجازات الخالدة حلمًا يراودني منذ سنوات عديدة، وعندما حدثت

بها، ظن البعض أنها ضرب من ضروب الخيال، لكن الله، جلت قدرته، وسبقت إرادته، إرادة حكومة هذا البلد وأهله، أن يحظوا بشرف هذا العمل العظيم، وإلا فمن كان يصدق أن يتسع المسجد النبوي ليشمل مساحة المدينة القديمة، ويستوعب مئات الألوف من زوار المدينة، بهذه الجودة وهذا الاتقان المعماري، الذي نراه اليوم قائمًا في كل زاوية من زوايا الحرم النبوي الشريف والحرم المكي المبارك».

وأضاف:

«لا شك في أن التطور التقني الذي شمل معدات وآلات البناء الحديث، قد ساعد كثيرًا على ما توصلنا إليه، بعون الله وتوفيقه، في مكة المكرمة والمدينة المنورة، هذا بالإضافة إلى الكفاءات الجيدة التي أسهم بها أبناء هذا البلد في مشروعات النهضة العمرانية الشاملة، في جميع أرجاء البلاد، وفي مقدمتها مشروعات توسعة الحرمين الشريفين وتطوير وتحسين المدينتين المشرفتين مكة والمدينة».

وفي هذا الإطار، أوضح الملك للمجلس الصورة الرائعة التي سيكون عليها المسجد الحرام والمسجد النبوي، بعد انتهاء العمل القائم فيهما الآن على قدم وساق وكذا بالنسبة للمشاعر الحرم.

وقال في ختام حديثه للمجلس عن مشروعات التوسعة:

«أود أن أؤكد لكم، أيها الإخوة، أن كل شيء أستطيع تقديمه للحرمين الشريفين، ولمكة مهبط الوحي، والمدينة مشع نور الرسالة، لن أتردد لحظة في المبادرة إلى تقديمه، لأن ميزة هذا البلد، إنما تتجلى في خدمة الحرمين الشريفين، ورعاية الحجاج والزوار والمعتمرين على مدار العام.

وسوف لا أدخر وسعًا، بالجهد والمال، في سبيل استكمال هذا العمل الإسلامي الحضاري التاريخي الذي وهبتُ نفسي في سبيل تحقيقه، وأحمد الله على أن شرفني وإخواني وأهل هذا البلد بهذا الفضل العظيم».

الاثنين ٢٤ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ
٣٠ ديسمبر ١٩٩١م

تحدث الملك فهد عن نتائج قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما صدر عنها في مضمون البيان الختامي و«إعلان الكويت»، وعن مجمل الموضوعات التي تناولها البحث في اجتماعات هذه القمة، منوها بالجهود التي بذلها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، لإنجاح أعمال المؤتمر، مشيدًا بالروح الأخوية العالية التي سادت الاجتماعات، وبالتفهم الواعي العميق الذي لمسه في أشقائه قادة دول مجلس التعاون، وأعرب الملك فهد في ختام حديثه عن انطباعاته تجاه مجريات المؤتمر ونتائجه **فقال:**

لقد كان من أبرز سمات قمة الكويت، الوضوح والمصارحة وبُعد النظر، بالنسبة

لجميع الموضوعات التي بُحثت، مع التركيز على كل ما يخدم مصالح شعوب دول مجلس التعاون، ويحقق تطلعاتها، نحو مستقبل أفضل، يسوده الأمن والاستقرار، لمواصلة مسيرة النمو والازدهار.

الخميس ٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ
٢ يناير ١٩٩٢م

الكلمة الملكية
بمناسبة الميزانية الجديدة

وجه الملك فهد بن عبدالعزيز، الكلمة الآتية، إلى المواطنين والمواطنات:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

وبعونه وتوفيقه.

أُعلن للمواطنين والمواطنات، إقرار الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، للسنة المالية الجديدة، التي راعينا فيها استمرار سياسة الدولة، الرامية إلى إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، مع التركيز على توفير الخدمات والمرافق العامة، للإخوة المواطنين في جميع المجالات، ومنها مجال التعليم الذي نسعى دائمًا إلى تطوير برامجه ومناهجه بكل ما هو نافع ومفيد، انطلاقًا من قاعدته الأساسية وهي المحافظة التامة على تعاليم العقيدة الإسلامية، نصًا وروحًا في جميع مراحل التعليم، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية، ومواصلة توفير الإمكانات البشرية، والتجهيزات الطبية، لها على الوجه المطلوب.

كما واصلت حكومة المملكة سياستها في دعم وتعزيز قدرات قواتها المسلحة، بما يمكنها من القيام بواجب الدفاع عن مقدسات البلاد، وحماية أمنها، والحفاظ على استقرارها وازدهارها، بإذن الله.

ولتحقيق هذه الأهداف، وحرصًا من المملكة العربية السعودية على الوفاء بالتزاماتها، كما هي عادتها، وحيث إن مجموع إيرادات الدولة للميزانية الجديدة بلغت مائة وواحدًا وخمسين ألف مليون ريال، ولموازنة الواردات بالمصروفات، اقترضت المملكة مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال، ليصبح حجم الميزانية الجديدة مائةً وواحدًا وثمانين ألف مليون ريال وبذلك زادت، بعون الله وتوفيقه، نفقات ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة، بنسبة سبعة وعشرين بالمائة، عما كانت عليه في العام الحالي والذي قبله.

ومن ذلك، فقد خصص في هذه الميزانية مبلغ سيصرف على المشروعات الضرورية والملتزم بها في العام الجديد، يبلغ نحو اثنين وخمسين ألف مليون ريال، إضافة إلى النفقات التي تضمنتها الميزانية، وذلك رغم الظروف العصيبة التي واجهتها المملكة خلال العامين الماضيين، وما تحملته من الأعباء المالية الجسيمة، مما اضطرها إلى اقتراض مبالغ كبيرة من الداخل والخارج، لتغطية نفقات عمليات تحرير الكويت الشقيقة.

وأمام النصر الذي تحقق، بفضل الله، تهون كل التضحيات والنفقات، ونسأل الله جلت قدرته، أن يوفقنا جميعًا إلى خدمة الدين والوطن، ولتحقيق ما تضمنته الميزانية الجديدة من أهداف سامية نبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاثنين ٢٣ رجب ١٤١٢هـ
٢٧ يناير ١٩٩٢م

أجرى المجلس في مستهل الجلسة، استعراضًا سريعًا لمجمل التقارير السياسية والاقتصادية والأمنية، داخليًا وخارجيًا.

وقد علق الملك فهد على تلك التقارير بقوله:

«لقد تابعت، خلال الأيام القليلة الماضية، ما أشاد به الخبراء ورجال الاقتصاد في العالم، عن متانة مركزنا الاقتصادي.

ولا شك، في أن المملكة تعيش ـ ولله الحمد ـ في أحسن أوضاعها الاقتصادية والمالية، كما أنها تنعم بالأمن والاستقرار.

فأوضاعنا الداخلية سليمة وقوية، لأنها تنطلق من تلك القاعدة الراسخة المكينة، وهي التمسك بعقيدتنا الإسلامية، في كل شؤوننا الدينية والدنيوية، وخدمة الحرمين الشريفين، والدفاع عن المقدسات الإسلامية في كل مكان».

وأضاف:

«لقد تحدث كثير من المنصفين، في الخارج، عن بعض ما حققته المملكة من الإنجازات العظيمة، في جميع المجالات، وأنا لا أقول إنني فعلت كل هذا بمفردي، بل هو ـ أولًا وآخرًا ـ بعون الله وتوفيقه، ثم بجهود رجال هذه الدولة، وسواعد أبنائها المخلصين.

وإني أدرك تمامًا، أن في كل وزارة وكل مؤسسة حكومية، كثيرًا من عباقرة الرجال المخلصين لدينهم ووطنهم، لأن المواطن السعودي، كما قلت مرارًا يتميز بحدة الذكاء، والقدرة على الاستيعاب، كما يتميز بالعطاء غير المحدود في جميع ما يسند إليه من واجبات ومهمات، مما ساعد على دفع عجلة التطور والنماء في جميع الحقول والمجالات، ومما مكننا، بفضل الله، من الوصول إلى هذه المستويات العالية التي يحسدنا عليها الكثيرون».

وأضاف قائلًا:

«ولقد سرني كثيرًا، ما عرفته خلال استقبالي لبعض رؤساء القبائل وإخوانهم الآخرين، عن المستويات العلمية الرفيعة التي وصل إليها أبناؤهم وبناتهم، متدرجة حتى شهادة الدكتوراه، ووجدت أن البادية أخذت تعيش، بفضل الله، حياة لا تقل عن حياة الحاضرة، نتيجة لما حصل عليه أبناؤها من العلوم النافعة المفيدة، التي أسهمت في تطور الحياة إلى الأفضل، ووصل كثير من أولئك الأبناء إلى مناصب مرموقة، في مختلف قطاعات الدولة.

إنني أتابع الأمور بدقة واهتمام، وأعمل على معالجتها بالطرق المحببة للنفوس، وصولًا إلى نتائجها المرضية، وأجد ـ والحمد لله ـ تجاوبًا وتفهمًا من كل مَنْ تحدث معهم، وما دمنا قادرين على سلوك الطرق الهادئة المتزنة في معالجة بعض التصرفات، فلماذا نلجأ إلى غيرها؟.. أما إذا تجاوز أمرٌ ما حده، فعندها يكون لكل حادث حديث».

وتطرق الملك في سياق حديثه إلى موضوع «الأنظمة الثلاثة» التي سبق أن أشار إليها في جلسة سابقة، فقال:

«لقد استكملنا، ولله الحمد، ما بدأناه، مما سبق أن أحطتكم به علمًا في جلسة سابقة، وستصدر، بمشيئة الله، الأنظمة الثلاثة: النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق، خلال شهر شعبان المقبل، ونستفيد في هذا الصدد من خبرات وكفاءات كثير من أبنائنا، كما سنعمل ـ إن شاء الله ـ على تطوير الأنظمة القديمة، لتواكب متطلبات النهضة الشاملة في البلاد، وذلك ضمن إطار العقيدة الإسلامية، وفي ضوء تعاليم ديننا الحنيف».

«وإني أدرك تمامًا، أن في كل وزارة وكل مؤسسة حكومية، كثيرًا من عباقرة الرجال المخلصين لدينهم ووطنهم، لأن المواطن السعودي، كما قلت مرارًا يتميز بحدة الذكاء، والقدرة على الاستيعاب، كما يتميز بالعطاء»

الاثنين ٣٠ رجب ١٤١٢هـ
٢ فبراير ١٩٩٢م

تدارس المجلس في بداية الجلسة، بعض الأمور التنظيمية، التي سبق بحثها في جلسات سابقة.

وفي هذا الإطار، وبعد الاستماع إلى ملاحظات ومقترحات بعض أعضاء مجلس الوزراء، جدد الملك فهد توجيهاته، بأن تكون جميع الأنظمة متفقة وتعاليم الشريعة الإسلامية، مؤكدًا أن هذه الدولة أقامت دعائمها، ونظام حكمها، بموجب كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ولن تحيد عن نهجها الإسلامي قيد شعرة، وتحكيمه في جميع أمورها الدينية والدنيوية، وستظل ـ إن شاء الله ـ متمسكة بعقيدتها الإسلامية، محافظة على قيمها وتقاليدها.

على صعيد الخدمات الطبية، أبدى الملك فهد، ملاحظاته وتوجيهاته، مشيرًا إلى ما وصل إلى علمه وما لمسه شخصيًا، من تغيب بعض الأطباء المناوبين في بعض العيادات الخارجية، في مستشفيات حكومية، خلال ساعات الليل.

وحث معالي وزير الصحة، على ضرورة وجود أعداد كافية من الأطباء الأخصائيين لمختلف الحالات، خلال ساعات الليل، بالتناوب وفق التعليمات الدائمة، مع قيام

المديرين بجولات تفتيشية مفاجئة، للتأكد من وجود العناية اللازمة خلال، وخارج، أوقات الدوام الرسمي.

وبهذه المناسبة، أشار الملك إلى الجهود الطيبة التي بذلها بعض المواطنين، بإنشاء مستشفيات وطنية خاصة، لتؤدي واجبها الإنساني لكل مواطن ومواطنة على الوجه الأكمل.

وأضاف:

«إن صحة المواطنين تحتل الأولوية من اهتمامنا، ولذلك أنشأنا المستشفيات في جميع أنحاء المملكة، وزودناها بأحدث المستلزمات الطبية، والكفاءات البشرية، وأنفقنا في هذا السبيل آلاف الملايين من الريالات، ولذا لا يجوز قبول أي تهاون أو تقصير، في هذا المجال الإنساني الهام».

واختتم الملك حديثه هذا بالقول:

«لقد جعلني المولى عز وجل في هذه المسؤولية الجسيمة، ولا بد لي ـ بعون الله ثم بتعاون الجميع ـ من أدائها على الوجه الأفضل، إن شاء الله، خدمة للدين والوطن، ومن هذا المنطلق، أحرص دائمًا على أن نوجه أفكارنا واهتماماتنا إلى المصلحة العامة، خدمة للمواطنين في جميع المجالات، لنضمن لهم العيش الكريم، في أمن واستقرار، وهذا هو ما أوصيكم به دائمًا، ومن خلالكم، لكل مسؤول في الدولة، واضعين مخافة الله نصب أعيننا، في كل قول وعمل».

الاثنين ٧ شعبان ١٤١٢هـ
١٠ فبراير ١٩٩٢م

استعرض المجلس مجمل الأوضاع الراهنة، على الساحتين العربية والدولية، وبخاصة المساعي التي تبذل الآن لدفع عجلة السلام في المنطقة.

وفي هذا الصدد، أشار الملك فهد، إلى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية، لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وفق قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨).

الاثنين ٢٠ رمضان ١٤١٢هـ
٢٣ مارس ١٩٩٢م

استهل الملك فهد الجلسة، بالتوجه إلى المولى العلي القدير، بجزيل الحمد والثناء والشكر، على مننه وأفضاله على هذا البلد وأبنائه.

وأضاف:

«لقد خصنا الله تعالى، بشرف خدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا إلى إنجاز مشروعات التوسعة التي قاربت الانتهاء، في المسجد الحرام المبارك، ومسجد الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام.

وهذه نعمة من نعم الله تعالى علينا، فنسأله ـ جل شأنه ـ ونحن نستقبل العشرة

الأخيرة من شهر رمضان المبارك، أن يعيننا على استكمال ما بدأناه هنا، وفي المدينة المنورة، وأن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، فالحمد لرب العزة والجلال على نعمه وآلائه».

وأضاف قائلًا:

«نحن أقوياء بعقيدتنا الإسلامية، أعزة بأخلاقنا العربية، ومبادئنا الأخلاقية الثابتة، أغنياء بمواطنينا السعوديين الذين حققوا، ولله الحمد، أفضل المستويات في مختلف المجالات».

الاثنين ٢٤ شوال ١٤١٢هـ
٢٧ أبريل ١٩٩٢م

تحدث الملك فهد في بداية الجلسة، عن بعض الشؤون المحلية، وبخاصة شؤون التعليم التي تحظى ـ كما هو معروف ـ بعناية خاصة من الملك فهد، حيث عرض أفكارًا ومرئيات، حول تطوير التعليم بجميع مستوياته من الابتدائي إلى الجامعي، بحيث يساير النهضة التنموية التي تعيشها البلاد.

وأوجز الملك فحوى الرسالة التي تلقاها من الرئيس بوريس يلتسين، رئيس جمهورية روسيا، والتي نقلها أندريه كوزيريف، وزير الخارجية الروسي.

وأحاط الملك المجلس علمًا، بالرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين، والتي سلمها سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية في دولة البحرين، وسمو الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة وزير الإسكان.

وبهذه المناسبة، أشار الملك إلى حرص المملكة العربية السعودية، إلى دعم وتعزيز أواصر العلاقات الطيبة مع كافة دول مجلس التعاون الخليجي، وقادتها، انطلاقًا من عمق هذه العلاقات، وامتدادها على مدى التاريخ.

بعد استعراض سريع، لمستجدات الأحداث، في مختلف مناطق العالم، قال الملك، إن التطورات المتلاحقة، الواقعة في كثير من البلدان، تستدعي اليقظة والحكمة في متابعتها ومعالجتها، تطلعًا إلى استقرار دائم يسود العالم أجمع، والمنطقة العربية بوجه خاص.

الاثنين ٣٠ ذو القعدة ١٤١٢هـ
١ يونيو ١٩٩٢م

قال الملك فهد بن عبدالعزيز:

«لقد أكرمنا الله تعالى، بما خصنا به من شرف خدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا وأعاننا على تجنيد كل طاقاتنا، وتسخير كل إمكاناتنا المادية والبشرية، لخدمة ضيوف بيت الله العتيق.

وتعبيرًا عن شكرنا الدائم، لله تعالى، على

نعمه، نود من جميع إخواننا وأبنائنا المواطنين، العاملين في مجالات خدمة الحجيج، أن يظلوا دائمًا، كما عهدناهم، خير مثال لدينهم ووطنهم، بالتعاون مع المسؤولين، لأداء هذا الواجب الإسلامي الكبير.

كما نود من إخواننا حجاج بيت الله، أن يلتزموا بآداب الحج وتعاليمه، في جميع مراحله ونسكه، مع التقيد التام بما أمر الله تعالى به في كتابه العزيز، حيث يقول جل جلاله:

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة ـ ١٩٧]».

واختتم الملك كلمته قائلًا:

«نسأل الله أن يوفقنا لخدمتهم، ويجعلنا في مستوى هذا الشرف العظيم، كما كنا دائمًا، وكما سنبقى إن شاء الله: أقوياء بالله في أداء مهماتنا، أمناء على مسؤولياتنا، أوفياء للرسالة العظيمة التي خصنا الله تعالى بها، متمسكين بعقيدتنا الإسلامية، عاملين على كل ما يخدم الإسلام والمسلمين في جميع الأقطار والأمصار».

«ونحن، مع إدراكنا التام لضخامة مسؤولية تحريك مواكب أكثر من مليوني حاج في وقت واحد، من موقع إلى آخر، لا بد وأن نستعد، من الآن، لوضع جميع التصورات والحلول، لحج العام المقبل، وما يليه من أعوام، بمشيئة الله»

الاثنين ٢١ ذو الحجة ١٤١٢هـ
٢٢ يونيو ١٩٩٢م

تحدث الملك فهد في بداية الجلسة حول ما وفق الله تعالى إليه، من خدمة حجاج بيت الله الحرام في موسم هذا العام، فقال:

«الحمد لله على ما أنعم الله به على هذا البلد وأهله، من قدرات بشرية ومادية، وما مَنَّ به عليها من فضله وكرمه، لتؤدي رسالتها الإسلامية على شتى الأصعدة».

وأضاف قائلًا:

«إن الله تعالى شرفنا بخدمة الحرمين الشريفين، ووفقنا إلى توفير جميع الوسائل والإمكانات لراحة حجاج بيت الله الحرام، وزوار مسجد رسوله الكريم ﷺ.

فلقد انتهى حج هذا العام بنجاح ملحوظ، ولله الحمد، وغادر معظم الحجاج إلى أوطانهم مصحوبين بسلامة الله، وترعاهم عناية الله.

وأود بهذه المناسبة، أن أشير بكل تقدير، إلى الجهود الموفقة والمخلصة، التي بذلها كل مسؤول معني بخدمة الحجيج، في مختلف القطاعات الأمنية، والإدارية، والصحية، والمواصلات، والاتصالات، وشؤون البلديات، والمطارات، والموانئ، والمنافذ البرية، والإعلام وغيرها.

وكذلك الأمر بالنسبة للمواطنين المتطوعين الذين أسهموا بخدمات جليلة

مشكورة، لضيوف الرحمن في هذا العام، كما هو الشأن في كل عام، وهذا ليس بغريب على وفاء أبناء الشعب السعودي في كل المناسبات».

وأضاف:

«هناك بعض الملاحظات التي تضمنتها تقارير الجهات المسؤولة، ومنها الضغط الشديد الذي واجهته الأجهزة الأمنية في نطاق المرور، خلال النفرة من عرفة إلى مزدلفة، ومنها إلى منى، نتيجة الحجم الكبير لحج هذا العام، مما فاق في تعداده جميع الأعوام الماضية عبر التاريخ، ومع ذلك استطاعت أجهزة الأمن، بتوفيق الله، معالجة الأمور، وتمرير حركة السير في المشاعر بصعوبة بالغة.

ونحن، مع إدراكنا التام لضخامة مسؤولية تحريك مواكب أكثر من مليوني حاج في وقت واحد، من موقع إلى آخر، لا بد وأن نستعد، من الآن، لوضع جميع التصورات والحلول، لحج العام المقبل، وما يليه من أعوام، بمشيئة الله».

ومضى الملك في كلمته قائلًا:

«أود أن تقوم لجنة مختصة بدراسة جميع الملاحظات والمرئيات، ووضع الحلول الممكنة، ولعلي أرى ـ وهذا من أهم الأمور التي أعمل على إنجازها إن شاء الله ـ أن تسهم الدولة في إنشاء مرافق خاصة، يوقف دخلها لصيانة الحرمين الشريفين، وتأمين مستلزماتهما، وتوفير جميع الإمكانات لهما، وللساحات المحيطة بهما، وهذا إضافة إلى استمرار العمل في تطوير وتحسين المشاعر، لاستيعاب الأعداد الضخمة من الحجيج، ولنضع هذه النقاط في أولى درجات اهتمامات الدولة منذ الآن».

الاثنين ٢٨ ذو الحجة ١٤١٢هـ
٢٩ يونيو ١٩٩٢م

أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس في مستهل الجلسة، على فحوى المباحثات التي أجراها مع صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله الصباح، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشقيقة، خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين لسموه، خلال زيارته القصيرة للمملكة العربية السعودية يوم السبت الفائت.

وقال:

«لقد تناول البحث مجمل القضايا المتعلقة بالشؤون العربية والدولية، واستمرار دعم سبل التعاون بين الدولتين الشقيقتين القائم في مختلف المجالات، كما هو الشأن بينها وبين جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، كي نواصل مسيرة التطور والنماء، في أفضل الظروف التي تمكننا من المضي قدمًا في تعزيز قدراتنا، ورفع مستوى كفاءاتنا في شتى المجالات، وبمختلف الوسائل».

وأضاف:

«لقد أكدنا لسمو الأخ الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، ولسمو الأخ الشيخ سعد العبدالله، استمرار وقوف المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبًا، إلى جانب دولة الكويت الشقيقة، على جميع الأصعدة، وفي كل الظروف، وأعربنا لهما عن ثقتنا التامة في حسن إدراك قادة دول مجلس التعاون الخليجي للظروف المحيطة بالمنطقة، وعن تمنياتنا المخلصة للكويت حكومة وشعبًا بدوام الرفعة، واستمرار التقدم والازدهار».

وأطلع الملك المجلس على مضمون الرسالة الأخوية التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وذلك خلال استقباله سفير قطر لدى المملكة محمد الأنصاري، الذي سلم الرسالة.

وقال:

«إن الرسالة تتعلق بأوجه التعاون، وتوثيق أواصر الصلات القائمة بين البلدين الشقيقين، وبتبادل الآراء حول المستجدات الراهنة، على الصعيدين العربي والدولي، مما يساعد على تكوين تصور مشترك، لخدمة قضايا المنطقة الخليجية والعربية على السواء.

وفي إطار القضية الأفغانية، أطلع الملك المجلس، على موجز اللقاء الذي عقده مع البروفسور برهان الدين رباني، رئيس مجلس قيادة المجاهدين، ورئيس الجمعية الإسلامية الأفغانية، الذي وصفه الملك بأنه رجل دولة على كل المستويات، ويتصف بالحكمة والرؤية الثاقبة، وبُعد النظر، وحسن التقدير لجميع الظروف المحيطة بالقضية الأفغانية.

وقال الملك فهد:

«لقد أبلغناه استمرار تأييد المملكة العربية السعودية، للشعب الأفغاني المناضل، في جميع المجالات، وتمنينا له النجاح والتوفيق في المهمة الجديدة التي أسندت إليه بتولي زمام الأمور في أفغانستان».

الاثنين ٢٠ المحرم ١٤١٣هـ
٢٠ يوليو ١٩٩٢م

تحدث الملك فهد عن موقف المملكة العربية السعودية من مختلف قضايا الساعة وعن استمرارها في جهودها الرامية إلى تطوير وترسيخ علاقاتها الأخوية مع الدول الإسلامية الشقيقة مؤكدًا على دور المملكة وإسهاماتها المتواصلة في مجالات دعم ومساندة الدول والشعوب الإسلامية على مختلف الأصعدة بقدر ما تسمح به الظروف.

وفي هذا السياق جدد الملك توجيهاته الكريمة إلى جميع الوزراء والمسؤولين في مرافق الدولة وفي القطاع الخاص بأن يواصلوا جهودهم في إيجاد فرص العمل لأبنائنا الخريجين في شتى الميادين وحث الجميع على إعداد الشباب من خلال دورات تدريبية

تؤهلهم للقيام بالأعمال والمهمات التي تسند إليهم في مختلف الحقول.

وقال:

«إن أبناءنا وبناتنا أمانة في أعناقنا ولا بد من رعايتهم والحفاظ عليهم.. وفي اعتقادي أن فرص العمل ستكون متاحة للجميع إن شاء الله بعد الترتيبات التي ستتخذ في هذا الشأن وكل ما أريده هو أن يكون الطالب السعودي عند تخرجه على المستوى الجيد علمًا وثقافة وإتقانًا للغات مع المحافظة التامة على العقيدة الإسلامية نصًا وروحًا باعتبارها القاعدة والأساس لمنطلق كل نجاح».

الاثنين ٥ صفر ١٤١٣هـ
٣ أغسطس ١٩٩٢م

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن تصوراته للظروف الدقيقة التي تعيشها المنطقة العربية مع تحليل شامل لمجريات الأحداث سواء بالنسبة للقضايا المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية أو بالنسبة للأوضاع العامة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا.

البوسنة والهرسك

وفي هذا الإطار أعرب الملك عن بالغ ألمه وأسفه لاستمرار الاعتداءات الصربية الوحشية على شعب جمهورية البوسنة والهرسك وقال:

«إن ما نتابعه ونشاهده عبر وسائل الإعلام من أعمال العنف والتنكيل التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال يتطلب موقفًا جادًا وحازمًا من جميع المحافل الدولية لوقف تلك المأساة الأليمة.

ونحن في المملكة العربية السعودية لا نزال نواصل مساعينا مع مختلف الجهات والقيادات لإنقاذ أبناء الشعب المناضل هناك كما نواصل بعث المساعدات المالية والعينية لتخفيف الوطأة التي يعانون منها».

وأضاف:

«وما من شك في أن الوضع الراهن في البوسنة والهرسك محل اهتمام ومتابعة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي وجميع الدول والشعوب المحبة للسلام».

الاثنين ١٩ صفر ١٤١٣هـ
١٧ أغسطس ١٩٩٢م

لقد استهل الملك جلسة اليوم باستعراض سريع لمجريات الأحداث على الصعيدين العربي والإسلامي مع تحليل سياسي شامل لقضايا الساعة. كما أطلع المجلس على موجز التقارير المتعلقة بتلك الأحداث والمساعي الحثيثة التي تواصلها المملكة العربية السعودية من أجل سرعة معالجة الوضع الأمني المتردي في العاصمة الأفغانية كابول وتطويق حدة الاشتباكات بين المتقاتلين هناك، وبالتالي

مواصلة دعم الجهود المبذولة دوليًا عبر الأقنية الدبلوماسية لوقف القتال في جمهورية البوسنة والهرسك ورفع الظلم الواقع على أبناء شعبها الذي تعرض لكل ألوان العذاب والاضطهاد.

وعلى صعيد آخر أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها مع كبار ضيوف المملكة خلال الأيام القلائل الماضية. وكذا الرسائل التي تلقاها على التوالي من بعض الرؤساء، وهم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية والتي قام بتسليمها معالي السيد مصطفى أبو عزيز وزير أملاك الدولة التونسي. ومن فخامة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية وقام بتسليمها معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني السيد محمد بن عبدالرحمن ولد أمين. ومن فخامة الرئيس عمر بونغو رئيس جمهورية الجابون والتي سلمها السيد أحمد خليفة نياز المبعوث الخاص لفخامة رئيس الجمهورية.

وفي هذا الإطار أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حرص المملكة العربية السعودية على مواصلة دورها التاريخي البنّاء للإسهام في كل ما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية ويحقق لشعوبها الرخاء والاستقرار.

عقب ذلك تدارس المجلس عددًا من الموضوعات المطروحة للبحث في مختلف الشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية.

وبعد المناقشة وطرح الآراء أصدر خادم الحرمين الشريفين توجيهاته الكريمة إلى الوزراء المعنيين بما يجب اتخاذه لضمان مصلحة المواطن باعتبارها الهدف لكل الخدمات التي تقدمها الدولة في شتى المجالات والقطاعات منوهًا بعمق الثقة الراسخة الدائمة والمتبادلة بين الدولة والمواطن وبالثقة المتناهية للأسواق المالية الدولية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية.

الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٣هـ
٢٤ أغسطس ١٩٩٢م

استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس عند بداية جلسة اليوم مجمل الأوضاع الراهنة سياسيًا، وأمنيًا، على الساحتين العربية والدولية وتحدث مفصلًا عن كارثة المجاعة التي يعاني منها شعب الصومال الشقيق نتيجة استمرار التوتر الشديد وتعذر وصول المساعدات والإمدادات الغذائية إلى جهاتها المقررة، مما أدى إلى ازدياد سوء الأحوال وسقوط مئات الوفيات من ضحايا المجاعة.

ومن جهة أخرى أطلع الملك المجلس على استمرار الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية لصالح شعب البوسنة

والهرسك على مختلف الأصعدة من أجل وقف الاعتداءات الصربية الوحشية المتصاعدة هناك.

وحث الجهات المعنية على مواصلة بعث المساعدات المالية والعينية إلى البوسنة والهرسك لتخفيف معاناة شعبها.

عقب ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على خلاصة المباحثات التي أجراها مع فخامة رئيس جمهورية الشيشان السيد دودايف جاخار موسى خلال الزيارة التي قام بها فخامته إلى المملكة لأداء العمرة.

وقد نوه الملك بما يتمتع به فخامة الرئيس دودايف من صفات حسنة وما يتميز به من إدراك واسع ورؤية صائبة لمجريات الأحداث في مختلف مناطق العالم.

وقال:

«لقد كانت وجهات النظر متطابقة حول الأمور التي تناولها البحث».

الاثنين ٢ ربيع الآخر ١٤١٣هـ
٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م

استهل الملك هذه الجلسة بكلمة توجيهية كريمة رحب في بدايتها بانضمام معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ إلى مجلس الوزراء متمنيًا له العون والتوفيق في أداء مهمته.

كما نوه الملك بالجهود الطيبة المثمرة التي بذلها معالي الشيخ محمد بن جبير في وزارة العدل حتى تم تعيينه رئيسًا لمجلس الشورى.

وفي نطاق حديث الملك عن مهمات وزارة العدل والقضاء عمومًا قال:

إن وزارة العدل من أهم الوزارات التي تتعامل مع قضايا المواطنين من خلال المحاكم الشرعية في مختلف مراحلها. ونحن نعتز دائمًا في هذا البلد بتطبيق الشريعة الإسلامية نصًا وروحًا في جميع أمور الدين والدنيا. فمكة المكرمة مهد الإسلام وفيها نزل الوحي على رسول الله والمدينة المنورة منطلق الرسالة الإسلامية المباركة إلى جميع أرجاء الدنيا، ونسأل الله أن يوفقنا للاستمرار في المحافظة على ما نحن عليه من تمسك بالعقيدة واتباع ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام.

ثم قال:

«لذا فإني أرغب من معالي وزير العدل أن يحرص كل الحرص على مواصلة النهج القويم في صدور أحكام القضاة في المحاكم الشرعية وفق تعاليم الدين الحنيف وأن يستنير دائمًا بآراء العلماء للتوصل إلى أحسن الأساليب في إنجاز المعاملات وصدور الأحكام بعد استكمال دراسة القضايا وإعطاء الفرصة الكافية لأطرافها المعنية ليبدي كلٌّ بما لديه ويستمع إليه دون ترك مجال للتأجيل والتطويل.

فلقد اطلعت خلال عملي وزيرًا للداخلية وبالتالي وليًا للعهد كما أطلع الآن على عدد من القضايا التي مضت عليها عدة سنوات. لذلك أقول: إن الحمل ثقيل ومعالي الدكتور عبدالله آل الشيخ عند مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه إن شاء الله ولدينا في شريعتنا الإسلامية التي نستهدي بها كل معاني الرحمة والعطف والحنان، وفيها كل الأوامر والنواهي وهي المنبع الصافي الذي ننهل منه كل ما نحتاج إليه، وفيها كل ما هو مفيد للبشرية في جميع شؤونهم الدينية والحياتية وتنظيم علاقاتهم الأسرية والاجتماعية. يقول الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام، ٣٨]. ويقول الرسول الكريم ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي». ونسأل الله أن يوفقنا جميعًا لكل ما يعيننا على الاستمرار في هذا النهج الإسلامي العظيم».

الاثنين ٩ ربيع الآخر ١٤١٣هـ
٥ أكتوبر ١٩٩٢م

بعد استعراض سريع لأهم المستجدات على الساحتين العربية والدولية وبعد استماع المجلس إلى التقرير الإعلامي حول أحداث الساعة، أوضح الملك فهد للمجلس حقيقة الوقائع بالنسبة لما صدر عن دولة قطر الشقيقة من تصريحات حول الحادث العرضي الذي وقع بين بعض رجال البادية السعودية والقطرية، فقال: «ما زلنا نوالي معالجة الموضوع بكل ما أوتينا من حكمة وروية لأن ما يصل بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة منذ القدم لهو أرسخ أساسًا وأقوى بناءً من أن يتأثر بمثل هذه الأمور العابرة».

وقال:

«نظرًا لما صدر عن الحكومة القطرية من تصريحات حول موضوع الاتفاقية المبرمة بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر عام ١٩٦٥م أحببنا أن يطلع مجلس الوزراء على نصوص هذه الاتفاقية وما ألحق بها من المراسيم والوثائق والخرائط التي توضح النقاط الحدودية وفق منطوق الاتفاقية وقد أردنا بهذا أن يفهم الرأي العام حقائق الأمور».

الاثنين ١٦ ربيع الآخر ١٤١٣هـ
١٢ أكتوبر ١٩٩٢م

في مستهل جلسة اليوم أطلع الملك المجلس على نتائج اللقاءات والمباحثات التي أجراها خلال الأسبوع مع كل من: فخامة رئيس جمهورية جيبوتي الحاج حسن جوليد أبتدون وموفد جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الأستاذ عبداللطيف

الفيلالي الذي نقل رسالة لخادم الحرمين الشريفين من جلالة أخيه الملك الحسن؛ ومعالي الممثل الشخصي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ أحمد خليفة السويدي الذي نقل رسالة لخادم الحرمين الشريفين من سمو أخيه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وفي هذا الإطار أعرب الملك عن تقديره العميق للمشاعر الأخوية الصادقة التي ترجمها الأشقاء في بعض الدول العربية تجاه المملكة العربية السعودية خلال اللقاءات المشار إليها. وبالتالي أوضح للمجلس فحوى الرسائل الأخوية والمكالمات الهاتفية التي تلقاها من أشقائه القادة في مصر والمغرب والكويت والإمارات.

كما أوضح موقف المملكة العربية السعودية الثابت والصريح والمعلن حول بعض قضايا الساعة مع تأكيد المملكة مجددًا على التزامها الكامل بجميع مواد اتفاقية الحدود المبرمة بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر عام ١٩٦٥م، وخاصة ما يتعلق منها بالمادة الثالثة التي تنص على اختيار شركة متخصصة لإقامة المراسيم والخطوط الحدودية بين البلدين طبقًا للاتفاقية. وكذا المادة الخامسة التي تنص على تشكيل لجنة خبراء فنيين للإشراف على وضع الأمور موضع التنفيذ لتواصل اللجنة أعمالها التي سبق أن بدأتها.

الاثنين ٢٣ ربيع الآخر ١٤١٣هـ
١٩ أكتوبر ١٩٩٢م

بعد استعراض سريع لموجز التقارير الخاصة بأبرز الأحداث والمستجدات على الساحة العربية ومنها الخليجية وعلى الساحة الدولية بصورة عامة. أطلع الملك فهد مجلس الوزراء على حصيلة اللقاءات التي أجراها والرسائل التي تلقاها من بعض قادة الدولة العربية والإسلامية، فقال:

«لقد بحثنا مساء أمس مع فخامة الرئيس أكاييف أكايفيتش رئيس جمهورية قيرغيزستان كل ما من شأنه ترسيخ عرى الصلات الإسلامية بين المملكة وتلك الجمهورية على مستوى الحكومتين والشعبين. ووجدنا لدى فخامة الرئيس تفهمًا عميقًا وإلمامًا شاملًا بأوضاع الأمة العربية وقضايا الأمة الإسلامية. كما لمسنا لدى فخامته استعدادًا طيبًا لبذل الجهود في مجالات التعاون المشترك معنا على مختلف الأصعدة. وبدورنا أوضحنا له الأسس والقواعد التي تقوم عليها سياسة المملكة العربية السعودية التي تنطلق في جميع مفاهيمها من تعاليم العقيدة الإسلامية وفقًا لما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام».

وقال الملك:

«ونحن إذ نرحب كثيرًا بزيارة فخامة الرئيس أكاييف للمملكة مع تقديرنا العميق لمشاعره الطيبة التي عبر عنها تجاه المملكة

ونتمنى له طيب الإقامة في بلده الثاني راجين له ولشعب جمهورية قيرغيزستان التقدم والرخاء والازدهار».

وأضاف الملك:

«كما تلقينا رسالة من فخامة الأخ الرئيس حافظ الأسد التي نقلها معالي وزير الخارجية السيد فاروق الشرع، ورسالة أخرى من فخامة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع خلال استقبالنا لمعالي وزير الخارجية والتعاون الموريتاني السيد محمد عبدالرحمن ولد أمين، ورسالة ثالثة من فخامة الرئيس هاشمي رافسنجاني عبر سفير إيران لدى المملكة الدكتور محمد علي هادي.

وتأتي جميع الرسائل في إطار التشاور الدائم بين المملكة وأشقائها من الدول العربية والإسلامية حول قضايا الساعة بغية التوصل إلى رؤية موحدة نتمكن من خلالها تحقيق ما تتطلع إليه شعوب دولنا من أمن ورخاء واستقرار».

وتابع الملك:

«وعلى صعيد آخر استقبلنا خلال الأسبوع أعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي العالمي لرعاية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. واستعرضنا معهم الواقع الأليم الذي يعيشه إخواننا من أبناء شعب البوسنة والهرسك من جراء استمرار الاعتداءات الصربية الوحشية وتصعيدها يومًا بعد يوم. وتبعًا لذلك أعربنا لأعضاء اللجنة عن مواصلة شجبنا واستنكارنا لما يتعرض له شعب البوسنة والهرسك من تعذيب وتشريد وتدمير للثروات والممتلكات على يد الصرب. وأكدنا لهم استمرار موقف المملكة العربية السعودية الدائم والداعم لقضيتهم في شتى المجالات».

الاثنين ١ جمادى الأولى ١٤١٣هـ
٢٦ أكتوبر ١٩٩٢م

حول مختلف الأوضاع الراهنة على الصعيدين الإسلامي والعربي تحدث الملك فهد في مستهل جلسة اليوم حديثًا شاملًا استعرض من خلاله مجمل قضايا الساعة، بدءًا بالقضية المصيرية وهي القضية الفلسطينية. وجدد وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني في مطالبه المشروعة ذات الثوابت المعروفة.. كما أشار الملك في حديثه إلى تواصل اهتمامات المملكة العربية السعودية لما يعانيه شعب جمهورية البوسنة والهرسك من جراء الاعتداءات الصربية المتصاعدة. مؤكدًا على استمرار بذل الجهود الرامية إلى وقف القتال وإنقاذ ما تبقى من أبناء وأطفال البوسنة والهرسك، والعمل على مساعدتهم بكل الوسائل الممكنة.

وعلى صعيد آخر أطلع الملك المجلس على طبيعة المحادثات التي أجراها مع أخيه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الشقيقة، مشيدًا بالجهود الخيّرة التي

يواصلها جلالته لخدمة قضايا العرب والمسلمين في كل مكان.

وقال:

«لقد كانت زيارة أخي الملك الحسن الثاني إلى بلده الثاني المملكة العربية السعودية مصدر إسعاد لي ولإخواني وللشعب السعودي الذي يكنّ لجلالته وللمغرب الشقيق كل مشاعر المودة الصادقة النابعة من أعماق القلوب.. كما أن الزيارة الكريمة لجلالته ورغم قصر مدتها قد حققت بفضل الله وتوفيقه كل النجاح سواء على صعيد ترسيخ وتعزيز العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين أو على صعيد قضايا الساعة».

وتمنى الملك لأخيه جلالة الملك الحسن دوام الرفعة والتوفيق وللشعب المغربي العريق دوام التقدم والرخاء والازدهار.

ومن جهة أخرى أطلع الملك المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت والتي نقلها سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة.

وعلى الصعيد الداخلي ناقش الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس عددًا من الإجراءات التنظيمية في المرافق المتصلة مباشرة بالمواطنين، مثل المحاكم الشرعية، وكتاب العدل مع الإسراع في تلبية ما يحتاجه المواطن من الخدمات.

وفي نطاق التعليم جدد الملك توجيهاته الكريمة الدائمة لبذل المزيد من الاهتمام بتربية النشء على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مع التمسك بالأخلاق الحميدة الفاضلة متأسين في ذلك بقول الرسول الكريم ﷺ: «إنما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق».

وحذر من الانزلاق في المتاهات المؤدية إلى الضياع.

كما وجه الملك بتشكيل لجان في جميع القطاعات لإنجاز المعاملات وتصفيتها والرفع للمجلس عن العقبات التي قد تكون معطلة لسير المعاملة لإصدار ما يجب نحوها.

وعلى ضوء نتائج تلك اللجان قال خادم الحرمين الشريفين: «إن الدولة ستكافئ المحسن وتعاقب المسيء وعلى هاتين القاعدتين يترتب الوصول إلى أحسن المستويات إن شاء الله».

الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤١٣هـ
٩ نوفمبر ١٩٩٢م

أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز مجلس الوزراء على حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها مع الموفدين إلى المملكة ومنهم: معالي الأمين العام للجنة العليا للمؤتمرات بسلطنة عُمان السيد إبراهيم بن حمود الصبحي، الذي نقل رسالة من جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ومعالي وزير الداخلية بدولة أفغانستان الإسلامية المهندس

أحمد شاه الذي نقل رسالة لخادم الحرمين الشريفين من فخامة الرئيس البروفسور برهان الدين رباني، وسمو الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت، وسمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى بدولة الإمارات وحاكم الشارقة.

وقال الملك في بداية الجلسة:

«إن جميع اللقاءات التي تمت خلال الأيام الماضية تصب جميعها في إطار التشاور المستمر بين المملكة وأشقائها من الدول الإسلامية والعربية حول المستجدات الدولية الراهنة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، ولقد وجدت من الجميع تفهمًا عميقًا وإدراكًا واسعًا لطبيعة الفترة التي تعيشها شعوب الأمتين العربية والإسلامية في العالم، وتطابقت وجهات النظر حول مجمل الأمور التي تناولها البحث».

الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤١٣هـ
٢٣ نوفمبر ١٩٩٢م

في مستهل جلسة اليوم وضمن نطاق المشاورات الدائمة بين المملكة وأشقائها في مختلف أنحاء العالم لمواصلة دورها البنّاء في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، وما تبادر إليه في المجالات الخيرية والإنسانية. أطلع الملك المجلس على مضمون الرسائل التي تلقاها وعلى حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها خلال الأسبوع، ومنها الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان والتي قام بتسليمها معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان السيد يوسف العلوي بن عبدالله. والرسالة التي تلقاها خادم الحرمين الشريفين من أخيه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية والتي نقلها معالي وزير الخارجية والتعاون المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي. وكذا الرسالة التي نقلها إلى خادم الحرمين الشريفين من فخامة الرئيس أبو الفضل التشيبي رئيس جمهورية أذربيجان معالي وزير خارجيته السيد توفيق قاسيموف.

كما تلقى الملك رسالة من فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال ونقلها وزير الإعلام السنغالي السيد مختار كيبي.

هذا بالإضافة إلى موجز اللقاءين اللذين عقدهما خادم الحرمين الشريفين مع كل من معالي وزير خارجية فرنسا السيد رولان دوما ومعالي وزير الاقتصاد الاتحادي بجمهورية ألمانيا الاتحادية السيد بورغين موليمان.

وفي هذا الإطار أوضح الملك للمجلس أن المباحثات قد شملت العديد من الموضوعات التي تهم المملكة العربية السعودية إسلاميًا وعربيًا ودوليًا. وقال إنه وجد لدى الجميع تفهمًا واسعًا وإلمامًا شاملًا بأبعاد القضايا التي تناولها البحث. مؤكدًا على استمرار دور

المملكة العربية السعودية الرامي إلى نصرة القضايا العربية والإسلامية وترسيخ دعائم العدل والسلام في المنطقة.

وشدد الملك مجددًا على ضرورة المحافظة على أبنائنا وبناتنا بحسن نشأتهم وملاحظة تصرفاتهم وترسيخ مفاهيم العقيدة الإسلامية في قلوبهم وعقولهم وغرس الفضائل والأخلاق الحميدة في نفوسهم بوصفهم أمانة في أعناقنا أمام الله ثم أمام ضمائرنا ومجتمعاتنا.

الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ
٣٠ نوفمبر ١٩٩٢م

أشاد الملك فهد بعمق العلاقات الأخوية التي تصل بين المملكة العربية السعودية وشقيقتها جمهورية مصر العربية، وبالتعاون الوثيق القائم بينهما في شتى المجالات.

ونوه الملك بالإنجازات الرائعة التي حققها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك لمصر ولشعبها الشقيق في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وغيرها من الأعمال التي تشهد بها النهضة الشاملة في مصر العزيزة.

وفي نطاق المتابعة الدقيقة لأوضاع البوسنة والهرسك تحدث الملك عن تطلعاته لما سينجم عنه المؤتمر الاستثنائي السادس لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي سيُعقد بمشيئة الله يوم غد الثلاثاء في مدينة جدة، معربًا عن تمنياته في أن يحقق المؤتمر النتائج المرجوة منه لكل ما فيه صالح شعب جمهورية البوسنة والهرسك، وإعادة إحلال السلام في تلك الجمهورية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن مع الحفاظ على وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها.

الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ
٧ ديسمبر ١٩٩٢م

لقد أعرب الملك في حديثه للمجلس اليوم عن شكره العميق وتقديره البالغ لكل ما ورد في كلمات وتصريحات أصحاب الفخامة وأصحاب السمو والمعالي ووزراء خارجية الدول الإسلامية، المشاركين في أعمال المؤتمر الاستثنائي السادس الذي دعت المملكة العربية السعودية إلى عقده لبحث الواقع المأسوي الذي يعيشه شعب البوسنة والهرسك، فقال:

«لقد اطلعنا على ما ورد في ترجمة مشاعر الأخوة من كلمات كريمة تجاه ما قمنا به من واجب نحو المعاناة القاسية التي يواجهها الشعب المظلوم في جمهورية البوسنة والهرسك بقصد محاولة إنقاذه من براثن الصرب».

ونوه الملك في حديثه بالنتائج الموفقة التي أسفرت عنها قرارات المؤتمر وعبر عن

تقديره للجهود المشتركة التي أسهمت في إنجاح المؤتمر بالمستوى المأمول.

عقب ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج المباحثات التي أجراها مع فخامة رئيس جمهورية البوسنة والهرسك علي عزت بيقوفتش وفخامة رئيس جمهورية ألبانيا صالح بريشة وذلك خلال رعايته لحفل افتتاح المؤتمر.

كما أطلع المجلس على فحوى اللقاء الذي تم مع معالي وزير الخارجية في دولة قطر الشقيقة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. وكذا اللقاء الذي تم مع دولة رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية الأستاذ رفيق الحريري الذي يقوم بزيارة خاصة للمملكة تستغرق بضعة أيام، وفي هذا الإطار قال خادم الحرمين الشريفين:

«إن لبنان بلد شقيق وعزيز علينا كما هو عزيز على العالم العربي. ومن جانبنا سنواصل بمشيئة الله وقوفنا إلى جانب الشعب اللبناني امتدادًا لما بدأناه لخير لبنان قبل وخلال اللقاء النيابي اللبناني بمدينة الطائف».

وتمنى الملك للبنان حكومة وشعبًا استمرار المضي في تحقيق الأمن والاستقرار على كل شبر من أرض لبنان حتى يتمكن من مواصلة مسيرة البناء والنماء والرخاء ويواصل دوره الفاعل في المجموعة الدولية.

الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ
١٤ ديسمبر ١٩٩٢م

استهل الملك فهد الجلسة بحديث شامل حول موضوعات الساعة وخاصة تلك المتعلقة بأوضاع منطقة الخليج العربي مشيرًا إلى الآمال المعقودة على اجتماع القمة المقبل لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سيُعقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة يوم الاثنين القادم إن شاء الله.

وفي هذا الإطار أطلع الملك المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتضمن دعوة خادم الحرمين الشريفين لحضور مؤتمر قمة مجلس التعاون الثالثة عشرة، وقام بنقل الرسالة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أشاد الملك بالجهود الخيرة الموفقة التي يبذلها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإنجاح أعمال القمة القادمة معربًا عن تفاؤله لما ستحققه من إنجازات تواكب تطلعات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعد بالتجمع القيادي لدولها في كل عام.

ومن جهة أخرى أطلع الملك المجلس على

لقائه بوفد مجلس الأمة الكويتي برئاسة رئيس المجلس الأستاذ أحمد السعدون.

ونوه الملك بالمراحل الكبيرة التي قطعتها دولة الكويت في مسيرة إعادة البناء بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وفق ما هو مأمول على مختلف الأصعدة.

الأحد ٢٦ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ
٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م

في مستهل هذه الجلسة أطلع الملك فهد المجلس على فحوى اللقاءات والمباحثات التي أجراها خلال اليومين الماضيين مع أخويه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، والتي انتهت بصدور البيان المشترك المعلن مساء اليوم حول إنهاء الوضع الحدودي بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة.

وقد أعرب الملك عن تقديره العميق لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك على المشاعر الأخوية الصادقة التي تجلت في جهود الوساطة الخيرة التي بذلها فخامته في هذا الصدد.

الاثنين ٤ رجب ١٤١٣هـ
٢٨ ديسمبر ١٩٩٢م

أطلع الملك فهد مجلس الوزراء على مجمل اللقاءات والمباحثات التي أجراها مع أشقائه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مختلف مجالات التعاون وترسيخ أواصر الأخوة القائمة بينهم وذلك خلال عقد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عُقدت مؤخرًا في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار أشاد الملك بالروح الأخوية الإيجابية التي سادت أجواء المؤتمر، وبالإنجازات التي تحققت وفق ما ورد في البيان الختامي في إعلان أبو ظبي من قرارات شملت جميع الموضوعات التي تناولها البحث. كما نوه بالجهود الموفقة التي بذلها أخوه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإنجاح المؤتمر وتمكينه من بلوغ أهدافه، وبالترتيبات الجيدة والعناية المتميزة التي ساعدت على ما توصل إليه المؤتمر من نجاح وتوفيق.

«إن لبنان بلد شقيق وعزيز علينا كما هو عزيز على العالم العربي. ومن جانبنا سنواصل بمشيئة الله وقوفنا إلى جانب الشعب اللبناني امتدادًا لما بدأناه لخير لبنان»

ومن جهة أخرى أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس على فحوى الحديث الذي أجراه مع سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع في دولة قطر الشقيقة وذلك لدى استقباله له في قصر اليمامة مساء يوم أمس خلال زيارة سموه القصيرة للمملكة مع إيضاح جميع الخطوات التي اتخذت لإنهاء الموضوع الحدودي بين المملكة وقطر.

وفي هذا الصدد قال الملك:

«لقد رحبنا كثيرًا بزيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وبزيارة سمو ولي عهده الشيخ حمد بن خليفة لبلدهما الثاني المملكة العربية السعودية، وتوصلنا إلى كل ما فيه خير البلدين».

وقال:

«لاحظت أن بعض وسائل الإعلام منذ توقيع الاتفاق المذكور في المدينة المنورة بين المملكة ودولة قطر قد خاضت في أمور ومسميات لا تطابق الواقع، ولو رجعوا إلى البيان المشترك الذي أعلن من الدولتين في حينه، لأدركوا أن ما بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر من الروابط التاريخية والعلاقات الأخوية وأواصر القربى وحسن الجوار لا يمكن أن ترقى إليها الشكوك أو المداخلات المشبوهة من الآخرين».

وأكد أن الأمور قد انتهت إلى كل ما يحقق مصالح الدولتين والشعبين الشقيقين.

الاثنين ١١ رجب ١٤١٣هـ
٤ يناير ١٩٩٣م

بعون من الله وبناءً على توجيهات الملك خصصت اليوم جلسة مجلس الوزراء المعتادة لإعلان الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤١٣/١٤١٤هـ.

وفي مستهل هذه الجلسة تحدث الملك عن معطيات الميزانية الجديدة وخطوطها العريضة وكل ما يتعلق بها من إيضاحات وتعليمات تتعلق ببيانات إيرادات ومصروفات الدولة للعام المالي الجديد.

وأكد على اهتمامات الدولة بشؤون المواطن وتوفير راحته وتيسير كل ما يتعلق بمعيشته في محيط أسرته ومجتمعه.

ثم استمع خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك إلى ما أبداه بعض الوزراء من إيضاحات ناقشها معهم وأجاب عن أسئلتهم.

الكلمة الملكية

ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى أبنائه المواطنين الكلمة الآتية:

«الحمد لله الذي أكرمنا بنعمة الإسلام ووفقنا إلى التمسك بتعاليمه وتحكيم شريعته في كافة شؤوننا الدينية والدنيوية.

والحمد لله الذي أنعم على بلادنا العزيزة بالاستقرار والرخاء والأمن والسلام وشرفنا

بخدمة الحرمين الشريفين ورعاية ضيوف بيت الله الحرام.

إخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أعلن في هذا اليوم المبارك ميزانية العام المالي الجديد الذي ندعو الله أن يجعله من أعوام الخير والنماء لأبناء هذه البلاد الذين عملوا يدًا واحدة معتمدين على الله في تحقيق الإنجازات التي تتحدث عن نفسها.

إن الحجم المقدر لنفقات الميزانية الجديدة سيكون في حدود مائة وستة وتسعين ألفًا وتسعمائة مليون ريال.

بزيادة قدرها تسعة بالمائة تقريبًا عما كانت عليه الميزانية في العام المنتهي.

هذا بالإضافة إلى ما ستنفقه صناديق التنمية من قروض للإسكان والصناعة والزراعة.

إن عدد المشاريع التي يجري تنفيذها حاليًا وسيستمر خلال العام القادم يبلغ سبعة آلاف وأربعمائة مشروع في مختلف المجالات.

إن هدفنا الأساسي الذي نعطيه الأولوية والاهتمام هو التنمية ورفع مستوى المعيشة، وبناء المرافق والخدمات العامة.

وبجانب ذلك فإن من الضروري الاستمرار في تقوية قدرات قواتنا المسلحة لأن أوضاع المنطقة التي نعيش فيها تتطلب ذلك.

على أننا نرجو أن يسود الاستقرار في المنطقة حتى تتفرغ كل دولة لبناء اقتصادها والاهتمام برخاء شعوبها.

إننا نقدر كثيرًا إقبال مواطنينا على الاستثمار في المشاريع الانتاجية وندعوهم للاستمرار في التوسع بهذا الاتجاه في إطار ما تقدمه الدولة من دعم وتشجيع.

وختامًا نسأل الله أن يوفق الجميع إلى ما فيه خير ديننا ودنيانا وأن يديم علينا نعمه ظاهرة وباطنة وأن يسدد خطانا إلى كل ما يحبه ويرضاه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاثنين ١٨ رجب ١٤١٣هـ
١١ يناير ١٩٩٣م

استعرض الملك مع المجلس في بداية جلسة اليوم أبرز الموضوعات المتعلقة بأحداث الساعة وناقش الأبعاد والمؤثرات الناتجة عن تلك الأحداث على صعيد المنطقة العربية مع تحديد موقف المملكة العربية السعودية من بعض المستجدات السياسية والأمنية.

وأوضح الملك للمجلس الجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة العربية السعودية على مختلف الأصعدة إسهامًا منها في إيقاف الجرائم الوحشية التي يمارسها الصربيون ضد شعب جمهورية البوسنة والهرسك من أجل رفع المعاناة عنه والحفاظ على أرواح أبناء البوسنة والهرسك مع الاستمرار في

تزويدهم بالمواد الغذائية والإسعافات الطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية لحياة المدافعين واللاجئين منهم والمهجرين.

وعلى صعيد الشؤون المحلية تدارس المجلس عددًا من الأمور المطروحة للبحث، واستمع إلى شرح شامل من خادم الحرمين الشريفين لبعض الحلول المقدمة للدراسة ومنها موضوع ميزان العرض والطلب والأسعار للمواد الإنشائية كالإسمنت والحديد وأطلع المجلس على تقرير اللجنة التي سبق تكليفها بدارسة هذا الموضوع في جلسة سابقة.

وفي ضوء ذلك أعرب الملك عن ثقته في وطنية الشركات التي تتولى بيع الحديد ومشتقاته وكذلك الإسمنت ومشتقاته وحرص تلك الشركات على مصالح الوطن وإخوانهم المواطنين.

ورغبة منه في متابعة هذا الموضوع وجّه كلٌّ من أصحاب المعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير الصناعة والكهرباء ووزير التجارة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق التوازن المطلوب في العرض والطلب بالنسبة للإسمنت والحديد مع ثبات أسعار هاتين المادتين بما يخدم مصلحة المواطن وييسر له المواد الأولية لإنشاءاته وبما يضمن توفير الربح المعقول للشركات المنتجة لهذه المواد.

الاثنين ٢٥ رجب ١٤١٣هـ
١٨ يناير ١٩٩٣م

استعرض الملك مع مجلس الوزراء في مستهل جلسة اليوم أبرز المستجدات العسكرية والأمنية على صعيد المنطقة، مع مناقشة الأسباب والدوافع التي أدت إلى توتر الأجواء في المنطقة خلال الأيام الراهنة. وأطلع المجلس على التقارير العسكرية والأمنية المرفوعة إلى ديوان الرئاسة حول مجريات الأحداث لهذا اليوم الاثنين.

ومن جهة أخرى أطلع الملك المجلس على حصيلة المباحثات التي أجراها خلال الأسبوع مع معالي وزير الدولة لشؤون الدفاع البريطاني السيد جوناثان ايتكن، ومعالي عضو المجلس الأعلى للدولة ووزير الدفاع في جمهورية الجزائر الديمقراطية اللواء خالد نزار.

ووصف الملك تلك المباحثات بأنها كانت تخدم وتعزز العلاقات الثنائية بين المملكة وكل من المملكة المتحدة والجمهورية الجزائرية، كما شملت بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك على مختلف الأصعدة.

«ستواصل المملكة بمشيئة الله
القيام بواجباتها الأخوية الإسلامية والإنسانية على أكثر من صعيد»

الاثنين ١٠ شعبان ١٤١٣هـ
١ فبراير ١٩٩٣م

أطلع الملك فهد المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت والتي قام بنقلها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي.

والرسالة الثانية من فخامة الرئيس الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية والتي نقلها معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية بالجمهورية اليمنية الدكتور عبدالعزيز الدالي.

كما أطلع الملك المجلس على حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها مع دولة السيد سليمان دميريل رئيس وزراء تركيا ودولة السيد جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا وقال:

«إن المملكة العربية السعودية قد أوضحت خلال تلك اللقاءات موقفها الثابت والمعروف من مختلف القضايا الراهنة على صعيد الساحتين الإسلامية والعربية والجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها من أجل نصرة القضايا المصيرية لأبناء الأمتين العربية والإسلامية في كل مكان في العالم بدءًا بالقضية الفلسطينية. ومن أجل إحلال السلام الدائم في المنطقة، وستواصل المملكة بمشيئة الله القيام بواجباتها الأخوية الإسلامية والإنسانية على أكثر من صعيد وبقدر ما تسمح به الظروف».

الاثنين ١ رمضان ١٤١٣هـ
٢٢ فبراير ١٩٩٣م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بكلمة توجيهية كريمة بدأها بحمد الله وشكره على نعمه وآلائه لبلوغ شهر رمضان المبارك، ولما أفاء به على هذا البلد وأهله من رخاء ونماء وأمن وأمان. ثم استعرض بعض الأوضاع الراهنة على الساحات العربية والإسلامية والدولية، والدور الخير المتواصل الذي تقوم به المملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية.

وعلى صعيد آخر أطلع الملك مجلس الوزراء على حصيلة المباحثات التي أجراها مع معالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد وارن كريستوفر خلال استقباله له في الديوان مساء يوم أمس، مشيرًا إلى الموضوعات التي تناولها البحث على الصعيد السياسي؛ بالإضافة إلى بحث الأمور الخاصة بالعلاقات الثنائية الوثيقة بين البلدين مع ترسيخ وتطوير سبل التعاون المشترك لكل ما يخدم قضايا المنطقة العربية في مختلف المجالات.

الاثنين ٨ رمضان ١٤١٣هـ
١ مارس ١٩٩٣م

استعرض المجلس مجريات الأمور بالنسبة لقضايا المنطقة في ضوء المساعي المبذولة من أجل السلام.

وفي هذا الإطار أوضح الملك فهد للمجلس بعض المستجدات السياسية على هذا الصعيد مشيرًا إلى ما أسهمت به المملكة العربية السعودية من جهود متواصلة عربيًا ودوليًا لإقرار سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط انطلاقًا من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبارهما الحل الأمثل الذي يجب تطبيقه كخطوة على الطريق السليم.

الأحد ٢١ رمضان ١٤١٣هـ
١٤ مارس ١٩٩٣م

استهل الملك فهد هذه الجلسة بحديث موجز بدأه بحمد الله وشكره على نعمه وتوفيقه، مشيرًا إلى ما تم إنجازه في مكة المكرمة مساء يوم الخميس الماضي بفضل الله، ثم بفضل الجهود الخيرة المخلصة التي تحقق من خلالها التوقيع النهائي على اتفاق مكة للسلام الأفغاني.

ونوه الملك في حديثه بالروح الطيبة الإيجابية التي سادت أجواء اجتماع قادة الفصائل الرئيسية للجهاد الأفغاني.

وأعرب عن تمنياته المخلصة في أن يتمكن الشعب الأفغاني المسلم في ظل السلام الذي بدأه قادتهم في رحاب بيت الله الحرام من التفرغ إلى إعادة بناء أفغانستان على أساس مكين لبناته التآخي والمحبة والتعاضد في ما بينهم كي يسود الوفاق الدائم ويعم الخير والرخاء في أفغانستان.

كما عبر خادم الحرمين الشريفين عن شكر المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا لجميع الدول والجهات التي بادرت بالتهنئة لنجاح هذه الخطوة المباركة في مكة المكرمة وفي هذا الشهر العظيم شهر الانتصارات والرحمات والبركات.

وعلى صعيد مشروع توسعة المسجد الحرام وتطوير وتحسين مكة المكرمة، أبدى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ارتياحه العميق لما أُنجز حتى الآن من هذا المشروع العملاق الذي يتحدث عن نفسه.

وقال: «إنها من نعم الله العظمى على هذا البلد وأهله أن جعلنا في خدمة بيته العتيق ومسجد رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام، ونحمده جل شأنه أن وفقنا إلى هذا العمل العظيم وأعاننا على إتمامه بالصورة الرائعة التي نراها اليوم، سواء في المسجد الحرام أو في المسجد النبوي. وعما قريب سينعم الحجاج بالتسهيلات الكبيرة التي وفرتها حكومة المملكة العربية السعودية لخدمة الحرمين وخدمة الحجيج».

وقال: «نسأل الله أن يديم علينا نعمه ويزيدنا من فضله ويوفقنا إلى كل ما يحبه ويرضاه».

الاثنين ١٩ ذو القعدة ١٤١٣هـ
١٠ مايو ١٩٩٣م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بحمد الله وشكره على نعمه ظاهرة وباطنة وتوفيقه لهذه البلاد حاضرة وبادية، معربًا عن اغتباطه لما رآه من شعور المواطنين بما تقدمه لهم الدولة من وسائل تنهض بمستوى حياتهم وتطورها نحو الأفضل وما توفر لهم من خدمات في مختلف المجالات وذلك خلال تفقده أحوال البادية خلال الأيام التي أمضاها بينهم.

وقال: «علينا جميعًا أن نشكر الله على نعمه الكثيرة ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [ابراهيم، ٣٤]، وأهمها نعمة الإسلام والتمسك بالعقيدة التي لم تترك خيرًا إلا دلت عليه، ولا شرًا إلا حذرت منه».

الاثنين ٢٦ ذو القعدة ١٤١٣هـ
١٧ مايو ١٩٩٣م

أطلع الملك فهد المجلس على نتائج الزيارة التي قام بها فخامة الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية للمملكة، فقد كان اللقاء بفخامته فرصة طيبة لتبادل الرأي في كل ما يهم البلدين الشقيقين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، حيث تناولنا كافة القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي، والتطورات الدولية بكل ما يدعم القضايا المصيرية للبلدين وقضايا السلام العالمي، مشيدًا بما يتصف به فخامة الرئيس مبارك من حكمة وبُعد نظر كبيرين في قيادة شعبه وخدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية.

كما استمع المجلس إلى ما أشار له خادم الحرمين الشريفين الملك فهد عن مقابلاته للرئيس الموقت لجمهورية الصومال السيد علي مهدي محمد ورئيس الحزب الإسلامي الأفغاني محمد يونس في إطار جهود المملكة لهذين البلدين المسلمين، حيث أكد خادم الحرمين الشريفين استمرار تلك الجهود في سبيل رفع المعاناة التي عاشها ويعيشها البلد الشقيق الصومال من جراء الصراعات الداخلية. مشيرًا إلى ما يبذله الملك فهد من جهود دبلوماسية، وما تقدمه المملكة من عون ودعم مادي للتخفيف عما حل بالشعب الصومالي وما تقوم به قوة الواجب السعودي من مهام في تحقيق الأمن والاستقرار والخدمات الصحية وتوزيع المواد الغذائية بالتعاون مع القوات الدولية.

وتحدث الملك عن الوضع المؤلم في أفغانستان واشتداد القتال الدائر بين فصائل المجاهدين الأفغان مما أسفر عن مصرع المئات من المواطنين، وأنه قد أوصى رئيس الحزب الإسلامي بأن ينقل إلى الإخوة في

أفغانستان الأمل في أن يتمكن زعماء فصائل الجهاد الأفغاني من خلال اتفاق مكة للسلام من ضبط النفس وعدم إضاعة ثمار جهادهم والاتفاق على وقف إطلاق النار وتثبيت الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني وصولًا إلى ما يحقق بناء وتطوير هذا البلد المسلم.

وأمر بأنه لا بد من تطبيق ذلك على القطاع العام قبل القطاع الخاص وأن من أكبر الواجبات أن لا يشغل غير السعودي المحل الذي يمكن أن يشغله السعودي، كما أنه لا بد من أن يشغل السعودي الوظائف والأعمال التي يكون مؤهلًا لها علميًا وعمليًا.

في هذا الإطار وجه الملك فهد بن عبدالعزيز الجميع ببذل أقصى الجهود للعمل بموجبه.

وبعد أن استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس تقارير أصحاب السمو والمعالي الوزراء المعنيين بشؤون الحج أكد على مواصلة بذل مجهودات مكثفة من قبل جميع الجهات الحكومية لخدمات حجاج بيت الله الحرام الذين وصلت جموع كبيرة منهم إلى الرحاب المقدسة، مع توفير المزيد من الراحة والطمأنينة لضيوف الرحمن انطلاقًا من شرف الخدمة الذي خص الله جل وعلا بها هذه البلاد، وهي خدمة بيته العتيق ومسجد رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام.

وأضاف الملك فهد بأننا نستشعر هذا الشرف العظيم ونقوم به ابتغاء مرضاة الله ولن ندخر جهدًا ولا مالًا في سبيل القيام به على الوجه الذي يرضي الله سبحانه وتعالى ويخدم إخواننا المسلمين من جميع أقطار الأرض دون تمييز أو منّة.

الاثنين ٣ ذو الحجة ١٤١٣هـ
٢٤ مايو ١٩٩٣م

ناقش المجلس التقرير الشامل الذي قدمه وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز ورئيس اللجنة العليا للحج.. في أعقاب الجولة التفقدية للمشاعر المقدسة..

وعلى ضوء ما تضمنه التقرير وأوضحه الأمير نايف بن عبدالعزيز عبّر الملك فهد عن عميق شكره لله عز وجل على ما أنعم به على هذا البلد حكومة وشعبًا في خدمة الحرمين الشريفين والعناية بضيوف بيت الله الحرام.

ونوه بالجهود الملموسة التي تبذلها الوزارات والجهات المسؤولة عن شؤون الحج في جميع المجالات برئاسة ومتابعة سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ورئيس اللجنة العليا للحج.

وحث الملك جميع العاملين في ميدان خدمة الحجيج من مسؤولين ومواطنين بدوام حسن الأداء ومواصلة بذل الجهود لإنجاح الخطة العامة للحج في جميع مراحلها وفق ما هو مرتقب ومأمول.

عقب ذلك أوضح الملك للمجلس مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال استقباله لمعالي وزير خارجية إيران الدكتور علي أكبر ولايتي منذ أيام مشيرًا إلى ما لمسه من استعداد طيب لدى الحكومة الإيرانية نحو تحسين العلاقات القائمة بين البلدين في شتى المجالات.

الاثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤١٣هـ
١٤ يونيو ١٩٩٣م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بكلمة كريمة موجزة أجزل فيها الحمد والشكر لله عز وجل على ما تفضل به من عون وتوفيق في إحراز النجاح الكبير الذي تحقق لحج هذا العام. مشيرًا إلى الإنجازات الكثيرة التي هيأتها الدولة لمزيد من العناية بحجاج بيت الله الحرام، ومنوهًا بالجهود المخلصة التي بذلتها كافة أجهزة الدولة في مختلف المجالات العسكرية والأمنية والإدارية والإعلامية والصحية وفي خدمات الاتصالات والمواصلات. بالإضافة إلى ما قدمته المؤسسات المعنية بشؤون الحج وما أسهم به الكثير من أبناء الشعب السعودي على هذا الصعيد كل بحسب مهمته وموقع عمله.

وقال الملك:

بهذه المناسبة أود أن أتوجه بالتقدير العميق إلى كل من أعرب لنا عن مشاعره الطيبة من إخواننا المسلمين من مختلف الدول الإسلامية والعربية الشقيقة عبر البرقيات والرسائل والتصريحات وكذلك الأمر بالنسبة للكتّاب المنصفين الذين قالوا كلمة حق في بعض الصحف العربية والغربية وعبر مختلف وسائل الإعلام.

الاثنين ١ المحرم ١٤١٤هـ
٢١ يونيو ١٩٩٣م

وجه الملك جميع الوزراء المعنيين بخدمات الحجيج للبدء من الآن في وضع الدراسات الدقيقة لتنفيذ ما تدارسه المجلس بهذا الخصوص.

وفي هذا الإطار تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن مواقف المملكة العربية السعودية من تلك المستجدات مؤكدًا على استمرار جهود المملكة الرامية إلى دعم مسيرة السلام العادل والشامل في المنطقة بما يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

وعلى صعيد مأساة شعب البوسنة والهرسك أوضح خادم الحرمين الشريفين للمجلس أن حكومة المملكة تتابع بقلق بالغ تلك التطورات الأليمة التي لا يزال يعاني منها ذلك الشعب المغلوب على أمره مشيرًا إلى المساعي المكثفة التي قامت وتقوم بها حكومة

المملكة العربية السعودية من أجل إنقاذ ما تبقى من أبناء البوسنة والهرسك بسبب الاعتداءات الصربية الوحشية المتكررة والمتزايدة يومًا بعد يوم، كما أكد خادم الحرمين الشريفين استمرار المملكة في تقديم المساعدات الإنسانية المادية والعينية، وقال: «ونحن كما قلنا في أكثر من مناسبة لا نجد حلًا لمأساة البوسنة والهرسك أمام إصرار الصرب على إبادة شعبها، سوى تمكينه من حقه المشروع في الدفاع عن نفسه بالأسلوب الذي يردع الصرب من مواصلة جرائمه ضد ذلك الشعب الأعزل».

وبالنسبة لأحداث الصومال، أعرب خادم الحرمين الشريفين عن تأييد المملكة للإجراءات الدولية التي تحقق وقف القتال وتضمن لشعب الصومال حياة مستقرة وسلامًا دائمًا ينعم في ظله بالأمن والاستقرار.

وعلى صعيد آخر أطلع الملك المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب والتي نقلها معالي وزير خارجية المغرب الدكتور عبداللطيف الفيلالي خلال استقبال الملك له في مكتبه بقصر السلام يوم أمس الأحد.

«إن المملكة العربية السعودية بطبيعتها لا تتبع سياسة الغلو والمبالغة في التظهير الإعلامي لما تقدمه من مساعدات وإعانات لمختلف الجهات»

الاثنين ٨ المحرم ١٤١٤هـ
٢٨ يونيو ١٩٩٣م

أطلع الملك فهد المجلس على حصيلة المباحثات التي أجراها مع معالي نائب رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية السيد لي لان تشنغ وذلك خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين له يوم أمس الأحد.

بعد ذلك تدارس المجلس عددًا من الموضوعات المحلية، ومنها الشؤون الاقتصادية والتجارية وسوق البترول العالمية وتطوير الخدمات الإدارية في بعض القطاعات. واستمع مجلس الوزراء إلى توجيهات الملك فهد بن عبدالعزيز إلى الوزراء المعنيين بتلك الخدمات انطلاقًا من حرصه الدائم على كل ما يخدم مصالح المواطنين وييسر لهم سبل معايشهم في شتى المجالات.

الاثنين ٢٢ المحرم ١٤١٤هـ
١٢ يوليو ١٩٩٣م

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز جلسة اليوم بكلمة كريمة قال فيها:

«أود في بداية هذه الجلسة أن أرحب بالإخوة معالي الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومعالي الدكتور محمود محمد سفر كأعضاء في مجلس الوزراء، كل

في ما أسند إليه من المهام، وسنكون جميعًا لهم عونًا في كل ما يساعدهم على أداء الواجب في خدمة الدين والوطن وفي تطوير ورفع مستوى الأداء لوزارتيهما، ولدى الأمين العام للمجلس كل ما يود الزملاء الجدد الاستيضاح عنه في أي أمر يتعلق بالمجلس ونرجو لهما ولجمع الإخوة الوزراء التوفيق والنجاح في أعمالهم.

وفي الوقت نفسه أشكر معالي وزير الحج السابق عبدالوهاب عبدالواسع على كل ما قام به من جهود مخلصة ومثمرة في شتى المواقع والمراكز الحكومية التي تولاها مرورًا بعمله في وزارة المعارف وانتهاءً بوزارة الحج والأوقاف».

وقال:

«لقد أسعدنا انضمام الوزيرين لنا في هذا المجلس ونحن على ثقة بأنهما في مستوى المسؤولية ونرجو التوفيق للجميع إن شاء الله».

عقب ذلك تحدث الملك للمجلس عن بعض المعلومات المتعلقة بأحداث الساعة بدءًا بالتطورات الأليمة المؤسفة في البوسنة والهرسك مع توضيح مجمل مواقف المملكة العربية السعودية تجاه نصرة شعب البوسنة والهرسك على مختلف الأصعدة السياسية والمالية والإنسانية. مشيرًا إلى أن الذين يشككون في هذا الواقع المشرف للمملكة إما أن تنقصهم المعلومات أو أنهم لا يتابعون حقائق الأمور.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية بطبيعتها لا تتبع سياسة الغلو والمبالغة في التظهير الإعلامي لما تقدمه من مساعدات وإعانات لمختلف الجهات لأن الغاية منها في الدرجة الأولى ابتغاء مرضاة الله وحده وراحة النفس والضمير بأداء الواجب الإسلامي والإنساني تجاه إخوة لنا يعيشون المعاناة القاسية والدائمة في مختلف بقاع الأرض».

وأجزل الملك الحمد لله على نعمه وأفضاله، وقال في ختام حديثه: «أسأل الله العلي القدير أن يحفظ هذا البلد ويقي أهله الفتن والشرور وأن يأخذ بأيدينا إلى كل ما فيه خدمة قضايا المسلمين وقضايا الأمة العربية في كل مكان».

وعلى صعيد آخر ولدى دراسة بعض الشؤون المحلية حث الملك أصحاب السمو والمعالي الوزراء على الإسراع في تقديم ميزانية وزاراتهم للعام القادم إلى وزارة المالية في وقت مبكر لتتم دراستها ومناقشتها بين المسؤولين في كل وزارة وزملائهم المسؤولين عن الميزانية في وزارة المالية وذلك بغية عرض الميزانية العامة علينا قبل موعد إعلانها بالوقت الكافي لاستكمال إجراءاتها ووضعها في الإطار المتكامل لإنفاذها.

ومن جهة أخرى أوضح الملك فهد بن

عبدالعزيز للمجلس بعض التصورات المستقبلية لصناعة البترول مشيرًا إلى الخطوات الموفقة التي اتخذتها حكومة المملكة لتوحيد جميع الأعمال المتعلقة بإنتاج وتكرير وتسويق هذه المادة الحيوية الهامة في جهة واحدة توخيًا للمصلحة العامة وحرصًا على توحيد الجهود لدعم قدرات الدولة في هذا المجال الصناعي وتطويرها إلى الأقوى والأحسن إن شاء الله.

وفي هذا الإطار تحدث الملك عن إمكانية مساهمة المواطن مع الدولة في المشاريع المفيدة والمريحة كي يستفيد المواطن وتستفيد الدولة أيضًا، وأكد حرصه على إعادة النظر في جميع مشروعات الدولة من هذا المنطلق.

الاثنين ٢٩ المحرم ١٤١٤هـ
١٩ يوليو ١٩٩٣م

أكد الملك فهد في جلسة اليوم استمرار الدولة في دعم الصناعات الوطنية من خلال صندوق التنمية الصناعية مع تأمين حمايتها واستمرار إعطائها الأولوية في مشاريع الدولة وأعمالها الإنشائية ليكون ذلك حافزًا ومشجعًا لاستمرار رفع جودة الإنتاج لصناعاتنا الوطنية المختلفة والتي أصبحت بفضل الله ثم بفضل جهود أبناء الوطن تضاهي أحسن الصناعات العالمية مما يعد مفخرة للمملكة العربية السعودية.

الاثنين ٧ صفر ١٤١٤هـ
٢٦ يوليو ١٩٩٣م

أطلع الملك فهد المجلس على خلاصة المباحثات التي أجراها مع فخامة الرئيس أسياسي أفورقي رئيس دولة أريتريا والتي وصفها بأنها كانت إيجابية تهدف إلى كل ما يعزز ويرسخ أواصر الصلات القائمة بين المملكة ودولة أريتريا في مختلف المجالات.

كما أحاط الملك مجلس الوزراء علمًا بمضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة رئيس موريتانيا الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع والتي نقلها معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني السيد محمد عبدالرحمن ولد أمين خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين له اليوم بالديوان الملكي.

الاثنين ٢١ صفر ١٤١٤هـ
٩ أغسطس ١٩٩٣م

أطلع الملك المجلس على ما أسهمت به المملكة من جهود مكثفة ومتواصلة في القضايا التي تقدم ذكرها، بالإضافة إلى تواصل المشاورات وتبادل وجهات النظر التي يجريها مع بعض أشقائه من قادة الدول العربية والإسلامية والتي تصب جميعها في خدمة القضايا المصيرية.

كما أطلع الملك المجلس على فحوى

الرسالة التي سبق أن تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وقام بنقلها معالي مستشار سموه الكريم الأستاذ عبدالرحمن العتيقي وذلك في نطاق التعاون القائم والدائم بين المملكة وأشقائها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عقب ذلك طرح الملك للبحث بعض الموضوعات المتعلقة بالشؤون المحلية، ومنها ما يتعلق بالقطاع الزراعي ومصلحة المزارعين، وانطلاقًا من اهتمام الملك فهد بن عبدالعزيز بهذا القطاع استنادًا إلى ما تقدمه الدولة للمزارعين من دعم ومساندة وتشجيع للوصول إلى أحسن النتائج، مع استمرار العمل على ارتفاع جودة الإنتاج وتنويع المنتجات، أولى المجلس بتوجيه كريم لهذا الموضوع اهتمامًا خاصًا واستمع إلى معالي وزير الزراعة والمياه في شرح مفصل كما استمع إلى مختلف وجهات النظر من أصحاب السمو والمعالي الوزراء حول أنجح السبل المؤدية إلى تنظيم وتنويع المنتجات الزراعية بما يعود بالنفع على الجميع.

وفي هذا المجال قال الملك:

«من المعروف أن الدولة قد أنفقت بسخاء لتشجيع ودعم الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات وخفضت من موارد دخلها في الكهرباء وخدمات الهاتف والجمارك وغيرها لصالح المواطن، والدولة سعيدة كل السعادة بما تنفقه لمصلحة وراحة أبنائها المواطنين في مختلف المجالات».

ونوه بالمستوى الرفيع الذي وصل إليه الشعب السعودي بفضل من الله ثم بفضل الأمن والاستقرار الذي ينعم به.

الاثنين ٢٠ ربيع الأول ١٤١٤هـ
٩ سبتمبر ١٩٩٣م

أكد الملك في حديثه في بداية الجلسة رسوخ الثوابت القائمة والدائمة التي تقوم عليها سياسة المملكة العربية السعودية الداخلية والخارجية، كما نوه بصلابة القاعدة التي ترتكز عليها الدعائم الاقتصادية لهذا البلد الذي ينعم بالأمن والرخاء والاستقرار بفضل من الله ثم بفضل تمسكنا الدائم بالعقيدة الإسلامية في جميع شؤوننا الدينية والدنيوية.

وقال:

«على هذا النهج القويم سنمضي قدمًا في خططنا التنموية وإصلاحاتنا الداخلية معتمدين على الله ثم على سواعد أبناء هذا البلد الكريم، غير عابئين بحملات التشويش التي اعتدنا أن نواجهها بالكلمة الهادئة المتزنة في إبراز الحقائق. ولعل من أهم ما نوليه اهتمامنا الدائم هو المواطن السعودي من خلال مواصلة تعزيز قدراته ورفع مستوى

معيشته وتأمين سبل راحته، وإعطائه الأولوية في مجالات فرص العمل لخدمة دينه ووطنه، وسننظر في دعم وتطوير التعاون القائم بين الدولة والشركات الوطنية لتحقيق هذه الغاية إن شاء الله».

الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤١٤هـ
٢٧ سبتمبر ١٩٩٣م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بكلمة كريمة عبر فيها عن شكر وتقدير المملكة حكومة وشعبًا لجميع الأشقاء في الدول الإسلامية والعربية وكذا الأصدقاء في بقية دول العالم الذين أعربوا عن مشاعرهم المخلصة تجاه المملكة العربية السعودية بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الثالث والستين لهذا العام ١٤١٤هـ وذلك وفق ما تلقاه من برقيات أصحاب الجلالة والفخامة وأصحاب السمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول الشقيقة والصديقة في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي وفق ما نقلته وسائل الإعلام من تصريحات العلماء والوزراء وكبار المسؤولين ورجال الصحافة والإعلام في مختلف الدول مما كان محل امتنان وتقدير المسؤولين والمواطنين عمومًا في هذا البلد الكريم.

وتمنى الملك للجميع دوام النجاح والتوفيق مع اضطراد التقدم والازدهار في أوطانهم.

الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤١٤هـ
١١ أكتوبر ١٩٩٣م

أطلع الملك المجلس على المساعي التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من معاناة الشعوب الإسلامية في مختلف الجهات من العالم.. وما توصلت إليه المملكة من نتائج إيجابية في هذا الصدد.

ومن جهة أخرى أطلع الملك المجلس على مجمل اللقاءات التي عقدها مع كبار ضيوف المملكة خلال الأيام القلائل الماضية.. ومنها الاجتماع الذي تم مساء أمس الأحد مع فخامة الرئيس برهان الدين رباني رئيس دولة أفغانستان الإسلامية والوفد المرافق له.

وقد أوضح الملك للمجلس أن اللقاء اتسم بالوضوح والموضوعية انطلاقًا من الروابط الإسلامية والمشاعر الأخوية لكل ما فيه الخير والأمن والاستقرار لشعب أفغانستان المسلم.. وقد تطابقت وجهات النظر حول جميع القضايا التي تناولها البحث مع فخامته والوفد المرافق له.

كما شرح الملك للمجلس فحوى الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون والتي قام بتسليمها معالي وزير النقل الأمريكي السيد فيدير يكوبينا، مؤكدًا على عمق العلاقات التاريخية التي تصل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والتي أخذت تزداد رسوخًا ومتانة على مدى السنين على قاعدة من الاحترام

المتبادل وفي إطار المصالح المشتركة بين الدولتين.. هذا بالإضافة إلى العلاقات المتميزة القائمة بين الملك فهد بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس بيل كلنتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الاثنين ٣ جمادى الأولى ١٤١٤هـ
١٨ أكتوبر ١٩٩٣م

واصل الملك فهد مع المجلس في بداية جلسة اليوم دراسة بعض الأمور المتعلقة بالتعليم في جميع مراحله مع مراجعة عامة لنظام الجامعات ومجالسها المتخصصة في مختلف الشؤون التعليمية والفنية والإدارية.

وشدد الملك في معرض توجيهاته على ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية بحيث يتعرف الطالب منذ المراحل الأولى للتعليم، وبعد تأسيس البنية الإسلامية الأساسية على كل ما يتعلق بوطنه من كافة النواحي الإسلامية والتاريخية والجغرافية الطبيعية منها والسياسية، بالإضافة إلى وارداته وصادراته ومناطقه وسكانه وخططه الخمسية ليكون الطالب بعد التحصيل العلمي ملمًا إلمامًا وافيًا بكل الجوانب الهامة في بلاده، ومن ثم ينتقل إلى المراحل الأخرى متدرجًا في سلم المستويات العلمية والأكاديمية حتى تخرجه مؤهلًا لخدمة دينه ووطنه بالمستوى المطلوب.

الاثنين ١٠ جمادى الأولى ١٤١٤هـ
٢٥ أكتوبر ١٩٩٣م

تحدث الملك في مستهل جلسة اليوم حول مجمل الأوضاع الراهنة في ضوء المستجدات المتلاحقة على الصعيدين العربي والدولي، مع تحليل شامل ودقيق للتطورات السياسية والتحركات العسكرية في مختلف مناطق التوتر في العالم، مع التركيز على مجريات الأمور على مسرح البوسنة والهرسك وعلى مسرح الصومال منذ بداية المآسي الدامية في تلك الجهات وحتى تاريخ اليوم، مع استعراض المواقف والأدوار العربية والدولية التي واكبت الأحداث هناك. مشيرًا إلى ما بذلته المملكة العربية السعودية من دعم سياسي ومساعدات مالية وإنسانية لا تزال تتواصل لشعوب البوسنة والهرسك ولشعب الصومال.

كما تحدث الملك عن الوضع في أفغانستان معربًا عن أمله في أن تتمكن الحكومة الأفغانية بعون الله ثم بقيادة فخامة الرئيس برهان الدين رباني ومساعدة زملائه المخلصين من مواصلة العمل على استقرار الأوضاع في جميع أجزاء أفغانستان بغية تمكين الشعب الأفغاني المسلم من التفرغ لإعادة بناء الوطن في أجواء يسودها التآخي والتحابب والتعاون ولكل ما يحقق لأفغانستان الأمن والرخاء والاستقرار.

الاثنين ١٧ جمادى الأولى ١٤١٤هـ
١ نوفمبر ١٩٩٣م

واصل الملك اليوم مع المجلس دراسة ما تبقى من الجلسة الماضية عن الشؤون المحلية المطروحة للبحث، ومنها الكوادر الوظيفية العاملة في حقل التعليم بمختلف مراحله مع الحرص على مواصلة الجهود العاملة في تنشئة أبنائنا الطلبة النشأة الصحيحة القائمة على المرتكزات الأساسية وفي مقدمتها التمسك بالعقيدة الإسلامية مع شرحها وتبسيط قواعدها للطلاب والطالبات بحسب قدرة الاستيعاب للأعمال المتدرجة في مراحل التعليم، ومن تلك المرتكزات ترسيخ الأخلاق الفاضلة في أذهان أبنائنا وإبعادهم عن كل ما يسيء إلى حاضرهم ومستقبلهم ونغرس في نفوسهم القيم الرفيعة والعادات الحسنة مع التركيز على تاريخ الوطن ونسلحهم بالإيمان واليقين.

وقال:

«نحمد الله على أن المواطن السعودي قد أثبت جدارته ومهارته وتفوقه في جميع العلوم والفنون ومجالات التقنية الحديثة مما هو معروف ومشهود له به».

وفي نفس الاتجاه تحدث الملك عن مستوى التعليم في مختلف مراحله ووجه الوزراء المختصين بمواصلة العمل على رفع مستوى الطلاب والطالبات وتقوية المناهج وتطويرها وخاصة في الجامعات والمعاهد لمختلف التخصصات حتى يتمكن المتخرج من مباشرة مهمته وأداء رسالته في خدمة دينه ووطنه بكفاءة جيدة ومقدرة عالية.

الاثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٤هـ
٨ نوفمبر ١٩٩٣م

واصل مجلس الوزراء في جلسة اليوم دراسة عدد من الموضوعات المحلية في ضوء جدول التوصيات المتخذة من اللجنة العامة لمجلس الوزراء ومنها موضوع الزراعة والمزارعين.

وحول هذا الموضوع تحدث الملك مع المجلس بما يراه يساعد على إيجاد الحلول المناسبة حيث قال:

«علينا أن نتخذ الطريق الذي نراه بعد الدراسة الأصلح لخدمة الوطن والمواطنين وذلك من خلال اللجنة المشكلة لهذه الغاية على أن تعرض النتائج التي تتوصل إليها اللجنة في الجلسات القادمة إن شاء الله لاتخاذ القرارات التي نراها تحقق الهدف المنشود».

«علينا أن نتخذ الطريق الذي نراه بعد الدراسة الأصلح لخدمة الوطن والمواطنين»

الاثنين ٢ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ
١٥ نوفمبر ١٩٩٣م

استمع المجلس في مستهل جلسة اليوم إلى الملك فهد بن عبدالعزيز في شرح موجز لمجريات الأحداث على صعيد المنطقة وتحدث عن الوضع في الصومال مع إيضاح دقيق لمهمة القوة السعودية الموفدة إلى الصومال للمشاركة مع القوات الدولية في تسهيل عملية وصول الإمدادات التموينية وتذليل العقبات لوصول الإعانات إلى المحاصرين والمتضررين في مختلف الجهات في الصومال وبذل التعاون الدائم مع القوات الدولية لكل ما فيه مصلحة الصومال.

وقال:

«تؤكد التقارير التي نتلقاها على الدوام بأن الجندي السعودي محل مودة وتقدير الجميع في الصومال».

وحرصًا من الملك فهد بن عبدالعزيز على مواصلة مواقفه الإنسانية المعهودة أصدر توجيهاته الكريمة إلى الجهات المختصة بما يلي:

- اعتماد صرف مبلغ خمسين مليون ريال لقاء تأمين المزيد من المساعدات العينية والمؤن الغذائية والمواد الطبية وشحنها فورًا للمتضررين والمهجرين من مدنهم وقراهم من أبناء شعب البوسنة والهرسك.
- نقل واستقبال أعداد أخرى من جرحى أبناء البوسنة والهرسك إلى المملكة العربية السعودية ومباشرة علاجهم فورًا في المستشفيات المدنية والعسكرية.
- حث المواطنين على استمرار أعمالهم الإنسانية المألوفة بتقديم التبرعات المالية لشعب البوسنة والهرسك من خلال الهيئة العليا لجمع التبرعات لشعب البوسنة والهرسك برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض.

وعلى صعيد آخر أطلع الملك المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والتي قام بتسليمها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة لشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ومعالي السيد أحمد خليفة السويدي الممثل الخاص لسمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار نوه الملك بعمق العلاقات الأخوية التاريخية القائمة بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، مشيرًا إلى التعاون الوثيق الدائم بين البلدين في جميع المجالات كما هو الحال مع جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما تحدث الملك بهذه المناسبة عن الآمال المعقودة على اجتماع قادة دول مجلس التعاون في قمتهم الرابعة عشرة والتي تحظى

المملكة العربية السعودية باستضافتها قريبًا إن شاء الله.

الاثنين ٩ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ
٢٢ نوفمبر ١٩٩٣م

أطلع الملك فهد المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر والتي نقلها معالي وزير الخارجية بدولة قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني... هذا بالإضافة إلى مضمون المباحثات التي أجراها الملك مع دولة رئيس وزراء لبنان الأستاذ رفيق الحريري.

عقب ذلك استكمل مجلس الوزراء اليوم دراسة نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على ضوء ما طرحه خادم الحرمين الشريفين من ملاحظات ومرئيات مع بعض التعديلات لنصوص النظام، وبعد أن استمع الملك إلى آراء الوزراء المختصين في حقول التعليم والمشاركين في وضع صيغة النظام في اللجنة العامة لمجلس الوزراء قال:

لقد طرأت على مجتمعنا قفزات كثيرة نحو الأفضل بحمد الله ونحن نسعى من خلال هذا النظام إلى أن ندفع المواطن السعودي للعمل البنّاء الذي يفيد وطنه ومواطنيه في مختلف الحقول وخاصة المهنية والفنية.

وأكد الملك على أن طاقات المواطن السعودي قد أصبحت قادرة على الاستيعاب حيث أثبت ولله الحمد تفوقه ونبوغه وجدارته كما سبق أن قلنا في شتى العلوم.

وانطلاقًا من القناعة الدائمة بحسن إدراك المواطن السعودي لحاجة الوطن من الكفاءات المختلفة لتحقيق مبدأ الاعتماد على النفس بعد الله في سده الاحتياجات المطلوبة في مجال الأعمال المهنية. فقد راعينا عند تجديد هذا النظام، كما قلنا في الجلسات الماضية، مضاعفة الجهود لمواصلة ارتكاز جميع نصوصه وبنوده ولوائحه على أساس العقيدة الإسلامية باعتبارها القاعدة والمنطلق لجميع المواد العلمية والبرامج الثقافية في مختلف مراحل التعليم.

وقال:

«إن الصفة التي تتسم بها المملكة العربية السعودية هي أن كرّمها الله إذ جعلها في خدمة الحرمين الشريفين وخدمة حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزوار طوال العام، ويعود الفضل في كل ما نحن عليه من النعم ومن أهمها الأمن والرخاء والاستقرار إلى تمسكنا الدائم بعقيدتنا الإسلامية نصًا وروحًا، قولًا وعملًا وتعاملًا، في شؤون الدين والدنيا، وهذا هو مبعث فخرنا واعتزازنا ما حيينا. ومن أجل ذلك حرصنا كما ذكرت على أن تنطلق جميع المناهج الدراسية من روح العقيدة الإسلامية مع العمل الدائم على ترسيخ الروح الوطنية والإلمام التام بالوطن جغرافيًا وتاريخيًا واقتصاديًا وكل ما هو نافع ومفيد».

الاثنين ١٦ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ
٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م

أطلع الملك المجلس في بداية جلسة اليوم على حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها مع كبار ضيوف المملكة خلال الأسبوع؛ ومنهم فخامة الرئيس اسياسي أفورقي رئيس دولة إريتريا وسمو ولي عهد بلجيكا الأمير فيليب.

كما أطلع الملك المجلس على فحوى الرسائل التي تلقاها من كل من رئيسة وزراء تركيا السيدة تانسو تشيلر وسلمها رئيس الشؤون الدينية التركي محمد نوري يلماز. ومن سمو أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والتي سلمها رئيس ديوان سمو أمير دولة البحرين الأستاذ يوسف بن رحمة الدوسري. ومن سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وقام بتسليمها مستشار سمو أمير دولة الكويت الأستاذ محمد سليمان الرفاعي.

وأوضح الملك فهد بن عبدالعزيز بأن جميع اللقاءات ومضمون الرسائل تأتي في إطار المشاورات الدائمة بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة حول الأوضاع الراهنة على صعيد المنطقة، وصولًا إلى كل ما يساعد على تحقيق السلام الدائم والشامل والعادل في جميع أرجاء المنطقة العربية مشيرًا إلى الجهود المكثفة المتواصلة التي تبذلها المملكة في هذا الاتجاه.

الاثنين ٢٣ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ
٦ ديسمبر ١٩٩٣م

أكد الملك مجددًا على ضرورة توفير جميع التسهيلات المتعلقة بشؤون المواطنين سواء بالنسبة لتيسير عمليات الإجراءات الروتينية لسير المعاملات في الدوائر الرسمية أو بالنسبة لتوفير أسباب الراحة للمواطنين في مختلف شؤونهم الحياتية.

وحث الوزراء على مضاعفة الجهد في هذا الجانب تأكيدًا لما سبقت به التوجيهات الكريمة.

على صعيد اللقاءات والمباحثات التي أجراها الملك فهد خلال هذا الأسبوع، أطلع المجلس على فحوى الرسائل التي تلقاها من جلالة أخيه الملك الحسن الثاني وسلمها معالي وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي بالمغرب السيد عبدالعزيز مزيان ووالي بنك المغرب السيد محمد السقاط؛ ومن جلالة أخيه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان وقام بتسليمها معالي وزير البلاد السلطاني الأستاذ سيف بن حمد بن سعود؛ ومن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وسلمها معالي وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ راشد بن عبدالله النعيمي.

وفي هذا الإطار أوضح الملك للمجلس أن مضامين الرسائل التي تلقاها تأتي جوابًا على الرسائل التي وجهها خادم الحرمين الشريفين

لإخوانه في نطاق المشاورات القائمة والدائمة حول أعمال القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سيُعقد بمشيئة الله قريبًا جدًا في المملكة.

وأعرب عن تمنياته المخلصة في أن تكلل نتائج القمة المرتقبة بالنجاح والتوفيق لكل ما فيه خير شعوب دول مجلس التعاون، وبالتالي كافة الدولة العربية والإسلامية.

ومن جهة أخرى أطلع الملك المجلس على خلاصة اللقاء الذي أجراه مع وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للسياسة العامة السيد فرانك وايزنر والوفد المرافق له منوهًا بعمق العلاقات التي تصل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تزداد قوة ورسوخًا على مر السنين لكل ما يخدم مصالح الدولتين والشعبين الصديقين.

عقب ذلك تحدث الملك عن تصوراته وتوقعاته المستقبلية بالنسبة لمجريات الأحداث الراهنة على الصعيدين العربي والدولي، مشيرًا إلى المساعي المكثفة التي تواصل المملكة العربية السعودية القيام بها من أجل إحلال سلام دائم عادل وشامل في المنطقة العربية.

«نحمد الله الذي وفقنا إلى تحقيق ما توصلنا إليه في لقائنا الأخوي، متطلعين على الدوام إلى مستقبل أفضل سائرين على الطريق المرسوم، متعاونين على البر والتقوى»

الاثنين ٣٠ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ
١٣ ديسمبر ١٩٩٣م

في ضوء ما تضمنته كلمة معالي وزير العدل في بداية جلسة اليوم قال خادم الحرمين الشريفين:

«في الواقع إن ما قمنا به تجاه إخواننا القضاة ما هو إلا واجب حرصنا على إصداره وكل ما نهدف إليه هو أن نوفر للقضاة جميع الظروف المريحة معيشيًا ونفسيًا لمواصلة أداء واجبهم في هذا المجال الحيوي الهام كما هو المعهود فيهم على الدوام وذلك نظرًا لما للقضاء من مكانة خاصة في هذا البلد الذي يعتز دائمًا بتطبيق الشريعة الإسلامية نصًا وروحًا في جميع الشؤون الدينية والدنيوية».

وقال:

«إن الدولة عندما تكرم القضاء والقضاة إنما تكرم نفسها لأنها قامت منذ تأسيسها على تعاليم العقيدة الإسلامية وتمسكت بها في جميع العهود».

ومن جهة أخرى أكد الملك اليوم على ضرورة إيجاد الحلول للتخلص من الروتين القائم حاليًا في سير المعاملات واتخاذ السبل الكفيلة لتيسير الأمور والعمل على سرعة سير المعاملات بعيدًا عن التعقيدات الروتينية التي قد تتسبب في تعطيل مصالح المواطنين.

وجدد الملك توجيهاته الكريمة بأن تنشط

دوائر التعقيب في الوزارات لمتابعة المعاملات الواردة والصادرة والتأكد من سلامة إجراءاتها النظامية.

الاثنين ١٤ رجب ١٤١٤هـ
٢٧ ديسمبر ١٩٩٣م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بحديث شامل حول أحداث الساعة واستعرض خلال حديثه قرارات الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض خلال الأسبوع الماضي.

وفي هذا الإطار أشاد بالروح الأخوية الودية التي سادت أجواء الاجتماعات والمباحثات الثنائية منوهًا بعمق الإدراك الذي لمسه لدى أشقائه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لطبيعة الفترة التي تعيشها المنطقة والأحداث التي تحيط بها مما يساعد على التوصل إلى رؤية واضحة جلية صدر في ضوئها البيان الختامي للمجلس بالقرارات المعلنة التي أكدت نجاح القمة على كل المستويات.

وقال الملك:

«وبهذه المناسبة أود أن أتوجه بالشكر والامتنان لكل ما صدر عن القادة الأشقاء في معرض تصريحاتهم ومن خلال بيانات مجالس الوزراء في دول الخليج العربية من المشاعر الأخوية النبيلة والكلمات الطيبة التي نقابلها بكل تقدير واعتزاز ونحمد الله الذي وفقنا إلى تحقيق ما توصلنا إليه في لقائنا الأخوي، متطلعين على الدوام إلى مستقبل أفضل سائرين على الطريق المرسوم، متعاونين على البر والتقوى، متعاضدين في كل ما يعود بالخير والنفع على دولنا وشعوبنا وذلك في إطار تمسكنا الدائم بعقيدتنا الإسلامية التي هي القاعدة والأساس».

السبت ١٩ رجب ١٤١٤هـ
١ يناير ١٩٩٤م

تحدث الملك فهد إلى المجلس حديثًا توجيهيًا شاملًا استعرض خلاله الظروف التي عاشتها المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الثلاثة الماضية وما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في العالم والمملكة جزء من هذا العالم.

كما شرح الظروف المحيطة بأسواق البترول والسبل الكفيلة بمواجهة كل التوقعات على هذا الصعيد.

ومن جهة أخرى حث الملك الوزراء على ضرورة التقيد بالتعليمات التي تخدم أهداف الميزانية في مراحل تنفيذها.

وقال:

«إننا بوصفنا مسؤولين أمام الله ثم أمام واجباتنا علينا أن ندرك تمامًا طبيعة الفترة التي نعيشها ونعمل بما يمكننا من الانطلاق

إلى مستقبل أفضل في المجالات الإنمائية للسنوات القادمة إن شاء الله».

وأضاف:

«لقد حرصنا عند وضع مناقشة هذه الميزانية أن نلحظ كما هي كل عام خدمة المواطنين ونراعي مصالحهم في مختلف ميادين الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية سائلين الله أن يوفقنا لتحقيق ما نصبو إليه لدوام رفعة الوطن العزيز وأمنه ورخائه».

بعد ذلك أمر الملك فهد بفتح الجلسة التي بدأت بتلاوة آيات من الذكر الحكيم ومن ثم وجه من خلال المجلس إلى المواطنين الكلمة الآتية:

«الحمد لله الذي أحاط هذه البلاد بعنايته ومكنها من تحقيق الازدهار والاستقرار في جميع مجالات حياتها على هدى الشريعة الإسلامية.

والصلاة والسلام على نبيه الأمين الذي ترك لنا سنته لنهتدي بها في جميع ما نقوم به لخدمة بلادنا الغالية ورخائها وعزها.

أيها الإخوة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يسرني أن أعلن على بركة الله ميزانية الدولة للعام المالي الجديد ١٤١٤/١٤١٥هـ التي تبلغ مائة وستين ألف مليون ريال، داعين الله أن يجعله عام خير على الجميع.

لقد منّ الله على بلادنا بخيرات كثيرة جعلها تحقق الكثير في فترة لا تقاس بعمر الدول وسيستمر النمو والخير دائمًا بعون الله ثم بسواعد أبنائنا وإخلاصهم ومقدرتهم والتزامهم بالعقيدة الإسلامية التي تدل على الصواب والحق دائمًا.

أيها الإخوة، إننا نعيش في فترة يمر العالم فيها بمتغيرات كثيرة وعلينا أن نحرص على استيعابها والعمل من خلالها للمحافظة على قوة اقتصادنا ونموه المستمر إن شاء الله.

ولقد أثرت الأوضاع الاقتصادية الدولية وزيادة المعروض من البترول على أسعاره العالمية وعلى صادرات بلادنا منه، فانخفضت عما كانت عليه ولكننا نتوقع أن يتغير هذا الوضع في وقت ليس ببعيد إن شاء الله إذا ما تعاونت جميع الدول المنتجة للبترول تعاونًا مخلصًا وهو ما نرجو أن يتحقق.

هذا إلى جانب ما هو معتمد من السابق في الميزانية الجديدة من مشاريع وعقود مستمرة سيصرف عليها خلال العام الجديد في حدود ثلاثة وأربعين ألف مليون ريال.

والمهم لدينا هو كما قلت أن نحافظ على قوة اقتصادنا في حدود الإمكانات المالية المتوافرة وهو ما تقتضيه الحكمة وسداد الرأي.

ومن ذلك المحافظة على قيمة الريال السعودي كما هي دون أي تعديل وهو ما أود التأكيد عليه في هذه المناسبة».

الاثنين ١٣ شعبان ١٤١٤هـ
٢٤ يناير ١٩٩٤م

تحدث الملك فهد للمجلس في بداية جلسة اليوم عن جهود المملكة من أجل احتواء الخلافات بين الأطراف الأفغانية ووقف الاقتتال في ما بينها.

وقد أكد الملك ضرورة التزام كافة الأطراف الأفغانية باتفاق إسلام أباد الموقع بين القادة الأفغان في رحاب مكة المكرمة في رمضان الماضي.

وإن الملك أطلع المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مباحثات فخامته في جنيف مع فخامة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية.

الاثنين ٢٠ شعبان ١٤١٤هـ
٣١ يناير ١٩٩٤م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بتحليل شامل لبعض الموضوعات المتعلقة بأحداث الساعة على الصعيدين العربي والدولي.

ومن خلال استعراض دقيق للوضع الراهن على الساحة العربية وعلى ضوء المستجدات في مسار القضية الفلسطينية.. وانطلاقًا من الدور التاريخي المتواصل الذي قامت به المملكة العربية السعودية بكل تجرد وإخلاص إلى جانب الشعب الفلسطيني منذ بدء المأساة الأليمة لمعاناته وحتى يومنا هذا.. أوضح الملك للمجلس طبيعة اللقاء الذي عقده مؤخرًا مع السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية.. متمنيًا له العون والتوفيق في نجاح المبادرة الإيجابية التي اتخذها والمحاولات التي لا تزال تبذل وتتواصل على طريق السلام ليحقق للشعب الفلسطيني حكمًا ذاتيًا على أرضه وتراب وطنه وفق الصيغة التي يرضاها ويراها مناسبة لتطلعاته.

ومن جهة أخرى أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان والتي نقلها معالي السيد قيس بن عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية بسلطنة عُمان خلال استقباله له مساء أمس.

بعد ذلك بحث الملك فهد مع المجلس بعض الموضوعات المحلية، ومنها ما يتعلق بالشؤون الإعلامية، واستمع إلى آراء أصحاب السمو والمعالي الوزراء في كل ما تناوله البحث وأصدر توجيهاته بما يجب اتخاذه في هذا الصدد.

بعد ذلك تحدث الملك عن الوضع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية منوهًا بالخطوات السديدة التي اتخذتها لخفض النفقات وصولًا إلى تحقيق التوازن المرتقب

في السنوات القادمة إن شاء الله ومشيرًا إلى حركة الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه المملكة مع استمرار الحركة التجارية المتنامية والنشاط المصرفي الملحوظ الذي أشارت إليه تقارير الخبراء الماليين والاقتصاديين، ومن أحد مظاهر الموقف الاقتصادي السعودي المتميز تلك النتائج المالية الممتازة التي بدأت تُعلنها الشركات المساهمة في قطاعات حيوية مثل المصارف والصناعة.

الاثنين ٢٥ رمضان ١٤١٤هـ
٧ مارس ١٩٩٤م

استهل الملك جلسة اليوم بكلمة موجزة بدأها بحمد الله وشكره على نعمه وآلائه على هذا البلد الكريم مشيرًا إلى ما منّ الله به من عون وتوفيق، فقال:

«لقد أكرمنا الله بتحقيق الإنجازات التي تمت حتى الآن في مشروع توسعة الحرمين الشريفين الذي أوشك على الانتهاء وبالتالي تطوير المدينتين المشرفتين مكة المكرمة والمدينة المنورة، ولقد سرني ما أشاهده كل يوم وليلة من تدفق مئات آلاف المسلمين إلى هذه الديار المقدسة في هذه الأيام المباركة لأداء العمرة وزيارة مسجد الرسول الأمين عليه الصلاة والسلام، وهم ينعمون بكل وسائل الراحة التي يسرت لهم أداء عبادتهم في أجواء إيمانية مليئة بالطمأنينة والخشوع».

وقال الملك:

«ونسأل الله أن يديم على هذا البلد وأهله نعمة الأمن والاستقرار وأن يعيننا على استمرار القيام بواجبنا تجاه خدمة الحرمين الشريفين والعناية بضيوف بيت الله الحرام».

الاثنين ٣٠ شوال ١٤١٤هـ
١١ أبريل ١٩٩٤م

استهل الملك جلسة اليوم بالإعراب عن سروره العميق للإنجازات الهامة التي تحققت في نطاق مشروع توسعة الحرم النبوي الشريف والساحات المحيطة به ولما تم اتخاذه من الإجراءات والإنشاءات في مشروع تطوير المدينة المنورة وفق الخطة المرسومة لمراحل المشروع متطلعًا إلى أن يرى المدينة المنورة بمشيئة الله من أرقى المدائن وأجملها تنظيمًا وتحديثًا وتطويرًا في جميع المجالات.

وقال:

«الحمد لله في كل حين والشكر لله على ما أولانا إياه من تشريفنا خدمة الحرمين الشريفين وعلى ما وفقنا إليه من القيام بواجب نعتز ونفاخر به وهو مشروع توسعة الحرمين الشريفين ومواصلة مراحل خطط تطوير المدينتين المشرفتين متوجين بذلك مواكب النهضة الشاملة التي تعيشها المملكة في مختلف الميادين ومؤكدين بذلك حرصنا

الدائم على توفير وسائل الراحة لتلك الأعداد المتصاعدة التي تفد إلى المملكة العربية السعودية خلال مواسم الحج وخلال شهر رمضان والأعياد بل وفي جميع الفصول مما يتطلب منا مضاعفة الجهود والإمكانات لاستقبال الحجاج والزوار والمعتمرين طول العام».

وعلى صعيد آخر قال الملك:

«نحن ولله الحمد في وضع اقتصادي جيد ننعم بالرخاء والأمن والاستقرار وسنمضي في مسيرة الخير والبناء والنماء لوطننا ومواطنينا متمسكين بعقيدتنا الإسلامية التي هي القاعدة والأساس لكل خير».

وفي سياق حديث خادم الحرمين الشريفين عن المدينة المنورة ومشاريعها قال:

«للمدينة المنورة مكانتها العظيمة في قلوب المسلمين كما هي لمكة المكرمة منذ فجر الإسلام وللمدينة أجواؤها التي تبعث في النفس الراحة والطمأنينة».

بعد ذلك أطلع الملك مجلس الوزراء على حصيلة اللقاءات والمباحثات التي أجراها خلال الأيام الماضية مع الموفدين إليه بالرسائل من رؤساء وقادة بعض الدول العربية والغربية، ومنها الرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان والتي قام بنقلها معالي رئيس ديوان البلاد السلطاني السيد سيف بن حمد البوسعيدي.

والرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات وقام بنقلها معالي السيد راشد بن عبدالله النعيمي وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكذلك الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وأخرى من رئيس الوزراء الفرنسي السيد إدوارد بلادور ونقلها إلى الملك معالي وزير الدفاع الفرنسي السيد فرانسوا ليوتار.

والرسالة التي تلقاها الملك من السيد جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا وقام بنقلها سفير بريطانيا لدى المملكة السيد ديفيد آلون غوربوث.

هذا بالإضافة إلى ما بحثه الملك مع دولة رئيس وزراء السويد السيد كارل يلث.

كما أوضح للمجلس خلاصة اللقاءات مع معالي الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومعالي الدكتور أحمد محمد علي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، وفي هذا الإطار نوه خادم الحرمين الشريفين بعمق العلاقات التي تصل المملكة العربية السعودية بأشقائها من الدول العربية والإسلامية وبأصدقائها من الدول الغربية مشيرًا إلى تلك الثوابت التي تنطلق منها سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

الاثنين ٢١ ذو القعدة ١٤١٤هـ
٢ مايو ١٩٩٤م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بكلمة كريمة أجزل فيها الحمد والشكر لله عز وجل على ما منّ به سبحانه من استكمال توسعة المسجد النبوي الشريف بقيامه منذ أيام بوضع اللبنة الأخيرة لمشروع التوسعة.

وقال:

«إن من نعم الله علينا أن خصنا بشرف خدمة الحرمين الشريفين ووفقنا للقيام بواجبنا تجاه أعمال المدينتين المشرفتين مكة المكرمة والمدينة المنورة بما يليق بمكانتهما في قلوب المسلمين وخصا برعاية حجاج بيته العتيق وزوار مسجد رسوله الكريم».

وأضاف يقول:

«لقد أثلج صدري ما شاهدته خلال إقامتي في هذا البلد الطيب هذا العام من إنجازات وتطوير شامل يتضاعف كل عام في مختلف القطاعات والمرافق سواء بالنسبة لمشروعات توسعة الحرم النبوي وما حوله أو بالنسبة لمشروعات تطوير وتحسين المدينة المنورة التي تتتابع مراحلها حتى تستكمل الخطة العامة من جميع جوانبها ونسأل الله أن يمدنا بعونه وتوفيقه لبلوغ ما نصبو إليه تجاه أقدس البقاع عند الله وتجاه كل ما فيه راحة الجميع وتيسير أداء مناسكهم».

ومن خلال استعراض سريع لموجز التقارير المتضمنة لأبرز المستجدات على الساحتين العربية والدولية استمع المجلس إلى خادم الحرمين الشريفين في تحليل شامل ودقيق لبعض الموضوعات المتعلقة بأحداث الساعة على كافة الأصعدة من خلال رؤيته المستقبلية لمجريات الأحداث.

الاثنين ١٩ ذو الحجة ١٤١٤هـ
٣٠ مايو ١٩٩٤م

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز جلسة اليوم بكلمة موجزة بدأها بجزيل الحمد والشكر لله على عونه وتوفيقه ولما أنعم به على المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا للنجاح الكبير الذي تحقق لحج هذا العام حيث أدى المسلمون الوافدون لأداء الفريضة حجهم وأكملوا سعيهم وعادوا إلى أوطانهم مصحوبين بسلامة الله معبرين عن شكرهم وتقديرهم لكل ما وفرته لهم المملكة من خدمات وتسهيلات لأداء حجهم ومناسكهم.

وقال:

«لقد اطلعنا على التقارير الأمنية والإدارية المتعلقة بحالة الزحام الشديد الذي حدث عند رمي الجمرات ظهر يوم الاثنين الثالث من أيام عيد الأضحى المبارك مما أدى إلى بعض الوفيات وفق ما أعلنته الدولة على لسان مصدر مسؤول في بيانين متعاقبين تضمن الثاني منه جميع التفاصيل والإحصاءات والجنسيات مع الأسماء التي أعلنت فور التعرف عليها والوصول إلى حقائقها».

وقال الملك:

«وفي هذا الإطار وجهنا بتشكيل لجان متخصصة لدراسة ما حدث مع إيضاح الأسباب التي أدت إليه وإيجاد الحلول والمقترحات لعدم تكرار تلك الاختناقات الطارئة».

بعد ذلك أطلع الملك المجلس على حصيلة اللقاءات والاتصالات الهاتفية والمباحثات التي أجراها والرسائل التي تلقاها خلال الأيام القلائل الماضية ومنها الرسائل التي تلقاها من أخيه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية والتي نقلها المبعوث الخاص والمستشار الأستاذ عبدالهادي بو طالب والرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ونقلها معالي وزير خارجية الإمارات السيد راشد عبدالله النعيمي وكذلك الرسالة التي تلقاها الملك من أخيه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وقام بنقلها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت وذلك في نطاق التشاور القائم بين خادم الحرمين الشريفين وإخوانه قادة الدول العربية حول مجريات الأحداث على صعيد المنطقة العربية وصولًا إلى كل ما يخدم القضايا العربية والإسلامية ويحقق للمنطقة الأمن والاستقرار.

كما تحدث الملك للمجلس عن طبيعة المحادثات التي أجراها مع دولة رئيسة وزراء الباكستان السيدة بي نظير بوتو هذا بالإضافة إلى المباحثات المتتالية التي أجراها مع الإخوة الموفدين من اليمن الشقيق.

كما تحدث الملك إلى المجلس عن أحداث الساعة بما في ذلك الموضوعات المتعلقة بالأوضاع الراهنة في اليمن الشقيق مع تحليل شامل ودقيق لمجريات الأمور على الصعيد السياسي ـ معربًا عن تمنياته في وقف القتال وحقن الدماء لإنهاء النزاع بالطرق السلمية.

الاثنين ١٢ جمادى الأولى ١٤١٥هـ
١٧ أكتوبر ١٩٩٤م

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز جلسة اليوم بحديث شامل استعرض فيه أبرز المستجدات الراهنة على صعيد المنطقة العربية مع التركيز على التطورات الخطيرة التي حدثت في منطقة الخليج العربي منذ الخامس من شهر أكتوبر الجاري على إثر التهديدات والتحركات العسكرية العراقية نحو الجنوب قريبًا من الحدود الكويتية ـ العراقية وما تلا ذلك من إجراءات سياسية وعسكرية عاجلة لمواجهة الحشود العسكرية العراقية التي تساندها الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدرعات وآليات.

وفي هذا السياق أوضح الملك للمجلس طبيعة الدور الذي قامت به المملكة العربية

السعودية والمجهودات التي بذلت لإحباط أي محاولة اعتداء خارجي على دولة الكويت الشقيقة، وبالتالي للمحافظة على أمنها وسيادتها واستقرارها.

وقال:

«إن وقوفنا إلى جانب الأشقاء في الماضي والحاضر تمليه علينا اعتبارات كثيرة ومنها أواصر الأخوة والقربى وواجبات الجوار وروابط العقيدة والدم واللغة، بالإضافة إلى ما بيننا من المواثيق التي يقوم عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جميع مناهجه السياسية والعسكرية. تلك التي تمثل نموذجًا تعاونيًا فريدًا يُحتذى به ونأمل أن يواصل مجلس التعاون لدول الخليج مسيرته المباركة على طريق التلاحم والتآزر والتعاون لكل ما يحقق لدوله وشعوبه الرخاء والنماء والأمن والاستقرار».

وفي هذا الاتجاه جدد الملك إصراره على ضرورة تنفيذ نظام العراق لجميع قرارات مجلس الأمن قبل بحث أي موضوع يتعلق برفع العقوبات الموقعة عليه.

«إن من نعم الله علينا
أن جعلنا في خدمة الحرمين الشريفين
في هذا البلد الطيب الذي يحتل
مكانة القيادة منذ ظهور الإسلام»

الاثنين ٤ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ
٧ نوفمبر ١٩٩٤م

بحث الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس بعض الشؤون المحلية ومنها برامج التعليم.

وفي هذا الإطار وبمناسبة الإعداد لتطوير البرامج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية جدد توجيهاته الكريمة لكل من معالي وزير المعارف ومعالي وزير التعليم العالي بأن يوليا موضوع البرامج التعليمية اهتمامًا خاصًا لتكون على أرقى المستويات بدءًا ببرامج تعليم العقيدة الإسلامية؛ بحيث يستطيع الطالب في مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة أن يتعرف على جميع أجزاء وطنه جغرافيًا وإداريًا وعلى كل ما يتعلق بتلك الأجزاء من معلومات طبيعية وسكانية وزراعية وتجارية، مع الفهم العميق للتقسيمات الإدارية للمناطق وفق التنظيمات الأخيرة الصادرة بهذا الخصوص.

وقال:

«لعل من المفيد أن أعود للتأكيد على حسن اختيار المعلمين والأساتذة في جميع المستويات التعليمية والتأكد من مستوى الكفاءة والعطاء لدى كل منهم».

وحث الملك المسؤولين المعنيين على سرعة إنجاز الدراسات الخاصة بهذا الموضوع لتأخذ طريقها إلى التنفيذ بعد استكمال جميع جوانبها.

ثم تحدث الملك عن تطلعاته بالنسبة لوسائل الإعلام المحلية وأصدر توجيهاته الكريمة إلى وزير الإعلام بما يساعده على استمرار الجهود المبذولة لتحسين مستوياتها بكل وسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية مع مواصلة الحرص الدائم على مضاعفة الجهد وتواصل عطائها لخدمة الدين والوطن والمواطن.

الاثنين ١١ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ
١٤ نوفمبر ١٩٩٤م

قال الملك فهد بن عبدالعزيز في جلسة اليوم:

«على المسلمين مراعاة قوانين البلد الذي يوجدون فيه: هذا ما ذكره الوزير باسكوا بوصفه المكلف بالأمور الدينية في وطنه كما أوضحه لنا ونحن بدورنا أكدنا له حرصنا على أن المسلمين عندما يستقرون في بلد أجنبي يجب أن يراعوا قوانين البلد الذي يوجدون فيه، وقلنا ذلك في عدة مناسبات».

وقال:

«لقد قرأنا وسمعنا كما نقرأ ونسمع بين الحين والآخر من علمائنا الأفاضل في هذا البلد الطيب تلك النصائح القيمة والتوجيهات السديدة للمسلمين لتعريف الناس بفضائل العقيدة الإسلامية وتنبيههم إلى ما يقوم به بعض الأدعياء المخالفين من ممارسات تتعارض مع تعاليم الدين الحنيف وتتناقض مع مصلحة الوطن ومن حسن الحظ أن الله أكرمنا في هذا البلد بعلماء أجلاء يقولون كلمة الحق في تنفيذ ما أمر الله به ويحرصون على كل ما فيه صالح المسلمين وفق الكتاب والسنة ولا يخشون في الحق لومة لائم».

وأشار الملك في حديثه إلى ما وجهه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز من نصائح للمسلمين وما نشر أيضًا على لسان بعض العلماء الأفاضل في هذا الشأن، وقال: «أرجو الله أن يجزيهم عنا وعن الإسلام خير الجزاء وواجبنا أن نكون يقظين إلى كل ما نلمسه من أعمال أو أقوال تتعارض مع العقيدة الإسلامية ونردها إلى شريعة الإسلام وفق ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام».

ومضى الملك فهد بن عبدالعزيز يقول في حديثه للمجلس:

«إن من نعم الله علينا أن جعلنا في خدمة الحرمين الشريفين في هذا البلد الطيب الذي يحتل مكانة القيادة منذ ظهور الإسلام ولو تحدثنا عن التاريخ عبر المراحل التي أعقبت ظهور الدعوة الإسلامية لوجدنا أن هذا البلد قد قاد المسيرة الإسلامية على مدى السنين منذ فجر الإسلام مرورًا بعهود الخلفاء الراشدين ومن تلاهم من الدول».

وقال:

«باختصار أقول إن الإسلام قد حض في دعوته وتعاليمه على كل ما فيه خير البشرية

دنيا ودين وبالتالي فقد نهى الإسلام عن كل ما فيه شر البشرية دنيا ودين وأنا على يقين

أن هذا البلد سوف يستمر في صعوده وصموده ومكانته طالما ظل متمسكًا بالعقيدة الإسلامية».

وقال الملك في ختام حديثه حول هذه الأمور:

«أؤكد لكم التزام هذا البلد بالعقيدة الإسلامية نصًا وروحًا وأسأل الله أن يقينا شر الأشرار ويحمي هذا البلد وأهله من كل سوء».

الاثنين ١٠ رجب ١٤١٥هـ
١٢ ديسمبر ١٩٩٤م

قال الملك في مستهل جلسة اليوم:

«كان لا بد لنا في ظل الظروف التي تعيشها منطقة الخليج العربي من تواصل التشاور وتبادل وجهات النظر حول مجمل القضايا التي تهتم بها دولنا، وفي هذا الاتجاه استعرضت مع أخي جلالة الملك الحسن الثاني بعض المستجدات على الساحتين العربية والإسلامية وتباحثنا حول الموضوعات التي سيتضمنها جدول أعمال القمة الإسلامية السابعة التي ستنعقد بمشيئة الله بدءًا من يوم غد الثلاثاء في الدار البيضاء في المملكة المغربية الشقيقة».

وفي هذا السياق نوه خادم الحرمين الشريفين بما يبذله جلالة الملك الحسن الثاني من جهود متواصلة ومثمرة لكل ما يعود بالنفع على أبناء الأمتين العربية والإسلامية ويخدم قضاياها.

وأشاد بما سبق أن صدر عن قمم الرباط الإسلامية والعربية من القرارات الصائبة وما حققته تلك القرارات من إنجازات موفقة على مختلف الأصعدة، وتمنى الملك للقمة الإسلامية السابعة كل نجاح وتوفيق.

الأحد ٣٠ رجب ١٤١٥هـ
١ يناير ١٩٩٥م

تحدث الملك فهد إلى المجلس حديثًا توجيهيًا شاملًا أوضح خلاله الظروف التي تعيشها المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى أوضاع السوق البترولية والسبل الكفيلة بمواجهة كل التوقعات.

وناقش مع المجلس عددًا من الموضوعات المتعلقة بضوابط الميزانية وحث أصحاب السمو والمعالي الوزراء بتوجيه المسؤولين في كل وزارة أو جهة حكومية بالحرص الشديد على ترشيد النفقات وضغط المصروفات ضمن الإطار العام الذي حددته الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤١٥/١٤١٦هـ.

وأشار في حديثه إلى أن الدولة قد راعت عند وضع ميزانية العام المالي الجديد الأهداف التي تحقق خفض النفقات وزيادة الواردات مع التطلعات إلى سنوات قادمة أفضل بمشيئة الله على كل المستويات.

وأكد حرص الدولة عند وضع الميزانية على أن تلحظ كما هو المعمول به من كل عام مصلحة المواطن في الدرجة الأولى وتأمين ما يحتاج من الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية.

وفي ختام حديثه وجه معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني بإعطاء الأولوية في مصروفات الدولة مع بداية هذا العام المالي الجديد لتسديد مستحقات المواطنين والشركات والمقاولين بأسرع وقت ممكن.

وسأل الله أن يوفق الجميع لكل ما يحقق لهذا الوطن الرخاء والأمن والاستقرار.

بعد ذلك أمر الملك فهد بفتح الجلسة التي بدأت بتلاوة آي من الذكر الحكيم، ومن ثم وجه الملك للمواطنين والمواطنات الكلمة الكريمة التالية:

«الحمد لله الذي أنعم على بلادنا بنعم الرخاء والاستقرار والصلاة والسلام على رسول الهدى والسلام.

وبعد... يسرني أن أتحدث إلى جميع المواطنين والمواطنات بمناسبة صدور ميزانية السنة المالية الجديدة لأحييكم جميعًا وأستعرض معكم بإيجاز الأهداف التي عملنا على تحقيقها في ميزانية السنة الجديدة.

لقد سبق أن تحدثت إليكم عن الأوضاع المالية التي نشأت عن حرب الخليج وأسعار البترول ووعدتكم بمواصلة معالجتها حتى تعود الأمور إلى ما كانت عليه من القوة والتوازن بإذن الله.

ولتحقيق ذلك فقد تم إعداد ميزانية السنة المالية الجديدة التي بلغت مائة وخمسين ألف مليون ريال وذلك بخفض النفقات وزيادة الإيرادات وهذه خطوة هامة في اتجاه تحقيق توازن الميزانية وتأكيد قوة الاقتصاد الوطني.

وبهذه المناسبة فإنني أطلب من جميع المسؤولين في أجهزة الدولة الاهتمام بتنفيذ الأهداف التي صدرت الميزانية من أجل تحقيقها.

أسأل الله أن يحفظ بلادنا ويرعاها ويديم على جميع المواطنين الرخاء والعزة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاثنين ١٤ رمضان ١٤١٥هـ
١٣ فبراير ١٩٩٥م

استهل الملك فهد جلسة هذا المساء بحديث سياسي شامل وأطلع خلاله مجلس الوزراء على سير المباحثات الجارية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الشقيقة من خلال المفاوضات القائمة بين وفدي البلدين بغية الوصول إلى رؤية مشتركة لوضع الأمور المتعلقة بترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين في وضعها الصحيح.

وفي هذا السياق أكد الملك حرص المملكة العربية السعودية على إزالة أسباب الخلاف الحدودي استنادًا إلى اتفاقية الطائف

وانطلاقًا من حسن النيّات وحسن الجوار اللذين قامت عليهما العلاقات الأخوية بين المملكة واليمن منذ عشرات السنين.

وجدد الملك ما ورد في حديثه منذ أيام حيث قال:

«إن المملكة العربية السعودية وكما هو معروف عنها لا تضمر شرًا لأحد ولا تفكر لحظة في الاعتداء على أحد من شقيقاتها الدول المجاورة ونحن نرحب كل الترحيب بإنهاء قضية الحدود بيننا وبين إخواننا في اليمن من منطلق لا ضرر ولا ضرار ونأمل في أن تتوصل المفاوضات بمشيئة الله إلى كل ما نتطلع إليه من أمن واستقرار ووفاق بين الجميع لسلامة هذه المنطقة».

بعد ذلك استعرض الملك مع المجلس مجمل الأوضاع السياسية والمستجدات الراهنة عربيًا ودوليًا، وخاصة في ما يتعلق بمسيرة السلام على ضوء المساعي المبذولة في هذا الاتجاه وقال:

«من المعروف لدى الجميع أن المملكة العربية السعودية دولة قامت على هدي الكتاب والسنة النبوية والعمل بتعاليم العقيدة الإسلامية في كل شؤونها الداخلية والخارجية، ومن هذا المنطق فهي دولة تدعو إلى السلام وتسعى إليه كم أنها تحرص على استمرار تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الشقيقة والصديقة على أساس راسخ من الاحترام المتبادل والاستقلال التام في مناهجها السياسية مع الحفاظ على مصالحها المشتركة لدى الجميع».

وجدد الملك تأكيده الدائم على مصالح المواطنين بقوله:

«إن المواطن السعودي له الأولوية من اهتمامات هذه الدولة على جميع الأصعدة ونسأل الله أن يوفقنا لكل ما نصبو إليه من خير وسعادة ورخاء لأبنائنا وإخواننا المواطنين في جميع المجالات».

الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٥هـ
٢٠ فبراير ١٩٩٥م

استهل الملك فهد بن عبدالعزيز جلسة اليوم بحمد الله وشكره على نعمه ببلوغ وقضاء هذه الأيام المباركة من شهر الصوم في رحاب بيت الله الحرام معربًا عن سروره البالغ لما تحقق بتوفيق الله بالنسبة لمشروع توسعة الحرم المكي الشريف وتهيئة الساحات المحيطة به للمعتمرين في شهر الرحمات وفي كل الأوقات وللحاجين إلى بيت الله الحرام من كل عام.

وفي هذا الإطار نوه الملك فهد بالجهود الطيبة التي تبذلها أجهزة الدولة المعنية بتيسير أداء العمرة لعشرات الألوف من أبناء الشعوب الإسلامية خلال هذا الشهر المبارك وتأمين راحتهم مع العناية بجميع شؤونهم منذ وصولهم وحتى عودتهم بسلامة الله إلى أوطانهم.

الاثنين ٢٨ المحرم ١٤١٦هـ
٢٦ يونيو ١٩٩٥م

استهل الملك فهد جلسة اليوم بحديث شامل حول أهم المستجدات السياسية والأمنية على صعيد المنطقة العربية والساحة الدولية مشيرًا إلى دور المملكة العربية السعودية البناء في مختلف المجالات وإلى جهودها المكثفة الرامية إلى معالجة القضايا الإسلامية ودعمها والدفاع عنها وبالتالي إلى إحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط وفق قرارات الشرعية الدولي وانطلاقًا مما صدر عن القمم العربية والإسلامية من قرارات في هذا الشأن.

الاثنين ١٢ صفر ١٤١٦هـ
١٠ يوليو ١٩٩٥م

وجه الملك فهد في مستهل جلسة اليوم إلى المجلس حديثًا شاملًا استعرض خلاله مجمل الأوضاع الراهنة على الصعيدين الإسلامي والعربي مشيرًا إلى ما تواجهه الأمة الإسلامية عمومًا من تحديات متواصلة وبخاصة ما تعانيه بعض الشعوب الإسلامية من اعتداءات وظلم واضطهاد رغم كل المساعي المبذولة لوقف أعمال العنف وحقن دماء المسلمين.

على صعيد العالم العربي أعرب الملك عن بالغ قلقه لواقع الأمة العربية اليوم مع شرح الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع في أدق ما تكون الظروف التي تمر بها المنطقة العربية في تاريخها الطويل.

وفي هذا السياق تحدث الملك عن علاقات المملكة بأشقائها وأصدقائها مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية تنطلق من سياستها كما هو المعروف من تلك الثوابت الراسخة القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتعاون الوثيق في خدمة القضايا المصيرية للأمتين الإسلامية والعربية وبما يعود بالنفع على شعب المملكة العربية السعودية في حاضره ومستقبله.

وقال الملك فهد:

«نحمد الله أن هذا البلد لا يحتاج لشيء من أحد إلا لمواصلة الشكر لله على نعمه وأفضاله وعلى ما أفاء به علينا من شرف خدمة الحرمين الشريفين، مع تمكيننا من خدمة ضيوف بيت الله وزوار مسجد رسوله الله على مدار العام، ولقد بذلنا في أداء هذا الواجب الإسلامي العظيم ولا نزال نبذل الكثير والكثير من أجل تحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها الدولة للحاج والمعتمر والزائر بما يتناسب مع ضخامة المسؤولية التي تحملها المملكة العربية السعودية في هذا المجال».

وقال الملك في سياق حديثه:

«نحن لا يسرنا أبدًا أن تتأثر علاقتنا بأي دولة شقيقة أو صديقة ونحرص دائمًا على تعزيز وترسيخ صلاتنا بإخواننا في كل مكان.

والمملكة كما هو المعروف عنها لا ولن تسيء إلى أحد، كما أنها لا تقر التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وبالتالي لا تسمح لأحد أن يتدخل في شؤونها الداخلية. ونحن نبادر دائمًا إلى الوقوف مع الأشقاء ونحرص على أن نكون مصدر خير وعون لهم دونما منٍّ أو أذى في كل ما نراه واجبًا تحتمه علينا أواصر الصلات وروابط العقيدة واللغة والدم ووشائج القربى».

ومضى يقول:

«لقد قامت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها ولا تزال على تحكيم الكتاب والسنة. وانطلقت في كل أحكامها وأنظمتها الداخلية من تعاليم العقيدة الإسلامية ولا نحيد عنها بحول الله وقوته قيد أنملة. ولا شك في أن كل ما وصلنا إليه اليوم من نهضة حديثة شاملة ومن تقدم واسع في جميع المجالات الحضارية والعمرانية والإنمائية لم يكن ليحدث لولا تمسكنا بكتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام. ولو عدنا إلى بضع سنوات خلت لأدركنا كيف استطاعت دولتكم بفضل الله ثم بمساندة أبنائها أن تحقق ما نراه اليوم من الإنجازات العظيمة في مختلف الميادين التعليمية والتربوية والصحية والصناعية والزراعية والتجارية والإعلامية وفي ميدان الاتصالات والمواصلات وتأمين سبل راحة المواطن بقدر ما نستطيع على كل صعيد.

ولقد أكرمنا الله فتوجنا هذه الإنجازات بذلك العمل الجليل وهو توسعة الحرمين الشريفين وتطوير المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة لا نبتغي بذلك إلا مرضاة الله وليلهمنا الشكر على نعمه آناء الليل وأطراف النهار».

الاثنين ١٩ صفر ١٤١٦هـ
١٧ يوليو ١٩٩٥م

من منطلق دور المملكة العربية السعودية وجهودها الرامية إلى دعم القضايا الإسلامية والشعوب المسلمة والدفاع عنها والوقوف في الحق إلى جانبها في كافة المحافل وفي إطار اهتماماته تحدث الملك فهد عن المآسي التي تتعرض لها الأمة الإسلامية في عدد من بؤر التوتر في العالم وما يعانيه بعض أبنائها من اعتداءات وظلم وانتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية.

وأشار الملك في هذا الصدد إلى استمرار الجرائم الصربية ضد المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك ومهاجمتها للمناطق الآمنة فيها التي حددتها الأمم المتحدة.

وأعرب عن القلق المتزايد تجاه محنة الإخوة اللاجئين البوسنيين الذين يفرون من وجه العدوان الوحشي الذي تقوم به القوات الصربية الغاشمة.

وفي هذا الإطار وجه بدعم المملكة لهذا الشعب المنكوب وتقديم المساعدات المالية والإنسانية العاجلة له في مواجهة العدوان الغاشم.

كما رحب الملك فهد بعقد مؤتمر وزراء الخارجية لفريق العمل الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك الذي سيجتمع في المغرب الشقيق يوم الجمعة ١٩٩٥/٧/٢١م.

وأشار إلى أنه سيبعث برسائل إلى قادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن بأن يتحمل المجلس والمنظومة الدولية مسؤولياتهم في الوقوف بوجه العدوان الصربي الظالم والدفاع عن البوسنة الدولة العضو في الأمم المتحدة بتقديم المساندة لها لممارسة حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأكد مجددًا الوقوف الدائم لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية إلى جانب إخوانهم في جمهورية البوسنة والهرسك ودعمهم بكافة السبل المتاحة وصولًا لضمان سلامة المسلمين هناك وحقن دمائهم والحفاظ على كافة حقوقهم المشروعة.

على الجانب ذاته استعرض الملك الجهود المبذولة لتقريب وجهات النظر بين قادة الفصائل الأفغانية المتناحرة بما يعود على شعب أفغانستان المسلم المناضل من أجل حريته واستقلاله بالخير والرخاء والأمن والاستقرار إلى جانب الأوضاع في كل من الشيشان وكشمير.

وعلى صعيد المنطقة العربية أكد الدور البناء والجهود المكثفة للمملكة العربية السعودية في مختلف المجالات من أجل إحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط وفق قرارات الشرعية الدولية.

وأشار إلى أن من نعم الله على هذه البلاد تمسكها وتطبيقها للشريعة الإسلامية وتحكيم كتاب الله وسنة نبيه في كل نواحي الحياة وما نتج عن ذلك من أن القضاء السعودي أصبح ولله الحمد محل الاحترام والتقدير في الداخل والخارج وأصبح معروفًا بنزاهته وسلامة أحكامه.

كما أكد الملك أن ما تنعم به هذه البلاد من نعم الأمن والاستقرار والتطور في كافة القطاعات الزراعية والصناعية والعمرانية وتوجيهها الوجهة الصحيحة لصالح الوطن لم يكن ليتحقق لولا تمسك هذه البلاد بشرع الله وتطبيقه نصًا وروحًا.

من جهة أخرى أطلع الملك المجلس على حصيلة وفحوى المشاورات والاتصالات التي جرت مع عدد من الزعماء العرب من خلال الموفدين في مهمات تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية الأخوية بين المملكة العربية السعودية والدول العربية الشقيقة.

«لقد قامت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها ولا تزال على تحكيم الكتاب والسنة. وانطلقت في كل أحكامها وأنظمتها الداخلية من تعاليم العقيدة الإسلامية ولا نحيد عنها»

الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٦هـ
٢٤ يوليو ١٩٩٥م

إن المجلس بعد استعراض لمجمل الأوضاع الراهنة إسلاميًا وعربيًا ودوليًا استمع إلى حديث شامل من خادم الحرمين الشريفين عن الأوضاع المأسوية التي تعيشها بعض البلدان الإسلامية ومعاناة شعوبها.

وركز في حديثه على التدهور الخطير الذي تشهده الأوضاع في البوسنة والهرسك والوضع المأسوي الذي يعانيه إخواننا المسلمون في جمهورية البوسنة والهرسك على أيدي الصرب المعتدين.

وقال:

«إن حكومة المملكة العربية السعودية تتابع بقلق بالغ استمرار العمليات العدوانية الصربية على مواقع أعلنتها الأمم المتحدة مناطق آمنة في جمهورية البوسنة والهرسك، وارتكاب القوات الصربية لأعمال القتل الجماعي والاغتصاب والممارسات غير الإنسانية ضد السكان المدنيين في تحد سافر للشرعية الدولية ومعايير السلوك الحضاري والقانون والأخلاق.

وإذ تأخذ حكومة المملكة العربية السعودية علمًا بالنتائج التي تمخض عنها الاجتماع الدولي حول البوسنة المعقود في لندن بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢١م الموافق ١٤١٦/٢/٢٣هـ فإنها تعبر عن الأمل في أن يتم الالتزام بالتعهدات التي تضمنها البيان الصادر عن هذا الاجتماع كما يحدوها الأمل في أن يتم الالتزام أيضًا بالتعهدات الدولية السابقة في ما يتعلق بحماية المناطق الآمنة وكذلك في ما يتعلق بتنفيذ خطة السلام في جمهورية البوسنة والهرسك واستخدام كافة السبل لاستعادة الوضع في سريبرينيتسا إلى ما كان عليه إنفاذًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٠٠٤».

ومضى يقول:

«وانسجامًا مع ثوابت مواقف حكومة المملكة العربية السعودية في مواصلة دعم ومساندة الأشقاء في جمهورية البوسنة والهرسك في قضيتهم العادلة للحفاظ على استقلال وسيادة هذه الجمهورية وضمان وحدة وسلامة أراضيها فإنها تعلن تأييدها التام للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتصال الإسلامية المعقود في جنيف بتاريخ ١٤١٦/٢/٢٣هـ والتزامها بمواصلة تقديم الدعم للشعب البوسني المسلم على الصعيدين الرسمي والشعبي فقد قدمت المملكة مؤخرًا مبلغ ٥٠ مليون ريال إلى جانب ما تقدمه اللجنة الشعبية العليا لدعم البوسنة والهرسك من تبرعات تجاوزت مبلغ ٨٠٠ مليون ريال».

وأضاف الملك:

«إن المملكة العربية السعودية إذ تحث الدول الإسلامية الشقيقة على وضع توصيات مجموعة الاتصال الإسلامية موضع التنفيذ، وتوفير كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لحكومة وشعب جمهورية البوسنة والهرسك

لتمكينها من الحفاظ على استقلالها وسيادتها وتأمين وحدة وسلامة أراضيها، لا سيما تمكينها من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس الذي كفلته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة؛ فإنها تدعو الدول الإسلامية الشقيقة إلى مواصلة العمل المشترك لإجبار القوات الصربية على التوقف فورًا عن تنفيذ مخططاتها العدوانية واستهتارها بالشرعية الدولية، الأمر الذي يمثل تحديًا صارخًا لمشاعر المسلمين في كل مكان واستخفافًا واضحًا بالأمة الإسلامية. كما تدعو المجتمع الدولي إلى توفير كافة الوسائل اللازمة لإنفاذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالعدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك، واعتبار الجرائم التي ارتكبتها القوات الصربية في البوسنة والهرسك جرائم ضد الإنسانية وملاحقة المسؤولين عنها وتقديمهم لمحكمة جرائم الحرب الدولية».

الاثنين ١١ ربيع الأول ١٤١٦هـ
٧ أغسطس ١٩٩٥م

لقد تشرف أعضاء المجلس الموقر في أول جلسة له إثر صدور أمر الملك بإعادة تشكيله بالاستماع إلى كلمة أبوية ضافية شاملة من خادم الحرمين الشريفين استهلها بحمد الله والثناء عليه لما أنعم به على هذه البلاد من نعم كثيرة أجلها نعمة الإسلام وتحكيم شرعه والعمل بكتابه وسنة رسوله (ثم ما أفاء به عليها من خيرات وفيرة من أهمها ما يتميز به المواطن السعودي في أي موقع كان من كفاءة وإخلاص وتفان في خدمة دينه ووطنه وأمته.

ورحب الملك بأصحاب السمو وأصحاب المعالي الوزراء، وقال:

«إن وطنكم ومواطنيكم على هذه الأرض الطاهرة ينتظرون منكم الكثير والكثير لمواصلة مسيرة البناء والتطور التي يعيشها أبناء هذا الشعب الوفي في كل مجال وعلى كل صعيد».

وأضاف الملك قائلًا:

«إن مصلحة وخير ورفاه الوطن والمواطن هي ذات أولوية قصوى في كل حق من حقوق الحياة. ولهذا علينا جميعًا أن نضع تلك الأولوية نصب أعيننا سائلًا المولى عز وجل أن يوفق الجميع إلى ما فيه الخير للإسلام والمسلمين».

واستطرد الملك قائلًا:

«إن الثقة موجودة بدون حدود في الوزراء المجدد لهم الذين حضروا الجلسة الأولى لمجلس الوزراء ونتمنى لهم كل التوفيق، ومن المؤكد أن التوفيق حليفكم بحول الله وقوته ولا شك أن الوطن حظي بمجموعة خيرة من أبنائه».

وأضاف: «نريد بالفعل أن نطور أنظمتنا ونجري مزيدًا من الدراسات في هذا الصدد مع بذل مجهود هادئ يكون للمملكة مصلحة فيه هدفه الأول والأخير المواطن».

وقال الملك فهد بن عبدالعزيز:

«إنني بهذه المناسبة أقدر للزملاء الذين سبقوكم أعضاءً في هذا المجلس جهدهم وعملهم الدؤوب لخدمة دينهم ووطنهم فقد ساهموا مساهمة فاعلة في نهضة وتطور وطنهم من خلال تحملهم مسؤولياتهم الوطنية».

بعد ذلك استعرض خادم الحرمين الشريفين مع المجلس أبرز المستجدات على كافة الصعد وبخاصة في مناطق التوتر مبينًا جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار ونصرة المظلوم في شتى بقاع الأرض.

الاثنين ٢ ربيع الآخر ١٤١٦هـ
٢٨ أغسطس ١٩٩٥م

وصف الملك فهد بن عبدالعزيز الوضع الحالي في العالم العربي بأنه في حاجة ماسة إلى تحكيم العقل والمنطق، مع مراعاة المتغيرات المستجدة في العالم بغية إزالة التوترات عن المجتمعات العربية والإسلامية، وتقليص الفجوة بينها وبين تطلعاتها إلى دخول القرن الحادي والعشرين بروح إيجابية ومشاركة فاعلة لتحقيق المزيد من الأمن والطمأنينة والرخاء لشعوبها.

وأوضح أن المملكة العربية السعودية كانت ولا تزال داعية محبة وسلام تسود مجتمعاتنا العربية والإسلامية بل والعالمية لتصحيح المسار ومواجهة تلك الأوضاع المؤلمة ووضع الخطط الكفيلة بالقضاء على عوامل التخلف والاختلاف التي لا يستفيد منها إلا الأعداء.

وقال الملك:

«إن المملكة العربية السعودية التي شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين والعناية بحجاج بيت الله الحرام والزوار المعتمرين ترى أن خير وسيلة لمواجهة هذه الأوضاع الطارئة في العالم العربي هو الوقوف في وجه تلك الأخطار والتصدي لها كي تتمكن الأمة العربية من الاستمرار في بناء ذاتها وتحقيق التضامن والتعاون العربي في ما بينها وفقًا للأسس المستنبطة من كتاب الله العزيز وسنة رسوله محمد عليه الصلاة والسلام».

وشدد الملك في هذا الخصوص على أن التضامن والتعاون على مستوى أمتينا العربية والإسلامية لن تتحقق كما تتطلعان إليه إلا بالرجوع إلى كتاب الله الكريم وسنة نبيه المصطفى الأمين والالتزام بهما وتحكيمهما في كل شأن من شؤوننا، فرب العزة والجلال أعزنا بالإسلام، فمهما ابتغى المسلمون العزة من دونه فلن ينالوها.

وأضاف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود يقول:

«إن شريعتنا الإسلامية السمحة دلت على

جميع السبل المؤدية إلى رقي الأمم وعزتها ونهوض شعوبها وأحاطت بكل مجالات الحياة فما من خير إلا وقد دلت الأمة عليه وما من شر إلا وقد حذرتها منه. وكفلت للجميع أفرادًا وجماعات دولًا وشعوبًا حقوقهم وصانتهم».

ومضى خادم الحرمين الشريفين يقول:

«إن السعي إلى تحقيق مزيد من العزة والتوحد والتعاون والتضامن للعرب والمسلمين مرتبط كذلك بصدق وصلاح النيّات والمقاصد المقرونة بالرغبات الأكيدة في السير نحو ذلك. وبما يحقق لهم دولًا وشعوبًا الخير والنماء والاستقرار والعيش الكريم. والمضي قدمًا في مواكبة روح العصر ومنجزاته دون خروج عن تقاليدنا وعاداتنا وقيمنا المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف».

بعد شكره الله سبحانه وتعالى وحمده والثناء عليه تحدث الملك عما أفاء الله به على هذه البلاد من نعم كثيرة لا تعد ولا تحصى بفضله جلت قدرته. ثم بتمسكنا باتباع أوامره واجتناب نواهيه وفق ما جاء به كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنة رسول الله عليه السلام، مشددًا على أن المملكة العربية السعودية لن تحيد عن ذلك الالتزام بحول الله وقوته.

«إن شريعتنا الإسلامية السمحة دلت على جميع السبل المؤدية إلى رقي الأمم وعزتها»

الاثنين ١٦ ربيع الآخر ١٤١٦هـ
١١ سبتمبر ١٩٩٥م

دعا الملك فهد بن عبدالعزيز الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الاستفادة من الإمكانات التي تهيئها المنظمة عبر العديد من القنوات تتمثل في اللجان المتخصصة والأجهزة الفرعية والمؤسسات الإسلامية التضامنية واللجان الدائمة.

وقال بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على إنشاء المنظمة:

«إن هذه الهيئات واللجان والأجهزة المتخصصة تعطي فكرة واضحة عن شمولية وفاعلية دعوة التضامن الإسلامي التي أحاطت بأهم نواحي الحياة دينيًا ودنيويًا في عصرنا هذا لاستقطاب نشاطات الأمة الإسلامية بأسرها في تلك النواحي».

وأضاف:

«إن إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي إثر اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة جدة في الفترة من ١٥ إلى ١٧ محرم ١٣٩٠هـ أكد وجود منظمة قائمة على أسس متينة من الإجماع الإسلامي على دعمها وترسيخ أسسها مشيرًا في هذا الخصوص إلى قول رب العزة والجلال ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة، الآية ٢]».

واستعاد الملك إلى الأذهان أول مؤتمر إسلامي في تاريخ العصر الحديث دعا إليه مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود يرحمه الله والذي عقد في مكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م وكانت غاية المؤتمر التباحث في شؤون المسلمين ووضع الخطط لاستنهاض همم أبناء الأمة الإسلامية للتضامن والتكاتف.

وأشار خادم الحرمين الشريفين في حديثه إلى الدور الحاسم الذي قام به جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز وجهوده في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي وجلالة الملك خالد رحمه الله لما قام به من جهود وبخاصة في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة والطائف عام ١٤٠١هـ.

وشدد الملك على أن المنظمة تسعى إلى تأكيد تصميم الأمة الإسلامية على بذل كل جهد من أجل تحسين صورة الإسلام وسمعته في عالم اليوم وإعداد الأمة الإسلامية لمواجهة القرن الحادي والعشرين بوعي تام واستعداد كامل لمواجهة تحديات هذا العصر.

كما وصف الملك فهد بن عبدالعزيز منظمة المؤتمر الإسلامي بأنها أداة للتعاون الحي والنشط وبوتقة لتبادل مثمر ومنبر للتشاور من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها الدول الأعضاء في تعزيز سيادتها وتحقيق الأمن والتنمية والإسهام في إيجاد الظروف الملائمة لاستتباب السلام في العالم وتحقيق التفاهم والتعاون بين مختلف الأمم.

على صعيد آخر أكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن الدين الإسلامي دين وسط لا غلو فيه ولا مغالاة، ومن ثم فإن الأمة الإسلامية تضع في اعتبارها أن تمسكها بهذا الدين وتطبيقه هو الذي مكّنها من تحقيق منجزات عدة لمجتمعاتها وشعوبها بما يتفق مع القيم الإسلامية.

بعد ذلك تدارس المجلس أبرز المستجدات على الساحات العربية والإسلامية والدولية حيث جدد الملك التأكيد على أن التضامن العربي هو خير وسيلة لصيانة حقوق أمتنا العربية ومواجهة التحديات والأخطار التي تتربص بها.

في هذا الخصوص رحب خادم الحرمين الشريفين بما تم التوصل إليه خلال الاجتماعات وبما توصل إليه مؤتمر جنيف الذي ضم وزراء خارجية البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية من تحقيق الوجود الشرعي للبوسنة والهرسك.

كما جدد الملك وقوف المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا إلى جانب إخوانهم المسلمين في البوسنة ماديًا ومعنويًا مؤكدًا أن المملكة ستواصل بذل كل ما في وسعها عبر كافة المحافل الدولية لرفع المعاناة عن المسلمين هناك لينعموا بالأمن والسلام والاستقرار.

الاثنين ٢٣ ربيع الآخر ١٤١٦هـ
١٨ سبتمبر ١٩٩٥م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حرص الدولة على أن ينعم المواطنون كافة بمنافع التنمية ومكاسبها المتحققة.

وأضاف يقول:

«إن المملكة العربية السعودية سعت وتسعى إلى أن تكون الفرص متاحة لجميع أفراد المجتمع السعودي للإسهام في تطوير المملكة واستثمار مدخراتهم في الداخل خاصة بعد أن أصبح المواطنون يتمتعون بنوعية من الحياة مماثلة لنظيراتها في الدول المتقدمة».

وعبر الملك عن شكره لرب العزة والجلال على نجاح المملكة العربية السعودية بحمد الله خلال خمسة وعشرين عامًا في توفير مستوى من المعيشة للمواطنين يضارع ما حققته دول كثيرة خلال فترات طويلة من الزمن.

وأبلغ خادم الحرمين الشريفين المجلس تقديره لما يقوم به القطاع الخاص من جهود مهمة ودور ريادي في تحريك النشاط الاقتصادي داعيًا إلى ضرورة استثمار الموارد المالية الضخمة المتوفرة وتحويلها بمعدلات عالية إلى أصول إنتاجية تجعل من الضروري مشاركة القطاع الخاص بكثافة في تولي أعمال الإنشاء والتشغيل والصيانة للأصول الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها.

وجدد الملك دعوته للقطاع الخاص إلى الاستمرار في القيام بدوره المهم في التأثير الإيجابي على التغير الهيكلي لاقتصاد المملكة العربية السعودية بغية ارتفاع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق أهاب خادم الحرمين الشريفين بالعمل على إيجاد تنسيق أكبر بين القطاعين الحكومي والخاص.

وتحدث الملك عن أن الخطة الخمسية السادسة للمملكة العربية السعودية تعطي الأولوية لتحقيق معدل نمو مستقر ومعتدل للاقتصاد الوطني وإتاحة فرص عمل متزايدة للمواطنين عن طريق القطاعين الحكومي والخاص والاستمرار في تغيير البنية الاقتصادية لتحقيق التنويع المطلوب ووضع السياسات التنفيذية والعملية لعمليات التخصيص والتمويل بأنواعها المتعددة إلى جانب إعطاء القطاع الخاص دورًا كبيرًا في تحريك الاقتصاد الوطني.

ووجه الملك معالي وزير الصحة الدكتور أسامه عبدالمجيد شبكشي بإيلاء المستشفيات الخاصة اهتمامًا من حيث نوعية العاملين فيها فضلًا عن ضرورة الاهتمام والعناية بمصلحة المواطنين الذي يترددون على هذه المستشفيات الخاصة باعتبارها مرافق حيوية هامة تتصل بمصلحة المواطنين مع ضرورة أن يكون العاملون فيها من ذوي المؤهلات الممتازة ومن خريجي المؤسسات الطبية العلمية المعروفة.

كما دعا إلى متابعة نشاط تلك المستشفيات بشكل مستمر.

على صعيد آخر حث خادم الحرمين الشريفين أصحاب السمو والمعالي الوزراء على إعطاء الأولوية لتوظيف السعوديين والسعوديات من أبناء الوطن وبخاصة في مجالي التعليم والصحة والخدمات المساعدة لكلا القطاعين.

وقد أبدى الملك تقديره للمشاعر الفياضة التي صدرت عن المشاركين في حفل افتتاح أكاديمية الملك فهد ببون يوم الجمعة الماضي حيث أناب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز المستشار في الديوان الملكي لافتتاح الأكاديمية.

وقال:

«إننا نأمل أن يكون نتاج هذه الأكاديمية جيلًا من أبناء المسلمين عاملين بتعاليم دينهم ومعتزين بتراثهم الإسلامي ولغتهم العربية وأوطانهم».

عقب ذلك استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس مجمل التقارير المتعلقة بأهم الأحداث العالمية وبخاصة في مناطق التوتر.

وفي هذا السياق أكد الملك أن المملكة العربية السعودية تواصل جهودها في سبيل مساندة الحق ونصرة المظلوم سعيًا منها إلى تحقيق السلام والاستقرار في مختلف أنحاء العالم.

وشدد على أن السلام الحقيقي يجب أن يقوم على العدل والإنصاف لا على الانحياز والمحاباة.

الاثنين ٨ جمادى الأولى ١٤١٦هـ
٢ أكتوبر ١٩٩٥م

اعتبر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أن أهمية قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية تمتد إلى أكثر من مجرد مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وقال الملك فهد:

«إنه بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لزيادة إنتاج المواد الغذائية محليًا لمقابلة متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان فإن تنمية القطاع الزراعي تؤدي أدوارًا هامة أخرى.. مشيرًا إلى أن المملكة العربية السعودية نالت عن استحقاق وجدارة شهادة تقدير عام ١٩٨٥م من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)».

وبين الملك أن تنمية القطاع الزراعي تؤدي أيضًا إلى زيادة الدخل ورفع مستوى رفاهية المواطنين في المناطق الريفية وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة حتى تحولت المملكة بفضل الله ثم بالتخطيط السليم لتنمية الزراعة تحولت من صحراء جرداء إلى أرض خضراء.

وأكد أن التوسع في الإنتاج الزراعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية كان أحد عناصر النجاح الهامة للجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

وأبدى الملك تقديره لاستجابة القطاع الخاص على نحو إيجابي مع الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا الصدد.

وأشار إلى أن الدولة استكملت الترتيبات اللازمة لصرف مبلغ ألفين وسبعمائة مليون ريال ابتداءً من يوم التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر ١٤١٦هـ وهي مستحقات المزارعين عن القمح والشعير للمواسم الزراعية ١٤١٢هـ و١٤١٣هـ و١٤١٤هـ على أن يكتمل الصرف لكامل المستحقات الباقية مع نهاية السنة المالية الحالية ١٤١٥/ ١٤١٦هـ.

وأضاف قائلًا:

«إن قطاع الزراعة سيستمر في أداء دور هام في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية مما يعد عنصرًا هامًا وجوهريًا في استراتيجية التنمية الشاملة للمملكة العربية السعودية».

ثم تطرق الملك فهد إلى الصادرات السعودية موضحًا أن عليها إقبالًا كثيرًا من أنحاء العالم وأنها تصدر إلى ٩٠ بلدًا وبخاصة المنتجات الغذائية والزراعية المصنعة.

وقال: «إن فائض المنتجات الزراعية بلغ من الجودة التي تمكن المصدرين السعوديين من خوض أسواق العالم بثقة».

بعد ذلك تناول الملك فهد بعض الأمور المحلية التي تهم المواطنين وأوصى أصحاب السمو الملكي والمعالي الوزراء إلى الاستمرار في تطبيق نظرية الباب المفتوح الهادفة إلى الالتقاء بالمواطنين والتعرف على أمورهم ومحاولة إيجاد حلول لها بسرعة لخدمة المواطنين كما وجه أعضاء مجلس الوزراء بالاهتمام بتوظيف السعوديين والسعوديات وإعطائهم الأولوية في هذا الصدد.

وفي الإطار السياسي وصف الملك فهد بن عبدالعزيز الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في الولايات المتحدة في واشنطن يوم الخميس الماضي الرابع من شهر جمادى الأولى ١٤١٦هـ المقابل للثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥م وصفه بأنه خطوة إيجابية تجاه السلام العادل والشامل، مؤكدًا أن السلام لا يمكن تجزئته ومشيرًا في هذا السياق إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق في المسارين السوري واللبناني.

بعد ذلك تناول الملك التقارير المتعلقة بأهم الأحداث العالمية وبخاصة في مناطق التوتر في العالم.

وجدد الملك في هذا السياق موقف المملكة العربية السعودية الداعي إلى مواصلة جهودها وإمكاناتها لتحقيق السلام والعدل لصالح القضايا التي تهدد الأمن والسلام في المجتمع الدولي.

الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤١٦هـ
٩ أكتوبر ١٩٩٥م

تناول الملك فهد بن عبدالعزيز في حديث سياسي شامل الأحداث العالمية والمستجدات على الساحة الدولية موضحًا في هذا الصدد سياسات واتصالات ومواقف المملكة العربية السعودية تجاه العديد من القضايا الهامة وتطورات الأحداث تجاهها مشيرًا إلى مساعي المملكة الهادفة إلى تعزيز الأمن والسلام إقليميًا وعربيًا ودوليًا.

وعلى صعيد آخر أكد خادم الحرمين الشريفين أن قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية يحتل مكانًا مهمًا وبارزًا من اهتمامات الدولة مما مكن الحكومة من تعميم الكهرباء على جميع مناطق المملكة العربية السعودية في أسرع وقت ممكن.

وقال:

«إن الطاقة الكهربائية تشكل مدخلًا رئيسيًا لكافة قطاعات الاقتصاد وعاملًا معززًا للإنتاجية ولمستوى المعيشة وتطور نوعية الحياة للمجتمع السعودي».

وأكد الملك أن الطاقة الكهربائية تعد موردًا أساسيًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشكل سمة مميزة للدول المتطورة اقتصاديًا. مشيرًا إلى أن الكهرباء أقل أنواع الطاقة تلويثًا للبيئة وأكثرها مرونة في الاستعمال وسهولة في النقل والتوزيع.

وأشار الملك إلى أن قدرات التوليد من الكهرباء في المملكة العربية السعودية تطورت كمًا ونوعًا تطورًا كبيرًا خلال سنوات قليلة.

وفي هذا الخصوص دعا خادم الحرمين الشريفين القائمين على أمور الكهرباء في المملكة إلى مواصلة جهودهم المعتادة لتطوير قدرات التوليد من الكهرباء بما يتماشى والكثافة السكانية واتخاذ الإجراءات الاحتياطية والبديلة في الحالات الطارئة التي ينتج عنها قطع لا إرادي للتيار الكهربائي.

ودعا خادم الحرمين الشريفين المواطنين والمقيمين وأصحاب المؤسسات الصناعية إلى ترشيد الإنفاق في استخدام الطاقة الكهربائية حتى لا يرتفع الاستهلاك إلى الحد الذي قد يترتب عليه انقطاع مفاجئ في الكهرباء.

وبين خادم الحرمين الشريفين أن قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية شهد تطورًا نوعيًا تمثل في الاتجاه نحو استخدام المحطات البخارية ذات القدرات العالية لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

وقال الملك إنه نظرًا لاتساع رقعة المملكة وكثرة مدنها وقراها وهجرها فقد تطلب ذلك إنشاء شبكات كهربائية واسعة ذات جهود عالية لنقل الطاقة من مصادر توليدها إلى مسافات بعيدة ومن ثم توزيعها وإيصالها للمستهلكين.

وتماشيًا مع التوجيهات العامة لسياسة الدولة في مجال التنمية وتطوير الكوادر

الوطنية قال خادم الحرمين الشريفين: لقد أنشئت عدة مراكز تدريب تابعة لشركات الكهرباء لاستقطاب الشباب وتأهيلهم فنيًا وإداريًا للعمل في قطاع الكهرباء ولتطوير منسوبيها من الكفاءات الوطنية.

الاثنين ٢٣ رمضان ١٤١٦هـ
١٢ فبراير ١٩٩٦م

أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء أن حكومة المملكة العربية السعودية أنفقت أكثر من سبعين بليون ريال خلال العشر سنوات الأخيرة فقط على المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة بما في ذلك توسعة الحرمين الشريفين وتتضمن نزع الملكيات وتطوير المناطق المحيطة بهما وتطوير شبكات الخدمات والأنفاق والطرق.

وشدد الملك على أن المملكة العربية السعودية وهي تخصص جزءًا من دخلها الوطني للإنفاق على الحرمين الشريفين وتوسعتهما فإنها تعتبر ذلك استثمارًا لصالح الإسلام والمسلمين.

وقال:

«إن هذا الإنفاق أولانا الله إياه وخصنا به ودعانا إليه فامتثلنا له تلبية لنداء الله عز وجل».

وأكد الملك أن المملكة العربية السعودية أخذت على عاتقها القيام بأكبر توسعة في تاريخ المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف وهي التوسعة الحالية المرتبطة باسمه انطلاقًا من مسؤولياتها الإسلامية والدينية والتاريخية إزاء العالم الإسلامي بعامة والحجاج والعمار والزوار بخاصة.

ووصف خادم الحرمين الشريفين تلك المسؤوليات بأنها أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها بناء هذه البلاد حاضنة الدعوة الإسلامية ومهوى أفئدة المسلمين جميعًا حيث تلتقي في رحابها آمالهم وتتجه إليها قلوبهم ويولون نحوها وجوههم طالبين العون والنصر من الله وراجين أن يمدهم بروح من عنده.

وفي هذا السياق استعاد إلى الأذهان البيان الذي وجهه عام ١٣٦٨هـ جلالة الملك عبدالعزيز يرحمه الله إلى العالم الإسلامي معلنًا فيه اعتزامه تنفيذ مشروع لتوسعة الحرمين الشريفين بدءًا بالحرم النبوي الشريف.

الاثنين ١٥ شوال ١٤١٦هـ
٤ مارس ١٩٩٦م

جدد الملك في بداية الجلسة شكره وتقديره لكل الذين هنأوه بسلامة الشفاء من العارض الصحي الطارئ الذي ألم به مؤخرًا.

ثم قدم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تهانيه وتهاني المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا لدولة الكويت

الشقيقة بمناسبة مرور خمس سنوات على تحريرها من براثن احتلال النظام العراقي.

وأعرب عن أمله في أن يحفظ الله على الكويت أميرًا وحكومة وشعبًا ما منّ الله به عليهم من نعم الرخاء والأمن والاستقرار.

وطالب الملك النظام العراقي بإعادة جميع الأسرى الكويتيين وغيرهم وتنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعدوانه على الكويت في ما عبر عن ألم المملكة العربية السعودية عن معاناة الشعب العراقي نتيجة إصرار حكامه على عدم الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية.

ثم تطرق إلى عدد من الأمور ذات الصلة بحياة المواطنين مؤكدًا حرص الدولة على اتخاذ المزيد من القرارات الهادفة إلى ضمان استمرار الحياة الهانئة المطمئنة لأبناء المجتمع السعودي.

وفي هذا الصدد قال الملك فهد:

«إن هذا واجبنا ومسؤولياتنا وسوف لن نتردد ـ إن شاء الله ـ في تحقيق كل ما يهم المواطن على امتداد أراضي المملكة العربية السعودية».

على صعيد آخر استعرض مع المجلس المستجدات التي شهدتها الساحات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية مجددًا المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية إزاء كافة القضايا ووقوفها إلى جانب الحق والعدل والسلام في العالم.

وفي هذا الصدد نوه الملك بالنتائج التي أسفر عنها اجتماع اللجنة السعودية اليمنية لتحديد الخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من خط الحدود بين البلدين والتي اختتمت أعمالها في صنعاء يوم الخميس الحادي عشر من شوال الحالي على النحو الذي يؤكد عمق الروابط الأخوية والنيات الصادقة للقيادتين والشعبين الشقيقين السعودي واليمني.

وأثنى على ما ساد أجواء الاجتماع من روح أخوية صادقة اتسمت بالصراحة والوضوح.

وعلى المستوى العربي أكد الملك وقوف المملكة إلى جانب سورية الشقيقة في مفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي معربًا عن أمله في توصل الطرفين إلى سلام عادل وشامل يحفظ لسوريا استعادة أراضيها المحتلة وسيادتها عليها ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الاثنين ٢٩ شوال ١٤١٦هـ
١٨ مارس ١٩٩٦م

جدد الملك فهد بن عبدالعزيز التزام المملكة العربية السعودية بالسلام الدائم والعادل والشامل في المنطقة على كافة المسارات وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ونوه في هذا السياق بالنتائج التي أسفرت

عنها قمة صانعي السلام التي عقدت يوم الأربعاء الماضي في شرم الشيخ بمصر.

وأبدى الملك تقديره لجهود فخامة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك والمشاركين في قمة صانعي السلام الهادفة إلى تعزيز مسيرة السلام في المنطقة وشجب كل أنواع الإرهاب والعنف بغض النظر عن مصدره ومبرراته.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية ترى وجوب إعادة مسيرة السلام إلى الانطلاق سريعًا نحو تحقيق أهدافها وإزالة كل ما يعترض طريقها من عقبات أو عوائق، منوهًا بأهمية عملية السلام على المسارين السوري واللبناني».

على صعيد آخر نوه الملك بقيام أصحاب المعالي الوزراء بجولات ميدانية في بعض محافظات المملكة داعيًا إلى الاستمرار في تطبيق هذا النهج الذي تسعى الدولة من ورائه إلى التعرف على آمال وطموحات المواطنين وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة للمجتمع السعودي.

وإثر اطلاع خادم الحرمين الشريفين على تقرير عن أوضاع المياه في المملكة دعا إلى الاستمرار في تطبيق سياسة ترشيد المياه بوصفها ثروة وطنية يجب المحافظة عليها والحد من إهدارها.

وأهاب بالأسرة السعودية إلى تبني هذه الدعوة واستهلاك المياه بشكل أكثر تعقلًا، وقال:

«إن المملكة العربية السعودية توظف جهدًا ومالًا كبيرين في سبيل تحلية المياه المالحة بغية جعلها صالحة للشرب إلى جانب الاستفادة منها في الزراعة والصناعة».

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن ارتياحه للاتفاقية التي وقعتها يوم الخميس الماضي (أرامكو السعودية) مع (مجموعة فارديند يانس الصناعية اليونانية) لتأسيس مشروع مشترك في مجال التكرير والتسويق.

ووصف هذه الاتفاقية بأنها تجسد الإستراتيجية العامة للتكامل الرأسي للصناعات النفطية في المملكة العربية السعودية.

وتطرق الملك إلى مشاركة المملكة في معرض سوق القاهرة الدولي المقام حاليًا في القاهرة، حيث تعرض أكثر من ٥٠ شركة ومصنعًا نماذج بعض المنتجات الصناعية السعودية ذات الجودة العالية والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

وأكد ضرورة دعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين مصر والمملكة واستثمار كافة الفرص المتاحة لرفع معدلات حجم التبادل التجاري بين البلدين وإقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية المشتركة.

الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤١٦هـ
٨ أبريل ١٩٩٦م

أبدى الملك فهد بن عبدالعزيز اهتمام المملكة العربية السعودية بالوضع في البوسنة إثر تطبيق الشق العسكري من اتفاقية دايتون للسلام.

وقال:

إنه من المؤسف رفض الكروات الخضوع لاتفاقية دايتون للسلام حيث يصرون على منع اللاجئين المسلمين من العودة إلى ديارهم ومن ثم تقسيم مدينة موستار ومنع أهلها المسلمين من العبور إلى القسم الذي يسيطر عليه الكروات.

وندد الملك بالمحاولات الرامية إلى تقسيم البوسنة ووصف ذلك بأنه خروج على اتفاقية دايتون للسلام وطالب الأطراف المعنية بتقديم جميع أنواع الدعم لإنجاح التحالف المسلم الكرواتي على أسس عادلة ومنصفة.

في هذا السياق أعرب الملك عن أمل المملكة العربية السعودية بأن يسفر اجتماع مجموعة العمل الإسلامي الخاصة بالبوسنة التي ستعقد اجتماعًا لها غدًا إن شاء الله في سراييفو عن نتائج إيجابية تضمن حق الشعب البوسني في العيش بأمن وسلام واستقرار.

وتطرق الملك في حديثه عن الوضع في البوسنة إلى التقارير التي اطلع عليها والتي تشير إلى اكتشاف مقابر جماعية في البوسنة داعيًا المجتمع الدولي إلى إدانة هذه العملية والتنديد بها.

على صعيد آخر أطلع الملك المجلس على تقارير تتعلق بالأوضاع على الساحات الإقليمية والعربية والدولية.

وفي هذا الاتجاه جدد الملك موقف المملكة الداعي إلى تحقيق عملية السلام العام الشامل والعادل في المنطقة وعلى كافة المسارات.

كما جدد موقف المملكة العربية السعودية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهادف إلى بقاء المنطقة واحة أمن واستقرار تمكن أبناء المجتمعات الخليجية من المساهمة في تنمية بلدانها وفق تطلعاتها ورؤيتها المشتركة.

بعد ذلك انتقل الملك إلى الحديث عن الجولات التفقدية التي يقوم بها أصحاب المعالي الوزراء إلى شتى مناطق ومحافظات المملكة بغية التعرف عن كثب على واقع ومستقبل الخدمات المقدمة للمواطنين في إطار عملية التنمية الشاملة التي تسود أجواء المملكة العربية السعودية.

وقال:

«إننا نسأل رب العزة والجلال أن يمكننا من خدمة مواطنينا بشكل أكثر مما هو عليه الآن لأننا على اقتناع تام بأن خير استثمار هو الإنفاق على تنمية الإنسان السعودي ليكون

عضوًا نافعًا مفيدًا لدينه ومجتمعه وبلده وأمته».

ووجه باستمرار القيام بهذه الجولات التفقدية واصفًا إياها بأنها تمكن المسؤول من الوقوف على الطبيعة على ما هو متاح من الخدمات والنظرة المستقبلية إلى تطويرها وتنويعها بما يعزز القدرات الذاتية للمواطن السعودي في شتى المجالات وتطوير كافة مناطق المملكة.

وفي هذا الإطار نوه الملك بالإنجازات التي حققتها المملكة خلال السنوات العشر الماضية في المجالات العمرانية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والصناعية والصحية الأمر الذي مكن المملكة العربية السعودية من بناء بنية أساسية متميزة أسهمت ولا تزال في تدعيم التطور والتقدم النوعي والكمي في شتى المجالات.

الاثنين ٢٦ ذو الحجة ١٤١٦هـ
١٣ مايو ١٩٩٦م

أبدى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تقديره الجم لكافة الوزارات والأجهزة المعنية بالحج والحجاج على ما منّ الله به من نجاح متميز لخطة حج هذا العام ١٤١٦هـ.

وقال: «إننا نشكر رب العزة والجلال أن هيأ المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات مثلى لضيوف الرحمن الذين جاؤوا إلى الأماكن المقدسة لأداء الركن الخامس من أركان الإسلام ونحن نعتبر ما تقدمه المملكة العربية السعودية من جهود في هذا المجال شرفًا نعتز به وخدمة نؤديها بغية إرضاء الله عز وجل ثم الوفاء بالتزاماتنا الإسلامية والتاريخية تجاه الأمة الإسلامية».

ثم استعرض الملك الأوضاع على الساحتين العربية والإسلامية وما استجد عليهما من أحداث خلال الأسبوع الماضي.

وفي هذا السياق رحب الملك بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة معربًا عن أمل المملكة العربية السعودية في أن تواصل هذه الحكومة ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني الشقيق من طموحات وآمال في المجالات التنموية المختلفة.

كما أعرب خادم الحرمين الشريفين عن ارتياح المملكة العربية السعودية لما توصلت إليه الجمهورية اليمنية الشقيقة وأريتريا من اتفاق بشأن حل النزاع اليمني الأريتري إزاء جزر حنيش اليمنية عن طريق التحكيم الدولي في أعقاب جهود دبلوماسية قامت بها فرنسا.

«إننا نسأل رب العزة والجلال أن يمكننا من خدمة مواطنينا بشكل أكثر مما هو عليه الآن لأننا على اقتناع تام بأن خير استثمار هو الإنفاق على تنمية الإنسان السعودي ليكون عضوًا نافعًا مفيدًا لدينه ومجتمعه وبلده وأمته»

الاثنين ٣ المحرم ١٤١٧هـ
٢٠ مايو ١٩٩٦م

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن تفاؤله بأن يشهد العام الهجري الجديد انفراجات في كافة القضايا التي تهم العالم الإسلامي وشعوبه.

وأشار إلى أهمية الاستفادة من المضامين التي احتوت عليها هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة وتطبيقها في الحياة العملية للمجتمعات الإسلامية.

ودعا إلى ضرورة بذل الجهود ووضع الإمكانات في سبيل أمة إسلامية متعاونة متضامنة تحكّم كتاب الله وترجع إلى سنة رسوله ﷺ في كافة مجالات الحياة.

وعبرّ خادم الحرمين الشريفين عن تهانيه الحارة للأمة الإسلامية حكامًا وشعوبًا بمناسبة العام الهجري الجديد وسأل رب العزة والجلال أن يهيئ لهذه الأمة من أمرها رشدًا وأن يجعل هذا العام زمنًا لكل ما تتطلع إليه المجتمعات الإسلامية من أمن كامل واستقرار شامل وسلام عادل ورخاء مستمر.

وأكد الملك مجددًا وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب القضايا العادلة للأمة الإسلامية معتبرًا ذلك الموقف جزءًا أساسيًا ومهمًا من السياسة العامة للمملكة العربية السعودية.

ثم استعرض الملك مع المجلس القضايا الساخنة المهمة على مختلف الساحات مؤكدًا المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية إزاء تلك القضايا وصولًا إلى حلول ناجحة تكفل امتداد مظلة الأمن والمحبة والسلام على كافة أرجاء العالم ومجتمعاته.

وعبر خادم الحرمين الشريفين عن ارتياح المملكة للأنباء التي ترددت عن عزم الأطراف المعنية في أفغانستان الشروع في إجراء محادثات تستهدف إعادة الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع أفغانستان.

وقال:

إن المملكة العربية السعودية يسعدها أن ترى أفغانستان الشقيقة وقد استعادت عافيتها لينعم شعبها بالاطمئنان ولتصبح من ثم عضوًا فاعلًا في المجتمع الدولي.

من جانب آخر أبدى الملك تطلع المملكة العربية السعودية إلى أن تتمكن الوزارة الفلسطينية الجديدة من الاضطلاع بالمهمات المناطة بها إزاء تنمية الشعب الفلسطيني في شتى المجالات.

وتمنى خادم الحرمين الشريفين للرئيس ياسر عرفات وللمجلس التشريعي الفلسطيني وللوزراء الجدد التوفيق والسداد على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي سياق تطورات القضية الفلسطينية عبر خادم الحرمين الشريفين عن القلق البالغ للمملكة العربية السعودية جراء إغلاق إسرائيل جميع الأراضي الفلسطينية وقرار السلطات

الإسرائيلية أن قرار الإغلاق سيبقى ساريًا حتى انتهاء الانتخابات الإسرائيلية المقررة في ٢٩ مايو الحالي.

ونبه خادم الحرمين الشريفين إلى أن هذا القرار يلحق أبلغ الضرر بالشعب الفلسطيني الأمر الذي ترى المملكة العربية السعودية أن لا مبرر له، إذ إن من شأنه أن يعيق عملية السلام الشامل والعادل والكامل الذي تسعى المملكة إلى تحقيقه على كافة المسارات وبخاصة المسارين السوري واللبناني.

الاثنين ١٠ المحرم ١٤١٧هـ
٢٦ مايو ١٩٩٦م

أثنى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مستهل الجلسة على الإستراتيجيات والخطط والبرامج التي أنجزها مجلس التعاون لدول الخليج العربية إبّان الخمسة عشر عامًا الماضية من عمر المجلس.

ووصف ذلك بأنه إنجاز تحقق على كل الأصعدة من انطلاقة المجلس وتتويج للجهود المشتركة التي بذلتها الدول الست التي تشكل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال بمناسبة مرور ١٥ عامًا على قيام المجلس:

إننا بحمد رب العزة والجلال أن مكن هذا المجلس من تحقيق المزيد من التلاحم والتراحم وجسَّد علاقات راسخة وطيدة تحمل الخير والتضامن لشعوب دول المجلس والوقوف في وجه التحديات التي كانت تراهن على أن المجلس لن يتمكن من الاستمرار في تحقيق الأهداف المناطة به منذ ميلاده.

وجدد الملك موقف المملكة العربية السعودية الرامي إلى تعزيز استراتيجيات وخطط وبرامج مجلس التعاون الخليجي الهادفة إلى تحقيق منجزات ومكتسبات لشعوب دول المجلس التي تجمع بينها أواصر العقيدة وحسن الجوار ووحدة الآمال والمصير المشترك.

وتطرق خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك إلى الحديث عن النهضة التعليمية الشاملة في المملكة العربية السعودية مستشهدًا في هذا الصدد بآلاف المدارس وعشرات الكليات والمعاهد والجامعات السبع التي خرجت ولا تزال أعدادًا وفيرة مؤهلة من أبناء وبنات المملكة العربية السعودية ليتسنموا مواقعهم في تطوير وتقدم المجتمع السعودي.

ووصف التعليم في المملكة الذي بذر نواته الأولى يوم أن كان وزيرًا للمعارف بأنه في تطور وتقدم مستمرين، فضلًا عن قيامه بواجبه في تكوين المواطن الصالح البعيد عن الغلو والتطرف.

وقال:

«إن النمو الكبير الذي صاحب تنفيذ

برامج خطط التنمية لقطاع التعليم وبخاصة ما يتعلق منه بالنمو الكمي للمتغيرات التعليمية يعتبر بحق من أهم العلامات التي تميزت بها مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية».

وفي سياق اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالأوضاع العامة للمواطنين فقد حث أصحاب السمو والمعالي الوزراء كلٌّ في مجال اختصاصه، على بذل أقصى الجهود ووضع الإمكانات في سبيل تحقيق المزيد من الراحة للمواطنين في معاشهم وحياتهم اليومية.

بعد ذلك استعرض الملك مع المجلس تطورات الأوضاع على الساحات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية مجددًا موقف المملكة العربية السعودية الملتزم بدعم قضايا الحق والخير والمحبة والعدل والسلام.

ثم تطرق خادم الحرمين الشريفين إلى القضايا الإسلامية مستعرضًا في هذا الصدد تدهور الأوضاع في طاجيكستان داعيًا باسم المملكة العربية السعودية إلى تسوية الصراع الدائر هناك بالطرق السلمية.

كما استعرض تطورات الأوضاع في البوسنة والهرسك وازدياد حدة التوتر العرقي في كوسوفو داعيًا الأطراف المعنية إلى التروي واستخدام العقل والحكمة والمنطق في معالجة كافة المعوقات، معربًا عن أمله في أن يتخذ المجتمع الدولي موقفًا حازمًا تجاه أطماع صربيا.

الاثنين ٢٤ المحرم ١٤١٧هـ
١٠ يونيو ١٩٩٦م

نوه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بما تمخضت عنه القمة الثلاثية التي ضمت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية حيث ترأس وفد المملكة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني والتي أنهت أعمالها في دمشق يوم السبت الماضي.

وأكد أن المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا يعملون دومًا على تعزيز الجهود الرامية إلى مواصلة عملية السلام في المنطقة والتمسك بجميع الاتفاقات التي وقعت في إطارها.

وشدد خادم الحرمين الشريفين على وجوب مضاعفة الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني وإتمام المرحلة النهائية للمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وصولًا إلى سلام حقيقي شامل يقوم على احترام الحقوق والواجبات المتبادلة.

«نسأل رب العزة والجلال أن يمكننا من تقديم كل ما تملكه الدولة من إمكانات لتعزيز خططها وبرامجها»

وأبدى خادم الحرمين الشريفين ارتياح المملكة العربية السعودية لما طرأ على عملية السلام من تطورات إيجابية خلال الأسبوع الماضي، تمثل في اللقاءات الثنائية والثلاثية بين بعض الزعماء العرب، والتي كان من أبرزها لقاء المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا التي ترأس وفد المملكة فيها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد، للاستمرار في إستراتيجية دعم عملية السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه الثابتة المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة في فلسطين وعاصمتها القدس.

ثم انتقل بعد ذلك خادم الحرمين الشريفين إلى استعراض الأوضاع المحلية مؤكدًا على أهمية إيلاء احتياجات ومتطلبات المواطنين الأهمية القصوى، واعتبارها من أولويات أعمال أصحاب السمو والمعالي الوزراء لما لذلك من آثار إيجابية على حاضر ومستقبل المواطن السعودي.

ووجه باستمرار الوزراء في القيام بجولات ميدانية، وقال:

«إنها عمل إيجابي نسأل رب العزة والجلال أن يمكننا عبره من تقديم كل ما تملكه الدولة من إمكانات لتعزيز خططها وبرامجها الهادفة إلى رفع مستوى المواطنين الأوفياء».

الاثنين ١ صفر ١٤١٧هـ
١٧ يونيو ١٩٩٦م

قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مستهل جلسة اليوم إن المجتمعات العربية تمر اليوم بمتغيرات تستوجب منا أن نقول نعم للسلام الرشيد والتضامن ولا للحرب والفرقة وأن نهتم بأماني شعوبنا وتطلعاتها إلى حياة كريمة وسط عالم يموج بالفتن والاضطرابات والقلاقل.

كما جدد حرص المملكة العربية السعودية على أن تسود العالم أجواء من الحق والعدل والخير والسلام، تحقيقًا لما تطمح إليه المجتمعات العربية من تنمية اجتماعية واقتصادية تسمو بها في مدارج التقدم والازدهار، وأن لا يكون هناك مكان لمن يسعى إلى تشتيت الجهد العربي وتمزيقه.

ثم تناول الملك فهد توسع الآمال المعلقة على نتائج مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي سيعقد في القاهرة يوم ٢١ يونيو الحالي معربًا عن أمل المملكة العربية السعودية في الخروج برؤية مشتركة إزاء عملية السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة تلزم الطرفين العربي والإسرائيلي بالتمسك بجميع القرارات والتعهدات المتخذة تجاه هذا السلام وتجسد النيّات المخلصة في مواصلة المسيرة دربها حتى نهاية المطاف.

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين أهم المستجدات على الصعد الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية، شارحًا مواقف المملكة العربية السعودية نحو تلك المستجدات، وحرص المملكة على أن يتحقق للمجتمع الدولي كل ما يطمح إليه من أمن وسلام واستقرار.

ثم تناول خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك الحديث عن قيام عدد من أصحاب المعالي الوزراء الأسبوع الماضي بجولات ميدانية شملت مدن تبوك وضباء وسكاكا وحقل والقريات وطريف وعرعر للتعرف على واقع الخدمات المهيأة للمواطنين والنظرة المستقبلية لتطويرها بما يحقق الأهداف المرجوة، وهي وضع تجهيزات متكاملة من المرافق والخدمات العامة للرقي بمستوى حياة المواطنين حاضرًا ومستقبلًا إن شاء الله.

ووصف هذه الجولات الميدانية بأنها استمرار لجهود الدولة الهادفة إلى تلبية احتياجات أبناء المملكة العربية السعودية وتطلعاتهم للحصول على خدمات عالية المستوى في المدينة والقرية على حد سواء.

«إن أهم هدف إستراتيجي للمملكة العربية السعودية هو المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله مع الدفاع عن الدين والوطن والحفاظ على الأمن والاستقرار»

الاثنين ٨ صفر ١٤١٧هـ
٢٤ يونيو ١٩٩٦م

جدد خادم الحرمين الشريفين التأكيد على الاهتمام الذي توليه المملكة العربية السعودية لقضية القدس العربية. مشددًا على أن السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون الوصول إلى حل لقضية القدس، وتسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادًا إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وطالب المجلس بوقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة وبخاصة القدس، وإزالة هذه المستوطنات. مؤكدًا رفض المملكة العربية السعودية القاطع لأي أوضاع تنجم عن تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني.

وأكد خادم الحرمين الشريفين حقيقة تمسك الدول العربية بعملية السلام تطلعًا للسلام العادل والشامل، هو هدف وخيار استراتيجي لا يتحقق إلا في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزامًا مقابلًا تؤكده إسرائيل بالعمل الجاد من أجل استكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة.

ودعا خادم الحرمين الشريفين المجتمع

الدولي وبخاصة راعيي عملية السلام إلى العمل على ضمان عدم إخلال إسرائيل بأسس عملية السلام ووفائها بالتعهدات التي تم الالتزام بها سواء بالنسبة للاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية أو بالنسبة لقضايا مفاوضات المرحلة الانتقالية.

كما طالب المجتمع الدولي بمواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وبالسعي لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض عليه.

الاثنين ١٥ صفر ١٤١٧هـ
١ يوليو ١٩٩٦م

توجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مستهل الجلسة بالحمد والشكر لله عز وجل لما منَّ الله به على أبناء المملكة العربية السعودية من النعم الظاهرة والباطنة التي لا تعد ولا تحصى.

وأوضح أن من أهم وأول منن الله تبارك وتعالى على أهل هذا البلد الأمين أن جعله تعالى حرمًا آمنًا إلى يوم الدين.

واستعرض الملك مع مجلس الوزراء المراحل الأولى لنشوء المملكة العربية السعودية على يد العاهل المؤسس الراحل العظيم الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ الذي استطاع بقوة إيمانه وبرجاحة فكره ووضوح منهجه وثاقب نظره إقامة هذا الكيان الكبير على هدي من الكتاب والسنة النبوية المطهرة، فعم البلاد الأمن والأمان والاستقرار ورغد العيش الكريم، فنمت البلاد وترعرعت وتفتحت لها كنوز الأرض. فعلينا أن نشكر الله عز وجل لأنه بالشكر والشكر وحده تدوم النعم.

وأعاد الملك إلى الأذهان الأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية الست التي تم الأخذ بها على أرض الواقع وثوابت المملكة العربية السعودية من الالتزام المطلق بعقيدة التوحيد التي لا مناص ولا محيد عنها لأنها منهج الله، وأن أي محاولات يائسة أو سلوكيات طائشة لن تزيد هذه البلاد إلا إصرارًا على الثوابت التي التزمت بها لتكون في خدمة الإسلام وإعلاء شأن المسلمين مع الحفاظ على كافة المكتسبات وطنيًا وإقليميًا ودوليًا.

وقال:

«إن أهم هدف إستراتيجي للمملكة العربية السعودية هو المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله مع الدفاع عن الدين والوطن والحفاظ على الأمن والاستقرار للبلاد. ولعل أبرز صور التلاحم بين الشعب وقيادته شجب جميع المواطنين على كافة المستويات وإدانتهم هذه الجريمة. وكلهم على ثقة إن شاء الله بأنه سوف يتم القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة لتطبيق شرع الله فيهم».

وأعرب الملك عن ثقته غير المحدودة بأبناء هذا الوطن مبينًا أن المواطن السعودي يعمل جنبًا إلى جنب مع رجل الأمن، وكلاهما يكمل أحدهما الآخر في أي موقع من مواقع الخدمة الوطنية.

وعبّر باسم المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا وبالأصالة عن نفسه عن عميق شكره وتقديره لموقف الأصدقاء من القادة والرؤساء والعلماء ورجال الفكر والقلم من حادث التفجير الآثم في مدينة الخبر، والتفاف الأشقاء والإخوة الأصدقاء حول المملكة عبر كل وسائل الاتصال.

وأبدى خادم الحرمين الشريفين ارتياح المملكة العربية السعودية لبدء روسيا سحب قواتها من الشيشان يوم الجمعة الماضي، ومن ثم الاستمرار في ذلك وفق جدول زمني بحيث يتم كامل الانسحاب بحلول نهاية شهر أغسطس/آب المقبل إن شاء الله.

الاثنين ٢٢ صفر ١٤١٧هـ
٨ يوليو ١٩٩٦م

أشار خادم الحرمين الشريفين في جلسة اليوم إلى أن التنسيق والتعاون مستمران بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والأمنية وهي قنوات ترفد تطلع البلدين إلى الخروج برؤية مشتركة تجاه ما يهدفان إليه من عزم وحزم في معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتحدث الملك عن العلاقات السعودية ـ الفرنسية واصفًا إياها بأنها ذات جذور عميقة بحكم ما للبلدين من مواقف واقعية وسياسات واضحة واحترام وتقدير متبادلين.

وفي مجال النشاط الثقافي وجه الملك فهد بن عبدالعزيز الوزارات والأجهزة المختصة بتكثيف الجهود للنهوض بمعطيات الحياة الثقافية بحيث تتناسب مع مستوى ما حققته المنجزات المادية للتنمية في المجتمع السعودي.

وأوضح أن ما يمر به الوضع الثقافي الراهن على مستوى الكبار في المملكة العربية السعودية من رقي فكري إنساني يستدعي أن تواكبه جهود مماثلة على مستوى ثقافة الطفل والناشئة والشباب وفق ما حددته استراتيجيات خطط التنمية السعودية.

وفي هذا الصدد أكد ضرورة التشبع بالقيم الحضارية الإسلامية بهدف ترسيخ الهوية العامة للثقافة السعودية لإثراء شخصية المواطن السعودي وبناء تكاملها في ما يعزز الإحاطة الشاملة بالعقيدة الإسلامية السمحة والقدرة على التفاعل ضمن حركة التطور الإنساني، مع تنمية ثقافة الطفل والناشئة وإشباعها بكل ما يؤهلهما على العطاء الإيجابي بما يفيد المسيرة الحضارية الخيرة التي تشهدها بلادنا العزيزة.

الاثنين ٢٩ صفر ١٤١٧هـ
١٥ يوليو ١٩٩٦م

حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بعد اطلاعه على سير البرامج التنفيذية لخطة التنمية الخمسية السادسة التي تمضي لعامها الثاني على التأكيد بأن عملية التنمية الشاملة تسير في الإطار الذي رسمته الدولة لها وفق قيم وتقاليد المجتمع السعودي وهي القيم النابعة من الإسلام فكرًا وسلوكًا وحضارة.

وأضاف موضحًا أن عملية التنمية المستمرة منذ أكثر من ربع قرن سبقها وصاحبها الكثير من التوجه والاستعداد المجتمعي والتحولات الفكرية والثقافية والتعليمية والاجتماعية المرتبطة عضويًا بعملية التطور الحضاري في نسق الهوية السعودية نهلًا من الينبوع الإسلامي الأصيل الذي لا ينضب.

وشدد الملك على أن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنظم الملتزم الذي سخره ويسخره المجتمع السعودي بجميع فئاته وقطاعاته اعتمادًا على الله ثم الذات لإيجاد قدرات تمكنه من العطاء لتأمين متطلبات وجوده الحيوي ومواصلة تطوره الحضاري أداء لرسالته الإسلامية الإنسانية.

ووصف خطط التنمية السعودية بأنها عملية مستمرة ومتصاعدة تعبيرًا عن تجدد المجتمع العربي السعودي وتزايد هذه الاحتياجات نوعًا وكمًا.

وأثنى خادم الحرمين الشريفين على ما تحقق خلال السنتين الأوليين لسني خطة التنمية السادسة من منجزات نوعية جاءت مستكملة ومتممة للخطط الخمس للتنمية الخمسية لأنها نفذت ولله الحمد بوعي وطني تميز به المجتمع السعودي.

وقال:

«إن من السمات الرئيسة التي ميزت خطة التنمية الحالية والدعم غير المحدود للقطاع الخاص وحرص الحكومة على توفير خدمات التجهيزات الأساسية مثل المواصلات والاتصالات والطاقة الكهربائية والمدن الصناعية والطرق على مستويات عالية الجودة تضاهي المقاييس السائدة في الدول الصناعية».

ووجه الملك الوزراء بمواصلة الخطوات العملية لاستكمال تنفيذ خطة التنمية الحالية لمواكبة الطلب المتزايد على التجهيزات الأساسية إضافة إلى المحافظة على القائم منها عن طريق الصيانة الدورية مؤكدًا وفقه الله بأن الحكومة مستمرة في تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه من خلال مواصلة سياستها في مجال دعم وتنمية القطاع الخاص السعودي.

وأبدى خادم الحرمين الشريفين ارتياحه لنتائج اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق الثالث عشر الذي عقد في مسقط للمساهمة الإيجابية الكاملة لتحقيق الأهداف الخيرة وفق ما ورد في البيان الختامي الذي صدر يوم الأحد الثامن والعشرين من شهر صفر الحالي.

الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤١٧هـ
٢٢ يوليو ١٩٩٦م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أن توفير الظروف المواتية لتحقيق مستوى أفضل للعائد الربحي يعد العامل الأساس للنجاح في حشد وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار المحلي في الأصول الثابتة.

وأضاف:

في ظل النظام الاقتصادي الحر الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية لا بد من بذل جهود مكثفة لتمكين رؤوس الأموال الخاصة من الاستثمار المحلي.

وأثنى على القطاع الخاص الذي تتواصل إسهاماته لتحقيق الأهداف الاستثمارية.

كما تناول خادم الحرمين الشريفين في حديثه التجارة الخارجية واصفًا إياها بأنها تؤدي دورًا حيويًا في عملية التنمية الاقتصادية فضلًا عن أنها تمثل حلقة الارتباط بين الاقتصاد الوطني بمختلف قنواته ونشاطاته وبين الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق أوضح خادم الحرمين الشريفين أن التجارة الخارجية تتطلب توفير متطلبات التنمية المالية والسلعية والتقنية من جانب وفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الصناعية والزراعية من جانب آخر.

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين في حديثه بالأرقام واقع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية التي تسهم بمقدار كبير في الناتج الوطني الإجمالي من جانب العرض. حيث تبلغ حاليًا حصة الواردات من السلع والخدمات في مكونات الناتج الوطني الإجمالي غير النفطي نحو ٤٥ في المائة، وأيضًا من جانب الطلب حيث تبلغ حصة الصادرات الإجمالية في هيكل الطلب الكلي أكثر من ٤٠ في المائة.

فضلًا عن ذلك فإن خادم الحرمين الشريفين أكد أن أهمية التجارة الخارجية تنبع من كون المملكة العربية السعودية تمثل أكبر دولة مصدرة للنفط ومنتجاته في العالم وفي الوقت نفسه تمثل سوقًا واسعة للسلع والخدمات.

وقال:

«إن التقارير التي اطلعت عليها تضع المملكة العربية السعودية في المراكز الأول بين دول العالم من حيث تجارتها الخارجية».

الاثنين ٢١ ربيع الأول ١٤١٧هـ
٥ أغسطس ١٩٩٦م

أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود مجلس الوزراء على رؤية المملكة العربية السعودية ومواقفها إزاء ما شهدته القضايا الرئيسية إقليميًا وعربيًا وإسلاميًا ودوليًا من تطورات متلاحقة خلال الأيام القليلة الماضية.

واستعرض الملك مع المجلس جهود المملكة في هذا السبيل من خلال مشاوراته ولقاءاته مع بعض إخوانه القادة العرب ومن خلال كبار الشخصيات التي زارت المملكة مؤخرًا، ومن بينهم فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، وسمو الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، ومعالي وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري.

لقد جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حرص المملكة العربية السعودية على مواصلة سعيها المخلص الذي عرفت به على جميع الساحات وتجاه مختلف القضايا وفي مقدمتها قضية السلام في الشرق الأوسط.

وقال الملك:

«إن المملكة العربية السعودية التي انطلقت في كل شأن من شؤونها من قاعدة راسخة ثابتة لا تتبدل وهي تحكيم كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين ﷺ لن تحيد في نهجها عن هذا المنطلق في ما يختص بعلاقاتها مع الأشقاء والأصدقاء».

وأضاف:

«وعلى هذا الأساس المكين فبحول الله وقوته فإن هذه البلاد ستتواصل جهودها الخيرة على نفس النهج المعلن الذي درجت عليه، على درب تحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية للحفاظ على الأمن والاستقرار».

بعد ذلك ناقش خادم الحرمين الشريفين مع المجلس جوانب من قطاعات التنمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في كافة المجالات.

الاثنين ٢٨ ربيع الأول ١٤١٧هـ
١٢ أغسطس ١٩٩٦م

أحاط الملك المجلس بفحوى لقاءيه بأخويه، فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وجلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية في زيارتيهما القصيرتين للمملكة.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«لقد تناولت المباحثات خلال اللقاءين كل ما من شأنه دفع عملية السلام في الشرق

الأوسط واستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، فضلًا عن تنسيق الجهود في كافة القضايا، وكذلك دعم العلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية وكل من مصر والأردن في جميع الميادين».

ثم وصف الملك فهد بن عبدالعزيز نتائج اللقاءين بأنها ناجحة وبناءة تهدف إلى كل ما فيه الخير للأمة العربية والإسلامية وقضاياها المصيرية، محددًا وفقه الله الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية تجاه قضية السلام في المنطقة، وهو ضرورة تواصل عملية صنع السلام العادل والشامل في المنطقة على جميع المسارات ووفقًا للإطار الأساس الذي انطلقت منه في مؤتمر مدريد.

في مجال استعراض القضايا الإقليمية والدولية دعا خادم الحرمين الشريفين الأشقاء في الصومال إلى تحكيم العقل والتحلي بالحكمة في معالجة اختلافاتهم للحفاظ على مصالحهم الوطنية وتجنيب الصومال ما ألم به من خراب ودمار وسفك للدماء.

وفي الإطار المحلي استعرض خادم الحرمين الشريفين مع المجلس ما شهده القطاع الصناعي في المملكة من تطور شامل خلال خطط التنمية الخمسة الماضية والخطة الخمسية السادسة الجاري تنفيذها.

وقال:

«إن التصنيع هو البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية بالإضافة إلى تنمية القوى العاملة الوطنية وإرساء قاعدة تقنية صلبة».

وأضاف الملك قائلًا:

«لقد تحددت معالم القطاع الصناعي في المملكة خلال المراحل التنموية السابقة والتي تكوّن عبرها هيكل الصناعة السعودية ليشمل ثلاثة قطاعات فرعية هي: الصناعات البتروكيماوية وصناعة تكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى».

وقال:

«إن الأرقام والإحصاءات التي بين يديَّ توضح مدى تطور هذا القطاع والنجاح الذي حققته الدولة في هذا المجال، حيث تحولت المملكة وخلال فترة زمنية قصيرة من بلد مستورد لكافة احتياجاتها إلى بلد يصنع كثيرًا من المنتجات فضلًا عن تصدير جزء كبير منها. مشيرًا إلى أن العدد الإجمالي للمصانع المنتجة والمرخصة بلغ ألفين وأربعمائة وثمانية وثلاثين مصنعًا رأسمالها نحو (١٦١,٧٠٢) مليار ريال، ويعمل فيها ما يزيد على (٢١٨٠٥٦) عاملًا. كما أن المدن الصناعية الثماني المطورة التي تغطي أنحاء المملكة وعلى مساحة تزيد على ٣٢ مليون متر مربع أسهمت في تحقيق مزيد من التطور الصناعي».

الاثنين ٥ ربيع الآخر ١٤١٧هـ
١٩ أغسطس ١٩٩٦م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن إستراتيجية المملكة العربية السعودية في التنمية الشاملة تضع القطاع الزراعي واحدًا من عناصر إنجاح التنمية وتربطه عمليًا بالأمن الغذائي الذي يشكل دعامة من دعامات الأمن الاجتماعي والاقتصادي الشامل.

وأوضح عند رئاسته جلسة مجلس الوزراء أن قطاع الزراعة سيستمر في أداء دوره المهم في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال توسعة نطاق روابطه الاقتصادية مع القطاعات الأخرى منوهًا باستجابة القطاع الخاص على نحو إيجابي مع إجراءات الدولة لدعم قطاع الزراعة.

وعزا الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود نجاح خطط التنمية السعودية ومن بينها القطاع الزراعي إلى وعي المواطن السعودي الذي أثبت ويثبت كل يوم أنه قادر ومؤهل لمواجهة التحدي الحضاري التنموي الذي يواجهه الإنسان في كل مكان في ضوء التحديات والمتغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين مع مجلس الوزراء أهمية القطاع الزراعي لحاضر المملكة العربية السعودية ومستقبلها لافتًا إلى أن هذه الأهمية تمتد إلى أكثر من مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ولخص الملك أهمية القطاع الزراعي السعودي على النحو الآتي:

- إن الإنتاج الزراعي مع رديفه تصنيع المواد الغذائية اعتمادًا على الذات يشكل جزءًا لا يتجزأ من الأمن السعودي الشامل. مبينًا أن المملكة العربية السعودية أدركت في وقت مبكر أهمية الأمن الغذائي في ترسيخ الأمن والسيادة، حين استدعى قبل أكثر من ست وخمسين سنة موحِّدُها المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود بعثة زراعية عالمية لوضع دراسة علمية ميدانية عن الإمكانات الزراعية في المملكة وتطويرها. من ثم أنشأ رحمه الله مديرية للزراعة مرتبطة بوزارة المالية في شهر رجب من العام ١٣٦٧هـ نيسان ـ أبريل ١٩٤٨م.
- الأهمية الإستراتيجية لزيادة الإنتاج الوطني للمواد الغذائية لمقابلة متطلبات التزايد السكاني.
- دور التنمية الزراعية في دفع عملية التنمية وزيادة فرص الأيدي العاملة السعودية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني والرفع من مستوى رفاهية المواطنين في القرى السعودية مما يحد من النزوح القروي ويدعم

برامج التنمية الإقليمية المتوازنة التي تنتهجها المملكة العربية السعودية إضافة إلى إسهام التنمية الزراعية المخططة في الحفاظ على التوازن البيئي من خلال مكافحة التصحر الذي تعاني منه كثير من مناطق العالم.

وأبرز الملك أن إنتاج معظم المجموعات السلعية الزراعية ينمو بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني بل وتفوق كذلك معدلات النمو الزراعي المستهدفة وإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي غير النفطي تجاوزت نسبة ١١٪.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن القطاع الخاص سوف يستمر بالاضطلاع بدور أساسي في جميع أوجه النشاط الزراعي بما في ذلك الاستثمار والإنتاج والتسويق وفي الوقت نفسه ستقوم الحكومة بتنفيذ مجموعة من البرامج الملائمة المتعلقة بالبحوث الزراعية والخدمات وتوفير التسهيلات الائتمانية ومساندة وتعزيز تطبيق واستنبات التقنية الحديثة على القطاع الزراعي.

وانتقل الملك فهد بن عبدالعزيز بعد ذلك إلى استعراض أهم الأحداث العربية والإقليمية والإسلامية والدولية فقال:

«إن المملكة العربية السعودية الموفقة باتباع المنهج الإسلامي الحكيم في تعاملها مع جميع الأشقاء والإخوة والأصدقاء في كل جزء من العالم توطد علاقاتها على النحو الذي يحفظ للجميع الحقوق ويخدم المصالح العربية والإسلامية»

وأكد أن الدور السعودي كان وما زال وسيبقى بتوفيق الله دور الرحمة للعالمين أمنًا وسلامًا وكرامة وازدهارًا وهناء لكل إنسان على وجه الأرض بحكم مسؤولية المملكة العربية السعودية في حمل أمانة عقيدة التوحيد وخدمة الحرمين الشريفين.

الاثنين ١٢ ربيع الآخر ١٤١٧هـ
٢٦ أغسطس ١٩٩٦م

أبان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن أن عملية التنمية الحضارية في المملكة العربية السعودية استهدفت أول ما استهدفت الاعتماد بعد الله على الذات وتعبئة الإمكانات والطاقات والعقول السعودية كافة.

وقال الملك لمجلس الوزراء:

«إن إدراك جوهر الأزمة الحضارية التي يعيشها الإنسان المعاصر أوجب علينا أن نحدد منهج التنمية الشاملة على أساس علمي جاد وناضج يبرز معاني التعبئة الوطنية مع سيادة العمل بالقيم الإسلامية في كل شأن من شؤون حياتنا».

ومضى بعد هذا التمهيد فاستعرض دور القطاع الخاص لإنجاح خطط التنمية الشاملة مؤكدًا أن مسيرة القطاع السعودي الخاص لم تواجه ولله الحمد عقبات فكرية، لأن الحكومة السعودية أكدت منذ البداية بالفعل قبل القول

التزامها بمبادئ ترتكز على الشريعة الإسلامية مستلهمة منها التقاليد التي تنص على حرية النشاط الاقتصادي ودعمها لذلك.

وأعرب الملك عن تفاؤله بتعاظم دور القطاع الخاص ليصبح محركًا جوهريًا للنمو في المستقبل المتطور للاقتصاد السعودي محددًا العوامل التي تدعو إلى التفاؤل التي منها: تزايد الثقة لدى المستثمرين في القطاع الخاص مما أدى إلى وضوح صورة المستقبل الاقتصادي وتحسن مناخ الاستثمار.

إن خادم الحرمين الشريفين أكد في إيضاحاته العلمية والعملية تصميم حكومة المملكة العربية السعودية على مواصلة سياسات تشجيع القطاع الخاص.

كما أكد أن الحكومة تعطي أهمية كبيرة للقطاع الخاص وستواصل دعمه، داعيًا إياه إلى مواصلة زيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتحقيق زيادة صافية في الأيدي السعودية العاملة في القطاع الخاص.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن من الحقائق التاريخية الملفتة للنظر تعاظم الدور التنموي لحكومة المملكة العربية السعودية الأمر الذي ساعد بشكل أساسي على تكوين وتبلور الملامح الاقتصادية للقطاع الخاص.

في هذا الخصوص نوه الملك فهد بن عبدالعزيز بالنجاح الكبير الذي يحققه القطاع الخاص في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والنقل والتشغيل والصيانة مما يدل على وجود علاقة تكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص.

وحث خادم الحرمين الشريفين الوزراء المعنيين على تقديم المزيد من التسهيلات التي تمكن القطاع السعودي الخاص من أداء دوره المهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي إطار حرصه على كل ما فيه راحة المواطنين والمقيمين وجه خادم الحرمين الشريفين الوزراء المعنيين بتقديم الخدمات للمواطنين ومنها المياه والكهرباء إلى استمرار تطوير هذه الخدمات، وبخاصة في ضوء الزيادات التي حدثت في معدلات الطلب على هذه الخدمات للاستعمالات المنزلية والترويحية والزراعية والصناعية الناتجة عن النمو السكاني والتقدم العمراني والتطور في مستوى المعيشة، وما يصاحب ذلك من زيادة في معدلات استهلاك الفرد.

ثم دعا خادم الحرمين الشريفين المواطنين والمقيمين إلى وجوب الاستخدام الأمثل للطاقة الكهربائية والمياه، مؤكدًا أن الطاقة الكهربائية تمثل مدخلًا رئيسيًا لكافة قطاعات الاقتصاد وعاملًا معززًا للإنتاجية ولمستوى المعيشة ونوعية الحياة، وأن الدولة مستمرة في إيصال الخدمات الكهربائية إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية كافة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية. مشيرًا إلى أن خدمات الكهرباء شهدت تقدمًا ملحوظًا خلال فترة الخطة الخامسة للتنمية وفقًا للمؤشرات الرئيسية التي تجاوز بعضها الأهداف المحددة له.

الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٤١٧هـ
٢ سبتمبر ١٩٩٦م

أشار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى أن قطاع التعليم يحظى باهتمام الدولة ورعايتها، واهتمامه رعاه الله شخصيًا به من منطلق أن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

وقال:

«إن الموارد البشرية وتنميتها في المجتمع السعودي انطلاقًا مما جاء في كتاب الله وسنة رسوله تمثل الركيزة الأساسية لنقطة التقاء الأهداف والغايات الأساسية لعملية التنمية».

وأضاف أن الارتقاء بخصائص الموارد البشرية وتحسين كفاءتها التقنية والإنتاجية يؤدي إلى تحسين مستوى أداء العمل وإلى تحقيق التنمية الحضارية والبشرية.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر التعليم العام للبنين والبنات في المدن والقرى في مختلف مناطق المملكة من خلال وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات والقطاعات الحكومية الأخرى.

كما أشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات تقومان كذلك بتوفير فرص تعليمية لفئات اجتماعية معينة مثل التعليم الخاص ومحو الأمية وتعليم الكبار.

ومضى الملك مستعرضًا أهمية التعليم العالي فوق الثانوي، مبينًا أنه يتحقق للمجتمع السعودي من خلال وزارة التعليم العالي عبر الجامعات السبع وفروعها المنتشرة في معظم أنحاء المملكة من خلال سبعين كلية؛ فضلًا عن ثمان وسبعين كلية مرتبطة بوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات ووزارة الصحة والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ووزارة البرق والبريد والهاتف والهيئة الملكية للجبيل وينبع.

وأرجع الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود التوسع في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية إلى ما يخصص لهذا القطاع من اعتمادات في ميزانية الدولة. مشيرًا على سبيل المثال إلى أنه اعتمد لهذا القطاع خلال سنوات خطة التنمية الخامسة أكثر من مائة وثلاثة وخمسين بليون ريال تمثل ثمانية عشر في المائة تقريبًا من الميزانيات المعتمدة للفترة نفسها.

وقال خادم الحرمين الشريفين في بحثه لشؤون التعليم مع بداية قرب العام الدراسي الجديد:

«إن إجمالي عدد الطالبات وفق إحصاء عام ١٤١٦هـ بلغ مليونين وخمسة عشر ألفًا وسبعمائة وسبعًا وخمسين طالبة. وإن عدد المدارس لتعليم البنات وصل إلى أحد عشر ألفًا وأربعمائة وإحدى وأربعين مدرسة بحسب الإحصاء ذاته. مع مائة وثمانين معهدًا للمعلمات، وثلاثين معهدًا للتدريب المهني،

وواحد وعشرين معهدًا للتعليم الخاص، وإحدى وستين كلية متوسطة ومطورة وجامعية».

ثم تناول الملك فهد بن عبدالعزيز أعداد طلاب ومدارس التعليم العام للبنين في المملكة العربية السعودية خلال عام ١٤١٦/ ١٤١٧هـ. فبيّن أن الإجمالي وصل إلى مليونين وأربعة آلاف وأربعمائة وتسعة وتسعين طالبًا يدرسون في أحد عشر ألفًا ومائة وإحدى وتسعين مدرسة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إلى جانب كليات المعلمين؛ بالإضافة إلى التعليم الخاص وتعليم الكبار.

واستمر الملك في شرحه عن التعليم مركزًا في هذا المجال على التعليم العالي فأشار إلى أن إجمالي العدد وفق إحصاء عام ١٤١٦هـ بلغ ثلاثمائة وستة آلاف وخمسمائة وأربعة وثمانين طالبًا وطالبة، منهم مائتان وسبعة وتسعون ألفًا وثمانمائة وثلاثون طالبًا وطالبة في مرحلة البكالوريوس، وسبعة آلاف ومائتان وثمانون دارسًا ودارسة في مرحلة الماجستير، وألف وأربعمائة وستة وستون دارسًا ودارسة في مرحلة الدكتوراه للفترة نفسها. ويشمل ذلك إلى جانب الجامعات الكليات التابعة لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات.

أما في ما يتصل بالتعليم الفني والتدريب المهني من خلال مؤسسته العامة فقد بيّن أن إجمالي الملتحقين بمرافقه التعليمية المختلفة حتى عام ١٤١٦هـ بلغ اثنين وستين ألفًا وثلاثمائة وأربعة وخمسين طالبًا يدرسون في ثلاثمائة وأربعة وثلاثين مرفقًا تنفذ في وحدات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وأخرى تحت إشرافها.

واعتبر خادم الحرمين الشريفين المحصلة النهائية للتوسع في التعليم على مختلف أنواعه أحد الشرايين المهمة التي تضخ دماء جديدة في النسق الاجتماعي السعودي العام الذي يبني أبناؤه وبناته بسواعدهم الفتية نهضة بلادهم وتطورها ورقيها في المجالات كافة.

وأهاب بأبنائه وبناته الطلاب بأن يواصلوا عطاءاتهم وإبداعاتهم في شتى العلوم والمعارف.

كما نوه بالدور الكبير الذي يؤديه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات، وكذلك المعلمون والمعلمات في القطاعات المختلفة بالتعليم. واصفًا الرسالة التي يضطلعون بها بأنها إعداد أجيال المستقبل على أسس من الإيمان بالله لبناء الوطن وتحقيق تقدمه ورخائه.

وفي هذا الإطار وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المسؤولين عن قطاع التعليم في مختلف أجهزته بتهيئة مزيد من الأجواء المناسبة والتسهيلات لمن تم قبولهم هذا العام في مختلف المراحل الدراسية وبذل أقصى الجهود لاستقبال الطلبة عامة مع بدء عامهم الدراسي الجديد.

كما تطرق الملك إلى وضع الأقلية المسلمة

في الفيليبين مبديًا ارتياح المملكة العربية السعودية للاتفاق الذي توصلت إليه جبهة التحرير الوطنية (مورو) والحكومة الفيليبينية لوضع حد للمأساة التي أقضت مضجع المسلمين في ميندناو لأربعة وعشرين عامًا.

الاثنين ٢٦ ربيع الآخر ١٤١٧هـ
٩ سبتمبر ١٩٩٦م

استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود مع أعضاء مجلس الوزراء ما شهده قطاع المواصلات من منجزات شملت مجالات التنمية كافة.

وأعلن في هذا الصدد أنه في نهاية السنة الخامسة من خطة التنمية الخامسة ١٤١٤/ ١٤١٥هـ قفز مجموع أطوال الطرق المسفلتة التي نفذتها وزارة المواصلات في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية إلى اثنين وأربعين ألفًا ومائتين وتسعة وأربعين كيلومترًا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة. في ما بلغ مجموع أطوال الطرق الزراعية المنجزة التي شُقَّت خمسة وتسعين ألفًا وتسعمائة وواحدًا وأربعين كيلومترًا.

وتابع أنه في خطة التنمية السادسة التي تغطي السنوات من ١٤١٥هـ إلى ١٤٢٠هـ يتم صيانة كافة هذه الطرق الرئيسية والثانوية موضوعة قيد الصيانة من قبل ستين مقاولًا سعوديًا من القطاع الخاص.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بما أحرزته وزارة المواصلات من تقدم ملحوظ عبر شبكة متكاملة من خدمات الطرق التي أدت دورًا في تحريك عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما أتاحته الدولة من زيادات ملحوظة في ميزانية المواصلات مكنت بالإضافة إلى ما سبق من استيعاب الأيدي العاملة السعودية وتدريبها ورفع كفاءتها.

وعاد الملك بالذاكرة إلى الوراء مشيرًا إلى أنه في عام ١٣٧٢هـ وهو العام الذي تأسست فيه وزارة المواصلات كان مجموع أطوال الطرق في المملكة العربية السعودية لا يزيد على مائتين وتسعة وثلاثين كيلومترًا فقط.

وقال:

«إن التكاليف الإجمالية لإنشاء شبكة الطرق في المملكة العربية السعودية بلغت حتى نهاية السنة الخامسة من خطة التنمية الخامسة ١٤١٤/١٤١٥هـ ما يقارب مائة وثلاثين بليونًا وثمانمائة مليون ريال».

وأضاف:

«إننا نحمد الله رب العزة والجلال أن أسهمت هذه الطرق في تسهيل حركة النقل والمرور واختصار المسافات وخفض تكاليف النقل بين المدن والمحافظات والمراكز في المملكة العربية السعودية وازدياد معدلات الأمن والسلامة».

تنفيذ مشروع العقبات

وتناول الملك في حديثه عن الطرق في المملكة العربية السعودية مبينًا أنه في عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م بدأت المملكة تنفيذ مشروعات عقبات تهامة حيث أمكن بفضل الله تنفيذ أربع عقبات بأساليب هندسية بالغة الدّقّة جعلت الإنجاز أنموذجًا فريدًا في تقنية إنشاء الطرق والجسور والأنفاق.

وقال:

لقد تم فتح هذه العقبات أمام حركة النقل والمرور وهي عقبة شعار وعقبة الجوّة وعقبة الباحة وعقبة ضلع. مشيرًا أيده الله إلى أنه بفتح هذه العقبات توفرت للمواطنين سبل الانتقال من المراكز السكانية والقرى على قمم جبال السروات التي تبلغ ارتفاعاتها نحو ألف وخمسمائة متر عن سطح البحر، إلى سهول تهامة وبالعكس، في وقت قصير لا يتجاوز ساعة واحدة، بينما كانت هذه المرحلة تستغرق في السابق الكثير من الوقت والجهد واستنزاف الأموال.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أنه منذ توحيد المملكة العربية السعودية على يدي جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود فقد أدرك رحمه الله بحكمته وبعد نظره أهمية دور قطاع النقل والمواصلات في بناء وتنمية المملكة وربط أجزائها، فأمر بشق الطرق وتمهيدها وسفلتتها، وربط ميناء جدة بمكة المكرمة والمدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين. كما وجه ببناء الخط الحديدي الذي يربط المنطقة الشرقية بالعاصمة الرياض. وتابع ذلك من بعده أبناؤه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد رحمهم الله حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.

وعلى صعيد آخر ذي اتصال بالشأن الخليجي أبدى خادم الحرمين الشريفين تقدير مجلس الوزراء لما صدر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الستين التي أنهت أعمالها في الرياض يوم أمس الأحد حيال مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والمستجدات عربيًا ودوليًا.

الاثنين ٤ جمادى الأولى ١٤١٧هـ
١٦ سبتمبر ١٩٩٦م

بدأ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حديثه إلى أعضاء مجلس الوزراء في الجلسة بقوله:

«يعتمد نمو المجتمعات وتفوقها على الأمد الطويل بصفة أساسية على توفيق الله عز وجل ثم على المستوى العلمي والتفوق التقني الذي بلغته القوى البشرية في تلك المجتمعات ومن ثم على مدى ما يتوفر لديها من موارد طبيعية واعتدال تكاليف العمالة والإنتاج».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين:

إن هذه الحقيقة تؤكد أهمية الدور الذي

أدته وفرة الموارد الطبيعية بحمد الله وإسهام الأيدي الماهرة من العمالة السعودية والوافدة في تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته المملكة العربية السعودية وبخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة.

وقال:

«لقد أدركت حكومة المملكة العربية السعودية منذ الوهلة الأولى لبدء التخطيط التنموي في المجتمع السعودي الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالسرعة المطلوبة، وأهمية الإسراع في تعليم وتدريب المواطنين السعوديين وتأهيلهم للاضطلاع بالمهام الطموحة التي تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن العمل التنظيمي الذي يستوعب المرحلة المستقبلية».

واستعرض الملك بشكل مفصل وموسع تنمية القوى البشرية السعودية وإتاحة فرص العمل لها سواء في الدولة أو القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد أشار خادم الحرمين الشريفين إلى أنه خلال الخطط التنموية التي نفذتها وتنفذها المملكة العربية السعودية أُرسيت القواعد الاقتصادية للاقتصاد الحديث على نطاق واسع من خلال الاستثمارات الحكومية الضخمة في التجهيزات والصناعات الأساسية.

وأبدى خادم الحرمين الشريفين تفاؤله بأنه بعد مرور قرابة سبع وعشرين سنة من التخطيط التنموي الناجح أصبح الوقت الآن ملائمًا للتركيز بشكل أكبر على الموارد البشرية السعودية والأجهزة التنظيمية وما يتصل بها من جوانب تتعلق بالإنتاجية والتقنية.

وعاد الملك ليذكّر بنقطة جوهرية ومهمة حينما قال:

لا شك في أن مدى نجاح ما تحققه التنمية من إنجازات في المستقبل يتوقف بعد فضل الله وعونه وتوفيقه على مدى ما تحققه من نجاح في توظيف الموارد البشرية السعودية وما يوفره القطاع الخاص من فرص عمل لهم.

وفي هذا السياق أكد أن الدولة حريصة من جانبها على استقطاب الكفاءات السعودية بتخصصاتها المختلفة للعمل في شتى أجهزة الدولة، مهيبًا بالقطاع الخاص أن يسعى بشكل أكبر مما هو عليه الآن لإتاحة فرصة عمل جديدة للخريجين السعوديين من الجامعات السعودية الذين غدوا بحمد الله متعلمين ومتدربين في التخصصات التي يحتاجها المجتمع السعودي وبخاصة في هذه المرحلة.

ودعا خادم الحرمين الشريفين إلى تكاتف جهود جميع الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص للعمل على تهيئة الوظائف المناسبة والفرص الاستثمارية والصناعية وإعداد الخريجين السعوديين من الجامعات السعودية وتهيئتهم للعمل من خلال الجهود المكثفة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية التي تتلاءم مع احتياجات التنمية والقطاع الخاص بشكل أساسي.

الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٤١٧هـ
٢٣ سبتمبر ١٩٩٦م

وصف الملك فهد بن عبدالعزيز هذا اليوم الاثنين الأول من الميزان من كل عام هجري شمسي المصادف للثالث والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر بأنه أدى بتوفيق الله إلى ظهور دولة إسلامية عربية عصرية في تاريخ شبه الجزيرة العربية، كان ولا يزال لها دور إيجابي كبير في كل ما ينفع العرب والإسلام والمسلمين بخاصة والأسرة الدولية بعامة.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن حدثًا تاريخيًا مهمًا وهو بزوغ المملكة العربية السعودية على ثرى شبه الجزيرة العربية يرجع إلى قرنين ونصف من الزمن. موضحًا أن المؤرخين عدوا عام ١١٥٧هـ، (١٧٤٤م) بداية التاريخ السعودي بقيام الدولة السعودية الأولى بالاتفاق المشهور بين الإمام محمد بن سعود والمصلح الشيخ محمد بن عبدالوهاب، فكتب الله لهذه الدولة التمكين في الأرض ولمِّ الشمل، وتوحيد الجهد، وإرساء الأمن، ووضع دعائم الاستقرار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونشر الطمأنينة بين الناس كافة.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين مراحل بناء وتوحيد المملكة العربية السعودية مرجعًا ذلك إلى فضل الله وعونه وتوفيقه ثم إلى جهود الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ والمخلصين من رجالاته عندما استعاد عام ١٣١٩هـ، (١٩٠٢م) ملك آبائه وأجداده مبتدئًا مرحلة عملية التوحيد التاريخية باسترداد مدينة الرياض التي كانت المنطلق الأساسي في توحيد الدولة السعودية في عصرها الحديث.

وقد استعرض الملك فهد النتائج التي أسفرت عنها عملية توحيد المملكة العربية السعودية. فركز على أن من أبرز تلك النتائج أن الملك عبدالعزيز قاد حركة إصلاح ديني واجتماعي ووضع نواة مجتمع جديد وخفَّف منبع الجريمة وقضى على أسبابها، وساعد كل بلد عربي على الاستقلال، وناهض الاستعمار، وحوَّل أبناء البادية إلى مجتمع زراعي مستقر. وأدخل لبلاده المواصلات السلكية واللاسلكية، وأوجد نظمًا حديثة مكتوبة استنبطها من الشريعة الإسلامية السمحة ووضع بذلك نواة نظام جديد للحكم ثم طوره. وأوجد نظام الوزارة ومجلس الوزراء وبحث عن المياه الجوفية في الصحارى واستخرجها. ووضع أول نظام للعمل والعمال. وركز أسس تعليم المواطنين مجانًا وتطييبهم مجانًا وتقديم الدواء لهم مجانًا. وتتبع دقائق السياسة الدولية لاقتناعه بأن بلده جزء من العالم الفسيح. وأسهم في تأسيس جامعة الدول العربية، ونادى بالتعاون العربي وبالتضامن الإسلامي، واشترك في الأمم المتحدة كعضو مؤسس. وكانت له مواقف مشهودة في كثير من الأحداث العالمية.

وأكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن النهج الذي اختطه الملك عبدالعزيز في توحيد المملكة العربية السعودية سار عليه من بعده أبناؤه جلالة الملك سعود وجلالة الملك فيصل وجلالة الملك خالد رحمهم الله. وأن ذلك النهج القويم هو نهج الآباء والأجداد لا يزال هو الأساس المتبع. معربًا عن أمله في أن تتواصل جهود المملكة العربية السعودية وواجباتها إزاء خدمة الحرمين الشريفين وتحقيق مستوى عالٍ من المعيشة والرخاء للمواطنين ليسهموا في دعم البناء لبلادهم التي غدت بفضل الله لها مكانتها السامية عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

وعاد خادم الحرمين الشريفين بالذاكرة إلى الوراء عند وقوع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وما قام به جلالة الملك عبدالعزيز من مهام جليلة دفاعًا عن فلسطين وشعبها. مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية ماضية في تأييدها لعملية السلام الشامل والعادل وفقًا لمؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرارات الرقم ٢٤٢ والرقم ٢٣٨ والرقم ٤٢٥، ودعم المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

«التزامنا جميعًا بكتاب الله تعالى وسنة رسوله المصطفى عليه الصلاة والسلام حقق مزيجًا فريدًا من التنمية الشاملة المتوازنة»

الاثنين ١٨ جمادى الأولى ١٤١٧هـ
٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م

جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الإعلان عن تمسك المملكة العربية السعودية بالسلام والاستقرار في المنطقة بموجب قرارات الشرعية الدولية.

وقال:

«إن حاجة دول العالم كافة إلى هذا السلام لا تقل عن حاجة دول المنطقة».

وأعاد الملك إلى الأذهان مشروع المملكة العربية السعودية للسلام في المنطقة الذي تبنته القمة العربية في فاس بالمغرب يوم ١٤٠٢/١١/٢١هـ الموافق ١٩٨٢/٩/٩م.

وأشار إلى أن المشروع السعودي الذي أصبح مشروعًا عربيًا للسلام ثم تحول مشروعًا دوليًا قامت عليه مبادئ مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ورحب الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بوقوف الدول الصديقة المحبة للسلام إلى جانب المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الدول العربية وذلك بشجب واستنكار المجازر الإسرائيلية الوحشية في القدس.

وأكد أن ليس من مصلحة العالم حاضرًا

ومستقبلًا تجاهل الممارسات الإسرائيلية التي لن تعطل عملية السلام فحسب، بل ستلحق أبلغ الضرر باستقرار العالم وازدهاره.

وأوضح الملك للمجلس أن المملكة العربية السعودية تعمل ما في وسعها الجهد، كما هو دأبها، مع أشقائها وإخوانها وأصدقائها ومع جميع المحافل الدولية من أجل الحفاظ على الحقوق الشرعية للإخوة الفلسطينيين وتمكينهم من ترسيخ كيان دولتهم الحرة المستقلة على ترابهم الوطني.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره لأعضاء مجلس الأمن لاستجابتهم الفورية لدعوة المملكة العربية السعودية وشقيقتها جمهورية مصر العربية إلى عقد المجلس لبحث قضية المجازر الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل وإيقاف التغيير الإسرائيلي المتعمد لطبيعة المسجد الأقصى بقصد طمس هوية المقدسات الإسلامية، الأمر الذي يعد خروجًا صريحًا على القرارات والأعراف الدولية.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين مجلس الوزراء على تطورات الأوضاع في أفغانستان وما آلت إليه في الأيام الأخيرة بوصول حركة طالبان إلى الحكم هناك.

وتحدث إلى المجلس مشيرًا إلى أن المملكة العربية السعودية التي ساندت الجهاد الأفغاني منذ بدايته حتى تحقق له النصر تابعت بألم وأسى ما أعقب ذلك من خلافات بين الإخوة واقتتال وسفك للدماء.

وقال الملك:

«لقد بذلنا في المملكة كل جهد ممكن لجمع الإخوة هناك ومصالحتهم وسنواصل بذلك الجهد لرأب الصدع، لذلك فإن المملكة العربية السعودية ترجو أن يكون في التطورات الأخيرة في أفغانستان ما يضع حدًا لهذا الاختلاف وأن يوفق هؤلاء الإخوة إلى حقن الدماء وإعادة السلام والاستقرار إلى ربوع أفغانستان الشقيق لينعم شعبه بالأمن الذي حرم منه طويلًا وتعود أفغانستان عضوًا فاعلًا في منظومة الدول الإسلامية والمجتمع الدولي».

وانتقل خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك إلى الحديث عن توازن النمو الاقتصادي مع الاستقرار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية مؤكدًا أن للمملكة الحق أن تفخر بمنجزاتها.

واستطرد الملك موضحًا:

أن التزامنا جميعًا بكتاب الله تعالى وسنة رسوله المصطفى عليه الصلاة والسلام حقق مزيجًا فريدًا من التنمية الشاملة المتوازنة.

وأبرز الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بالأرقام أن ما تحقق ما بين الأعوام ١٣٩٠هـ و١٤١٥هـ من النمو الحقيقي السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ ٦ بالمائة، بينما تضاعف إجمالي العاملين السعوديين من مليون ومائتي ألف في العام ١٣٩٠هـ إلى مليونين وأربعمائة ألف في العام ١٤١٥هـ.

الاثنين ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٧هـ
٧ أكتوبر ١٩٩٦م

أهاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بالعرب والمسلمين كافة بذل المزيد من الجهد في سبيل تضامن أعمق وتعاون أجدى وتكاتف أوثق.

وقال:

«إن التاريخ يؤكد أن العالم ينظر باحترام متكامل إلى العرب والمسلمين بقدر ما يكونون عليه من تضامن وتعاون وتكاتف ووحدة في الصف ووحدة في الهدف».

وذكر الملك فهد بن عبدالعزيز بأن رب العزة والجلال وعد ووعده الحق أن ينصر من ينصره وأن يحفظ العرب والمسلمين في عزة وتمكين ليكونوا خير أمة أخرجت للناس إن هم التزموا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

واستعرض الملك بعضًا من أحداث التاريخين العربي والإسلامي القريبين والبعيدين مقارنًا مع الأحداث المعاصرة لافتًا الانتماء إلى العرب والمسلمين في تاريخيهما القديم والمعاصر كانوا دائمًا في موقف الدفاع عن النفس فلم يعتدوا على أحد بل سعوا في دفع الشر والعدوان عنهم بالحكمة والموعظة الحسنة على أسس الحق والعدل والشرعية.

وأعاد خادم الحرمين الشريفين إلى الأذهان فحوى المقررات والتوصيات التي خرج بها مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في القاهرة من ٥ ـ ٧ صفر ١٤١٧هـ الموافق ٢١ ـ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦م كنموذج لمنهج إيجابي يقتدى به.

وكرر خادم الحرمين الشريفين بالتفاصيل والوقائع التأكيد على ثوابت الاستراتيجية السعودية ثم خلص إلى القول بما يلي:

- إن المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والعالم الإسلامي، بل وفي إطار من العالم كله تنفرد بشرف خدمتها للحرمين الشريفين وما يتبع ذلك من مسؤوليات والتزامات حيال القضايا العربية والإسلامية والإنسانية.
- إن المملكة العربية السعودية تعتقد بأن ازدهارها ونموها ونمو كل بلد عربي وإسلامي هو ازدهار ونمو للمملكة وللعرب والمسلمين أجمعين وغرس صالح يؤتي ثماره لازدهار العالم أجمع.
- إن المملكة العربية السعودية التي لا منة لأحد عليها غير منة رب العزة والجلال الذي أنعم عليها بنعم كثيرة ظاهرة وباطنة بذلت بحكم مسؤولياتها والتزاماتها ما استطاعت من مساعدات ومعونات لسائر الأشقاء والإخوان والأصدقاء بدون أن تمن على أحد.
- إن المملكة العربية السعودية تحترم أشقاءها وإخوانها وأصدقاءها، وفي

المقابل فإن معظم دول العالم صديقة للمملكة العربية السعودية في إطار من الاحترام والتقدير المتبادلين.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين لمجلس الوزراء عن ثقته وتفاؤله بالارتقاء المنتظم للاقتصاد السعودي وما تشير إليه بشائر التحسن الواقعي المطرد.

وأرجع الملك أسباب قوة الاقتصاد السعودي وارتقائه المنتظم بخطوات واثقة إلى جهود الدولة والمواطنين طيلة ربع القرن المنصرم لإرساء قواعد الاقتصاد، مشيرًا، في هذا الصدد إلى متانة البنية الأساسية السعودية وإلى وعي القطاع الخاص وتلاحمه مع القطاع العام.

الاثنين ٢ جمادى الثانية ١٤١٧هـ
١٤ أكتوبر ١٩٩٦م

أوضح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أهمية المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق الشعب السعودي لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد جنبًا إلى جنب مع الدول المتقدمة مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمملكة العربية السعودية.

وكرر الحمد لرب العزة والجلال أن وفق المجتمع السعودي إلى التكاتف والتعاون مما أسفر عن تطور راق وراسخ يتسم بالسرعة القياسية في تاريخ الأمم.

وبيّن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الخطوات العملية للتقدم الذي تحقق حتى الآن في برامج خطة التنمية السادسة الذي يوشك العمل بموجبها دخول سنته الثالثة ولله الحمد.

وأشار الملك بهذا الخصوص إلى استمرار خطة التنمية السادسة في تنمية الأيدي الوطنية السعودية من خلال تقويم برامج ومناهج التعليم والتدريب وإجراء ما يتطلبه هذا التقويم من تطوير بما يلبي احتياجات المجتمع السعودي ومتطلبات التنمية.

وقال الملك فهد بن عبدالعزيز:

«لقد حقق التوسع السريع في مرافق تعليم الفتاة السعودية نجاحًا ملحوظًا نوعًا وكمًا، ونظرًا لأن دور مؤسسات التعليم ما فوق المرحلة الثانوية هو دور شمولي لذلك أصبح لزامًا على مؤسسات التعليم أن أسهم في إغناء التراث الفكري والثقافي العربي والإسلامي بالقدر نفسه الذي تعد فيه الكفاءات البشرية المتخصصة لتلبية احتياجات التنمية».

وطمأن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المواطنين إلى أنه خلال خطة التنمية السادسة الحالية ١٤١٥/١٤١٦هـ سيبلغ بمشيئة الله عدد الخريجين والخريجات من الجامعات السبع في المملكة العربية السعودية وكليات البنات مائة وستة وستين ألفًا وخمسمائة وواحدًا وعشرين خريجًا وخريجة.

وحرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على الإشارة إلى

أن من بين الأهداف الارتقاء بالأيدي السعودية العاملة في خطة التنمية السادسة زيادة مجالات فرص العمل مراعاة لما استجد في ميادين احتياجات المرأة بما يتّفق مع الشريعة الإسلامية.

الاثنين ٩ جمادى الثانية ١٤١٧هـ
٢١ أكتوبر ١٩٩٦م

أبدى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود اهتمامًا بالغًا بالأمور الحياتية التي تهم المواطنين ذكورًا وإناثًا في ضوء الخطط التنموية الطموحة للمملكة العربية السعودية.

وخصّ مسألة توفير المزيد من فرص العمل للأيدي السعودية المؤهلة والمدربة بجزء وافر من جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها مساء اليوم، الاثنين، التي عقدت في قصر السلام بمدينة جدة.

وأعلن أن المملكة العربية السعودية ماضية في طريقها لدعم وتعزيز القدرات الأدائية لأبناء المجتمع السعودي من خلال رفع مستوى التعليم والتدريب والارتقاء بمناهجها وفق المرحلة التطورية الحالية التي يعيشها أبناء المجتمع السعودي انطلاقًا مما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لتأمين كل فرص العمل وتحقيق المزيد من العيش الكريم لهم.

وأشار الملك إلى أن عدد الذين سيلتحقون بالعمل المدني لأداء واجباتهم الوطنية طبقًا للخطة التنموية السادسة (١٤١٥/١٤٢٠هـ) سيبلغ نحو ستمائة وخمسين ألف مواطن ومواطنة.

وأوضح الملك أن النظم المطورة للتعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية سوف تسهم في تأهيل هؤلاء المواطنين والمواطنات للعمل المنتج النافع بمشيئة الله.

وجدد خادم الحرمين الشريفين موقف المملكة العربية السعودية الداعي دومًا وأبدًا إلى أن الإنسان أثمن ما في الحياة، ومن ثم فإن الدولة تركز في الدرجة الأولى على عملية تنمية الإنسان وتأهيله، علمًا ووعيًا وخبرة للإسهام بعون الله تعالى بكل اقتدار لتحقيق البرامج والخطط التنموية.

وأعاد إلى الأذهان روح الفكر الإسلامي البناء الذي وحَّد على أساسه الملك عبدالعزيز رحمه الله أرجاء هذه البلاد في دول واحدة موحدة.

واستعرض الملك برامج تعيين المواطنين في القطاعات المختلفة للدولة بهدف إفساح كل المجالات أمامهم في سبيل أداء مسؤولية واجباتهم نحو دينهم ووطنهم،

فقال:

إن عدد الذين انخرطوا في القطاعات المدنية المختلفة للدولة بلغ ثلاثة وعشرين ألفًا وسبعمائة وسبعة وثلاثين مواطنًا ومواطنة إبان العام ١٤١٥/١٤١٦هـ.

وأشار إلى أن عدد المواطنين الذين دخلوا

الخدمة المدنية في القطاع التعليمي بلغ عشرة آلاف وثمانمائة وتسعة وستين مواطنًا يشكلون نسبة ٦٠٪ (ستين في المائة) من إجمالي المعينين للعام ١٤١٥/١٤١٦هـ.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بالدور المهم الذي يؤديه القطاع الخاص السعودي إزاء توظيف الأيدي السعودية داعيًا إياه إلى الاستمرار في استقطاب المزيد من الكفاءات السعودية كي تسهم في دعم النهضة التنموية الشاملة للمملكة العربية السعودية.

الاثنين ١٦ جمادى الثانية ١٤١٧هـ
٢٨ أكتوبر ١٩٩٦م

أوضح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن جميع أبناء المملكة العربية السعودية هم جنود مؤهلون تأهيلًا راقيًا للدفاع عن مقدسات الوطن وحماية مكتسباته في الإعمار والازدهار والتقدم.

وقال:

إن المسؤولية التي يتحملها كل مواطن هي مسؤولية واحدة سواء كانت الإسهام في تنفيذ الخطة الدفاعية والأمنية أم كانت في الجامعة والمصنع والمستشفى وفي كل ميادين العمل والبناء لجميع أبناء الوطن.

ورأى خادم الحرمين الشريفين خلال جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها، أن من البديهي بحكم تكوين المملكة العربية السعودية أن يكون الأساس الاستراتيجي الأول للتنمية السعودية الشاملة هو المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها جنبًا إلى جنب للدفاع عن الدين والوطن والحفاظ على الأمن والاستقرار للبلاد والاستمرار في تعميق الولاء والانتماء لدى المواطن، مع الاستمرار في تنفيذ الخطة الدفاعية والأمنية بما يكفل حماية الوطن ومكتسباته.

وأرجع الملك ما ارتقت إليه المملكة العربية السعودية في سلم الرخاء الشامل وتحقيق مراحل متقدمة من الاكتفاء الذاتي السليم إلى وعي المواطن وفهمه وإقباله على العلم والتعلم واكتساب الخبرة في كل ميدان والعمل بكل جد وتفان وإخلاص.

وحرص الملك في حديثه عن وحدة العمل والعطاء للمواطنين على التأكيد على اطمئنانه وارتياحه لما تتصاعد إليه المنجزات والإعمار من العطاء النوعي والكمي على كل صعيد، وفي كل حقل من الحقول.

وأكد أن الدولة مستمرة في تبني سياسة فتح المجال أمام القطاع الخاص الذي أصبح مدركًا تمامًا لأبعاد العمل التطويري الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية وأهليته لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة.

وأبلغ خادم الحرمين الشريفين أصحاب السمو الملكي والمعالي الوزراء ضرورة تكريس

المزيد من الجهود والقطاعات والوقوف شخصيًا على كل ما يعيق زيادة الإنجاز والعطاء نوعًا وكمًا واستمرار اطلاعه، وفقه الله، على كل مجريات الأمور وإصدار توجيهاته الكريمة لتحقيق الصالح العام.

ثم استعرض الملك الأحداث المعاصرة على كل الصعد العربية والإقليمية والإسلامية والدولية وشرح أبعاد الدور السعودي لإيجاد الحلول السلمية العادلة لهذه المشكلات.

الاثنين ٧ رجب ١٤١٧هـ
١٨ نوفمبر ١٩٩٦م

أثنى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على النتائج الإيجابية في جميع المجالات والاختصاصات التي أثمرتها اجتماعات الوزراء في دول مجلس التعاون الخليجي التي توالى عقدها خلال الأسبوعين الماضيين في بعض عواصم دول المجلس وفق منهجية جادة ووعي مدرك وأداء مسؤول.

ووازن بين الأهداف التي أنشئ من أجلها مجلس التعاون وما تحقق منها حتى الآن وبين أهداف التكتلات الاقتصادية التي تمخض ويتمخض عنها عالم اليوم المتغير بمفاهيمه المستجدة.

وقال:

«إن مجلس التعاون الخليجي هو إحدى ساحات العمل العربي والإسلامي المشترك يسعى بكل دأب لخدمة المصالح الحيوية لدول المجلس وشعوبه والشعوب العربية والإسلامية، مؤكدًا حرص المملكة العربية السعودية على وحدة صف المجلس».

وشدد الملك على موضوع التحصين الأمني من الفكر الإرهابي ومكافحته الذي بحثه وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون في العاصمة العمانية الأسبوع الماضي وضرورة إيلائه جل الاهتمام.

واستعرض الملك مع المجلس الأسس والمبادئ التي تلتزم بها المملكة العربية السعودية إزاء التصدي لظاهرة الإرهاب والفكر المنحرف الذي يحكمه.

وأكد أن اهتمام الدولة بالأمن مثله كمثل اهتمامها بحياة الإنسان المرتبطة بالماء والصحة والتعليم والغذاء والقدرة على الإنجاز والعطاء.

وأبدى ثقته بالمواطن السعودي الذي يستشعر عظم المسؤولية لكونه يدرك تمامًا أنه مواطن ورجل أمن في الوقت نفسه.

وجدد التأكيد أن مسألة الأمن في المملكة العربية السعودية مسألة أساسية وجوهرية لا تقبل الجدل.

وتداول الملك فهد بن عبدالعزيز التقارير التي رفعها إليه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران

والمفتش العام والخاصة بحادث الطائرة السعودية في أجواء الهند.

وبيّن خادم الحرمين الشريفين أن حكومة المملكة العربية السعودية على اتصال مستمر بالحكومة الهندية لمعرفة النتائج التي أسفرت عنها مجريات التحقيق في حادث تحطم هذه الطائرة.

وكرر الملك فهد بن عبدالعزيز عزاءه ومواساته لأسر وأهالي الضحايا الذين هم في عداد الشهداء.

كما أعرب عن شكره لكل من واسى الحكومة السعودية في المصاب الجلل.

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين الأوضاع المتصلة بحياة المواطنين من حيث مستوى المعيشة ونوعية وكمية الخدمات المقدمة لهم في المجالات المختلفة.

وفي هذا السياق حث الملك الوزراء على بذل أقصى الجهد ووضع كل الإمكانات في سبيل تقديم الخدمات الخاصة بالمواطنين تطلعًا منه حفظه الله إلى ما يمكّن المواطنين من العيش في مزيد من اليُسر والرخاء.

كما تحدث خادم الحرمين الشريفين عن المستجدات على الساحات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية، وجدد موقف المملكة العربية السعودية الداعي إلى أن تسود هذا العالم أجواء الأمن والطمأنينة والاستقرار.

الاثنين ٢١ رجب ١٤١٧هـ
٢ ديسمبر ١٩٩٦م

استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حصيلة أكثر من خمسة عشر عامًا من عمر مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مجلس الوزراء الذي ترأسه وأعلن أن دول المجلس في تعاونها الإيجابي المثمر في كل مجال وعلى كل صعيد قد كرس مواطنوها طاقاتهم مع استثمار موارد النفط لإنشاء وتطوير مؤسسات عصرية حديثة سياسية وفكرية وثقافية وعلمية وتعليمية واقتصادية ومالية وصناعية وعسكرية وأمنية في صيغة من صيغ التعاون البناء الفاعل.

وقال الملك:

«إن دول مجلس التعاون الخليجي طبعت بصماتها المؤثرة على الصعيد العربي والصعيد الإسلامي، والصعيد الإقليمي، والصعيد الدولي في المجالات السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية والأمنية والتعليمية والعسكرية، وكونت لنفسها شخصية اعتبارية دولية ذات منهج متميز خاص يحسب لها وزنها الحقيقي في جميع المحافل الدولية خدمة للقضايا العربية والإسلامية متكاملًا في ذلك مع منهجية جامعة الدول العربية».

وحرص الملك على الإشارة إلى أن مجلس التعاون الخليجي عبر سنواته الخمس عشرة من عمره شكل زادًا من قواعد التعاون والتكاتف العملية لإستراتيجية وحدة الصف،

ووحدة الهدف صنعتها رؤى وتجارب أبناء دوله حتى ثمارها معهم جميع أشقائهم وإخوانهم في العالمين العربي والإسلامي.

وأعرب الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن ثقته الكاملة بحاضر مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ووحدة هدفه وترابطه ومصيره المشترك.

ودعا خادم الحرمين الشريفين إلى التأكيد على الدور الأساسي والرئيس الذي أدته عقيدة التوحيد في مسار النهضة الخليجية الحديثة. وأخبر الملك المفدى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنى خلال الفترة الزمنية القصيرة من عمره أساسات راسخة للتكامل الاقتصادي والتكامل العلمي والتكامل العسكري بدأ حتى ثمارها يعود بالخير العميم على جميع مواطني المجلس.

الاثنين ٢٨ رجب ١٤١٧هـ
٩ ديسمبر ١٩٩٦م

استهل خادم الحرمين الشريفين الجلسة بالإشارة إلى أن اجتماعات قادة دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بالأهمية البالغة التي تعلقها مجتمعات دول المجلس على درب المزيد من التعاون والتضامن من أجل تعزيز وحدة الصف لتحقيق الأهداف المرجوة على جملة التحديات التي تبدو على الساحة العربية.

وأكد الملك أن مجلس التعاون الخليجي في دورته السابعة عشرة التي اختتمت اليوم في الدوحة أثرى العمل الخليجي المشترك بنتائج لها آثارها المستقبلية الإيجابية على دول وشعوب المجلس.

كما نوه بما قام به صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد الذي اضطلع ونقل موقف المملكة العربية السعودية من المسائل المعروضة على قادة دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم المبارك الذي اختتم اليوم.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إننا نحمد رب العزة والجلالة أن مكننا مع الأشقاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي مع وضع التصورات والأطر الكفيلة بدعم المجلس وترسيخ كيانه وتهيئته لمستقبل أفضل إن شاء الله».

وانتقل خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك إلى استعراض التقارير المرفوعة إليه من الجهات المختصة عن الآثار التي خلفتها الأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخرًا على منطقة مكة المكرمة.

ووجه بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على الأرواح والممتلكات وتكثيف عمليات توعية المواطنين بمخاطر الأمطار والسيول داعيًا الأجهزة المعنية إلى إيلاء هذا الأمر جل الاهتمام والعناية كما تناول الملك المفدى الأوضاع المعيشية في المجتمع السعودي مؤكدًا على أولوية التمكين للمواطن السعودي من العمل والإنتاج بهدف المزيد من

راحة وطمأنينة وأمن الوطن والمواطن في المملكة العربية السعودية.

وعلى مستوى القضية الفلسطينية أطلع خادم الحرمين الشريفين مجلس الوزراء على ما جاء في محادثاته مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إبان زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية.

وجدد الملك التزام المملكة العربية السعودية بدعم القضية الفلسطينية وعملية السلام الشامل والعادل على المسارات العربية كافة.

ومن ثم أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضامين محادثاته التي أجراها الأسبوع الماضي مع وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري.

ثم تناول خادم الحرمين الشريفين الأحداث التي تعاقبت الأسبوع الفائت مجددًا موقف المملكة العربية السعودية من القضية البوسنية ودعمها لشعب البوسنة في ضوء اتفاقية «دايتون للسلام».

«إننا نحمد رب العزة والجلالة أن مكننا مع الأشقاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي مع وضع التصورات والأطر الكفيلة بدعم المجلس وترسيخ كيانه وتهيئته لمستقبل أفضل»

الاثنين ٦ شعبان ١٤١٧هـ
١٦ ديسمبر ١٩٩٦م

أعلن خادم الحرمين الشريفين في بداية الجلسة أن المملكة العربية السعودية شرعت في دراسة العديد من الإجراءات الخاصة بأنظمة التراخيص والمدن الصناعية بهدف التوصل لصوغ سياسة صناعية متكاملة ومتناسقة يراعى فيها المستجدات كافة لإحداث نقلة تطويرية للصناعة السعودية.

وأن من بين تلك الإجراءات الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول التي أحرزت تقدمًا صناعيًا خلال مدة قياسية بما يساعد المخططين السعوديين على وضع تصورات واضحة وواقعية يمكن في ضوئها رسم سياسات المستقبل والبحث في الوسائل التي يمكن على أساسها رفع معدلات المساهمة في القطاع الصناعي من ثلاثة عشر في المائة إلى أعلى من ذلك.

وأكد أن المملكة العربية السعودية حريصة على تطوير القطاع الصناعي بحيث يتنامى إسهامه بقدر أوسع في الناتج المحلي الإجمالي.

ودعا الملك القطاع الخاص إلى الاستفادة من البدائل الأكثر عطاءً للارتقاء بالصناعة في المملكة العربية السعودية مع الأخذ في الحسبان التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى

المعايير الصناعية المهمة ومن ضمنها العامل الماهر والمهندس المدرس والعالم المستنير والإداري الناجح بالإضافة إلى قدرات وطنية بحثية في استخدام المواد المحلية مشيرًا إلى أن هذه المعايير قائمة الآن في صناعة البتروكيماويات بالمملكة العربية السعودية.

وأضاف:

لقد أكدنا في الخطط التنموية المتعاقبة للمملكة العربية السعودية أهمية التصنيع لكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام وزيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية وتطوير مهارات الأيدي السعودية العاملة وإرساء قاعدة تقنية صلبة للمملكة العربية السعودية.

وأوضح الملك أن إجمالي استثمارات المصانع المرخصة المنتجة في المملكة العربية السعودية حتى ٣٠ من ذي الحجة ١٤١٦هـ بلغ نحو مائة وثلاثة وستين بليون ريال عبر ألفين وأربعمائة وستة وسبعين مصنعًا منتجًا. فضلًا عن وجود ثماني مدن صناعية في المملكة العربية السعودية بلغت مساحتها الإجمالية نحو سبعة وخمسين مليون متر مربع.

وأبدى خادم الحرمين الشريفين ارتياحه لما حققته الشركات الصناعية السعودية من تقدم لإحلال الأيدي السعودية محل الأيدي الوافدة.

وبيّن أنه على سبيل المثال بلغت نسبة السعوديين في شركة سابك أكثر من ٦٥٪.

ودعا القطاع الخاص إلى الاستفادة أكثر وأكثر من العمالة الوطنية والإسهام في إعدادها وتدريبها لتسهم بجهودها البناءة الخيرة في القطاع الخاص بشتى مجالاته: صناعة وزراعة وتعدينًا وتسويقًا وإنتاجًا وإدارة.

الاثنين ١٣ شعبان ١٤١٧هـ
٢٣ ديسمبر ١٩٩٦م

تحدث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن الهوية الثقافية للمجتمع السعودي في جلسة اليوم قائلًا:

«إن ثقافة المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية دينًا وأخلاقًا ومثلًا كما هي جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية لغة وتاريخًا وتراثًا أدبيًا.

وإننا نحمد رب العزة والجلال أن هذا التواصل قائم أبدًا بحكم ما توجه به العقيدة الإسلامية السمحة ثم بحكم التاريخ المميز وعمق التراث الأصيل».

وتحدث خادم الحرمين الشريفين عن واقع الحياة الثقافية في المملكة العربية السعودية مشيرًا إلى أن النشاط الثقافي يشكل جملة عطاءات بناءة ومؤشرات مهمة لدى

الاستجابة الوجدانية لما تمخض عن المسار التنموي من منجزات معنوية ومادية متطورة.

كما أكد خادم الحرمين الشريفين مجددًا أن الثقافة الإسلامية التي تمثل الأساس الذي تنهض عليه ثقافة المجتمع السعودي ستظل هي المعيار الحقيقي الذي تنبثق منه وعنه كل مرحلة تطويرية من مراحل ارتقاء الثقافة السعودية المميزة.

ودعا الكّتاب والأدباء والمفكرين السعوديين إلى أن يسهموا بدورهم ليسمعوا العالم كل ما تحفل به بلادنا من تنمية وازدهار في مجالات الصناعة والاقتصاد والاتصالات والطرق والبنية الأساسية وخصوصًا التنمية الثقافية في المملكة العربية السعودية وما تتسم به من معطيات والتزام بالقيم والمبادئ والمثل الإسلامية وعلى نحو متوازن بما يحقق الاعتدال وحسن الأداء.

وأضاف خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية وهي تخطط للانطلاق بحركة التنمية الشاملة إلى آفاق جديدة فإنها تخص المجال الثقافي بالقسط الأوفر لأن ثقافتنا نشاط يتوهج يهدف إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية وإبرازها لتكون دومًا في مركز الاهتمام».

واستعرض خادم الحرمين الشريفين سياسة الدولة في تطوير الثقافة السعودية مبينًا أن في مقدمة ذلك تشجيع الدراسات والأبحاث في التراث الإسلامي عبر مختلف المجالات.

وفي هذا السياق قال الملك:

«إننا نسعى في المملكة العربية السعودية إلى دعم نشاطات تحقيق التراث وخدمته وتشجيع القائمين عليه والمبادرة إلى إخراج الموسوعات والمعاجم ودوائر المعارف التي تحتاج إليها الثقافة العربية الإسلامية. فضلًا عن تنشيط حركة الكتاب إنتاجًا وتداولًا داخل المملكة العربية السعودية وخارجها والعمل على دعم المؤسسات الثقافية العاملة في مجال الثقافة وتطويرها».

كما أشاد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بالقائمين على شؤون الشباب وبالإنجاز المتميز للمنتخب السعودي لكرة القدم الذي فاز بكأس آسيا لعام ١٩٩٦م. وأردف أن ذلك تعزيز ما سبق تحقيقه من بطولات.

وعلى صعيد آخر استعرض الملك فهد بن عبدالعزيز كافة المستجدات على الصعد الإقليمية والعربية والدولية ومواقف المملكة منها والتي تسعى دائمًا إلى تحقيق الأمن والاستقرار العالميين.

«إن ثقافة المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية دينًا وأخلاقًا ومثلًا كما هي جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية لغة وتاريخًا وتراثًا أدبيًا»

الاثنين ٢٠ شعبان ١٤١٧هـ
٣٠ ديسمبر ١٩٩٦م

أعلن اليوم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الميزانية الجديدة للمملكة العربية السعودية المختصة بالعام المالي ١٤١٧/١٤١٨هـ التي بلغت إيراداتها مائة وأربعة وستين بليون ريال سعودي، في ما بلغت المصروفات مائة وواحدًا وثمانين بليون ريال سعودي.

ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الكلمة الآتية:

«الحمد لله الذي أكرمنا وأعزنا بالإسلام وأنعم علينا بنعمه العظيمة وأفضاله الكبيرة.

والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أيها الإخوة المواطنون الأعزاء.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فإن أوجب الواجبات علينا التمسك بالشريعة الإسلامية الغراء والسير على هديها والعمل بأحكامها وبكل ما تشتمل عليه من تعاليم ونصوص فهي النبراس الذي نهتدي به والنور الذي نسير عليه في هذه الظروف العصيبة التي يشهدها العالم أجمع.

فالحمد لله والشكر له أولًا وآخرًا على ما منّ به علينا من نعمة الإسلام الذي هو سر توفيق بلادنا في جميع مناحي الحياة المختلفة حيث تواصلت عملية البناء والتطوير في خط تصاعدي مستمر لخير الوطن والمواطنين وتحقيق التوازن المطلوب بين الأخذ بأسباب التقدم لمواكبة طبيعة العصر وبين التمسك بالدين الإسلامي الحنيف وتطبيق كل مبادئه ومضامينه وتعاليمه الخيرة قولًا وعملًا.

ومن هذا المنطلق فإن مسيرة البناء والتطور والنماء ستواصل تقدمًا بإذن الله لتحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه للرقي بمجتمعنا إلى مصاف الدول المتقدمة وعزم لمصلحة الحضارة الإنسانية وبتوازن محكم يجمع بين العلم والإيمان.

مشاريع تنموية جديدة

أيها الإخوة المواطنون الكرام:

إنه لمن دواعي سروري ونحن في مستهل عام مالي جديد أن أحييكم جميعًا وأعلن على بركة الله ميزانية الدولة للعام المالي ١٤١٧/ ١٤١٨هـ التي بلغت مائة وواحدًا وثمانين ألف مليون ريال محتوية على اعتمادات لمشاريع تنموية جديدة تشتمل على إنشاء مساجد ومدارس ومنشآت صحية جديدة ومشاريع للمياه وسدود وطرق وتجهيزات أساسية وزيادة في مخصصات ومساعدات الضمان الاجتماعي للحالات الجديدة إضافة إلى ما هو معتمد من جانب مشاريع جارٍ الصرف عليها.

ولقد روعي في هذه الميزانية أن تكون خطوة مهمة في اتجاه تحقيق التوازن وتأكيد قوة الاقتصاد إن شاء الله.

فقد أصبحت بلادنا العزيزة بفضل الله

تعالى تنعم بخيرات وافرة مكنتها من تحقيق الكثير من الإنجازات واستكمال البنية الأساسية خلال مدة وجيزة وسيتواصل هذا النمو بعون الله ثم بجهود أبنائنا وإخلاصهم والتزامهم بالعقيدة الإسلامية في إطارها الشامل.

أيها الإخوة المواطنون:

قبل أن أختتم كلمتي هذه أتوجه إلى الله العلي القدير بالشكر الجزيل على ما أفاء به علينا من نعمه الظاهرة والباطنة وأطلب من جميع الإخوة المسؤولين في مختلف أجهزة الدولة العمل على تحقيق الأهداف التي صدرت الميزانية من أجلها ومضاعفة الجهود بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين وأتوجه إلى الله بالدعاء أن يحفظ بلادنا ويرعاها ويقيها من كل مكروه ويديم عليها أمنها وعزتها ورخاءها إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وبعد أن انتهى خادم الحرمين الشريفين من توجيه كلمته إلى المواطنين تحدث إلى مجلس الوزراء معربًا عن أمله في أن تحقق ميزانية هذا العام ما يطمح إليه المواطنون من استمرار التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد السعودي.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن ارتياح المملكة العربية السعودية لاستمرار التحسن في أداء الاقتصاد الوطني خلال العام المالي ١٤١٦/١٤١٧هـ إذ سجل نموًا إيجابيًا للعام الثالث على التوالي، بلغ وفقًا للأسعار الحالية مقارنة بمعدل نمو مقداره أربعة وثلاثة من عشرة في المائة إبان عام ١٤١٥/١٤١٦هـ.

وبين الملك أنه تم تسديد ما يقارب سبعة آلاف مليون ريال للمزارعين وأكثر من خمسة عشر ألف مليون ريال للأفراد وللمقاولين وللموردين وللشركات الأخرى.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني الذي انعكس بدوره على ما تشهده المملكة العربية السعودية من نمو في مختلف المجالات. وأوضح أن المملكة العربية السعودية تطل عام ١٤١٨هـ على مشارف العام الثالث من أعوام خطة التنمية السادسة التي تستهدف إحداث نقلة نوعية سريعة تضع المملكة العربية السعودية إن شاء الله في مستويات متقدمة من الأمن الاجتماعي والرخاء الاقتصادي.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية كانت وستظل على اتصال مستمر بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي المستمد من تعاليم الإسلام الحنيف ومن النظرة الكلية التي تضع تفاصيل الماضي وتطلعات المستقبل على خارطة واحدة.

وأعلن الملك المفدى مجددًا أن المملكة العربية السعودية تتعامل مع المستجدات والمتغيرات التي تطرحها كل مرحلة وفقًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية للمملكة من ناحية ولمتطلبات التعامل مع المجتمع الدولي من ناحية أخرى.

وبيّن أن الميزانية الجديدة للدولة تؤكد

على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في تنمية الأيدي السعودية وزيادة توظيفها وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بدور الإنسان السعودي في تحقيق معدلات مرتفعة من الأداء والإنتاج

وقال:

«إننا نحمد رب العزة والجلال أن الإنسان السعودي خير من يعوّل عليه في التصميم على الإسهام الفاعل لأن تظل التنمية في المجتمع السعودي تحقق منجزاتها على نحو أكثر كفاءة وإنتاجية».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين:

«إن ميزانية العام الجديد ١٤١٧/١٤١٨هـ تضمنت اعتمادات لمشروعات تنموية جديدة بلغت تكاليفها الإجمالية سبعة آلاف وسبعمائة مليون ريال».

وأضاف أن هذه المشروعات تركزت في إقامة مدارس جديدة ومبانٍ للكليات ومشروعات للمياه والسدود والصرف الصحي والطرق والتجهيزات الأساسية واعتمادات لإقامة دور اجتماعية وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بمبلغ مائتي مليون ريال تصرف مساعدات للحالات الجديدة.

واسترسل الملك فهد بن عبدالعزيز أنه بالإضافة إلى ما سبق فقد تم اعتماد مشروعات جديدة لإقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية وجميع مستلزماتها بلغت تكاليفها أحد عشر ألف مليون ريال يتم الصرف عليها من صندوق رسم الكهرباء حيث خصص للصرف عليها في السنة المالية ١٤١٧/١٤١٨هـ مبلغ ألفي مليون ريال.

وعبّر الملك فهد بن عبدالعزيز عن تطلعاته إلى مستقبل اقتصادي واعد يسود المملكة العربية السعودية موضحًا أن المملكة ستستمر إن شاء الله في تنفيذ المشروعات الحيوية المتصلة بحياة المواطن السعودي والمضي قدمًا في توسعة التجهيزات الأساسية لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني.

الاثنين ٤ رمضان ١٤١٧هـ
١٣ يناير ١٩٩٧م

هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مستهل الجلسة شعوب الأمتين الإسلامية والعربية والشعب السعودي بمناسبة إطلالة شهر رمضان المبارك.

وأعرب عن أمله في أن يكون هذا الشهر فرصة لأن تستذكر فيه الأمة الإسلامية مجددًا الأبعاد التي ينطوي عليها شهر رمضان الذي قال عنه رسول الله ﷺ أن أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار.

وقال الملك:

«إن شهر رمضان يعود هذا العام على المسلمين قاطبة وهم في حاجة إلى المزيد من التعاون والتضامن وتوحيد الكلمة والهدف صوب ما يطمحون إليه من عز ومجد وأمن واستقرار».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين، أن على الأمة الإسلامية والعربية أن تستعيد انتصاراتها التي حققتها بتمسكها الدائم بحبل الله المتين القرآن الكريم وسنة النبي المصطفى ﷺ ليكون بهما ومنهما منهج الحاضر والمستقبل للتغلب على كل ما يؤدي إلى الفرقة والاختلاف.

ودعا الملك المسلمين كافة إلى أن يتخذوا من شهر رمضان المبارك منطلقًا إلى التسامي على خلافاتهم الجانبية لتفادي معوقات التشتت التي يضعها في طريقهم المتربصون بهم حتى يكونوا كما أراد الله لهم خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتجادل بالتي هي أحسن.

واستعاد خادم الحرمين الشريفين إلى الأذهان ما حفل به شهر رمضان على امتداد التاريخ الإسلامي من انتصارات وأحداث عززت الوجود الإسلامي عقيدة وشريعة وحكمًا ونظامًا للحياة الدنيا والآخرة.

ودعا خادم الحرمين الشريفين الأمة الإسلامية وهي تستظل الآن بشهر الصوم إلى مجاهدة النفس والتغلب على الأهواء.

والعمل على وحدة الصف موضحًا أن شهر رمضان المبارك ميزه الله تعالى على سائر أشهر السنة بنزول القرآن الكريم الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور.

وحمد الملك رب العزة والجلال أن مكن المملكة العربية السعودية من شرف حمل لواء خدمة الحرمين الشريفين وتوسعتهما ليستوعبا أكبر كثافة ممكنة من الحجاج والزوار والمعتمرين وبخاصة خلال شهر رمضان المبارك وموسم الحج حيث يرتفع عدد القادمين بنسب قياسية.

وقال:

«إن تلك رسالة المملكة العربية السعودية وواجبها ولن تحيد عنهما قيد أنملة لأنه شرف أولانا الله إياه ومسؤولية نسأل الله أن نقوم بها مرضاة له وخدمة لعباده ممن يتوجهون في صلواتهم يوميًا صوب الكعبة المشرفة قبلتهم ومهوى أفئدتهم».

وأعلن خادم الحرمين الشريفين أن المملكة ستواصل إن شاء الله الاستمرار في سياستها الهادفة إلى خدمة بيت الله الحرام ومسجد رسوله ﷺ بكل كفاءة مشيرًا إلى أن هذه المسؤولية تتشرف بها المملكة العربية السعودية.

وأبدى الملك اعتزازه بما منّ الله به عليه من توسعة تاريخية كبرى للحرمين الشريفين سائلًا الله جلت قدرته أن تكون خالصة لوجهه الكريم وخدمة للمسلمين حاضرًا ومستقبلًا.

الاثنين ١١ رمضان ١٤١٧هـ
٢٠ يناير ١٩٩٧م

جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حرص المملكة العربية السعودية على تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية الإقليمية الشاملة وفقًا للسياسات العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة التي دخلت هذا العام عامها الثالث.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية تمضي قدمًا في تحقيق تنمية شاملة في مناطق المملكة كافة من حيث توفير المرافق والخدمات الأساسية وفقًا لمعايير مراكز النمو مع الأخذ في الاعتبار كفاءة الأداء والاستخدام الأمثل للإمكانات والمزايا النسبية التي تتمتع بها المناطق».

ودعا القطاع الخاص إلى تكثيف الجهود للاستمرار في القيام بدوره المتميز لتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية وتعميم الخبرة والمعرفة.

وأضاف الملك قائلًا:

«إن المملكة العربية السعودية تتواصل سياستها لتشجيع ومساندة القطاع الخاص من أجل إنشاء المزيد من المشروعات الاستثمارية في مناطق المملكة عن طريق تهيئة الحوافز وتقديم الخدمات الاستشارية والمعلومات الأساسية».

ودعا الملك المواطنين إلى العمل في المناطق كافة ورفع كفاءتهم عن طريق التدريب المستمر.

كما أعلن خادم الحرمين الشريفين مجددًا أن المملكة العربية السعودية عملت ولا تزال تعمل من أجل تعزيز الكفاءة الاقتصادية للتجهيزات الأساسية في مختلف المناطق من خلال التخطيط المكاني ومتابعة التنمية العمرانية وتطبيق التقنية المناسبة والتشغيل والصيانة إضافة إلى إيجاد قنوات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

ووجه خادم الحرمين الشريفين الوزراء إلى بذل أقصى الجهود لتهيئة كافة الإمكانات لتحقيق المزيد من الإنجازات تنفيذًا لسياسة الدولة إزاء العمل على راحة المواطنين.

كما أعلن خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تطوير وتنظيم أطر العمل التشغيلي والفني للتخطيط اللازم للمناطق.

وحث الملك فهد الكليات المتخصصة في الجامعات ومعهد الإدارة العامة على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتهيئة وتعزيز قدرات المواطنين السعوديين في مجال التخطيط الذي يعنى بالمناطق كافة على ضوء الأنظمة المستجدة واستنادًا إلى أحدث ما توصلت إليه مناهج التنمية في المجالات المعنية.

ثم انتقل خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك إلى مناقشة المستجدات على الصعيد الخارجي وبخاصة ما يتعلق بعملية السلام في

المنطقة وأكد مجددًا موقف المملكة العربية السعودية الداعي إلى إقامة سلام عادل وشامل على المسارات كافة.

الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٧هـ
٣٠ يناير ١٩٩٧م

تناول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عملية المسائل والأمور التي تتصل بحاضر ومستقبل المجتمعات الإسلامية وتطلعاتها نحو واقع أفضل.

وأشار في هذا السياق إلى الدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية إزاء مساندة شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية من قضاياها العادلة.

وركز بصورة خاصة على مسائل التضامن الإسلامي والدعوة إلى الله وتحقيق التكامل بين دول وشعوب العالمين الإسلامي والعربي ووضع الأقليات المسلمة في رؤية منطقه الثوابت السعودية المستلهمة مما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إننا نخاطب المسلمين في كل مكان ونحن الآن بجوار بيت الله الحرام وقبلة المسلمين داعين إياهم أن تسود أجواء علاقاتهم روح الأخوة الإسلامية والعمل على تضامنهم وتوحيد صفوفهم للتصدي لكل ما يتعرضون له من محاولات حاقدة، مما يتوجب على المعنيين بالأمر تحكيم كتاب الله في ما شجر بينهم وإننا على يقين تام بأنهم أشد ما يكونون حرصًا على التصدي لكل مظاهر الاختلاف والفرقة، لأن الأمة الإسلامية حرية بأن تكون كما شاء الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتجادل بالتي هي أحسن وتتطلع إلى كل ما يعزز وجودها وبقاءها على المحجة البيضاء».

وتطرق الملك إلى استمرار المملكة في خطواتها الرامية إلى خدمة الحرمين الشريفين والتمسك بالعقيدة الإسلامية في كل النظم التي تصدر لتنظيم المجتمع السعودي فتحقق له ـ إن شاء الله ـ كل ما يطمح إليه لترسيخ أسس من الأمن والاستقرار والرخاء.

وفي هذا الصدد أكد خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية ملتزمة بالمنهج الإسلامي طريقًا لا تحيد عنه وأسلوب عمل وحياة.

وقال:

«إنه المنهج الذي ارتضاه الله لعباده في كل مكان وزمان ولكل أمة».

ثم تطرق الملك إلى خطط المملكة العربية السعودية لتطوير المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وأشار في هذا الخصوص إلى أن المملكة العربية السعودية أنفقت أكثر من سبعين بليون

ريال خلال العشرة أعوام الأخيرة فقط على مكة المكرمة والمدينة المنورة وفي إطار توسعة الحرمين الشريفين وتتضمن نزع الملكيات وتطوير المناطق المحيطة بهما وتطوير شبكات الخدمات والأنفاق والطرق.

وحمد الله تبارك وتعالى على أن المملكة العربية السعودية أخذت على عاتقها القيام بأكبر توسعة في تاريخ المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف انطلاقًا من مسؤولياتها الإسلامية والدينية والتاريخية إزاء العالم الإسلامي.

وأشار الملك إلى أن الطاقة الاستيعابية الآن للمسجد الحرام ارتفعت إلى مليون مصلٍ بعد أن كانت من قبل في حدود ثلاثمائة وأربعين ألف مصلٍ. موضحًا أنه يمكن أن تتضاعف طاقته الاستيعابية في أوقات الذروة.

أما التوسعة الحالية للمسجد النبوي الشريف فقد وصلت الآن إلى سبعمائة ألف مصلٍ، ثم ترتفع إلى المليون مصلٍ في أوقات الذروة.

وقد اطلع المجلس على مجموع ما قدمته المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من مساعدات إنمائية غير مستردة وقروض ميسرة إلى الدول النامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي قدرت بنحو ألفين وثمانمائة وثلاثة وسبعين مليون ريال خلال سبعة عشر عامًا حتى العام ١٩٩١م.

وعقّب خادم الحرمين الشريفين على ذلك بقوله:

«إننا نسأل رب العزة والجلال أن تكون هذه المساعدات والقروض عونًا بعد الله للشعوب الإسلامية في تنميتها وارتقائها إلى مستقبل أحسن كما نرجوه عز وجل أن يأخذ بأيديها إلى العمل الصالح والإنتاج المثمر لخيرها إن شاء الله».

ثم استعرض الملك واقع الأقليات المسلمة في دول العالم فدعاها إلى التمسك بحبل الله المتين وقيام الألفة والمحبة بينها وتوحيد صفوفها ونبذ كل عوامل الخلاف والالتزام بهويتها الإسلامية.

الاثنين ١٧ شوال ١٤١٧هـ
٢٤ فبراير ١٩٩٧م

ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الأضواء على الخدمات الصحية التي توفرها المملكة العربية السعودية من خلال العديد من الجهات التي تضطلع بمهام متنوعة في هذا الخصوص.

ونوه بما تعده وزارة الصحة بحكم أنها الجهة الحكومية التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية من برامج وخطط لرفع أداء الخدمات الصحية.

وقال:

«إننا نحمد رب العزة والجلال أن مكَّن المملكة العربية السعودية من تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية والخدمات الطبية، من خلال شبكة عريضة من المراكز الصحية الأولية والمستشفيات العامة والمتخصصة المنتشرة في أنحاء المملكة العربية السعودية. ويعزز هذه الجهود الخيرة الدور الصحي المميز للقطاعات العسكرية التي تسهم هي الأخرى بجهود مشكورة».

كما أثنى الملك على الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص واصفًا إياها بأنها تؤدي دورًا جوهريًا ومتزايدًا ومتكاملًا مع النظام الصحي في المملكة العربية السعودية.

وأعرب الملك عن تقديره شخصيًا وتقدير المجلس لما حققته الخدمات الصحية من تطور ملموس وبخاصة السنوات الأخيرة على المستويين الوقائي والعلاجي.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى حملات التطعيم ضد شلل الأطفال التي نفذتها وزارة الصحة خلال العامين المنصرمين عبر المستشفيات والمراكز الصحية المنتشرة في أنحاء المملكة كافة، منوهًا بارتفاع نسبة التطعيم لاستئصال شلل الأطفال خلال العام إلى ٩٧٪ لكل أطفال المملكة العربية السعودية الذين هم دون خمسة أعوام. مؤكدًا استمرار المملكة في سياستها الهادفة إلى استئصال شلل الأطفال من المملكة العربية السعودية عام ألفين إن شاء الله.

وعبر خادم الحرمين الشريفين عن اعتزازه وتقديره للمنجزات الطبية التي حققها الأطباء السعوديون في مختلف التخصصات. مبديًا في نفس الوقت ثناءً عليهم وعلى الكليات الطبية في الجامعات السعودية، وكذا المعاهد الصحية المنبثقة عن وزارة الصحة.

وأكد استمرار المملكة العربية السعودية في سياستها الرامية لرفع كفاءة مستوى الخدمات الصحية وتوفيرها لكل مواطن.

كما أهاب بالقائمين على الشؤون الصحية لمضاعفة الجهد والحرص على أداء الخدمات المطلوبة للمواطنين على خير وجه. وفي هذا السياق ألمح الملك المفدى إلى ضرورة مراعاة اعتدال تكاليف العلاج لدى المستشفيات الخاصة إسهامًا منهم في تحقيق الأعباء على من يقصدون العلاج في القطاع الخاص.

الاثنين ٨ ذو القعدة ١٤١٧هـ
١٧ مارس ١٩٩٧م

في إطار توقعات خطة التنمية السادسة الحالية ١٤١٥/١٤٢٠هـ أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن تطلع الحكومة إلى إسهام القطاع الخاص في تنفيذ ما نسبته سبعة وخمسين في المائة من مجموع الاستثمارات المتوقع تنفيذها خلال فترة الخطة السادسة والإسهام في تمويل خمسة وأربعين في المائة من مجموع

الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخطة من مدخرات القطاع الخاص.

وأضاف خادم الحرمين الشريفين مبينًا أن دور القطاع الخاص وفقًا لأهداف خطة التنمية السادسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو حقيقي للقيمة المضافة في القطاع الخاص بنسبة أربعة وثلاثة من عشرة في المائة كمتوسط سنوي خلال فترة الخطة.

وركز الملك على زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من اثنين وسبعين في المائة مع بداية خطة التنمية السادسة إلى ستة وسبعين في المائة مع نهايتها.

ثم تطرق خادم الحرمين الشريفين إلى مسألة الأيدي السعودية العاملة في القطاع الخاص، فأشار إلى أن من أهداف الخطة تحقيق زيادة صافية في عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بمقدار أربعمائة وستة وستين ألف عامل عن طريق برنامج سعودة الوظائف، ومنها توفير مائة واثنين وثمانين ألف فرصة عمل جديدة.

ووفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم مائة واثنين وأربعين وتاريخ ١٩ من ذي القعدة ١٤١٣هـ الذي تم بموجبه الموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة وتحديد الأولويات، فقد أكد خادم الحرمين الشريفين عزم حكومة المملكة العربية السعودية على تنفيذ مجموعة متناسقة من المبادرات والسياسات لتحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص.

وقد شرح الملك باستفاضة تلك السياسات معربًا عن أمله في استمرار القطاع الخاص في تحمل مسؤولياته وأداء واجباته بما عرف عنه وعن رجال الأعمال القائمين بشؤونه من قدرة على دعم الاقتصاد السعودي واستخدام التقنية الحديثة واستقطاب الأيدي الوطنية المؤهلة والمدربة والوفاء بالتزامات ومتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع السعودي.

ونوه الملك بالتحسن المضطرد في العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية والتجارية، مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى اتساع آفاق التعاون البناء والمتكافئ بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة.

وبمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الجنوب والبقاع الغربي اللبنانيين الذي صادف يوم الجمعة الماضي ٥ من ذي القعدة ١٤١٧هـ، ناشد خادم الحرمين الشريفين باسم المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي ومجلس الأمن العمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومن بينها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، الذي نص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، وتمكين

الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كامل ترابها الوطني، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية.

وفي ما يتعلق بموقف المملكة العربية السعودية من القدس أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مجددًا أن الإجراءات التي تتعارض كليًا مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومؤتمر مدريد للسلام؛ فضلًا عن أن تلك الإجراءات تشكل خرقًا لما أجمع عليه المجتمع الدولي إزاء المحافظة على معالم مدينة القدس سكانيًا وجغرافيًا وعدم المساس بها أو محاولة طمس هويتها الإسلامية والعربية.

ثم تناول خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك افتتاح المملكة العربية السعودية معارض تجارية وصناعية في العالم.

ووصف خادم الحرمين الشريفين إقامة مثل هذه المعارض السعودية خارج المملكة بأنها تسهم في تعزيز التبادل التجاري بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة وتمثل مناسبة جيدة للشركات والمصانع السعودية لتصدير إنتاجها.

الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤١٧هـ
٢٤ مارس ١٩٩٧م

إن المملكة العربية السعودية أبدت تأييدها لكل لقاء إسلامي يستهدف جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم ولَمِّ شملهم وتحقيق وحدتهم والعمل على إرساء دعائم التضامن الإسلامي على أسس راسخة وفقًا لما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ.

وخصت المملكة العربية السعودية مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الذي بدأ أعماله في إسلام آباد بالباكستان يوم أمس الأحد، بالإشارة إلى أنه لقاء يسعى إلى تجديد ثقة المسلمين في أنفسهم بعون الله ثم في قدراتهم على تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي انطلاقًا من قوله عز وجل: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران، ١٠٣].

وأعرب الملك باسم المملكة العربية السعودية ملكًا وحكومة وشعبًا عن الارتياح التام للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الذي أنهى أعماله في العاصمة الباكستانية إسلام آباد مساء أمس الأحد.

«إن المملكة العربية السعودية أبدت تأييدها لكل لقاء إسلامي يستهدف جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم ولَمِّ شملهم وتحقيق وحدتهم والعمل على إرساء دعائم التضامن الإسلامي على أسس راسخة وفقًا لما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ»

وجدد الملك موقف المملكة العربية السعودية الداعم لنتائج المؤتمر، منوهًا في هذا الصدد بما بذله صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في إسلام آباد، حيث عبر سموه باسم خادم الحرمين الشريفين عن تقديره لإخوانه أصحاب الجلالة والفخامة وممثليهم أعضاء الدول الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما نقل سموه وجهة نظر المملكة نحو مختلف القضايا الإسلامية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر والمعبرة عن دعمها وتأييدها لكل منهج من شأنه خدمة الإسلام والمسلمين.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين مجددًا تأكيد موقف المملكة العربية السعودية لدعم القضايا الإسلامية العادلة والوقوف إلى جوار الشعوب الإسلامية وكذا الأقليات الإسلامية.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية تتابع بقلق بالغ الانتهاكات المتوالية التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية ضد مدينة القدس ومقدساتها ومواطنيها مما يُعد تحديًا لكل المواثيق والقرارات الدولية التي تمنع إسرائيل من إحداث أي تغيير في الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧م بما فيها مدينة القدس.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية تعتبر قضية فلسطين جوهر القضايا الإسلامية والعربية ومن ثم فإن المملكة كانت وما زالت وستبقى داعية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة، بيد أنه لن يتحقق ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه العادلة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعودة القدس ووقف حكومة إسرائيل عن أعمالها التوسعية لإقامة مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنع الممارسات الإسرائيلية التعسفية بحق الشعب الفلسطيني».

الاثنين ٢٢ ذو القعدة ١٤١٧هـ
٣١ مارس ١٩٩٧م

نوه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بتولي الرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية مسؤوليتها المهمة تجاه النشء من خلال إعداد البرامج وتوفير الخدمات والإمكانات اللازمة التي تنمي قدرات الشباب السعودي وتكسبهم المهارات في مختلف أوجه النشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي وذلك في إطار ما توجه به الشريعة الإسلامية السمحة.

كما أثنى على ما توفره الرئاسة العامة لرعاية الشباب من مدن رياضية متكاملة للشباب تضم مراكز وصالات بالإضافة إلى معسكرات وساحات شعبية ومقار للأندية

بكامل تجهيزاتها يستثمر فيها الشباب أوقاتهم والإسهام في تشكيل وعيهم العربي الإسلامي.

واطلع الملك على تقرير من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن فهد بن عبدالعزيز الرئيس العام لرعاية الشباب يوضح مجمل ما أدته الرئاسة من برامج ودعم ومساندة لقطاع الشباب.

وثمن خادم الحرمين الشريفين الذي كان يتحدث عن قطاع الشباب السعودي أثناء رئاسته جلسة مجلس الوزراء التي عقدت مساء اليوم الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض ثمن ما تقوم به الرئاسة العامة لرعاية الشباب من تنظيم للمسابقات المحلية والدولية في المجالات الأدبية والرياضية بهدف تحقيق مراكز متحققة على المستويات العالمية في جميع المجالات الشبابية.

واستعرض الملك ما حققته خدمات الشباب خلال خطة التنمية السادسة من نجاح كبير بتوفير مرافق البنية الأساسية لخدمات الشباب السعودي التي تتوافر فيها أحدث التجهيزات.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بالدور الذي تؤديه الجمعيات الثقافية والأندية الأدبية في المملكة العربية السعودية بغية تقديم المستوى الرفيع للأدب السعودي والثقافة السعودية ونشر إنتاج وعطاءات الأدباء والمثقفين في بلادنا العزيزة.

وقال:

«إننا نحمد رب العزة والجلال أن مكن مؤسساتنا الثقافية والأدبية من أن تكون نافذة تطل من خلالها على العالم لتقدم الثقافة السعودية التي تتسم بحمد الله بالصفاء والنقاء وتدعو إلى التآخي وتعمل على توثيق الأوامر مع الشعوب العربية والإسلامية والصديقة».

بعد ذلك انتقل خادم الحرمين الشريفين إلى الحديث عن النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها الدورة السادسة عشرة للجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت يوم الخميس الماضي في الرباط برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الشقيقة رئيس اللجنة مشيدًا بما يقوم به جلالته من نشاط ملموس على صعيد تأكيد أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية.

وجدد استنكار المملكة العربية السعودية للسياسات التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية من أجل تهويد مدينة القدس مما يعد انتهاكًا لجميع المواثيق الدولية وجميع قرارات مجلس الأمن الدولي وتجاوزًا للقوانين الدولية كما أنها تشكل تهديدًا لعملية السلام.

وأهاب الملك بالمجتمع الدولي على حمل إسرائيل على وقف أعمال الحفريات حول مدينة القدس وكذلك الكف عن ممارسة جميع أشكال الاستيطان وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

كما أعرب خادم الحرمين الشريفين باسم المملكة العربية السعودية عن تأييدها التام لما جاء في بيان روما بشأن القدس الصادر إثر انتهاء أعمال ندوة القدس العالمية التي اختتمت يوم الخميس الماضي في روما.

وجدد تأييد المملكة الواضح إلى جانب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها مدينة القدس.

الاثنين ٢٩ ذو القعدة ١٤١٧هـ
٧ أبريل ١٩٩٧م

رحبت المملكة العربية السعودية ملكًا وحكومة وشعبًا بضيوف الرحمن في مهبط الوحي ومهوى الأفئدة القادمين صوب الأراضي المقدسة من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات آمنين مطمئنين طالبين من الله الرحمة والمغفرة والرضوان.

وعبرت المملكة العربية السعودية عن شكرها التام لله عز وجل الذي مكنها من خدمة حجاج بيت الله الحرام والعمل على راحتهم بقصد تحقيق الهدف الأسمى من الحج تضامنًا وتعاونًا وتآزرًا وتكاتفًا يدًا واحدة.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن أمله في أن يتفهم حجاج بيت الله الحرام أن مسؤولية المملكة العربية السعودية ورسالتها الإسلامية والتاريخية تتطلب منها الحرص المستمر والدائم على القيام بواجباتها بعيدًا عما يقلق الحجاج. ومن ثم فإن المملكة العربية السعودية تشدد على وجوب إبعاد الحج عن أي أهداف سياسية لأنها تؤمن إيمانًا عميقًا بأن الله فرض الحج وأن يؤدى بلا رفث ولا فسوق ولا جدال طاعة لله وأداء نظيفًا واعيًا مسؤولًا لفريضة هي الركن الخامس من أركان الإسلام.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك ما منّ الله به على حكومة المملكة العربية السعودية عبر تاريخها المديد فوفقها لأداء خدماتها لحجاج بيت الله الحرام على نحو مشرف ومتكامل وذلك منذ عهد الموحد الملك عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه وإلى يومنا هذا بل وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وقال:

إن الخدمات ستتوالى إن شاء الله بأعلى درجة ممكنة من الإتقان مؤكدًا أن الإسلام بخير طالما أن رمز وحدة المسلمين وقبلتهم ومهجر الرسول عليه الصلاة والسلام ومسجده باقيان يشع منهما الإيمان ليملأ القلوب والأفئدة.

وأعاد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى الأذهان ما سبق أن أعلنته المملكة العربية السعودية من أنها أنفقت خلال السنوات العشر الأخيرة ما يزيد على سبعين مليار ريال على توسعة

الحرمين الشريفين ونزع الملكيات وتطوير المناطق المحيطة بهما وتطوير شبكات الخدمات والأنفاق والطرق حتى أضحت السعة الاستيعابية للمسجد الحرام بمكة المكرمة أكثر من المليون ونصف المليون مصلٍ والمسجد النبوي بالمدينة المنورة أكثر من مليون مصلٍ في أوقات الذروة.

وشكر الملك الله عز وجل أن مكنه من خدمة الحرمين الشريفين قائلًا:

إن الإنفاق على مشروعات الحرمين الشريفين أولانا الله إياه وخصنا به ودعانا إليه فامتثلنا له تلبية لنداء رب العزة والجلال.

الاثنين ٢٨ ذو الحجة ١٤١٧هـ
٥ مايو ١٩٩٧م

هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الدول الإسلامية والعربية بمناسبة إطلالة العام الهجري الجديد ١٤١٨هـ.

وقال:

«إننا نتطلع في هذه المناسبة إلى أن يسود العالم سلام واستقرار من شأنهما تعميق أواصر التعاون وتضافر الجهود بما يعزز إقامة مجتمع عالمي تتسم أجواؤه بالعمل الصالح والإنتاج النافع المفيد للبشرية جمعاء».

وأعلن خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية ماضية في تمسكها الدائم والثابت بما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ في العبادات والمعاملات والأحكام لا يضرها من خالفها لأن المملكة العربية السعودية بنيت وستظل على التوحيد عقيدة وعملًا وسلوكًا.

ودعا الملك الدول الإسلامية إلى أن تتخذ من هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة منطلقًا لإرساء روح المحبة وإضفاء سمات التآلف والتكاتف في ما بينهم.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن الهجرة كانت وستظل علامة مضيئة في التاريخ الإسلامي، إذ بها شرَع رسول الله ﷺ في إقامة أول دولة في التاريخ قامت على عقيدة التوحيد فتحقق فيها إقامة العدل وتقرير المساواة في الحقوق والواجبات لا يفضل فيها امرؤ على آخر إلا بالتقوى.

وأشاد خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك بالجهود التي بذلتها الوزارات والأجهزة المعنية بالحج والحجاج منوهًا حفظه الله في هذا الصدد بما تحقق بفضل الله من تطوير للخدمات المقدمة لضيوف الرحمن حتى نعموا بأداء فريضة الحج في أمن وأمان وصحة وسلام معربًا عن تقديره لتلك الجهود ومتمنيًا لحجاج بيت الله العتيق عودة سالمة إلى أوطانهم إن شاء الله.

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين ما حققه التوسع السريع من مرافق التعليم وبيّن أن دور المؤسسات التعليمية هو دور شمولي

حيث تسهم في تنمية القيم الدينية والفكرية والثقافية بالقدر الذي تعد فيه الأطر البشرية المتخصصة لتلبية احتياجات التنمية في المجتمع السعودي بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

وأعاد إلى الأذهان ما سبق أن أعلنه من أن تنمية الإنسان السعودي هو محور الارتكاز في العملية التنموية وحجر الأساس في بناء المملكة العربية السعودية حاضرًا ومستقبلًا بمشيئة الله.

وأكد خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك أن استمرار عمليات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية من شأنها أن تفضي إلى انتكاسة خطيرة تؤدي إلى تقليص الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإرساء أسس السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وبخاصة جهود راعيي عملية السلام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وقال الملك:

«إن المملكة العربية السعودية تقف إلى جوار الشعب الفلسطيني كي تتحقق له إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما تود المملكة التأكيد على أن قرارات مؤتمر السلام في مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية هي الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه عملية السلام في المنطقة على كافة المسارات».

الاثنين ٦ المحرم ١٤١٨هـ
٢١ مايو ١٩٩٧م

أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن منهج المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بتكامل الأهداف البيئية والتنموية ومختلف أوجه النشاط المتعلقة بهما يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحث على صون الموارد الطبيعية من منطلق استخلاف الله للإنسان في الأرض وتكليفه عز وجل له باستخدام العقل والتدبر لعمارتها لمن استخلف الله عليها وللأجيال القادمة.

وأضاف خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية من خلال اللجنة الوزارية للبيئة التي يترأسها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بتحديد أولوياتها التنموية المستقبلية على المستوى الوطني في إطار مفاهيم التنمية المستمرة ضمن وثيقة (برنامج عمل القرن الحادي والعشرين).

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن هذه الوثيقة تناولت مختلف قطاعات التنمية في المملكة العربية السعودية متخذة من البيئة واعتباراتها عاملًا مشتركًا ورابطًا لجميع قطاعات التنمية.

ثم استمر خادم الحرمين الشريفين شارحًا موقف المملكة العربية السعودية من

هذه المسألة فأشار إلى أن هذه الوثيقة تدعو إلى استخدام الموارد وترشيدها وتطوير الموارد البشرية والارتقاء بها وزيادة إسهام مواطني المملكة العربية السعودية والمؤسسات في العملية التنموية والتأكيد على دور القطاع الخاص في هذا الصدد.

واستعرض أهم منجزات المملكة العربية السعودية في هذا المجال خلال السنوات الماضية مشيرًا إلى قيام المملكة العربية السعودية بجهد كبير ومتميز في التصدي لأكبر تعد على بيئة الخليج العربي إبّان حرب تحرير الكويت بالقيام بعمليات المكافحة للتلوث من الزيت وحماية المؤسسات والمنشآت الحيوية.

وأكد خادم الحرمين الشريفين استمرار المملكة العربية السعودية في الحفاظ على البيئة والتنمية من خلال إسهاماتها بشكل مكثف وفاعل في المؤتمرات والنشاطات الدولية. مشيرًا في هذا الخصوص إلى مشاركة المملكة العربية السعودية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، (قمة الأرض) الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م وما تلاه من مؤتمرات لاحقة على المستوى العربي والإقليمي.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن تعازي مجلس الوزراء لفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة شعب إيران لضحايا الزلزال الذي تعرضت له إيران يوم السبت الماضي، سائلًا رب العزة والجلال أن يتغمد الشهداء برحمته وأن يتحقق شفاء المصابين في هذا الحادث الأليم.

الاثنين ١٣ المحرم ١٤١٨هـ
١٩ مايو ١٩٩٧م

أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود استمرار المملكة العربية السعودية في تعزيز وتوسيع الأهداف الرئيسية للخطط التنموية القائمة على تلبية الاحتياجات التنموية للمملكة العربية السعودية من خلال العمل على زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير الفرص الوظيفية وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وإقامة تجهيزات أساسية جديدة لمقابلة المتطلبات المتزايدة وتحقيق معدلات نمو تتوافق مع توفير الفرص الوظيفية للأيدي السعودية العاملة وتحسين الخدمات الاجتماعية.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية ماضية في خططها الرامية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية وزيادة إنتاجية الأيدي السعودية العاملة من خلال البرامج التدريبية والاستفادة من أحدث الأساليب التقنية والإجراءات الأخرى التي ستؤدي أيضًا إلى تسريع عملية السعودة.

وتطرق الملك في حديثه إلى ما يحظى به القطاع الخاص من تشجيع كبير من التوسع في الأسواق محليًا وخارجيًا.

وأشار الملك إلى أن المملكة العربية السعودية تبنت وما زالت منهج الاقتصاد الحر منذ بداية تخطيطها التنموي ١٩٧٠م، الذي يتطلب أن يظل القطاع الخاص محورًا مهمًا للنشاط الاقتصادي. مبينًا أن المناخ أصبح مهيأ بصورة أفضل لزيادة التكامل بين القطاعين الخاص والعام بعد أن تم استكمال مشروعات التجهيزات الأساسية.

جدد خادم الحرمين الشريفين تمسك المملكة العربية السعودية الدائم بمبادئها الثابتة التي قامت عليها سياستها الخارجية في إطار من الاحترام والتقدير المتبادلين مع الدول الشقيقة والصديقة.

وشدد خادم الحرمين الشريفين على أن المملكة العربية السعودية كانت وستبقى بمشيئة رب العزة والجلال نموذجًا إيجابيًا متميزًا في منهجها السياسي والاقتصادي والإنساني مع دول العالم كافة.

كما أكد خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية متمسكة بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وتحرص على تعاون عربي بناء وتضامن إسلامي مثمر وإقامة مجتمع إنساني على أسس المحبة والعدل والسلام.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية ملتزمة في مستقبلها كما هي في حاضرها بشرع الله تطبقه بكل حرص وعزم».

وركز في سياق استعراضه للقضايا الدولية على القضية الفلسطينية بصورة عامة والقدس بصورة خاصة فقال:

«إن قضية القدس التي تعد جوهر النزاع العربي ـ الإسرائيلي تظل محور اهتمام المملكة العربية السعودية، ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها. مؤكدًا أن أيّ تسوية لهذه القضية يجب أن تأخذ في الاعتبار قرارات الشرعية الدولية لا سيما القرار ٢٤٢ الذي نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م».

كما أبدى الملك اهتمام المملكة العربية السعودية بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العمل على جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، مذكرًا في الوقت نفسه بمخاطر عدم توقيع بعض الدول في المنطقة على الوثيقة المتعلقة بهذا الشأن.

«إن قضية القدس التي تعد جوهر النزاع العربي ـ الإسرائيلي تظل محور اهتمام المملكة العربية السعودية، ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها. مؤكدًا أن أيّ تسوية لهذه القضية يجب أن تأخذ في الاعتبار قرارات الشرعية الدولية لا سيما القرار ٢٤٢»

الاثنين ٢٠ المحرم ١٤١٨هـ
٢٦ مايو ١٩٩٧م

قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

«إن خطة التنمية السادسة تركز على أولويات محددة تتمثل في تشجيع القطاع الخاص على إتاحة فرص العمل للمواطنين وإحلال العمالة السعودية محل العمالة الوافدة».

وأوضح أنه لتحقيق ذلك تم تضمين الخطة عددًا من السياسات التي ترمي إلى معالجة هذا الموضوع المهم وتنسيق هذه الأولويات.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين جملة ما ينبغي التقيد به لتحقيق متطلبات الصالح العام.

ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الضوء على الأهداف الأساسية في خطة التنمية السادسة وبخاصة ما يتعلق بالعمالة الوطنية.

وفي هذا الإطار بيّن أن الأهداف تتمثل في ما يلي:

- إحلال الأيدي العاملة السعودية الراغبة في العمل والمؤهلة بصفة تدريجية وبنسب تصاعدية في المهن والقطاعات الاقتصادية كافة.
- ترشيد نمو العمالة غير السعودية في القطاعات والمهن كافة.
- إتاحة مزيد من فرص العمل للسعوديين الداخلين الجدد إلى سوق العمل وبخاصة في القطاع الخاص.
- زيادة مجالات فرص العمل للمرأة بما يتفق والشريعة الإسلامية.
- زيادة أعداد الخريجين في المهارات والتخصصات التي تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني.
- إعداد السعوديين غير المهَرة الذين يدخلون إلى سوق العمل وذلك باستكمال مناهجهم التعليمية والتدريبية.
- تطوير خدمات سوق العمل بما في ذلك خدمات المعلومات الإحصائية.

الاثنين ٢٧ المحرم ١٤١٨هـ
٢ يونيو ١٩٩٧م

نوه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بالأدوار الطليعية التي تؤديها الجامعات السعودية في تنمية المجتمع السعودي انطلاقًا من واجباتها ومسؤولياتها لخدمة المجتمع وإثراء البحث العلمي في إطار الشريعة الإسلامية الغراء وذلك تنفيذًا للسياسة العليا للتعليم في المملكة العربية السعودية.

وخص الملك بالإشارة ما أقامته جامعتا الملك عبدالعزيز في جدة والملك سعود في الرياض من أسابيع جامعية وأيام مهنية واصفًا ذلك بأنه أسلوب أمثل لتعميق فضيلة

العمل الذي حث عليه الإسلام الذي تطبقه المملكة العربية السعودية في كل شؤونها ومنها ما يتعلق بخططها التنموية الهادفة إلى تنمية الإنسان السعودي وتوفير الفرص لكافة أفراد المجتمع السعودي للإسهام في عملية التنمية.

وأضاف الملك وهو يتحدث عن هذا الجانب أن السمة المميزة للتنمية السعودية هي التوازن والاعتدال بين الجانبين الروحي والتنموي.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أهمية الإعداد التربوي للمعلم السعودي وتأهيله وتدريبه ليحل محل غير السعودي فقال:

«إن الإعداد التربوي يأتي في الدرجة الأولى كما ينبغي لاكتساب المزيد من المعرفة في مجال العلوم والثقافة بصفة مستمرة حتى يكون المعلم دومًا في مستوى المسؤولية العظيمة التي أنيطت به لتنمية أجيال المستقبل».

وأثنى خادم الحرمين الشريفين على المعلمين والتربويين الذين يؤدون واجبهم بإخلاص وأمانة واصفًا عملهم بأنه من أشرف الأعمال فضلًا عن أن المعلم يعد محور العملية التعليمية وركيزتها الأساسية.

بعد ذلك انتقل خادم الحرمين الشريفين إلى الحديث عن الأوضاع المستجدة على الساحات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية.

وفي هذا السياق جدد خادم الحرمين الشريفين الموقف الدائم والثابت للمملكة العربية السعودية إزاء مجلس التعاون الخليجي في ظل مرور ستة عشر عامًا على توقيع قادة دول المجلس على وثيقة تأسيسه يوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م مؤكدًا أن قيام المجلس يعد نقلة نوعية متقدمة لأنه الصيغة المثلى التي أعدت على أسس راسخة ومتينة بما يخدم المصالح المشتركة ووحدة الهدف والمصير لدوله وشعوبه.

وفي الشأن الفلسطيني أهاب خادم الحرمين الشريفين بالمجتمع الدولي وبجميع الدول المحبة للسلام أن تبذل جهودها الصادقة والمخلصة من أجل إنقاذ عملية السلام من الوضع المتردي الذي تعيشه بسبب التعنت الإسرائيلي الذي لم يعد يأبه بالأنظمة الأممية ولا بالشرعية الدولية.

الاثنين ٤ صفر ١٤١٨هـ
٩ يونيو ١٩٩٧م

عبّر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن ارتياحه وارتياح مجلس الوزراء لنتائج المباحثات التي عقدها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني مع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية خلال الزيارة التي قام بها

سموه إلى مصر الشقيقة نهاية الأسبوع الماضي.

ووصف خادم الحرمين الشريفين هذه الزيارة بأنها تصب في إطار التعاون العربي والتضامن الإسلامي وتوحيد الصف وتعزيز الجهود الرامية إلى تدعيم العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين إلى جانب التنسيق في المواقف إزاء عملية السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام وكافة القرارات المتعلقة بالشأن الفلسطيني وبالأراضي العربية في الجولان والجنوب اللبناني.

ودعا الملك فهد إلى مزيد من التعاون تجاه وضع الجانب الإسرائيلي العقبات أمام عملية السلام مذكرًا بنتائجها الخطيرة على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة ومجددًا دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية بما في ذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس وكذا استمرار مفاوضات السلام على المسارين السوري واللبناني.

وعلى الصعيد المحلي أكد خادم الحرمين الشريفين أن قطاع الشؤون البلدية والقروية يسهم بدور أساسي ومهم في تحقيق أهداف التنمية في المملكة العربية السعودية وهي الأهداف التي ترمي إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وأشار إلى أن الإسهامات العديدة في هذا القطاع تتمثل في مجالات التخطيط العمراني الكلي للمدن والمحافظات والمراكز والقرى وفي إقامة المجمعات القروية وإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الخدمات العامة والمرافق البلدية بالإضافة إلى مسؤولية المحافظة على صحة البيئة وإقامة الحدائق والمتنزهات العامة.

وأعلن الملك عزم حكومة المملكة العربية السعودية على أن يتسع نطاق هذه الخدمات لجميع مناطق المملكة وفقًا للمتطلبات الفعلية للسكان مشيرًا إلى اتجاه الدولة صوب توفير مستويات ملائمة من الخدمات البلدية للمدن الصغيرة والمجمعات القروية في المناطق المختلفة للمملكة العربية السعودية.

الاثنين ١١ صفر ١٤١٨هـ
١٦ يونيو ١٩٩٧م

أعربت المملكة العربية السعودية في مستهل جلسة اليوم عن معارضتها لقرار الكونغرس الأمريكي الذي اتخذه الأسبوع الماضي باعتبار مدينة القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وتخصيص مبلغ مائة مليون دولار لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، محذرة من أن هذا القرار يمثل

انحيازًا ضد ترسيخ أسس السلام في المنطقة وفق مرجعية مدريد وأوسلو وواشنطن.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن من شأن ذلك القرار تعطيل المساعي العربية والدولية لإنقاذ عملية السلام من المأزق الراهن بسبب العراقيل التي تضعها الحكومة الإسرائيلية.

على صعيد آخر قال خادم الحرمين الشريفين وهو يتحدث عن تنمية الموارد البشرية في المجتمع السعودي:

«إن المملكة العربية السعودية تأخذ في حسبانها أهمية التخطيط التنموي ولذلك بادرت بالإسراع لتعليم وتدريب المواطنين وتأهيلهم للاضطلاع بالمهام المناطة بهم لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي المطلوب في الحاضر والمستقبل إن شاء الله».

ونوه الملك بتكاتف جميع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص للعمل في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية التي تتلاءم واحتياجات التنمية والقطاع الخاص بشكل أساس في المملكة العربية السعودية.

«إن المملكة تأخذ في حسبانها أهمية التخطيط التنموي ولذلك بادرت بالإسراع لتعليم وتدريب المواطنين وتأهيلهم»

الاثنين ١٨ صفر ١٤١٨هـ
٢٣ يونيو ١٩٩٧م

قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

«منذ بداية خطة التنمية السادسة التي بدأ العمل بها عام ١٤١٥هـ وتكتمل عام ١٤٢٠هـ إن شاء الله دخلت منهجية التخطيط في المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة من التطور الذي يتجاوب مع ظروف مرحلة التنمية التي تشهدها المملكة».

وأشار إلى أن القطاع الحكومي أدى خلال خطط التنمية الخمس الماضية دورًا مهمًا في دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإنفاق على البرامج والمشروعات الإنمائية ودخل الاقتصاد الوطني مرحلة النضج وقطع شوطًا كبيرًا على طريق تنويع القاعدة الاقتصادية.

وأضاف خادم الحرمين الشريفين الذي كان يتحدث عن منهجية التخطيط السعودي خلال جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها حفظه الله، إن الحاجة ظهرت خلال خطة التنمية السادسة الحالية إلى التركيز على الأهداف والسياسات والإجراءات والأدوات بما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي ضمن صيغة متوازنة بين إجراءات إدارة الطلب ورفع الكفاءة الإدارية والتشغيلية للخدمات الحكومية بحيث يتجه تركيز التخطيط إلى زيادة

الكفاءة الاقتصادية ومن الإسهام المباشر للمشروعات لسد الحاجة لمنتجاتها إلى تحليل نتائجها وتأثيراتها الكلية.

وأوضح الملك أنه انطلاقًا من تلك النظرة الشاملة ركزت خطة التنمية السادسة على السياسات والإجراءات والأدوات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين.

وبعد ذلك انتقل خادم الحرمين الشريفين للحديث عن الأوضاع المستجدة على الساحات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية حيث رحب بتأكيد فخامة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال حديثه إلى اللجنة الوطنية الديمقراطية في واشنطن بعدم السماح لعملية السلام في المنطقة بالتفكك.

كما رحب بدعوة الزعماء الأوروبيين في بيان لهم في اختتام اجتماع قمة آمستردام إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ومناشدة إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم دون استبعاد خيار الدولة.

وأعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه لما أعلنه زعماء الدول الصناعية السبع وروسيا في اختتام اجتماعاتهم أمس في دانفر بولاية كورادو الأمريكية من عزمهم على إعطاء دفعة لعملية السلام في المنطقة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام الذي تستند إليه اتفاقات أوسلو.

وأكد الملك مجددًا وقوف المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبًا إلى جانب الحق الفلسطيني بما يكفل سلامًا حقيقيًا عادلًا وشاملًا ودائمًا في المنطقة.

الاثنين ٢٥ صفر ١٤١٨هـ
٣٠ يونيو ١٩٩٧م

أثنى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على الجهود الموفقة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني خلال زيارة سموه إلى الشقيقتين سورية ولبنان.

وأعلن أن هاتين الزيارتين اللتين اختتمتا أمس الأحد حققتا نتائج إيجابية على صعيد العلاقات الثنائية والعلاقات العربية بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز التضامن والتعاون العربيين في المجالات كافة وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأكد الملك أن الجهود التي بذلها سمو ولي العهد خلال هاتين الزيارتين عبرتا أصدق تعبير عن مواقف المملكة العربية السعودية إزاء شقيقاتها العربيات وهي المواقف الهادفة إلى وحدة الصف العربي الحريصة على أمن وسلامة واستقرار المجتمعات العربية الداعمة لجهودها التنموية المتفهمة لقضاياها والساعية إلى مواجهة

التحديات بروح المسؤولية المستشعرة بتعاظم هذه المسؤولية وبخاصة في المرحلة الراهنة.

وألقى خادم الحرمين الشريفين الضوء بعد ذلك على قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية وما يحظى به من أهمية بالغة تمتد إلى أكثر من مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وربط خادم الحرمين الشريفين في هذا السياق بين طموحات المملكة العربية السعودية إلى دعم وتطوير القطاع الزراعي وبين التقدير الذي حصلت عليه المملكة من منظمة الأغذية والزراعة الدولية حينما تسلم حفظه الله مؤخرًا ميدالية (أغريكولا) الممنوحة من المنظمة للملك اعترافًا من المنظمة بالتقدم والإنجاز الكبيرين اللذين قامت بهما حكومة المملكة العربية السعودية في مجال الزراعة.

وقال:

«إنني أعتبر هذا التكريم تكريمًا لكل مواطن سعودي فالمواطن هو المعني بهذا التكريم لأنه كان ولا يزال حريصًا على تحقيق أمنه الغذائي قدر حرصه على أمنه الاجتماعي فضلًا عن أمنه الاقتصادي والثقافي والفكري».

وعلى الصعيد الدولي دعا الملك المجتمع الدولي إلى الاستجابة لمنطق الحق والعدل بالعمل على تطبيق القرارات الدولية بشأن القدس والمساهمة في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة يقوم على ما اتفقت عليه الأطراف المعنية بعملية السلام في المنطقة بمشاركة راعيي مؤتمر السلام الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

كما دعا الملك الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إلى تأكيد موقفها الرافض لكل الممارسات والإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في مدينة القدس المحتلة خاصة وفي الأراضي العربية المحتلة عامة.

الاثنين ٣ ربيع الأول ١٤١٨هـ
٧ يوليو ١٩٩٧م

قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

«إن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى إلى تسعين عضوًا أمر تطلبته دواعي التنمية والحاجة إلى زيادة اللجان في المجلس وتنويعها ومقابلة الحاجة إلى التخصص والخبرة بين أعضائها».

وتحدث خادم الحرمين الشريفين عن تكوين مجلس الشورى في دورته الثانية وما حققته الدورة الأولى للمجلس من منجزات متتالية في دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقات وما أنجزه المجلس في مجال اختصاصه وما أبداه كذلك من رأي ومشورة هيأت لاتخاذ قرارات أفادت الوطن والمواطنين مؤكدًا أن مبدأ الشورى من الأمور الأساسية في تاريخ هذه البلاد.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن الملك عبدالعزيز رحمه الله أصدر أمره رقم ٣٧ وتاريخ ١٣٤٦/١/٩هـ بإنشاء مجلس الشورى مما يؤكد أن المملكة العربية السعودية تطبق هذا المبدأ في مختلف أمورها استجابة لقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى، ٣٨]».

وعزا الملك الزيادة في عدد أعضاء مجلس الشورى إلى ما حققه المجلس منذ تكوينه من منجزات لصالح الوطن والمواطنين.

وحمد خادم الحرمين الشريفين رب العزة والجلال على ما وصلت إليه المملكة العربية السعودية من وفرة المؤهلين تأهيلًا عاليًا وممن حنكتهم التجارب مما جعل أمر زيادة الأعضاء سهلًا وميسورًا متمنيًا لمن اختيروا لعضوية مجلس الشورى النجاح في عملهم ومساهمتهم في هذا المرفق المهم حتى يخدموا دينهم وأمتهم.

ووجه خادم الحرمين الشريفين الشكر والتقدير للأخوة الذين انتهت عضويتهم في مجلس الشورى في دورته السابقة.

وأثنى على ما بذلوه من جهد وما حققه أعضاء المجلس في دورته السابقة من نتائج سهل الوصول إليها توفيق الله أولًا ثم إخلاصهم وكفاءتهم.

الاثنين ١٧ ربيع الأول ١٤١٨هـ
٢١ يوليو ١٩٩٧م

استهل الملك جلسة مجلس الوزراء مبينًا أن المملكة العربية السعودية وفّرت المياه العذبة في جميع أنحاء المملكة وأنشأت محطات عملاقة لتحلية مياه البحر معلنًا أن التكلفة الإجمالية لمشروعات المياه خلال خطة التنمية الخامسة بلغت نحو خمسة عشر ألفًا وثلاثمائة مليون ريال.

وأشار إلى أن خطة التنمية السادسة الحالية أتاحت الفرصة للقطاع الخاص لتنفيذ المشروعات المائية المعتمدة في إطار برامج تنمية وخدمات وإمدادات المياه في المملكة العربية السعودية.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود مكونات مشروع محطة مياه الشعيبة الثاني الذي وضع حجر أساسه يوم الثلاثاء الماضي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد.

وحمد رب العزة والجلال أن مكن المملكة العربية السعودية من القيام بواجباتها إزاء تهيئة الحاجات الأساسية والضرورية للمواطنين والمقيمين في المملكة مراعية في ذلك التوسع السكاني وما يتطلبه من خدمات جديدة.

كما نوه خادم الحرمين الشريفين بمشروع مياه محطة الشعيبة الثاني الذي يوفر مائة

مليون غالون يوميًا منها أربعون مليون غالون من مكة المكرمة والطائف وستون مليون غالون تغذى بها مدينة جدة بالإضافة إلى أن المشروع سيولد خمسمائة ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

وفي هذا الإطار ناقش خادم الحرمين الشريفين النتائج التي أسفرت عن الحملة الوطنية الخاصة بترشيد المياه مشددًا على أن عملية الترشيد واجب ديني ووطني وتنموي لا بد من الالتزام به وبخاصة في ظل الأوضاع التي تحيط بمستقبل المياه في العالم.

وأكد خادم الحرمين الشريفين استمرار المملكة في إصدار ومراجعة النظم واللوائح التنظيمية التي تنظم استهلاك المياه لجميع الأغراض وترشّده وذلك بهدف المحافظة على المياه واستغلالها بناءً على أسس اقتصادية.

كما أثنى خادم الحرمين الشريفين على جهود المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة التي تضطلع ببرنامجين رئيسيين هما إنشاء محطات التحلية الجديدة والصيانة والتشغيل للمحطات القائمة والجديدة فضلًا عن خططها المستمرة لرفع كفاءة الأطر السعودية وتطوير قدراتها لمواكبة التطور المستمر في أساليب تنقية المياه.

وفي الشأن السياسي عرض خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على المجلس مجمل المستجدات على الساحات الإقليمية والعربية والدولية ومواقف المملكة منها المبنية على العدل والسلام.

وللأهمية القصوى التي تراها المملكة أكد خادم الحرمين الشريفين على حرص المملكة بضرورة استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل لأن العرب اختاروا السلام كخيار استراتيجي على ضوء الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وقمة مدريد وأوسلو التي أساسها الأرض مقابل السلام.

الاثنين ٢٤ ربيع الأول ١٤١٨هـ
٢٨ يوليو ١٩٩٧م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن المملكة العربية السعودية تعتبر العلوم والتقنية ذات أهمية حيوية بحكم ترابطها مع مختلف قطاعات الإنتاج الوطني وأوجه نشاطاته.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى توطين التقنية وتطويعها محليًا بعد أن استفادت خططها التنموية السابقة من التقنية المستوردة للتعجيل بالتنمية وبما يخدم الاقتصاد الوطني حيث تم استخدام الأجهزة والمعدات المتطورة ذات التقنية العالية، إضافة إلى ما توصل إليه العلم من وسائل إنتاج وإدارة حديثة.

وأضاف خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية تركز الآن على التقنيات التي تساعد على تعزيز وتطوير

قدراتها في مجال البحوث التطبيقية ومتطلبات التنمية».

ودعا الملك إلى تكثيف التعاون مع الدول والشركات العالمية من خلال قيام المشروعات المشتركة في مجال العلوم والتقنية وتشجيع هذه الشركات على إقامة صناعات ذات تقنية عالية تخدم النهضة التنموية مع إكساب الأيدي العاملة السعودية مستويات متقدمة من التدريب وكفاءة الأداء.

ونوه بالجهود التي تبذلها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجامعات السعودية في إنشاء مراكز أبحاث متخصصة مؤكدًا أهمية إيجاد وسائل مناسبة وآليات فاعلة تضمن ارتباط القطاع الإنتاجي مع قطاع العلوم والتقنية وتوثيق الروابط بين القطاع الصناعي ومراكز الأبحاث بهدف زيادة المعرفة والخبرة من تلك المراكز.

وعلى صعيد آخر دعا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى استثمار الوقت وتوظيفه في ما يعود بالخير والنفع على الفرد والمجتمع وقال يحفظه الله في كلمة وجهها للشباب بمناسبة الإجازة:

«إن شباب هذه الأمة هم عمادها وأملها وبناة مستقبلها وإنما تقاس الأمم بقدر جد شبابها واجتهادهم وممارستهم للحياة العملية بقوة واقتدار. وقد وفرت الدولة لشبابها أسباب النجاح والتفوق، فلم تبخل عليهم بإمكاناتها المادية والبشرية بل سخرت كل ما تملك من أجلهم. ولذلك فهم مدعوون إلى استثمار الوقت واستغلال الفرص وبخاصة في هذه الإجازة الصيفية. وقد وجهت جميع الجهات أن تفتح أبوابها وقبل ذلك صدورها للشباب لاستغلال وتنمية طاقاتهم وصقل مهاراتهم ومزاولة هواياتهم تحت إشراف أهل الاختصاص والتوجيه من التربويين والفنيين».

وعلى الصعيد العربي جدد خادم الحرمين الشريفين الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية إلى جانب الحقوق العربية في فلسطين والجولان ولبنان لنيل هذه الشعوب حقوقها كافة.

وأوضح أن الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس واستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات يعد انتهاكًا لاتفاقات السلام الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ويتعارض مع مرتكزات العملية السلمية في المنطقة القائمة على أساس العدل والسلام الشامل والدائم ومبدأ الأرض مقابل السلام والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد وأوسلو.

«إن المملكة العربية السعودية تركز الآن على التقنيات التي تساعد على تعزيز وتطوير قدراتها في مجال البحوث التطبيقية ومتطلبات التنمية»

الاثنين ١ ربيع الآخر ١٤١٨هـ
٤ أغسطس ١٩٩٧م

قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

«إن المملكة العربية السعودية منذ توحيدها استندت في كل توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتعاليم العقيدة السمحة».

وشدد على أن هذه البلاد قد التزمت هذا النهج الإسلامي القويم طريقًا لا تحيد عنه متخذة من القرآن الكريم وسنة رسول الله المصطفى عليه الصلاة والسلام دستورًا لها لإحقاق العدل ونشر الفضيلة.

وأبان الملك أن رب العزة والجلال شرَّف هذه البلاد وأهلها بأن جعل منها قبلة للمسلمين ومهوى لأفئدتهم وخصّها بخدمة الحرمين الشريفين وحجاج بيت الله الحرام وزوّار نبيه ﷺ وخدمة المسلمين في كل مكان من العالم.

وخصص خادم الحرمين الشريفين جزءًا من جلسة المجلس هذا اليوم للحديث عن الاهتمام والحرص المتواصلين للمملكة العربية السعودية ببيوت الله داخل وخارج المملكة انطلاقًا من إيمانها القوي بدورها في حياة المسلمين.

وأكد أن جهود هذه البلاد تواصلت وستتواصل حثيثة بعون الله في إنشاء المساجد والجوامع داخل وخارج المملكة لتسهم في رفع راية الإسلام ونشر دعوته وثبات المسلمين والأقليات المسلمة على هذا النهج.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز للمجلس أن عدد المراكز الإسلامية التي قامت المملكة العربية السعودية ببنائها أو الإسهام في إنشائها بلغت أكثر من مائتين وعشر مراكز، في ما بلغ عدد المساجد ألفًا وثلاثمائة وتسعة وخمسين مسجدًا منتشرة في معظم دول العالم في أوروبا وأفريقيا وآسيا واستراليا والأمريكتين.

وانتقل الملك للحديث عن جامع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في جبل طارق المقرر افتتاحه بمشيئة الله تعالى يوم الجمعة الموافق للخامس من شهر ربيع الآخر ١٤١٨هـ الموافق للثامن من شهر أغسطس ١٩٩٧م برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز المستشار في الديوان الملكي رئيس اللجنة العليا المشرفة على المشروع.

وحمد خادم الحرمين الشريفين رب العزة والجلال على أن وفق المملكة العربية السعودية للقيام بواجبها الإسلامي نحو خدمة الإسلام والمسلمين أينما وجدوا.

الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤١٨هـ
١١ أغسطس ١٩٩٧م

أثنى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على قطاع التجارة في المملكة العربية السعودية، واصفًا إياه بأنه يؤدي دورًا مهمًا في تنمية الاقتصاد الوطني مبينًا أن هذا القطاع ذو أهمية قصوى لجميع الأوجه الأخرى للنشاط الاقتصادي.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن من بين المهام الجديدة التي أسندت لوزارة التجارة اتخاذ الخطوات اللازمة لانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.

وقال:

«إن قطاع التجارة يقوم بدور أساسي في تحقيق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي تنمية الدخل الوطني وتوفير احتياجات المواطنين والمقيمين في مختلف المناطق والمحافظات والمراكز من السلع والمواد والخدمات».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين:

«إن أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني تبرز من خلال حجم القيمة المضافة التي يتم تحقيقها».

وأشار الملك إلى صدور كل من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية ونظام المحاسبين القانونيين ولائحته التنفيذية، وضمان توفر السلع والمواد من أفضل المصادر وبأنسب الأسعار، ومراقبة المخزون الاستراتيجي منها، وتحقيق الجودة النوعية للمواد والسلع المستوردة والمنتجة، وإجراء الفحص والتحليل المخبري في مختبرات الجودة والنوعية التابعة لوزارة التجارة.

وفي مجال إحلال المواطنين السعوديين محل العمالة الوافدة نوه خادم الحرمين الشريفين بالجهود المبذولة من قبل القطاع الخاص لتطبيق القرارات المتعلقة بالسعودة وتحديد نسب العاملين غير السعوديين ونسب الإحلال والتدريب التي تدعو الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص إلى الالتزام بتشغيل المزيد من الكفاءات السعودية. متوقعًا حفظه الله ارتفاع هذه النسبة من إجمالي الأيدي العاملة في القطاع الخاص وبشكل مضطرد.

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك علاقات المملكة العربية السعودية بشقيقاتها الدول العربية في المجالات الاقتصادية والثقافية والصناعية والتجارية.

ونوه في هذا السياق بالزيارة التي قام بها للمملكة بداية هذا الأسبوع معالي وزير داخلية الجمهورية اليمنية العميد ركن حسين محمد عرب مؤكدًا أن بين المملكة واليمن روابط وثيقة في الجوار والمصير والعقيدة.

بعد ذلك انتقل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز للحديث عن

تطورات الوضع على الساحة العربية في ضوء الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلية على الفلسطينيين فضلًا عن تصعيد إسرائيل للموقف في المنطقة وتعنتها بالاستمرار في رفض تنفيذ اتفاقاتها التي التزمت بها مع الفلسطينيين.

وجدد خادم الحرمين الشريفين دعوته لراعيي السلام للضغط على إسرائيل للالتزام باتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية ضمانًا لاستمرار عملية السلام في المنطقة على كل المسارات وصولًا إلى إحلال سلام شامل وعادل يحقق لشعوب المنطقة الأمن والاستقرار.

الاثنين ٢٢ ربيع الآخر ١٤١٨هـ
٢٥ أغسطس ١٩٩٧م

استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في جلسة مجلس الوزراء اليوم ما يقدمه قطاع الخدمات الاجتماعية والعمل في المملكة العربية السعودية مؤكدًا أن المملكة أولت هذا القطاع اهتمامًا كبيرًا وبخاصة منذ أن شرعت في الأخذ بأسلوب التنمية الشاملة.

وأعلن أن هذا القطاع يسهم في رفع مستوى المعيشة لمختلف أفراد المجتمع وتمكينهم من أداء دورهم وإسهامهم في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. منوهًا في هذا السياق بالدور البارز الذي تقوم به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال قنواتها المتعددة.

وتناول خادم الحرمين الشريفين في حديثه التوسع في الخدمات التي يقدمها قطاع الشؤون الاجتماعية من خلال مراكز التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد.

وأوضح الملك أن قطاع الخدمات الاجتماعية يسعى إلى تشجيع المشاركة المحلية وتعزيز الشعور بالواجب الاجتماعي والوطني ويقدم المعاشات والإعانات والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين ويعمل على حل المشكلات الاجتماعية في إطار القيم الدينية التي قام عليها بناء المملكة العربية السعودية منذ عهد موحدها الملك عبدالعزيز يرحمه الله.

وبيَّن خادم الحرمين الشريفين أن الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج الرعاية والتنمية الاجتماعية تطورت خلال السنوات الخمس الأخيرة إذ وصل حجمها عام ١٤١٦/ ١٤١٧هـ زهاء سبعمائة وأربعة وعشرين مليون ريال بزيادة مقدارها مائة وواحد وتسعون مليون ريال وبنسبة تصل إلى ستة وثلاثين بالمائة عن عام ١٤١٠هـ.

كما نوه خادم الحرمين الشريفين بالمساعدات والخدمات الاجتماعية التي تقدمها مائة وسبع وخمسون جمعية خيرية قائمة حاليًا في المملكة العربية السعودية،

منها عشرون جمعية نسائية استطاعت تكثيف خدماتها ونشاطاتها التي تدعم خدمات الرعاية الاجتماعية بشكل ملموس.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بالدور الملموس الذي تؤديه برامج رعاية الأطفال المعوّقين وتنمية ما تبقى لديهم من قدرات والعمل على تكيفهم اجتماعيًا ونفسيًا مع المجتمع.

وأبدى خادم الحرمين الشريفين تقديره للنتائج التي أسفرت عنها مراكز التأهيل للمعوقين، بنين وبنات، والمتمثلة في تأهيلهم بدنيًا وحسيًا وعقليًا بتنمية ما لديهم من قدرات واستعدادات خاصة وتوجيههم وتدريبهم على المهن المناسبة من أجل إعادة تكيفهم نفسيًا واجتماعيًا ومهنيًا وجعلهم قادرين بمشيئة الله على العمل والكسب المشروع.

وفي مجال إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في منشآت القطاع الخاص ذكّر الملك المفدى بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٠ الذي خاطب جميع منشآت العمل لاستقطاب المواطنين وإتاحة الفرص الوظيفية لهم مؤكدًا أن هذا القرار أوجب على المنشآت التي تستخدم عشرين شخصًا فأكثر زيادة العمالة الوطنية لديها بما لا يقل عن خمسة في المائة من مجموع عمالتها سنويًا فضلًا عن أن هذا القرار قصر شغل بعض الوظائف على المواطنين فقط.

بعد ذلك تطرق خادم الحرمين الشريفين إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة للمزارعين مشيرًا في هذا الصدد إلى ما قررته الحكومة من صرف ثلاثة مليارات ريال للمزارعين يوم الأحد الثامن والعشرين من شهر ربيع الآخر الحالي قيمة استحقاقات الإصدار الثاني من شهاداتهم التي يحل موعدها في اليوم ذاته.

وأعرب الملك عن شكره للمزارعين على تجاوبهم مع أهداف الحكومة الرامية إلى تعزيز سياسة الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية.

الاثنين ٢٩ ربيع الآخر ١٤١٨هـ
١ سبتمبر ١٩٩٧م

أعاد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى الأذهان مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية فأعلن أنها تنطلق أول ما تنطلق من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة، ٢].

في البداية أجمل الملك القاسم المشترك في علاقات المملكة العربية السعودية مع دول العالم موضحًا أنه يكمن في احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما أن المملكة ترفض التدخل في شؤونها الداخلية وتراعي حسن الجوار والالتزام بالاحترام والثقة المتبادلين، والتعاون البناء المثمر لصالح الشعب السعودي وصالح الدول الأخرى، والامتناع عن استخدام

القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضي المشروعة للغير وحل ما قد ينشأ من منازعات بين الدول بالطرق السلمية.

ثم تناول الملك أهم ملامح وسمات هذه السياسة مشيرًا إلى أنها تنطلق من أربعة محاور أساسية تلتزم بها المملكة العربية السعودية وتحرص عليها بكل عناية واهتمام.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك البعد الإقليمي للسياسة الخارجية للمملكة، مشيدًا بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١م الذي يمثل الاستجابة العملية لمطلب جوهري وضرورة إقليمية أملتها متطلبات العصر، فضلًا عن توفر عنصر التجانس ومقومات التقارب بين دوله الست، مثل وحدة الدين واللغة ووحدة التاريخ والتراث الفكري والثقافي ووحدة الآمال والتطلعات وتشابه النظم السياسية والمرتكزات الاقتصادية وتطابق التقاليد والقيم الاجتماعية.

واعتبر خادم الحرمين الشريفين أن البعد العربي يشكل أهمية في بناء علاقات المملكة العربية السعودية مع شقيقاتها الدول العربية في ضوء ميثاق الجامعة العربية مؤكدًا حرص المملكة العربية السعودية على استمرار هذا التعاون لما فيه خيرها وخير شعوب الوطن العربي وإقامة جسور التفاهم والتضامن والتعاون على أساس صحيح وسليم.

وتطرق خادم الحرمين الشريفين إلى البعد الثالث في صلب سياسة المملكة العربية السعودية إزاء الدول الإسلامية الشقيقة فأبان أن من أهم الإنجازات التي حققها الملك عبدالعزيز ـ يرحمه الله ـ في هذا الشأن إعلان دعوة التضامن الإسلامي واعتبارها طريق القوة والعزة للأمة الإسلامية حينما عقد رحمه الله أول مؤتمر إسلامي في تاريخ الإسلام الحديث بمكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٦م.

وأعلن الملك أن المملكة العربية السعودية التي هي دولة المقر لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها في السابع عشر من محرم ١٣٩٠هـ (٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٠م) على أسس متينة من الإجماع الإسلامي تعتبر ميثاق المنظمة ولجانها المتخصصة والدائمة وأجهزتها الفرعية ومؤسساتها الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من العمل الإسلامي النشط الهادف إلى تعزيز القدرات الذاتية للمجتمعات الإسلامية أفرادًا وجماعات.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى البعد الرابع في سياسة المملكة الذي يتركز في إقامة تعاون وثيق مع مجتمعات ودول العالم قاطبة يقوم على الاحترام الكامل والمتبادل والندية وتبادل المنافع المشروعة ومواجهة التحديات بما تتطلبه من تنسيق وتعاون من شأنه تحقيق الأمن والسلام والاستقرار وإيجاد عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الخصوص استعاد الملك إلى الأذهان أن المملكة العربية السعودية كانت من الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة في

سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م. مفيدًا أن المملكة كانت ولا تزال تدعم الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات وأجهزة وبرامج تستهدف رخاء العالم وتحقق لشعوبه الأمن والسلام في عالم اليوم القائم على التكتلات الاقتصادية والتقنية المتقدمة التي أخذت بها المملكة العربية السعودية مع محافظتها على شخصيتها الإسلامية والعربية المميزة وبما لا يتعارض مع عقيدتها وقيمها وأعرافها.

الاثنين ٧ جمادى الأولى ١٤١٨هـ
٨ سبتمبر ١٩٩٧م

بدء العام الدراسي الجديد

استهل خادم الحرمين الشريفين جلسة اليوم بتهنئة قرابة خمسة ملايين طالب وطالبة من مختلف مراحل التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية انتظموا يوم السبت الماضي في العام الدراسي الجديد ١٤١٨/١٤١٩هـ معربًا عن أمله في أن يوفق الله هذه الغراس لتكون نبتة صالحة في تربة المملكة العربية السعودية القائمة على العقيدة الإسلامية منطلقًا وغايةً وأهدافًا. في ما عبّر عن تطلعاته إلى أن تكون المحصلة العلمية لتعليمهم تبوؤ المملكة العربية السعودية موقعًا متقدمًا أكثر مما هي عليه الآن في مجالات العطاء الخيِّر والتفوّق البنّاء.

وجدد الملك تصميم المملكة العربية السعودية على إيلاء القطاعين التعليمي والتدريبي في المجتمع السعودي أولويات درجت عليها المملكة منذ كان حفظه الله أول وزير للمعارف عام ١٣٧٣هـ وما تلا ذلك من تطوير شهده قطاع التعليم والتدريب كمًّا وكيفًا. مشيرًا حفظه الله إلى أن خريجيه غدوا الآن يشكلون القاعدة الأساس التي يقوم عليها بناء المجتمع السعودي دينيًا واقتصاديًا وعلميًا واجتماعيًا وثقافيًا.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية تعتبر الموارد البشرية الركيزة الأساسية في سياستها التنموية ومن ثم فهي ترصد لهذه الغاية الموارد المالية المناسبة مبينًا أن المملكة العربية السعودية خصصت لقطاع التعليم وتدريب القوى العاملة في ميزانية عام ١٤١٧/ ١٤١٨هـ أكثر من واحد وأربعين بليون ريال.

ودعا خادم الحرمين الشريفين أبناءه الطلبة والطالبات إلى الاستفادة من الإمكانات التي وفرتها الحكومة لقطاع التعليم والتدريب حاضرًا ومستقبلًا. في ما حث أعضاء هيئة التدريس في مدارس ومعاهد وكليات وجامعات المملكة العربية السعودية على بذل كل الجهد للارتقاء بمستوى التعليم كيفًا وكمًا.

«المملكة كانت ولا تزال تدعم الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات وأجهزة وبرامج تستهدف رخاء العالم وتحقق لشعوبه الأمن والسلام»

الاثنين ١٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ
١٥ سبتمبر ١٩٩٧م

أطلع خادم الحرمين الشريفين مجلس الوزراء على فحوى المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية الأمريكية يوم السبت الماضي مؤكدًا ضرورة احترام الالتزامات والاتفاقات الموقعة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. مشيرًا إلى أن الإخلال بها من جانب السلطات الإسرائيلية يؤدي إلى تقويض السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار ليس في المنطقة العربية فحسب بل في العالم كله.

وجدد خادم الحرمين الشريفين مطالبة المملكة العربية السعودية بعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العيش بسلام وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وإزالة الحصار الذي فرضته إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني واستئناف المحادثات على المسارين السوري واللبناني من حيث توقفت المفاوضات وعدم المساس بالوضع التاريخي والسكاني لمدينة القدس.

وقال الملك في استعراضه لهذه الأحداث وما طرأ عليها من تطورات:

«إن الأمة العربية طرحت السلام بكل مفاهيمه وأبعاده ومضامينه على مائدة المفاوضات الإسرائيلية التي نكصت عن عهودها ومواثيقها وعادت إلى المراوغة والمناورة في محاولة منها لوأد عملية السلام رغم ما يبديه راعيا عملية السلام الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية من محاولات تستهدف تخفيف حدة التوتر ضمانًا للوصول إلى هذا السلام».

الاثنين ٢١ جمادى الأولى ١٤١٨هـ
٢٢ سبتمبر ١٩٩٧م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية هو يوم التوحيد والوحدة والتآخي والبناء.

وأعلن أن ما منّ الله به على الملك عبدالعزيز ـ يرحمه الله ـ من لم شمل هذه البلاد وتوحيد أرجائها وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار في ربوعها ما كان ليتحقق لولا فضل الله عز وجل وتوفيقه على الملك عبدالعزيز الذي أدرك الأبعاد الحقيقية التي يرمي إليها توحيد المملكة العربية السعودية.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين المنهج الإصلاحي الذي نهجه الملك عبدالعزيز مستشهدًا في هذا الخصوص بما كتبه المؤرخون والباحثون من دراسات وأبحاث عن نشأته وتكوينه وفكره وملحمة البطولة التي حققها لتحويل المجتمع السعودي من مجتمع متفرق متشتت إلى مجتمع متوحد متضامن متآلف يعرف حقوق الوطن ومتطلبات المواطنة.

ودعا الملك إلى التمعن في مفهوم اليوم

الوطني وما يعنيه لدى أبناء المملكة مشيرًا إلى أن تذكر هذا اليوم الذي يصادف هذا العام يوم غد الثلاثاء الأول من برج الميزان الموافق الثالث والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر يعد تكريسًا لما بناه الملك عبدالعزيز من منجزات على الصعد السياسية والإسلامية والاقتصادية والزراعية والاجتماعية والصحية والإعلامية يتمثله كل مواطن في سلوكه الحضاري ومسلكه الإنساني في التعامل مع هذه المنجزات وما توخته من معطيات فضلًا عن الحفاظ عليها وصيانتها.

إن الملك عبدالعزيز حوّل مجتمع الجزيرة العربية من قبائل متنافرة إلى شعب علمه عبدالعزيز معنى المواطنة والاستقرار وحرص على تفقيهه في الدين وكسب العيش عن طريق مشروع وشريف ونقله من طور الرعي والارتحال إلى طور الزراعة والاستقرار ونشر بينه روح المعرفة وطلب العلم فكان هذا العمل الضخم الذي أطلق عليه المؤرخون ملحمة عبدالعزيز الكبرى.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين أن الملك عبدالعزيز شرع عام ١٣١٩هـ عندما استعاد مدينة الرياض في وضع الأسس الصحيحة لدولته فجاهد في سبيل توحيد المملكة العربية السعودية إلى أن تم ذلك عام ١٣٥١هـ الموافق عام ١٩٣٢م.

وجدد الملك استمرار المملكة العربية السعودية في التمسك بالمنهج الذي سار عليه الملك عبدالعزيز في سياستها الداخلية والخارجية والالتزام بالعقيدة الإسلامية وتأمين حاجات ومتطلبات مواطنيها وتعزيز التعاون المشترك مع المجتمع الدولي.

وقال الملك:

«إننا نحمد رب العزة والجلال أن جعلنا خدامًا لأطهر بقعة في العالم مكة المكرمة والمدينة المنورة وهيأنا لخدمة المواطنين في مناطق المملكة كافة وليثق المواطنون الأعزاء أن دولتهم لن تدّخر وسعًا في تمكينهم من استمرار تحقيق التنمية والعطاء والإنتاج تعليمًا وتدريبًا يجعل منهم سواعد قوية تعلي أمجاد هذا الوطن وتمكنهم من دعمه في شتى المجالات».

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب الثامن بعد المائة الذي عقد مؤخرًا في القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية. مؤكدًا حفظه الله أن استمرار الموقف العربي المتكاتف هو الطريق الأمثل لإفهام الحكومة الإسرائيلية أن الدول العربية لن تقبل بأقل من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، التي تؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي. والكف عن كل السياسات والممارسات التي تتنافى مع جوهر العملية السلمية ونصوص اتفاقات أوسلو ومرجعية مدريد والقرارات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، وكذلك تطهير المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وإدانة الإرهاب بكل أشكاله وألوانه.

مؤكدًا أن هذا التوجه الطيب من جانب الدول العربية هو خيار استراتيجي على أساس الأرض مقابل السلام.

وبعد ذلك استعرض الملك المستجدات على الصعد كافة إقليميًا وعربيًا وإسلاميًا ودوليًا متمنيًا أعزه الله أن يسود العالم الأمن والاستقرار لتنعم جميع الأمم بالحياة الحرة الكريمة.

الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤١٨هـ
٢٩ سبتمبر ١٩٩٧م

نوّه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في جلسة اليوم بما حققته وتحققه الطرق السريعة في المملكة العربية السعودية من مردود اقتصادي وتنموي يعود بالمزيد من الخير على أبناء هذه البلاد.

ووصف الملك الطريق السريع الذي يربط منطقة القصيم بالمدينة المنورة فينبع فرابغ الذي وضع حجر أساسه الأسبوع الماضي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد بأنه لبنة جديدة تضاف إلى المنجزات العملاقة للبنية الأساسية في المملكة العربية السعودية وفي مقدمتها شبكة الطرق المتنوعة التي زادت اليوم على مائة وعشرين ألف كيلومتر.

وتوجه خادم الحرمين الشريفين في حديثه بالحمد والشكر لله على ما هيأه لهذه البلاد من خير عميم. مشيرًا إلى أن هذا الطريق لا تقتصر مردوداته الإيجابية على حركة النمو الاقتصادي من خلال ربطه شرق المملكة بغربها عبر عدة مناطق فحسب، بل يخدم قوافل ضيوف بيت الله الحرام من حجاج ومعتمرين وزوار مسجد رسوله المصطفى ﷺ.

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين مع المجلس المنجزات التي تمت في مجال المواصلات وما هو متوقع تنفيذه من شبكات طرق ربطت وتربط بين أجزاء المملكة المترامية الأطراف.

وجدد الملك فهد بن عبدالعزيز التأكيد على أن قطاع النقل والمواصلات سيشهد بحول الله المزيد من التطور لما له من أهمية في عملية البناء والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية.

إثر ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود شكره وتقديره لمشاعر الوفاء التي عبر عنها المواطنون بمناسبة الذكرى السابعة والستين لليوم الوطني للمملكة، معتبرًا هذه المشاعر تواصلًا للتلاحم الذي اتسمت وتتسم به العلاقة بين القيادة والشعب منذ عهد الملك المؤسس حتى يومنا هذا.

كما وجه التقدير لما عبّر عنه قادة العالم بهذه المناسبة من تهان للمملكة قيادة وحكومة وشعبًا، من خلال الاتصالات الهاتفية والبرقية.

كما شدد في ما يتعلق بالشؤون المحلية والخارجية على ضرورة تحقيق الأمن

والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم. ولذلك فإن من المتوجب على جميع الدول المحبة للسلام، وخصوصًا راعيي السلام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، التي تدرك أبعاد المسؤولية أن تبذل جهدها بكل أمانة وإخلاص للتمكين للسلام العادل والشامل المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، واستعادة الأراضي العربية في الجولان وجنوب لبنان، وذلك وفق القرارات الدولية واتفاق أوسلو ومرجعية مدريد.

الاثنين ٥ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ
٦ أكتوبر ١٩٩٧م

أرجع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المكانة التي تتبوأها المملكة العربية السعودية على الصعد كافة إلى ما اتسمت وتتسم به سياستها ومواقفها من ثبات ومصداقية سواء في علاقاتها الثنائية أو في مواقفها الدولية.

وقال الملك في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء برئاسته:

«إن هذه الصفات التي ميزت سياسة المملكة تعود إلى اعتمادها على كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ منهاجًا تسير عليه في العمل والتعامل في كل أمر من أمورها».

ثم استعرض خادم الحرمين الشريفين مع المجلس الجهود المتواصلة التي تقوم بها المملكة من خلال اتصالات ولقاءات مسؤوليها على مختلف المستويات الخيِّرة لتحقيق المزيد من التعاون وتوطيد علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة. واضعة نصب عينيها ما يخدم الوطن والمواطن وما يدعم قضايا الأمة العربية والإسلامية ويعزز الجهود السلمية في منطقة الشرق الأوسط بخاصة وفي العالم بعامة.

على هذا الصعيد نوه الملك بالنتائج المثمرة التي أسفرت عنها الزيارات الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام لكل من الجمهورية الإيطالية وأسبانيا وجمهورية جنوب أفريقيا.

وعَدَّ الملك تلك الزيارات لبنة جديدة في علاقات المملكة مع تلك الدول وصولًا إلى ما يحقق الفائدة المرجوة على درب تضافر الجهود البناءة.

وبحث الملك فهد بن عبدالعزيز مع المجلس جملة من الموضوعات المتعلقة بخدمة الوطن والمواطنين، موجهًا حفظه الله الوزراء إلى العمل الدؤوب لكل ما من شأنه أن يرتقي بالمستوى المعيشي للمواطن. مشيرًا رعاه الله إلى أن ما تحقق للمملكة من خير ونماء في كل مجال تم بفضل الله ثم بفضل الخطط التنموية الست التي نفذت بالسواعد الوطنية المؤهلة تأهيلًا عاليًا في جميع التخصصات.

وعلى صعيد آخر لفت خادم الحرمين الشريفين الانتباه إلى المخاطر المتفاقمة الناجمة عن مشروعات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

وتفاديًا لذلك دعا مجددًا راعيي السلام في المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية إلى ممارسة كل أشكال الضغط لحمل السلطات الإسرائيلية على التراجع عن التمادي في هذه السياسة الهادفة إلى تقويض العملية السلمية؛ مشددًا على ضرورة التزام الجانب الإسرائيلي بالمبادئ التي قامت عليها العملية السلمية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المعلنة بين الأطراف المعنية على المسارات كافة.

الاثنين ١٢ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ
١٣ أكتوبر ١٩٩٧م

نوه خادم الحرمين الشريفين في مستهل الجلسة بالنتائج الباهرة التي حققها الفريق العلمي البحثي السعودي الذي حدد لأول مرة في العالم الشفرة الوراثية لمرضى تضخم الغشاء المفصلي المصاحب لتضخم غشاء القلب وانقباض الأصابع.

واعتبر هذا الإنجاز العلمي إضافة جديدة في سجل قدرة الباحثين السعوديين على ارتياد مجال الأبحاث الطبية المتقدمة بعد أن وفرت المملكة العربية السعودية العوامل التي تمكن أبناءها من الوصول إلى اكتشافات علمية تجعل المملكة ندًا لدول العالم المتقدمة وتضعهم في مصاف العلماء الذين أسهموا بجهودهم وأعمالهم في خدمة مجتمعاتهم.

وأبدى الملك تقديره لهذا الاكتشاف ودعا إلى مواصلته في المجالات التي تخدم المجتمع السعودي كافة والبشرية جمعاء مؤكدًا أن المراكز العلمية المتخصصة في المملكة مؤهلة لتحقيق النتائج المرجوة فضلًا عن أن شبابها مؤهلون لذلك أيضًا.

في الشأن الخليجي أثنى خادم الحرمين الشريفين على ما توصل إليه وزراء العدل في دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمرهم الذي اختتم في الدوحة الأسبوع الماضي من قرارات وتوصيات معلنًا حفظه الله أن الشريعة الإسلامية التي تطبقها المملكة العربية السعودية وتتمسك بها في شتى مناحي الحياة هي الأساس الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي والثقافي والفكري والأمني لشعب المملكة العربية السعودية.

وجدد الملك دعوته للمجتمع الدولي وبخاصة راعيي مؤتمر السلام ودول الاتحاد الأوروبي إلى حمل إسرائيل على وقف كل الأنشطة الاستيطانية.

«حرصت الدولة وتحرص على استثمار مردود الثروات التي تزخر بها أراضي المملكة لما فيه خير الوطن والمواطن»

الاثنين ١٩ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ
٢٠ أكتوبر ١٩٩٧م

رحبت المملكة العربية السعودية بانتخاب دولة البحرين عضوًا في مجلس الأمن الدولي عن المجموعة الآسيوية للعامين القادمين.

واعتبرت هذه التزكية التي أقرتها مائة واثنتان وسبعون دولة مكسبًا لدول مجلس التعاون الخليجي بخاصة والدول العربية والإسلامية بعامة.

وقال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

«إن حصول دولة البحرين الشقيقة على هذا المقعد دليل على المكانة الرفيعة والسمعة الطيبة التي تتمتع بها مهنئًا صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين والحكومة والشعب البحريني بهذه المناسبة».

وجدد الملك حرص المملكة العربية السعودية على التعاون البناء مع الدول الشقيقة والصديقة بما يخدم المصالح المشتركة.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين حفظه الله خلال الجلسة جوانب مما أفاء به من خيرات وفيرة على بلادنا ومواطنيها. وخص الملك المفدى من هذه الخيرات ما تحقق للمملكة من أمن غذائي ذاتي بفضل الله تعالى ثم بفضل قيام قطاع زراعي متطور لبى حاجة الوطن والمواطنين من الغذاء وفق أفضل المعايير والمواصفات إضافة إلى فتح أسواق المملكة لاستيراد ما يحتاج إليه المواطن من مواد غذائية وفق ذات المعايير مما جعل بلادنا تعيش أمنًا غذائيًا متميزًا.

وأبان أن التنمية في هذه البلاد تسير بشكل متوازن في كل اتجاه وفي كل مجال مشيرًا في هذا الخصوص إلى اكتشاف حقلين جديدين للغاز الطبيعي الحلو غير المرافق للبترول يضافان إلى احتياطات المملكة من الغاز الطبيعي بنوعية الحلو والمر.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«لقد حرصت الدولة وتحرص على استثمار مردود تلك الثروات التي تزخر بها أراضي المملكة العربية السعودية لما فيه خير الوطن والمواطن في كل مجال من مجالات الحياة».

الاثنين ٣ رجب ١٤١٨هـ
٣ نوفمبر ١٩٩٧م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن العناية بالنشء والشباب تأتي في أولويات المملكة العربية السعودية بمواطنيها.

وأبان الملك فهد بن عبدالعزيز في حديثه في جلسة مجلس الوزراء أن ذلك يعود إلى ما لهاتين الشريحتين العريضتين من أهمية بالغة

لكونها عماد الأمة بإذن الله ويجسدان بصلاحهما صلاح الأسرة والمجتمع.

وشدد الملك على أن بناء الإنسان السعودي في إطار ما وجهت به الشريعة الإسلامية السمحة هو أساس استراتيجي لا محيد عنه لأنه وسيلة التنمية وغايتها لتحقيق التقدم والازدهار الحقيقي في كل المجالات الخيرة.

كما استعرض خادم الحرمين الشريفين مع المجلس جوانب من عناية الدولة بالأطفال والشباب وما هيأته لهم من خدمات تربوية وصحية واجتماعية في كل بقعة من أنحاء المملكة.

وأرجع الملك هذه النعمة التي أنعم الله بها على هذه البلاد إلى فضله جل جلاله ثم إلى ما أقيم من بنى أساسية وحيوية مختلفة جهزت بأرقى ما وصلت إليه التقنية الحديثة واستقطبت الكفاءات البشرية العالية المستوى من أبناء المملكة حتى تحقق التكامل لجميع القطاعات ومنها المنظومة الصحية التي تضاهي مثيلاتها في العالم منوهًا رعاه الله بما يؤديه القطاع الصحي من خدمات للمواطنين بعامة والنشء والشباب بخاصة.

كما أهاب بالقطاع الصحي الأهلي بذل المزيد من الجهد من أجل الإسهام بتقديم أفضل الخدمات والعمل في الوقت نفسه على خفض التكاليف العلاجية وفق المعايير الاقتصادية التي يتوجب الالتزام بها.

الاثنين ١٧ رجب ١٤١٨هـ
١٧ نوفمبر ١٩٩٧م

قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

«إن الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية قطع شوطًا كبيرًا على طريق تنويع القاعدة الاقتصادية».

كما أوضح أن ذلك تحقق ويتحقق بتوفيق الله ثم من خلال الكفاءات الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مؤكدًا أن المنظور المستقبلي يحدوه التفاؤل بشأن المزيد من تطور الاقتصاد السعودي على المدى البعيد بما يقتضي استمرار تنفيذ منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية الفاعلة.

وتحدث الملك عما حققه الاقتصاد السعودي من نمو شامل خلال العام المالي ١٤١٦/١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م حيث تضاعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٤,٢ في المائة عام ١٤١٥/١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م إلى ٨,٦ في المائة عام ١٤١٦/ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ورأى الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن ما اشتمل عليه التقرير السنوي الثالث والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي من بيانات حديثة عن الاقتصاد السعودي تؤكد نموه ومتانته وقوته واستقراره.

ونوه بدور القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي في الإسهام في تحقيق هذه النتائج عبر مشاركته المتميزة في المزيد من المشروعات الاستثمارية في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية مشيرًا إلى ما توفره الدولة من حوافز ومساندة وتشجيع لهذا القطاع في مختلف مجالاته.

وجدد خادم الحرمين الشريفين الموقف الثابت والدائم للمملكة العربية السعودية في دعم المسيرة السلمية بما يكفل إعادة الحقوق العربية كافة إلى أصحابها وفق ما أقره العالم أجمع من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي، وكذا مقررات أوسلو ومدريد وما اتفقت عليه مختلف الأطراف.

الاثنين ٢٤ رجب ١٤١٨هـ
٢٤ نوفمبر ١٩٩٧م

أرجع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود النجاح الذي حققته الصناعة السعودية محليًا وإقليميًا ودوليًا إلى فضل الله أولًا ثم إلى ما تتميز به من جودة ومواصفات عالية جعلتها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ودلل الملك في حديثه على هذا النجاح بارتفاع قيمة الصادرات السعودية في العام الماضي إلى أكثر من ثلاثة وعشرين مليار ريال فضلًا عن وصولها إلى أكثر من تسعين بلدًا في العالم.

وأبان الملك أن التوجه العام هو زيادة الصادرات السعودية بما يتناسب مع المرحلة التي وصلت إليها الصناعة السعودية من نمو وتقدم.

وعزا خادم الحرمين الشريفين ما تحقق للمملكة العربية السعودية من منجزات في القطاع الصناعي ـ بعد توفيق الله ـ إلى السياسة الصناعية المشجعة لهذا القطاع من قبل الدولة إلى الجهود التي بذلها الصناعيون والمواطنون من تشجيع الصناعة الوطنية ووضع ثقتهم وأموالهم فيها وكذلك الإقبال على استخدام منتجاتها.

لقد أوضحت التقارير التي تم الاطلاع عليها أن إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة حتى نهاية العام الماضي ١٩٩٦م بلغت ما يزيد على ٤٢ مليار دولار يمثل الاستثمار السعودي الأجنبي المشترك نحو خمسين في المائة من الحجم الكلي كما أن حجم الإنتاج الصناعي يقارب خمسة وعشرين مليار دولار سنويًا.

وأعلن الملك فهد بن عبدالعزيز أن الصناعة في المملكة أسهمت إسهامًا فاعلًا في الناتج المحلي الإجمالي قال:

«لقد حققت أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام إضافة إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية وتنمية القوى العاملة الوطنية وإرساء قاعدة تنمية صلبة».

وأطلع الملك المجلس على نتائج الزيارة التي قام بها معالي وزير الخارجية إلى الجمهورية العربية السورية فاروق الشرع والتي تعمق العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين.

وشدد على ما سبق وأكدته المملكة العربية السعودية من أن لا سبيل لإخراج عملية السلام من واقعها المتعثر إلا بإعادة التأكيد على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحث الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بتعهداتها والكف عن اتخاذ إجراءات آحادية الجانب.

وكرر الملك الارتياح البالغ للمملكة العربية السعودية للنتائج التي انتهت إليها الأزمة بين الحكومة العراقية ومجلس الأمن الدولي.

الاثنين ١ شعبان ١٤١٨هـ
١ ديسمبر ١٩٩٧م

جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود دعم المملكة العربية السعودية ومساندتها لكل جهد خيِّر يستهدف تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وقال الملك:

إن الجهود المتواصلة التي بذلتها وتبذلها المملكة على مختلف الصعد تهدف جميعها إلى كل ما من شأنه أن يسود السلام العادل والأمن والرخاء كل مكان في أرجاء المعمورة.

وقال خادم الحرمين الشريفين في معرض تحليله لأهم المستجدات عربيًا وإسلاميًا ودوليًا:

«إن المملكة العربية السعودية وهي الدولة التي قامت على نهج قويم من كتاب الله وسنة رسوله الهادي الأمين ستواصل بمشيئة الله سعيها الذي عرفت به لمناصرة القضايا العربية والإسلامية بخاصة وقضايا الحق والعدل في ربوع الأرض بعامة».

وأعرب عن أمله في أن تتضاعف جهود راعيي السلام في الشرق الأوسط وجهود الأطراف المعنية بعملية السلام وصولًا إلى سلام عادل وشامل يعتمد على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وما قام على ذلك من اتفاقات لاحقة لتعيش المنطقة في ما تتطلع إليه من أمن وأمان ورخاء وازدهار. مؤكدًا رعاه الله أن استمرار التعنت والمماطلة الإسرائيلية سيقوض ما بناه المجتمع الدولي وما سعت إليه الأطراف العربية المعنية بعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

«إن المملكة وهي الدولة التي قامت على نهج قويم من كتاب الله وسنة رسوله الهادي الأمين ستواصل بمشيئة الله سعيها الذي عرفت به لمناصرة القضايا العربية والإسلامية بخاصة وقضايا الحق والعدل في ربوع الأرض بعامة»

الاثنين ٨ شعبان ١٤١٨هـ
٨ ديسمبر ١٩٩٧م

دعا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الأمة العربية قادة وحكومات وشعوبًا إلى توحيد جهودها وآرائها في إطار الأخوة والمحبة وتعزيز التضامن والتعاون لما فيه خيرها وخير أجيالها في الحاضر والمستقبل لتكون كما أرادها الله خير أمة أخرجت للناس.

وطالب الملك البلدان الإسلامية العمل على توسيع ما بينها من قواسم مشتركة مستمدة من وحدة الدين والتاريخ والتراث ووحدة الآمال والمصالح الخيرة المشتركة لتعزيز مواقعها عند تعاملها مع التكتلات الدولية.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أنه لا صلاح ولا فلاح لهذه الأمة في عصرنا هذا أو غيره من العصور إلا بما صلح به أولها وهو تحكيم كتاب الله وسنة نبيه الكريم والعودة إلى عقيدة الإسلام الصافية النقية.

وشدد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على ضرورة تعزيز التضامن الإسلامي وبلورة مضامينه قولًا وعملًا وصولًا إلى تحقيق الأهداف العظيمة التي جاء بها الإسلام وهي نشر السلام والعدل وإرساء أحكامه وقيمه السامية التي نظمت وتنظم العلاقة بين الله وعباده وبين الإنسان وأخيه الإنسان.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعًا في القيام بما تستطيعه من جهد لخدمة الإسلام وإعلاء شأن المسلمين ونصرة قضاياهم».

الاثنين ١٥ شعبان ١٤١٨هـ
١٥ ديسمبر ١٩٩٧م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود استمرار المملكة العربية السعودية في دعم العمل الإسلامي ونشر الدعوة الإسلامية ومساعدة شعوب الأمة الإسلامية أينما كانت والوقوف إلى جانب الدول الإسلامية ودعم ونصرة قضاياها في مختلف المحافل الدولية.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية تقف سندًا إلى جانب كل بلد إسلامي في كل ما يخدم أبناءه ويعزز موقعه إسلاميًا ودوليًا».

وأبرز الملك إسهامات المملكة العربية السعودية في مختلف التجمعات والمؤسسات والمنظمات الإسلامية والتي من أهمها منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بالإضافة إلى إقامة المساجد والمراكز الإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

واعتبر خادم الحرمين الشريفين جهود المملكة في تلك المجالات وإسهاماتها بها نتاجًا طبيعيًا لما دأبت عليه منذ أن وحدها جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله الذي أرسى قواعدها على أسس متينة قائمة على ما جاء في كتاب الله وهدي رسوله ﷺ.

الاثنين ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ
٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م

أبدى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ارتياحه لما حققه مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منجزات حيوية لخدمة دوله وشعوبه وشعوب الأمتين العربية والإسلامية مما جعله يضطلع بدور أكثر إيجابية على مختلف الصعد عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

وقال:

«إن لدول المجلس مكانتها ووزنها ومنهجها المتميز في جميع المحافل الدولية وتعمل جميعها على خدمة القضايا العربية والإسلامية معربًا عن ثقته الكاملة بحاضر ومستقبل مجلس التعاون الخليجي الذي حقق خلال هذه الفترة من عمره العديد من المنجزات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والقانونية».

وحيّا خادم الحرمين الشريفين الروح الأخوية البناءة التي اتسمت بها مناقشات قمة مجلس التعاون في دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت الشقيقة كما هي في القمم السابقة مما جسد حرص المجلس على تحقيق ما يتطلع إليه أبناؤه من طموحات تستند إلى المبادئ والأهداف التي قام عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون.

إن ما تتسم به دول المجلس من التفاهم والتعاون والحرص من قبل جميع قادتها وما يتحلّون به من إخلاص وموضوعية وحسن تفهم وإيثار للصالح العام. كل ذلك يترجم ما يصدر عن المجلس من قرارات إلى واقع عملي ملموس يسهم بعون الله تعالى في معالجة قضايا المجلس لتحقيق المزيد من القوة والمنعة أمام مختلف التكتلات العالمية ويسجل له حضورًا كبيرًا في المحافل الدولية.

وفي هذا السياق أثنى الملك فهد بن عبدالعزيز على الدور الذي اضطلع به صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الذي ترأس وفد المملكة إلى اجتماعات قمة مجلس التعاون في دورته الثامنة عشرة.

«إن لدول المجلس مكانتها ومنهجها المتميز في جميع المحافل الدولية وتعمل جميعها على خدمة القضايا العربية والإسلامية»

الاثنين ٢٩ شعبان ١٤١٨هـ
٢٩ ديسمبر ١٩٩٧م

كلمة خادم الحرمين الشريفين في جلسة الميزانية للعام المالي ١٤١٨/١٤١٩هـ.

«الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام وأسبغ علينا من نعمه العظيمة وأفضاله الكثيرة والصلاة والسلام على نبيه وخاتم رسله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الأخوة المواطنون الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإنه ليسرني بمناسبة بدء العام المالي الجديد أن أعلن على بركة الله ميزانية الدولة للعام المالي ١٤١٨/١٤١٩هـ التي بلغت مائة وستة وتسعين ألف مليون ريال بزيادة عن ميزانية العام الماضي بلغت خمسة عشر ألف مليون ريال.

لقد روعي في إعداد ميزانية الدولة للعام المالي الجديد الاستمرار في الخطوات الهادفة إلى تحقيق التوازن وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني ونموه.

ولقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة بلغت تكاليفها الإجمالية تسعة آلاف مليون ريال، وتم الحرص على أن تحقق هذه المشاريع أكبر فائدة للمواطنين، حيث تركزت في إقامة مدارس جديدة وكليات ومشاريع للمياه والسدود والصرف الصحي والطرق والكهرباء والتجهيزات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك تمت زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي والإعانات الاجتماعية للصرف منها على الحالات الجديدة.

وبحمد الله تعالى استمر الاقتصاد الوطني في النمو الجيد مصحوبًا باستقرار في الأسعار مما سيؤدي إن شاء الله إلى زيادة فرص الاستثمار والتوظيف للمواطنين.

وفي الختام أطلب من جميع المسؤولين في أجهزة الدولة الاهتمام بتنفيذ الأهداف التي صدرت الميزانية من أجل تحقيقها.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه الميزانية ميزانية خير وبركة ورخاء وأن يحفظ بلادنا ويديم عليها من نعمة الأمن والرخاء إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ثم اطّلع المجلس على بيان وزارة المالية المتضمن الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني والبرنامج المالي الذي تضمنته الميزانية للعام المالي ١٤١٨/١٤١٩هـ.

وقد عبر خادم الحرمين الشريفين عن ارتياحه لاستمرار الأداء الجيد للاقتصاد الوطني حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا إيجابيًا للعام الرابع على التوالي بلغ في العام المالي ١٤١٧/١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م وفقًا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة ٧,١ في المائة بالأسعار الجارية مقارنة بما كان عليه في عام ١٤١٦/١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

أما إجمالي الناتج المحلي فيقدر بنهاية

العام المالي ١٤١٧/١٤١٨هـ بـ٥٤٧ مليار ريال مقارنة بـ٥١١ مليار ريال في العام الذي سبقه. كما بلغ إسهام القطاع الأهلي في الناتج المحلي الإجمالي ٣٤ بالمائة بالأسعار الجارية، ٤٦,٧ في المائة بالأسعار الثابتة. وكان نموه بنسب ٤,١ بالمائة مقارنة بمعدل نمو مقداره ٣,٥ بالمائة في عام ١٤١٦/١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م وضمن ذلك بلغ النمو في الصناعات التحويلية غير البترولية وفي قطاع التشييد والبناء ٨,٦ في المائة، و٤,٢ في المائة على التوالي، مما يعتبر مؤشرًا لما يشهده القطاع الأهلي من انتعاش يؤدي إلى ارتفاع إسهامه في الاقتصاد الوطني، ويدل على نجاح سياسات الحكومة في توسيع القاعدة الاقتصادية.

كما أثنى الملك المفدى على ما أشارت إليه الدلائل الأولية من استمرار ميزان المدفوعات في التحسن للعام الثاني على التوالي حيث من المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضًا قدره ٨٧٠ مليون ريال مقابل فائض مقداره ٣٠٨ ملايين ريال في العام ١٤١٦/١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م. وقد تحققت هذه النتيجة بشكل رئيسي بسبب التحسن في الميزان التجاري الذي سجل نموًا إيجابيًا خلال عام ١٤١٧/١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، تقدر نسبته بـ ٨ في المائة عما كان عليه في العام السابق. فبالإضافة للنمو في الصادرات البترولية يتوقع أن يكون هناك نمو جيد في الصادرات غير البترولية تبلغ نسبته ١٠ بالمائة. كما يتوقع أن تكون نسبة الصادرات غير البترولية إلى الصادرات الكلية ١٢ في المائة مما يعكس استمرار تصاعد عملية تنويع الصادرات الناتجة عن توسع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي.

كما أبدى خادم الحرمين الشريفين ارتياحه لما تضمنته الميزانية لهذا العام من مخصصات للقطاعات المتعلقة بحياة المواطن مباشرة حيث بلغ ما خصص لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة خمسة وأربعين ألفًا وخمسمائة وتسعين مليون ريال. في ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية تسعة عشر ألفًا وسبعمائة مليون ريال. بالإضافة إلى ما حظيت به قطاعات التجهيزات الأساسية والصناعة والكهرباء والموارد الاقتصادية الأخرى حيث بلغ عشرة آلاف وستمائة وخمسة وخمسين مليون ريال. كما خصص للإعانات المختلفة لدعم النشاط الاجتماعي والضمان الاجتماعي سبعة آلاف ومائتان وواحد وسبعون مليون ريال.

وأعرب الملك عن شكره لله عز وجل على ما منَّ به على هذا الوطن من نعم لا تعد ولا تحصى وقال:

«إن الواجب علينا جميعًا شكر هذه النعم التي يأتي في مقدمتها نعمة الإسلام والأمن والاستقرار وثبات وقوة اقتصاد بلادنا وما تتمتع به من مكانة مرموقة سواء على المستوى العربي أو الإسلامي أو الدولي».

الاثنين ١٤ رمضان ١٤١٨هـ
١٢ يناير ١٩٩٨م

ثمن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حرص شعب المملكة العربية السعودية على فعل الخير والبذل والعطاء واغتنام المناسبات الدينية رغبة في مضاعفة الأجر إن شاء الله.

وقال:

«إن هذا الحرص الذي يتجدد ويتضاعف كل عام، ولله الحمد، مع إطلالة شهر رمضان المبارك شهر الخير والبر والإحسان يجسد التزام المملكة بما يوجه به الدين الإسلامي الحنيف واقتدائها بسنة رسول الله ﷺ الذي كان أجود ما يكون في رمضان، وحث على صيامه وقيامه وفق مقتضى الشريعة الإسلامية واغتنامه رغبة في المزيد من الأجر والمغفرة من الله سبحانه وتعالى».

ونوه الملك بجميع أعمال البر والخير المكثفة التي يتميز بها شعب المملكة وتتجلى سنويًا في هذا الشهر الكريم عبر الهيئات والجمعيات الخيرية والمساجد وكذلك تسابق المواطنين إلى بذل الصدقات على المحتاجين في أروع صور التواد والتراحم واللحمة بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى حرصهم على عقد الندوات العلمية وتلاوة القرآن الكريم وقيام الليل اقتداءً بسنة المصطفى ﷺ.

وحث خادم الحرمين الشريفين الجميع على اغتنام هذا الشهر واستقراء ما حفل به من أحداث وعبر منذ فجر الإسلام واستخلاص الدروس المستفادة التي تدل على قوة الأمة الإسلامية وعزتها واقتدارها الفائق على الصمود للتغلب على التحديات كافة سواء طال الزمان أم قصر.

ودعا، المسلمين إلى التعاون والتضامن وتوحيد الكلمة ونبذ الفرقة والتشتت وليكونوا خير أمة أخرجت للناس متمسِّكين بسنة نبيهم ﷺ، وبذلك يتحقق لهم إجهاض مجمل ما يخطط له الأعداء.

الاثنين ٢١ رمضان ١٤١٨هـ
١٩ يناير ١٩٩٨م

جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود من جوار بيت الله الحرام بمكة المكرمة حرص المملكة العربية السعودية واهتمامها البالغ بأحوال المسلمين أينما كانوا انطلاقًا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على الأخوة والتضامن والألفة والمحبة بين المسلمين.

وقال:

«إننا من مهبط الوحي وفي هذا الشهر المبارك الذي ميَّزه الله على سائر الشهور نسأل الله عز وجل ونبتهل إليه أن يوفق المسلمين في كل مكان إلى ما يحقق للأمة الإسلامية كل ما تصبو إليه من عز ومجد واستقرار وتضامن وتوحيد للصفوف، بما

يجعل أمة الإسلام كما وصفها الله سبحانه وتعالى خير أمة أخرجت للناس».

وعبر خادم الحرمين الشريفين عن شكره لله عز وجل أن مكن المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد الملك عبدالعزيز يرحمه الله من خدمة المسلمين والاهتمام بقضاياهم أينما كانوا فضلًا عن تهيئة الأماكن المقدسة في المملكة والقيام على خدمتها وتوفير كل ما من شأنه أن يسهل على الحاج والمعتمر أداء النسك على خير وجه.

وقال:

«إن ما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود بناءة وما تبذله من أموال لعمارة وتوسعة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وخدمة ضيوف الرحمن لا تعده إلا واجبًا إسلاميًا انطلاقًا من تمسكها بالمنهج الإسلامي طاعة لله سبحانه وتعالى واقتداءً بسنة نبيه المصطفى ﷺ».

الاثنين ١٩ شوال ١٤١٨هـ
١٦ فبراير ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين أن ما عبرت عنه المملكة العربية السعودية يأتي من منطلق حرصها على وضع حد لمعاناة الشعب العراقي وكذلك حرصها على سلامة العراق ووحدته الإقليمية، الأمر الذي يقتضي تبيان مدى خطورة الأزمة الراهنة في العراق التي نشأت أساسًا بسبب عدم انصياع الحكومة العراقية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وبخاصة في ما يتعلق بمهام اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل مؤكدًا ضرورة امتثال حكومة بغداد لقرارات مجلس الأمن.

وجدد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حرص المملكة على ضرورة استنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية التي من شأنها إيجاد الحل المناسب للأزمة الراهنة.

الاثنين ٢٦ شوال ١٤١٨هـ
٢٣ فبراير ١٩٩٨م

تحدث خادم الحرمين الشريفين عن جهود المملكة العربية السعودية في خدمة ضيوف الرحمن سعيًا إلى تحقيق ما شرف الله به هذه البلاد من خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وحجاج وعمار وزوار بيت الله ومسجد نبيه عليه الصلاة والسلام.

وحمد رب العزة والجلال أن مكَّن ويمكِّن هذه البلاد وأهلها مستعينين به سبحانه للعمل في خدمتهم وتحقيق سبل الراحة لهم ليؤدوا حجّهم بطمأنينة ويسر، وحث مختلف الجهات على ضرورة توحيد الجهود وتضافرها وحشد كل الطاقات وتجنيد الإمكانات المادية والبشرية للاضطلاع بهذه المهمة والوصول بها إلى الهدف الأسمى الذي يصبو إليه الجميع.

كما جدد الملك الترحيب بمقدم سماحة

الرئيس على أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والوفد المرافق له، وما يتوقع إحرازه من تقدم على درب توثيق التواصل البناء بين الدول الإسلامية.

على صعيد آخر أكد خادم الحرمين الشريفين مجددًا موقف المملكة العربية السعودية من الأوضاع البترولية الحالية في السوق العالمية وما تتعرض له أسعار البترول من انخفاض. مشددًا على أن مسؤولية حماية السوق وإعادة الاستقرار له تقع على كافة الدول المصدرة للبترول من داخل (أوبك) أو خارجها.

الاثنين ١٨ ذو القعدة ١٤١٨هـ
١٦ مارس ١٩٩٨م

جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود دعوة المملكة العربية السعودية إلى الأمة الإسلامية لتوحيد جهودها وتعزيز تضامنها لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية تستشعر كل ما يعانيه المسلمون في عدد من الأوطان من أنواع الأذى وإراقة الدماء ظلمًا وعدوانًا».

وأضاف الملك أن المملكة العربية السعودية سبق وأن دعت الأمة الإسلامية قادة وشعوبًا للاستفادة مما يربطها من وشائج مشتركة مستمدة من وحدة الدين والتاريخ والتراث وترجمتها عمليًا لما يخدم أبناء الأمة الإسلامية حاضرًا ومستقبلًا. وهي عندما تجدد هذه الدعوة يحدوها الأمل بتضافر الجهود من قبل جميع أبناء الأمة الإسلامية لتعزيز موقع هذه الأمة وسط التكتلات الدولية المعاصرة.

وأكد خادم الحرمين الشريفين على ضرورة تعزيز التضامن الإسلامي عن طريق العمل على تحقيق الأهداف العظيمة التي جاء بها الإسلام وهي نشر السلام والعدل وقيمه السامية بما تستطيعه لخدمة الإسلام وإعلاء شأن المسلمين ونصرة قضاياهم، وصولًا بإذن الله تعالى إلى تحقيق تضامن إسلامي بين جميع المسلمين في العالم.

وشدد خادم الحرمين الشريفين على حاجة الأمة الإسلامية إلى التضامن وبخاصة في ظل ما يواجهه المسلمون في مختلف بقاع العالم من محن وأنواع من الظلم والعدوان.

وأطلع الملك المجلس على فحوى الاتصالات والرسائل واللقاءات التي جرت خلال هذه الأيام مع قادة الدول العربية والإسلامية والصديقة ومبعوثيهم إلى المملكة.

وأوضح أن تلك الاتصالات تركزت على آخر المستجدات على الساحتين الإسلامية والدولية وموقف تلك الدول من العدوان الصربي البغيض على إقليم كوسوفو المسلم

وضرورة وضع حد لهذه الاعتداءات المتكررة من الصرب على المسلمين في تلك المناطق.

كما تم استعراض الخطوات المتعثرة لعملية السلام في المنطقة بسبب التعنت والمواقف الإسرائيلية الرامية إلى استمرارية الاحتلال للأراضي العربية ظلمًا وعدوانًا.

وجدد الملك الموقف الثابت للمملكة الداعي إلى سلام شامل وعادل في المنطقة قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام والالتزام بكافة ما اتفق عليه في أوسلو ومدريد والقرارات الدولية ذات الصلة.

الاثنين ٢٥ ذو القعدة ١٤١٨هـ
٢٣ مارس ١٩٩٨م

عبر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن اعتزاز المملكة العربية السعودية بما تتمتع به من علاقات متميزة مع الدول العربية والإسلامية والصديقة.

وقال إن المملكة العربية السعودية التي تعتز وتفتخر بهذه المكانة التي تحظى بها بين دول العالم تؤكد أنها ستظل بإذن الله تعالى ملتزمة بالثوابت التي تقوم عليها سياستها في التعامل مع مختلف القضايا العادلة على الصعد كافة عربية وإسلامية ودولية، ولن تدخر وسعًا في سبيل دعم الأمن والاستقرار في العالم والحفاظ على الحقوق والهوية العربية والإسلامية.

وعزا الملك هذا التميز في علاقات المملكة مع المجتمع الدولي إلى ما تتسم به سياسة المملكة من مصداقية في علاقاتها الثنائية ومواقفها الدولية انطلاقًا من حرصها على تحقيق الخير للجميع حتى يسود العالم كله الاستقرار الذي يكفل لمختلف الشعوب العيش في أمن وسلام.

وانتقل خادم الحرمين الشريفين بعد ذلك للحديث عن المستجدات التي تشهدها الساحة العربية وبخاصة مسيرة السلام المتعثرة في منطقة الشرق الأوسط بسبب التعنت الإسرائيلي.

وجدد الملك استنكار وإدانة المملكة العربية السعودية للاعتداءات المتكررة لإسرائيل على الشعب الفلسطيني وعلى جنوب لبنان. ولذلك تدعو المملكة المجتمع الدولي إلى التصدي بحزم لتلك الممارسات غير المسؤولة التي تتنافى مع أبسط القواعد الأخلاقية القويمة والأعراف الدولية، وعلى ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ القاضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان بلا قيد أو شرط.

كما استمع المجلس إلى تقرير شامل من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية عن النتائج والتوصيات التي خرج بها المؤتمر الخامس والعشرون لوزراء الخارجية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي اختتم في الدوحة مؤخرًا.

الاثنين ٢٣ ذو الحجة ١٤١٨هـ
٢٠ أبريل ١٩٩٨م

حمد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المولى عز وجل أن يسَّر لحجاج بيت الله الحرام أداء حجهم ومكَّن المملكة العربية السعودية من خدمتهم والعمل على توفير مختلف سبل الراحة لهم حتى أدوا مناسكهم ولله الحمد بطمأنينة ويسر وأمان.

ونوه بما تحقق بفضل الله من تطور في الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام معربًا عن تقديره للجهود التي بذلتها مختلف القطاعات المعنية بشؤون الحج ومتمنيًا لحجاج بيت الله الحرام عودًا حميدًا إلى أوطانهم إن شاء الله.

وقال الملك:

«إن المملكة تعمل باستمرار لتطوير الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام انطلاقًا من موقع مسؤوليتها ورسالتها الإسلامية لتحقيق كل ما من شأنه توفير الأمن والأمان للحجاج».

وأكد خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبدالعزيز أن المملكة تسعى على الدوام لبذل أقصى الجهود لخدمة حجاج بيت الله الحرام أعرب عن ألمه الشديد على حجاج بيت الله الحرام الذين توفوا نتيجة الازدحام في جسر الجمرات في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سائلًا الله أن يتغمدهم بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته وأن يلهم أهليهم وذويهم الصبر والسلوان.

كما أبدى خادم الحرمين الشريفين تطلعه إلى مزيد من تعاون الدول الإسلامية في توعية الحجاج بكل آداب الحج ومناسكه وعدم التدافع والالتزام بكافة التنظيمات والتعليمات الخاصة بالحج التي تصدر عن المملكة والهادفة إلى راحة الحجاج لأداء مناسكهم بكل راحة ويسر.

وعلى صعيد آخر أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج المباحثات التي أجراها خلال استقباله دولة رئيس وزراء بريطانيا توني بلير منوهًا حفظه الله بمتانة العلاقات بين البلدين الصديقين وتطلعهما المستمر إلى تعميق وتعزيز سبل التعاون بينهما.

وأشار إلى أنه بحث مع دولة رئيس وزراء بريطانيا الأحداث الجارية على صعيد المنطقة وبخاصة مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط والعراقيل التي تضعها إسرائيل للحيلولة دون إحراز أي تقدم في المسارات السلمية كافة.

«إن المملكة ستظل ملتزمة بالثوابت التي تقوم عليها سياستها في التعامل مع مختلف القضايا العادلة على الصعد كافة»

الاثنين ١ المحرم ١٤١٩هـ
٢٧ أبريل ١٩٩٨م

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود خالص التهاني القلبية للأمتين العربية والإسلامية بمناسبة بدء العام الهجري الجديد ١٤١٩هـ راجيًا بأن يحقق الله لهما ما تتطلعان إليه من أمن واستقرار وسلام ورخاء.

وتمنى الملك أن يسود السلام أرجاء العالم وأن تتضافر جهود الجميع للوصول إلى مجتمع دولي تتسم أعماله وأنشطته كافة بما يخدم البشرية ويوفر لها الأمن والاستقرار والعيش الهانئ الرغيد.

ودعا الملك الأمتين العربية والإسلامية إلى استلهام المنهج القويم من سيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، والوقوف على ما جاء به من عند ربه عز وجل هاديًا وبشيرًا للإنسانية جمعاء، يدلها على كل ما فيه خيرها وصلاحها ويحذرها لتجنب كل ما فيه الفساد والضرر.

وشدد على ضرورة سعي الدول والشعوب الإسلامية كافة إلى الأخذ بأسباب التقدم والرقي وفي مقدمة ذلك التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ.

وأن خادم الحرمين الشريفين نبه إلى أهمية تعاون وتكاتف الأمة ووحدة كلمتها وتركيز جهودها لتثبت ذاتها وقوتها أمام التكتلات القائمة في مختلف أنحاء المعمورة ولتعمل كذلك في إطار كل ما يعود بالفائدة والخير على شعوبها بخاصة والشعوب الأخرى بعامة.

الاثنين ٨ المحرم ١٤١٩هـ
٤ مايو ١٩٩٨م

بحث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود مع مجلس الوزراء خلال جلسته ما يعانيه بعض أبناء الأمة الإسلامية من الخلافات والاختلافات وما يعانيه بعض شعوبها من صنوف القهر والاضطهاد وانتهاك الحرمات.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى ما يجري الآن في كوسوفو والصومال وأفغانستان وغيرها وإلى الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة ضد مدينة القدس والممارسات التعسفية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجولان وفي جنوب لبنان.

وأن الملك أهاب بالمسؤولين الأفغان تغليب مصلحة الوطن والشعب الأفغاني على ما عداهما مشيرًا إلى ما لاقاه هذا الشعب المكافح من ويلات ومعاناة عطلت مسيرته التنموية بسبب الاقتتال الذي أكل الأخضر واليابس.

ودعاهم كذلك إلى العمل يدًا واحدة لخدمة أفغانستان والشعب الأفغاني المسلم والسعي إلى سلامته واستقراره وأمنه ورخاء شعبه.

بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج المباحثات التي أجراها لدى استقباله نائب الرئيس الأمريكي ألبرت غور والوفد المرافق له التي تطرقت إلى العلاقات التاريخية المتينة بين البلدين القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وأشار إلى ما احتواه البيان السعودي ـ الأمريكي المشترك الذي أكد التزام البلدين بالتعاون التام في نطاق السعي لتحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، واتفاقهما على أن السبيل الأمثل للوصول إلى السلام المنشود يكمن في التنفيذ التام من قبل طرفي عملية السلام بالالتزامات المبرمة في أوسلو وواشنطن، وتأكيدهما على أهمية استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

وعرض الملك ما تضمنه البيان من أمور تتعلق باستقرار المنطقة والاقتصاد العالمي وما تمثله المملكة العربية السعودية من أهمية كمصدر للطاقة موثوق به ويعتمد عليه.

وعبر عن شكر المملكة العربية السعودية لما أبداه نائب الرئيس الأمريكي من تأييد الولايات المتحدة لرغبة المملكة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

واستعرض الملك المفدى بعد ذلك جملة من الأمور المحلية وما يقدمه عدد من الجهات والوزارات من خدمات للمواطنين والمقيمين على أرض هذه البلاد ووجه بمزيد من تكريس الجهد لتقديم خدمة مثلى تحقق ما يصبو إليه الجميع وذلك في إطار ما يقضي به الصالح العام.

الاثنين ١٥ المحرم ١٤١٩هـ
١١ مايو ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين أن الدولة ماضية ـ بعون الله تعالى ـ في طريق العمل لتحقيق كل ما فيه سعادة ورخاء ورفاهية أبناء المملكة العربية السعودية والمقيمين على أرضها الطاهرة التي يعمها ولله الحمد النمو والتطور والازدهار.

وقال:

«إن ما تحقق ويتحقق من نهضة شملت المجالات التعليمية والعلمية والصحة والمواصلات والاتصالات والصناعة وغيرها ما كان ليتم لولا توفيق رب العزة والجلال أولًا ثم العمل ليل نهار بسواعد أبناء الوطن الذين تسنى لهم الوصول إلى ذلك بعد أن بذلت الدولة الجهد لتهيئتهم وإعدادهم للقيام بذلك عن طريق البناء السليم والاستثمار الأمثل لقدراتهم وتسخير الإمكانات المادية والمعنوية كافة».

وجدد خادم الحرمين الشريفين التأكيد على بذل أقصى الطاقات وبخاصة ما يتصل بالوزارات والمصالح الخدمية للتيسير على المواطنين والعمل على تحقيق مصالحهم.

الاثنين ٢٢ المحرم ١٤١٩هـ
١٨ مايو ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن الدولة ماضية في التوسع في مجال التعليم والاهتمام به ورعايته انطلاقًا من قناعتها بأن أبناء الوطن هم الركيزة الأساس لنموها الاقتصادي والاجتماعي.

وقال:

«إن المتتبع لمسيرة التعليم يلحظ تسارع الخطى والمتغيرات في معدلات النمو المتحققة للتعليم العالي بخاصة».

وعبر خادم الحرمين الشريفين عن ابتهاجه بإضافة صرح جديد إلى بناء التعليم العالي في المملكة العربية السعودية متمثلًا في دمج فرعي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أبها وإطلاق اسم جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على هذه الجامعة الوليدة التي وضع حجر أساس مدينتها مؤخرًا صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لتكون الجامعة الثامنة إلى جانب ما سبق إنشاؤه من جامعات موزعة على مناطق المملكة.

وبين الملك أن الدولة توفر التعليم العالي عبر تلك الجامعات بالإضافة إلى الكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات وكليات إعداد المعلمين التابعة لوزارة المعارف والكليات العسكرية والأمنية والكليات التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

وشدد على أن الدولة تراعي في ذلك التنسيق والربط بين الاحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية والقوى البشرية المتاحة والممكنة بما يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد وتغطية الاحتياجات الفعلية في المستقبل من الكوادر في التخصصات الإدارية والفنية القادرة على القيادة والتطوير بما يخدم أهداف التنمية الوطنية.

الاثنين ٢٩ المحرم ١٤١٩هـ
٢٥ مايو ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن العطاء البنّاء والإخلاص والتفاني سمة من سمات مجتمع المملكة العربية السعودية الذي نشأ نشأة قويمة على أساس متين من التعاليم والقيم الإسلامية الحقة حتى أمكن ولله الحمد أن تحقق بلادنا العزيزة درجة عالية من التقدم والازدهار.

وقال الملك:

«إن ما تحقق ويتحقق لهذه البلاد من منجزات شملت مختلف المناحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والزراعية والصناعية والثقافية والشبابية والرياضية وغيرها ما كان

يتم لولا توفيق رب العزة والجلال ثم الجهود المتضافرة لأبناء الوطن الذين أسهموا بكل اقتدار لإنجاح الخطط التنموية التي أدت إلى تحويل الأراضي ذات الطبيعة الصحراوية إلى بلد متطور حديث».

وأبرز خادم الحرمين الشريفين في حديثه لمجلس الوزراء المنجزات التي هيأها الله لهذه البلاد بعامة وخص منها بالإشارة المنجزات في مجال تهيئة الشباب مذكرًا بالدور المهم الذي تضطلع به مختلف القطاعات الشبابية بالمملكة عبر الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

ودلل خادم الحرمين الشريفين على بعض هذه المنجزات بما حققه أبناؤنا الشباب على مختلف الصعد العلمية والثقافية والرياضية وغيرها.

وشدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على أن الدولة مستمرة في إيلائها فئة الشباب كل العناية والرعاية والاهتمام لكونهم عماد الأمة ورجال المستقبل.

وأطلع الملك المجلس على فحوى التقرير الذي قدمه معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل بن إبراهيم الحجيلان الذي يرصد مسيرة المجلس وما حققه من إنجازات داخليًا وخارجيًا مشيدًا بما تحقق للمجلس خلال السبع عشرة سنة من منجزات مختلفة انعكست مردوداتها الإيجابية على بلدان وشعوب المنطقة وكرست المنطقة أواصر الروابط الأخوية والتنموية بين شعوبه.

الاثنين ٧ صفر ١٤١٩هـ
١ يونيو ١٩٩٨م

ركز خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود على الدور المهم الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في لم الشمل العربي ووحدة كلمته وإعادة لحمته وتضامنه للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه أمتنا العربية ومن ضمن ذلك الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أراضي الدولة الفلسطينية وفي الجولان وجنوب لبنان.

وأرجع الملك الزيارة التي بدأها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقتين إلى الحرص الدائم للمملكة العربية السعودية على تعزيز العمل العربي المشترك وسعيها إلى التشاور المستمر بين الدول العربية لاعتماد كل ما من شأنه الحفاظ على مقدرات الأمة ومكتسباتها.

وتطرق الملك بعد ذلك إلى المكانة التي تحظى بها المملكة العربية السعودية على المستويين العربي والإسلامي بوصفها رائدة العمل الإسلامي حيث ـ شرفها الله ـ بخدمة بيته الحرام ومسجد نبيه عليه الصلاة

والسلام وخدمة المسلمين الذين يفدون إليهما على مدار العام وسخرت ما وهبها الله سبحانه للعمل على راحتهم وتوفير مختلف التسهيلات لهم.

وقال:

«إن الموقف الداعم والمساعد من المملكة العربية السعودية للدول والشعوب العربية والإسلامية شيء درجت عليه هذه البلاد وفق منهج إسلامي قويم قامت ولا تزال تقوم عليه منذ تأسست، منهج مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ».

ومضى الملك قائلًا:

«إن ما قامت وتقوم به المملكة من تعاون بنَّاء مع الأشقاء والأصدقاء والوقوف إلى جانبهم في مختلف المحافل الدولية لما لها من ثقل عالمي ومصداقية فريدة جاءت نتيجة سياسة واضحة أرسى معالمها جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله».

الاثنين ١٤ صفر ١٤١٩هـ
٨ يونيو ١٩٩٨م

عبّر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن ارتياحه للمستوى الذي وصلت إليه الخدمات في مختلف المرافق العامة.

وأكد أن الدولة حريصة على فتح آفاق جديدة بهدف التمكين للاقتصاد الوطني لمضاعفة الإنتاج وتوطين العديد من الخدمات لإنجاح خطط التوظيف لاستيعاب المزيد من الشباب السعودي.

وقال خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء:

«إن هذه البلاد حباها الله سبحانه بغنى وتنوع في الطبيعة والثقافة والتراث والبيئة، ورافق ذلك كله تجهيز في البنى الأساسية ومن بينها النقل والمواصلات والاتصالات وتطور في مجال الخدمات المساندة».

الاثنين ٢١ صفر ١٤١٩هـ
١٥ يونيو ١٩٩٨م

ثمَّن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ما يربط دول وشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أواصر الود والمحبة والأخوة الصادقة والجوار واللغة والدين والمصير الواحد المشترك.

وأشار الملك إلى أن ما يقوم به المسؤولون في دول المجلس من زيارات ولقاءات تصب جميعها في جهة تعزيز المصالح المشتركة لدول الخليج وما يعود بالخير والفائدة على شعوبها كافة.

على صعيد آخر جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود موقف المملكة العربية السعودية الداعي إلى وقف الاقتتال الدائر بين أريتريا وأثيوبيا لأن

اللجوء إلى السلاح ليس الوسيلة الصحيحة لحل المشكلات بين الدول والاستعاضة عن ذلك عبر الحوار والتفاهم بالطرق السلمية وتغليب المصلحة ومراعاة حقوق الجوار والروابط المشتركة بين البلدين الجارين.

وفي جانب آخر أشاد الملك بالحكومة الباكستانية لقرارها الحكيم بوقف تجاربها النووية من طرف واحد متمنيًا على الحكومة الهندية أن تحذو حذو جارتها بهدف التمكين للمفاوضات السلمية لتقوم بدورها لمصلحة الأمن والاستقرار في جنوب آسيا والقارة الهندية.

الاثنين ٢٨ صفر ١٤١٩هـ
٢٢ يونيو ١٩٩٨م

جددت المملكة العربية السعودية تأكيدها على أهمية مواصلة العمل لتعزيز التضامن العربي المستند إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربية والمعاهدات والاتفاقات العربية وبما يخدم مصالحها.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن قوة ومنعة الأمة العربية وحفاظها على مصالحها العليا يرتبط كثيرًا بوحدة موقفها والالتزام بمقررات القمم العربية».

وشدد الملك على ضرورة تكثيف الجهود العربية من أجل استرجاع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السورية وجنوب لبنان وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

وأكد خادم الحرمين الشريفين هذا الموقف مذكرًا بالاعتداءات الإسرائيلية التي لا تتوقف على المواطنين الفلسطينيين ورفضها الانصياع للجهود المبذولة لإنقاذ عملية السلام. مشيرًا إلى أن الإجراءات الأخيرة التي قامت بها إسرائيل تجاه توسيع حدود القدس تعد أقسى ضربة وجهت لعملية السلام من قبل إسرائيل. وطالب المجلس راعيي السلام وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة هذا التصرف المتهور.

وكرر الملك التأكيد على ما أعلنه البيان الصادر عن الديوان الملكي بشأن التحرك السعودي الأخير تجاه الأشقاء في سوريا والأردن وعدم انحصاره في موضوع القمة العربية فقط.

وأضاف:

«إن المملكة العربية السعودية ترى ضرورة التنسيق والإعداد المسبق والمحكم للقمة قبل عقدها. فمؤتمر لا يقوم على أسس تحقق له أرضية خصبة لإنجاحه لا جدوى منه في ظل زمن المتغيرات والتكتلات الإقليمية والعالمية».

الاثنين ١٢ ربيع الأول ١٤١٩هـ
٦ يوليو ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن المنجزات التي حققها مجلس الشورى خلال السنوات الخمس الماضية من عمره المديد في دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقات وفي مجالات اختصاصه عامة وما أبداه من مشورة هيأت لاتخاذ قرارات مهمة تخدم الوطن والمواطن.

وجدد الملك عزم هذه البلاد على دعم المجلس وتعزيز أهدافه للقيام بمهامه ومسؤولياته على خير وجه.

وأرجع تعديل المادة الثالثة من نظام المجلس بزيادة عدد أعضائه من ستين إلى تسعين عضوًا إلى كون ذلك استجابة لدواعي التنمية ومقابلة الحاجة الملحة للتخصصات والخبرات المتنوعة بين أعضائه.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن الشورى لم تنقطع قط في هذه البلاد منذ قيامها وهو مبدأ هذه الدولة منذ توحيدها.

واعتبر الملك صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق في هذه المنظومة المتكاملة تلبية لاحتياجات المواطنين واستجابة لمواكبة خطا التنمية في المملكة بما يحقق المزيد من الرخاء والاستقرار والأمن.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين في حديثه عن مجالس المناطق عن ثنائه على التطبيقات الجدية وما حققته من فوائد ونتائج لخدمة الوطن والمواطن بوصفها قنوات إضافية للاتصال والمشاركة ونقل أفكار المواطنين وملاحظاتهم لما يحقق المصلحة العامة.

ورأى أن اعتماد المملكة العربية السعودية منهج الشورى عمق في النفوس ـ بفضل الله ـ أعظم صور التلاحم والمودة والتعاون بين أبناء شعب المملكة العربية السعودية.

الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤١٩هـ
١٣ يوليو ١٩٩٨م

رحب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مستوى التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية وذلك على درب أن تنال حقوقها كاملة غير منقوصة.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن المملكة العربية السعودية تعتبر هذا القرار خطوة إيجابية على الطريق الصحيح نحو الإقرار للدولة الفلسطينية كعضو له كامل العضوية في الأمم المتحدة».

وأشار إلى جهود الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة وتعاونه مع ممثلي الدول الشقيقة والصديقة لإنجاح هذا القرار.

شدد خادم الحرمين الشريفين على أن المملكة العربية السعودية كانت وستظل ـ بإذن الله ـ على طليعة الدول التي تعمل في دعم الأخوة الفلسطينيين وقضيتهم وقضية العرب والمسلمين العادلة في كافة المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة.

وأكد الملك أن دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ينطلق من نهج ثابت وراسخ أرسى قواعده الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن يرحمه الله وسار عليه أبناؤه من بعده وهو أمر سيستمر بمشيئة الله لتحقيق الأهداف الخيرة المرجوة لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

كما أن المجلس جدد رفض المملكة العربية السعودية لقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع حدود مدينة القدس وتوسيع سلطات بلديتها باعتباره قرارًا غير شرعي ينتهك المعاهدات والاتفاقات الدولية.

وشدد على أن رفض المملكة العربية السعودية ينطلق من موقفها المبدئي الثابت الذي يعارض أي إجراءات أو سياسات من شأنها تغيير هوية القدس العربية أو إحداث تغييرات سكانية أو مؤسسية فيها.

ورأى المجلس أن الاتجاه الأمثل ينبغي أن يكون صوب تنفيذ الجانب الإسرائيلي للاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية والوفاء بالتعهدات والالتزامات.

وأعرب الملك عن أمله في تضافر الجهود الدولية، وأن تبذل المجموعة الدولية خاصة راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط المزيد من الجهد على صعيد إخراج العملية السلمية في المنطقة من الطريق المسدود الذي أوصلته إليها السياسات المتعنتة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية.

ونبه إلى خطورة الوضع الحالي ومغبة استمراره الذي يقود المنطقة إلى المجهول.

وقال في كلمة وجهها بمناسبة الإجازة الصيفية:

«إن شباب هذه الأمة هم عمادها وأملها وبناة مستقبلها بعد توفيق الله وعونه وإنما تقاس الأمم بقدر جد شبابها واجتهادهم وممارستهم للحياة العملية بقوة واقتدار».

وأضاف الملك أن المملكة العربية السعودية وفرت لشبابها أسباب النجاح والتفوق فلم تبخل عليهم بإمكانات مادية أو بشرية بل سخرت كل ما تملك لأجلهم ولذلك فهم مدعوون إلى استثمار الوقت واستغلال الفرص وبخاصة في هذه الإجازة الصيفية، وقد وجهت جميع الجهات أن تفتح أبوابها وصدورها للشباب لاستثمار طاقاتهم وصقل مهاراتهم ومزاولة هواياتهم تحت إشراف أهل الاختصاص والتوجيه من التربويين والفنيين.

«اعتماد المملكة منهج الشورى عمق في النفوس أعظم صور التلاحم والمودة بين أبناء شعب المملكة»

الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤١٩هـ
٢٠ يوليو ١٩٩٨م

قدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ما أعلنه مجلس الأمن الذي تبنى مؤخرًا بالإجماع بيانًا رئاسيًا بعدم تنفيذ مشروع ما يسمى القدس الكبرى الذي أفصحت حكومة إسرائيل الحالية عن شروعها في تنفيذه في القدس العربية المحتلة ووصف ذلك القرار الإسرائيلي بالخطورة والإضرار بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن على مجلس الأمن وراعيي مؤتمر السلام والمجتمع الدولي بعامة أن يضطلعوا بدورهم في تحمل مسؤوليتهم للوقوف في وجه التعديات والتجاوزات الصارخة للحكومة الإسرائيلية للقرارات الشرعية ومنها القرار ٢٥٢ المتعلق بالقدس الشريف وأن يبادروا إلى إيقاف السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في مدينة القدس لما تشكله تلك الممارسات من تهديد خطير لعملية السلام في المنطقة».

ونبه الملك إلى ضرورة وأهمية إيجاد حل لقضية القدس الشريف يكفل لها الإبقاء على وضعها القانوني والديموغرافي الذي كانت عليه قبل يونيو ١٩٦٧م.

الاثنين ١٦ جمادى الأولى ١٤١٩هـ
٧ سبتمبر ١٩٩٨م

هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مستهل الجلسة الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد ١٤١٩/١٤٢٠هـ متمنيًا لهم التوفيق والنجاح مرتكزين في ذلك على أساس قوي لا يتزعزع أبدًا بمشيئة الله تعالى وهو الالتزام بما جاءت به الشريعة الإسلامية السمحة.

وقال:

«إن المولى سبحانه قد وفق المملكة إلى إيلاء العلم والتعليم جل الاهتمام والعناية كمًا وكيفًا لبناء أجيال شكلت وتشكل القاعدة الأساس في تحقيق الأهداف الخيرة. والمملكة العربية السعودية هي البلد التي شرفها الله سبحانه بوجود أطهر البقاع في أرضها، ومنها انطلق نور الحق إلى العالم أجمع ليضيء لهم الطريق المستقيم الموصل إلى كل ما فيه خير الدنيا والآخرة».

وتطرق خادم الحرمين الشريفين إلى ما أولته المملكة من اهتمام بالعلم ومجالاته في مختلف مراحله وسعي دؤوب في تطويره حتى وصل إلى ما وصل إليه في هذا العصر المزدهر.

وأجمل الملك عبر الإحصاءات مظاهر النمو في هذا القطاع حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم

وقطاعاته ما يقارب الخمسة ملايين طالب وطالبة يدرسون في ما يقارب اثني عشر ألف مدرسة للتعليم العام، ومثلها في تعليم البنات، وثماني جامعات يربو عدد كلياتها على المائة والعشرين كلية. وكذا الدارسين في المعاهد والمراكز والكليات التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وغيرها من القطاعات الأخرى المدنية والعسكرية.

وحث خادم الحرمين الشريفين المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في مختلف مراحل التعليم على العمل بكل جد واجتهاد للارتقاء بمستوى التعليم إلى الأفضل على الدوام.

الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤١٩هـ
١٤ سبتمبر ١٩٩٨م

في مستهل الجلسة حمد الملك المولى سبحانه وتعالى على ما هيأ لهذه البلاد من النعم الكثيرة ومكّنها من تحقيق معدلات تنموية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن ملامح التنمية في المملكة لم تقتصر على المدن الكبيرة فحسب بل تجاوزت ذلك لتشمل المدن والمحافظات والمراكز والقرى في أرجاء مملكتنا العزيزة».

وأكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن خطة التنمية السادسة ترمي ضمن أهدافها العامة وأسسها الإستراتيجية إلى تحقيق تنمية شاملة في المناطق الحضرية والقروية من حيث توفير المرافق والخدمات الأساسية وفقًا لمعايير مراكز النمو مع الأخذ في الاعتبار كفاءة الآداء والاستثمار الأمثل للإمكانات والمزايا النسبية التي تتمتع بها المناطق.

ونبه الملك إلى دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ونقل الخبرة والمعرفة وتوفير الوظائف للحد من التدفق على المدن الكبيرة.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن الحكومة تشجع وتساند القطاع الخاص للقيام بدوره جنبًا إلى جنب مع جهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق تهيئة المساعدات والحوافز وتقديم الخدمات الاستثمارية والمعلومات الضرورية.

وركز الملك في حديثه على القطاع الخاص ودوره المنتظر والمأمول في استيعاب الكوادر الوطنية وسعيه إلى إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية على إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين مبينًا أن المجلس استمع إلى عدة تقارير من الوزراء المعنيين تعرض في مجملها ما وصلت إليه عملية سعودة الوظائف في القطاع الخاص وفق الخطط المتعلقة بهذا الشأن.

وحث خادم الحرمين الشريفين الشركات والمؤسسات على ضرورة تحقيق كل ما من شأنه أن يوفر آلاف الوظائف للشباب السعودي.

الاثنين ١ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ
٢١ سبتمبر ١٩٩٨م

أعرب الملك في بداية الجلسة عن اعتزام حكومة وشعب المملكة العربية السعودية بالاحتفاء بذكرى اليوم الوطني لهذه البلاد الذي وحَّد فيه جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود أرجاء الوطن بعد سنوات طويلة من الكفاح للتمكين للعقيدة الإسلامية السمحة، وتطبيقها في كل شؤون الحياة شرعة ومنهاجًا، وبذلك تحقق بفضل الله القضاء المبرم على كافة أشكال التفتت والفرقة والتشرذم والعداء وعدم الاستقرار الذي كان سائدًا، وحل محلها الإخاء والرخاء والوئام والعيش الآمن الرغيد.

وقال:

«إن جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ قاد ورجاله المخلصون مستعينًا بالله عز وجل ومستظلًا براية التوحيد مسيرة التأسيس والتوحيد انطلاقًا من الرياض التي استعادها في الخامس من شهر شوال من العام ١٣١٩هـ ليضع بعدها ـ طيب الله ثراه ـ اللبنات الأساسية لهذا الكيان الشامخ القائم على أساس مكين من الالتزام بالشرع الحكيم والعمل بكتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام».

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن ذكرى اليوم الوطني التي تحل بمشيئة الله يوم بعد غد الأربعاء الثالث من شهر جمادى الآخرة الأول من الميزان المصادف للثالث والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر الحالي، والتي تواكب احتفاء المملكة بمرور مائة عام على تأسيسها بما أفسح المجال لبروز مناسبة عظيمة للتحدث عما أنعم الله به على هذه البلاد من لمِّ الشمل، وتوحيد الكلمة، وتوطيد الأمن وتحقيق التقدم والازدهار في جميع أنحاء الوطن العزيز.

وأضاف أن هذه المناسبة تجسد بوضوح عمق التلاحم التاريخي بين القيادة والشعب السعودي عبر مسيرة طويلة من المنجزات بدأها جلالة الملك عبدالعزيز بإيمان صادق وعزيمة لا تلين، ورسم الطريق واضحًا جليًا لخلفه من أبنائه البررة الذين أكملوا ما بدأه في بناء دولة عصرية ملتزمة بأصالتها وعقيدتها الإسلامية الصحيحة.

وأكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود تمسك هذه البلاد بالمنهج القويم الذي رسمه جلالة الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ لسياستها داخليًا وخارجيًا الرامية إلى تعزيز وتقوية الروابط والتعاون المشترك مع البلدان الشقيقة والصديقة، وكل ما من شأنه خدمة الإسلام وإعلاء كلمة الحق والوقوف إلى جانب المسلمين أينما وجدوا والعمل الدائم على إرساء قواعد الأمن والسلام والاستقرار في كل مكان.

الاثنين ٨ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ
٢٨ سبتمبر ١٩٩٨م

شدَّد الملك في بداية الجلسة على الدور المهم الذي تؤديه مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة والعلاقة المباشرة بخدمة المواطن والمقيم وضرورة اضطلاعها بالمهام المنوطة بها على خير وجه لكي يتسنى للجميع تسهيل أمورهم ومعاملاتهم وتعاملاتهم.

وقال:

«إن الدول منذ أن توحدت على يدي جلالة الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ إلى يومنا هذا ونحن نعايش في هذه اللحظات ذكرى اليوم الوطني والمناسبة المئوية على تأسيس المملكة العربية السعودية عملت، وتعمل جهدها لتحقيق كل ما فيه منفعة وصالح الوطن والمواطن، وتسعى على الدوام للتغلب على كل ما قد يبرز من صعوبات أو عوائق وذلك بهدف تفعيل دور القطاعات المعنية لتنفيذ أعمالها على أفضل المستويات وبما يعكس روح التكامل البناء لمصلحة الوطن والمواطن».

إن خادم الحرمين الشريفين إثر اطلاعه على تقارير من بعض الوزارات والمصالح الحكومية أبدى تقديره لما يبذل من جهود. كما حثَّ أيده الله على المزيد من العمل الجاد والعطاء المثمر ومضاعفة تلك الجهود وتقوى الله في السر والعلن.

إن الملك عبَّر عن الامتنان والتقدير لقادة مختلف الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة والشعوب العربية والإسلامية على ما أبدوه من مشاعر الود والمحبة تجاه هذه البلاد بمناسبة اليوم الوطني والتي أظهرت مدى ما تتمتع به من مكانة في قلوب الجميع بفضل تمسكها بعقيدتها الإسلامية ومنهجها الواضح وسعيها الدؤوب لكل ما من شأنه خدمة الأمتين العربية والإسلامية وشعوبهما وإسهامًا للتمكين للأمن والاستقرار في العالم.

الاثنين ١٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ
٥ أكتوبر ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين أن نمو المجتمعات وتفوقها على الأمد الطويل يعتمدان بصفة أساسية على المستوى العلمي والتفوق التقني الذي بلغته قوة العمل في تلك المجتمعات إلى جانب ما يتوافر لديها من موارد طبيعية وميزات نسبية في تكاليف العمالة والإنتاج.

وقال:

«إن الوقت أضحى ملائمًا للتركيز وبشكل كبير على العوامل البشرية والتنظيمية وما يتصل بها من جوانب تتعلق بالإنتاجية والتقنية».

وشدّد الملك على أهمية التكاتف في جهود جميع الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص للعمل على تحديد الفرص

الاستثمارية والصناعية وإعداد الشباب السعودي وتهيئتهم للعمل بشكل أساسي.

وأكد خادم الحرمين الشريفين في حديثه أهمية تدريب الشباب وإعادة تأهيل الخريجين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم وفرص العمل المتاحة بإعطائهم دورات متخصصة مكثفة عن طريق مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية ذات الصلة والمؤسسات والشركات الأهلية والغرف الصناعية التجارية السعودية وغيرها.

وكرر الملك التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن في مختلف التخصصات العلمية والأدبية والفنية وتشجيع، وتوجيه الشباب إلى الالتحاق بالتخصصات التي تتفق مع احتياجات المجتمع.

وذكر بأن الدولة سائرة في اتجاه تشجيع القطاع الخاص على إنشاء كليات ومعاهد أهلية تركز بصفة رئيسية على التخصصات العلمية والتقنية.

الاثنين ٢٢ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ
١٢ أكتوبر ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الخصوصية الفريدة التي تتميز بها الحياة الثقافية في مجتمع المملكة العربية السعودية والمستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والسنة النبوية المطهرة.

وقال خلال حديثه لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء:

«إن تميز الحياة الثقافية في المملكة العربية السعودية بمظلة راسخة من القيم الإنسانية والأخلاقية الإسلامية عزز حركة التواصل الاجتماعي وعمق حسن الولاء والانتماء للوطن».

وأضاف:

«إن واقع الحياة في المملكة أخذ في الاعتبار كل الخلفيات التاريخية التي شكلت زخمًا لمخزون المملكة الحضاري ولكل ما استجد من عطاءات ومنجزات ثقافية في تاريخها الحديث».

وتناول الملك في حديث حول ذلك الطريقة المناسبة والأسلوب الأمثل في التعامل مع هذه المتغيرات في وسائل الاتصالات وتقنياتها وتدفق المعلومات وكيف أصبح الاتصال بالثقافات الأجنبية على تنوعها سهلًا لمن أراد الوصول إليه.

وتحدث خادم الحرمين الشريفين عن الجهود الموفقة التي واكبت من خلالها المملكة كل تطور جديد في وسائل وتقنيات الاتصالات واستفادت منه بما يتوافق وقيمها الإسلامية.

«إن تميز الحياة الثقافية في المملكة عزز حركة التواصل الاجتماعي وعمق حسن الولاء والانتماء للوطن»

الاثنين ٢٩ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ
١٩ أكتوبر ١٩٩٨م

أعربت المملكة العربية السعودية عن ألمها وأسفها لما يجري في العالم الإسلامي من أحداث وما يسود بعض أجزائه من مخاطر واختلافات مجددة دعوتها إلى توحيد الكلمة ووحدة الصف والعمل لما فيه صالح الإسلام وشعوب الأمة الإسلامية.

جاء ذلك في حديث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود لدى رئاسته جلسة مجلس الوزراء.

وقال:

«إن ما يحدث بين بعض الدول والشعوب من خلافات واختلافات وما يترتب عليها من تفاقم للمشكلات وإثارة للأزمات تشكل عائقًا لمسيرة أمتنا الإسلامية التي نحن بأشد الحاجة إلى تماسكها وتآزرها وتعاونها».

وشدد الملك في حديثه على أن السبيل للخروج من تلك المحن والخلافات يكمن في تحكيم كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام والالتزام بما وجهت به الشريعة الإسلامية السمحة.

ورأى الملك أن بلداننا الإسلامية بما وهبها الله من نعمة الإسلام قادرة على تجاوز ما تمر به من ظروف، وذلك بتغليب مصلحة الأخوة الإسلامية عن طريق الحوار البناء والتفاهم الأخوي لتفويت الفرص على كل المتربصين بأمتنا.

وشدد على ضرورة تضامن الأمة وتكاتفها وتسخير طاقتها بما يعود عليها وعلى شعوبها بالرخاء والأمن والاستقرار، وأنه لا بد للأمة الإسلامية من الوصول إلى ذلك بتعزيز جهودها وتوحيدها في إطار المحبة والأخوة الصادقة لما فيه خير أجيالها حاضرًا ومستقبلًا.

الاثنين ٦ رجب ١٤١٩هـ
٢٦ أكتوبر ١٩٩٨م

رحبت المملكة العربية السعودية بالاتفاق الأخير للسلام الذي تم التوصل إليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين ووقع في البيت الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية يوم الجمعة الماضي.

تمنى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود خلال رئاسته جلسة مجلس الوزراء أن يكون هذا الاتفاق منطلقًا لمرحلة جديدة من السلام العادل والشامل لجميع دول المنطقة.

وأن الملك في الوقت الذي أكد فيه أهمية هذا الاتفاق شدَّد على ضرورة تضافر جهود الشرعية الدولية للتصدي لمختلف أوجه الممارسات الإسرائيلية غير المسؤولة وانتهاكاتها المتكررة للقرارات وفي طليعة ذلك خططها غير الشرعية في القدس الشريف.

وجدد الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية الداعم والمساند لكل جهد عربي نحو السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وبما يتفق مع ما تتطلع إليه من استرداد حقوقها كاملة على أساس القرارات الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وأشاد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بدور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية للسلام في منطقة الشرق الأوسط وجهودها في سبيل توقيع هذا الاتفاق باعتباره خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام في المنطقة.

وتطرق الملك بعد ذلك إلى عدد من الأمور المحلية وخص بالحديث الجانب الصحي مشيرًا إلى ما قدمته وتقدمه الدولة لهذا القطاع من دعم كان من ثماره تحقيق تقدم مشهود من حيث الإمكانات البشرية والتقنية.

ونوه بكفاءة ومقدرة الشباب السعودي في هذا المجال الحيوي المهم مهنيًا وفنيًا وحث رعاه الله على بذل المزيد من الجهود في سبيل إحراز المزيد من التقدم نحو أداء مميز في خدمة الوطن والمواطن.

«المملكة حريصة كل الحرص على بحث قضايا الأمتين العربية والإسلامية قبل بحث أي موضوع عن المملكة وهو مبدأ ثابت للمملكة منذ أن تأسست»

الاثنين ١٣ رجب ١٤١٩هـ
٢ نوفمبر ١٩٩٨م

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

في بداية الجلسة هنأ الملك أخاه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد على ما حققته الجولة التي قام بها سموه للولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية والآسيوية من نتائج إيجابية على صعد ترسيخ وتمتين العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتلك البلدان ودعم لقضايا الأمتين العربية والإسلامية وبخاصة القضية الفلسطينية والقدس الشريف.

وقال:

«إن ما أكده سمو ولي العهد خلال تلك الزيارات ولقاءاته السفراء العرب والمسلمين والجاليات والأقليات المسلمة من أن المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على بحث قضايا الأمتين العربية والإسلامية قبل بحث أي موضوع عن المملكة وهو مبدأ ثابت للمملكة العربية السعودية منذ أن تأسست فقد رسَّخه جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله وهو ما سار عليه أبناؤه من بعده».

ورأى الملك أن التفهم العميق والاستجابة الطيبة من الدول الصديقة والشقيقة التي زارها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لقضايانا

وبخاصة قضية فلسطين والسلام في منطقة الشرق الأوسط سيسهمان بمشيئة الله في دعم كل مسعى يسهم في تحقيق الخير والاستقرار للعالمين العربي والإسلامي والعالم أجمع.

وأكد أن ما طرحه سموه خلال مباحثاته مع القادة حول السلام في المنطقة وما حمله من وجهة نظر عربية تجاهه تجسد السعي العربي الجاد إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار الدائم المستند في كل خطواته إلى الأعراف الدولية والقرارات الشرعية التي تحفظ الحق لجميع الدول المعنية بعيدًا عن ازدواجية المعايير.

وأبدى سعادته وسروره لما لمسه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز من ارتياح وحرية للأقليات المسلمة في الدول الصديقة في أداء شعائرها الدينية وما تجده من تسهيلات مشددًا على وقوف المملكة العربية السعودية ودعمها ومساندتها الدائمة لهم في نطاق الرسالة العظيمة التي شرف الله بها هذه البلاد وهي حمل لواء الإسلام والدفاع عنه ودعم المسلمين ونصرتهم أينما وجدوا وذلك في إطار الشرعية الإسلامية السمحة التي تتسم بالوسطية والاعتدال.

وشدد خادم الحرمين الشريفين على أن ما تناوله سمو ولي العهد في كافة لقاءاته ومباحثاته بشأن حقوق الشعب الفلسطيني هو تأكيد للمواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية نحو مؤازرة ودعم القضية الفلسطينية شعبًا وأرضًا حتى تنال حقوقها المشروعة كاملة بإذن الله تعالى.

مؤكدًا حرص المملكة على استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني اللذين توقفا بسبب التسويف الإسرائيلي وما تضعه الحكومة الإسرائيلية من عراقيل وكذلك السعي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ المتعلق بلبنان.

الاثنين ٢٠ رجب ١٤١٩هـ
٩ نوفمبر ١٩٩٨م

أعرب خادم الحرمين الشريفين عن قلق المملكة وأسفها لتباطؤ الجانب الإسرائيلي في تنفيذ الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

وأكد الملك الدور المهم للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إدارتها إلى التوقيع على اتفاق واي بلانتايشن بين الجانبين أكد دورها في التطبيق على أرض الواقع وذلك بإلزام إسرائيل بما تم الاتفاق عليه وعدم فسح المجال أمامها للتهرب من الوفاء بتعهداتها تحت أي ذرائع تختلقها لإجهاض عملية السلام الذي أصبح مطلبًا إستراتيجيًا للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

جدَّد خادم الحرمين الشريفين تأكيده ضرورة استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني التي توقفت بسبب تعنت إسرائيل التي لا ترغب في تحقيق السلام وفق

الشرعية الدولية، وما تم الاتفاق عليه بين مختلف الأطراف وبما يضمن استعادة الحقوق العربية المغتصبة كافة.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس إثر ذلك على نتائج المباحثات التي أجراها مع دولة نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ثابو مبيكي مؤكدًا ـ حفظه الله ـ السعي الحثيث بين البلدين الصديقين بإقامة شراكة إستراتيجية دائمة تقوم على أساس التعاون المتين في المجالات كافة.

كما أطلع المجلس على نتائج مباحثاته مع وزير خارجية إيران كمال خرازي موضحًا ـ رعاه الله ـ حرص البلدين على تعميق العلاقات الجيدة بينهما لما فيه خير المنطقة واستقرارها وأمنها.

الاثنين ٢٧ رجب ١٤١٩هـ
١٦ نوفمبر ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الحاجة الملحة للأمة العربية إلى إحكام توحيد جهودها وإمكاناتها وقدراتها وتكريسها من أجل بلورتها في خدمة مصالحها وتعزيز مواقفها.

وقال:

«إن علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق المزيد من تكاملنا في إطار من الأخوة والمحبة الصادقة والنيات الخالصة للوصول إلى كل خير لبلداننا العربية وشعوبها وبما يخدم حاضرها ومستقبلها».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين في حديثه خلال رئاسته جلسة مجلس الوزراء: «إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقتنا العربية ما يربطنا دولًا وشعوبًا من روابط الأخوة والجوار والدين واللغة والمصير الواحد المشترك تحتم علينا المزيد من الخطا التنموية المتجددة لإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها».

وأن الملك ركز في حديثه على الجانب الاقتصادي مشددًا على ضرورة المضي نحو تكامل اقتصادي عربي في عصر تتنامى فيه التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم والعمل على تيسير ما يعزز هذا العمل وذلك بدعمه وتشجيعه.

وشدد خادم الحرمين الشريفين في حديثه عن مجريات العملية السلمية في المنطقة شدد على الرغبة العربية للإسراع بشأن التمكين للسلام العادل والشامل لتعيش المنطقة الأمن والاستقرار الذي يفيد جميع دول المنطقة بل العالم أجمع الذي يهمه أن يسود السلام في جميع أرجاء الأرض.

وعبر المجلس عن ارتياحه لانفراج الأزمة بين العراق والأمم المتحدة لعدوله عن قراره وقف التعامل مع لجنة اليونسكوم واستئناف التعاون معها وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

الاثنين ٤ شعبان ١٤١٩هـ
٢٣ نوفمبر ١٩٩٨م

قال خادم الحرمين الشريفين:

«لقد تابعنا الخطوات التي اتخذت على صعيد تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه الفلسطينيون والإسرائيليون ونأمل الاستمرار في هذا الاتجاه لتطبيق كامل بنود ذلك الاتفاق وباقي الأمور المتعلقة بالمرحلة النهائية».

ووصف ما تم تنفيذه بأنه أمر إيجابي ومهم يجب أن تتبعه خطوات أخرى وبخاصة ما يتعلق بمدينة القدس.

وتابع خادم الحرمين الشريفين:

«ان للقدس مكانة خاصة لدى الدول الإسلامية والمملكة العربية السعودية وهي منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله وحتى يومنا هذا تدعم قضية القدس في جميع المحافل وعلى كافة الأصعدة إيمانًا بمحوريتها».

وشَّدد خادم الحرمين الشريفين على ضرورة الالتزام والتقيد بما تضمنه الاتفاق الحالي والاتفاقات الدولية القائمة ذات الصلة.

وأعرب الملك عن أمله في أن يواصل راعيا عملية السلام في الشرق الأوسط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بذل الجهود لتحريك المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية تؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات على هذين المسارين من النقطة التي توقفت عندها انطلاقًا من حرصها على إحراز التقدم المطلوب بما يحقق السلام العادل والشامل القائم على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين:

«إن السلام مبدأ إستراتيجي اختاره العرب ويتمسكون به من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء للمنطقة وتأمين مستقبل مشرق للأجيال المقبلة بإذن الله تعالى».

الاثنين ١١ شعبان ١٤١٩هـ
٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أهمية القطاع الخاص بتحقيق أهداف التنمية وزيادة إسهامه في تنمية القوى العاملة الوطنية وإرساء قاعدة اقتصادية صلبة.

وقال:

«إن القطاع الخاص بفضل الله أولًا ثم بما يلقاه من دعم وتشجيع من الدولة له مبادرته الطيبة ودوره المهم في المسيرة التنموية مثبتًا قدرته على التعامل والتفاعل مع المستجدات

الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار ونحن واثقون ولله الحمد أن بلادنا كما هي دائمًا قادرة على التغلب على ما تحمله الدورة الاقتصادية من تحديات وذلك بفضل الله ثم بعقول وسواعد أبناء الوطن».

وشدد الملك على صلابة وكفاءة هذا القطاع في تحقيق المزيد من النمو الإيجابي وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة وزيادة مساهمته في الدخل الوطني.

وركز خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حديثه عن الصناعات الوطنية على ما أحرزته من تقدم وازدهار وما تتميز به من جودة بالنظر لتوفر الخامات واستخدام أحدث التقنيات مما مكنها من المنافسة في الأسواق العربية والدولية.

الاثنين ١٨ شعبان ١٤١٩هـ
٧ ديسمبر ١٩٩٨م

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن تطلعاته في أن يحقق أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورة الانعقاد التاسعة عشرة للمجلس الأعلى المزيد من المنجزات لهذا البناء الراسخ الذي ظهرت بحمد الله آثاره الإيجابية استنادًا إلى ما اتخذه من قرارات هدفت جميعها إلى خدمة شعوب دوله وأمتينا العربية والإسلامية.

وقال:

«إن أصحاب الجلالة والسمو في دول المجلس بفضل ما يتصفون به من حكمة وحنكة وإخلاص وموضوعية وبُعد نظر لإضافة المزيد والمفيد مما يخدم مصالح دولنا وشعوبنا قادرون بعون الله على ترجمة ما صدر ويصدر عن المجلس من قرارات إلى واقع عملي معاش يسهم في خدمة قضايا دوله وبما يعلي من شأنها لتقوم بدور أكبر لتعزيز الصالح العام عربيًا وإسلاميًا ودوليًا».

وثمن الملك ما تحقق للمجلس من منجزات متواصلة خلال السنوات الماضية لتاريخه المديد والتي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والفكرية والعلمية والتعليمية وغيرها.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن القمة التاسعة عشرة التي تبدأ اليوم الاثنين على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة وبإدارة حكيمة من أخي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات الشقيقة ومشاركة إخوانه قادة دول المجلس هي خطوة أخرى جديدة من المسيرة الخيرة للمجلس على طريق العطاء والنماء ووحدة الهدف والمصير المشترك».

الاثنين ٢٥ شعبان ١٤١٩هـ
١٤ ديسمبر ١٩٩٨م

أبدى خادم الحرمين الشريفين في مستهل الجلسة ارتياح المملكة العربية السعودية للنتائج والقرارات التي تمخض عنها اجتماع المجلس الأعلى لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشرة التي اختتمت في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ورأى أن تلك القرارات والنتائج تتسم بالأهمية البالغة وواكبت ما تمر به المنطقة والعالم أجمع من ظروف ومتغيرات وفي الوقت ذاته سعت بكل عزيمة وإصرار إلى المزيد من الترابط والتعاون والتضامن ووحدة الصف والكلمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها.

وأكد الملك أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما يصدر عنه من قرارات هي محط اهتمام وأنظار العالم نظرًا لما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية ولما لدولها من وزن ونهج معتدل في جميع المحافل الدولية.

وحيّا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على ما اتسمت به مناقشات ومداولات الجلسات من روح تجسدت فيها الأخوة بإدارة حكيمة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، لافتًا رحمه الله إلى أن هذه الدورة وما سبقها من دورات درجت على تحقيق المزيد من التطلعات والطموحات التي تعود بالخير والنفع لدول المجلس وشعوبها وأبناء الأمتين العربية والإسلامية.

وعبر خادم الحرمين الشريفين عن تقديره للجهود التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد خلال رئاسته وفد المملكة إلى القمة مؤكدًا على المضامين المهمة في كلمة سمو ولي العهد إلى القمة وما حوته من رؤى وتصورات سواء ما يتعلق منها بالتعاون الخليجي أو الأحداث الإقليمية والعالمية.

وشدد خادم الحرمين الشريفين على ما طرحه سمو ولي العهد بصراحة وواقعية حول ما أصاب أسعار البترول من تدهور أدى بالتالي إلى الانخفاض الحاد في المداخيل الأمر الذي أثر تأثيرًا ملموسًا على الإيرادات في كل دولة من دول الخليج.

وبين موقف المملكة من ذلك بضرورة السعي داخل منظمة الأوبك وخارجها لإعادة التوازن إلى السوق.

«بلادنا قادرة على التغلب على ما تحمله الدورة الاقتصادية من تحديات»

الاثنين ٣ رمضان ١٤١٩هـ
٢١ ديسمبر ١٩٩٨م

هنأ الملك مجددًا الأمة الإسلامية بأن بلّغها المولى سبحانه وتعالى هذا الشهر الكريم رمضان المبارك داعيًا الله أن يعين الجميع على صيامه وقيامه ويوفقهم إلى التقرب إليه عز وجل بفعل الطاعات والعمل الصالح والتسابق إلى الخيرات.

وقال:

«إن شهر رمضان المبارك الذي خصه رب العزة والجلال وميزه عن سائر الشهور فرصة عظيمة لوقفة صادقة مع النفس لمراجعة ماذا حققنا وقدمنا من أعمال تجاه أنفسنا ومجتمعنا وأمتنا وتقرب في ذات الوقت إلى الله باتباع ما أمر به واجتناب ما نهى عنه وذلك من أجل الفوز بالسعادة في الدارين».

وتوجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بالشكر لله عز وجل على ما منَّ به من التسابق على فعل الخير في كل الأوقات وأكثر ما تتجلى مظاهره خلال هذا الشهر المبارك الذي يجسد صورة رائعة من صور التواد والتراحم والتعاون والتكافل بين أبناء المجتمع الواحد.

وقال الملك:

«إن أمتنا الإسلامية هي أحوج ما تكون إلى تعاونها وتضامنها وتوحيد كلمتها في هذه المرحلة بالذات أكثر من أي وقت مضى».

كلمة خادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الميزانية

بدأت الجلسة بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الكلمة الآتية:

«الحمد لله الذي أعزنا وأكرمنا بالإسلام وأسبغ علينا من نعمه العظيمة وأفضاله الكثيرة والصلاة والسلام على نبيه وخاتم رسله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الأخوة المواطنون الأعزاء.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإنه ليسرني بمناسبة بدء العام المالي الجديد أن أعلن على بركة الله ميزانية الدولة للعام المالي ١٤١٩/١٤٢٠هـ التي بلغت مائة وخمسة وستين ألف مليون ريال.

وقد أعدت ميزانية الدولة للعام المالي الجديد في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة لذا روعي في إعدادها الاستمرار في الخطوات الهادفة إلى تعزيز قوة الاقتصاد الوطني ونموه وتحقيق التوازن المالي وترشيد الإنفاق، إلا أنه سوف يستمر الصرف بنفس معدل هذا العام على نفقات الضمان الاجتماعي والإعانات الاجتماعية والصحة والتعليم. كما تضمنت الميزانية اعتمادات لاستكمال واستمرار المشاريع الجاري تنفيذها.

وبحمد الله تعالى حافظ الاقتصاد الوطني على استقراره وتحقيق نمو في القطاع الأهلي

خاصة قطاع الصناعة مما سيؤدي إن شاء الله إلى زيادة فرص الاستثمار والتوظيف للمواطنين وذلك رغم التقلبات المالية والاقتصادية الدولية وما ترتب عليها من الانخفاض الكبير في إيرادات البترول.

وفي الختام أطلب من جميع المسؤولين في أجهزة الدولة الاهتمام بتنفيذ الأهداف التي صدرت الميزانية من أجل تحقيقها.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه الميزانية ميزانية خير وبركة ورخاء وأن يحفظ بلادنا ويديم عليها نعمة الأمن والرخاء إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وبعد أن وجه خادم الحرمين الشريفين كلمته السامية عرض إلى التطورات الاقتصادية الدولية.

وقال:

«إنها قد أدت إلى تراجع نمو القطاع البترولي في المملكة في نهاية العام المالي ١٤١٨/١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، حيث بلغ بالأسعار الجارية وفقًا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة ٣٤,٨ في المائة وعلى الرغم من ذلك فإن هناك مؤشرات إيجابية أهمها استمرار الأداء الجيد نسبيًا للقطاع الخاص حيث يتوقع أن يشهد نموًا إيجابيًا في قيمته بالأسعار الجارية يقدر بـ ١,١٢ في المائة وأن القطاع الصناعي غير البترولي بالذات قد حقق معدل نمو جيد بلغ ٥,٥ في المائة».

وأضاف أن تلك المؤشرات تدل على استمرار توسع القطاع الأهلي وزيادة فعاليته واتجاهه إلى عدم الاعتماد على الإنفاق الحكومي وسيدعم هذا التوجه بجهود التخصيص وتعزيز البيئة المواتية للاستثمار الخاص بما في ذلك تطوير الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار، موضحًا حفظه الله أن كل ذلك يؤكد نجاح السياسة المالية في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها.

وأشار الملك إلى أنه من المتوقع أن يحقق الناتج الإجمالي المحلي لجميع القطاعات نموًا إيجابيًا حقيقيًا يبلغ ١,٦ في المائة عما كان عليه في العام السابق أما بالأسعار الجارية فمن المتوقع أن يكون النمو سالبًا بنسبة ١٠,٨ بالمائة مرجعًا ذلك للانخفاض الحاد في القطاع البترولي رغم النمو الإيجابي في القطاعات الأخرى.

وأعرب الملك عن شكره لله عز وجل على ما مَنَّ به على هذا الوطن من نعم لا تعد ولا تحصى.

وقال:

«إن الواجب علينا جميعًا شكر هذه النعم التي تأتي في مقدمتها نعمة الإسلام والأمن والاستقرار وثبات وقوة اقتصاد بلادنا رغم الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تشهدها دول العالم حاليًا».

وحمد الملك الله عز وجل على المكانة المرموقة التي تتمتع بها المملكة في محيط

الأسرة الدولية مما أكسبها احترام وتقدير جميع الدول الشقيقة والصديقة.

الاثنين ٢٤ رمضان ١٤١٩هـ
١١ يناير ١٩٩٩م

حمد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المولى سبحانه بأن مَنَّ على المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا ووفقهم إلى الالتزام المطلق بالمنهج الإسلامي القويم وشرفهم بخدمة الإسلام والمسلمين وفي طليعتها الحرمين الشريفين وحجاج وعمار وزوار بيته العتيق ومسجد نبيه عليه الصلاة والسلام.

وقال الملك:

«إن هذا التشريف الرباني لهذه البلاد وحمل لواء خدمة الإسلام واجب التزمت به وعملت وتعمل من أجل تحقيق ما هيأ رب العزة والجلال لها تحقيقه ومن بينها عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف والمشاعر المقدسة وإعمار مساجد الله في كل مكان».

وأكد خادم الحرمين الشريفين على أن المملكة مستمرة ـ بعون الله وتوفيقه ـ في آداء رسالتها الإسلامية الخالصة لوجهه الكريم مستمدة هذا التوجيه الطيب مما جاء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وهما دستورها المنظمان لكل شأن من شؤونها.

وأعرب الملك باسم المملكة العربية السعودية عن ألمه وأسفه لما تعانيه بعض البلدان الإسلامية من مشكلات واختلافات انعكست آثارها سلبًا على رخائها ومعيشتها.

ودعا خادم الحرمين الشريفين من جوار الكعبة المشرفة ومن مسجد الله الحرام في مكة المكرمة وفي هذا الشهر المبارك المسلمين في مختلف أنحاء العالم إلى أن تسود روح الأخوة الإسلامية والعمل الجاد على توحيد الكلمة ووحدة الصف وتغليب الصالح العام والوقوف يدًا واحدة في وجه كل المحاولات التي تستهدف بلدانهم وأمتهم.

وتمنى أن يوفق الله الأمة الإسلامية إلى تحقيق ما تتطلع إليه من الأمن والرخاء والاستقرار، أمة متحابة متكاتفة متعاونة، أمة واحدة متحدة كما أراد الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس.

الاثنين ١٥ شوال ١٤١٩هـ
١ فبراير ١٩٩٩م

أجزل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الشكر للمولى سبحانه على نعمائه التي أسبغها على هذه البلاد وشعبها وفي مقدمة ذلك نعمة الإسلام والعون منه جل وعلا على التمسك به والعمل وفق منهاجه.

وقال الملك:

«لقد قيض الله للبلاد بفضل منه رجالًا

نذروا أنفسهم لإعلاء كلمة الدين ونصرة المسلمين ملتزمين بكتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام».

وأعاد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى الأذهان ذلك اليوم التاريخي المشهود حين استعاد جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود في الخامس من شهر شوال قبل مائة عام مع نفر من رجاله المخلصين مدينة الرياض ليعيد رحمه الله صوغ التاريخ في شبه الجزيرة العربية منطلقًا إلى تأسيس المملكة العربية السعودية التي تعود جذورها إلى نحو مائتين وستين عامًا منقذًا هذه البلاد من حالة التمزق والفرقة إلى الوحدة والتآلف والتآخي والتآزر بالمنهج الإسلامي القويم.

وعرض الملك إلى جهود الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ في نشر الأمن والأمان في البلاد بعد أن وحَّد أرجاءها وسعى بجهد المخلص الواثق رغم محدودية الإمكانات في بناء الدولة ورقيها في شتى الميادين وتحقيق الرخاء والرفاه لشعب المملكة.

وأكد أن احتفاء المملكة العربية السعودية بمرور مائة عام على تأسيسها هو رمز وفاء وعرفان لجلالة المؤسس الملك عبدالعزيز وتذكيرًا بما قام به من عمل بطولي كان نواة لواقعنا المعاش الآن وفرصة لقراءة التاريخ مرارًا لاستخلاص الدروس المستفادة، وكذا التعريف بما كانت عليه المملكة العربية السعودية وشبه الجزيرة العربية وما صارت عليه الآن من تقدم وازدهار الذي لم يكن ليتأتى لولا فضل الله وتوفيقه ثم لعبدالعزيز ورجاله الأوفياء.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله أرسى لهذه البلاد منهجًا واضحًا قويمًا منطلقه الالتزام بالشرع الحنيف في كل شؤون البلاد وأقام الهجر لتوطين البادية واهتم ـ رحمه الله ـ بالتعليم والزراعة وإدارة شؤون البلاد بطريقة علمية حديثة وجعل رحمه الله نصب عينيه أمن وطمأنينة الحجيج والعمل على تيسير سبل الحج وهو ما وفقه الله إليه عبر الأعمال العظيمة في خدمة الحرمين الشريفين وتوفير الأمن والأمان والطمأنينة لقاصديهما».

أضاف الملك:

«إن مسيرة البناء والنماء استمرت في خط تصاعدي بعد أن وضع أسسها الملك عبدالعزيز فحمل لواء الأمانة جلالة الملك سعود ثم جلالة الملك فيصل ثم جلالة الملك خالد أبناء الملك عبدالعزيز رحمه الله جميعًا حيث تواصلت جهودهم الخيرة على ذات المنهج الذي رسم وحدَّد معالمه القائد المؤسس إلى طريق النهوض بالبلاد في مختلف مجالات الحياة لتحقيق الرخاء لهذا الشعب العزيز».

وأوضح الملك فهد بن عبدالعزيز أن الملك المؤسس رحمه الله بذل قصارى جهوده في سبيل خدمة الإسلام ونصرة المسلمين

ودعم قضاياهم في كل مكان من العالم ونشر الدعوة الإسلامية الصحيحة ودعم القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وانتهج سياسة خارجية معتدلة بالتضامن مع الأشقاء واحترام الأصدقاء وتكثيف التعاون البناء.

وأعرب الملك عن خالص شكره وتقديره لكل الأشقاء والأصدقاء في مختلف أنحاء العالم على ما أبدوه من مشاعر قلبية وثناء على المملكة العربية السعودية التي تحتفي هذه الأيام بالذكرى المئوية.

الاثنين ٢٢ شوال ١٤١٩هـ
٨ فبراير ١٩٩٩م

أكد الملك في مستهل الجلسة التزام المملكة العربية السعودية التام بثوابت سياستها في تعاملها وتناولها لمختلف القضايا والموضوعات التي تهم العالم أجمع وبخاصة العالمين العربي والإسلامي وما يتصل بالأمن والاستقرار في العالم.

وقال:

«إن بلادنا تسير على منهج ثابت لا يتبدل أملاه عليها الدين الإسلامي الحنيف الذي يتحقق فيه الخير للجميع وتلتزم بالمواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية التي لا تتعارض مع دستورها.

وإن بلادنا العزيزة بما تمثله من ثقل في المحافل العربية والإسلامية والدولية تسخر كل ذلك لما فيه صالح الأشقاء كما تسهم في حل المشكلات والخلافات والقضايا وتعضيد الدول الشقيقة في كل مساعيها البناءة».

وأشار الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى أن المملكة عملت وتعمل من خلال دورها الفاعل في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على تمتين وحدة الصفين العربي والإسلامي وتعزيز أواصر الأخوة والأمن والاستقرار في الدول العربية والإسلامية.

وجدد الملك تطلعه إلى أن يعم السلام أرجاء العالم مشيرًا في هذا الصدد إلى الجهود الدولية المبذولة وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وحث المجتمع الدولي على مزيد من العمل على دفع مسيرة العملية السلمية في المنطقة التي تقف إسرائيل عائقًا أمام كل خطوة إيجابية فيها، مؤكدًا تمسك الدول العربية بسلام عادل وشامل ودائم محققًا تطلع الجميع في الأمن والاستقرار.

الاثنين ٢٩ شوال ١٤١٩هـ
١٥ فبراير ١٩٩٩م

استهل الملك الجلسة بالاطلاع على الاستعدادات التي تقوم بها مختلف الوزارات والمصالح الحكومية والقطاع الخاص لموسم حج هذا العام ١٤١٩هـ.

وفي الوقت الذي قدر فيه الجهود التي

يبذلها الجميع في تحمل هذه الأمانة العظيمة حثّ على التنفيذ الدقيق لخطة الحج هذا العام والارتقاء بمختلف الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن والاستفادة من التجارب السابقة لتحقيق المزيد من النجاحات لكي يتمكن الحجاج من أداء مناسكهم على خير وجه.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن خدمة المملكة العربية السعودية للحرمين الشريفين وقاصديهما وسام شرّفها الله به وعلينا جميعًا كل من موقع مسؤوليته أن تتضافر جهودهم للاضطلاع بآداء الواجبات تحقيقًا لهذه الرسالة النبيلة».

وشدد الملك على أن هذه البلاد التي وفقها الله بفضل منه خلال ما مضى من الأعوام إلى تسخير مختلف الإمكانات في سبيل راحة وأمن وطمأنينة وسلامة حجاج بيت الله الحرام في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وزوّار المسجد النبوي في المدينة المنورة تعمل بانتظام على إنشاء وتطوير المشروعات الخدمية بشتى صورها وأشكالها التي تيسر للحجاج آداء نسكهم وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية السمحة.

«إن بلادنا تسير على منهج ثابت لا يتبدل أملاه عليها الدين الإسلامي الحنيف الذي يتحقق فيه الخير للجميع وتلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي لا تتعارض مع دستورها»

الاثنين ٦ ذو القعدة ١٤١٩هـ
٢٢ فبراير ١٩٩٩م

أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في هذه الجلسة بأن المملكة العربية السعودية أكدت مجددًا حرصها الشديد على أن يسود الأمن والاستقرار والسلام كافة أرجاء المنطقة ووقوفها ودعمها لكل الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك والوصول إليه وبما يحفظ الحقوق لجميع دول المنطقة وفق الشرعية الدولية وقرارات المنظمة الدولية ذات الصلة.

وأكد الملك حرص المملكة الدائم وسعيها الدؤوب إلى كل ما فيه صالح الأمة العربية والإسلامية والتمكين لدولها في نبذ الخلافات والعمل على حلها والتوجه إلى البناء وتحقيق الرخاء لشعوبها.

وإن خادم الحرمين الشريفين بعد أن استعرض مع المجلس الأحداث عربيًا وإسلاميًا وعالميًا ناشد البلدين الجارين أثيوبيا وأريتريا إلى ضبط النفس وتغليب المصلحة والبعد عن إراقة المزيد من الدماء ومعالجة الخلافات بينهما بالطرق السلمية لتجنيب الشعبين ويلات الحروب ليتسنى لهما التركيز على المجالات التنموية نحو مستقبل أفضل.

كما أهاب بالبلدين التجاوب مع المبادرات الدبلوماسية الدولية بهدف إيجاد الحلول المناسبة لوقف النزاع على النحو الذي يقبل

به الطرفان محذرًا من أن استخدام القوة من الجانبين سيضر بمصالحهما وأمن المنطقة بشكل عام.

الاثنين ١٣ ذو القعدة ١٤١٩هـ
١ مارس ١٩٩٩م

أكد الملك في مستهل الجلسة أن ما تحقق للمملكة العربية السعودية من منجزات وتطور في مختلف الميادين ما كان ليتحقق لولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثم العمل المخلص المتواصل وتضافر الجهود بين القطاعات والأجهزة والمؤسسات في البلاد.

وأشار في هذا الصدد إلى رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد افتتاح مشروع الخزن الإستراتيجي بمدينة الرياض الأسبوع الماضي وهو أحد خمسة مواقف للخزن الإستراتيجي في عدة مناطق من المملكة بحيث تستوعب ما يكفي لاحتياج كل منطقة من كافة أنواع الوقود لمدة عام في الحالات الطارئة.

وعدّ خادم الحرمين الشريفين هذا المشروع إضافة مهمة في بنية الاقتصاد الوطني لارتباطه مباشرة بحركة ونشاطات الاقتصاد اليومية.

وأعرب الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن اعتزازه وفخره الكبيرين بما تقدمه القطاعات العسكرية في مختلف مواقعها من إسهامات في المجال التنموي والاقتصادي وتطوير القوى البشرية ورفع كفايتها علميًا وفكريًا وبدنيًا وثقافيًا وذلك بهدف إعدادها إعدادًا جيدًا لتكون في خدمة الوطن.

وأبدى تقديره لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني على الدور المهم ومتابعة سموه المستمرة مما أسهم بصورة واضحة في دفع عجلة البناء والتنمية في مختلف مناطق المملكة.

كما نوه الملك بجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية وكافة المسؤولين والقطاع الخاص الذين أسهموا في تنفيذ مشروع الخزن الاستراتيجي وتشغيله.

الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤١٩هـ
١٥ مارس ١٩٩٩م

أبدى خادم الحرمين الشريفين باسم المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا ترحيبًا بالغًا بضيوف الرحمن الذين بدأوا يتوافدون إلى مكة المكرمة من كل فج عميق استجابة لنداء الرحمن بأداء الركن الخامس من أركان الإسلام آمنين مطمئنين.

وأعرب عن أمله في أن يؤدي حجاج بيت الله الحرام نسكهم ملتزمين بتحقيق الغاية الأسمى من الحج في ذكر الله في أيام

معلومات متضامنين متعاونين متآزرين متكاتفين بعيدين كل البعد عن كل ما يكدر صفو الحج وعظمته إعمالًا لما ورد في القرآن الكريم: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج، ٣٢].

وأشار الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى ما بذلته المملكة خلال السنوات القليلة الماضية في سبيل توسعة الحرمين الشريفين وتطوير المناطق المحيطة بهما ومختلف الخدمات المتصلة بأعمال الحج وإقامة المشروعات في المشاعر المقدسة.

وتطرق إلى مشروع استبدال الخيام العادية بخيام مقاومة للحريق الذي شرع في نصبها بدءًا من موسم الحج الماضي ١٤١٨هـ وتم التوسع بها خلال موسم حج هذا العام، منوهًا بالنتائج الإيجابية التي تحققت في هذا المشروع الذي يسهم بعون الله في توفير المزيد من الأمن والاطمئنان.

من جهة ثانية أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى مباحثاته مع فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين والتي جدد خلالها دعم المملكة العربية السعودية لفلسطين حكومة وشعبًا لتحقيق كل ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني من تقدم ورقي وأمن واستقرار وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

كذلك أطلع المجلس على مباحثاته مع الأمير فليب دي بوربون ولي عهد أسبانيا والتي تركزت حول العلاقات الثنائية منوهًا بعميق العلاقات وما تشهده من تطور مستمر.

الاثنين ٢٦ ذو الحجة ١٤١٩هـ
١٢ أبريل ١٩٩٩م

توجه الملك في بدء الجلسة بعظيم الشكر والامتنان للمولى سبحانه إذ مكّن عباده حجاج بيت الله الحرام من آداء الركن الخامس في أجواء إيمانية تعمر القلوب والأفئدة وذلك بفضل من الله الذي وفق حكومة المملكة العربية السعودية للقيام بالواجب فكان الأمن والأمان والطمأنينة والتوفيق التام لجهود هذه البلاد في خدمة ضيوف بيته العتيق.

وقال:

«إن ما تحقق من نجاح متميز لموسم حج هذا العام ١٤١٩هـ ما كان ليتم لولا توفيق الله أولًا ثم تضافر جهود الجميع في تقديم الخدمات المتميزة التي شملت مختلف المجالات الحيوية من وسائل وتجهيزات وكذلك إقامة العديد من المشروعات الخدمية ذات الصلة التي أقيمت في كافة أرجاء مناطق الحج».

وشدد الملك على السعي الدائم والدؤوب للمملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا على بذل كل الجهود التي تحقق المزيد من الراحة والأمان للحجاج وتعمل على تطوير الخدمات المقدمة لهم منطلقة بذلك من موقع التشريف الربّاني لها بهذه الخدمة الجليلة ومسؤوليتها

العظيمة من أجل كل ما من شأنه تسهيل أداء الشعائر الإسلامية على خير وجه.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن تقديره للجهود التي بذلتها القطاعات المعنية بأعمال الحج التي أسهمت في تحقيق هذا النجاح.

الاثنين ٣ المحرم ١٤٢٠هـ
١٩ أبريل ١٩٩٩م

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عن أخلص التهاني والتمنيات الطيبة لكافة قادة وشعوب الأمتين العربية والإسلامية والعالم الصديق كافة وذلك بمناسبة إشراقة العام الجديد ١٤٢٠هـ على هجرة النبي المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام.

وعبّر الملك عن أمله في أن يسود العالم الأمن والأمان والاستقرار وأن يؤدي هذا التوجه الطيب إلى أن تسعى شعوب ودول العالم جميعًا وتتضافر جهودها إلى ما فيه خير وصالح البشرية.

ودعا خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الاثنين في قصر السلام بمحافظة جدة دعاة الأمة الإسلامية جمعاء إلى استقراء التاريخ الإسلامي والتمعن في السيرة النبوية واستلهام العبر منها لتُنير الدرب للجميع نحو السير على المنهج الذي يضمن لها عزتها وكرامتها وقوتها ومنعتها التي لن تأتي إلا بالالتزام الصادق بما وجه به الشرع الحنيف.

وشدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مجددًا على ضرورة السعي الجاد من الدول والشعوب الإسلامية إلى العمل على الأخذ بأسباب التقدم والرقي والعمل يدًا واحدة نحو تحقيق ذلك حيث إننا أمة متماسكة متعاونة متكاتفة.

وأكد مجددًا المبادئ والأسس الراسخة للمملكة العربية السعودية القائمة والمستمدة من كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام في كل شؤونها قولًا وعملًا وستظل بحول الله وعونه عاملة على رفع راية لا إله إلا الله وخدمة الإسلام والمسلمين أينما كانوا في كل ما يعينهم على معرفة دينهم والتمسك به.

وتحدث الملك فهد بن عبدالعزيز خلال الجلسة عن الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للمنطقة الشرقية وقال:

إن هذه الزيارة امتداد للاهتمام الدائم والمستمر من هذه الدولة بكافة أرجاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها والوقوف عن كثب على احتياجات كل مدننا وقراها لتوفير أسباب الراحة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وأشار إلى أن قيام سمو ولي العهد بافتتاح ووضع حجر الأساس للعديد من المشروعات

التعليمية والاقتصادية والصناعية والزراعية والثقافية والرياضية ولقاءاته بإخوانه وأبنائه المواطنين وحضور احتفالاتهم يجسد ما درجت عليه المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يدي جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود رحمه الله الذي نذر نفسه لخدمة دينه ووطنه وتحقيق أفضل سبل الحياة لهم.

الاثنين ١٠ المحرم ١٤٢٠هـ
٢٦ أبريل ١٩٩٩م

عبّر خادم الحرمين الشريفين في بدء الجلسة عن الألم الشديد لما يعانيه شعب كوسوفو من ويلات وأعمال وحشية يرتكبها الصرب المعتدون بحق الأطفال والنساء والشيوخ وانتهاك أثيم لحرماتهم وقتلهم وتشريدهم وتهجيرهم عنوة من أراضيهم وهدم بيوتهم والاستيلاء على ممتلكاتهم.

وأشار الملك إلى المعاناة الإنسانية الفادحة التي يعيشها أبناء إقليم كوسوفو داخله وخارجه من المهجرين إلى جانب ذلك من نقص كبير في الغذاء والدواء والكساء وأبسط متطلبات الحياة. داعيًا أبناء هذه البلاد والعالم أجمع إلى وقفة جادة لمساعدة شعب كوسوفو المسالم المغلوب على أمره الذي يعاني أبشع صور الاضطهاد والتنكيل العرقي من قبل الصرب المعتدين.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أهمية العمل على إعادة شعب كوسوفو إلى وطنه وضمان حريته وممارسته حقوقه والتصدي للهجمة الشرسة للصرب بكل قوة للحيلولة دون تحقيق أهدافهم التوسعية ولإيقاف نزيف الدم وعمليات الإبادة الجماعية التي يمارسها الصرب ووجوب الانسحاب الفوري من الإقليم وتقديم مجرمي الحرب للعدالة.

ونوه الملك فهد بن عبدالعزيز بما أبداه العديد من المواطنين في هذه البلاد من تجاوب تجاه نجدة إخوانهم في إقليم كوسوفو ونصرتهم لهم والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة بتقديم المساعدات والمعونات وحث على المزيد من البذل كل بقدر استطاعته والمبادرة لإغاثة سكان الإقليم واللاجئين المهجرين.

وبعد أن ندد المجلس بممارسات العدو الإسرائيلي شدد على ضرورة الضغط على إسرائيل للكف عن تلك الممارسات وتطبيق قرارات مجلس الأمن بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان والبقاع الغربي وهضبة الجولان حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، وعدم السماح لتلك السلطات بإحداث أي تغييرات في بنية وهيكلية وديمغرافية مدينة القدس وبقية المدن الفلسطينية الأخرى.

«هذه الزيارة امتداد للاهتمام الدائم من هذه الدولة بكافة أرجاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها والوقوف عن كثب على احتياجات كل مدننا وقراها»

الاثنين ١٧ المحرم ١٤٢٠هـ
٣ مايو ١٩٩٩م

ثمّن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية بكافة جوانبها والتجاوب الذي أظهره هذا القطاع نحو تحقيق النجاح المأمول ليسهم بكل قوة واقتدار ضمن مرتكزات نمو الاقتصاد الوطني ليكون أكثر عطاءً في المستقبل المنظور.

وقال:

إن هناك تعاونًا وتكاملًا بين القطاعين الحكومي والخاص نحو تعميق دوره في عملية التنمية بما في ذلك تكريس إسهاماته في البناء والتشغيل للمشروعات العامة الجديدة وتحقيقه هامش ربح معقول في قطاع مشروعات توليد الطاقة الكهربائية وقطاع الاتصالات وبعض المرافق التعليمية والصحية والترفيهية والموانئ.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن تطلعه إلى زيادة حجم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص وتوسيع نطاقه وبخاصة في مجال تمويل وتقديم بعض الخدمات وإسناد بعض الأنشطة التي تقوم بها الدولة للقطاع الخاص.

وجدد الملك توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص ليستفيد من تلك المجالات المتاحة ليجني ثمارها خاصة وأن الدولة تقدم مختلف التسهيلات كما توفر خدمات التجهيزات الأساسية وكذلك تواصل الدولة سياستها في مجال دعم الصناعة الوطنية وتقديم التمويل اللازم من قبل المصارف والصناديق المتخصصة.

وأشار خادم الحرمين الشريفين على نحو خاص إلى زيادة القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات الصحية جنبًا إلى جنب مع جهود الدولة في تقديم خدمات صحية لجميع المواطنين ترتكز على توفير أنشطة الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية وتطويرها وإنشاء المستشفيات والمراكز والمستوصفات والمرافق الصحية ورفع كفاءة القوى العاملة الصحية وزيادة نسبة الكوادر الوطنية.

الاثنين ٢ صفر ١٤٢٠هـ
١٧ مايو ١٩٩٩م

في مستهل الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين عن عميق حزنه وألمه لوفاة سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز داعيًا الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

وقال:

«إن وفاة الشيخ عبدالعزيز بن باز الذي كرس حياته للعلم وخدمة الإسلام والمسلمين خسارة فادحة للأمة الإسلامية التي طالما استفادت بعلمه».

وتناول الملك السيرة الطيبة للشيخ عبدالعزيز بن باز ومناقبه وما تحلى به من صفات حميدة وما بذله من جهود خيرة وموفقة على صعيد العلم وخدمة الإسلام والدعوة الإسلامية والعلوم الشرعية.

وأعرب الملك عن ارتياحه لما تحقق ويتحقق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أعمال تعزز مسيرته الثابتة وتقود دوله بثقة وأمل نحو مواكبة متطلبات المرحلة المقبلة بكل مستجداتها.

وأكد أن ما تحقق جاء بفضل الله ثم بالتعاون المستمر وتضافر جهود الجميع وإيمانهم العميق بأهمية دعم وتعزيز هذا التعاون الذي كان له أثره الإيجابي على دول وشعوب المنطقة والأمتين العربية والإسلامية.

وأثنى خادم الحرمين الشريفين على جهود إخوانه أصحاب السمو قادة ورؤساء وفود دول المجلس إلى الاجتماع التشاوري وما اتسمت به مناقشاتهم من روح بيّنت بوضوح عمق أواصر الأخوة والرغبة المشتركة في الوصول إلى تحقيق كل ما تتطلع إليه أمتنا.

«إن هناك تعاونًا وتكاملًا بين القطاعين الحكومي والخاص نحو تعميق دوره في عملية التنمية بما في ذلك تكريس إسهاماته في البناء والتشغيل للمشروعات العامة الجديدة وتحقيقه هامش ربح معقول في قطاع مشروعات توليد الطاقة الكهربائية وقطاع الاتصالات»

الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤٢٠هـ
٢١ يونيو ١٩٩٩م

رحب خادم الحرمين الشريفين في مستهل الجلسة بأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء إثر إعادة تشكيل مجلس الوزراء وانضمام وزراء جدد إلى المجلس.

وأعرب الملك عن تقديره لكل الجهود المباركة التي بذلها الوزراء كل في مجال اختصاصه خلال الفترة الماضية

وقال:

«إن الوطن والمواطنين ينتظرون منكم الكثير ومواصلة العطاء في كل ما يخدم مصالحهم وييسر أمورهم وفق ما نتطلع إليه وبخاصة ما يتصل بالمصالح الخدمية ذات المساس بالحياة اليومية».

وحث الملك الوزراء على تكثيف الجهد ووضع مصلحة وخير المواطن في مقدمة أولوياتهم متمنيًا للجميع المزيد من التوفيق.

وأكد خادم الحرمين الشريفين الثقة في الوزراء الجدد لمواصلة عمل من سبقوهم معربًا في ذات الوقت عن تقديره لما بذله الوزراء السابقون من جهد وعمل دؤوب خدمة لدينهم ووطنهم ومواطنيهم.

وتوجه بالشكر لله على فضله وكرمه بما أفاء على هذه البلاد من نعم الأمن والاستقرار والرخاء وما وهبه سبحانه لأهلها

من كفاءة وإخلاص ومقدرة على العطاء المتميز بما يخدم الصالح العام.

ولفت الملك فهد بن عبدالعزيز إلى أن المملكة عملت وتعمل بإخلاص لدعم مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي يقوم بدوره في كل ما يعود بالخير والفائدة على دول مجلس التعاون ومواطنيه.

الاثنين ١٤ ربيع الأول ١٤٢٠هـ
٢٨ يونيو ١٩٩٩م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن المملكة العربية السعودية ماضية في تعزيز وتوثيق روابطها الاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة عبر زيادة التبادل التجاري والمشروعات المشتركة بين المملكة وتلك الدول.

وأشار الملك إلى أهمية التعاون الاقتصادي بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة بما يعزز التعاون الثنائي ويسهم في تفعيل وحسن آداء الاقتصاد العالمي.

وبيّن خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية سعت باستقطابها رؤوس الأموال في الداخل والخارج عبر إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة إلى توفير الظروف المواتية لتحقيق الربحية واستمرار النجاح لها إن شاء الله، وعرض إلى دور رجال الأعمال السعوديين في إثراء وتفعيل الحركة الاقتصادية بما يتمتعون به بفضل الله من مصداقية وجدية في العمل وثقة متبادلة مع نظرائهم في الدول المعنية وبما يحقق الأهداف المنشودة.

وأضاف أن ما يدعم ذلك متانة الصناعة السعودية وقدرتها التنافسية وارتقاؤها من حيث الجودة النوعية وكذا نفاذها للعديد من الأسواق الخارجية في آسيا وأوروبا والأمريكتين.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين في جانب من حديثه عن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط عن ترحيب المملكة العربية السعودية بدعوة مجموعة الدول الثماني خلال اجتماعهم الأخير في ألمانيا بضرورة تسريع العملية السلمية والتوصل إلى اتفاقيات سلام بين الأطراف المعنية ودعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الانتهاء خلال مهلة سنة من المفاوضات على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية وأهمية احترام حق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام على أرضه بوصفه عاملًا حاسمًا من أجل تسوية دائمة وشاملة في المنطقة.

ودعا خادم الحرمين الشريفين الشرعية الدولية وبخاصة راعيي السلام في المنطقة إلى حث الجانب الإسرائيلي على استئناف المحادثات من حيث انتهت وتنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات مع مختلف الأطراف العربية وقرارات مجلس الأمن وبما يحفظ

الحقوق العربية كاملة ويحقق الأمن والاستقرار والسلام الشامل والعادل في المنطقة بأسرها.

كما طالب المجتمع الدولي من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان التي ازدادت في الآونة الأخيرة بصورة بشعة أدت إلى إزهاق أرواح المدنيين وتدمير المنشآت الحيوية للبنية التحتية في العمق اللبناني وهذا ما يتعارض مع تفاهم إبريل عام ١٩٩٦م وقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ المتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

كما تجدد المملكة العربية السعودية دعوة دولتي الهند وباكستان إلى ضبط النفس والاتجاه نحو حل الخلافات بينهما بالطرق السلمية لحقن دماء الأبرياء وتناشد الأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل لحل هذا النزاع بين الدولتين الجارتين بالطرق السلمية حفاظًا على الأمن والسلم الدوليين.

الاثنين ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٠هـ
١٢ يوليو ١٩٩٩م

أكد الملك في بداية الجلسة عمق الروابط الأخوية والعلاقات المتينة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المستندة إلى أسس ثابتة ومتينة قوامها الجوار ووشائج القربى والدم واللغة والدين وسعي جميع دوله لما فيه خيرها وخير شعوبها وأمتها عبر العمل والجهود الثنائية أو العمل الجماعي تحت مظلة المجلس أو المنظمات والهيئات العربية والإسلامية والدولية.

وشكر خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام على العرض الذي قدمه بشأن نتائج زياراته لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال الملك:

«إن هذه الزيارات تندرج في إطار التشاور والتباحث في كل ما يهم دول المجلس ويعزز مسيرته ويزيد رابطته ويخدم دوله وشعوبه وكذا التنسيق وتبادل الآراء في المواقف إزاء الأحداث والتطورات المستجدة على مختلف الصعد وبما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار إلى جانب المزيد من ترسيخ العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ودول المجلس».

وأشار الملك إلى أن دول المجلس كافة تسعى بكل عزيمة ورغبة أكيدة إلى المزيد من الترابط والتضامن والتعاون ووحدة الكلمة نحو تحقيق تطلعاتها التي تستند على أهميتها الاستراتيجية ووزنها الدولي وتلازم مصالحها المشتركة.

وأثنى على الجهود الخيّرة المتواصلة التي يبذلها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي في خدمة بلدانهم وشعوبهم وأمتهم العربية والإسلامية.

وتطرق الملك بنحو خاص إلى قضية كوسوفو حيث أهاب رعاه الله بالمواطنين بتقديم المزيد من الإسهام في مساعدة اللاجئين الكوسوفيين الذين بدأوا رحلة العودة إلى بلادهم التي لحق مدنها وقراها الكثير من الضرر، حيث دمّر الصرب المعتدون بنيتها التحتية تدميرًا مبرمًا. مشيرًا إلى أن الواقع المعيشي المؤلم يتطلب المزيد من تقديم جميع أنواع المساعدات اللازمة ودعمهم في إعادة الإعمار والتأهيل التعليمي والتنموي للشعب الكوسوفي الذي يحتاج إلى جانب إسهامات شعب المملكة في هذا السبيل إسهامًا دوليًا مكثفًا.

ومن جانب آخر أكد خادم الحرمين الشريفين على ما سبق أن أدلى به مسؤول سعودي بضرورة رفع الحظر وبشكل نهائي عن الشعب الليبي الشقيق وبخاصة أن الجماهيرية الليبية قد تجاوبت بالقدر الكافي مع منطوق القرارين الدوليين المعنيين وبالتالي لم يعد هناك ما يبرر التأجيل وأن المطلوب هو المضي قدمًا إلى الأمام حتى يتسنى للشعب الليبي أن يعيش حياته من دون أدنى معوقات لكي يسهم بدوره الإيجابي لمصلحته ولمصلحة الأسرة الدولية.

الاثنين ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ
٤ أكتوبر ١٩٩٩م

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن أمل المملكة العربية السعودية في أن تحقق الدورة الرابعة والخمسون للأمم المتحدة الأهداف الخيِّرة التي تتطلع وتسعى إليها منظمة الأمم المتحدة وبخاصة التمكين للأمن والسلم والاستقرار الدولي ويأتي في مقدمة ذلك الأراضي العربية كافة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ونبذ الحرب والاقتتال بين الشعوب وإرساء دعائم التعاون المثمر على درب التكامل البناء للأسرة الدولية.

وجدد الملك التأكيد على ما ورد في كلمة المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن التعاون بين الدول لحل المشكلات الراهنة بكل مصداقية وموضوعية واستشعار بالمسؤولية والتعاون الحقيقي الإيجابي لا بد أن يسود بين الشعوب لمصلحة الإنسانية جمعاء وبقدر ما يتحقق من نجاحات في هذا الصدد يمكن الاطمئنان على مستقبل المنظمة الدولية وبالتالي مستقبل العالم أجمع.

«الواقع المعيشي المؤلم يتطلب المزيد من تقديم جميع أنواع المساعدات اللازمة ودعمهم في إعادة الإعمار والتأهيل التعليمي والتنموي للشعب الكوسوفي الذي يحتاج إلى جانب إسهامات شعب المملكة في هذا السبيل إسهامًا دوليًا مكثفًا»

الاثنين ٢ رجب ١٤٢٠هـ
١١ أكتوبر ١٩٩٩م

في مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المجلس على فحوى محادثاته مع صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين الشقيقة التي جسدت متانة وعمق العلاقات بين الشعبين والبلدين الشقيقين.

وقال الملك:

«إن المملكة العربية السعودية ودولة البحرين تعملان على تحقيق كل ما يعود بالخير والرخاء على دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها والأمتين العربية والإسلامية بعامة، وإن وجهات النظر كانت متطابقة في ما يخص الأحداث العالمية حيث يعمل البلدان على نصرة القضايا العادلة وتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين».

الاثنين ٩ رجب ١٤٢٠هـ
١٨ أكتوبر ١٩٩٩م

وفي بداية الجلسة أكد الملك العمل الدائم للمملكة العربية السعودية على تعميق وتعزيز أواصر التعاون البناء والأخوة الصادقة وتقوية وتمتين علاقاتها مع الدول العربية كافة للوصول إلى نتائج إيجابية مثمرة على درب خدمة مصالح شعوبها وسلامة أراضيها وبما يحقق لها الأمن والاستقرار.

وبين خادم الحرمين الشريفين أن الجولة التي قام بها مؤخرًا صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني شملت كلًا من المغرب والجزائر وتونس تندرج ضمن مساعيها المخلصة الرامية إلى تحقيق ذلك التوجه الطيب معبّرًا عن تقديره للجهود التي بذلها سمو ولي العهد في إحراز المزيد من التقدم لترسيخ وتمتين العلاقات ووشائج الصلات بين المملكة وأشقائها الذين تكن لهم كل محبة واحترام.

الاثنين ١٦ رجب ١٤٢٠هـ
٢٥ أكتوبر ١٩٩٩م

تحدث الملك في بداية الجلسة عن الصعوبات والتحديات التي تواجه العالم الإسلامي وأهمية توحيد جهود الأمة لخدمة قضاياها ومعالجة مشكلاتها والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من الرخاء والطمأنينة لشعوبها.

وقال خادم الحرمين الشريفين:

«إن العالم بعامة يمر بمتغيرات عديدة ومتسارعة وعلى عالمنا الإسلامي أن يواكب المستجدات بما يتماشى مع عقيدته وصالح شعوبه».

وشدد الملك فهد بن عبدالعزيز على أن المملكة العربية السعودية كانت ولا تزال تحمل على عاتقها مؤازرة الأمة الإسلامية دولًا وشعوبًا والوقوف إلى جانبها في خدمة قضاياها العادلة وكذلك الأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم تحقيقًا لرسالتها الخالدة التي شرفها الله بحملها وهي خدمة الإسلام والمسلمين.

ومن جهة أخرى أعرب الملك عن تهانيه الطيبة لفخامة الرئيس عبدالرحمن وحيد بانتخابه لمنصب رئاسة جمهورية أندونيسيا ومتمنيًا لفخامته أن يحقق لشعب أندونيسيا الخير والرخاء وأن يسهم في المزيد من إضفاء الأمن والاستقرار لبلاده وشعبه.

الاثنين ٢٣ رجب ١٤٢٠هـ
١ نوفمبر ١٩٩٩م

أكد خادم الحرمين الشريفين في مستهل الجلسة مضي المملكة العربية السعودية بقطاعيها العام والخاص في تحقيق المزيد من المشروعات الاقتصادية والتنموية في مختلف مناطق المملكة بما ينعكس إيجابيًا على نماء ورخاء الوطن والمواطنين مشددًا أيده الله على الدور المهم للقطاع الخاص بما يمكن أن يسهم به في هذا الجانب عبر استثمار الفرص المتاحة.

واستعرض نتائج زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لمنطقة المدينة المنورة ووقوفه على ما تحقق لهذه المدينة المقدسة من مشروعات الخير بما يخدم أهاليها وزائريها من مختلف بقاع الأرض.

وقال:

«إن ما قام به سمو ولي العهد من افتتاح ورعاية العديد من المشروعات المهمة جزء من هدف الدولة بتوفير خدمات التنمية في هذا الوطن العزيز».

أعرب الملك عن ترحيب المملكة بفخامة الرئيس جيانغ زيمين رئيس جمهورية الصين الشعبية بزيارته الحالية للبلاد ورأى أن هذه الزيارة ستكون دعامة قوية على درب تمتين وترسيخ العلاقات البناءة بين البلدين الصديقين اللذين يسعيان إلى تحقيق مصالح شعبيهما والإسهام في التمكين للأمن والسلام العالمي.

كما تطرق إلى فحوى المباحثات التي أجراها مع دولة الرئيس التنفيذي بجمهورية باكستان الإسلامية الفريق أول برويز مشرف متمنيًا أن يديم الله الأمن والاستقرار في باكستان الشقيقة.

من جهة أخرى عبر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود باسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية وباسمه عن خالص التعازي والمواساة لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وللشعب المصري ولأسر

الضحايا في حادث الطائرة المصرية التي سقطت قبالة السواحل الأمريكية.

الاثنين ٣٠ رجب ١٤٢٠هـ
٨ نوفمبر ١٩٩٩م

عرض الملك في مستهل الجلسة إلى نتائج زيارة فخامة الرئيس جيانغ زيمين رئيس جمهورية الصين الشعبية للمملكة منوهًا حفظه الله بالمستوى المتطور الذي تشهده علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين في المجالات كافة بهدف دعم وتطوير المصالح المشتركة وتعزيز الأمن والسلام العالمي.

كما استمع المجلس إلى فحوى المباحثات التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مع دولة رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص. ونوه الملك المفدى أيده الله بالعلاقات السعودية اللبنانية وتناميها المستمر مؤكدًا دعم المملكة الدائم لحق لبنان في استعادة أراضيه المحتلة من دون قيد أو شرط وذلك وفق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

«المملكة كانت ولا تزال تحمل على عاتقها مؤازرة الأمة الإسلامية في مختلف أنحاء العالم تحقيقًا لرسالتها الخالدة التي شرفها الله بحملها وهي خدمة الإسلام والمسلمين»

الاثنين ٧ شعبان ١٤٢٠هـ
١٥ نوفمبر ١٩٩٩م

تحدث الملك في مستهل الجلسة عن العلاقات المتميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بمختلف دول العالم الشقيقة والصديقة منوهًا بهذه العلاقات الطيبة الراسخة القائمة على المحبة والسلام والاحترام المتبادل.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن المملكة العربية السعودية ومن منطلق ثوابتها السياسية المستمدة من العقيدة الإسلامية السمحة تحرص دومًا على تطوير وتفعيل تلك العلاقات في ما يعزز الأمن والسلام في العالم لمصلحة المجتمع الدولي بأسره وفي مقدمة ذلك ما يتعلق بالقضايا العربية والإسلامية ودعمها في مختلف المحافل الدولية.

الاثنين ١٤ شعبان ١٤٢٠هـ
٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م

رحب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي بمناسبة عقد الدورة العشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض الأسبوع المقبل.

في مستهل الجلسة اطمأن الملك على سير

الاستعدادات التي تقوم بها القطاعات المختصة في المملكة بمناسبة عقد القمة.

وحث الجهات المعنية على تضافر الجهود وتكثيفها من أجل توفير المزيد من أسباب تحقيق النجاحات لأعمال هذه الدورة والعمل على النحو الأمثل الذي يتناسب مع أهمية هذه المناسبة.

وعبّر خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة عن حرص قادة دول المجلس على مناقشة وتفعيل وتأصيل كل ما يسهم في خدمة قضايا الأمة ويعلي شأنها ويحقق لها المزيد من الأمن والرخاء والاستقرار معربًا عن ثقته الكاملة في حاضر ومستقبل المجلس الذي حقق وفق ما خطط له العديد من المنجزات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

وأبدى ارتياحه لما حققه مجلس التعاون الخليجي من منجزات حيوية مما جعل لدوله مكانتها ووزنها ومنهجها المتميز في جميع المحافل عربيًا وإسلاميًا ودوليًا خدمة لشعوبها وللقضايا العربية والإسلامية ولتعزيز الاستقرار العالمي.

الاثنين ٢٨ شعبان ١٤٢٠هـ
٦ ديسمبر ١٩٩٩م

في مستهل الجلسة عبّر خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما أبدوه من مشاعر طيبة تجاه ما بذله من جهود مخلصة في إدارة جلسات ومداولات الدورة العشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اختتمت أعمالها في الرياض الأسبوع الماضي.

كما أعرب عن ارتياحه للنتائج الطيبة وللروح الأخوية التي اتسمت بها مداولات القمة منوهًا حفظه الله بالجهود التي بذلها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس أثناء مداولات القمة مما كان له الأثر الكبير في إنجاحها كسابقاتها من القمم الخليجية وخروجها بنتائج وقرارات تحقق الكثير من طموحات أبناء وشعوب المجلس.

واشاد خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة بالجدية وبالحرص الشديد اللذين أبداهما قادة دول المجلس خلال مناقشات القمة من أجل مضاعفة الجهود لتفعيل دور المجلس على مختلف الصعد بقصد تحقيق كل ما يخطط له بهدف التوصل إلى مستويات أفضل ليتوفر لأبنائه المزيد من التقدم والتوحد لمواجهة التحديات ولمواكبة التطورات المتسارعة بما يتفق مع المبادئ والأهداف التي تضمنها النظام الأساسي للمجلس.

وقال:

«إن المكانة الكبرى والثقة بالذات والمنهج المتميز الذي تتسم به دول المجلس في مختلف المحافل الدولية يحتم عليها تكثيف إسهاماتها البناءة خدمة للقضايا العربية والإسلامية إضافة إلى ما حققه ويحققه

المجلس ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا من منجزات خيرة على الصعيد الداخلي بما حاز على ثقة وتقدير الجميع وبما يدعو للاطمئنان بمستقبل واعد إن شاء الله».

الاثنين ٥ رمضان ١٤٢٠هـ
١٣ ديسمبر ١٩٩٩م

جدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في مستهل الجلسة التهنئة للمواطنين وقادة الأمة الإسلامية ولجميع المسلمين في كل مكان بحلول شهر رمضان المبارك سائلًا المولى جلت قدرته أن يوفقهم ويعينهم على صيامه وقيامه والتقرب إليه بالطاعات والعمل الصالح.

وقال الملك:

«إن شهر رمضان المبارك إضافة إلى ما خصه الله به في كتابه الكريم وما ورد في السنة المطهرة من فضائل فقد حفل الشهر الكريم بالعديد من الدروس والعبر على مر العصور الإسلامية التي تشكل مدرسة شاملة لأبناء الأمة الإسلامية عليهم الاستفادة منها في جميع شؤون حياتهم نظرًا لما تمثله من نماذج متميزة في الانتصارات والتكافل والتعاون بين المسلمين والتواد والتراحم في ما بينهم اقتداءً بسنة المصطفى ﷺ».

وتحدث خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة عن الأحداث الجارية في الشيشان وما يتعرض له السكان من معاناة ومآسي هذه الحروب داعيًا إلى ضرورة وقف هذا النزاع حقنًا لدماء الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ وحل المشكلات والقضايا بالطرق السلمية بعيدًا عن استخدام الأسلحة التي جرّت معها الدمار لهذه الجمهورية.

وأهاب المجلس بالمواطنين والمقيمين في هذه البلاد الطاهرة تقديم المساعدة الإنسانية ومد يد العون لإخوانهم المسلمين في الشيشان للتخفيف من معاناتهم والوقوف بجانبهم في محنتهم.

الاثنين ١٢ رمضان ١٤٢٠هـ
٢٠ ديسمبر ١٩٩٩م

كلمة خادم الحرمين الشريفين
بمناسبة صدور
الميزانية العامة للدولة

بدأت الجلسة بدأت بآي من الذكر الحكيم ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الكلمة التالية:

«الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

إخواني المواطنين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يسرني أن أعلن على بركة الله ميزانية الدولة للعام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ التي بلغت

١٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠ (مائة وخمسة وثمانين مليار ريال).

وقد روعي في إعداد الميزانية توفير الوسائل الضرورية لنمو الاقتصاد وتعزيز مكانته مع الاستمرار في الخطوات الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي وترشيد الإنفاق.

لذلك اشتملت الميزانية على مشاريع في مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية والصحية والتعليمية والبنية الأساسية مما يعزز النمو ويزيد من فرص التوظيف للمواطنين وبحمد الله حقق الاقتصاد الوطني هذا العام نموًا جيدًا بلغ ٨,٤ ثمانية وأربعة من عشرة في المائة.

وفي الختام أطلب من جميع المسؤولين الحرص على تنفيذ هذه الميزانية بالشكل الذي يحقق أهدافها.

وأسأل الله جل وعلا أن تكون هذه الميزانية ميزانية خير وبركة وأن يوفق الجميع لخدمة هذا الوطن وأن يديم علينا الأمن والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ملامح الميزانية

بعد ذلك عرض الملك أهم ملامح الميزانية مشيرًا إلى أن من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نموًا إيجابيًا في قيمته بالأسعار الجارية تبلغ نسبته ٨,٤٤ في المائة.

وتظهر التقديرات انخفاض تكاليف المعيشة خلال العام ١٤٢٠/١٤١٩هـ بمعدل ١,٢ عما كان عليه في عام ١٤١٩/١٤١٨هـ.

هذا ويقدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ ١٩٩٩م بمبلغ ٥٢١٣٠٠٠٠٠٠٠ (خمسمائة وواحد وعشرين مليارًا وثلاثمائة مليون ريال) مقارنة بمبلغ ٤٨٠٨٠٠٠٠٠٠٠ (أربعمائة وثمانين مليارًا وثمانمائة مليون ريال) مقارنة بالعام المالي السابق.

ومن المؤشرات المهمة استمرار الأداء الإيجابي للقطاع الخاص حيث يتوقع أن يشهد نموًا في قيمته تقدر بنسبة بـ ٢,٤ في المائة بالأسعار الجارية و٢ في المائة بالأسعار الثابتة مقارنة بما كان عليه في العام المالي السابق ١٤١٩/١٤١٨هـ ١٩٩٨م. كما يتوقع أن يبلغ النمو في الصناعات التحويلية غير البترولية بالأسعار الجارية ٦,٣ في المائة ويتوقع أن تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٣٨ بالمائة بالأسعار الجارية ونسبة ٤٨ في المائة بالأسعار الثابتة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٤١٩/١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

كما تشير التوقعات إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بنسبة ٧٠,٣ في المائة ليصل إلى ١٤٦٠٠٠٠٠٠٠ (أربعة عشر مليارًا وستمائة مليون ريال).

وبيّن خادم الحرمين الشريفين أن

السياسة المالية والنقدية للدولة واصلت المحافظة على استقرار الأسعار المحلية وسعر صرف الريال اللذين يعتبران حجر الأساس للنمو الاقتصادي المتوازن كما واصلت المصارف تدعيم قدراتها المالية حيث ارتفع رأس مالها واحتياطاتها خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ ١٩٩٩م بنسبة ٤,٧ في المائة لتبلغ ٤٢١٠٠٠٠٠٠٠ (اثنين وأربعين مليارًا ومائة مليون ريال) في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩م.

واختتم حديثه عن الميزانية حاثًا المسؤولين مجددًا وبخاصة المرتبطة أجهزتهم بالخدمات ذات العلاقة بالمواطنين على تيسير أداء أجهزتهم وتلمس حاجات المواطنين بما يكفل تقديم أفضل الأداء بكفاءة عالية ويحقق المزيد من التطور والتقدم الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات، داعيًا الله سبحانه أن يحفظ بلادنا ويديم عليها نعمه.

الاثنين ١٩ رمضان ١٤٢٠هـ
٢٧ ديسمبر ١٩٩٩م

افتتح الملك الجلسة بالشكر لله عز وجل على ما مَنَّ على المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا إذ جعل التوفيق حليفهم وذلك بالالتزام بالمنهج الإسلامي القويم كما زادهم شرفًا بخدمة الإسلام والمسلمين وفي طليعة ذلك خدمة وعمارة وتهيئة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة للحجاج والمعتمرين مؤكدًا حفظه الله أن تلك خدمة تعتز المملكة بشرف القيام بها والوفاء بآدائها على خير وجه.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أكد خلال الجلسة أن ما تقوم به المملكة من جهود خيرة وما تبذله من أموال لعمارة وتوسعة الحرمين الشريفين وخدمة الحجاج والمعتمرين يأتي تواصلًا لرسالتها الإسلامية التي اختصها بها الله سبحانه وتعالى. لذلك فإن المملكة العربية السعودية تسخر كل إمكاناتها من أجل أن تكون الأماكن المقدسة دومًا في المكانة اللائقة بها وكذلك بكل ما يتعلق بالمسلمين في كل مكان وأن هذا التوجه الطيب يؤخذ به منذ توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله.

وابتهل الملك إلى المولى عز وجل أن يوفق المسلمين في كل مكان إلى ما يحقق للأمة الإسلامية كل ما تصبو إليه من عز ومجد واستقرار وتضامن وتوحيد للصفوف معبّرًا عن أسفه لما يتعرض له كثير من المسلمين من حروب واضطهاد ومشكلات خاصة ما يتعرض له المسلمون في الشيشان من قتل وتشريد.

«وقد روعي في إعداد الميزانية توفير الوسائل الضرورية لنمو الاقتصاد وتعزيز مكانته مع الاستمرار في الخطوات الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي وترشيد الإنفاق»

الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٠هـ
٢٤ يناير ٢٠٠٠م

جدد الملك في تعليقه على محادثات السلام بين سورية وإسرائيل وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب الأشقاء في الجمهورية العربية السورية لنيل حقوقها كافة والوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة وفق ما قررته الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وما اتفق عليه في جميع المسارات نحو الوصول إلى السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ودعا الملك الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية السلام في المنطقة إلى الضغط على إسرائيل بالالتزام بالمبادئ والضوابط التي استؤنفت على أساسها محادثات السلام معربًا عن تطلعه في أن تحقق الجولة المقبلة من المباحثات تقدمًا ملموسًا في طريق السلام.

الاثنين ٢٤ شوال ١٤٢٠هـ
٣١ يناير ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها مع أخيه فخامة الرئيس عبدالرحمن وحيد رئيس الجمهورية الإندونيسية التي تناولت العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف المجالات لصالح الشعبين الشقيقين بالإضافة إلى استعراض الأوضاع على الساحتين الإسلامية والدولية.

ونوه خادم الحرمين الشريفين بعمق العلاقات والتعاون القائم بين البلدين لخدمة القضايا الإسلامية وقال:

«إن المملكة العربية السعودية وجمهورية أندونيسيا الشقيقة بما تتمتعان به من مكانة إسلامية قادرتان بإذن الله تعالى على مواصلة الجهود والعمل بإخلاص تجاه كل ما فيه خير للإسلام والمسلمين وذلك من خلال علاقتهما المميزة والتعاون المشترك مشددًا على ضرورة تضافر الجهود بين كل المسلمين لدعم قضاياهم العادلة في مختلف المحافل الدولية وبما يحقق لهم التقدم ليكونوا كما وصفهم الله سبحانه وتعالى خير أمة أخرجت للناس».

الاثنين ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٠هـ
٣ أبريل ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة شكر الملك المولى جلت قدرته على ما يسره لهذه البلاد التي شرفت بخدمة ضيوف بيته العتيق من نجاح لموسم حج هذا العام ١٤٢٠هـ وأدى خلاله الحجاج الركن الخامس في أجواء اتسمت بتوفيق الله وفضله بالأمن والإيمان واطمئنان والاستقرار.

وأكد أن ما تحقق جاء بتوفيق الله أولًا ثم بتضافر الجهود والعمل المخلص من أبناء

الوطن الذين هيأت لهم الدولة كل أسباب النجاح من تجهيزات متطورة وخدمات مميزة ومشروعات حيوية في مجالات متعددة.

إن خادم الحرمين الشريفين في الوقت الذي توجّه إلى رب العزة والجلال بأن يتقبل من الحجاج أعمالهم الخالصة لوجهه الكريم أعرب عن تقديره لمختلف الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات الأهلية على جهودهم المبذولة في سبيل التيسير على الحجاج وتحقيق هذا النجاح بحمد الله.

وبين أن المملكة العربية السعودية ماضية بعون الله تعالى على بذل المزيد من العمل على تطوير الخدمات التي تقدمها هذه البلاد المقدسة لضيوف الرحمن.

على صعيد آخر هنأ خادم الحرمين الشريفين الأمتين العربية والإسلامية بمناسبة إطلالة العام الهجري الجديد ١٤٢١هـ، داعيًا الله سبحانه أن يكون هذا العام عام خير وبركة على أمتينا والعالم أجمع يسوده الأمن والاستقرار والسلام وأن تسعى دول العالم كافة إلى تأصيل أواصر التعاون المثمر البناء والعمل على ما فيه خير شعوب العالم.

«المملكة العربية السعودية ماضية بعون الله تعالى على بذل المزيد من العمل على تطوير الخدمات التي تقدمها هذه البلاد المقدسة لضيوف الرحمن»

الاثنين ٥ المحرم ١٤٢١هـ
١٠ أبريل ٢٠٠٠م

ركز الملك فهد بن عبدالعزيز في هذه الجلسة حديثه على القطاعات التي تقدم خدماتها للمواطنين مباشرة وتمس مصالحهم اليومية مشددًا على ضرورة بذل المزيد من الاهتمام ومضاعفة الجهود في سبيل تقديم وإنجاز سريع لكل ما من شأنه التيسير على المواطنين.

الاثنين ١٢ المحرم ١٤٢١هـ
١٧ أبريل ٢٠٠٠م

تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة عن أهمية توسيع آفاق الاستثمار في المملكة وإيجاد مختلف التسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب مشيرًا إلى ما صدر مؤخرًا عن المملكة حول نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار.

وجدد الملك تأكيد سعي البلاد لمواكبة التطور العالمي في الإطار الإيجابي ومن ضمن ذلك ما يتعلق باستقطاب رؤوس الأموال داخليًا وخارجيًا عبر إقامة مشروعات استثمارية مشتركة والاستمرار في تسهيل الإجراءات النظامية والإدارية الخاصة بترخيص المشروعات الأجنبية في المملكة مع الحرص على توجيه جهات الاختصاص للارتقاء بمستوى الأداء.

وشدد الملك على الدور المهم لرجال الأعمال والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في دفع عجلة الاقتصاد عبر إسهاماتهم في إقامة المشروعات الاستثمارية والمشاركة فيها.

وقال الملك:

«إن المستثمر السعودي يحظى بالثقة ويتسم بالمصداقية والجدية في العمل موضحًا أن البنى الأساسية والإمكانات الموجودة في المملكة أفرزت صناعة سعودية متينة لها مقدرتها على المنافسة في الأسواق على المستويين الداخلي والخارجي».

الاثنين ١٩ المحرم ١٤٢١هـ
٢٧ أبريل ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس على فحوى مباحثاته مع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكدًا تطابق وجهات النظر بشأن مختلف القضايا التي طرحت على بساط البحث.

وأوضح الملك أن البلدين الشقيقين حريصان على تدعيم التعاون المشترك بينهما في المجالات كافة انطلاقًا من أواصر الأخوة والمحبة القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين، منوهًا بالقيادة الحكيمة لأخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

من جانب آخر أثنى الملك في معرض حديثه عن بعض الشؤون المحلية على مشروع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وأبنائه الطلبة السعوديين للحاسب الآلي الذي يهدف إلى إدخال الحاسب الآلي وتطبيقاته في مدارس وزارة المعارف ودور هذا المشروع الطموح في تأهيل طلبة المدارس لمواكبة تطورات العصر ومتغيراته واحتياجاته.

وأشار الملك فهد بن عبدالعزيز إلى الحملة الوطنية لترشيد استهلاك المياه في مرحلتها الثالثة مذكرًا بأن الموقع الجغرافي لهذه البلاد جعلها تعاني من قلة مصادر المياه.

وقال:

«ان الواجب الديني يحتم على الجميع استشعار الأهمية البالغة في المحافظة على المياه» داعيًا إلى ضرورة تحقيق التلاحم الوثيق بين جهود الدولة والمستفيدين من المياه من المواطنين والمقيمين والتعاون المستمر لخدمة المصلحة العامة، خاصة وأن الطلب على المياه يتزايد باستمرار نظرًا لارتفاع عدد السكان، وتزايد متطلبات التنمية والتطور الزراعي والاجتماعي والعمراني في المملكة.

وبيّن الملك أن الدولة قامت منذ تأسيسها على يدي جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ بجهود كبيرة من أجل توفير المياه

بحفر الآبار وإقامة السدود وتشييد محطات تحلية المياه المالحة وتنفيذ شبكات توزيع المياه في كل مكان من البلاد. وكرر الدعوة إلى تكاتف جهود الجميع من مواطنين ومقيمين في المحافظة على المياه والاقتصاد في استخدامها حتى ينعموا بوجود هذا العنصر الحياتي الأهم والحيوي بين أيديهم.

الاثنين ٢٦ المحرم ١٤٢١هـ
١ مايو ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أثنى الملك فهد بن عبدالعزيز على ما تحقق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من منجزات في مسيرته المباركة وسيره بثبات نحو تحقيق تطلعات وأهداف دوله وشعوبه.

وأعرب الملك عن تقديره لجهود إخوانه أصحاب الجلالة والسمو القادة ورؤساء وفود دول المجلس في الاجتماع التشاوري الثاني للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان الشقيقة، وما خلص إليه من خلال مناقشاته من نتائج تعكس متانة وقوة أواصر الأخوة وعمل الصلات، والسعي الدؤوب نحو تحقيق الأهداف المشتركة في خدمة شعوب المجلس المعززة لقضايا الأمتين العربية والإسلامية.

وأوضح الملك أن ما هيأه الله سبحانه وتعالى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تلاحم وترابط وأخوة صادقة وتعاون بناء صادق جاء بفضل الله أولًا، ثم بالعمل المستمر، والإيمان المطلق من دوله حكومات وشعوبًا بأهمية تفعيل وتدعيم وتعزيز هذا التعاون بما يحقق الصالح العام.

كما تحدث عن المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية في سياستها في التعامل تجاه مختلف القضايا والأحداث في عالمينا العربي والإسلامي، وعلى المستوى العالمي حيث سعت هذه البلاد منذ تأسيسها على يد الراحل العظيم الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ إلى نصرة القضايا الإسلامية وخدمة شعوب الأمة والوقوف إلى جانبهم والعمل على إعلاء كلمة الحق وتأييد الجهود العالمية البناءة المخلصة التي تهدف إلى تحقيق الرخاء والسلام والأمن والاستقرار للشعوب في مختلف أنحاء العالم.

الاثنين ١١ صفر ١٤٢١هـ
١٥ مايو ٢٠٠٠م

تناول الملك فهد في حديثه للمجلس مجمل محادثاته مع جلالة الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية والتي تهدف إلى توحيد الجهد العربي ووحدة الصف والكلمة وتعزيز الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد الملك عمق ومتانة العلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين

والرغبة المشتركة لتدعيم وتقوية وتعزيز العمل المشترك بينهما لما فيه مصلحة الأمتين العربية والإسلامية.

وعلى الصعيد المحلي تحدث الملك فهد بن عبدالعزيز عن قطاع الكهرباء وأهميته في تعزيز الإنتاجية والحياة الاجتماعية وما تحقق لهذا القطاع من تطور في الكم والنوع حيث شملت خدماته جل مناطق المملكة رغم اتساع رقعتها وكثرة مدنها ومحافظاتها وقراها.

وأكد أن قطاع الكهرباء في هذه البلاد سيواصل خططه المكثفة نحو تطوير قدراته لمواكبة المتطلبات الحالية والمستقبلية التي تزداد مع تزايد التطور الصناعي والتوسع العمراني مشيرًا إلى قرار إعادة هيكلة القطاع وتنظيمه بتأسيس شركة مساهمة للكهرباء على مستوى المملكة وهي الشركة السعودية للكهرباء ودمج جميع الشركات المحلية العاملة في مجال تقديم الخدمة الكهربائية ومشروعات الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في الشركة السعودية للكهرباء.

كما دعا الملك المواطنين والمقيمين إلى ترشيد الاستخدام للطاقة الكهربائية والمياه والحد من الاستهلاك الزائد على الحاجة.

الاثنين ١٨ صفر ١٤٢١هـ
٢٢ مايو ٢٠٠٠م

تحدث الملك فهد في مستهل الجلسة عن عدة موضوعات محلية من أبرزها التنظيمات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية التي صدرت مؤخرًا والفائدة المتوخاة منها بإذن الله.

وقال في هذا الصدد:

«إن هذه التنظيمات سيكون لها بتوفيق من رب العزة والجلال مردودات إيجابية عديدة على الوطن والمواطن وفي دفع عجلة التنمية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني».

وعبر الملك فهد بن عبدالعزيز في هذا الشأن عن ارتياحه لما تم تحقيقه من إجراءات حيال تنفيذ تلك التنظيمات حتى الآن معربًا في ذات الوقت عن أمله في بذل المزيد من الجهد لتوسيع أبعادها وللأخذ بالأسباب لوضعها موضع التنفيذ لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

وهنأ الملك فهد خلال الجلسة الجمهورية اليمنية رئيسًا وحكومة وشعبًا بمناسبة احتفالاتها بذكرى تحقيق الوحدة اليمنية مؤكدًا في هذا الصدد عمق العلاقات الأخوية القوية التي تجمع بين البلدين الشقيقين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

«قطاع الكهرباء في هذه البلاد سيواصل خططه المكثفة نحو تطوير قدراته»

كما أعرب الملك عن الأمل في أن تحقق الجمهورية اليمنية بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح المزيد من التقدم والازدهار.

وعلى صعيد آخر استعرض المجلس المستجدات عربيًا وإسلاميًا ودوليًا وبخاصة ما يتعلق بتعثر عملية السلام على المسارات كافة بسبب الممارسات الإسرائيلية المتعنتة، مؤكدًا أن إسرائيل تتحمل مسؤولية تفاقم الأحداث الناجمة عن تعطيل العملية السلمية.

الاثنين ١٠ ربيع الأول ١٤٢١هـ
١٢ يونيو ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة رحب الملك فهد بأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية في زيارته الحالية للمملكة العربية السعودية.

وقال الملك:

«إن هذه الزيارة الكريمة لفخامته لبلده الثاني المملكة ترسيخ وتعزيز لما بين البلدين والشعبين الشقيقين من علاقات قوية وروابط أخوية ضاربة جذورها في عمق التاريخ، ويأتي في مقدمة ذلك وحدة العقيدة واللغة والجوار وصلة القربى».

وأعرب الملك بمناسبة انتهاء العام الدراسي وبدء الإجازة الصيفية عن تهنئته لأبنائه وبناته الطلاب والطالبات مقدرًا ما بذلوه من جهد ومثابرة لأبنائه وبناته الطلاب والطالبات مقدرًا ما بذلوه من جهد ومثابرة بما أدى إلى مجمل هذه النتائج الطيبة.

وحث الملك أبناءه الشباب على الاستثمار الأمثل لأوقاتهم خلال الإجازة الصيفية عبر الاستفادة مما وفرته الدولة من إمكانات ومنشآت، ومرافق ومراكز صيفية منتشرة في كافة أنحاء المملكة، والتي أقامتها وزارة المعارف بما يعود عليهم بالفائدة والنفع وعلى وطنهم بالتقدم والازدهار.

الاثنين ١٧ ربيع الأول ١٤٢١هـ
١٩ يونيو ٢٠٠٠م

في بداية الجلسة أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن ترحيب المملكة العربية السعودية بتوقيع معاهدة الحدود الدولية النهائية والدائمة للحدود البرية والبحرية بين المملكة والجمهورية اليمنية التي ستكون عاملًا من عوامل تعزيز أواصر المحبة والأخوة بين البلدين والشعبين.

وأكد أن إنجاز توقيع المعاهدة جسد نموذجًا مثاليًا للتعامل بين الأخوة في حل مثل هذه الأمور والقضايا، وبما يعود عليهما بالخير والرخاء والاطمئنان، ويفتح أمامهما مجالات أرحب للتعاون لما فيه صالح البلدين والشعبين والأمتين العربية والإسلامية.

وتمنى الملك أن تحقق هذه المعاهدة المزيد من الدعم للعلاقات بين البلدين في شتى مجالاتها.

الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤٢١هـ
١٠ يوليو ٢٠٠٠م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة عن ارتياح المجلس لما توصل إليه البلدان الشقيقان المملكة العربية السعودية والكويت نحو المزيد من توطيد علاقاتهما الأخوية المتينة والعمل من أجل كل ما من شأنه خدمة مصالحهما وصالح شعوبهما والأمة العربية والإسلامية بعامة. وذلك بعد موافقة المجلس على الاتفاقية بشأن المنطقة المحاذية للمنطقة المقسومة بين المملكة والكويت.

الاثنين ١٥ ربيع الآخر ١٤٢١هـ
١٧ يوليو ٢٠٠٠م

جدد الملك فهد بن عبدالعزيز وقوف المملكة إلى جانب سورية ودعمها ومساندتها في جميع قضاياها العادلة.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية وهي إذ تعبر عن تهنئتها لفخامة الرئيس الفريق بشار الأسد على الثقة الكبيرة التي منحها إياه الشعب السوري الشقيق لترجو لفخامته مزيد التوفيق والنجاح في قيادة الجمهورية العربية السورية إلى دروب الخير والنماء».

الاثنين ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢١هـ
٢٤ يوليو ٢٠٠٠م

شدد الملك فهد على أهمية إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة الذي يقوم على أسس واضحة تحفظ للأطراف العربية كامل حقوقها ويقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام ووفق الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة.

وأطلع الملك المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها مع أخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية التي أكد خلالها الموقف العربي الثابت تجاه مفاوضات السلام في المنطقة وما يجب أن تفضي إليه على درب استعادة الحقوق العربية كافة وكذا ما يجمع بين المملكة ومصر من روابط متينة تصب في صالح شعبيهما والأمتين العربية والإسلامية.

كما أطلع المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها مع سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي عهد دولة قطر لدى استقباله له يوم أمس حيث تم استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وما يجمع بينهما من روابط أخوية وبحث مجمل الأوضاع على الساحات الخليجية والعربية والدولية.

وأكد الملك الموقف الدائم والثابت للمملكة العربية السعودية من القضايا العربية العادلة ودعمها المستمر لها في مختلف المحافل الدولية.

وأهاب الملك بالمواطنين والمقيمين في المملكة ضرورة الترشيد في استهلاك الماء والكهرباء لما يشكلان من أهمية في حياة المجتمع تحتم ذلك الترشيد والعمل على الحفاظ على بناهما الأساسية عبر الصيانة والاستخدام الأمثل.

الاثنين ٧ جمادى الأولى ١٤٢١هـ
٧ أغسطس ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أطلع الملك فهد المجلس على الاتصالات والرسائل التي تلقاها من عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة إثر ما انتهت إليه قمة كامب ديفيد مؤكدًا وقوف المملكة الثابت إلى جانب الحق الفلسطيني وفي طليعته القدس، والعمل المستمر من أجل أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه كافة، ومؤملًا أن تسفر الاتصالات والجهود الجارية حاليًا إلى تحقيق نتائج إيجابية عادلة وشاملة على مسار السلام في المنطقة.

كما شدَّد الملك على أن القضية الفلسطينية التي تمثل القضية الأولى في سلم الاهتمامات بالنسبة للمملكة والشعب السعودي منذ عهد الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ ستظل بحول الله محط ذلك الاهتمام الكبير وتلك المكانة، وستواصل دعم ومؤازرة المملكة العربية السعودية حتى يتحقق للأخوة الفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس.

الاثنين ١٤ جمادى الأولى ١٤٢١هـ
١٤ أغسطس ٢٠٠٠م

بيّن الملك فهد في حديثه للمجلس أن ما تقدمه المملكة من دعم للمسلمين، وجهودها في سبيل نشر الدعوة الإسلامية، وبناء المراكز والمساجد، ودعم قضايا المسلمين في المحافل الدولية إنما يأتي انطلاقًا من إيمانها الراسخ بما يجب أن تقوم به تجاه الأمة الإسلامية، وحرصها على حفظ حقوقها وصيانة مكتسباتها وتعزيز وحدتها وتضامنها.

الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢١هـ
٢٨ أغسطس ٢٠٠٠م

بدأت الجلسة بحديث الملك فهد تناول فيه عددًا من القضايا المحلية والدولية وأشار بوجه خاص إلى قضايا وأوضاع الأمة العربية، وما يمر به العالم العربي من ظروف وتحديات.

وبيّن أن الأمة العربية استطاعت ولله الحمد تحقيق العديد من المكاسب والمراكز المهمة في المحافل الدولية عن طريق التعاون الثنائي بين دولها، أو عبر التعاون الجماعي ممثلًا في جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية الأخرى ذات الحضور الإيجابي المميز الذي يخدم القضايا المصيرية المشتركة.

وأكد أن الأمة العربية تستطيع بمزيد من التكاتف والتضامن تفعيل دورها على الساحة

الدولية، والارتقاء بمستوى الأداء العربي على مختلف الصعد مما يسهم في التغلب على الصعاب التي تواجهها الأمة العربية، وتحقيق الكثير من الإنجازات التنموية والتطويرية للدول والشعوب العربية.

وأشار الملك إلى أن المملكة العربية السعودية قد اضطلعت منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ وحتى هذا العهد بدور بارز ومواقف ثابتة بهدف لم الشمل العربي وخدمة القضايا العربية وذلك انطلاقًا من وحدة الهوية العربية والمصير المشترك مما أكسبها ـ ولله الحمد ـ الاحترام والتقدير الكاملين من الدول الشقيقة والصديقة.

الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ
١١ سبتمبر ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أطلع الملك فهد المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها مع أخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين والتي تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين واستعراضًا شاملًا لمجمل الأوضاع الدولية.

ثم تطرق المجلس على أعمال قمة الألفية لدول العالم التي نظمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بمقرها في نيويورك وشارك فيها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني.

وعبّر في حديثه للمجلس عن أمل المملكة العربية السعودية أن تكون هذه القمة التي خصصت لمراجعة دور الأمم المتحدة والتحديات التي ستواجهها في القرن الجديد منطلقًا أكثر قوة للمنظمة الدولية لتحقق نتائج هذه القمة تطلعات جميع الأمم والشعوب التي تعلّق آمالًا عريضة على هذه المنظمة منذ تأسيسها.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية أدركت الأهمية الكبرى لهذه الهيئة ولذلك كانت أحد المؤسسين لها وما زالت عضوًا فاعلًا وداعمًا لجهودها الخيِّرة وللمنظمات المنبثقة عنها، وآخر ذلك تبرعها بما يعادل ثلاثين في المائة من الميزانية المقترحة لصندوق العمل الوقائي الذي أقيم بمبادرة من معالي الأمين العام للأمم المتحدة وذلك نظرًا لأن المملكة تعتقد بأن دعم الأمم المتحدة، هو عمل مفيد لصالح الإنسانية جمعاء، وللمضي قدمًا لتحقيق أهدافها النبيلة التي أنشئت من أجلها».

وجدد الملك حرص المملكة على أن يسود السلام والأمن والاستقرار وصيانة حقوق الإنسان لجميع الأمم والشعوب على حد سواء، وذلك انطلاقًا من المبادئ التي تستند إليها سياسة المملكة المنبثقة عن تعاليم العقيدة الإسلامية السمحة التي تنادي بكل ذلك، وهو

ما عبرت عنه كلمة المملكة التي جاءت شاملة لجميع الهموم التي تؤرق الشعوب العربية والإسلامية والعالمية في مختلف مناحي الحياة ومنها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ
١٨ سبتمبر ٢٠٠٠م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز في مستهل الجلسة عن ارتياح المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا لما حققته جمهورية البوسنة والهرسك في طريقها نحو استكمال حياتها الطبيعية وإعادة البنى الأساسية ومن ضمنها المنشآت الإسلامية والمشروعات التعليمية والصحية والتنموية الأخرى ذات الصلة.

ونوه بالجهود المتعاظمة التي بذلتها وتبذلها الهيئة العليا لجمع التبرعات لمسلمي البوسنة والهرسك برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وإسهاماتها الجيدة منذ إنشائها العام ١٤١٢هـ من أجل مساعدة شعب البوسنة والهرسك ومساندته والوقوف إلى جانبه.

إن الملك أكد استمرارية تأييد المملكة العربية السعودية للشعب البوسني في قضاياه العادلة.

وأوضح الملك فهد أن ما شهده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز من افتتاح منشآت إسلامية ومشروعات عمرانية تنموية متعددة نفذتها الهيئة السعودية في البوسنة والهرسك يبرز بجلاء التفاعل والتجاوب الشعبي الكبير في المملكة مع قضية مسلمي البوسنة والهرسك ودعمه بقوة بما يعبر عن التواصل الأخوي والإنساني البناء بين الشعبين الشقيقين.

الاثنين ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠م

افتتح الملك فهد بن عبدالعزيز الجلسة بالشكر والثناء والحمد للمولى جلت قدرته على ما أفاء على هذه البلاد من نعم كثيرة في مقدمتها نعمة الإسلام ثم الأمن والاستقرار والرخاء، وما وفقها إليه من تطبيق لشرعه ومنهاجه الحنيف، والتزام وعمل بكتابه العزيز وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا تعيش هذه الأيام ذكرى عزيزة على قلب كل مواطن، وهي يوم أن أتم القائد البطل الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ـ رحمه الله ـ توحيد أجزاء الوطن، وتوطيد أركانه، ورصَّ لبناته، ورفع بنيانه وأسس للرقي والتقدم بإعلان توحيد البلاد تحت اسم (المملكة العربية السعودية) والتي انطلق رجاله المخلصون يؤسسون لهذا اليوم

المشهود منذ ما يزيد على مائة عام، وتحديدًا في الخامس من شهر شوال من العام ١٣١٩هـ لاستعادة مدينة الرياض التي كانت منطلقًا لهذه الوحدة الفريدة والمتماسكة بفضل الله عز وجل».

وأشار الملك إلى أن هذه المناسبة الوطنية المهمة تأتي استذكارًا لجهود بانيها الراحل العظيم ورجاله البواسل شعارهم الخالد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) حيث تواصلت الإنجازات الخيرة التي قامت على الحق والعدل والإصرار والعزيمة نحو بناء هذه الدولة الحديثة المتمسكة بعقيدتها الإسلامية وأصالتها، وإرثها العربي الإسلامي الكبير.

وأكد أن يوم الوطن جسد بقوة عمق التلاحم بين الشعب وقيادته نحو تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار والازدهار لمصلحة الوطن والمواطن، مفيدًا أن المملكة ماضية على درب مؤسسها في سياستها الداخلية أو الخارجية، الهادفة دومًا إلى تعزيز وتعميق الروابط، وتمتين أسس التعاون الثنائي المشترك عربيًا وإسلاميًا ودوليًا من أجل كل ما من شأنه خدمة الإسلام والمسلمين، وإعلاء كلمة الحق ودعم الأمن والسلم الدوليين والإسهام البناء للتمكين للاستقرار العالمي.

«يوم الوطن جسد بقوة عمق التلاحم بين الشعب وقيادته نحو تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار والازدهار»

الاثنين ٥ رجب ١٤٢١هـ
٢ أكتوبر ٢٠٠٠م

تطرق المجلس في بداية الجلسة للبيان الرسمي لمؤتمر القمة الثانية لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة أوبك في كراكاس ـ فنزويلا.

وقال في حديثه للمجلس:

«إن المملكة العربية السعودية التي تعبر عن تأييدها لما جاء في إعلان كراكاس تؤكد على ما نادت به مرارًا من ضرورة تدعيم العلاقات بين منظمة أوبك، والدول الأخرى المنتجة للبترول، وبين المنظمة والدول المستهلكة في إطار من الحوار والتفاهم والمصالح المشتركة، لأن استقرار وتوازن السوق البترولية مسؤولية مشتركة للجميع».

الاثنين ١٩ رجب ١٤٢١هـ
١٦ أكتوبر ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أطلع الملك فهد المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها مع فخامة الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي وجلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية التي تركزت حول العلاقات الثنائية بين المملكة والبلدين الشقيقين وسبل تعزيزها مع استعراض شامل لمجمل القضايا على الساحات العربية والإسلامية والدولية.

وقال:

«إن المباحثات مع العقيد معمر القذافي وجلالة الملك عبدالله الثاني شملت مجريات الأحداث السياسية الراهنة في المنطقة خصوصًا الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الوحشية من قبل إسرائيل على الشعب الفلسطيني وممارساتها غير الإنسانية وانتهاكاتها لأبسط قواعد حقوق الإنسان».

وجدد الملك إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية ومواصلة العدوان الإسرائيلي السافر واستخدام الأسلحة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. مشيرًا إلى أن هذه التصرفات الإسرائيلية تعد إمعانًا في سفك الدماء وإلحاق أفدح الضرر بمقدرات الشعب الفلسطيني كما يعد ذلك تحديًا للمواقف الدولية المؤيدة للقضية الفلسطينية العادلة.

وفي هذا السياق جدد وقوف المملكة المؤازر والمعاضد إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه المشروعة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وأحاط الملك المجلس بفحوى الاتصالات التي أجراها وسمو ولي عهده الأمين مع قادة الدول الشقيقة والصديقة التي تسعى المملكة من خلالها إلى دعم العمل العربي وتفعيل الدور العالمي نحو وضع حد للممارسات الإسرائيلية العدوانية الوحشية ضد الفلسطينيين الذين يتعرضون لظروف قاسية من جراء هذه الاعتداءات القمعية.

الاثنين ٢٦ رجب ١٤٢١هـ
٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن ترحيب، ومباركة المملكة العربية السعودية لما صدر عن القمة العربية الطارئة التي اختتمت يوم أمس الأحد في القاهرة من نتائج وقرارات من شأنها ـ بإذن الله ـ تحقيق موقف موحد وقوي تجاه مختلف قضايا الأمة، وبخاصة ما يتعلق بالأحداث على الساحة الفلسطينية، وما يعانيه الشعب الفلسطيني من الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية غير الإنسانية التي تفتك بالمدنيين العزل أمام سمع العالم وبصره.

وأكد أن العرب اختاروا طريق السلام العادل والشامل القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام وفق قرارات الشرعية الدولية إيمانًا منهم بأن تعيش المنطقة وشعوبها بأمن واستقرار، وأن تحقيق ذلك رهن بانصياع إسرائيل للقرارات الدولية ذات الصلة.

الاثنين ٣ شعبان ١٤٢١هـ
٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن أسفه وألمه لاستمرار إسرائيل بذلك العدوان الغاشم، واستخدامها الآلة العسكرية الضخمة في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل، وإعمالها تلك الآلة في قتل الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء، وإصابة العشرات منهم بدون وازع من ضمير أو رادع من أخلاق. وأكد أن هذا العمل العدواني يخالف الأعراف والمواثيق الدولية ويتنافى مع أبسط حقوق الإنسان.

الاثنين ١٧ شعبان ١٤٢١هـ
١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م

أعرب الملك فهد في مستهل الجلسة عن تمنياته بالنجاح والتوفيق لإخوانه قادة الدول الإسلامية المجتمعين حاليًا في الدوحة في إطار مؤتمر القمة الإسلامي التاسع.

وأكد الأهمية القصوى التي تكتسبها القمة الإسلامية في ضوء الأحداث والتطورات التي تشهدها الساحة الإسلامية وما تواجهه القضايا المصيرية للأمة من تحديات والحاجة الملحة إلى المزيد من التضامن الإسلامي ووحدة الصف لمواجهة تلك التحديات.

وعبَّر الملك فهد عن ثقته في أن قادة الدول الإسلامية قادرون ـ بإذن الله تعالى ـ على التوصل إلى القرارات الفاعلة التي تخدم الأمة الإسلامية وقضاياها، وتحقق أماني وتطلعات الشعوب الإسلامية، وتدعم التضامن الإسلامي والتعاون بين الدول الإسلامية، وتقدم الصورة الحقيقية الباهرة عن الإسلام الذي يدعو إلى العمل من أجل الإخاء والبناء والسلام وخير البشرية وتقدم الإنسانية جمعاء.

ونوه الملك بالدور المهم الذي تؤديه منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال هيئاتها ومؤسساتها المتعددة التي تتواصل جهودها في خدمة التعاون بين الدول الإسلامية ودعم العمل الإسلامي المشترك بجميع ميادينه البناءة مؤكدًا استمرار المملكة العربية السعودية في دعم ومؤازرة هذه المنظمة الإسلامية ومؤسساتها بما يسهم في تحقيق أهدافها الخيِّرة النبيلة.

الاثنين ٢٤ شعبان ١٤٢١هـ
٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة أطلع الملك فهد المجلس على فحوى اللقاءات التي أجراها مع عدد من ضيوف المملكة لدى استقباله لهم خلال الأيام الماضية والتي تركزت على العلاقات الثنائية واستعراض مجمل التطورات في المنطقة وعلى الساحات المختلفة عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

كما نوه من جهة أخرى بالحوار المثمر والتعاون البناء الذي ساد مداولات منتدى الطاقة الدولي السابع الذي استضافته المملكة انطلاقًا من اهتمامها بالتعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط وبما يكفل استقرار السوق البترولية ويعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي ونموه المستمر.

وقال الملك:

«إن استضافة المملكة لهذا المنتدى يأتي انطلاقًا من سعيها الدائم وقيامها بدور فاعل في التعاون العالمي واستقرار النظام الاقتصادي الدولي عن طريق إنشاء قنوات للاتصال والتفاهم لتحقيق التوافق البناء بين الدول المنتجة والمستهلكة لمصلحة الجميع مع ضرورة استمرار هذا التوجه الطيِّب على المدى القريب والبعيد معًا».

وأثنى الملك على اقتراح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني خلال افتتاحه أعمال المنتدى بإنشاء أمانة عامة ودائمة لمنتدى الطاقة الذي لاقى الترحيب والقبول لدى العديد من الدول واستعداد المملكة لاستضافة أمانتها مشيرًا إلى دور هذه الأمانة في إقامة ومد الجسور بين الدول المنتجة والمستهلكة ومختلف الشركات البترولية ومجموعة المستهلكين ودورها في خدمة علاقات الدول المنتجة والمستهلكة الأمر الذي يسهم في زيادة الشفافية وفتح مزيد من قنوات الحوار والاتصال بين الأطراف المعنية كافة لصالح الاقتصاد العالمي.

الاثنين ١ رمضان ١٤٢١هـ
٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠م

هنأ الملك فهد بن عبدالعزيز الأمة الإسلامية قاطبة بحلول شهر رمضان المبارك إذ مَنَّ الله على شعوبها بأن بلغهم هذا الشكر الكريم للتقرب للمولى عز وجل بصيامه وقيامه وفعل الطاعات والأعمال الصالحة ومحاسبة النفس والنأي بها عن كل ما يخالف شرع الله.

وقال:

«إن على أبناء الأمة الإسلامية أن يبادروا إلى اغتنام هذا الشهر المبارك الذي خصه الله عن سائر الشهور بوقفة صدق ومراجعة لما قدموا من أعمال تجاه أنفسهم ومجتمعهم وأمتهم، ولتتجلى الصورة المثلى لما ميز الله به هذا الشهر المبارك الذي يرسم أجل وأسمى صور التراحم والتعاطف والتكاتف والتواد والتعاون على البر والتقوى».

«قادة الدول الإسلامية قادرون على التوصل
إلى القرارات الفاعلة التي تخدم الأمة الإسلامية وقضاياها»

الاثنين ٨ رمضان ١٤٢١هـ
٤ ديسمبر ٢٠٠٠م

في مستهل الجلسة وجه الملك بأن تكون الأولوية في الاعتمادات المالية للخدمات المتصلة باحتياجات المواطنين بصورة مباشرة، والعناية بكل ما يمس المواطن بوصفه عماد التنمية ومحورها الأساس.

وأكد أن الدولة ماضية بعون الله في مواصلة تقديم الخدمات والعمل على تطويرها لتكون دومًا بأفضل المستويات لمصلحة الوطن والمواطن.

وعلى الصعيد العربي عرض الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود إلى الوضع المأسوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي المتفاقم الذي لا يراعي حرمة ولا ذمة. مشددًا على ضرورة تضافر إرادة المجتمع الدولي لوقف هذا النزيف الفلسطيني بإجبار إسرائيل على الانصياع لكل القرارات الدولية والاتفاقات الثنائية ذات الصلة التي تكفل حفظ وصيانة الحق الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

الاثنين ١٥ رمضان ١٤٢١هـ
١١ ديسمبر ٢٠٠٠م

أطلع الملك المجلس في مستهل الجلسة على نتائج مباحثاته التي شهدتها العاصمة السعودية مع أخيه فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الشقيقة والتي تصب جملة وتفصيلًا في صالح القضية العربية الإسلامية الأولى التي ما برحت المملكة تقدم لها كل أشكال الدعم والمساندة منذ عهد جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ ولا يزال هذا الدعم منتظمًا إلى اليوم، وسيتواصل ـ بحول الله ـ حتى يتحقق للأخوة في فلسطين نيل حقهم الكامل في العودة إلى ديارهم وفي إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس.

وأشار الملك في هذا الجانب إلى ضرورة تفعيل الدور العالمي في تحقيق السلام في المنطقة القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك بالضغط على إسرائيل لحملها على الانصياع لما تم الاتفاق عليه بينها وبين الفلسطينيين والأطراف العربية الأخرى مع الأخذ في الاعتبار القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي يجب أن تطبق من دون أدنى تأخير من أجل التمكين للأمن والسلام في العالم لمصلحة الإنسانية جمعاء.

«التعليم دائمًا يحظى باهتمامنا إيمانًا منا بضرورة إعداد المواطن السعودي إعدادًا جيدًا وتأهيله تأهيلًا يليق به، ويمكنه بحول الله وتوفيقه من الإسهام بفاعلية في بناء الوطن»

الاثنين ٢٢ رمضان ١٤٢١هـ
١٨ ديسمبر ٢٠٠٠م

وجه الملك فهد بن عبدالعزيز إلى المجلس الكلمة الآتية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة:

«الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

إخواني المواطنين:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بحمد الله وتوفيقه أعلن ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة ١٤٢١/١٤٢٢هـ التي بلغ حجمها (٢١٥) مائتين وخمسة عشر مليار ريال والتي ركّزت على محاور هامة ذات أثر كبير على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

فالتعليم دائمًا يحظى باهتمامنا إيمانًا منا بضرورة إعداد المواطن السعودي إعدادًا جيدًا وتأهيله تأهيلًا يليق به، ويمكنه بحول الله وتوفيقه من الإسهام بفاعلية في بناء الوطن والمحافظة على مكتسباته. والتعليم والتدريب عنصران مكملان لبعضهما ولا يمكن لفرد أن يستمر بعطائه المميز إلا بالتدريب الذي عن طريقه يستطيع صقل مواهبه ومواكبة التقدم المطرد في مختلف فروع المعرفة.

لذلك حظي قطاعا التعليم والتدريب بنصيب وافر بلغ ربع الميزانية، وسوف تمكن الجامعات والكليات وخصوصًا الكليات الطبية والتقنية ومعاهد التدريب الفني والمهني ـ إن شاء الله ـ من استيعاب أعداد أكبر من الطلاب والطالبات.

كما حظي قطاع التعليم والتدريب بالأهمية، فإن صحة المواطن لا تقل أهمية وتلقى العناية والاهتمام من الدولة، لذلك اعتمد لهذا القطاع مشاريع كبيرة منها افتتاح ما يزيد على (٣٠) ثلاثين مستشفى في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى تعزيز وتدعيم المستشفيات القائمة.

أيضًا لقيت القطاعات الأخرى التي تهم المواطن عناية حكومتنا فالتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية ومشاريع المياه جميعها نالت قسطًا وافرًا من الاعتمادات في الميزانية الجديدة رغبة في توفير جميع الوسائل المؤدية إلى راحة المواطن وتهيئة البيئة المؤاتية للتنمية.

كما اشتملت الميزانية على العديد من الوظائف خاصة في القطاعات التعليمية والصحية واعتمدت مشاريع البنية الأساسية التي تمكن من استمرار وتعزيز النمو في الاقتصاد الوطني ومن ثم إيجاد فرص عمل للمواطنين إن شاء الله.

لقد روعي عند إعداد هذه الميزانية هدف تحقيق التوازن المالي وفي الوقت نفسه دعم القطاعات والأنشطة المؤدية إلى استمرار التطور وجاءت بفضل من الله وتوفيقه محققة لهذا الهدف.

وختامًا أرغب من جميع المسؤولين

الحرص على تنفيذ ما ورد بهذه الميزانية وأسأل الله الكريم أن تكون هذه الميزانية ميزانية خير وبركة وأن يديم علينا نعمة الأمن والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

هذا وقد أشار الملك إلى أن الميزانية الجديدة قد تضمنت إحداث وظائف يبلغ عددها أكثر من ٢٧٠٠٠ (سبعة وعشرين ألف) وظيفة تركزت بشكل أساسي في القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقضي المرحلة الحالية بالتركيز عليها وشملت الميزانية أيضًا برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض البرامج والمشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ تكاليفها نحو (٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانية وثلاثين مليار ريال منها نحو (٢٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠) تسعة وعشرين مليار ريال في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات.

وبلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة (٥٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة وخمسين مليارًا وثلاثمائة مليون ريال بزيادة ٨ في المائة عن المخصص له في ميزانية العام المنتهي ففي مجال التعليم العام وفي ضوء حرص الحكومة على توفير البيئة المناسبة لتعليم الطلبة والطالبات فقد شملت هذه الميزانية اعتماد مشاريع جديدة لتنفيذ (٨٠٠) ثمانمائة مدرسة.

وخصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية مبلغ (٢١٩٠٠٠٠٠٠٠٠) واحد وعشرين مليارًا وتسعمائة مليون ريال بزيادة نسبتها ١٠ في المائة.

ويبلغ المخصص لقطاعات الخدمات البلدية ومصالح المياه (٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانية مليارات وسبعمائة مليون ريال بزيادة نسبتها ٢٣ في المائة على المخصص لها في ميزانية العام الحالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ. وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية تكاليف افتتاح بلديات ومجمعات قروية جديدة إضافة إلى اعتماد مشاريع جديدة وزيادات إضافية لبعض المشروعات القائمة لاستكمال شبكات المياه والصرف الصحي بمختلف مناطق المملكة وسفلتة الشوارع وتصريف السيول بلغت تكاليفها الإجمالي نحو (١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) اثني عشر مليار ريال موزعة على عدة سنوات.

وبلغت مخصصات قطاع النقل والمواصلات (٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسة مليارات وثمانمائة مليون ريال بزيادة نسبتها ٤ في المائة على المخصص له بميزانية العام المالي السابق. وقد شملت ميزانية هذا القطاع اعتماد مشاريع جديدة للطرق الرئيسية والفرعية والزراعية بلغ مجموع أطوالها نحو (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف كيلومتر.

وبلغ مخصص قطاع التجهيزات الأساسية والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى (١١٢٠٠٠٠٠٠٠٠) أحد

عشر مليارًا ومائتي مليون ريال بزيادة نسبتها ٦ في المائة عما خصص لها بميزانية العام المنتهي ١٤٢٠ ـ ١٤٢١هـ. وحرصًا من حكومة خادم الحرمين الشريفين على توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه القائمة بمختلف المناطق. فقد تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع للسدود وحفر الآبار وتركيب محطات للضخ والتنقية، إضافة إلى توسعة وتحسين محطات التحلية القائمة وإيصال المياه المحلاة إلى مناطق جديدة. وبلغت تكاليف تنفيذ تلك المشاريع أكثر من (٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون ريال موزعة على عدة سنوات.

وسوف تواصل صناديق ومؤسسات التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض للمشاريع التنموية في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية ويتوقع أن يبلغ حجم القروض المقدمة للعام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠) ستة مليارات وثلاثمائة مليون ريال.

وبعد ذلك عرض الملك أهم ملامح الميزانية. مشيرًا إلى أن من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) نموًا إيجابيًا في قيمته تبلغ نسبته ١٥,٥ في المائة بالأسعار الجارية بحيث يصل في نهاية العام إلى (٦١٨٠٠٠٠٠٠٠٠) ستمائة وثمانية عشر مليار ريال مقارنة بمبلغ (٥٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسمائة وخمسة وثلاثين مليار ريال في العام المالي السابق. ويعد أبرز عوامل تحقيق هذا المعدل الارتفاع الكبير في أسعار البترول والزيادة في كميات الإنتاج حيث من المتوقع أن يحقق القطاع البترولي نموًا تبلغ نسبته ٣٩,٤ في المائة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن تكون نسبة النمو في القطاع الخاص ٣,١٣ في المائة بالأسعار الجارية. إذ يقدر أن يصل النمو في الصناعات التحويلية غير البترولية ٧ في المائة، وفي قطاع التشييد والبناء ٣ في المائة، وفي قطاع الكهرباء والغاز ٤ في المائة، و٣ في المائة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات.

وأضاف قائلًا:

«إنه يلاحظ من هذه النتائج زيادة فاعلية القطاع الأهلي وتقليص اعتماده على الانفاق الحكومي خصوصًا قطاع الصناعات التحويلية، الذي يشهد نموًا مستمرًا منذ عدة سنوات. فقد شهد هذا العام إقرار عدد من الأنظمة، مثل نظام الاستثمار الأجنبي ونظام تملك العقار لغير السعوديين، والمؤسسات الحكومية التي أنشئت حديثًا مثل الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العليا للسياحة. إضافة إلى الجهود المستمرة في عملية تخصيص بعض القطاعات. كل هذه الجهود والمبادرات سوف تؤدي ـ إن شاء الله ـ إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها».

واختتم حديثه عن الميزانية حاثًا المسؤولين مجددًا وبخاصة المرتبطة أجهزتهم بالخدمات ذات العلاقة بالمواطنين على تيسير

أداء أجهزتهم، وتلمس حاجات المواطنين بما يكفل تقديم أفضل الأداء بكفاءة عالية، ويحقق المزيد من التطور والتقدم الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات داعيًا الله سبحانه أن يحفظ بلادنا ويديم عليها نعمه.

الاثنين ١١ ذو القعدة ١٤٢١هـ
٥ فبراير ٢٠٠١م

عبر الملك فهد بن عبدالعزيز في مستهل الجلسة عن حرص المملكة العربية السعودية على توحيد الصف العربي، وتعزيز التضامن الإسلامي، مستذكرًا مواقف المملكة الدائمة والثابتة في دعم القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية على أساس قيام الدولة وعاصمتها القدس الشريف، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ومدنهم، وذلك وفقًا للقرارات الدولية ذات الصلة التي يجب أن تحترم وأن يتحقق لها النفاذ بما يؤكد المصداقية ويدعو إلى الاطمئنان لجميع أعضاء الأسرة الدولية.

وأكد أهمية استمرار التنسيق وتبادل الآراء بين الأشقاء العرب للتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الأمة.

وأفاد الملك أن بلادنا العزيزة بما تمثله من مكانة في المحافل العربية والإسلامية والدولية تسخر كل ذلك لما فيه تحقيق الصالح العام، كما تسهم في حل المشكلات والخلافات وتعضيد الدول الشقيقة في كل مساعيها البناءة.

الاثنين ١٨ ذو القعدة ١٤٢١هـ
١٢ فبراير ٢٠٠١م

أكد الملك فهد في مستهل الجلسة حرص المملكة العربية السعودية الدائم والمستمر على مد جسور علاقات التعاون البناء مع الدول الشقيقة والصديقة والعمل على تطويرها وتفعيلها.

وأوضح التزام المملكة العربية السعودية بثوابت سياستها في تعاملها وانعكاس ذلك إيجابيًا عند تناولها لمختلف القضايا والموضوعات التي تهم العالم أجمع مشددًا على أن المملكة تحترم سيادة واستقلال جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وعلى صعيد الوضع في المنطقة جدد الملك موقف المملكة المبدئي والثابت في دعم العملية السلمية بما يمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من استرداد حقوقه المشروعة وفق القرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة بين الدول المعنية منذ مؤتمر مدريد واحترام الأعراف والمواثيق ذات الصلة حتى يعم الأمن والسلام العالم أجمع.

الاثنين ٣ ذو الحجة ١٤٢١هـ
٢٦ فبراير ٢٠٠١م

رحب الملك فهد بن عبدالعزيز في مستهل الجلسة باسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية بحجاج بيت الله الحرام وضيوف الرحمن الذين قدموا إلى الأراضي المقدسة من كل أنحاء العالم.

وتوجه إلى المولى جلت قدرته أن يوفق الحجاج إلى أداء هذا الركن الخامس من أركان الإسلام حيث يلتئم شملهم في هذا المكان الطاهر المبارك ملبين نداء الرحمن ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات.

وحمد الملك الله سبحانه وتعالى على أن شرف هذه البلاد وأهلها بخدمة الأراضي المقدسة وحجاج وعمار وزوار الحرمين الشريفين ومكّنها بفضل منه من العمل الدؤوب على راحتهم وطمأنينتهم وأمنهم وسلامتهم من خلال ما بذلته وتبذله عبر تاريخها منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز ـ طيّب الله ثراه ـ حيث تتواصل الجهود الخيرة لإقامة المشروعات العمرانية والطرق وتوسعة الحرمين الشريفين وتوفير مختلف الاحتياجات والخدمات التي تكفل للحاج أداء نسكه بسكينة وراحة واطمئنان.

وعبر عن ثقته بإدراك حجاج بيت الله الحرام لجسامة المهام التي تضطلع بها المملكة العربية السعودية في نطاق مسؤوليتها الإسلامية والتاريخية للقيام بهذا الواجب المقدس، ودعاهم إلى التعاون لما فيه مصلحتهم الدينية والصحية والأمنية مع الأجهزة المعنية بشؤون الحج، الذين يوصلون الليل بالنهار للتغلب على كل ما من شأنه أن يعكر صفو الحج وذلك بهدف أن يؤدي الحاج نسكه وفق ما شرعه الله، وبما يتطلب أن يلتزم الجميع بما صدر عن هذه البلاد من تعليمات وتنظيمات تهدف بمجملها إلى راحة وطمأنينة الحجيج.

الاثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤٢١هـ
١٩ مارس ٢٠٠١م

افتتح الملك فهد الجلسة بعظيم الشكر لله رب العزة والجلال على ما منّ به على حجاج بيت الله الحرام وهذه البلاد التي تشرفت بخدمتهم وخدمة المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة من نجاح وتوفيق لأداء هذا الركن الإسلامي بأمن واطمئنان وراحة ويسر.

ودعا الله سبحانه أن يتقبل من الجميع حجهم وجميع أعمالهم الصالحة وأن يصلوا إلى أهلهم وذويهم سالمين غانمين بعد أن وفقهم سبحانه إلى أداء هذا النسك العظيم.

ووجه الملك شكره وتقديره لكل الجهود التي بذلتها الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي أسهمت في التمكين

للحجاج من أداء نسكهم على خير وجه مشددًا على أن المملكة لن تألو جهدًا في سبيل تقديم كل ما من شأنه التيسير على الحجاج وراحتهم وأمنهم وسلامتهم عبر العمل الدؤوب والمتجدد لتطوير مختلف الخدمات، وكذلك مطالبة الدول الإسلامية بالمزيد من الإرشاد والتوجيه للحجاج بما يجب عليهم فعله والالتزام به أثناء تأدية شعائر الحج.

الاثنين ١ المحرم ١٤٢٢هـ
٢٦ مارس ٢٠٠١م

في بداية الجلسة تمنى الملك فهد أن يكون بدء العام الجديد ١٤٢٢هـ عام خير وبركة وأن يديم للشعب السعودي والأمتين العربية والإسلامية الأمن والاستقرار والرخاء والعمل يدًا واحدة على درب التكامل بين الأشقاء في مختلف الجوانب.

الاثنين ٢٢ محرم ١٤٢٢هـ
١٦ أبريل ٢٠٠١م

جدد الملك فهد بن عبدالعزيز في مستهل الجلسة التأكيد على أهمية التجاوب من المواطن والمقيم مع ما تقوم به وزارة الزراعة والمياه ووزارة الصناعة والكهرباء من نداءات متكررة عبر حملاتها الإعلامية في الترشيد والاقتصاد في الاستهلاك والاستخدام الأمثل للماء والكهرباء، هذين العنصرين الحيويين ليكونا دومًا متاحين وفي خدمة كل من يعيش على ثرى هذه الأرض الطيبة المملكة العربية السعودية.

الاثنين ٢٩ محرم ١٤٢٢هـ
٢٣ أبريل ٢٠٠١م

أكد الملك فهد خلال حديثه للمجلس حرص المملكة العربية السعودية الدائم على تطوير وتمتين علاقاتها الأخوية مع جميع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الأمنية أو الثقافية إيمانًا منها بأن تنامي العلاقات وتوثيقها سيزيد عرى المحبة والتعاون متانة وقوة لصالح شعب المملكة بخاصة وشعوب الدول العربية والإسلامية بعامة.

ونوه الملك خلال حديثه للمجلس بما يربط المملكة العربية السعودية من علاقات قوية مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز رحمه الله وللسياسة التي تنتهجها المملكة وتستمدها من دستورها الخالد كتاب الله وسنة نبيه (والتي تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير والحرص على كل ما يدعم العلاقات الثنائية ويحقق الأمن والاستقرار للأسرة الدولية.

الاثنين ٦ صفر ١٤٢٢هـ
٣٠ أبريل ٢٠٠١م

أكد الملك فهد في الجلسة وقوف المملكة العربية السعودية المطلق إلى جانب القضية الفلسطينية والاستمرار في مساندتها حتى يتمكن الإخوة الفلسطينيون من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم واسترداد حقوقهم المسلوبة كافة.

الاثنين ١٣ صفر ١٤٢٢هـ
٧ مايو ٢٠٠١م

تحدث الملك فهد في بداية الجلسة عن مضمون الرسائل والاتصالات واللقاءات التي تمت خلال الأيام الماضية بين المسؤولين في المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الشقيقة ودول أخرى صديقة.

وقال:

«إن هذه الاتصالات واللقاءات تأتي في إطار التشاور المستمر بين المملكة العربية السعودية ومختلف الدول التي تربطها مع المملكة ـ ولله الحمد ـ علاقات متميزة وحرص على تطوير العلاقات بما يعزز المصالح المشتركة، ويدعم القضايا المصيرية للأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة التي تشهد هجمة شرسة وغطرسة لا مثل لها من عدو غاشم يمارس القتل والتنكيل والإغلاق والحصار والمماطلات والمحاولات الجاهدة من إسرائيل للالتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة وتهربها من إرادة المجتمع الدولي في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة».

الاثنين ٢٠ صفر ١٤٢٢هـ
١٤ مايو ٢٠٠١م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز في بداية الجلسة عن تمنياته بالتوفيق والنجاح للقمة التشاورية الثالثة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت اليوم في المنامة.

وقال:

«نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق قادة دول المجلس في كل لقاءاتهم الأخوية لبحث كل ما يتعلق بمصلحة شعوب، ودول مجلس التعاون الخليجي، معربًا عن أمله في استمرار هذه القمة التشاورية التي تعد نموذجًا متميزًا في اللقاءات الأخوية التي يناقش فيها قادة المجلس كل ما يهم دولهم، وما يتصل بالتطورات الدولية المختلفة وانعكاساتها على دول المجلس، وتنسيق مواقفها حيال مجمل ذلك من منطلق التعاون الإيجابي البناء».

وتناول الملك في حديثه للمجلس عددًا من الموضوعات الإقليمية والدولية وفي هذا الصدد أطلع الملك المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من فخامة رئيس جمهورية كوريا كيم داي جونغ والمباحثات التي أجراها مع دولة رئيس وزراء كوريا لي

هان دونغ التي تناولت آفاق التعاون بين البلدين في جميع المجالات وسبل دعمها وتعزيزها.

ونوه بعمق العلاقات بين المملكة العربية السعودية وكوريا معربًا عن أمله في زيادة أواصرها بما يخدم البلدين والشعبين الصديقين في إطار ما تشهده علاقات المملكة من ازدهار كبير مع مختلف دول العالم وما تحظى به هذه العلاقة من تقدير من جميع تلك الدول نظرًا لحرص المملكة على المضي قدمًا لعمل كل ما من شأنه تنامي العلاقات على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، وتوظيف كل هذه المنطلقات البناءة للتمكين للسلام والاستقرار لجميع شعوب العالم، ولتعزيز قضايا الأمتين العربية والإسلامية على وجه الخصوص وفي مقدمة ذلك القضية الفلسطينية التي هي دومًا محل اهتمام المملكة العربية السعودية التي تعمل ما وسعها الجهد لدعمها حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه بإذن الله، وتسترد الأراضي العربية في الجولان وجنوب لبنان كافة، وبذلك يتحقق الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة وتنعم جميع الشعوب بالسلام.

الاثنين ٢٧ صفر ١٤٢٢هـ
٢١ مايو ٢٠٠١م

أعرب الملك فهد خلال حديثه للمجلس عن أطيب تمنياته وتهانيه للجمهورية اليمنية الشقيقة رئيسًا وحكومة وشعبًا بمناسبة احتفالاتها بذكرى تحقيق الوحدة اليمنية سائلًا الله سبحانه وتعالى دوام التوفيق للأشقاء في اليمن نحو المزيد من الازدهار والنماء والتطور بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية.

وأكد في هذا الصدد عمق العلاقات الأخوية ذات الأسس الراسخة والمنطلقات البناءة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين.

وأوضح الملك أن مشاركة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في احتفالات الأشقاء في اليمن بهذه المناسبة تجسيد لعمق تلك العلاقات ومتانتها.

«القضية الفلسطينية هي دومًا محل اهتمام المملكة العربية السعودية التي تعمل ما وسعها الجهد لدعمها حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه بإذن الله، وتسترد الأراضي العربية في الجولان وجنوب لبنان كافة، وبذلك يتحقق الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة وتنعم جميع الشعوب بالسلام»

الاثنين ٥ ربيع الأول ١٤٢٢هـ
٢٨ مايو ٢٠٠١م

نوه الملك فهد بن عبدالعزيز بالإنجازات والأعمال التي حققها مجلس الشورى منذ تكوينه من خلال ما عرضه من رؤى وأفكار ومشورة عبر دراسته لمختلف الأنظمة واللوائح والاتفاقات، وكل ما يدخل ضمن اختصاصاته التي هيأت لاتخاذ قرارات أثمرت عن فائدة جمة للوطن والمواطن.

وأكد الملك في حديثه أن ما تحقق للمجلس جاء بفضل الله أولًا ثم بما يبذله المجلس رئيسًا وأعضاء من جهود وتفان وإخلاص صادق في إنجاز ما أوكل إليهم وهم الذين تم اختيارهم نظير ما يتسمون به من حنكة وخبرة ودراية كل في مجاله وتأهيلهم علميًا وعمليًا ويمثلون بحمد الله شريحة كبيرة ممن تزخر بهم بلادنا من المؤهلين تأهيلًا عاليًا.

وأعرب الملك عن تقديره لما بذله أعضاء المجلس منذ تكوينه حتى اليوم من أعمال ومساهمات كان نتاجها جليًا كما أعرب عن شكره وتقديره للأعضاء الذين انتهت عضويتهم طبقًا لنظام المجلس، متمنيًا من الله التوفيق والسداد للأعضاء الجدد الذين اختيروا لتقديم ما يخدم دينهم ووطنهم وأمتهم.

الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤٢٢هـ
١١ يونيو ٢٠٠١م

أعرب الملك فهد في بداية الجلسة عن تهنئته ومباركته لأبنائه الطلاب والطالبات على ما حققوه من نتائج طيبة اختتموا بها جهد ومثارة عام دراسي كامل.

وحثّ الملك أبناءه الشباب بمناسبة انتهاء العام الدراسي وبدء الإجازة الصيفية على استثمار أوقات فراغهم بما يعود عليهم وعلى وطنهم ومجتمعهم بالنفع والاستفادة مما وفرته الدولة من إمكانات ومنشآت ومراكز صيفية في أنحاء المملكة كافة لخدمة الشباب وممارسة هواياتهم وصقل مهاراتهم.

تحدث الملك عن عدد من الشؤون المحلية موضحًا توافر الظروف والإمكانات للسياحة الداخلية وما تشهده من إقبال كبير وبخاصة خلال الإجازة الصيفية.

وأشار إلى ما تتمتع به هذه البلاد من مقومات سياحية عالية في مقدمتها الأمن والأمان واعتدال الإنفاق وتنوع الطبيعة وثراؤها من منطقة إلى أخرى.

«ما تحقق للمجلس جاء بفضل الله أولًا ثم بما يبذله المجلس رئيسًا وأعضاء من جهود وتفان وإخلاص صادق في إنجاز ما أوكل إليهم»

الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٢هـ
١٨ يونيو ٢٠٠١م

استهل الملك الجلسة بالحديث عن النتائج التي حققتها الجولة التي قام بها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد وشملت كلًا من الجمهورية العربية السورية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة السويد والمملكة المغربية.

وقال:

«إن ما عبر عنه سمو ولي العهد وكرره في كل زياراته عن القضية الفلسطينية، والوضع في المنطقة، ما تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، وتماديها في غيها وغطرستها وعنفها ضد كل ما هو فلسطيني، ورغبة العرب والدول العربية في إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، ونيل العرب والفلسطينيين كل حقوقهم المسلوبة، إنما هو موقف ثابت للمملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية والقضايا العربية والإسلامية عامة التي ما فتئت المملكة تؤازرها وتساندها وتدعمها حتى يتحقق لها بعون الله ما تصبو إليه في نيل الحقوق كافة».

وأبدى الملك تطلعه إلى أن تتجاوب دول العالم مع ما أطلقه سمو ولي العهد باسم المملكة من دعوات لاستئناف جهودها في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في إطار تسوية عادلة وشاملة تحقق الأمن والسلام للجميع وتعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

وأشار إلى أن ما يربط المملكة والدول الشقيقة والصديقة التي شملتها زيارة سمو ولي العهد من علاقات قوية ومتينة ومؤثرة كفيل بأن يدعم مستقبلها في مختلف المجالات ومن بينها المجال الاقتصادي نحو المزيد من التعاون والارتقاء بمستوى الشراكة التجارية بما تتطلع إليه المملكة وهذه الدولة.

وأكد الملك أن المملكة العربية السعودية سباقة على الدوام إلى مد جسور التعاون مع مختلف دول العالم لما فيه خير شعوبها وصالح الإنسانية جمعاء.

الاثنين ٤ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ
٢٥ يونيو ٢٠٠١م

تحدث الملك فهد في بداية الجلسة عن العلاقات الأخوية العميقة والمتميزة التي تربط المملكة العربية السعودية مع شقيقاتها الدول العربية والإسلامية، وحرص المملكة الدائم على تطوير هذه العلاقات بما يعزز المصالح المشتركة، ويدعم القضايا المصيرية للأمتين العربية والإسلامية، وحرص المملكة الدائم على تطوير هذه العلاقات بما يعزز المصالح المشتركة ويدعم القضايا المصيرية للأمتين العربية والإسلامية.

وقال:

«إن المملكة العربية السعودية تستشعر على الدوام مسؤولياتها تجاه أمتنا العربية والإسلامية، وتسهم بفاعلية في محيطها على مختلف المستويات لتوظف ثقلها الدولي بما يوفر فرصًا أفضل لتعزيز قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وللتمكين للسلام والاستقرار لجميع شعوب العالم. داعيًا الله عز وجل أن يبارك هذا التوجه الطيب لما فيه خير وعزة الإسلام والمسلمين».

الاثنين ١١ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ
٢ يوليو ٢٠٠١م

تحدث الملك فهد في الجلسة عما تتعرض له المنطقة والعالم، وبعض أجزاء العالم الإسلامي والشعوب الإسلامية من توترات وتحديات تتطلب جمع الكلمة، ووحدة الصف والوقوف بحزم لوضع حد لما تعانيه الأمة، والسعي الجاد نحو توثيق عرى الأخوة وتقوية العلاقات وتمتينها بما يخدم الدول الإسلامية وشعوبها، ويعمل على تعزيز أوضاعها السياسية والاقتصادية.

وجدد الملك التأكيد على أن الزيارات التي يقوم بها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد لبعض الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة في مختلف أنحاء العالم، إنما هي نابعة من الدور الداعم الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية لمناقشة وطرح قضايا الأمة العادلة واستقطاب التأييد لها وإيجاد الحلول المناسبة إلى جانب إثراء العلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول وتقوية أواصرها وفتح آفاق جديدة لمجالات أوسع من سبل التعاون البناء في إطار اقتصاد عالمي أكثر ازدهارًا لمصلحة الأسرة الدولية.

الاثنين ١٨ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ
٩ يوليو ٢٠٠١م

في مستهل الجلسة أبدى الملك فهد ارتياحه للنتائج الإيجابية لجولة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد التي تمت مؤخرًا وشملت سورية وألمانيا والسويد والمغرب وفرنسا ومصر حيث أعرب عن شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء تلك الدول الشقيقة والصديقة لما عبروا عنه من تقدير واحترام للمملكة العربية السعودية ولجهودها الخيِّرة على الساحة الدولية.

وجدد الملك تأكيد المملكة على قدرة الأمة العربية بحول الله وقدرته ثم بالعمل يدًا واحدة على مواجهة التحديات وبخاصة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جور وظلم واستيطان وعدوان متواصل من قبل القوات الإسرائيلية مشددًا على أن الجهود الدولية التي بذلت من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة يجب أن تترجم إلى خطوات عملية على الأرض للحيلولة دون إجهاضها بسبب الانتهاكات الإسرائيلية.

وقال:

«إن هذه مسؤولية يشترك فيها الجميع لأن قتل الشعب الفلسطيني الأعزل ونهب أراضيه وقصف منشآته بالأسلحة الثقيلة وإتلاف مزارعه بالجرافات على مرأى الجميع يعد أكبر انتهاك لحقوق الإنسان في هذا العصر كما يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة والتي تنادي بها مختلف الدول والمنظمات ذات العلاقة».

الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ
١٦ يوليو ٢٠٠١م

أكد الملك فهد خطورة ما تمارسه إسرائيل حاليًا من تصعيد خطير غير مسؤول في فلسطين في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهوده في مساعيه لإحلال السلام لذلك فإن إقدام إسرائيل وبشكل منظم على هدم المنازل والأحياء وجرف المزارع وتشريد أهاليها وتجويع الشعب الفلسطيني الأعزل واستمرار إجراءاتها العسكرية ضده أن ذلك كله سيجر المنطقة بكاملها إلى مرحلة خطرة لا تحمد عقباها.

وشدد على ضرورة تفعيل الدور العالمي لإيقاف هذا التصعيد الإسرائيلي، ووضع حد لممارساته الجائرة، وحماية الشعب الفلسطيني من هذه الإبادة المخططة بما يفرض على العالم الحر الذي يستشعر مسؤوليته أن يعمل أقصى ما يسعه من الجهود للقيام بدور عملي في تحقيق الاستقرار والسلام وفق القرارات الدولية ذات الصلة التي يجب احترامها ليتحقق لها النفاذ.

الاثنين ٢ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ
٢٣ يوليو ٢٠٠١م

في مستهل الجلسة أحاط الملك فهد الجلسة بفحوى مباحثاته ولقائه مع أخيه فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين يوم أمس الأحد، الذي أكد ما تحظى به القضية الفلسطينية من رعاية واهتمام من قبل المملكة وشعبها، ووقوفها الدائم إلى جانبها وتقديم جميع أشكال الدعم والمؤازرة وبخاصة في هذه الظروف العصيبة التي يعيشها الفلسطينيون إلى جانب بحث الجهود الدولية المبذولة والمنتظرة في إيقاف النزف الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي الآثم على الشعب الفلسطيني وقياداته.

كما أعرب الملك عن تأييد المملكة لما صدر عن الاجتماع الطارئ للجنة المتابعة المنبثقة عن القمة العربية التي عقدت مؤخرًا في القاهرة من وقوف للدول العربية كافة إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته وانتفاضته الباسلة لمواجهة السياسات والاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية وأكدت كذلك استمرار وتواصل الدعم العربي ماديًا وسياسيًا بكل أشكاله للشعب الفلسطيني.

وأكد الملك أن المملكة العربية السعودية

حكومة وشعبًا ماضية بحول الله وقدرته في مؤازرة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي البغيض حتى يتحقق له استرداد حقوقه المسلوبة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وذلك وفق القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الاثنين ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ
١٣ أغسطس ٢٠٠١م

شددت المملكة خلال جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على أن مضي إسرائيل واستمرارها في سياستها الرعناء بإثارة مشاعر المسلمين عمومًا والفلسطينيين خصوصًا وتماديها في غيها أمر لا يقبله عقل ولا تقره شريعة وسيقود المنطقة بالتالي إلى مزيد من التدهور وعدم الاستقرار.

وأكد الملك تطلع الأمة العربية والإسلامية إلى دور أكثر فاعلية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للوقوف بصرامة وحزم في وجه صلف الكيان الإسرائيلي الذي يؤكد ممارساته العدوانية عدم رغبته في السلام والسعي الحثيث نحو إفشال أي خطوة نحو تحقيقه إلى جانب عدم التزامه بقرارات الشرعية الدولية وما أبرم من اتفاقات ومعاهدات.

وأشار الملك إلى الزيارة التفقدية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد لمحافظة الطائف ولقائه أبنائه وإخوانه المواطنين في محافظة الطائف وخارجها وتفقده أحوالهم وتلمسه احتياجاتهم مؤكدًا حرص الدولة على أن تشمل التنمية والتطوير مختلف أرجاء المملكة وأن تنال المناطق الريفية والنائية حظها من النماء على ذات المستوى الذي تحظى به المدينة والقرية على حد سواء.

الاثنين ١ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ
٢٠ أغسطس ٢٠٠١م

جدد الملك فهد في جلسة اليوم التأكيد على شمولية البناء والنماء ويسر وتسهيل الإجراءات والمعاملات للمواطنين والمقيمين أينما كانوا سواء في المدينة أو القرية.

وأبدى الملك تقديره لما قطعته الوزارات من أشواط نحو تحقيق برامجها وخططها في ميزانية هذا العام وبما يعود بالخير والمصلحة على الوطن والمواطن.

الاثنين ٨ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ
٢٧ أغسطس ٢٠٠١م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن تمنياته بالتوفيق والنجاح لجميع أبنائه وبناته الطلاب والطالبات وتحقيق أفضل ما يتطلعون إليه من مستوى تحصيلي علمي.

وحث الملك أساتذة الجامعات والكليات

والمعاهد ومعلمي ومعلمات مختلف المراحل التعليمية على بذل المزيد من الجهد والعمل لبناء جيل المستقبل المتمثل بأبنائه وبناته الطلاب والطالبات في سبيل تنشئتهم على أسس راسخة وقوية من العلم والإيمان ليحافظوا على المكتسبات وليسهموا في دفع عجلة التنمية.

الاثنين ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ
٣ سبتمبر ٢٠٠١م

أكد الملك فهد لفخامة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن المملكة العربية السعودية تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد العدوان الإسرائيلي حتى نيل حقوقه المشروعة كاملة.

جدد الملك مناشدة المملكة العربية السعودية لجميع الدول المحبة للسلام بضرورة تكثيف الجهد وتفعيل الدور من أجل الوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل، وكبح جماح الاعتداءات السافرة، والاغتيالات المستمرة التي تطال قياداته وجميع المواطنين، وتكرار عمليات احتلال بعض الأراضي المحررة في تحد واضح للمواثيق والقرارات والأعراف الدولية، ونكوص عن الاتفاقات الثنائية الموقعة في هذا الشأن.

وجدد الملك التهنئة لأبنائه الطلاب والطالبات وذلك بمناسبة العام الدراسي الجديد مؤكدًا أن ما تحقق للمملكة ولله الحمد من نهضة علمية شاملة على مدى الخمسين عامًا الماضية منذ إنشاء وزارة المعارف كان بفضل الله عز وجل. ثم بما وفرته الدولة من دعم سخي للتعليم في مختلف تخصصاته ومراحله، وبجهد المخلصين من أبناء هذا الوطن الذين أشرفوا على التعليم مما حقق للمملكة نقلة نوعية في هذا المجال انعكست إيجابيًا على تطور المملكة في مختلف مراحل التنمية حيث شمل التعليم كل جزء من أرجاء الوطن، وأصبحت مؤسسات المملكة التعليمية من مدارس ومعاهد متخصصة وجامعات تضاهي ـ ولله الحمد ـ أرقى المؤسسات التعليمية في مختلف التخصصات العلمية.

الاثنين ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ
١٠ سبتمبر ٢٠٠١م

أكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن الوضع المتوتر في المنطقة الذي أفرزه العدوان الإسرائيلي يتطلب مراجعة دقيقة من المجتمع الدولي عمومًا لتحمل مسؤولياته بالمبادرة لمعالجة التطرف والانحراف الإسرائيلي الخطير عن المسار الذي رسمه العالم بقراراته الشرعية ذات الصلة لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة ووضع حد لتلك التجاوزات والعنف الإسرائيليين الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية.

الاثنين ٧ رجب ١٤٢٢هـ
٢٤ سبتمبر ٢٠٠١م

أكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن المملكة العربية السعودية وهي تعيش هذه الأيام الذكرى الحادية والسبعين ليوم الوطن الذي أكمل فيه جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ توحيد أجزاء الوطن وإعلانها تحت مسمى (المملكة العربية السعودية) أكد أنها ساعية بكل ما حباها الله من القدرات لتتم طريقًا خيرًا رسمه المؤسس ـ طيب الله ثراه ـ أبان خلاله مسارها في سياستها الداخلية والخارجية.

وقال:

«إن المملكة متمسكة وسائرة على الثوابت التي رسمها المؤسس ـ رحمه الله ـ في الحفاظ على أمن واستقرار الوطن والمواطن والتمسك بالعقيدة السمحة قولًا وعملًا، ونبذ كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية وثوابت البلاد، وفي طليعتها العنف وترويع الآمنين وقتل الأبرياء مؤكدًا انتهاج المملكة سياسة خارجية تقوم على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز أواصر الروابط وتقوية أسس التعاون على المستويات العربي والإسلامي والدولي، وبما يمكن من خدمة الإسلام وإعلاء كلمة الحق ونشر العدل والسلام على مستوى العالم».

الاثنين ١٤ رجب ١٤٢٢هـ
١ أكتوبر ٢٠٠١م

جدد الملك فهد ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في محادثته الهاتفية مع فخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبوع الماضي أن عملية السلام في المنطقة تحتاج وقفة من قبل الإدارة الأمريكية وكل الشرفاء في العالم، فالقضية الفلسطينية التي هي قضية كل عربي ومسلم سبب من أسباب عدم الاستقرار في المنطقة مشددًا على أهمية الدور الأمريكي في دفع العملية السلمية وتحقيق السلام العادل والشامل.

الاثنين ٢١ رجب ١٤٢٢هـ
٨ أكتوبر ٢٠٠١م

أشار الملك فهد بن عبدالعزيز خلال ترؤسه الجلسة إلى ما أعلنه فخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام الدولة الفلسطينية، مؤكدًا الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية للوصول إلى هذا الموقف حيث كان لدى العديد من الدول العربية علم بذلك وبخاصة القيادة الفلسطينية.

وأشار إلى أن هذا يعد توجهًا إيجابيًا ونأمل بأن يتبع ذلك خطوات عملية تؤدي إلى إنهاء الصراع وتحقيق السلام في المنطقة.

الاثنين ٢٨ رجب ١٤٢٢هـ
١٥ أكتوبر ٢٠٠١م

افتتح الملك فهد الجلسة بالشكر والثناء والحمد لله عز وجل على ما أنعم به على هذه البلاد من نعمة الإسلام وما وفقها إليه من تحكيم كتابه وسنة رسوله ﷺ.

وأكد أن الدين الإسلامي الحنيف دين الرحمة والمحبة والإنسانية، يدعو إلى التآلف والتعارف بين البشر، ويحفظ الحقوق ويحدد الواجبات للناس جميعًا، ويأمر بالقسط والعدل والإحسان، وينهى عن الجور والظلم والبغي وكل ما يمس حرمة الإنسان وحقوقه، كما يدعو إلى التبصر والعقلانية في كافة أمور وأحوال الفرد المسلم بما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمعات الإسلامية.

وسأل الملك الله سبحانه وتعالى أن يوفق المسلمين إلى توحيد الكلمة والتضامن والعمل على ما فيه مصلحة الأمة الإسلامية، وتحقيق تطلعات أبنائها والالتزام بما جاءت به الشريعة السمحة من المثل والقيم التي تكرم الإنسان وتعزز مكانته.

وأبلغ الملك المجلس بفحوى مباحثاته مع أخيه فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، وفخامة الرئيس أسياس أفورقي رئيس دولة إريتريا، وفخامة الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا الدكتور توماس كليستيل ودولة رئيسة وزراء بنغلاديش السيدة خالدة ضياء، وكذا الاتصالات والرسائل المتبادلة التي تمت بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة.

وقال:

«إن تلك المباحثات تهدف إلى خدمة مصالح الأمتين العربية والإسلامية والتشاور المستمر في تطورات الأحداث ومستجداتها على صعيد المنطقة والعالم».

الاثنين ٢٠ شعبان ١٤٢٢هـ
٥ نوفمبر ٢٠٠١م

استهل الملك فهد الجلسة بشكر الله سبحانه وتعالى وحمده على ما مَنَّ به على هذه البلاد من نعم كثيرة في مقدمتها نعمة الإسلام، ثم ما أفاء الله به من الأمن والاستقرار اللذين مكناها من تحقيق الازدهار الاقتصادي.

ووصف الملك ما أنجزته المملكة خلال السنوات الماضية بأنه قفزة نوعية شملت مختلف الجوانب التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية والزراعية والعمرانية وغيرها.

وأكد الملك أن العطاء التنموي في البلاد ينهج نهجًا مدروسًا في سياسته وأهدافه في إطار من مبادئ التشريع الإسلامي والقيم الإسلامية التي ترتكز عليها هذه البلاد..

وقال:

إن الإنسان السعودي الذي سعت الدولة

وما زالت تسعى لتنمية قدراته وإمكاناته هو محور التنمية والمستفيد الأول من ثمارها.

وشدد الملك فهد بن عبدالعزيز على أن المواطن الذي أسهم بفاعلية في عملية البناء والنماء في البلاد مطالب بالمحافظة على تلك المنجزات والمكتسبات والعمل على تعزيز وتدعيم ذلك لتحقيق المزيد من التقدم والتطور والارتقاء بالوطن ليقف في مصاف الدول المتقدمة.

الاثنين ٢٧ شعبان ١٤٢٢هـ
١٢ نوفمبر ٢٠٠١م

في مستهل الجلسة أعرب الملك فهد عن عميق شكره وتقديره لما عبر عنه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة وأصحاب السمو الأمراء وجميع المسؤولين والمواطنين داخل المملكة وخارجها والمسؤولين في الدول الشقيقة من مشاعر صادقة فياضة بالحب والوفاء تجاهه بمناسبة مرور عشرين عامًا على توليه مقاليد الحكم.

وحمد الملك خلال حديثه للمجلس الله سبحانه وتعالى على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم كثيرة لا تعد ولا تحصى بفضل تمسكها قيادة وشعبًا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبيّن ما حققته المملكة من تقدم وتطور في مختلف المجالات ما هو إلا بتوفيق الله ثم بتكاتف أبنائها وتعاونهم قيادة وشعبًا لرفعة شأن الوطن.

وقال:

«إن ما شرفت به لخدمة الحرمين الشريفين وهذا الوطن ومواطنيه لهو فخر أعتز به أنا وجميع أبناء المملكة الذين خدموها بإخلاص وتفان وضربوا أروع الأمثلة منذ تأسيس هذه البلاد في التكاتف والتعاون على الخير والترابط الوفي بين القيادة والشعب والحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية قولًا وعملًا».

الاثنين ١١ رمضان ١٤٢٢هـ
٢٦ نوفمبر ٢٠٠١م

في مستهل الجلسة أطلع الملك فهد المجلس على تقرير عن الأحداث والمستجدات على الصعيدين العربي والعالمي وفي مقدمة هذه الأحداث الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تضمنه خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولين باول من رؤى حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأعرب الملك عن ترحيبه وأمله في تجسيد واقعي وترجمة فعلية للرؤية الأمريكية والتنفيذ الفوري على أساس الشرعية الدولية التي التزمت بها كل الأطراف وأكدتها الاتفاقات الموقعة التي ترمي إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

وأطلع الملك المجلس على فحوى مباحثاته مع فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين والتي تركزت على ما يعانيه الشعب الفلسطيني من جراء استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية في تنفيذ عمليات الاغتيالات وتدمير المنازل وتجريف الأراضي والمزارع وتأكيد الملك لفخامة الرئيس ياسر عرفات الموقف الثابت إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة حتى ينال حقوقه كاملة.

كما عرض الملك على المجلس نتائج مباحثاته ومشاوراته مع أخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية التي تناولت مجريات الأحداث وما تعيشه المنطقة من تطورات وموقف البلدين منها وعملهما يدًا واحدة نحو كل ما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء للشعبين والبلدين الشقيقين والأمة عامة.

الاثنين ٢٣ رمضان ١٤٢٢هـ
٨ ديسمبر ٢٠٠١م

وجه الملك فهد إلى المجلس الكلمة الآتية بمناسبة صدور الميزانية:

«الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الأخوة المواطنون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

يسرني أن أعلن ميزانية الدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٢/١٤٢٣هـ التي بلغ حجمها مائتين واثنين مليار ريال.

لقد أعدت هذه الميزانية لتكون استكمالًا للبرنامج التنموي الذي تم اعتماده في السابق فكما تعلمون اشتملت ميزانية العام الماضي على برامج ومشاريع عديدة في قطاعات مختلفة منها التعليم والتدريب والصحة والتنمية الاجتماعية وكل ما يحقق مصلحة المواطنين.

ولهذا حرصنا في ميزانية هذا العام على أن نستكمل هذه المشاريع وذلك بإضافة الاعتمادات المالية الكافية التي تمكن من تنفيذ هذه الخطة في الوقت المحدد لتعجيل تحقيق أهدافها في أسرع وقت ممكن.

وبالإضافة إلى هذه الاعتمادات فقد اشتملت الميزانية القادمة على مشاريع تنموية جديدة في هذه القطاعات وفي قطاعات أخرى مختلفة.

ففي قطاع التعليم اعتمدت مشاريع لإنشاء مئات المدارس وعدد من الكليات للبنين والبنات، إضافة إلى افتتاح كليات جديدة للطب والصيدلة بما في ذلك إنشاء مركز الملك فهد الطبي لجراحة القلب، وتوسعة وتجهيز المنشآت التعليمية القائمة بهدف زيادة استيعاب أكبر عدد من الطلاب والطالبات.

أما في قطاع الصحة الذي يحظى باهتمامنا، فبالإضافة إلى ما اعتمد لهذا

القطاع في العام الماضي وإلى ما اعتمد لافتتاح كليات للطب والصيدلة في هذا العام فقد اعتمد له عدد من المشاريع الجديدة وتشغيل بعض المرافق الصحية القائمة ودعمها بالطاقة البشرية الكافية.

وهناك قطاعات أخرى أيضًا تمس حياة المواطن بشكل مباشر منها الخدمات البلدية ومشاريع المياه والتنمية الاجتماعية وغيرها من القطاعات التي حظيت أيضًا بنصيب وافر من المشاريع والبرامج الجديدة التي اشتملت عليها هذه الميزانية.

وسيتم خلال العام القادم ـ إن شاء الله ـ دعم موارد صندوق التنمية العقارية بألفي مليون ريال للإسهام في تعزيز قدرات الصندوق في تمويل قروض المساكن للمواطنين.

وقد أعدت هذه الميزانية بالشكل الذي يمكن ـ إن شاء الله ـ من الاستمرار في تحقيق تقدم مناسب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وختامًا أسأل الله جلت قدرته أن تكون هذه الميزانية ميزانية خير وبركة، وأن يعم بنفعها جميع المواطنين، وأن يديم على هذا الوطن نعمة الأمن الذي هو دائمًا محل رعايتنا وموضع اهتمامنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وأشار بعد ذلك في حديثه للمجلس إلى ما حظي به قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة من نصيب وافر حيث سيتم ـ بمشيئة الله ـ إنشاء (٣٦٩) مدرسة وكلية جديدة للبنين والبنات إضافة إلى مشاريع تحسين وتجهيز عدد من المنشآت التعليمية القادمة، كما سيتم تثبيت ما يزيد على (٨٦٠٠٠) ستة وثمانين ألفًا من المعنيين على البند (١٠٥) من المعلمين والمعلمات على سلم رواتب الوظائف التعليمية، وخصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية مبلغ (٢٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠) اثنين وعشرين مليارًا وثمانمائة مليون ريال.

وأضاف الملك أن القطاعات الأخرى التي تهم المواطن لقيت عناية حيث نالت قسطًا وافرًا من الاعتمادات في الميزانية الجديدة رغبة في توفير جميع الوسائل المؤدية إلى راحة المواطن وتهيئة البيئة المؤاتية للتنمية وخصص لها مبلغ (٩٥٤٥٠٠٠٠٠٠) تسعة مليارات وخمسمائة وخمسة وأربعين مليون ريال، وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وزيادات إضافية لبعض المشروعات القائمة لاستكمال تنفيذ شبكات المياه والصرف الصحي في مختلف مناطق المملكة، وسفلتة الشوارع وتصريف السيول بلغت تكاليفها الإجمالية نحو (٧١٠٠٠٠٠٠٠٠) سبعة مليارات ومائة مليون ريال.

وبلغ مخصص قطاع التجهيزات الأساسية والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى (١٠١٠٠٠٠٠٠٠٠) عشرة مليارات ومائة مليون ريال.

وبيَّن خادم الحرمين الشريفين أنه سيتم خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ زيادة موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ملياري ريال وستسهم هذه الزيادة في تعزيز قدرة الصندوق على تمويل المساكن للمواطنين. وسوف تواصل صناديق ومؤسسات التنمية الحكومية تقديم للمشاريع التنموية في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية.

واختتم حديثه عن الميزانية حاثًا المسؤولين مجددًا وبخاصة المترابطة أجهزتهم بالخدمات ذات العلاقة بالمواطنين على تيسير أداء أجهزتهم وتلمس حاجات المواطنين بما يكفل تقديم أفضل الأداء بكفاءة عالية ويحقق المزيد من التطور والتقدم الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات ـ داعيًا الله سبحانه ـ أن يحفظ بلادنا ويديم عليها نعمه.

الاثنين ٢٣ شوال ١٤٢٢هـ
٨ يناير ٢٠٠٢م

استهل الملك فهد الجلسة بالتقدير البالغ لما حققه إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من نتائج طيبة في اختتام اجتماعات الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لصالح دول وشعوب المجلس والأمتين العربية والإسلامية، وكذا لتفعيل دوره نحو الوصول إلى الغاية والأهداف التي ينشدها قادة ومواطنو دوله وتحقيق المزيد من الأمن والرخاء والاستقرار ومواكبة المستجدات والتطورات والتحديات التي تواجه الأمة.

وأعرب الملك عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها أخوه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد أثناء رئاسته وفد المملكة إلى القمة.

الاثنين ٣٠ شوال ١٤٢٢هـ
١٤ يناير ٢٠٠٢م

إن الملك فهد أكد خلال حديثه للمجلس أن هذه المرحلة تتطلب من الأمتين الإسلامية والعربية تضافر الجهود والعمل يدًا واحدة، وتغليب المصلحة العامة، وتجاوز جميع أسباب الفرقة والشتات لمواجهة التحديات، والسعي نحو تحقيق ما تصبو إليه شعوبهما من أمن واستقرار دائم بإذن الله.

الاثنين ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٢هـ
١١ فبراير ٢٠٠٢م

أعرب الملك فهد في بداية الجلسة عن ترحيب المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا بحجاج بيت الله الحرام الذين وفدوا إلى هذه الأرض الطيبة من كل فج عميق ملبين نداء الرحمن لأداء الركن الخامس من أركان الإسلام، داعيًا الله سبحانه وتعالى أن

يوفقهم، وييسر أمورهم لأداء نسك الحج على خير وجه وفق ما يحبه الله ويرضاه.

وقال الملك إن الحجاج الذي هم ضيوف الرحمن يتوافدون إلى المملكة العربية السعودية في هذه الأيام المباركات جوًا وبرًا وبحرًا، قاصدين الأماكن المقدسة، متجهين بكل جوارحهم إلى الله جل وعلا مخلصين منيبين إليه متعاونين في سبيل الخير، بعيدين كل البعد عن كل ما يكدر صفو الحج أو يؤثر على إخوانهم الحجاج، ممتثلين لأمر الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾ [البقرة، ١٩٧].

الاثنين ٤ المحرم ١٤٢٣هـ
١٨ مارس ٢٠٠٢م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن رفض واستنكار المملكة العربية السعودية للأعمال العدوانية والأعمال الإرهابية التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل ومحاولة تشريده وهدم بنيته التحتية ومؤسساته وأركانه.

وشدد خلال رئاسته مجلس الوزراء على أن هذا الوضع المعاش في الأراضي الفلسطينية ومؤسساته وأركانه يحتاج إلى وقفة دولية صادقة وحازمة لإيقاف العدوان العنيف الذي تمارسه القوات الإسرائيلية بما يتطلب تكثيف جهود العالم الحر نحو الحفاظ على سلامة المدنيين الأبرياء وتوفير الأمن والحماية لهم من ذلك العدوان الإسرائيلي الأثيم.

وأطلع الملك فهد المجلس على فحوى المباحثات والمشاورات التي أجراها وفقه الله وسمو ولي العهد الأمين مع فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ودولة رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو بيرلوسكوني ودولة رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري ودولة نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد تشيني والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا ومبعوثي قادة العديد من الدول الشقيقة والصديقة التي تركزت حول الأحداث الجارية في المنطقة وما تشهده الأراضي الفلسطينية من تصعيد عدواني وحشي من إسرائيل ضد المدنيين العزل ومماطلاتها في تحقيق السلام.

ومن جهة أخرى جدد الملك تقديم أحر التعازي والمواساة لأسر وذوي الطالبات المتوفيات في حادث الحريق الذي نشب في المدرسة المتوسطة الحادية والثلاثين للبنات في مكة المكرمة. مشيرًا إلى تشكيل لجنة عليا للتحقيق في هذا الحادث وإجراء التحقيق للوصول إلى مسبباته وأسبابه، مؤكدًا أنه ستتم محاسبة من تثبت مسؤوليته.

وشدد في هذا الصدد على حرص الدولة على حماية أرواح المواطنين والمواطنات وتوفير أفضل الخدمات والمرافق التعليمية للجميع.

الاثنين ١٨ المحرم ١٤٢٣هـ
١ أبريل ٢٠٠٢م

أعرب الملك فهد بن عبدالعزيز عن تقدير المملكة العربية السعودية للنجاح الكبير الذي حققته القمة العربية التي عقدت دورتها الرابعة عشرة في العاصمة اللبنانية بيروت مثمنًا الجهود الموفقة التي بذلها أصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني لإنجاح القمة وتحقيق ما توصلت إليه من نتائج لمصلحة الأمة العربية.

وأكد خلال رئاسته جلسة مجلس الوزراء أن ما صدر عن هذه القمة من قرارات بناءة حظيت بترحيب في الأوساط الرسمية والشعبية، خصوصًا في ما يتعلق بالموافقة بالإجماع على مقترحات المملكة التي جاءت في كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني أمام القمة واعتبارها مبادرة عربية للسلام في المنطقة.

الاثنين ٢٥ المحرم ١٤٢٣هـ
٨ أبريل ٢٠٠٢م

جدَّد الملك فهد بن عبدالعزيز وقوف المملكة الثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني في محنته داعيًا جميع العرب والمسلمين والمجتمع الدولي بأسره إلى الوقوف مع الحق والعدل ورفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وأشار لدى رئاسته جلسة مجلس الوزراء إلى بيانات فخامة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المتتابعة الداعية إلى إيقاف الهجمات الإسرائيلية في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، وبدء الانسحاب من المدن التي احتلتها دون تأخير. والعمل الفوري للتخفيف من عمليات الإغلاق والتوقف عن بناء المستوطنات وتطبيق اتفاقية جورج تينيت وتوصيات ميتشل وصولًا إلى حل سياسي عادل للقضية.

وعبَّر الملك عن تطلع المملكة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدورها المؤثر في الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والاتفاقات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الذي هو جزء لا يتجزأ من الاستقرار العالمي بما يتطلب تكثيف الجهود الخيرة لحمل إسرائيل على عدم المماطلة والتسويف الذي تهدف من

ورائه مواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية وممارسة القهر والتعسف.

الاثنين ١٧ صفر ١٤٢٣هـ
٢٩ أبريل ٢٠٠٢م

أكد خادم الحرمين الشريفين في حديثه للمجلس حرص المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على إقامة علاقات متينة مع مختلف دول العالم في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبما يحقق المصالح المشتركة والخير والأمن والاستقرار للعالم أجمع.

تطرق الملك خلال حديثه إلى ما تتسم به علاقات المملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أهمية خاصة وأن العلاقات بينهما تنبع من حرصهما المشترك على أن يسود السلام والأمن والاستقرار في العالم بالإضافة إلى تمتين المصالح المشتركة بينهما في مختلف المجالات الخيرة امتدادًا لما يربط بين الشعبين الصديقين من علاقات تاريخية تعود إلى عدة عقود.

وأكد أن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للولايات المتحدة الأمريكية تأتي في إطار تلك العلاقات الثنائية المميزة بما يتطلب ضرورة التشاور بين البلدين حول مختلف القضايا ذات الصلة. خصوصًا أن الوضع في المنطقة يشهد حاليًا تدهورًا خطيرًا بسبب السياسة العدوانية لإسرائيل التي ارتكبت جرائم لم يسبق لها مثيل في حق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتوجب معه شرح وجهة نظر المملكة والأمة العربية، ونقل واقع معاناة الشعب الفلسطيني بكل وضوح وصراحة للإدارة الأمريكية.

الاثنين ٧ رمضان ١٤٢٣هـ
١١ نوفمبر ٢٠٠٢م

ناقش المجلس في مستهل الجلسة عددًا من الموضوعات في الشأن المحلي وبخاصة ما يتعلق باستعدادات الوزارات والقطاعات الحكومية المختلفة للميزانية العامة للدولة من خلال ما قدمه الوزراء المعنيون في تلك الوزارات والقطاعات من بيانات وتقارير في هذا السبيل.

وجه الملك الجميع بالمزيد من الاهتمام بالخدمات المباشرة التي تمس حياة المواطنين ومعيشتهم بحيث تحظى هذه الخدمات بالأولوية في اعتمادات الميزانية كون المواطن هو هدف وعماد خطط التنمية التي جرى ويجري انتهاجها.

الاثنين ١٤ رمضان ١٤٢٣هـ
١٨ نوفمبر ٢٠٠٢م

في بداية الجلسة أطلع الملك فهد بن عبدالعزيز المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية والتي تركزت على الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط خاصة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير من قبل القوات الإسرائيلية بالإضافة إلى بحث المستجدات على الساحات العربية والإسلامية والدولية منوهًا بما يربط المملكة والبلدين الشقيقين من علاقات أخوية متميزة وتعاون بناء هدفه تقوية أواصر هذه العلاقات بما يعود بالخير والفائدة على بلداننا وشعوبها.

الاثنين ٢١ رمضان ١٤٢٣هـ
٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢م

استهل الملك فهد الجلسة بكلمته بمناسبة الميزانية:

«الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بحمد الله وتوفيقه أعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٢٣/١٤٢٤هـ التي بلغ حجمها مائتين وتسعة آلاف مليون ريال، بزيادة على ميزانية العام الماضي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، والتي بلغت سبعة آلاف مليون ريال.

لقد أعدت الميزانية بشكل يوائم بين هدفي الاستمرار في البرنامج التنموي المؤدي إلى زيادة النمو في الاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى معيشة المواطنين والاستمرار في ترشيد الإنفاق.

من هذا المنطلق استمرت الحكومة في إعطاء الأولوية لقطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية ومشروعات البنية الأساسية في اعتمادات الميزانية الجديدة، إذ إن تكاليف المشاريع الجديدة بالإضافة للمشاريع القائمة بلغت أكثر من اثنين وعشرين ألف مليون ريال.

ففي قطاع التعليم تعلمون ما تم اعتماده من مشاريع لإنشاء مئات المدارس وعدد كبير من كليات البنين والبنات في ميزانية العام الماضي. واستكمالًا لهذا البرنامج خصص لقطاع التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة في ميزانية هذا العام أكثر من سبعة وخمسين ألف مليون ريال شملت برامج لزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات القائمة وإنشاء مركز تدريب مهنية بالإضافة إلى مدارس جديدة وكليات مختلفة للبنين والبنات في كافة مناطق المملكة.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يزيد على ثلاثة وعشرين ألف مليون ريال تشمل إنشاء مستشفيات جديدة في

عدد من مناطق المملكة وتجهيز وتنفيذ بعض الإضافات للمستشفيات الجاري تنفيذها إضافة إلى ما خصص لتوسعة وتطوير العديد من المنشآت الصحية القائمة كما تضمنت الميزانية تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية، وتحتوي الميزانية أيضًا مشاريع وبرامج جديدة في القطاعات الأخرى مثل المياه والخدمات البلدية والطرق والتجهيزات الأساسية.

إن ما اعتمد في هذه الميزانية من برامج ومشاريع لا يعطي صورة كاملة لما تقوم به الحكومة من جهود تنموية إذ إن هناك العديد من المشاريع التي يجري تنفيذها في القطاعات التنموية تزيد تكاليفها على تسعين ألف مليون ريال وما ورد في هذه الميزانية من مشاريع هو إضافة لما يتم تنفيذه.

أسأل الله العلي القدير أن يكتب النجاح لهذه الجهود وأن يعم بنفع هذه الميزانية الوطن والمواطنين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وتطرق الملك في سياق حديثه للمجلس عن الميزانية إلى ما أشارت إليه البيانات الاقتصادية المتوفرة عن معظم الفترة المنتهية من عام ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م إلى تعزيز احتمالات تحسن أداء الاقتصاد المحلي وخاصة القطاع الخاص حيث تحسن وضع الميزانية العامة عما كان مقدرًا في بداية العام المالي ١٤٢٢هـ، واستمرار الفائض في ميزان المدفوعات وارتفاع السيولة المحلية بمعدلات ملائمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مناخ اتسم باستقرار الأسعار المحلية وسعر صرف الريال ومواصلة المصارف المحلية في تحقيق معدلات أداء جيدة من حيث الربحية والملاءة، وتقديم القروض والتسهيلات للقطاعين الخاص والعام.

وقال إن معدلات الأداء الجيدة للاقتصاد المحلي تنسجم مع الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق أهداف استراتيجيتها الشاملة للتنمية التي تتضمن تغييرات هيكلية لمختلف النواحي الاقتصادية والتنظيمية والإدارية حيث أنشئت أجهزة متخصصة، وأقر العديد من الأنظمة بهدف تهيئة المناخ الملائم لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وإيجاد الفرص الوظيفية، والاستخدام الأمثل للموارد، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأكد الملك على أن إيجاد الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية الراغبة في العمل ظل هدفًا محوريًا استحوذ على اهتمام الدولة ويتجلى ذلك في سلسلة الإجراءات التي نفذتها الحكومة مثل إنشاء صندوق الموارد البشرية ودعم قطاع التعليم والكليات المتخصصة والتقنية وكليات المجتمع وإقرار برامج للدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتيح فرصًا أكبر للتوظيف وإلزام القطاع الخاص بسعودة كاملة لوظائف مختارة بعناية وبحدود دنيا لوظائف أخرى.

وقال إن الدولة أولت في ميزانيتها القطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية

عناية خاصة حيث بلغ ما خُصِّص لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة (٥٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠) سبعة وخمسون ألفًا وخمسمائة مليون ريال، وخصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية (٢٣٢٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة وعشرون ألفًا ومائتان وثلاثون مليون ريال. وتضمنت ميزانية هذا القطاع مشاريع جديدة لإنشاء مستشفيات تتراوح سعتها من ١٠٠/٣٠٠ سرير في عدد من المناطق. وخصص للخدمات البلدية (٧٥٢٠٠٠٠٠٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة وعشرون مليون ريال، وبلغت مخصصات قطاع النقل والمواصلات (٦٥٣٥٠٠٠٠٠٠) ستة آلاف وخمسمائة وخمسة وثلاثين مليون ريال. شملت اعتماد مشاريع جديدة للطرق الرئيسة والفرعية والزراعية. وبلغ مخصص قطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى (١٣٨٥٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة عشر ألفًا وثمانمائة وخمسين مليون ريال. ومن أبرز الملامح في هذه القطاعات اعتماد ميزانية لوزارة المياه تضم جميع الأنشطة والأجهزة التي تعنى بشؤون المياه، وتضمنت الميزانية الجديدة في إطار حرص الحكومة على توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه القائمة مشاريع للمياه والصرف الصحي في مختلف مناطق المملكة بلغت تكاليفها نحو (٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة آلاف وأربعمائة مليون ريال. ومشاريع للسدود وحفر الآبار وتركيب محطات للضخ والتنقية وتوسعة وتحسين محطات التحلية القائمة، وإيصال المياه المحلاة إلى مناطق جديدة، وبرامج للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث ومختبرًا لمواصفات الإطارات والسيارات وقطع الغيار.

وأفاد الملك بأن صناديق ومؤسسات التنمية الحكومية ستواصل تقديم القروض للمشاريع التنموية في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية.

وحث الملك في اختتام حديثه عن الميزانية المسؤولين وبخاصة المرتبطة أجهزتهم بالخدمات ذات العلاقة بالمواطنين على تيسير أداء أجهزتهم وتلمس حاجات المواطنين بما يكفل تقديم أفضل الأداء بكفاءة عالية ويحقق المزيد من التطور والتقدم الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات.

الاثنين ٤ ذو القعدة ١٤٢٣هـ
٦ يناير ٢٠٠٣م

استهل الملك هذه الجلسة بإطلاع المجلس على فحوى المشاورات والاتصالات والمباحثات التي أجراها وسمو ولي العهد مع قادة عدد من الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم حول الأحداث التي يشهدها العالم أجمع وتطوراتها وبخاصة منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يوميًا وباستمرار من قتل وتدمير من قبل السلطة الإسرائيلية.

أحاط خادم الحرمين الشريفين المجلس بنتائج لقائه مع دولة رئيس وزراء باكستان مير ظفر الله جمالي الذي تناول مجمل المستجدات على الساحتين الإسلامية والدولية.

وأكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن العالم يمر في ظروف وتطورات تحتاج من الشرعية الدولية والدول كافة إلى أعمال الحكمة والروية.

وشدد الملك على أن المملكة العربية السعودية انطلاقًا من حرصها الدائم على إشاعة الأمن والاستقرار للشعوب في كل أنحاء العالم تستثمر علاقاتها دائمًا بالدول الشقيقة والصديقة وفي مختلف المحافل الدولية بما يحقق هذا الهدف النبيل الذي تنشده كل الشعوب من أجل التمكين للأمن وفق مفهومه الحضاري الشامل وبما يفضي إلى تقدم منتظم على درب التعاون الإيجابي والتكامل البناء.

الاثنين ٧ المحرم ١٤٢٤هـ
١٠ مارس ٢٠٠٣م

في مستهل الجلسة توجه الملك إلى المولى سبحانه بأن يجعل العام الهجري الجديد عام خير وبركة وسلام على أمة الإسلام وأن يزيد من أواصر لحمتها وتناصرها وتعاونها وتضامنها في جميع شؤون أمورها.

وقال:

«إن على الأمة قادة وشعوبًا أن يتأسوا بالنبي الكريم الأمين محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام في قوله وعمله، والاستفادة مما زخرت به سيرته وسيرة صحابته رضوان الله عليهم، والتعمق في فهم واستيعاب أبعاد الهجرة النبوية الشريفة ودروسها والتقيد بما جاء به الشرع الحنيف، من أجل النهوض بالأمة إلى واقع تتطلع إليه شعوبها لمواجهة ما يحدق بها حاضرًا ومستقبلًا من تحديات وأخطار».

وفي هذا السياق أكد الملك أن رسالة الإسلام تدعو إلى السلام ونبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله وألوانه. وأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يدعوان إلى الخير والسلام والطمأنينة لكل البشر بغض النظر عن ديانتهم وألوانهم ولغاتهم.

وجدد خادم الحرمين الشريفين تأكيده على عالمية الدين الإسلامي ووسطيته وسمو رسالته ونبل غايته وأنه المخرج الوحيد لما يعيشه المسلمون في العصر الحاضر من أوضاع وأزمات وذلك بتطبيق مبادئه السامية والالتزام بتعاليمه السمحة.

وأشار الملك فهد بن عبدالعزيز إلى أن الوضع المأسوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل التصعيد الإسرائيلي المتواصل واستمرار معاناته من جراء الممارسات العدوانية الإسرائيلية يتطلب وقفة دولية جادة من المجتمع الدولي والشرعية

الدولية لإرغام إسرائيل على إيقاف مخططها الرامي إلى إنهاء عملية السلام والتدمير الكامل للبنى التحتية والمساكن والمزارع الفلسطينية واغتيال الرموز الفلسطينية. وأن الشعب والقيادة الفلسطينية بأمس الحاجة إلى دعم عربي وإسلامي ودولي فاعل في ظل ما يعيشه العالم حاليًا من انشغال عن قضيته بأزمات أخرى صرفت الأنظار إليها وأتاحت للقوات الإسرائيلية فرصة التمادي في التدمير والاغتيال والتقتيل للمدنيين في ظل غياب الشرعية الدولية عن التصدي والوقوف في وجه مثل هذه الأعمال العدوانية.

وأكد الملك أن المملكة العربية السعودية تتابع باهتمام بالغ مجريات الأحداث وكذلك المناقشات في مجلس الأمن حول الوضع في العراق والاتصالات والجهود الرامية إلى تجنيب المنطقة ويلات الحرب ضد العراق وحل المشكلة بالطرق السلمية عن طريق مجلس الأمن. وتؤكد المملكة أن التخلص من أسلحة الدمار الشامل يجب أن يكون سياسة وتطبيقًا ملزمًا لكل دول المنطقة دون استثناء حتى يعم الأمن والاستقرار دولها وشعوبها كافة.

الاثنين ٦ صفر ١٤٢٤هـ
٧ أبريل ٢٠٠٣م

في مستهل الجلسة جدد الملك سعي المملكة العربية السعودية لوضع نهاية للحرب على العراق والدعوة إلى وقفها.

وأكد مجلس الوزراء أن حكومة المملكة العربية السعودية تنبه إلى ضرورة حماية المدنيين الأبرياء وتفادي الخسائر في الأرواح وأن لبغداد مدينة السلام مكانة خاصة في التاريخين العربي والإسلامي تجب مراعاتها والحفاظ على معالم المدينة التاريخية والحضارية. كما تؤكد أن الوقت قد حان لأن يقوم المجتمع الدولي ممثلًا في الأمم المتحدة بتحرك إيجابي فاعل يضمن مستقبل العراق ووحدة أراضيه وسلامة أبنائه. وسوف تبقى حكومة المملكة كعادتها مستعدة لبذل أي جهد يؤدي إلى حل ينهي المأساة ويضع حدًا لمعاناة الشعب العراقي الشقيق، وطالب المجلس مجددًا الشرعية الدولية بألا يعيقها ما يجري الآن في العراق عن متابعة ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عدوان متواصل من قبل القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

«الوقت قد حان لأن يقوم المجتمع الدولي ممثلًا في الأمم المتحدة بتحرك إيجابي فاعل يضمن مستقبل العراق ووحدة أراضيه وسلامة أبنائه. وسوف تبقى حكومة المملكة كعادتها مستعدة لبذل أي جهد يؤدي إلى حل ينهي المأساة ويضع حدًا لمعاناة الشعب العراقي الشقيق»

الاثنين ٢٧ صفر ١٤٢٤هـ
٢٨ أبريل ٢٠٠٣م

في بدء الجلسة أحاط الملك المجلس بنتائج اللقاءات والمشاورات والاتصالات التي أجراها وسمو ولي العهد وفي مقدمتها لقاؤه أخاه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الذي دار حول الأوضاع في المنطقة والعالم وبخاصة الأوضاع في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى جهود المملكة التي انطلقت لمساعدة الأشقاء العراقيين للتخفيف من معاناتهم والوقوف إلى جانبهم في هذه الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشونها حاليًا بسبب الحرب.

الاثنين ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ
٢٣ يونيو ٢٠٠٣م

أطلع الملك المجلس في بدء الجلسة على فحوى المشاورات والمباحثات والرسائل التي تلقاها وسمو ولي العهد من العديد من قادة دول العالم. ومن بينها المشاورات التي جرت مع دولة رئيس الوزراء في الجمهورية اللبنانية رفيق الحريري التي تناولت الأوضاع التي تعيشها المنطقة العربية والأحداث على الساحة الدولية وموقف البلدين الشقيقين منها.

ونوه الملك فهد بالنجاحات المتواصلة التي يحققها رجال الأمن السعوديين بفضل وعون من الله تعالى في قطع دابر الإرهاب وملاحقة الإرهابيين الذين يروعون الآمنين في بعض مناطق المملكة ومنها أقدس بقعتين مكة المكرمة والمدينة المنورة حرسهما الله، والوصول إلى من يقف خلفهم ويدعمهم بأي شكل من أشكال الدعم. وقدّر ما أبداه المواطنون من تلاحم وتعاون في سبيل استمرار الاستقرار الأمني في المملكة وقطع دابر كل ما يؤثر على الوحدة الوطنية.

الاثنين ١٥ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ
١٤ يوليو ٢٠٠٣م

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى اللقاءات والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من الدول العربية والإسلامية والصديقة حول مجريات الأحداث في المنطقة والعالم، وموقف المملكة العربية السعودية تجاه قضايا الساعة ومساعيها الدؤوبة من أجل نصرة الحق والعدل.

وتطرق الملك إلى الزيارة التفقدية التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني إلى محافظة الطائف ولقائه بأبنائه وأخوانه المواطنين وافتتاح عدد من المشروعات التنموية فيها.

وأكد الملك فهد حرص الدولة على أن تشمل مشروعات التنمية جميع أرجاء الوطن بما يحقق المزيد من النماء والتطوير في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية.

كما أثنى الملك فهد بن عبدالعزيز على ما أبداه المواطنون لسمو ولي العهد حفظه الله من ولاء وتقدير، وذلك خلال الزيارة التفقدية التي قام بها سموه لمحافظة الطائف وأن هذه المشاعر الطيبة ليست بمستغربة على أبناء هذا الوطن العزيز.

على صعيد آخر أبدى الملك فهد تقديره للمشاعر الوطنية الصادقة التي عبر عنها رجال القوات المسلحة والحرس الوطني ورجال الأمن إثر صدور الأمر السامي بشأن تقدير الشهداء والمصابين من العسكريين في كل القطاعات أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال ما أوضحته البرقيات المرفوعة من سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وسمو نائب رئيس الحرس الوطني وسمو وزير الداخلية.

وتحدث الملك فهد للمجلس عن أبعاد وخلفيات هذا التقدير من الدولة الذي يهدف إلى تكريم الشهداء والمصابين الذين قدموا أنفسهم وأرواحهم خدمة لدينهم وفداء لوطنهم ودفاعًا عن أمنه واستقراره وسلامة مواطنيه ومن يعيش على ثراه الطاهر، وتوفير الرعاية والحياة الكريمة لأسرهم وذويهم.

وفي الشأن العراقي وبخصوص تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي فالمؤمل أن يكون هذا خطوة بناءة في اتجاه تلبية طموحات الشعب العراقي في الأمن والحياة الكريمة مما يؤدي إلى إنشاء الحكومة الشرعية التي يرتضيها الشعب العراقي لضمان استقلال العراق ووحدته وسيادته على أرضه ووطنه.

الاثنين ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ
٢٨ يوليو ٢٠٠٣م

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها وسمو ولي العهد مع أخيهما فخامة الرئيس عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال والتي تناولت المستجدات على الساحتين الإسلامية والدولية.

ونوه خادم الحرمين الشريفين في حديثه للمجلس بالجهود الكبيرة التي قام بها رجال الأمن لإحباط عدة عمليات إرهابية، كما أشاد بالتعاون البناء الذي قام به المواطنون مع رجال الأمن في مواجهة ما تتعرض له المملكة من إرهاب مؤكدًا أن هذا الحس الأمني من رجال الأمن والقوات المسلحة والاستخبارات العامة والمواطنين يجسد حرص الجميع ولله الحمد وتفانيهم لترسيخ الاستقرار في الوطن العزيز والحزم من الجميع لردع كل من تسوّل له نفسه المساس بأمن الوطن والمواطن.

الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ
٤ أغسطس ٢٠٠٣م

أعرب المجلس عن ترحيبه الجم بموافقة خادم الحرمين الشريفين التي أعلنها صاحب السمو الملكي ولي العهد عن قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مثمنًا ما سيكون له بمشيئة الله تعالى من أثر في الإسهام بإيجاد قناة للتعبير المسؤول والمناخ النقي الذي تنطلق منه المواقف الحكيمة والآراء المستنيرة التي تصدر من علماء الوطن ومفكريه ومثقفيه مستندة إلى التمسك بالعقيدة الإسلامية وبوحدة هذا الوطن.

وأعرب الملك فهد عن تقديره للجهود الكبيرة التي يبذلها رجال الأمن والمسؤولون عنه والمواطنون عامة في متابعة وتعقب فلول المجرمين الذين يمارسون ترويع الآمنين ويهددون أمن واستقرار الوطن والعمل الجاد والدؤوب للقضاء على شأفة الإرهاب وتوطيد دعائم الأمن.

جدد الملك فهد التأكيد على الدور المنوط والمطلوب من العلماء والمشايخ والمثقفين والمفكرين وأولي الرأي والتأثير والأسرة والمجتمع عمومًا تجاه توعية الشباب بوسطية الإسلام وبتعاليمه السمحة وتبصيرهم بالبعد عن الغلو والأفكار والأوهام البعيدة عن قيم وتعاليم الدين الإسلامي والتي لا تمت له بصلة.

كما أكد الملك فهد بن عبدالعزيز أن كل مسلم يسير على خطى الهدي النبوي الحكيم هو داع للحق صادح به منافح عنه خادم لهذا الدين، يعرف ويدرك ما يخدم الإسلام وفق تعاليمه، وما هو ضار به وبالمسلمين، ويرفض رفضًا قاطعًا أي فكر ضال وشاذ دخيل على هذا الدين.

وأوضح الملك فهد أن تلك الفئة الضالة التي تتبنى مثل تلك الأفكار الهدامة والشاذة وما تزرعه من انحلال في عقول قلة من الشباب غير المدرك لفداحة الخطأ والجرم والمرتكب هدفها بعيد عن الدين وهو الإفساد في الأرض وقتل النفس البريئة بغير حق.

الاثنين ١٣ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ
١١ أغسطس ٢٠٠٣م

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها وسمو ولي العهد مع دولة رئيس وزراء فلسطين الدكتور محمود عباس ومبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وكذلك الاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الأيام الماضية مع العديد من مسؤولي الدول الشقيقة والصديقة حول ما تشهده المنطقة والعالم من تطورات وأحداث خاصة على صعيد إحلال السلام في المنطقة.

وأشاد الملك فهد بالجولة العربية التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني. مبينًا

أن هذه الجولة تتم في إطار سياسة المملكة الثابتة القائمة على دعم التضامن العربي وتقوية أواصر الروابط بين الدول العربية الشقيقة.

وجدد الملك فهد خلال حديثه للمجلس مواقف المملكة العربية السعودية الداعية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، وبما يضمن للشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وهو ما تدعو إليه مبادرة سمو ولي العهد، التي تبنتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م وأصبحت مبادرة عربية للسلام.

الاثنين ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ
٢٥ أغسطس ٢٠٠٣م

أطلع الملك المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها الملك فهد مع دولة رئيس الوزراء الباكستاني ظفر الله خان جمالي، وتناولت الأوضاع الراهنة على الساحتين الإسلامية والدولية، وآفاق التعاون بين البلدين الشقيقين، وسبل تطويرها وتعزيزها. بالإضافة إلى نتائج اللقاءات والمشاورات والمباحثات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية.

وأكد الملك فهد أن الدولة لن تدخر جهدها في ما من شأنه أن يحقق الراحة والطمأنينة لأي مواطن في أي جزء من الوطن، وأن الاهتمام والدعم والمتابعة متواصلة بحول الله لمواجهة أي عارض، والوقوف مباشرة مع المواطن في ما يلحقه من أذى.

وأشار الملك إلى أن منطقة جازان كغيرها من مناطق المملكة تحظى بكل الاهتمام والرعاية ومن بينها الزيارات المتكررة للوزراء وكبار المسؤولين للمنطقة لتلمس احتياجات المواطنين وتحقيق المزيد من الرقي في كل الخدمات المقدمة عبر الأجهزة المختلفة.

الاثنين ٥ رجب ١٤٢٤هـ
١ سبتمبر ٢٠٠٣م

أحاط الملك المجلس في مستهل الجلسة بفحوى المشاورات والاتصالات والمباحثات التي جرت خلال الأيام الماضية مع قادة ومسؤولي العديد من الدول الشقيقة والصديقة حول ما تشهده المنطقة والعالم من تطورات.

الاثنين ١٩ رجب ١٤٢٤هـ
١٥ سبتمبر ٢٠٠٣م

أطلع الملك المجلس على ما دار من مشاورات ومباحثات واتصالات خلال الأيام الماضية مع قادة ومسؤولي الدول العربية والإسلامية والصديقة حول تطورات الأحداث في المنطقة والعالم وبخاصة الوضع المتأزم في فلسطين.

الاثنين ١٠ شعبان ١٤٢٤هـ
٦ أكتوبر ٢٠٠٣م

أعرب الملك عن استنكار المملكة للعدوان الذي تعرضت له الجمهورية العربية السورية من قبل إسرائيل أمس الأحد، واعتبره عملًا استفزازيًا خطيرًا، وانتهاكًا لسيادة سوريا ولمبادئ القانون والأعراف الدولية.

وشدد المجلس على أن الاعتداء الإسرائيلي يزيد خطورة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ويعرقل المساعي المبذولة لتحقيق السلام المنشود، ويعود بها خطوات إلى الخلف.

وأطلع الملك المجلس على فحوى المباحثات والمشاورات والاتصالات واللقاءات التي أجراها وسمو ولي العهد خلال الأيام الماضية مع بعض قادة دول العالم ومبعوثيهم، وفي مقدمة تلك اللقاءات لقاء فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، ودولة النائب الأول لرئيس جمهورية السودان علي عثمان طه، ودولة المستشار الاتحادي الألماني غيرهارد شرودر التي تناولت مجريات الأحداث خصوصًا على صعيد المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وما يتطلبه الموقف في الأراضي الفلسطينية من تحرك دولي لوضع حد للعدوان الإسرائيلي المتكرر على الفلسطينيين، ولإيجاد الحلول للقضية الفلسطينية وإنقاذ عملية السلام في المنطقة وفق ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق وذلك من دون مماطلة أو تسويف.

الاثنين ١٧ شعبان ١٤٢٤هـ
١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م

أطلع الملك المجلس في بدء الجلسة على نتائج المباحثات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع العديد من المسؤولين من مختلف دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية.

وأطلع المجلس على تقرير شامل لمجمل الأحداث والتطورات على صعيد المنطقة والعالم وبخاصة الأوضاع الفلسطينية المحتلة ومستجدات الأمور على صعيد الوضع في العراق.

وأشار المجلس في هذا الصعيد إلى خطورة الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية ليس على صعيد الساحة الفلسطينية والشعب الفلسطيني فحسب وإنما تماديها في تهديد الأمن والسلم في المنطقة عبر عدوانها على الجمهورية العربية السورية الشقيقة وإطلاقها التهديدات بممارسة المزيد من العدوان داعيًا الشرعية الدولية إلى القيام بواجبها حيال هذه الأعمال والتهديدات المكشوفة التي تسعى من خلالها إسرائيل إلى تقويض كامل عملية السلام وإجهاض كل مبادرة على أي صعيد ومن بينها خطة خارطة الطريق.

الاثنين ٩ رمضان ١٤٢٤هـ
٣ نوفمبر ٢٠٠٣م

أطلع الملك المجلس في مستهل الجلسة على فحوى المباحثات والمشاورات والاتصالات واللقاءات التي أجراها وسمو ولي العهد مع بعض قادة الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة التي تركزت على مستجدات الأحداث على صعيد المنطقة وبخاصة ما يواجهه الشعب الفلسطيني من عدوان متواصل من القوات الإسرائيلية طالت حياة المواطنين وممتلكاتهم ومنازلهم ومزارعهم ومختلف شؤون حياتهم اليومية، وضرورة وجود موقف دولي واحد صارم وحازم للوقوف في وجه هذا العدوان، والعمل على دفع مسيرة السلام إلى الأمام وفق ما قررته الشرعية الدولية وما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

وتطرق المجلس إلى تطورات الأحداث في العراق، متطلعًا إلى أن يسود هذا البلد الشقيق الأمن والاستقرار ويعود عراقًا مزدهرًا مستقرًا ومستقلًا يحافظ على وحدته وكامل سيادته بوجود حكومته الشرعية، معربًا بهذا الخصوص عن أسفه لعدم حضور ممثلين عن العراق اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الذي عقد في دمشق.

وعلى الصعيد المحلي تناول المجلس جملة من الأمور التي تتعلق ببعض الأجهزة الخدمية حيث جدد خادم الحرمين الشريفين التأكيد على القائمين على تلك الأجهزة والمسؤولين فيها بسرعة إنجاز حاجات المواطنين وأعمالهم والعمل على كل ما فيه التيسير لأمورهم دون تأخير.

الاثنين ١٦ رمضان ١٤٢٤هـ
١٠ نوفمبر ٢٠٠٣م

أعرب الملك عن شديد الأسى وعن مواساته وتعازيه لأسر وذوي الضحايا الذين قضوا في التفجيرات التي استهدفت أطفالًا ونساءً ورجالًا آمنين مطمئنين في مجمع المحيا السكني غرب مدينة الرياض من قبل ثلة إرهابية مجرمة تجردت من الإيمان والإنسانية في شهر المغفرة والرضوان، هدفها الإفساد في الأرض وقتل النفس التي حرم الله قتلها وإتلاف الأموال والأملاك.

وشدد الملك فهد على العزم والتصميم على مواجهة الإرهاب والتصدي بقوة لهذه الأعمال الإجرامية الشريرة والوصول إلى المجرمين الذين يقومون بمثل تلك الأعمال ومن يقف خلفهم بعون الله تعالى والضرب بيد من حديد لكل من يحاول العبث بأمن البلاد أو استقرارها وطمأنينة وأمان المواطنين والمقيمين.

وتناول المجلس بعد ذلك وبتوجيه كريم تقارير عن سير أعمال الخدمات التي تقدمها مختلف الأجهزة الحكومية للمعتمرين وزوار الحرمين الشريفين خلال هذا الشهر وما اتخذ من استعدادات من قبل الرئاسة العامة

لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي لاستقبال العشر الأواخر من رمضان، وما تشهده هذه الأيام المباركة من توافد المعتمرين والزوار لأداء العمرة والزيارة وأداء صلاتي التراويح والقيام في الحرمين الشريفين.

وأشار معاليه إلى أن الملك فهد أكد ضرورة توفير جميع أسباب الراحة والطمأنينة والهدوء للمصلين داخل الحرمين الشريفين والساحات المحيطة بهما وتهيئة جميع المرافق الخدمية للتيسير عليهم، داعيًا الله سبحانه أن يتقبل من الجميع صيامهم وقيامهم وصالح أعمالهم.

الاثنين ٢٠ ذو القعدة ١٤٢٤هـ
١٢ يناير ٢٠٠٤م

أطلع خادم الحرمين الشريفين في مستهل الجلسة مجلس الوزراء على فحوى المباحثات التي أجراها وسمو ولي العهد مع جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية والتي تناولت المستجدات على الساحتين العربية والإسلامية والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل المزيد من دعمهما وتعزيزهما لكل ما يخدم الشعبين والأمتين العربية والإسلامية.

كما تناولت المباحثات مع جلالة الملك عبدالله الثاني حالة الجمود التي أصابت عملية السلام بسبب السياسات الإسرائيلية المتعنتة ودعوة المجتمع الدولي بأن يكون حذرًا من أي إجراءات أحادية الجانب لإنشاء واقع جديد على الأرض كالتمادي في بناء الحائط المشؤوم لأنه ليس في هذا العمل فقط تهديد بابتلاع أراض فلسطينية جديدة وأنما تهديد للدول المجاورة لنزوح الفلسطينيين إليها.

كما أطلع الملك المجلس على فحوى اللقاءات والرسائل والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة والمبعوثين الدوليين والتي تناولت مستجدات الأوضاع على مختلف الصعد.

واستعرض المجلس تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، مجددًا تأكيد المملكة على بذل المزيد من الجهود من قبل الأسرة الدولية في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني والوقوف بحزم ضد سياسة العنف الإسرائيلية المنافية للشرعية الدولية وعدم السماح لإسرائيل بالاستمرار في سياستها الرامية إلى إفشال الجهود الرامية لإحلال السلام.

وعبر مجلس الوزراء عن قلق المملكة البالغ من استمرار أعمال العنف والتفجيرات التي ذهب ضحيتها العديد من العراقيين الأبرياء وغيرهم، واستهدفت أيضًا المؤسسات الدولية والإنسانية. مؤكدًا على أهمية استتباب الأمن في العراق ليحقق الشعب العراقي ما يصبو إليه من سيادة واستقرار.

الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٤هـ
١٩ يناير ٢٠٠٤م

أعرب المجلس في مستهل الجلسة عن ترحيب المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا بضيوف الرحمن الذين قدموا إلى البلاد من كل أنحاء العالم تلبية لنداء الحق جل وعلا لأداء الركن الخامس من أركان الإسلام.

وقال الملك فهد في حديثه للمجلس أن المملكة هيأت بعون الله لضيوف الرحمن الذي وفدوا ويفدون إلى الأماكن المقدسة برًا وبحرًا وجوًا لأداء الفريضة كل أسباب الراحة والاطمئنان والسلامة لكي يؤدوا مناسكهم بخشوع وخضوع متوجهين بكل جوارحهم إلى الله سبحانه متضرعين منيبين إليه بعيدين عن كل ما قد يكون سببًا في تعكير صفو الحجيج وأمنهم وسلامتهم.

أحاط الملك فهد المجلس بفحوى اللقاءات والاتصالات والمشاورات التي تمت خلال الأيام الماضية مع الزعماء والقادة والمسؤولين في العديد من الدول الشقيقة والصديقة حول مجريات الأحداث وما تشهده الساحات العربية والإسلامية والدولية من تطورات.

«المملكة قيادة وحكومة وشعبًا ستقف بكل قوة أمام كل من يريد النيل من استقرارها وأمنها»

الاثنين ٢٢ صفر ١٤٢٥هـ
١٢ أبريل ٢٠٠٤م

في مستهل الجلسة أشار المجلس بقلق إلى الأوضاع في العراق وما تشهده الساحة العراقية من استمرار لأعمال المواجهات التي ذهب ضحيتها كثير من المدنيين الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال في المدن العراقية.

وأكد الملك في هذا الصدد أهمية تحقيق واستتباب الأمن في العراق للوصول إلى ما يصبو إليه العراقيون من الاستقرار والانطلاق نحو استعادة السيادة والبناء وإعادة الإعمار ليعود العراق إلى ممارسة دوره الإيجابي عضوًا فاعلًا في المجتمع الدولي وفي محيطه العربي والإسلامي ولن يتحقق ذلك إلا من خلال اضطلاع الأمم المتحدة بالدور الأساسي الذي يجب أن تؤديه وفق النظم والقرارات واللوائح ذات الصلة حتى تستشعر الأسرة الدولية أن النظام العالمي الرشيد لا يزال بخير ولمصلحة الجميع وأمنهم وسلامتهم.

الاثنين ٧ ربيع الأول ١٤٢٥هـ
٢٦ أبريل ٢٠٠٤م

في مستهل الجلسة أعرب الملك عن شكره وتقديره للمشاعر الكريمة والدعوات الطيبة التي تلقتها المملكة تضامنًا معها تجاه العمل الإرهابي الآثم الذي وقع في مبنى الإدارة العامة للمرور بمدينة الرياض، وما نتج عنه

من قتل لأنفس مسلمة معصومة حرم الله قتلها من رجال الأمن والمارة والمجاورين للموقع، وما تركه من إتلاف للممتلكات من مبانٍ وغيرها. سائلًا الله سبحانه وتعالى المغفرة والرحمة للشهداء، وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر وحسن العزاء وأن يمنَّ على المصابين بالشفاء وأن يرد كيد الكائدين في نحورهم.

وبين في حديثه للمجلس أن هذا عمل إجرامي قامت به الفئة الضالة المنحرفة، التي استحوذ عليها الشيطان بغية زعزعة الأمن، وترويع الآمنين، وإزهاق أرواح الأبرياء، والسعي في الأرض فسادًا، متخذة من الدين ستارًا وهو براء منها. مؤكدًا أن رجال الأمن في هذه البلاد الطاهرة يقفون على ثغر من ثغور الإسلام يدافعون عن دينهم وعن وطنهم ضد هؤلاء الإرهابيين الضالين المجرمين ولن تثني هذه الأعمال الإجرامية عزائمهم.

الاثنين ١٢ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ
٣١ مايو ٢٠٠٤م

في بدء الجلسة عبر خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره للمشاعر الكريمة التي عبر عنها قادة الدول العربية والإسلامية الشقيقة والصديقة ورؤساء المنظمات والهيئات الدولية، وما أبدوه من تضامن مع المملكة تجاه الأعمال الإجرامية الآثمة التي وقعت في مدينة الخبر من قبل الفئة الضالة المنحرفة المجرمة، وما نتج عنها من قتل لأنفس بريئة حرم الله قتلها، كما أعرب خادم الحرمين الشريفين عن تعازيه لجميع أسر الضحايا من مواطنين ومقيمين داعيا الله أن يلهم أهلهم وذويهم الصبر وحسن العزاء، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل، وأن يرد كيد الكائدين في نحورهم.

وشدد خادم الحرمين الشريفين على أن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها الفئة الضالة لن تنال من قوة ووحدة ومكانة المملكة العربية السعودية، وتلاحم شعبها مع قيادتها، ولن تزيد هذا الوطن إلا قوة وصلابة في محاربة الإرهاب أيًا كانت صوره وأساليبه.

وأكد أن المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبًا ستقف بكل قوة أمام كل من يريد النيل من استقرارها وأمنها وكل من يحاول التأثير على دورها في خدمة الإسلام والمسلمين، والتأثير على ما بنته من علاقات متميزة مع الدول الشقيقة والصديقة وما حققته من مكتسبات اقتصادية وحضارية وعلمية وثقافية وما اضطلعت به منذ تأسيسها من دور متميز على مختلف الأصعدة وفي المحافل الدولية المختلفة.

وبيَّن خادم الحرمين الشريفين في حديثه للمجلس أن الدين الإسلامي بريء من هذه الأعمال الإجرامية التي تهدف للإفساد في الأرض، وترويع الآمنين، منوهًا في هذا الصدد ببسالة رجال الأمن في المملكة، وما أبدوه من شجاعة وإقدام دفاعًا عن دينهم

ووطنهم ضد هذه الفئة الضالة. مؤكدًا أن هذه الأعمال لن تثني عزائم رجال الأمن في هذا الوطن ومشدّدًا في الوقت ذاته على الدور المهم والأمانة الملقاة على عاتق المواطن في التعاون مع رجال الأمن للتصدي لهذه الفئة وعدم التستر عليها.

وأكد الملك أنه قد أصبح كل مواطن ومواطنة مجندين لخدمة بلدهم لمكافحة هذه الآفة وأن كل مسؤول في الأجهزة الحكومية يعتبر جنديًا هدفه الأول والأخير أن يعمل بقدر ما يحتاجه الموقف من جهد مضاعف ويقظة في أداء الواجب لخدمة وطنه والمواطنين والمقيمين.

الاثنين ١٩ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ
٧ يونيو ٢٠٠٤م

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أن المملكة ستواصل بجهود رجال الأمن وتعاون المواطنين، ملاحقة ما تبقى من الفئة الضالة التي تسعى من خلال أعمالها الإجرامية بقتل الأنفس المعصومة البريئة وتدمير الممتلكات والإفساد في الأرض إلى النيل من أمن البلاد واستقرارها.

وأضاف الملك فهد في كلمة خلال جلسة مجلس الوزراء أمس أن هذه الفئة الباغية بممارساتها التخريبية لن تخدم إلا أعداء الأمة والمتربصين بها داعيًا إلى دور أكبر للمواطنين في فضح أهداف هذه الفئة وكشف نيّاتها ومخططاتها ومحذرًا من الوقوع في حبائل التستر عليها أو السكوت عنها.

الاثنين ٢٨ رجب ١٤٢٥هـ
١٣ سبتمبر ٢٠٠٤م

في مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى المباحثات التي أجراها وسمو ولي العهد مع دولة رئيس وزراء باكستان شوكت عزيز التي تركزت على مجريات الأحداث على الساحتين العربية والإسلامية، والعلاقات الأخوية القوية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، ووسائل دعمها وتعزيزها لكل ما يخدم صالح الأمة الإسلامية.

كما أطلع الملك المجلس على نتائج المشاورات والمباحثات واللقاءات والاتصالات التي تمت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم والتي تناولت مستجدات الأحداث على الصعيدين الفلسطيني والعراقي.

وشدد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على أن الجرائم الإسرائيلية المتواصلة التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني من قتل وتشريد وتهجير وهدم للمنازل وتجريف للأراضي والمزارع، وتدمير مختلف البنى التحتية للدولة

الفلسطينية لن تزيد الوضع في المنطقة إلا تأزمًا. ودعا المجتمع الدولي عامة إلى الضغط على إسرائيل لحملها على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي والالتزام بما ورد في خارطة الطريق.

الاثنين ٢٠ شعبان ١٤٢٥هـ
٤ أكتوبر ٢٠٠٤م

في بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصالات والرسائل والمباحثات والمشاورات التي تمت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة حول تطورات الأحداث على الساحة الدولية ومواقف المملكة منها.

وأكد خادم الحرمين الشريفين في حديثه للمجلس أن ما تشهده الساحة الدولية من أحداث مفجعة وصراعات دامية يحتم على المجتمع الدولي والأمم المتحدة العمل الجاد وتضافر الجهود لتعميق مفاهيم الحوار ورفع مستوى التفاهم والتعارف بين الأمم والحضارات وإشاعة ثقافة السلام بما يحقق احترام الإنسان ويرسخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة وينبذ العنف والظلم والتمييز العنصري.

وناشد المجلس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التدخل لوقف أعمال الإبادة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني وهدم المنازل، وتصعيدها للعدوان العنصري والإرهاب الذي تمارسه على قطاع غزة وبخاصة مخيمي جباليا ورفح.

كما يستدعي ذلك عملًا دوليًا جماعيًا لوقف هذه الممارسات الإرهابية والعدوان الإسرائيلي الغاشم الذي يستهدف إبادة الشعب الفلسطيني. مطالبًا اللجنة الرباعية ومجلس الأمن على وجه الخصوص لاتخاذ موقف صارم ضد هذه الأعمال الإجرامية التي تتنافى وأبسط حقوق الإنسان.

وجدد خادم الحرمين الشريفين دعوة المملكة العربية السعودية جميع الدول لتسخير كل جهد ممكن في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، والمحرضين عليه والممولين له إيمانًا منها بأن الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة يجب التصدي لها بتعاون جميع الدول وتضامنها في مواجهته.

وأكّد في هذا الصدد رفض المملكة وإدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعاونها مع المجتمع الدولي للقضاء عليه، ودعمها التام لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالإرهاب، مؤكدًا أن عزم المملكة على استضافة مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في شهر ذي الحجة القادم الموافق لشهر فبراير/ شباط ٢٠٠٥م يأتي انطلاقًا من موقفها الثابت ضد هذه الظاهرة وضرورة تعاون المجتمع الدولي لمحاربتها.

الاثنين ٤ رمضان ١٤٢٥هـ
١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م

في مستهل الجلسة أعرب الملك عن تطلعه إلى أن يحقق الله جل وعلا للأمة ما تصبو إليه من أمن واستقرار ورخاء، وأن يكون هذا الشهر موعدًا لمراجعة النفس، والعمل الدؤوب نحو إذابة جميع ما يعترض سبيل الأمة من عوائق تقف حائلًا في طريق عزتها ومنعتها، وأن يعيده على الأمة الإسلامية بالخير والبركات.

الاثنين ١٨ رمضان ١٤٢٥هـ
١ نوفمبر ٢٠٠٤م

عبَّر خادم الحرمين الشريفين عن الشكر لله عز وجل على ما منَّ به على هذه البلاد من نعم كثيرة، منها نعمة الأمن والاستقرار، والتي من أبرزها مواصلة الاقتصاد الوطني السعودي نموه وقوته، وتحقيق نتائج جيدة، وقدرته على تجاوز الآثار السلبية للازمات التي شهدتها المنطقة.

وعلى الجانب الفلسطيني أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني عن تمنياتهما ودعائهما لفخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين بالشفاء العاجل من العارض الذي ألمَّ به والعودة إلى بلاده معافى وبصحة جيدة بعون الله ليكمل مسيرة خدمة القضية والشعب الفلسطينيين التي حمل لواءها وهمها طوال سنين عديدة. مؤكدين ـ حفظهما الله ـ وقوف المملكة العربية السعودية وسعيها الدائم مع دولة فلسطين وشعبها وقضيتها العادلة حتى يتحقق لها بحول الله نيل كامل الحقوق المشروعة.

وأطلع المجلس بعد ذلك على فحوى الرسائل والاتصالات والمشاورات التي أجراها وسمو ولي العهد مع عدد من قادة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة حول تطور الأحداث على مختلف الأصعدة، خصوصًا الأوضاع المأسوية التي يعاني منها الشعبان الشقيقان في فلسطين والعراق. مجددًا مناداة المملكة ومناشدتها المجتمع الدولي السعي نحو إيقاف الاقتتال في الأراضي العراقية، والضغط على إسرائيل وإجبارها على احترام حقوق الإنسان الفلسطيني، ومنعها من مواصلة عدوانها السافر على الأبرياء، وتحديها المجتمع الدولي، وإصرارها على الحلول أحادية الجانب.

الاثنين ٣٠ رمضان ١٤٢٥هـ
١٢ نوفمبر ٢٠٠٤م

حث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، المسلمين أن يستشعروا معاني الوحدة التي جمعت بينهم طيلة شهر رمضان والمتمثلة بصيام النهار وقيام الليل وأن يستحضروا معاني الدين القيمة ليكونوا أخوة متحابين متكاتفين على معنى الخير. وحمَّلا الحكومة الإسرائيلية مسؤولية فشل عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب اتباعها سياسات تتنافى مع أسس ومبادئ العملية السلمية التي ينبغي أن ترتكز إلى تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وتنفيذ خريطة الطريق للوصول إلى حل دائم وعادل وشامل. وجدد الملك فهد والأمير عبدالله دعوتهما لتكاتف جهود العالم أجمع لتحريك عملية السلام والمضي بها إلى غايتها المنشودة.

وفي الشأن العراقي أشار الملك فهد والأمير عبدالله إلى أنهما يشعران بأسى وقلق من تدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق العراقية. ونتوجه إلى الشعب العراقي بكل فئاته من أجل رص الصفوف والعمل يدًا واحدة لتكريس أمن وسلامة بلادهم والحفاظ على وحدتها الوطنية.

جاء ذلك في كلمة مشتركة وجهها الملك فهد والأمير عبدالله لمناسبة عيد الفطر تلاها عنهما عبر الإذاعة والتلفزيون السعودي وزير الثقافة والإعلام الدكتور فؤاد الفارسي وهنّآ فيها الأمة الإسلامية بحلول عيد الفطر.

وقال الملك فهد والأمير عبدالله في كلمتهما المشتركة: «أيها الأخوة المسلمون، إن ديننا دين رحمة وإحسان فالله عز وجل بعث محمدًا ﷺ هاديًا وبشيرًا وأرسله رحمة للعالمين قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء، ١٠٧] ومن مقتضيات التحلي بالرحمة والاتصاف بالإحسان التمسك بمكارم الأخلاق».

وأشارا إلى أن من تمام الرحمة معاملة الناس بالحسنى والبر بهم والقسط إليهم، قال تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٨﴾ [الممتحنة، ٨].

وأوضح الملك فهد والأمير عبدالله في كلمتيهما للأمة الإسلامية أن المسلم الحق أبعد ما يكون عن الإفساد في الأرض والسعي في الخراب لأنه يعلم حق العلم أن الله عز وجل نهى عن الفساد في الأرض والسعي في الخراب، وتوعد المفسدين بأشد العذاب وحرم الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرمًا. ولئن ابتلينا بفئة ضل أفرادها الطريق المستقيم وحادوا عن جادة الصواب وانحرفوا عن تعاليم الدين فسعوا في الأرض فسادًا وقتلوا الأنفس وروعوا الأمنين زاعمين أن ذلك من الدين وما هو من الدين، ولكن الشيطان سوّل وأملى لهم. فقد أخذنا على أنفسنا عهدًا أن نتعقب أفراد هذه الفئة أيًا كانوا ونحكم

فيهم شرع الله بلا هوادة ولا لين، وذلك بعد أن أتحنا لهم مهلة للرجوع عن غيهم سائلين الله عز وجل أن يهدي الضال ويرد المنحرف ويقضي على المفسد ويعيننا على القيام بواجبات هذا الدين على الوجه الذي يرضيه عنا إنه ولي المتقين.

الاثنين ٢٥ شوال ١٤٢٥هـ
٨ ديسمبر ٢٠٠٤م

استهلت الجلسة بآيات من القران الكريم، ثم وجه خادم الحرمين الشريفين إلى المجلس الكلمة التالي نصها وألقاها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء عبدالعزيز السالم بمناسبة صدور الميزانية للسنة المالية ١٤٢٤ ـ ١٤٢٥هـ:

«الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

إخواني المواطنين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

على بركة الله يسرني أن أعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٢٥/ ١٤٢٦هـ التي يبلغ حجمها (٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مائتين وثمانين ألف مليون ريال، بزيادة على ميزانية العام المالي ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ بلغت (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسين ألف مليون ريال، والتي تتزامن مع بداية خطة التنمية الثامنة، وما تحمله من برامج تنموية تهدف إلى تعزيز قوة الاقتصاد الوطني ونموه وتحقيق التنمية الشاملة.

وقد حرصنا على إعطاء الأولوية لاستثمار النمو الملحوظ في الإيرادات العامة للإسراع بإنجاز كل ما من شأنه توفير الخدمات الضرورية للمواطنين، ودفع مسيرة التنمية مع استمرار إعطاء الأولوية لخفض حجم الدين العام.

وباعتبار الميزانية العامة للدولة الأداة الأساسية لتحقيق ذلك فقد أعدت بحيث تتضمن توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية للوزارات والمؤسسات الحكومية، ولمواصلة تحديث وصيانة المعدات والمرافق والمحافظة عليها، وإكمال ما بدئ في تنفيذه من مشاريع. كما تتضمن مشاريع تنموية وخدمية جديدة تهدف إلى توفير الخدمات للمواطنين، وتعزيز التنمية، ودور القطاع الخاص فيها، ويصل ما اعتمد من مشاريع جديدة إلى ما يقارب ضعف ما اعتمد في ميزانية السنة المالية الماضية، مع أن تلك الميزانية كانت حافلة بالمشاريع التنموية والخدمية، وروعي في اعتمادها التوزيع المتوازن بين احتياجات مناطق المملكة.

وقد بلغ ما اعتمد للإنفاق على التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والفني والمهني ما نسبته (٢٥) خمسة وعشرون بالمئة من اعتمادات الميزانية العامة للدولة. وبهدف تحسين البيئة التعليمية والتدريبية، وتوسيع طاقتها الاستيعابية وتنويع، وتطوير

مخرجاتها بما يوائم متطلبات سوق العمل وزيادة فرص التوظيف للمواطنين اعتمد في الميزانية الجديدة مشاريع تعليمية وتدريبية عديدة من أبرزها إنشاء وتجهيز (١٤٢٠) مدرسة للبنين والبنات ودعم التعليم العالي بإنشاء وتجهيز مبنى (٢٢) كلية و(٤) مستشفيات جامعية وإنشاء وتجهيز (٦١) منشأة تعليمية وتدريبية (تقنية وفنية ومهنية).

وامتدادًا للبرنامج الهادف إلى توفير الرعاية الصحية الأولية التي تسهم بشكل كبير بإذن الله في الحفاظ على الصحة والتعامل مع الأمراض بوقت مبكر تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء وتجهيز مراكز للرعاية الصحية الأولية بمختلف مناطق المملكة وصل عددها إلى (٤٢٠) مركزًا (أي نحو ثلاثة أضعاف ما اعتمد لها بميزانية السنة المالية الماضية). كما تضمنت إنشاء (٢٣) مستشفى جديدًا وتأثيث وتجهيز وتوسعة وتحديث وتطوير المنشآت والمرافق الصحية القائمة.

كما تضمنت هذه الميزانية اعتمادات جديدة لتطوير الخدمات البلدية، ودعم القطاع الزراعي، وشملت تطوير تقنية المعلومات في الحكومة، واعتمد تنفيذ شبكات الطرق التي يصل مجموع أطوالها في الميزانية الجديدة إلى (٦٧٠٠) ستة آلاف وسبعمائة كيلومتر. وبلغ ما اعتمد لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والسدود أكثر من سبعة عشر ألف مليون ريال».

وأوضح الملك أن الميزانية الجديدة تضمنت برامج ومشروعات جديدة، ومراحل إضافية لبعض المشروعات التي سبق اعتمادها تبلغ تكاليفها نحو خمسة وسبعين ألفًا وخمسمائة مليون ريال (٧٥٥٠٠٠٠٠٠٠).

وقال:

«إنه قد روعي عند إعداد الميزانية الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والطرق وبعض مشروعات البنية الأساسية.

وقد تميزت هذه الميزانية بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشروعات تنموية جديدة تشمل كافة مناطق المملكة، وستساعد هذه المشروعات ـ بإذن الله ـ على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الاستثمار الخاص كما روعي فيها أن تكون في حدود الموارد المتاحة بحيث تحقق التوازن بين النفقات والإيرادات».

وبلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة سبعين ألفًا ومائة مليون ريال (٧٠١٠٠٠٠٠٠٠).

ومن منطلق ما توليه الحكومة من أهمية للتعليم وتوفير البيئة المناسبة له وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة اعتمدت في الميزانية

الجديدة مشروعات تبلغ نحو أربعة عشر ألفًا وستمائة وخمسين مليون ريال (١٤٦٥٠٠٠٠٠٠٠).

أما ما يخص الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فقد بلغ ما تم تخصيصه لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو سبعة وعشرين ألفًا ومائة مليون ريال (٢٧١٠٠٠٠٠٠٠).

أما المشروعات الجديدة في القطاع الصحي فقد بلغت تكاليفها أربعة آلاف وستمائة مليون ريال (٤٦٠٠٠٠٠٠٠). وتشمل إنشاء وتجهيز أربعمائة وعشرين مركز رعاية صحية أولية في مختلف مناطق المملكة بتكاليف بلغت ألفًا وخمسمائة مليون ريال (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠) وإنشاء ثلاثة وعشرين مستشفى تبلغ سعتها السريرية ثلاثة آلاف ومائة وخمسين سريرًا (٣١٥٠) تبلغ تكاليفها ألفًا وستمائة وخمسين مليون ريال (١٦٥٠٠٠٠٠٠٠). وفي ما يخص الخدمات البلدية بيَّن رعاه الله أن المخصص لهذا القطاع يبلغ عشرة آلاف وستمائة وخمسين مليون ريال (١٠٦٥٠٠٠٠٠٠٠).

وحرصًا على تحسين وتطوير الخدمات وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية اعتماد مشروعات جديدة وإضافات لتكاليف بعض المشروعات القائمة بلغت تكاليفها الإجمالية نحو سبعة آلاف ومائتي مليون ريال (٧٢٠٠٠٠٠٠٠). وتشمل مشروعات لتنفيذ التقاطعات والأنفاق والجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن بهدف فك الاختناقات المرورية. إضافة لاستكمال تنفيذ مشروعات السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول ومشروعات التخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية بمختلف مناطق المملكة.

وفى مجال النقل والاتصالات قال خادم الحرمين الشريفين: إن مخصصات هذا القطاع بلغت ثمانية آلاف وثمانمائة وخمسين مليون ريال (٨٨٥٠٠٠٠٠٠٠)، شملت اعتماد مشروعات طرق جديدة وسريعة ومزدوجة ومفردة يقارب أطوالها ستة آلاف وسبعمائة كيلومتر (٦٧٠٠) وتبلغ تكاليفها نحو سبعة آلاف مليون ريال (٧٠٠٠٠٠٠٠٠).

وبلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى تسعة عشر ألفًا ومائتي مليون ريال (١٩٢٠٠٠٠٠٠٠).

واهتمامًا بتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه وخدمات الصرف الصحي فقد تضمنت الميزانية الجديدة مشروعات في مختلف مناطق المملكة للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ومحطات للضخ والتقنية ومحطات لتحلية المياه تبلغ تكاليفها نحو سبعة عشر ألفًا ومائتي مليون ريال (١٧٢٠٠٠٠٠٠٠) منها ثلاثة آلاف وخمسمائة مليون ريال (٣٥٠٠٠٠٠٠٠) لمشروعات تعزيز مصادر المياه وشبكات المياه، وأربعة آلاف

ومائة مليون ريال (٤١٠٠٠٠٠٠٠٠) لمشروعات محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي؛ وتسعة آلاف وستمائة مليون (٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠) لمشروعات تحلية المياه. كما أنه يجرى حاليًا تنفيذ مشروعات للمياه والصرف الصحي وتحلية المياه تبلغ تكاليفها حوالي تسعة وعشرين ألف مليون ريال (٢٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠).

وفي مجال الصناعة ولغرض جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تضمنت الميزانية مشروعات جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير البنية التحتية للصناعات البتروكيماوية.

وفي ما يخص صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية سيتم في ميزانية هذا العام ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ زيادة رأسمال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ تسعة آلاف مليون ريال ورأسمال بنك التسليف السعودي بمبلغ ألفي مليون ريال.

وستسهم هذه القروض بإذن الله في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني ويتوقع أن يبلغ حجم القروض المقدمة للعام ١٤٢٥/ ١٤٢٦هـ عشرة آلاف مليون ريال (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠).

وفي ما يتعلق بتطورات الاقتصاد الوطني فمن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م. وفقًا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة تسعمائة وواحدًا وثلاثين ألفًا وثمانمائة مليون ريال (٩٣١٨٠٠٠٠٠٠٠) بالأسعار الجارية محققًا بذلك نموًا بنسبة (١٦,٩) في المائة. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد نموًا تبلغ نسبته (٥,٣) في المائة.

ويتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص نموًا نسبته (٦,٧) في المائة بالأسعار الجارية وبنسبة (٥,٧) في المائة بالأسعار الثابتة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة لها نموًا إيجابيًا إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٦,٤) في المائة. وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٧,٨) في المائة. وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤,٥) في المائة. وفي نشاط التشييد والبناء (٧,٥) في المائة. وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٩) في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع التي ستمول من فائض الميزانية والتي سبق أن صدر فيها أمر سام كريم باعتماد مبلغ ٤١ ألف مليون ريال فهي إضافة لما اعتمد إنفاقه على المشاريع في ميزانية هذا العام.

وحث خادم الحرمين الشريفين جميع المسؤولين وبخاصة المرتبطة قطاعاتهم وأجهزتهم بالخدمات التي تمسّ المواطن والمواطنين على تيسير أداء قطاعاتهم وتلمس احتياجات المواطنين بما يحقق تقديم أفضل الأداء بمشيئة الله تعالى.

الاثنين ٢٥ صفر ١٤٢٦هـ
٤ أبريل ٢٠٠٥م

أطلع الملك المجلس في بدء الجلسة على نتائج المباحثات والمشاورات واللقاءات التي تمت خلال الأيام الماضية مع عدد من المسؤولين ومبعوثي قادة الدول الشقيقة والصديقة حول مجريات الأحداث في المنطقة والعالم.

وجدد خادم الحرمين الشريفين تأكيد المملكة العربية السعودية على استئصال شأفة الإرهاب ومحاربة الفئة الضالة.

وأشاد بحسن تعامل رجال الأمن مع مثل هذه الأحداث وحرصهم على تجنيب المواطنين شرورها وعدم الإضرار بهم والحفاظ على أرواحهم، وكذا الوصول إلى هدفهم بالقضاء على أولئك المعتدين الضالين بأقل قدر من الخسائر في الأرواح.

الاثنين ١٦ ربيع الأول ١٤٢٦هـ
٢٥ أبريل ٢٠٠٥م

في مستهل الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين عن ارتياحه لما حققه ويحققه رجال الأمن من جميع القطاعات العسكرية من نجاحات أمنية متوالية بتوفيق الله جل وعلا في ملاحقة وتتبع أفراد الفئة الضالة، وتضييق الخناق عليهم، والقبض على عدد من المطلوبين أمنيًا في أقدس البقاع مكة المكرمة، وإحباط مخططاتهم التخريبية، ودحر شرورهم ومكائدهم في محاولاتهم اليائسة لزعزعة الأمن مؤكدًا أن الدولة ماضية بحول الله في ملاحقة تلك الفئة الضالة والقضاء عليها.

وأوضح معالي وزير النقل وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور جبارة بن عيد الصريصري في بيانه لوكالة الأنباء السعودية أن الملك هنأ بانتهاء المرحلة الثالثة من عمليات الاقتراع لانتخابات أعضاء المجالس البلدية في عدد من مناطق المملكة وإتمامها بنجاح متمنيًا لكل من تم التصويت لهم تحقيق تطلعات منتخبيهم في خدمة مدنهم ومحافظاتهم ومراكزهم.

وأكد خادم الحرمين الشريفين اهتمام المملكة وسعيها الدائم إلى تدعيم وتطوير وتنمية العلاقات داخل الأسرة الدولية.

وتناول الملك في هذا الصدد الأهمية التي يمثلها مؤتمر القمة الأفرو ـ آسيوية الذي عقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا بمناسبة مرور خمسين عامًا على مؤتمر باندونغ الذي أعلن خلاله عن قيام حركة عدم الانحياز، ودوره في تعزيز التضامن بين دول القارتين، وتحقيق المزيد من الإنجازات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتطرق إلى الاهتمام المتواصل للمملكة وسعيها الدؤوب إلى تقديم العون الإنمائي الميسّر للدول النامية، إدراكًا منها لما تواجهه كثير من هذه الدول من مصاعب اقتصادية

واجتماعية، وكذلك الدور الريادي للمملكة في تقديم المساعدات الإنسانية للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في الدول المنكوبة.

وأشار خادم الحرمين الشريفين في هذا الشأن إلى إعلان المملكة خلال هذا المؤتمر اعتماد مبلغ أربعمائة مليون دولار أمريكي للدول المتضررة من كارثة (تسونامي) تقدم على شكل قروض تنموية ميسرة لتمويل مشاريع إعادة الإعمار وتوفير التمويل والضمان للصادرات.

القسم الثاني

الخطب والكلمات في مجلس الشورى

قراءة موجزة لخطب الملك فهد بن عبدالعزيز في جلسات مجلس الشورى نجده يحدد السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، والأسس التي قام عليها مجلس الشورى ومهماته ودوره في المجتمع نوجزها بما يلي:

- التأكيد على الثوابت التاريخية التي ترتكز عليها المملكة العربية السعودية ومن هذه الثوابت الإسلام عقيدة وشريعة والذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وإقامة حدود الله، والحكم بالعدل بين الناس، وإكرام العلم والعلماء، واتخاذ الشورى قاعدة في إدارة الحكم وتدبير شؤون البلاد لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران، الآية ١٥٩].

- الأمن والاستقرار الذي تشهده المملكة هو نتيجة المنهج القويم الذي نسير عليه، هذا المنهج المبني على الإيمان العميق بالله ورسالته.

- إن ما نقوم به من بناء وإصلاح وتعمير هو لصالح الوطن والمواطن سعيًا لراحته وتوفير خدماته، وقد جعلنا مصلحة المواطن نصب أعيننا في كل ما تتخذه الدولة من إجراءات وتصرفات، وكذلك استغلال موارد الدولة وطاقتها لخدمة المواطن وطموحاته في التقدم والمدنية.

ومما يلحظ أن الملك فهد بن عبدالعزيز في كل خطبه وكلماته يؤكد على خدمة المواطن والوطن قبل كل أمر آخر.

- الثقة بالمواطن السعودي كبيرة، والشعور بالمسؤولية الوطنية، والمساندة لنا في البناء والتنمية للإنسان والدولة في المملكة آمال عظيمة تعقدها عليه وهو أهل لها.

- إن خدمة بيوت الله عامة، والحرمين الشريفين خاصة، هي لطلب مرضاة الله، ومن ثم لتأمين راحة الحجيج وتيسير سبل أداء مناسكهم.

- سوف نعمل على رفع مستوى الوطن إلى أرقى المستويات علميًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

- الروح الأخوية الإيمانية التي يتضمنها الخطاب يصل الملك بالمجتمع وأفراده حتى يصبح الجميع أسرة واحدة وبخاصة حينما يقول الملك فهد: «وأرجو من الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى، ويجعلنا هداة مهتدين، ويجعلنا عند حسن ظن مواطنينا فينا، تبتدئ من أخيكم الذي يتكلم الآن وإلى إخوانكم الآخرين، وإلى أعضاء مجلس الوزراء، وإليكم أنتم في إطار واحد، والهدف واحد، والمبدأ واحد وأهم المبادئ هو التمسك بالكتاب والسنة».

- الاهتمام بالقطاع الخاص وإعطاؤه دورًا أكبر في التنمية والإسهام في استيعاب الخريجين من الشباب، حيث إن استيعابهم مسؤولية وطنية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد ونقل التقنية إلى المملكة ومن هذا المنطلق أُنشئ المجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العامة للاستثمار ليقوما بهذا الدور المهم.
- التوسع في مجال إعداد الأجيال وتهيئتهم لخدمة بلادهم، وذلك عن طريق التعليم العام والتعليم العالي، وقد قطعت الدولة أشواطًا كبيرة في التعليم العام وإنشاء آلاف المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، والتعليم العالي، وذلك بإنشاء الجامعات في شتى مناطق المملكة.
- حقوق الإنسان حماها الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا، وعندما أصدرنا النظام الأساسي للحكم نصت مادته السادسة والعشرون على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- الإسلام دين الاعتدال والوسطية، ولا مكان للإرهاب في شريعته وهو يرفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله.
- الإصلاح الحقيقي هو الإصلاح النابع من عقيدة الأمة وتراثها، وإن لكل منا دورًا مسؤولًا ومواطنًا في هذا الإصلاح، وعلى كل منا مسؤولية، وله حقوق وعليه واجبات.

أما السياسة الخارجية كما نقرؤها في هذه الخطب فنوجزها بما يلي:

- الثوابت التي ترتكز عليها السياسة الداخلية، هي نفسها ترتكز عليها السياسة الخارجية، وهذه الثوابت هي الإسلام عقيدة وشريعة.
- وعلى المستوى الإقليمي تعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وأن يكون سندًا للوحدة العربية والإسلامية.
- دعم جامعة الدول العربية وتعزيز فاعليتها لتكون قادرة على الاستمرار في خدمة الأمة العربية، ونصرة قضاياها المصيرية.
- تعزيز صفوف الأمة الإسلامية، ونصرة شعوبها، ودعمهم لنيل حقوقهم المشروعة، وفي هذا الإطار دعم منظمة المؤتمر الإسلامي ونصرة جميع القضايا الإسلامية، وعلاقاتنا معهم مبنية على روابط الأخوة والمحبة.
- علاقات المملكة مع دول العالم مبنية على الوضوح والثبات والعلاقات الحسنة في ظل الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والعمل معًا على تحقيق العدل وتعزيز أسس الأمن والاستقرار في العالم، لما فيه خير البشرية جمعاء.

الدورة الأولى ـ السنة الأولى
الثلاثاء ١٥ رجب ١٤١٤هـ
٢٨ ديسمبر ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ.

أيها الإخوان،

هذا اليوم، هو من أطيب الأيام التي سوف أسجلها في قرارة نفسي، وسوف يسجلها لكم الوطن، الحمد لله والشكر لله والثناء عليه أن وطنكم عندما أراد أن يصل إلى ما يريده كل مواطن في هذه البلاد، من تنظيمات تتماشى مع العقيدة الإسلامية نصًا وروحًا، وجد في أبنائنا ـ الحمد لله ـ من الكفاءات والمقدرة والسداد في جميع الأمور، إن كانت من الناحية السياسية، أو من الناحية الاجتماعية، أو من الناحية الدينية وهي أهم شيء، أو من ناحية العلم بما تطور العالم إليه، وما وصل إليه من المخترعات الجديدة سواء كانت تتعلق بالنواحي الاقتصادية، أو تتعلق بتطوير البلدان في جميع المجالات فوجد ـ الحمد لله والشكر له ـ أن الأعداد التي أمامي هي جزء من أعداد كبيرة، من إخوانكم في المملكة في جميع المناطق.

فعندما قيل أو حُدِّد العدد المقرر أن يكون لمجلس الشورى، وفيه من سأل في إحدى الجلسات، أو في الاجتماعات مع المواطنين يسألني أنا أنه كيف اخترت هذا العدد من المواطنين؟ فقلت: لماذا لم تسألني كيف اخترت من اخترت؟ نحن والحمد لله أغنياء بالله، ثم بإخوانكم في كل مناطق المملكة العربية السعودية، فلسنا في حاجة لاختيار أو تفضيل واحد على الآخر، طبقات متساوية إذا كانت من النواحي الدينية ـ الحمد لله ـ هناك طبقات لها قيمتها، ولها وزنها ومعرفتها بحقائق عقيدتها ـ مع العلم أنه ليس فيكم أحد لم يدرس الدراسات المتكاملة في ما يتعلق بالعقيدة الإسلامية، وهذا هو الفخر الوحيد الذي تفتخر به هذه البلاد.

أما من حيث تشعّب الأمور التي يحتاجها الوطن فوجدت طاقات على أرقى المستويات، سواء كان من يعملون في الدولة في الجامعات، أو في المرافق العامة الأخرى، أو من المواطنين الذين قاموا بأعمال جليلة لتطوير وطنهم. إذًا الطاقات البشرية موجودة، وهذه من نعم الله التي لا تُعد ولا تحصى. نعم أول موجودة وهذا هو الواقع والحقيقة، كلنا نعلم قبل ثلاثين سنة ـ إذا رجعنا للوراء ثلاثين سنة ـ ما هي الطاقات الموجودة عندنا؟ نعم فيه طاقات والحمد لله، وتقوم بأعمال أخرى، إن كانت سياسية، أو صناعية، أو زراعية، أو تكنولوجية أما نهضة السعودية فقد انطلقت عندما تقرر أن تكون هناك وزارة معارف؟! وهي من ضمن الوزارات التي شُكلت في عهد الملك سعود رحمة الله عليه.

فالانطلاقة التي انطلقها الوطن من

الناحية التعليمية، أنا اعتبرها قياسًا للأمم في ما يتعلق بما نراه الآن، أعود مرة ثانية وأقول في الإطار الحكومي أو في الإطار الخاص بالمواطنين في أعمالهم.

ماذا يعني هذا؟ يعني هذا أن الطاقات السعودية عندها الاستعداد المتكامل، وتتقبل تمامًا ما هو مفيد من الناحية الدينية أو من الناحية الدنيوية، وأنا لا أقول هذه مبالغة ولا مديحًا لكم، ولا شيء لا أقل ولا أكثر، ولكن شهد بهذه الأمور رجالات العلم.

وعندما شُكل مجلس منكم والحمد لله، والمجالس الأخرى التي في المناطق، وصلتنا برقيات وتهنئات من كثير من زعماء العالم، سواء كانوا من العرب أو من غير العرب، كل منهم يقول: إن الاختيار الذي اختير من الطبقات لمجلس الشورى، اختيرت طبقات يمكن أن تؤدي العمل الجليل لوطنكم.

أنا أعرف ذلك، وحكومتكم تعرف ذلك، والمواطنون يعرفون ذلك مع بعضنا بعضًا، لكن كون هذه الأشياء تأتي من خارج وطننا، لتهنئة المملكة العربية السعودية بالطاقات البشرية التي هي الآن سوف تؤدي إن شاء الله ما أوكل إليها من أعمال مع مجلس الوزراء.

أعتقد بأن التنظيم الذي وجد له ميزات كبيرة، وهي من أساسية في وضع المملكة، هي بلد تتمسك بالعقيدة الإسلامية نصًا وروحًا، ولا تقبل أمرًا «لا يتماشى مع العقيدة الإسلامية».

إذًا من الناحية التنظيمية فالعقيدة الإسلامية من أفضل الأنظمة التي وجدت قاطبة، فلا أفضل منها من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الاجتماعية، ولا من الناحية العلمية، ولا من الناحية التي سوف يجدها الإنسان في حياته.

إذًا عقيدتنا الإسلامية غنية بجميع الأمور كلها من أولها إلى آخرها، تبتدئ بالكبير وتنتهي بالصغير، لم يفرط القرآن في شيء، رب العزة والجلال أبان ما أبانه في كتابه العزيز، وأوضحه رسوله النبي الكريم وخلفاؤه الراشدون وأمة المسلمين.

إذًا نحن نمشي على أفضل هدي، ونمشي على أفضل الطرق وأحسنها، ولا يعنينا بأي حال من الأحوال من يعترض أو يقول: لماذا لا تكون انتخابات؟ الانتخابات بطبيعة الحال موجودة في العالم ولا أحد يعترض عليها ولا لنا دخل فيها، لكن نحن نمشي في الطريق الذي أبانه كتاب الله العزيز ورسوله وخلفاؤه الراشدون.

إذًا نحن لا نمشي في طريق غلط، بل نتبع أمرنا الذي أمرنا أن نتبعه، فمن أعظم الأيام وأفضلها مثل هذا اليوم الذي أرى أكثر الأبناء والإخوان ـ فيه ـ منهم من عرفته من قديم الزمان، ومنهم من عرفته من عمله المفيد والبنَّاء والحمد لله ـ لقد أرادت الدولة أن تهيئ نفسها في مجالس لتستفيد البلاد، ويسود التنظيم على أساس قواعد ثابتة، وهي القواعد الإسلامية والحمد لله.

إذًا لا يعنينا أحد، نحن لا نعترض على أحد، ولا نتدخل في شؤون أحد، ولكن في نفس الوقت لا نسمح لأحد أن يتدخل في شؤون المملكة العربية السعودية، نحن بلد سوف نتمسك إن شاء الله بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ لا نحيد عنها بأي حال من الأحوال، مع العلم بأن الأخطاء توجد، وأن الخطأ سواء كان من المجموعة أو من أي فرد، لا أنا ولا أنتم ولا أحد يستطيع أن يقول أو يدّعي أنه معصوم عن الخطأ، لم يعصم عن الخطأ إلا رسول الله ﷺ.

ولكنني في نفس الوقت أنه عندما أريد جمع عدد من المواطنين في مجلسكم الموقر الشورى لم تكن المادة أو الطاقات البشرية قليلة بل كانت متوافرة ولله الحمد في جميع المجالات وهذا التنظيم في ما سبق موجود، ولكن قد يجوز أن يكون وجوده لم يعط المطلوب منه وقيل الكثير عنه وتحدثنا عنه، إنما ظروف معينة قد يجوز أخرت هذا الأمر، إلى أن انتهى في ما انتهى إليه مثل ما تعلمون.

فنشكر رب العزة والجلال على ما أنعم به علينا من استقرار في هذا البلد، ونحن لسنا في حاجة لأحد، إلا أن نهتم اهتمامًا متكاملًا في: كيف تكون معاملتنا مع ربنا عز وجل المعاملة التي لا يعلمها أحد إلاَّ الإنسان نفسه، أو في بيته أو في مسكنه.

فمن المؤكد إن شاء الله بحول الله وقوته أن هذا المجلس الموقر، سوف يعطي نتائجه المطلوبة لرفع مستوى الوطن إلى أرقى المستويات، وسوف يكون محل الثقة ومحل الاحترام والتقدير.

وأرجو من الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى، ويجعلنا هداة مهتدين، ويجعلنا عند حسن ظن مواطنينا فينا، تبتدئ من أخيكم الذي يتكلم الآن وإلى إخوانكم الآخرين، وإلى أعضاء مجلس الوزراء، وإليكم أنتم. نحن في إطار واحد، والهدف واحد، والمبدأ واحد، وأهم هذه المبادئ هو التمسك بالكتاب والسنة.

نعم هناك أغلاط وهناك أخطاء، ولولا الأخطاء ما أبين، في كتاب الله، كيف تعالج هذه الأخطاء؟ لان البشر بشر، وترك الإنسان أن يتصرف هو، وأين يضع نفسه، هل يضع نفسه في المكان الذي يكون أقرب لرقي الأخلاق، وأقرب للمستويات العالمية جدًا؟ مع العلم أنه ما فرط في الكتاب من شيء.

أرجو من الله أن يوفقنا لما يحبه ويرضى، ويجعلنا هداة مهتدين متماسكين.

أنا شخصيًا وأعضاء مجلس الوزراء كلنا في إطار واحد، والهدف واحد وأرجو من الله أن ينصر دينه ويعلي كلمته، ويكفينا شر من فيه شر، وأن يحفظ هذه البلاد آمنة مستقرة عادلة منصفة، وأختم كلمتي هذه بأن أقول لوجه الله أنا الآن أمام رجال من الوطن على أرقى المستويات، في جميع المجالات كلها، وهذا من حسن الحظ وإلى اللقاء إن شاء الله مرة أخرى في اجتماعات خيرة وشكرًا لكم.

الدورة الأولى ـ السنة الثانية
الأحد ٧ شعبان ١٤١٥هـ
٨ يناير ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

وعلى بركة الله.

نلتقي معكم أيها الإخوة في بدء اجتماعات مجلس الشورى، في السنة الثانية من الدورة الأولى، نلتقي بعد مضي عام من افتتاح مجلسكم الموقر، الذي يعتبر امتدادًا لعملية الشورى التي لم تنقطع في هذه الدولة منذ قيامها وعبر عهودها الثلاثة، إذ إن الصلة التي تربطنا حكومة ومواطنين ظلت قائمة على الدوام على المحبة، والثقة، والشورى من دون حواجز أو قيود، وظل الباب المفتوح والمجالس المفتوحة سمة من سمات الممارسة الحقيقية اليومية للشورى، وتبادل الرأي، وهذا ما أكد عليه النظام الأساسي للحكم، كما شكل مجلسكم الموقر مع مجالس المناطق التي تعتبر مجالس شورى في مناطقها، جسورًا إضافية من جسور الاتصال والمشاركة، لإيصال الرأي والمشورة، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير الملتزم عن ملاحظاتهم، وآرائهم في إطار من النظام والإخلاص، والعمل على كل ما يحقق المصلحة العامة وخدمة الوطن.

لقد شهد العام الماضي تكوين مجلسكم الموقر، ومجالس المناطق، والأنظمة الأخرى وهي أنظمة لم تأت من فراغ وانما هي حصيلة تجاربنا العلمية منذ تأسيس الدولة، فنحن لم نقتبس أنظمة موضوعة لغيرنا، وعلى من يريد تقييم نظمنا أن ينظر إليها بحد ذاتها وإلى نتائجها، من دون مقارنة بنظم أخرى، فنظمنا منبثقة من شريعتنا الإسلامية الخالدة التي هي القاعدة والأساس، وما يتنافى أو يتعارض معها فهو مرفوض، ولا مكان له في هذه البلاد، وإننا في الوقت الذي نعبر فيه ارتياحنا للإنجازات التي حققها المجلس في عامه الأول، ونحيي الجهود التي بذلها الإخوة أعضاء المجلس في عامه الأول، ونحيي الجهود التي بذلها الأخوة أعضاء المجلس، فإننا نود أن نؤكد عزمنا بإذن الله ـ على دعم مسيرة المجلس، وتعزيز أهدافه، والاستفادة القصوى من أغراضه وفق ما هو مرسوم في نظامه، وإن أمام مجلسكم مهمات جسام لأداء الواجب المنوط به، وتعزيز إنجازاته بعد أن أشاد الجميع في الداخل والخارج بنظامه، وحسن اختيار أعضائه.

أيها الإخوة:

إن دولتكم التي قامت منذ ما يزيد على مئتين وخمسين سنة، وتوحدت في هذه المملكة منذ ما يزيد على ستين عامًا، قامت على تحكيم شرع الله، وسنة نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وصبغت بذلك تعاملها

داخليًا وخارجيًا، وسنظل ـ بإذن الله ـ متمسكين بهذا المبدأ لأننا نجزم أن فيه عزتنا، ورفعتنا، وسعادتنا في الدنيا والآخرة.

وإن من نعم الله التي لا تحصى على هذه البلاد، نعمة التمسك بالعقيدة الإسلامية، ثم ما من به الله علينا من الأمن، والاستقرار، والرخاء والازدهار، وإن من واجبنا أن نحمد الله على هذه النعمة، ثم نحافظ عليها ونوفر الأسباب والوسائل لاستمرارها. وانطلاقًا من هذا المبدأ سعت حكومتكم لاستغلال ما أنعم الله به علينا من ثروات، للقيام بأسرع تنمية، شملت جميع مجالات الحياة التي تهم المواطن، ونهيِّئ له الحياة الشريفة والكريمة، في التعليم، والزراعة، والصناعة، والخدمات، والتشييد والمواصلات، والاتصالات، وكافة حقول التنمية.

ففي مجال الأمن، عملت الحكومة على توفير الأمن لمواطني هذه البلاد والمقيمين فيها، وقاصدي الحرمين الشريفين، وإقامة حدود الله التي بها تحيا النفوس، ويستقر الأمن، وينصرف الناس مطمئنين إلى معاشهم.

وللحفاظ على هذا الأمن وما تحقق من إنجازات فقد سعت الدولة وما زالت لتطوير قواتها المسلحة بجميع قطاعاتها ومسؤولياتها، وتزويدها بما يلزمها للدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء يقع عليه في عالم لا يحترم إلا القوي، مستعينين بالله ثم بسواعد أبنائنا للدفاع عن عقيدتنا وبلادنا ومكتسباتها.

أيها الإخوة:

لقد عاش العالم في العقد الأخير أوضاعًا اقتصادية مضطربة، تأثرت بذلك كل دول العالم، ومنها بلادكم، وزاد في ذلك تكاليف الحروب التي تعرضت لها منطقنا، وبذلنا الكثير من أجل صد العدوان، وإزالة آثاره، وحماية البلاد، وصاحب ذلك انخفاض في أسعار النفط ضاعف الأثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية، وبالرغم من ذلك كله فقد تمكن الاقتصاد السعودي ـ بحمد الله ـ من استعادة عافيته بشهادة كثير من الخبراء الاقتصاديين العالميين، وتسعى الحكومة لكي ينطلق الاقتصاد السعودي نحو النمو والتطور ولتحقيق ذلك قامت الحكومة في السنة المالية الحالية بتنفيذ موازنة تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي في القطاعات التي لا تمس حياة المواطنين، وسيستمر ذلك إن شاء الله، كما تسعى الحكومة لتخصيص بعض المشروعات الإنتاجية، والخدمات التي تمتلكها الدولة، بحيث يشارك المواطن في تحديث مرافق مصادر إنتاج بلاده، مع تشجيع القطاع الأهلي وتوسيع نطاقه، وتعزيز قاعدته وإيجاد مصادر أخرى للدخل.

وتحقيقًا للمقاصد الشرعية للمجتمع المسلم، ستواصل مؤسسات الرعاية الاجتماعية تقديم الرعاية القصوى لمستحقيها كما ستواصل مؤسسات الإقراض الصناعي، والزراعي، والعقاري جهودها لخدمة المواطنين.

أيها الإخوة:

ولأهمية الأمن الغذائي شجعت الحكومة الزراعة، ودعمت المزارعين حتى تم إيجاد قاعدة زراعية قوية وحديثة، كما قامت الدولة ببناء العديد من المشاريع في مجالات التعليم والصحة، وتحلية المياه، والاتصالات، والطرق السريعة بما في ذلك الأنفاق والجسور مما هو معلوم ومشاهد، ولن تقف الدولة عند حد في تطوير ما هو قائم بل وإنشاء كل ما يحتاجه المواطن في جميع مجالات الحياة.

أيها الإخوة:

إن دولتكم قامت على هدى من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، تسعى بكل جهودها لتيسير ما يهم المواطن في أمر دينه، فأنشأت لذلك وزارة مختصة هي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، التي تمثل إضافة لما هو قائم من مؤسسات تختص بمثل هذه الأمور مثل إدارة البحوث العلمية والإفتاء، وهيئة كبار العلماء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجامعات المتخصصة في الدراسات الشرعية كما لم تغفل أهمية الدعوة الإسلامية التي أخذت هذه البلاد على عاتقها مهمة تبليغها وفق ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فتم إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ومجلس الدعوة والإرشاد، ليساهما معًا في ترتيب هذه الأمور وتعزيزها، وتسهيل مهمة الدعاة، وإعمار المساجد.

أيها الإخوة:

لقد كرم الله سبحانه وتعالى هذه البلاد بوجود الحرمين الشريفين، وشرفنا سبحانه بخدمتهما، والسعي لراحة قاصديهما، وقد تم الانتهاء بفضل الله ومَنِّه وكرمه من أضخم توسعة للحرم المكي الشريف والمسجد النبوي الشريف في تاريخهما وأنجز العديد من المشاريع في المشاعر المقدسة، وسنواصل العمل بإذن الله على تحسين وتطوير المشاعر المقدسة لتسهيل الحج لضيوف الرحمن.

أيها الإخوة:

إن الخطة الخمسية السادسة الذي سيبدأ تنفيذها هذا العام أعقبت خمس خطط ركزت على البناء، والتشييد، وإنشاء البنية الأساسية في جميع المجالات، وتأتي هذه الخطة لتركز على التوازن الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، والتركيز على التعليم المهني لسد النقص الحاصل في الكفاءات الوطنية في هذا المجال، وسترافق ذلك عمليات الإصلاح الإداري لتسهيل الإجراءات وتيسيرها على المواطنين.

أيها الإخوة:

وفي مجال السياسة الخارجية قامت هذه البلاد منذ توحيدها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز رحمه الله على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، وعدم الاعتداء على الغير، وسوف تستمر في السير على هذا المبدأ، كما أنها من ناحية أخرى واستنادًا إلى مسؤولياتها العربية والإسلامية، تدعم كل جهد يدعو إلى

تعزيز صفوف الأمة الإسلامية ووحدتها، كما سعت المملكة العربية السعودية إلى إجراء الاتصالات مع مختلف بلدان العالم وبذل كل الجهود اللازمة لمساندة الشعب الفلسطيني، ونصرة إخواننا في البوسنة والهرسك، ودعمهم للحصول على حقوقهم المشروعة.

وتطبيقًا للحديث النبوي الشريف (المسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر).

بادرت المملكة العربية السعودية إلى تقديم المساعدات المادية والعينية لإخواننا المسلمين الذين تعرضوا لكوارث أو حروب أو تهجير.

وعلى المستوى الإقليمي نسعى مع إخواننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق مصالح شعوبه في الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يكون كما أردناه إضافة وسندًا لوحدة الأمة الإسلامية، وقوتها.

وانطلاقًا من سياسة المملكة العربية السعودية الثابتة فإنها تحرص على دعم جامعة الدول العربية وتعزيز فاعليتها ومكانتها لتكون قادرة على الاستمرار في خدمة الأمة العربية.

أما بالنسبة للقضايا الإسلامية فقد بذلت وتبذل المملكة جهودًا مكثفة لتحقيق التفاهم الإسلامي وترسيخ دعائمه.

كما أولت قضايا الأقليات الإسلامية في العالم اهتمامًا خاصًا، هذا بالإضافة إلى الدور البناء الذي لا تزال المملكة تواصله وتشد أزر الشعوب الإسلامية. وفي هذا الإطار واصلت المملكة دعمها لمنظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها المؤسسة التي تقوم برعاية الأهداف والمعالم الإسلامية لكل ما يخدم قضايا الأمة الإسلامية ويحقق لها النجاح.

وإيمانًا منا بأهمية السلام في تحقيق الأمن، والاستقرار، والنمو الاقتصادي واستنادًا إلى السياسة الثابتة التي تتبعها المملكة في نبذ الحروب وسيلة لحل المشكلات لما ينتج عنها من كوارث ومصائب، فقد أيدنا مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ما دامت تهدف إلى تحقيق سلام شامل وعادل تقبله الأطراف العربية المعنية، وانطلاقًا من هذه السياسة تدعم المملكة كل جهود السلام التي تهدف إلى حقن الدماء وإحلال الاستقرار، ورد الظلم في جميع أنحاء العالم.

أيها الإخوة:

لقد مرت بنا سلسلة من الصعوبات خلال السنوات الماضية، وواجهتنا تحديات كبيرة اجتزناها بفضل الله ثم بالعزيمة والإرادة، وإن ثقتنا بالمواطن السعودي كبيرة وحجم الآمال التي نعقدها عليه عظيمة في بناء وطنه بالعمل الجاد، والشعور بالمسؤولية الوطنية والدقة والانضباط، وهذا ما نعرفه عن مواطنينا ونأمله منهم، كما أننا بعون الله ثم

بمساندتكم ومساندة أبنائنا المواطنين في كل مكان من هذه البلاد الطاهرة ماضون في بناء الدولة العصرية المنيعة المتمسكة بقيم الإسلام وتعاليمه، ومع تمنياتي لكم جميعًا بالتوفيق في أداء الأعمال الموكلة إليكم، أسأل المولى القدير أن يديم علينا نعمه وتوفيقه وأن يعز الإسلام والمسلمين إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

الدورة الأولى ـ السنة الثالثة
١٤١٦ ـ ١٤١٧هـ

(ألقاها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ـ ولي العهد)

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين.. والصلاة والسلام على خير المرسلين...

أيها الإخوة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

يسرني أن أحمل إليكم في هذه المناسبة الجليلة سلام أخي خادم الحرمين الشريفين وتمنياته الطيبة لمجلسكم هذا. وأبشركم أن صحته وللّه الحمد في تقدم مستمر.

أيها الإخوة..

قبل أن آتي إلى هنا، استحضرت خطابات أخي خادم الحرمين الشريفين التي ألقاها في هذا المجلس الموقر، فإذا هي قد استوفت سياستنا الداخلية، والخارجية، وعلاقتنا العربية، والإسلامية، والدولية، وكذا فضائل الشورى في الإسلام، مرورًا بشيء من تاريخ هذه الدولة الحديثة، ومؤسسها والد الجميع الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ. مما آمل معه أن نتذكر هذه الخطب في مقامنا هذا وأن نعمل بها. وإني أستمد كلمتي هذه من روح تلك الخطب الكريمة، وأهداف هذا المجلس الموقر، وشرعيته، وتتسع في ذهني فعالياته. مما يجعلنا أيها الإخوة في أشد الحاجة إلى الكلمة المخلصة، أملًا أن تقولوها لأنها أمانتكم ومسؤوليتكم، فهي التي حققت في عهود كثيرة من تاريخ المسلمين العدالة الاجتماعية بين أجناس مختلفة من البشر. فنحن وللّه الحمد مكرمون بعقيدة إسلامية سمحة، أكرمت الإنسان بتشريع عادل، وقادر على حل مشكلات البشرية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإذا كنا اليوم أيها الإخوة نتطلع إلى أن يرانا الآخرون من خلال المفهوم الإنساني لرسالة الإسلام، فما علينا إلا أن ننقي هذه الرسالة العظيمة من الأخطاء والمفاهيم التي لا ترقى إلى حكمتها وعدالتها، فهي رسالة سامية وتشريع إلهي عادل.

أيها الإخوة:

بهذه المناسبة أقول: ما أكثر ما أثيرت الأسئلة عند قيام هذا المجلس، وما أكثر ما

قيل عنه، ولكن ردنا على كل سائل ينشد الحقيقة هو أن الشورى في الإسلام لا تعطى إلا لمن تتوافر فيه الأمانة في القول والعمل والرأي والبصيرة وقول الحق. هذا ما نفهمه ونريده وقاية وأمنًا من الزلل والخطأ، في عصر التحولات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والإعلامية. كما نقول لكم أيها الإخوة وكل مواطن، لا مجال للتردد في النصيحة والمشورة، نقول ذلك ونلتزم به خدمة للّه، ولدينه ثم للوطن والمواطنين، مخلصين لهذه الخدمة إن شاء الله، وكما قال أخي خادم الحرمين الشريفين: الأبواب مفتوحة، والقلوب والعقول واعية إن شاء الله، للمواطنين وذوي الحاجات، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدورة الأولى ـ السنة الرابعة
الرياض في ١٣ رمضان ١٤١٧هـ
٢٢ يناير ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد الأمين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أيها الإخوة الأفاضل:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

فإن من دواعي سروري واغتباطي أن ألتقي بكم مجددًا في اجتماع مبارك تتحدد فيه آمالنا وأهدافنا الغالية، لخدمة وطننا العربي، وتعزيز مسيرته الخيرة، واستمرار تنميته الكبرى في ظل عقيدتنا الإسلامية الخالدة، وقيمنا وأخلاقنا السامية، التي نستمدها نصًا وروحًا من هذه العقيدة.

ونحن إذ نلتقي اليوم في هذه الجلسة المباركة في مسيرة مجلس الشورى لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى حق حمده ونشكره حق شكره على ما أنعم به على بلادنا من الأمن والاستقرار والرخاء، منذ أن جمع الملك عبدالعزيز رحمه الله شملها، ووحَّد أجزاءها، وأرسى قواعد هذا البناء الشامخ، ووطد أركانه على هدي دين الإسلام منهجًا وتطبيقًا فأصبحت بلادنا بفضل الله مثالًا حقيقيًا ونموذجًا حيًا في تطبيق شريعة الله في كل أمورها وأحوالها وفي إقامة العدل.

وفي هذا الإطار جعل الملك عبدالعزيز رحمه الله، مبدأ الشورى قاعدة في تدبير شؤون البلاد اتباعًا والتزامًا بقول الله تعالى في محكم كتابه العزيز:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران، الآية ١٥٩]؛ وقوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى، الآية ٣٨]؛ وقول الرسول ﷺ (ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار).

أيها الإخوة الكرام:

وعلى هذا المنهج المبارك سارت قيادة هذه البلاد، فطبقت مبدأ الشورى وفق المفهوم والمنهج الإسلاميين الثابتين اللذين

جاءا في كتاب الله الكريم، وسنة رسوله المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام.

وفق هذا المنهج صدر النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق، وهي في مجموعها توثيق لشيء قائم، وصوغ لأمر واقع، وهي في مجموعها كذلك، تهدف إلى تحقيق ما نتطلع إليه جميعًا من تعزيز مسيرة هذه البلاد، واستمرار تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق ـ بإذن الله ـ المزيد من الرخاء والأمن والاستقرار لشعبها وأجيالها المتتابعة.

إن بلادنا ـ الحمد لله ـ في أوج قوتها، فهي أولًا غنية بعقيدتها، بما حباها الله به من النعم الكثيرة والثروات الطبيعية الوفيرة، وإن من هذه النعم التي وفقنا الله لها ما قمنا به من توسعة كبرى للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، وتجهيزها بكل الوسائل والتسهيلات، مما يسر لإخواننا الحجاج والمعتمرين والزوار الراحة الكاملة لأداء مناسكهم. ومع أننا نعد هذا واجبًا نلتزم به، فإننا نذكره فقط، لنحمد الله تعالى على ما يسَّره لنا من أدائه.

أيها الإخوة:

تعلمون ما تعرضت له المنطقة في السنوات الماضية من أحداث جسام أرهقت اقتصادنا وتنميتنا، ورغم ذلك بقينا ولله الحمد بخيرة وقوة، فاقتصادنا أقوى بكثير مما يتصوره الآخرون. ففي مجال التنمية الصناعية أؤكد أن صناعتنا تتطور يومًا بعد يوم، فقد كنا نستورد في السنوات الماضية كثيرًا من حاجاتنا، أما اليوم فقد تقدمت صناعتنا، وأصبحت أعداد مصانعنا بالآلاف، وأصبحت هذه المصانع تنتج آلاف الأنواع من السلع الضرورية والكمالية، وليس هذا إلا بفضل الله، ثم بفضل الاتجاه الصحيح الذي عملنا جميعًا من أجله. فرجال الأعمال أقبلوا على إنشاء المصانع بفضل مساعدة الدولة، وتوفير المناخ الملائم لها من الحماية والتشجيع والدعم المالي الكبير، وغير ذلك من الوسائل الأخرى، حيث بلغ ما دفعه صندوق التنمية الصناعية السعودي للمشاريع الصناعية من تسهيلات وقروض ميسرة واحدًا وثلاثين مليار ريال سعودي.

وفي مجال التنمية التعليمية أشير إلى ما عاشته وتعيشه بلادنا من تطور في التعليم فاق كل التصورات، حيث بلغ عدد مدارس البنين والبنات للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ثلاثة وعشرين ألفًا وسبعمائة واثنتين وخمسين مدرسة، وبلغ عدد الطلاب والطالبات فيها، أربعة ملايين وثمانية وثمانين ألفًا وستمائة وسبعة وثلاثين طالبًا وطالبة.

أما الدراسات العليا فلدينا سبع جامعات، تضم ٦٨ كلية، بلغ عدد الطلاب والطالبات فيها مائة وخمسة وخمسين ألفًا ومائة واثنين وثمانين طالبًا وطالبة، هذا بالإضافة إلى إحدى وستين كلية خاصة بالبنات، بلغ عدد الطالبات فيها مائة ألف طالبة.

كما أن هناك ستًا وخمسين كلية

متخصصة في المجالات التقنية والصحية وإعداد المعلمين.

وفي هذا المجال أشير أيضًا إلى ما قامت به الدولة من فتح المراكز والمعاهد الفنية لتدريب أبنائنا وتشجيعهم على الالتحاق بها. فمنذ فترة وجيزة كان لدينا عدد محدود من هذه المراكز، وعدد محدود من الملتحقين بها. أما اليوم فقد أصبح لدينا سبعون مركز تدريب ومعهدًا فنيًا صناعيًا وزراعيًا وتجاريًا، تضم آلاف المتدربين. ونحمد الله أن شبابنا أقبلوا على هذا النوع المهم من التعليم، بعد أن يسرت لهم الدولة مجاله، وبينت لهم مزاياه وما سيعود عليهم وعلى وطنهم من فوائد.

وفي مجال الصحة اهتمت الدولة بهذا القطاع الحيوي المهم فأنشأت المستشفيات المتكاملة والمتخصصة، والمستوصفات والمراكز الصحية بأنواعها في مدن وقرى المملكة، وأؤكد في هذه المناسبة أن الدولة ستعمل ـ بإذن الله ـ تعمل على على تكثيف الرعاية الصحية بمختلف أنواعها للمواطنين.

أما في مجال الزراعة فإن المملكة تنتج اليوم الكثير من حاجياتها من أنواع الحبوب والخضروات والفواكه، وستظل ـ بإذن الله ـ تنمية الزراعة في مختلف أنواعها، هاجسنا وموضع اهتمامنا، تنفيذًا لسياستنا في تحقيق الأمن الغذائي لبلادنا.

أما في مجال المياه، فإن المملكة العربية السعودية كما تعلمون تعد رائدة في مجال التحلية كما تعد أكبر دولة تقوم بهذا العمل، بالرغم مما يتطلبه من تكاليف ونفقات مالية باهظة. وفي هذه المناسبة أود أن أشير إلى ما يحتّمه الواجب علينا جميعًا، من ترشيد في استهلاك المياه والاقتصاد فيها، ادخارًا وحماية لهذه الثروة الكبرى من الإسراف.

وفي مجال البناء والعمران، وما تحقق للمواطنين من بناء المساكن في مختلف مدن وقرى المملكة، أنفقت الدولة من خلال صندوق التنمية العقاري مئة وثمانية مليارات ريال، إضافة إلى ما قامت به الدولة من توزيع الأراضي على المواطنين، لبناء المساكن مما حقق لبلادنا نهضة عمرانية تعد مثالية بمقياس الزمن الذي تمت فيه، وما زال صندوق التنمية العقاري والصناديق الأخرى، تقوم بمهمتها في هذا المجال، لمواجهة التوسع والنمو المستمرين اللذين نشعر بوجوب مواجهتهما.

وفي مجال التجهيزات الأساسية للبنى الاقتصادية، كالطرق والموانئ والكهرباء، فنحمد الله تعالى على ما يسّره لنا من بناء تجهيزاتنا في وقت قياسي لم يكن أحد يتصوره في ظل ظروف ومعطيات مختلفة.

أيها الإخوة الأعزاء،

لست هنا في مجال إحصاء أو تعداد ما قامت به الدولة في سبيل إرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العيش الكريم لأبناء هذا البلد، فهذا يحتاج إلى وقت طويل، ولكني أردت أن أقول لإخواني

جميعًا في هذا الوطن الغالي مواطنين ومسؤولين: إن الدولة تعمل بكل عزم وتصميم على كل ما يحقق للموطن سعادته ورخاء عيشه، واطمئنانه وأسرته، ويعكس هذا ميزانيات الدولة كل عام، وكما ذكرت في مناسبة إصدار ميزانية الدولة هذا العام ١٤١٧/١٤١٨هـ فقد تضمنت هذه الميزانية اعتمادات لمشاريع تنموية جديدة تشتمل على إنشاء مساجد ومدارس ومنشآت صحية جديدة، ومشاريع للمياه وسدود وطرق، وتجهيزات أساسية، وزيادة في مساعدات ومخصصات الضمان الاجتماعي للحالات الجديدة إضافة إلى ما هو معتمد من قبل، ومن مشاريع يجري الصرف عليها حاليًا.

أيها الإخوة الكرام،

إن بلادنا تتميز في علاقاتها الخارجية بالحفاظ على روابط الأخوة والمحبة القائمة بيننا وبين إخواننا في العالمين العربي والإسلامي ويولي بلدكم كل الاهتمام للقضايا العربية والإسلامية، والدفاع عنها والتشاور مع إخواننا في كل ما يهم هذه القضايا، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني والقدس الشريف، ودعم المسيرة السلمية وتعديلها في منطقة الشرق الأوسط، وبما يكفل عودة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين.

كما أن علاقات بلادنا مع أصدقائنا في العالم تتميز بالوضوح والثبات والعلاقات الحسنة، في ظل الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والعمل معًا على تحقيق العدل، وتعزيز أسس الأمن والاستقرار، لما فيه خير البشرية جمعاء.

أيها الإخوة الأعزاء،

إن الواجب علينا هو التمسك بكتاب الله العزيز وبسنة رسول الله ﷺ وتطبيق شرع الله في كل أمورنا وأحوالنا، فسنظل دائمًا بخير وقوة، مصداقًا لقول الله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج، الآية ٤١].

أيها الإخوة،

وبهذه المناسبة فإني أوجه الشكر لمعالي رئيس المجلس ونائبه، وجميع أعضائه ومنسوبيه كافة على جهودهم الطيبة، وأرجو أن تكون أعمال المجلس وجلساته حافلة بالإسهام الخير، كما أرجو لكم التوفيق بما يحقق الأهداف الخيرة التي وجد مجلس الشورى من أجلها، والتي تهدف إلى كل ما فيه مصلحة الوطن.

وفي الختام، أبتهل إلى الله العزيز أن يوفقنا جميعًا لخدمة دينه، وبلوغ مرضاته، وأن يديم على بلادنا نعمه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

«إن بلادنا تتميز في علاقاتها الخارجية بالحفاظ على روابط الأخوة والمحبة القائمة بيننا وبين إخواننا في العالمين العربي والإسلامي»

الدورة الثانية ـ السنة الأولى
جدة في ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ
١٤ يوليو ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد الأمين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أيها الإخوة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

فإن من سروري واغتباطي أن أفتتح الدورة الثانية من دورة مجلس الشورى مبتدئًا أولًا بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) وراجيًا منه جل وعلا أن يأخذ بأيدينا جميعًا إلى سبيل الهدي والرشاد، وأن يوفقنا لخدمة دينه الحنيف، ثم خدمة وطننا الغالي وأبنائه الأعزاء.

أيها الإخوة:

إن نعم الله علينا في هذه البلاد أكثر من أن تحصى، وأعظم هذه النعم ما مَنَّ الله به علينا من نعمة الإسلام، وما وفقنا إليه من خدمة بيته الحرام، ومسجد نبيه ورسوله ﷺ خير الأنام.

لقد قامت هذه الدولة منذ عهودها الأولى على منهاج واضح ومسيرة رائدة، حيث اتبعت عبر كل مراحل تاريخها شريعة الله، ورسالة نبيه الأمين، وسيرة السلف الصالح فاجتمع بهذا شمل الأمة، وتوحدت كلمتها، وتألفت قلوبها فأصبح أبناؤها إخوانًا تجمعهم روابط المحبة.

لقد بينت هذه الشريعة في أحكامها ومقاصدها حقوق الله تجاه عباده، وحقوق عباده في ما بينهم، يحتاجونه في حياتهم ومختلف أمورهم، أمرت بالعدل وحرمت الظلم، وكفلت للإنسان كل حقوقه، وحفظت له كرامته فهو لا يحتاج إلا إلى فهم هذه الشريعة، والالتزام بها في سلوكه إتباعًا لقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام، الآية ١٥٣]؛ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية، الآية ١٨]؛ واتباعًا لقول رسول الله ﷺ (تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك).

أيها الإخوة:

واستمرارًا للمنهج القويم الذي قامت ونشأت عليه هذه الدولة منذ عهودها الأولى، أقام والد الجميع الملك عبدالعزيز رحمه الله هذا الكيان الشامخ، وتغلب بعون الله على الصعاب والعقبات، متسلحًا بإيمانه بالله، وقائمًا بتطبيق شريعته بعزيمة صادقة، وحب مطلق لبلاده وشعبه، فأعانه الله ونصره وتحقق له ما أراد، فكان هذا الكيان الشامخ الذي نعيش فيه، وننعم فيه بالأمن والاستقرار

ورخاء العيش فلا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء وأن يوفقنا جميعًا لخدمة هذا الكيان والحفاظ عليه، ليبقى حصنًا منيعًا لشرعه، وموئلًا للأمن والرخاء، ومثالًا للمجتمع الصالح.

لقد جعل الله مبدأ الشورى قاعدة في تدبير شؤون هذه البلاد، اتباعًا لقول الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران، الآية ١٥٩]؛ وقوله تعالى في وصف المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى، الآية ٣٨]. ولقد استمر العمل بهذا النهج في هذه البلاد سواء من خلال مجلس الشورى الذي أنشئ منذ أن تأسست الدولة، أو من خلال الأبواب المفتوحة، والعلاقة القائمة بين المواطنين وولاة أمرهم في إطار المحبة المتبادلة.

وبعد ذلك صدر النظام الأساسي للحكم، ثم نظام مجلس الشورى، فنظام المناطق فنظام مجلس الوزراء، وكل هذه الأنظمة جاءت صياغة لأمر واقع وتطويرًا متتابعًا لوضع قائم.

إن مجلس الشورى الذي تفتتح اليوم دورته الثانية، أصبح تجربة ناجحة بكل المقاييس. فقد حقق في دورته الأولى الكثير من الإنجازات في مجال اختصاصاته، إضافة إلى ما قام به من الاتصالات، وتبادل الزيارات مع عدد من المجالس التنظيمية في الدول الأخرى.

لقد كانت مسيرتنا ولا تزال والحمد لله موفقة، وما كان هذا ليتحقق لولا عون الله ثم تطبيق مبدأ الشورى، وتنظيم العلاقة بين المواطنين وولاة أمرهم.

وقد أكدت تجربة الدورة السابقة أهمية زيادة أعضاء المجلس إلى تسعين عضوًا من المؤهلين بالعلم والتجربة والاستعداد لخدمة دينهم وبلادهم، والعمل على المزيد من تنميتها في مختلف المجالات.

أيها الإخوة:

إن بلادنا ولله الحمد تتمتع بكل الإمكانات والطاقات، فهي أولًا قوية وغنية بتمسكها بعقيدتها، وتحكيمها لشرع الله في كل أمورها، ثم هي قوية وغنية برجالها المخلصين وبما أنعم الله به عليها من الثروات الطبيعية، وقد استغلت وسخرت هذه الثروات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل أنحاء البلاد.

ومن جملة ما قامت به توسعة بيت الله الحرام، ومسجد رسوله عليه الصلاة والسلام وخدمتهما، واعتنت بكافة المشاعر المقدسة، على نحو ما تعرفونه وتشاهدونه، مما سهل لإخواننا الحجاج والمعتمرين والزوار، أداء نسكهم بكل راحة واطمئنان.

وفي مجال التنمية دأبت حكومة المملكة العربية السعودية، على وضع الخطط الشاملة التي ركزت على تأهيل الإنسان السعودي في مختلف المجالات العلمية والمهنية.

ففي مجال التعليم أصبحت بلادنا من بين الدول الرائدة في هذا المجال، فالمدارس

والجامعات والكليات والمعاهد الفنية المنتشرة في أرجاء المملكة تخرج كل سنة آلاف الرجال والنساء الذين يخدمون دينهم ووطنهم في صمت وإخلاص وسيبقى بإذن الله مجال التعليم وتطويره أحد الركائز الأساسية في تنمية بلادنا وتوكيد دورها الحضاري والعلمي، وهذا ينطبق على التنمية في مجالات الرعاية الصحية والإنسانية والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من الخدمات المختلفة.

وفي مجال الصناعة تمكن القطاع الخاص من النمو بشكل مطرد، وبالدعم المتواصل من الدولة أصبح قادرًا على المشاركة الفاعلة في النهضة التنموية التي تعيشها بلادنا، فتم إنشاء العديد من المصانع المنتجة لآلاف السلع الضرورية والكمالية، مما هو مشاهد ومحسوس.

وفي مجال الزراعة أصبحت بلادنا تنتج الكثير من حاجاتها من الحبوب والفواكه والخضروات، كما توفر كميات ضخمة من المياه المحلاة التي لا تقتصر على سقيا المدن والقرى فحسب، بل تصل إلى الأماكن النائية والمناطق الجبلية رغم كل العوائق الطبيعية والتكاليف المالية الباهظة.

ولست هنا في مجال التعداد والإحصاء، لما قامت به الدولة في زمن وجيز، فقد تعودنا في هذه البلاد عبر تاريخها أن نجعل الأفعال تسبق الأقوال، وأن نقلل في أعيننا ما هو كثير من أعمالنا، وأن نعمل على زيادة ما هو قليل. ولا شك أن استمرار تنميتنا ونمو اقتصادنا يعتمدان أولًا على توفيق الله، ثم على شباب بلادنا الذي نتطلع إلى جهودهم ومشاركتهم في خدمة وطنهم، ونرجو من الله تعالى أن يجعل كل خطوة من خطواتنا مبنية على إخلاص النية لله والدعاء إليه عز وجل أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا في عملنا.

أيها الإخوة:

إن بلادنا تتميز دائمًا في علاقاتها الخارجية بالحفاظ على روابط الأخوة والمحبة بيننا وبين إخواننا، والعلاقة الطيبة مع أصدقائنا، فنحن دائمًا نعمل على توحيد الكلمة، ووحدة الصف، والدفاع عن القضايا الإسلامية، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق وحقه في أرضه، وممارسة حقوقه المشروعة،وإن من أهم القضايا التي نواجهها، قضية مدينة القدس، وحق أهلها الشرعيين فيها، وقد أكدنا دائمًا الموقف الثابت لهذه البلاد تجاه هذه المدينة وتجاه المسجد الأقصى، ثالث الحرمين الشريفين، وأكدنا دائمًا تأييدنا وحرصنا على عملية السلام وتعزيزها، وإن السلام الحقيقي في نظرنا لا يأتي إلا بعودة الحقوق لأصحابها، وعودة مدينة القدس لأهلها الشرعيين.

أيها الإخوة أعضاء مجلس الشورى: إنكم تتولون اليوم أمانة ومسؤولية، وإن أداءها لا يكون إلا بتقوى الله، والإخلاص في العمل في السر والعلن، وأنتم إن شاء الله أهل لهذه الأمانة، فأنتم مؤهلون بالعلم والتجارب.

وفي الختام يسرنا أن ننوه بجهود أعضاء مجلس الشورى في دورته الأولى، وبما بذلوه من تفان وإخلاص في عملهم.

ونشيد بأبنائنا وإخواننا الذين انتهت عضويتهم في المجلس، ونرجو لهم التوفيق، وسيبقون محل التقدير من الجميع.

كما ننوه بجهود معالي رئيس مجلس الشورى ونائبه وسائر منسوبي المجلس.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لخدمة دينه، وبلوغ مرضاته، ويحفظ بلادنا ويؤيدها بنصره وتمكينه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدورة الثانية ـ السنة الثانية
جدة في ٥ ربيع الأول ١٤١٩هـ
٢٩ يونيو ١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المصطفى محمد، أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيها الإخوة الأفاضل،

إنه ليسعدنا أن نلتقي في هذا اليوم المبارك، لنجدد اللقاء مع مجلس الشورى في بداية سنته الثانية من دورته الثانية، بعد أن أمضى خمس سنوات بعد إعادة تشكيله، وكانت قصيرة في عمر الزمن، ولكنها كانت طويلة مديدة بما حملته من إنجازات، قام بها إخوان أسهموا في حمل رسالتهم وقدروا مسؤوليتهم حق قدرها، وفقًا لما رسمته شريعتنا الغراء منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا، حيث جاء التوجيه الرباني لنبيه الكريم في محكم التنزيل ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران، الآية ١٥٩]، وقول الباري جلت قدرته ـ في معرض الثناء على المؤمنين ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الشورى، الآية ٣٨].

لقد سارت هذه الدولة منذ توحيدها على مبدأ الشورى واقعًا ملموسًا وتطبيقًا عمليًا وتجسيدًا لهذا الأمر، فقد تضمنت المادة الثانية من نظام المجلس أن مجلس الشورى يقوم على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة.

ومجلس الشورى في عهده الحالي، ما هو إلا امتداد لعملية الشورى التي لم تنقطع في هذه الدولة منذ قيامها وخلال مراحلها الثلاث، إذ إن الصلة التي تربط بيننا حكومة ومواطنين، كانت ـ ولا تزال ـ تتصف بالمحبة والتقدير والوئام والتعاون.

وكان مما عزز تلك الرابطة بين الحكومة

والمواطنين هو سياسة الباب المفتوح وتطبيق العدالة، وإتاحة الفرصة للجميع، وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الأساسي للحكم على النحو الآتي:

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية، على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

وفي تاريخ المملكة الحديث وتحديدًا في ١٣٤٦/١/٩هـ قام الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ منذ ٧٣ سنة بإنشاء مجلس الشورى على مبادئ الشريعة الإسلامية، استنادًا إلى القرآن الكريم وأقوال الرسول ﷺ، وأسهم مجلس الشورى آنذاك في إصدار كثير من الأنظمة المتعلقة بالتنمية الإدارية والأمنية والصحية والقضائية والاجتماعية وغيرها.

ومع ما شهدته البلاد من تطور إيجابي في جميع مجالات التنمية وأبعادها المختلفة، كان لا بد من إصدار نظام جديد لمجلس الشورى، ثم تسمية أعضائه ليواكب المستجدات المعاصرة، مستمدًا نهجه من تعاليم الشريعة السمحة.

ونظرًا لما حققه المجلس في دورته الأولى من إنجازات كبيرة، وشعورًا منا بأن أمام المجلس مسؤوليات جسامًا ومهمات كبيرة، قمنا بتعديل المادة الثالثة من نظام المجلس، بحيث زيد عدد الأعضاء إلى تسعين عضوًا، إذ إن زيادة عدد الأعضاء أمر تتطلبه دواعي التنمية، ومقابلة الحاجة إلى التخصصات المختلفة، والخبرات المتنوعة بين أعضائه.

وإن ما حققه المجلس من منجزات متتالية في دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقات، وما أنجزه المجلس في مجال اختصاصاته، وما أبداه كذلك من رأي ومشورة قد هيأت بدون شك لاتخاذ قرارات أفادت الوطن والمواطنين، مؤكدًا هذا المجلس أن مبدأ الشورى من الأمور الأساسية في تاريخ هذه البلاد.

ونحمد الله ـ سبحانه وتعالى ـ على ما وصلت إليه المملكة العربية السعودية من وفرة المؤهلين تأهيلًا عاليًا، وممن حنّكتهم التجارب والخبرات الطويلة، مما جعل أمر زيادة الأعضاء سهلًا وميسورًا، وإننا في الوقت الذي نعبر فيه عن ارتياحنا لإنجازات المجلس ونحيي الجهود التي بذلها أعضاؤه، فإننا نود أن نؤكد لكم عزمنا بمشيئة الله على دعم مسيرته وتعزيز أهدافه، لأن أمامنا جميعًا مهمات كبيرة ومسؤوليات ضخمة، راجين لكم التوفيق في مهمتكم التي أنيطت بكم.

ونحن إذ نلتقي هذا اليوم بمناسبة افتتاح السنة الثانية من الدورة الثانية للمجلس، لا يسعنا إلا أن نحمد الله حق حمده، ونشكره حق شكره على ما أسبغ على هذه البلاد، من نعمة الأمن والرخاء الاقتصادي والاجتماعي، منذ أن جمع الملك عبدالعزيز رحمه الله شتات هذه البلاد، ووحّد شملها، وأرسى قواعد العدالة، وحرّك عجلة التنمية، ووطد دعائم

الوحدة على هدي دين الإسلام: نهجًا وعملًا، فأصبحت بلادنا نموذجًا للأمن والعدالة والرخاء والاستقرار.

وعلى هذا النهج المبارك سارت قيادة هذا البلد، فصدر النظام الأساس للحكم، ونظام مجلس الوزراء، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق في منظومة متكاملة متلاحمة وجاءت لتلبية احتياجات المواطنين، واستجابة لمواكبة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق بمشيئة الله مزيدًا من الرخاء والأمن والاستقرار، لشعب هذه البلاد والأجيال القادمة.

أيها الإخوة:

إن دولتكم التي قامت منذ أكثر من مائتين وخمسين عامًا، وتوحدت منذ ما يزيد على سبعين عامًا، اتخذت كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أساسًا للحكم وإدارة شؤون البلاد وصبغت ذلك في تعاملها وعلاقاتها مع الدول المختلفة، وسنظل بمشيئة الله تعالى ـ متمسكين بمبدأ العقيدة الإسلامية، لأننا نعرف أن في ذلك عزتنا وسؤددنا ونصرتنا، وصدق الله حيث يقول ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج، الآية ٤٠].

وإن من نعم الله أن وفق هذه البلاد للتمسك بالعقيدة، وإرساء قواعد الأمن وتوفير وسائل الرخاء والاستقرار.

وانطلاقًا من هذه المعطيات كان لا بد أن نعمل على توفير الأسباب والوسائل والسعي لاستغلال ثروات البلاد التي حبانا الله بها، فكان أن سعت الدولة بأجهزتها وقطاعاتها المختلفة باستثمار تلك الموارد والإمكانات المتنوعة، وسابقت الزمن لتحقيق أعلى معدلات التنمية بأبعادها المختلفة.

وانطلاقًا من مسؤولية المملكة الدينية، واعترافًا بنعمة الله على هذه البلاد بما حباها به من خيرات وفيرة، قمنا بحمد الله بتوسعة كبرى للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، وتجهيزها بأحسن الوسائل حتى يجد الحجاج والمعتمرون والزوار الراحة والطمأنينة لأداء نسكهم، والصلاة في الحرمين الشريفين.

أيها الإخوة:

إذا كان الهدف الرئيس من هذا اللقاء السنوي المتجدد أن يكون فرصة لاستعراض السياسة الداخلية والخارجية، وإلقاء الضوء على المستجدات والتطورات، فإنه في الوقت نفسه مناسبة لا بد أن نستذكر فيها الحكمة العظيمة التي هدفت إليها عقيدتنا السمحة، من وراء تشريع منهج الشورى في الحكم. لقد كان من نعم الله علينا أن جعل هذه البلاد، تقوم على اعتماد هذا المنهج الرباني، بكافة أشكاله التلقائية والمنظمة، فتحققت بسببه أعظم صور التلاحم والمودة، والتعاون على الخير في هذا المجتمع الإسلامي الكريم.

أيها الإخوة:

انطلاقًا من حرص الدولة على الاستمرار في مسيرة التنمية بجميع مجالاتها، وبفضل الله ثم بما اتبعته الدولة من سياسة متوازنة، استطاعت أن تجتاز كثيرًا من الصعوبات التي

جاءت نتيجة لما تعرضت له المنطقة، من صراعات في السنوات القريبة الماضية، واستطاعت المملكة من خلال سياساتها الحكيمة أن تجنّب البلاد ما آلت إليه كثير من الدول من انهيارات اقتصادية واجتماعية، بسبب دخولها في صراعات داخلية وخارجية، ونحمد الله أن اقتصادنا رغم ما أصابه من بطء في نسبة النمو، بسبب بعض الظروف الإقليمية والدولية، وتذبذب أسعار النفط، فإن عجلة التنمية لم تتوقف واستمرت الدولة في تنفيذ برامجها الطموحة، ومشروعاتها العملاقة في المجالات المختلفة.

ففي مجال الأمن حرصت الدولة على توفير الأمن، للمواطنين والمقيمين والوافدين وحجاج بيت الله الحرام، وإقامة الحدود وفق ما أمر الله به.

وللحفاظ على هذا الأمن وصيانة ما تحقق من منجزات، سعت الدولة وما زالت تسعى لتطوير قواتها المسلحة بجميع قطاعاتها، للدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء، مستعينين بالله ثم بسواعد أبنائنا، لحماية البلاد، والمحافظة على مكتسباتها التي تحققت في زمن قياسي.

وفي مجال الأمن الغذائي شجعت الحكومة الزراعة، ودعمت المزارعين باختلاف فئاتهم ومنتجاتهم، وزاد إنتاج القمح، وهو سلعة إستراتيجية من ٢٦ ألف طن في عام ١٣٩٠هـ إلى أكثر من ٤ ملايين طن عام ١٤١٣هـ أي أن المملكة تلبي احتياجاتها الكاملة من القمح، بل تزيد في إنتاجها على الاستهلاك المحلي.

وكما تحققت زيادة كبيرة في إنتاج القمح، فقد صاحب ذلك ارتفاع مستمر خلال تلك الفترة في إنتاج الخضر والفاكهة واللحوم والألبان ومشتقاتها.

وقد أسهمت القروض الكبيرة التي يمنحها البنك الزراعي في النهوض بمسيرة التنمية الزراعية، ونمت قيمة القروض حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لقيمة القروض خلال ربع قرن مضى أكثر من ١٣٪.

وفي مجال تحلية المياه التي تعدّ أحد الأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية المتتالية في المملكة قامت الحكومة بتوسيع طاقات محطات تحلية المياه المالحة، لمقابلة احتياجات السكان المتزايدة، وتلبية الطلب على المياه لمختلف الفئات المستهلكة، فازدادت طاقة محطات التحلية في المملكة من ٤,٦ مليون غالون في اليوم عام ١٣٩٠هـ، (بداية الخطة الخمسية الأولى) إلى ٤١٠ مليون غالون في اليوم، عام ١٤١٧/١٤١٨هـ.

وفي مجال الصناعة وهي التوأم للزراعة زادت رؤوس الأموال المستثمرة في المصانع التحويلية في القطاعين الحكومي والخاص، إذ ارتفعت من نحو ٢٧٨٧ بليون ريال عام ١٣٩٠هـ إلى نحو ١٦٤٦٧٥ بليون ريال.

وارتفع عدد المصانع خلال تلك الفترة من ١٩٩ مصنعًا إلى ٢٥٣٨مصنعًا، وزاد إنتاج الأسمدة الكيماوية خلال تلك الفترة بمعدل

نمو سنوي متوسط مقداره ١٩ في المائة، فارتفع من ٢٤,٤ ألف طن عام ١٣٩٠هـ إلى أكثر من ٤,٢ ملايين طن عام ١٤١٨هـ.

وزاد إنتاج الأسمنت بمعدل نمو سنوي متوسط، مقداره ٣,١٥ في المائة، فارتفع من ٦٦٧ ألف طن، إلى ١,٥٩ مليون طن خلال تلك الفترة المشار إليها. وقد بلغت جملة القروض المصروفة للمشروعات الصناعية في عام ١٣٩٥هـ نحو ٣٥ مليون ريال، وارتفعت إلى نحو ٢٠ بليون ريال.

ومع ما قدمته الدولة من جهود كبيرة لتحقيق معدلات كبيرة في مجالات التنمية المختلفة، ومع ما أنفقته من أموال، سواء في إنشاء المرافق والتجهيزات الأساسية، أو تقديم القروض والإعانات للأفراد والمؤسسات المختلفة فإن الله سبحانه وتعالى، قد مَنَّ على هذه البلاد بالخير العميم المتواصل، إذ إن الاكتشافات الجديدة لاحتياط الزيت الخام أثبتت ارتفاع مقدار الاحتياط من ١٧٠ بليون برميل عام ١٤٠٨هـ إلى أن وصل ٢٦١ بليون برميل عام ١٤١١هـ، وبصورة عامة، فإن الاحتياط الثابت من النفط، ارتفع إلى الضعف في عام ١٤١١هـ عما كان عليه قبل عشرين عامًا.

كما ازداد إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط، من ٦,٢٠ بليون متر مكعب عام ١٣٩٠هـ إلى نحو ٥٠,٦ بليون متر مكعب عام ١٣٩٩هـ، ثم انخفض في السنوات التالية إلى أن بلغ ٣,٣٧ بليون متر مكعب عام ١٤١٠هـ نتيجة لانخفاض إنتاج الزيت.

وتجدر الإشارة إلى أن الغاز الطبيعي قد استخدم منه بفاعلية في عام ١٣٩٠هـ ١١٪ فقط، لكن منذ عام ١٤٠٤هـ أصبحت كميات الغاز المنتجة تستغل بالكامل تقريبًا. فقد بلغت النسبة المستغلة من الغاز المنتج عام ١٤٠٩هـ ٩٤٪ بعد أن كانت تحرق أو يعاد حقن كميات كبيرة منها في باطن الأرض، خلال السنوات الماضية.

وبالإضافة إلى النفط والغاز فإن المملكة تملك ثروات معدنية متنوعة، ولا سيما في منطقة الدرع العربي، وتتمثل تلك الثروات في الذهب والفضة والنحاس، والزنك والرصاص والحديد، والبوكسيت، خام الألمينيوم والمعادن الأرضية النادرة، واليورانيوم والمعادن الصناعية، والفوسفات والمنغانيز والفحم، وكذلك المواد الأولية لصناعة البناء، وستكون هذه الثروات رصيدًا متناميًا تسعد به الأجيال الحاضرة وتنعم به الأجيال المتعاقبة بمشيئة الله.

وفي مجال الكهرباء حرصت الحكومة على تحسين وضع الشركات، وذلك من خلال دمج الشركات المعتمدة في شركات موحدة وكبيرة، بحيث تكون قادرة على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير في تخفيض تكلفة الإنتاج، وتعميم الطاقة الكهربائية على جميع المواطنين في المدن والقرى، للاستفادة منها في الأغراض المنزلية والزراعية والصناعية.

وقد شهد قطاع الكهرباء نموًا استثنائيًا، واستمر النمو خلال الخطط الخمسية

المتعاقبة، حيث ارتفعت القدرة الكهربائية المركبة من ٤١٨ ميغاوات عام ١٣٩٠هـ إلى ٣٣٢٠٤ ميغاوات عام ١٤١٨هـ، بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره أكثر من ٦٠٥٪.

ونظرًا لما تقوم به الخدمات الهاتفية من أهمية في أداء الاقتصاد، وتنميته مع تزايد التقدم الحضاري والتقني، فقد كان التوسع في خدمات الهاتف أحد الأهداف المهمة، التي سعت الدولة إلى تحقيقها عبر خطط التنمية المتتالية، فقد ازداد العدد الفعلي للهواتف العاملة في المملكة من ٢٩٤٠٠ هاتف عام ١٣٩٠هـ، إلى نحو مليون وتسعمائة ألف هاتف.

وفي مجال الطرق التي تعدّ عنصرًا رئيسًا في شبكة النقل، حيث تسهم بدور فاعل في تسهيل حركة الركاب والبضائع، اتسعت شبكة الطرق المعبدة التي تتميز بتوافر مستوى عال من عوامل الأمن والسلامة، وقفزت أطوال تلك الطرق من ٨ آلاف كيلومتر تقريبًا عام ١٣٩٠هـ، لتبلغ أكثر من ٤٤١٠٠ ألف كيلومتر في عام ١٤١٨هـ، بحيث أصبحت مدن المملكة ومعظم قراها ترتبط بشبكة طرق معبدة ذات مسارين على الأقل.

وفي مجال الإسكان، كان لما حققه قطاع الإسكان من إنجازات حتى عام ١٤١٨هـ أثره الكبير في زيادة المعروض من المساكن، وتمتع المواطنين بمساكن حديثة مريحة، تتوافر فيها جميع المرافق والخدمات، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي نفذها المواطنون بمساعدة صندوق التنمية العقارية، أو نفذتها وزارة الأشغال العامة والإسكان، أو جهات أخرى أكثر من ٨٠٠٠٠٠ وحدة سكنية شُيِّدت خلال العقدين الماضيين.

كما بلغ مجموع القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض العامة، منذ تأسيسها إلى نهاية عام ١٤١٨/١٤١٧هـ (٢٧٣) بليون ريال.

وكان نصيب صندوق التنمية العقارية منها ١١٥,١ بليون ريال، والبنك الزراعي السعودي ٢٩,٦ بليون ريال، وصندوق الاستثمارات العامة ٥٦,٧ بليون ريال، وصندوق التنمية الصناعية السعودي ٦١,٦ بليون ريال، والمؤسسات الأخرى ٤,٢ بليون ريال.

ولم تدخر الدولة وسعًا في تقديم الإعانات الحكومية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر رغبة في رفع مستوى المعيشة وإنشاء المرافق والخدمات كتلك الإعانات المقدمة للمزارعين وإعانات الإنتاج المحلي، للقمح والشعير والضمان الاجتماعي.

والإعانات الممنوحة لمرافق الكهرباء، وكذلك المدفوعات لجهات أخرى، ذات الصلة بالرعاية الاجتماعية وأندية الشباب والنقل الجماعي، وقد بلغت ذروة تلك الإعانات في عام ١٤٠٥هـ، حيث وصلت إلى أكثر من ١٢ بليون ريال في تلك السنة.

أما بالنسبة لإعانات الضمان الاجتماعي التي تهدف الدولة من ورائها إلى محاربة الفقر وعدم تسلله إلى أي بيت من بيوت المواطنين، فقد ازدادت تلك الإعانات الخاصة بالضمان الاجتماعي بشكل ثابت ومطرد.

وبالمثل فإن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقوم أيضًا بتقديم جميع أوجه الرعاية والتأهيل للأسر والأفراد المحتاجين لهذه الخدمات، بسبب ظروفهم الصحية والاجتماعية، فهي تقدم خدمات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمشلولين والمعوقين والأيتام، بالإضافة إلى المسنين، كما تسعى للحفاظ على الروابط الأسرية، وحماية الأطفال، وتأكيد الدور البنّاء للمرأة التي أسهمت بقدر كبير في عمليات التنمية.

وإيمانًا من الدولة بأن للتنمية أبعادًا مختلفة، وأنه يجب أن يكون هناك توازن في التنمية القطاعية، ونظرًا لما للتنمية البشرية والاجتماعية من أهمية بالغة، فقد أولت الدولة عظيم اهتمامها، للمؤسسات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية، وتوسيع التعليم بخطى حثيثة، منذ انطلاقة التنمية الأولى، حيث قفز عدد المدارس والكليات التابعة للمؤسسات بنين وبنات من ٣٢٨٣ عام ١٣٩٠هـ، إلى ٢٢٣٠١ عام ١٤١٧/ ١٤١٨هـ، أي تضاعف عدد تلك المؤسسات التعليمية نحو (٧) أضعاف.

وكان نمو عدد مدارس البنات خلال تلك الفترة الماضية أسرع من نمو عدد مدارس البنين. فقد بلغ النمو في مدارس البنات ١٢,٤ في المائة، سنويًا في حين بلغ في مدارس البنين ٥,٣ في المائة سنويًا. وازداد عدد الطلاب والطالبات في جميع مراحل التعليم العام والعالي من ٥٤٧ ألف طالب وطالبة عام ١٣٩٠هـ إلى أكثر من ٤,٥ مليون طالب وطالبة عام ١٤١٨/١٤١٩هـ، أي أن عدد الطلاب والطالبات تضاعف أيضًا أكثر من ثماني مرات، خلال الفترة المشار إليها، وهي فترة قصيرة جدًا في بناء الأمم والشعوب.

كما ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمدارس ومعاهد التعليم الفني، من ٨٤٠ طالبًا عام ١٣٩٠هـ إلى نحو ٢٨٤٢٠ طالبًا في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ أي نحو ٣٤ ضعفًا خلال الفترة نفسها.

وتقوم الرئاسة العامة لرعاية الشباب بتوفير كافة المرافق الرياضية، من مراكز وصالات ومعسكرات للشباب وساحات شعبية ومقرات للأندية، بكل تجهيزاتها، كما تقوم بتنظيم المسابقات في مجالات الأدب والشعر والفنون، وقد بلغ حجم الإعانات المقدمة للأندية خلال العقدين الماضيين ٣٦٠٠ مليون ريال.

وحتى تسير التنمية الإقليمية جنبًا إلى جنب، مع التنمية القطاعية أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا للمشاريع البلدية.

وتبرز أهمية قطاع البلديات من خلال التنمية الحضرية والريفية التي شملت جميع مناطق المملكة، وتجسدت تلك التنمية بتوفير الأراضي للمواطنين مجانًا، وإكمال التجهيزات الأساسية والخدمات البلدية والتنظيم العمراني في المدن والقرى، ومشاريع التحسين والتجميل، وإسهام هذا القطاع في برامج المياه والصرف الصحي، وفي حماية الصحة

العامة وصحة البيئة، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في انحاء المملكة المختلفة.

وفي ما يتعلق بالتجهيزات الصحية في المملكة، ازداد عدد المستشفيات الحكومية والخاصة، من ٧٤ إلى ٢٨٥ مستشفى، خلال الفترة من عام ١٣٩٠هـ، إلى ١٤١٥هـ، كما ارتفع عدد المراكز الصحية من ٥٩١ مركزًا إلى ٣٣٠٠ مركز خلال الفترة نفسها. وبالمثل وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الأطباء في المملكة من ١١٧٢طبيبًا إلى ٣٠٣٠٦ أطباء، وبمعدل سنوي متوسط مقداره ١٤,٦ في المائة.

وما سبقت الإشارة إليه من إنجازات كثيرة من المشروعات العملاقة هو جزء من كل إذ لا يتسع المجال إلى سرد ما قامت به بقية الأجهزة الحكومية الأخرى مثل رئاسة الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة التعليم العالي، والرئاسة العامة لتعليم البنات، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة الإعلام، ووزارة التجارة، والمؤسسات الحكومية الأخرى.

فللمسؤولين بتلك الأجهزة الحكومية الذين ساهموا بنزاهة وإخلاص، الشكر والتقدير لما قاموا به تجاه هذه البلاد حكومة ومواطنين، من جهود مثمرة صاحبتها نيّات صادقة، وعزيمة قوية، نتج عنها بتوفيق الله ثمرات يانعة كان عائدها شاملًا لجميع المواطنين والمقيمين.

وغني عن القول إن هذه المنجزات إنما تمثل ثمرة تفاعل وتضافر كل الجهود الوطنية المخلصة المثابرة في كل مواقع المسؤولية، سواء منها، من يعمل في القطاع الحكومي، أو من يعمل في القطاع الخاص، والذي ينتظر إن شاء الله أن تزيد مشاركته العملية التنموية.

ونحمد الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن التنمية في المملكة قامت مرتكزاتها الأساسية على ثلاثة محاور هي: تنمية القوى البشرية، وزيادة توظيفها، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص.

أيها الإخوة.

إن أكبر مصدر لعزة هذه البلاد، أنها تتصدر بلدان العالم في تطبيق شرع الله، وهي سمة تغبطنا عليها دول كثيرة، لأنها جلبت لنا ما نحن عليه من الأمن والرخاء والاستقرار. ومن المؤسف أن بعض المنظمات وبعض وسائل الإعلام، تخرج بين حين وآخر بانتقاداتها لتمسك بلادكم بالمنهج الإسلامي في القضاء، وتنفيذ الحدود، وهو الأمر الذي نعتز ونفخر به، مؤكدين في الوقت نفسه استقلال القضاء واتباعه أقصى أصول الدقة والعدالة عند النظر في مثل هذه الأمور الشرعية.

أيها الإخوة:

لا يفوتنا في هذه المناسبة أن نشير إلى

مسيرة مجالس المناطق، وأن نثني على الجدية التي طبقت بها، والفوائد الجليلة التي استخلصت منها، والنتائج التي جنتها المناطق منها، وفي مقدمة ذلك المشاركة الفعلية لنخبة من أبناء كل منطقة، للتعبير عن تطلعات منطقتهم وآمالها، ومناقشة شؤون بلدانهم وقراهم وأريافهم ومعالجة مشكلاتها، والجلوس مع المسؤولين لديهم في مجلس واحد، للتشاور وتداول الرأي، لتطوير منطقتهم، وبذلك أصبحوا عونًا للدولة في تلمس احتياجاتهم.

إن مجالس المناطق قنوات إضافية، للاتصال والمشاركة ونقل أفكار المواطنين وملاحظاتهم لما يحقق المصلحة العامة، ومن نافلة القول أن نؤكد ما سبق أن أكدناه على عزمنا بإذن الله على دعم مسيرة هذا المجلس، وجميع منظومة مجالس المناطق، لكي تؤدي وظائفها على الوجه المأمول الذي يحقق خدمة الوطن العزيز.

أيها الإخوة:

إننا سعداء بما يتحقق بتدرج وهدوء، من منظومة دول مجلس التعاون من تكامل في مجال الأمن والاقتصاد ومن تنسيق في الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ومطمئنون بأن مسيرة التعاون بين دول الخليج الست، تأخذ الاتجاه الصحيح منذ بدئها.

لقد كانت المملكة العربية السعودية منذ عهد مؤسسها، جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله وستظل بإذن الله ـ بلدًا آمنًا محبًا للسلم والسلام داعيًا إليه ومؤيدًا للعرب والمسلمين وعونًا لهم في حل مشكلاتهم وإشاعة الأمن والاستقرار في بلدهم، وسوف نواصل بمشيئة الله سياستنا القائمة على توثيق الروابط مع الدول الأخرى، خاصة الإسلامية والعربية، والدفاع عن قضايا الحق والعدل، والعمل من أجل سلام دولي شامل.

إن السياسة التي ننهجها تقوم على التضامن مع الأشقاء، والتعاون مع الأصدقاء والإسهام في كل مجهود يعود بالنفع على علاقاتنا مع الدول الشقيقة والصديقة، كما يعود على المجتمع الدولي بالخير.

وإذ نتحدث عن السلام بمفهومه الشامل فإننا نقف موقف المؤيد لخطوات البحث عن السلام، وإقامة الحكم الوطني الفلسطيني، وتحرير القدس الشريف، ذلك أن الموقف السعودي من القضية الفلسطينية منذ عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله يقوم على ترك حرية الاختيار للشعب الفلسطيني، فنقبل ما يقبله الفلسطينيون ونرفض ما يرفضونه، ومع استعراض بقية هموم أمتنا الإسلامية فإننا نشارك إخواننا المسلمين في كل مكان تلك الهموم، وبخاصة إخوتنا المسلمين في البوسنة والهرسك وأفغانستان والصومال الذي فعلنا من أجلهم ما بوسعنا، ومساعدتهم في محنتهم، وإننا لنأسف أشد الأسف، لتوقف المساعي المبذولة لإحلال السلام الشامل، لإعادة كامل الحقوق الفلسطينية المشروعة بما فيها القدس، وحل المشكلة الفلسطينية

المشروعة بما فيها القدس، وحل المشكلة الفلسطينية، وتحرير الجولان والجنوب اللبناني، وإننا نهيب بكل الدول والمنظمات المحبة للسلام لتشجيع الرغبة العربية في إحلال سلام عادل وشامل ودائم يضع حلًا نهائيًا لمحنة أهل فلسطين، وإقامة دولتهم على أرضهم المغصوبة، مؤكدين في الوقت نفسه كل التأكيد ما صدر في هذا الشأن من مؤتمرات جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون من الرغبة الصادقة في رؤية السلام يعمّ ربوع هذه المنطقة.

إننا نعبر عن شديد أسفنا للنزاع الداخلي الذي يعصف بأفغانستان والصومال، لأن الصراعات بين أفراد الأسرة الواحدة لا تجلب إلا الدمار والثارات والبغضاء وشماتة الأعداء.

ولا نزال نؤكد بكل حياد أن المملكة تضع إمكاناتها لمساعدة هذين البلدين الشقيقين لتجاوز المحنة إذا صفت النية وتوافرت الرغبة الحقيقية، لنبذ العنف والعودة إلى الصفاء والسلام، ولقد أكدنا مرارًا استعدادنا لرعاية أي رغبة حقيقية للمصالحة والوحدة والسلام ونبذ الفرقة.

أيها الإخوة:

إننا نؤكد في هذا المقام أن المملكة العربية السعودية، وبحسب سياستها المعروفة والمعلنة والثابتة، تدعم جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهيئة الأمم المتحدة في كل ما يضمن تنفيذ القرارات الدولية ونبذ الإرهاب ويخدم العدل والسلام، ويحقق الأمن والرخاء والاستقرار للبشرية جمعاء.

أيها الإخوة:

إن الواجب علينا هو التمسك بشريعة الله وسنة المصطفى ﷺ ونصرة دينه. فما دمنا نتمسك بالإسلام عقيدة ومنهجًا وتطبيقًا وعملًا فإن الله معنا، وصدق الباري حيث يقول ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد، الآية ٧].

وأحب أن أذكركم أن الشورى في الإسلام لا تعطى إلا لمن تتوافر فيه الأمانة في القول والعمل والحكمة في الرأي والبصيرة.

وقد تم اختياركم على هذه الأسس بما تحملونه من مؤهلات علمية، وخبرات متنوعة، وبما نعهده فيكم من الإخلاص والأمانة والصلاح.

وأمامكم رسالة سامية، وأمانة كبيرة، وأنتم جديرون بحملها إن شاء الله.

ويسعدني اليوم أن نفتتح باسم الله وعلى بركة الله، أعمال السنة الثانية من الدورة الثانية لمجلس الشورى، ونحمد الله أن وفقنا في إسناد هذه المهمة سواء في الدورة الأولى أو هذه الدورة إلى نخبة من أبناء الوطن الذين تتوافر فيهم الخصال الحميدة

والمؤهلات المطلوبة، وستكون بإذن الله عونًا لنا جميعًا على أداء الرسالة التي نحملها، لتوفير الأمن والرخاء للوطن والمواطنين.

وبهذه المناسبة فإنني أوجه الشكر لمعالي رئيس المجلس ونائبه، وجميع أعضائه في الدورتين ومنسوبيه كافة، على الجهود الطيبة التي بذلها كل واحد منهم منفردًا أو مجتمعين.

كما أرجو لكم التوفيق والسداد بما يحقق الأغراض المنشودة التي وجد مجلس الشورى من أجلها والتي تهدف إلى تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

ولا يسعني في الختام إلا أن أبتهل إلى الله العلي القدير أن يديم علينا نعمة الإسلام وأن يحيطنا بعنايته ورعايته، وأن يسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، إنه ولي أمرنا، وهو على ما يشاء قدير.

«أثبتت تجربة الشورى في بلادنا جدواها ولله الحمد فجاءت متصفة بالعدل والصدق، والإخلاص لما فيه خير الأمة، وهي إلى جانب كونها نابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء فقد حققت لبلادنا ما كنا جميعًا نصبو إليه من الرأي السديد، والمشورة المخلصة، والقرارات الحكيمة»

الدورة الثانية ـ السنة الثالثة
٢١ ربيع الأول ١٤٢٠هـ
٥ يوليو ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه الغر الميامين.

أيها الإخوة الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإنه ليسعدنا اليوم أن نفتتح على بركة الله أعمال السنة الثالثة لمجلس الشورى في دورته الثانية وندعو الله عز وجل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفق المجلس لمواصلة مسيرته على الوجه الذي يرضى عنه الله في خدمة العقيدة وفي مصلحة البلاد والعباد.

إنني مغتبط اليوم بوجودي مثل كل عام في مجلس الشورى بعد أن نال ولله الحمد موقعه اللائق بين المؤسسات الوطنية المعنية بأمور التنمية في البلاد، وبعد أن حظي بمزيد من التقدير في المحافل السياسية والإعلامية المنصفة في جميع أنحاء العالم، وهذا كله بفضل من الله تعالى ثم بما يقدمه الرجال المخلصون من إسهام في نهضة بلادهم، ولا سيما في مجال التنظيم للفاعليات المختلفة في مجتمعهم.

لقد حقق مجلسكم هذا منجزات طيبة وفاعلة خلال السنوات الست الماضية من عمره المديد إن شاء الله في ما يتعلق بالأنظمة واللوائح والاتفاقات التي درسها، وفي ما يبديه من المشورة المخلصة التي هيأت لاتخاذ العديد من القرارات التي عادت وستعود على بلادنا بالخير الكثير إن شاء الله.

لقد كان لتعديل المادة الثالثة من نظام المجلس في دورته الثانية بزيادة عدد أعضائه إلى تسعين عضوًا فائدة لا تخفى على أحد، فقد جاء ذلك متوائمًا مع دواعي اتساع المسؤوليات التنموية في البلاد وحاجتها للخبرات والتخصصات المتنوعة بين الأعضاء وقد أدى ذلك إلى إثراء فكر المجلس ودعم ما يتخذ من قرارات.

لقد أثبتت تجربة الشورى في بلادنا جدواها ولله الحمد فجاءت متصفة بالعدل والصدق، والإخلاص لما فيه خير الأمة، وهي إلى جانب كونها نابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء فقد حققت لبلادنا ما كنا جميعًا نصبو إليه من الرأي السديد، والمشورة المخلصة، والقرارات الحكيمة، البعيدة عن الأهواء والمزايدات والمشاحنات، والمخاصمات، التي لا فائدة تجنى من ورائها.

إننا اليوم أشد فخرًا بما وصلت إليه بلادنا في تجربة مسيرة الشورى واعتزازًا بسلامة دروبها دون تقليد أو محاكاة.

فلقد كنا بفضل الله ثم بفضل حكمة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ وبعد نظره من أوائل الدول التي أخذت بمنهاج الشورى الإسلامية وطبقته بكل صوره حتى صارت دول عديدة تستجلي تطبيقاتنا وتسعى للتعرف على مراميها ومعانيها وآثارها.

إنني أجدد هنا تقدير الدولة لما يتم في مجلسكم من منجزات محسوسة وفاعلة، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بيد كل مخلص إلى ما فيه الخير والسداد.

أيها الإخوة

لقد جاء لقاؤنا هذا العام مع مناسبة دخول دولتكم في قرن جديد منذ بدء تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ قبل مئة عام وهي مناسبة نستذكر فيها بكل اعزاز وتقدير جهوده المباركة في توحيد هذه البلاد وبنائها واستقرارها وإن ذلك لم يتحقق إلا بفضل الله ثم التمسك بشريعته والأخذ بها عقيدة وعملًا، ولا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل على ما أسبغ على بلادنا من نعمة الأمن والرخاء الاقتصادي والاجتماعي حتى بلغت مكانة نغبط عليها في الأمن والاستقرار والازدهار.

أيها الإخوة:

إن من أقرب الحديث إلى نفسي ـ كما تعلمون ـ الحديث عن الشأن الداخلي في بلادنا، وللشأن الداخلي في بلادنا أساسان هما:

أولًا: المواطن الذي جعلنا مصلحته نصب أعيننا دائمًا في كل ما تتخذه الدولة من إجراءات أو تصرفات.

ثانيًا: موارد البلاد واقتصادها ـ فهذه الموارد هي التي تعين الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وعلى تحقيق طموحاتها تجاه مواطنيها.

لعلكم تدركون ما انتاب الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من تحديات فضلًا عما تعرض ويتعرض له من صعوبات فقد تعرضت سوق النفط على وجه الخصوص كما تعلمون لاضطراب شديد في الأسعار الأمر الذي أثر على الإيرادات وهذا أمر لم يقتصر على بلادنا وحدها بل لقد عم جميع الدول النفطية.

لقد عملت المملكة، ضمن إستراتيجيتها المعروفة في هذا الصدد، على السعي، داخل منظمة الأوبك وخارجها، لإعادة التوازن إلى سوق النفط وقد أكدنا دائمًا حرص المملكة وعزمها التام على بذل كل ما تستطيع بالتعاون مع بقية الأطراف ـ للقضاء على أسباب الخلل في السوق النفطية والعودة بها إلى حالة التوازن التي تحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وقد كان للجهود التي بذلتها المملكة بالغ الأثر في ما آلت إليه السوق النفطية مؤخرًا في أوضاع تبعث على التفاؤل إن شاء الله.

في الشأن الاقتصادي لا بد أن أشير أيضًا إلى ما قدمه ويقدمه القطاع الخاص في بلادنا من جهود ظاهرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتنمية القوى العاملة الوطنية، وإرساء قاعدة اقتصادية صلبة، فلقد أثبت القطاع الخاص أنه قادر على التعامل مع المستجدات الاقتصادية، وهذا هو المأمول دائمًا إن شاء الله.

وقد لاحظتم أنه لثقة الدولة في قدرات القطاع الخاص وخبرته وإمكاناته فقد شرعت منذ سنتين في الإعداد لتطبيق فكرة التخصيص ليتولى القطاع الخاص دوره في إدارة بعض المرافق الخدمية الكبيرة مثل الاتصالات.

وللاستمرار في هذا التوجه، وفي إعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في إدارة وتشغيل بعض المرافق المهمة فقد قامت الدولة بإصدار قرارها بإسناد جميع أعمال تشغيل وصيانة وإدارة الأرصفة والمعدات التابعة للموانئ إلى القطاع الخاص بأسلوب التأجير.

كما قامت الدولة بإعادة تنظيم قطاع الكهرباء وشمل ذلك تأسيس شركة مساهمة للكهرباء على مستوى المملكة وهي الشركة السعودية للكهرباء حيث دمجت بها جميع شركات الكهرباء المحلية العاملة، وكذلك مشاريع الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء وينص القرار الصادر في هذا الخصوص على تمكين القطاع الخاص من التنافس في إنشاء وإدارة مشاريع الطاقة الكهربائية في المملكة.

كما قامت الدولة بمنح عدد من شركات

الإسمنت وغيرها في عدد من مناطق المملكة امتيازات تحجير من شأنها أن تسهم في رفع فاعليات تلك الشركات وإثرائها، وهذا كله إنما يعود على القطاع الخاص وعلى بلادنا ـ إن شاء الله ـ بالخير الوفير.

أيها الإخوة:

إن ثروات بلادكم كثيرة ولله الحمد، وقد شهدت بلادنا في هذا العام افتتاح حقول نفطية جديدة مثل حقل الشيبة، كما منحت شركة التعدين العربية السعودية ـ معادن ـ امتياز تعدين لاستغلال خام الذهب وخام الفضة المصاحب له.

إن المملكة ماضية بإذن الله في سبيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إذ إننا ندرك التحولات الأساسية في الاقتصاد العالمي وفي آلياته، ونحن لا بد أن نتعامل مع الواقع الجديد الذي يعيشه المجتمع البشري فنحن جزء منه، وبما لا يتعارض مع معتقداتنا أو مع المصالح الواضحة لبلادنا ومواطنينا.

ونحن في كل الأحوال نشدد على ضرورة المضي نحو تكامل اقتصادي عربي في عصر تتنامى فيه التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، والعمل على تيسير ما يعزز هذا العمل وذلك بدعمه وتشجيعه.

وإن مما وجدته الدولة منسجمًا مع مصالحها، ولا يتناقض مع ما نؤمن به ونعتقده تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد ونقل التقنية. فالمجال مفتوح للمؤسسات والشركات الكبرى في العالم للاستثمار في المجالات الصناعية في المملكة مستندين في ذلك إلى مبدأ الاستقرار والاستمرار والإنتاج المتواصل مما يحقق الفائدة الدائمة للطرفين، وإلى زيادة مواردنا المالية التي تمكننا من تحقيق الرفاه المطلوب لمواطنينا.

أيها الإخوة:

تعلمون أن بلادكم مقبلة على الخطة الخمسية السابعة التي ستعلن بعد ستة أشهر بإذن الله ـ وقد سبق لمجلس الوزراء أن تدارس مع مجلس الشورى المبادئ العامة لهذه الخطة التي نأمل أن تأتي محققة لآمالنا وطموحاتنا وأن تعالج بواقعية معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وأن توجد حلولًا عملية لقضايا التعليم والتوظيف بشكل خاص وقضية توطين العمالة بشكل أخص.

وإن الحكومة ماضية في برنامجها المتعلق بتنويع مصادر الدخل الحكومي وإيجاد مصادر رديفة تخفف من الاعتماد شبه الكلي على النفط الذي شهدت أسواقه العالمية في السنوات الماضية ـ كما تعلمون تذبذبًا يميل إلى التراجع في الأسعار. لكن المملكة وبتوفيق من الله نجحت في العمل على تحسين أوضاعه في الأشهر الماضية. والمملكة ماضية في سياستها الرامية إلى التعاون مع الدول الصديقة المنتجة والمصدرة للحفاظ على استقرار السوق وتماسك الأسعار دون التراجع عن الحصول على حصة عادلة للمملكة.

إننا نحمد الله على متانة الاقتصاد

السعودي رغم الهزات والمتغيرات المحيطة بنا وما زال التفاؤل والحيطة يوجهان مسارنا حتى نجنب مكتسبات الوطن أي انعكاسات سلبية محتملة.

إنني لست بصدد حصر كل ما قامت به الدولة أو تنوي القيام به من أجل التغلب على التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية ولكنني أردت فقط أن أذكر بعض الأمثلة التي من شأنها أن تؤكد للجميع أن مما يشغل دولتكم هو أن يستطيع الإنسان السعودي مواصلة مسيرته في البناء والتشييد من أجل تحقيق الرفاهية المطلوبة له وللأجيال القادمة، تلك الأجيال التي تقع على عاتقنا جميعًا مسؤولية رسم المستقبل الأفضل لها بتوفيق الله وعونه.

إننا ملتزمون أمام مواطنينا بأن نوصل إليهم في مختلف مناطقهم مختلف الخدمات وقد وجهنا ونوجه جميع المسؤولين في الحكومة بضرورة الوقوف على احتياجات ومتطلبات المواطنين في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، فالرغبة الدائبة لنا ولكافة المسؤولين في هذه الدولة هي الوصول بتلك المناطق إلى أعلى مدارج التقدم والازدهار.

إننا ملتزمون أمام الشباب على وجه الخصوص بتأمين فرص العمل لهم في القطاع الحكومي وفي القطاع الخاص، ولهذا فقد أكدنا دائمًا على تدريب الشباب وإعادة تأهيلهم بإعطائهم دورات متخصصة عن طريق مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية ذات الصلة وكذلك المؤسسات والشركات الأهلية والغرف الصناعية والتجارية وغيرها. كما وجهنا دائمًا بتشجيع الشباب على الالتحاق بالتخصصات التي تتفق مع حاجات التنمية والمجتمع. ثم جاء إنشاء وزارة جديدة للخدمة المدنية لتكون أداة فاعلة لرفع كفاءة الأداء في الوظيفة العامة، وتطوير الخدمة المدنية، وإعادة تنظيم الفرص الوظيفية.

وهنا نعود فنؤكد على دور القطاع الخاص في الإسهام في استيعاب الخريجين من الشباب، فالعناية باستيعاب الخريجين هي مسؤولية وطنية نجزم بأن قطاعنا الأهلي يدرك أهميتها ويدرك شرف الالتزام بها، مشيرين بارتياح إلى مجمل الإجراءات والندوات والمؤتمرات والحملات التي قامت بها الأجهزة الحكومية مؤخرًا لتشجيع إحلال السعوديين في الوظائف العامة والأهلية.

إن من سياسات الدولة التوسع في مجال إعداد الأجيال وتهيئتهم لخدمة بلادهم، وأول ما يتحقق هذا الأمر عن طريق التعليم، فنحن ماضون في التوسع في مجال التعليم والاهتمام به انطلاقًا من قناعتنا بأن أبناء هذا الوطن هم الركيزة الأساس لنموها الاقتصادي والاجتماعي، وأن المتتبع لمسيرة التعليم يلحظ تسارع الخطى والمتغيرات في معدلات النمو المتحققة للتعليم العالي. وإن ما أسعدنا غاية السعادة ما تحقق في العام المنصرم من إضافة صرح جديد إلى بناء التعليم العالي في

بلادنا وهو ما تمثل في دمج فرعي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أبها وإطلاق اسم الملك خالد بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على الجامعة الوليدة.

إن ما تحقق لبلادنا من نهضة شاملة في المجالات التعليمية والصحية والصناعية والزراعية وقطاع المواصلات والاتصالات وتحلية المياه وبناء العشرات من السدود وغيرها ما كان ليتم لولا توفيق الله عز وجل ثم العمل ليل نهار بسواعد أبناء الوطن الذين أعدتهم الدولة عن طريق البناء السليم والاستثمار الأمثل لقدراتهم وإمكاناتهم. ونود أن نشير بكثير من الاهتمام إلى الخطوط العريضة التي وضعت للمحافظة على المياه وترشيد استهلاكها ـ وكانت ثمرة تعاون مجلس الوزراء ومجلس الشورى خلال العام المنصرم مؤكدين في الوقت نفسه على أهمية دور المواطن والمقيم في تنفيذ تلك الأهداف سواء في مجال مياه الشرب أو مياه الري الزراعي.

وإننا لنعلم جميعًا أن تحقيق كل تلك المنجزات لا يمثل كل ما هو مطلوب منا كمواطنين تجاهها، بل إن علينا أيضًا الحفاظ الأمثل على تلك المنجزات والمكتسبات وذلك من حيث العناية بها وحمايتها من العبث مهما كان نوعه. إن مسؤولية أمن تلك المنجزات هي مسؤولية كل مواطن ينتمي إلى هذه الأرض وهي في الوقت نفسه مسؤولية كل مقيم وجد من أهل هذه البلاد الترحيب والإكرام وواجب الاحترام.

أيها الإخوة:

إن بلادنا ـ بحكم موقعها المميز في محيطيها العربي والإسلامي ـ تدرك المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه محيطيها، كما تدرك الدور الكبير الذي ينتظر أن تلعبه دائمًا تجاه القضايا والمشكلات التي تواجه أمتها، فهي لم تغفل قط عن هذه الحقيقة، بل إنها ما برحت تجعلها دائمًا نصب عينيها في كل ما تقوله أو تفعله. ولهذا فقد ظلت سياستها في هذا المضمار سياسة ثابتة وراسخة، وهي تعتمد على التشاور المستمر مع أشقائها وأصدقائها في العالم حول الظروف الراهنة والمستجدة، ويتم ذلك عبر لقاءاتنا المتواصلة مع قادة العالم وزعمائه، سواء من يجيء منهم إلى بلادنا أو من التقاهم سمو ولي العهد أخي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في جولاته الدولية الموفقة.

وإن من أهم ما يتم بحثه مع الزعماء العرب السبل الكفيلة بتدعيم وتعزيز مسيرة التضامن العربي ومن ثم الحرص على لم الشمل العربي، وتفعيل فكرة العمل العربي المشترك، والحفاظ على مصالح الأمة العليا.

لقد أكدنا للإخوة الفلسطينيين في لقاءاتنا معهم موقف المملكة الثابت مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، مشددين على ضرورة أن يطبق الجانب

الإسرائيلي قرارات الشرعية الدولية حتى تتحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وقد اعتبرنا أن قرار الأمم المتحدة في العام المنصرم برفع مستوى التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية إنجازًا مهمًا على الطريق الصحيح نحو الإقرار للدولة الفلسطينية كعضو له كامل العضوية في الأمم المتحدة.

كما أبدينا دائمًا قلقنا تجاه المسيرة المتعثرة لعملية السلام في المنطقة، ودعينا دائمًا إلى تحريكها وفقًا لما اتفق عليه في مدريد وأوسلو وواشنطن، وهي الاتفاقات المبنية على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام كل ذلك يعني أيضًا ضرورة استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. وقد دعونا دائمًا المجتمع الدولي وفي مقدمه راعيا عملية السلام، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، إلى بذل أقصى الجهود لدفع عملية السلام وإلى العمل بكل قوة للحد من الغطرسة الإسرائيلية المؤدية دائمًا إلى تعنت مقيت لم يكن من شأنه غير الإنذار المستمر بانهيار مشروع السلام بكامله.

ففي الوقت الذي كان العالم ينتظر فيه من الإسرائيليين أن يدعموا جهود السلام، وأن يغتنموا الظروف المؤاتية لذلك وفق ما كانوا يتظاهرون به دائمًا لدى الرأي العام العالمي، فقد ظهروا على خلاف ذلك إذ ظلوا يضعون العراقيل تلو العراقيل من أجل إحباط كل ما يبذل من جهود، هذا فضلًا عن مواصلة اعتداءاتهم المتكررة على لبنان والتي تسببت في قتل الأبرياء من المدنيين والأطفال والنساء والشيوخ. وهم لم يتورعوا قط عن توجيه التهديدات إلى لبنان وبخاصة البقاع الغربي ومنطقة الشريط الحدودي المحتل.

لقد ناشدنا دائمًا المجتمع الدولي للعمل على إيقاف العبث الإسرائيلي في مدينة القدس، وشددنا على ضرورة الإبقاء على الوضع القانوني والديموغرافي للمدينة، لان تغيير الهوية أو توسيع حدود المدينة، وتوسيع سلطات بلديتها، لن ينفي أو يلغي بأي حال حق العرب والمسلمين في المدينة المقدسة، بل إن ذلك التغيير باطل، وهو يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، ويعتبر خرقًا لأسس السلام في الشرق الأوسط بل إنه يعتبر تهديدًا للأمن والسلام الدوليين.

أيها الإخوة:

من نافلة القول أن نؤكد أن المملكة تدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة وكل ما يضمن تنفيذ القرارات الدولية ويخدم العدل والسلام ويحقق الأمن والرخاء والاستقرار لجميع شعوب العالم.

إن العالم الإسلامي قد حفل خلال العام المنصرم بتحديات واضحة للسلام الذي ننشده. فمن الموقف المتوتر بين الهند وباكستان، إلى النزاع بين بعض الدول

الإسلامية، إن هذه البؤر الساخنة والمنذرة بدفع المزيد من قدرات الأمة إلى المخاطر كانت تثير قلقنا في المملكة، وقد ظلت بلادنا تدعو إلى ضبط النفس وإلى الحوار والتفاهم، وتحكيم العقل، وتغليب المصلحة، ومراعاة حقوق الجوار، والروابط المشتركة. وإن مما يهمنا كثيرًا تعزيز الاستقرار في منطقتنا وأن تحل دائمًا جميع المشكلات بالطرق السلمية على أساس العدل والمصداقية.

إن سياسة بلادنا واضحة في هذا المجال. فالمملكة تعمل بالطرق المباشرة أو من خلال دورها في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على تمتين وحدة الصف العربي والإسلامي، وتعزيز أواصر الأخوة، وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار في الدول العربية والإسلامية معًا.

إن تحقيق السلام في منطقتنا أمر يهمنا كما قلنا سابقًا لأنه يحقق الرفاه لشعوبنا، وأن السلام في كل بقعة من بقاع هذا العالم هو أيضًا أمر يهمنا ويعنينا، لأنه من وجهة نظر إنسانية بحتة سيضمن للأبرياء من شعوب الأرض الأمن والاستقرار الضروريين لأي عيش كريم. لهذا ظل موقف المملكة العربية السعودية الثابت والمعروف هو الدعوة إلى السلام في كل مكان، وهذا يستدعي بالضرورة الدعوة إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية. وفي هذا الاتجاه فإن الجميع يتذكرون أننا أبدينا قلقنا حيال التفجيرات النووية واعتبرنا ذلك أمرًا يؤثر سلبًا على الأمن والاستقرار الدوليين، وعلى الجهود الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية. فضلًا عن كون ذلك يمثل خطرًا وتهديدًا لكافة الدول المجاورة.

أيها الإخوة:

إن مأساة شعب كوسوفو المسلم لم تغب عن بالنا في هذه البلاد، ونحن نعتبر أن ما يحدث هناك هو واحد من الامتحانات الشديدة التي تمر بها أمتنا المسلمة. وقد سبق هذا الامتحان بقليل امتحان المسلمين الأبرياء في البوسنة.

إن ما قام به الصرب هو اعتداء صريح، وعمل وحشي بكل المقاييس، وإلا فأي صفة أخرى يمكن لها أن تطابق واقع ما جرى هناك من قتل وتشريد وتهجير وتطهير عرقي؟

قبل التدخل العسكري الأخير للناتو كنا قد دعونا المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة لوقف المجازر والأعمال الإجرامية والإرهابية التي تمارسها القوات الصربية في إقليم كوسوفو ضد المدنيين والأبرياء.

وفي هذا الوقت الذي يعود فيه الأمن إلى إقليم كوسوفو نرجو أن يعود المشردون إلى ديارهم وأن تتحقق لشعب كوسوفو أهدافه وأمانيه في ظل الأمن والسلام ومحاسبة المعتدين عليه.

أيها الإخوة:

إن النزاعات، ومناطق التوتر في العالم الإسلامي ليست مع الأسف الشديد ـ الأمر

الوحيد الذي يعرقل مسيرة الأمة ويشتت جهودها ويزعزع استقرارها، فنحن لا بد أن ندرك الخطر المحتم المتجسد في ما نقرأه ونسمعه من العمليات الإرهابية التي تتم في بعض البلدان تحت أغطية زائفة وشعارات غير صادقة. إن المملكة أكدت وتؤكد مواقفها المبدئية والثابتة التي تدين الإرهاب بكل أشكاله وصوره وتنزه الإسلام والمسلمين المخلصين المؤمنين عن مثل تلك الأفعال والممارسات المشينة. لقد سعدنا بما توصل إليه وزراء الداخلية والعدل العرب في مؤتمرهم الذي عقد مؤخرًا في القاهرة، إذ تم التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بصيغتها النهائية. فهذه الاتفاقية ستعزز إن شاء الله التعاون بين الدول العربية لمكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

ولا بد من تضافر كل الجهود للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة وأنا لا أعني هنا الأجهزة الأمنية وحدها، بل إنني أعني جميع المؤسسات التي لها علاقة بتنمية وعي الناس وبترسيخ مسؤولياتهم الدينية والوطنية لأن قتل الأبرياء وترويع الآمنين أمر يرفضه ديننا الحنيف ويدحضه الفكر القويم وتنكره الأخلاق الحميدة في جميع الحضارات الإنسانية.

أيها الإخوة:

إن الأجواء ليست دائمًا على هذا المستوى من القتامة، ففي الوقت الذي تهدد فيه منطقتنا والمناطق المحيطة بعض المخاطر أو التحديات هناك إنجازات لا بد من الوقوف عندها لأنها تستحق الإطراء.

فعندما فكرت دول الخليج الست في تنظيم علاقات التفاهم والتعاون بينها جاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثمرة يانعة من ثمار ذلك التفكير. فلقد حقق المجلس خلال السنوات الماضية من عمره منجزات طيبة انعكست مردوداتها الإيجابية على بلدان وشعوب المنطقة، فضلًا عن أنها كرست أواصر الروابط الأخوية والتنموية بين شعوبه، وإننا لنتطلع إلى تحقيق المزيد من المنجزات لهذا البناء الراسخ.

ولعلكم تابعتم مؤخرًا ما تم من تطورات إيجابية في ما يتعلق بالعلاقات السعودية ـ الإيرانية، وما تم التوصل إليه من تطوير لتلك العلاقات لما فيه مصلحة الطرفين، ولما فيه مصلحة الخليج والعالمين العربي والإسلامي. فإيران تربطنا بها رابطة الدين ورابطة الجوار، فضلًا عن مصالح مشتركة بيِّنة للجميع، ونحن على ثقة أن المسؤولين في البلدين سيواصلون مابدأوه من خطوات خيرة مبنية على الثقة المتبادلة والاحترام الراسخ. وهذا كله سينعكس على مستوى أوسع ليشمل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية وأبعد من ذلك العلاقات العربية ـ الإيرانية في مختلف فاعلياتها إن شاء الله.

ولا بد أن نضيف هنا التطورات الإيجابية التي حدثت لقضية لوكربي. فلقد وفق الله المملكة العربية السعودية وجمهورية جنوب

أفريقيا إلى الوصول لصيغة اتفاق عادلة أزاحت عن ليبيا الشقيقة عبئًا ثقيلًا دام لسنوات. وما تم التوصل إليه في هذا الصدد هو أساس للنظر العادل المنصف في هذه القضية؟ ونحن هنا لا بد أن نشكر كل أطراف هذه القضية على ما أبدوه من تفهم وتعاون يتوخى العدل والإنصاف.

إن كل جهد تبذله بلادنا من أجل أمتها هو واجب محتم تفرضه عليها مسؤولياتها الدينية والتاريخية والحضارية.

ونحن ندرك أن هناك مشكلات محلية وإقليمية ما زالت عالقة وهي تحتاج إلى بعض الوقت لمزيد من الحوار وتبادل وجهات النظر، وإننا ندعو الله عز وجل أن يأخذ بيد كل مخلص إلى ما فيه خير هذه الأمة وسدادها كما ندعوه سبحانه وتعالى أن يحفظ بلادنا هذه وبلاد المسلمين كافة من كل سوء.

أيها الإخوة:

ونود بمناسبة هذا اللقاء السنوي أن نؤكد اعتزازنا بشباب هذا الوطن، رجالًا ونساء. وسيظل هاجس التعليم والتدريب والتوظيف من أهم ما يشغل بال الحكومة، تتعهدهم بالرعاية والتربية والتوجيه وتوفير الحياة الكريمة لهم المسلحة بالدين والعلم والأخلاق، فالقوة البشرية المؤهلة هي الركيزة الأساس في التنمية الوطنية، وإننا نأمل أن تتضافر كل الجهود لتذليل المعوقات والعقبات التي قد تحول دون إتمام هذه الأهداف والتطلعات.

ونود مجددًا أن نذكر بأهمية مجالس المناطق في جهود التنمية المحلية ـ فهي الأعرف باحتياجات كل منطقة وأولوياتها وهي قنوات مهمة للاتصال والمشاركة، ونقل هموم المواطنين ورغباتهم وملاحظاتهم، ومن الضروري تفعيل وظائفها على الوجه المأمول الذي يحقق خدمة الوطن العزيز.

وفي الختام نتوجه بالتقدير لمعالي رئيس المجلس ونائبه والأمين العام وجميع أعضاء المجلس ومنسوبيه كافة، على جهودهم الطيبة، ونرجو لهم دوام التوفيق والسداد ونسأل الله أن يوفق المجلس إلى أداء واجباته بما يحقق مصلحة الوطن والمواطنين.

كما نبتهل إلى الله العلي القدير، أن يديم علينا نعمه ظاهرة وباطنة، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

«لا بد أن ندرك الخطر المحتم المتجسد في ما نقرأه ونسمعه من العمليات الإرهابية التي تتم في بعض البلدان تحت أغطية زائفة وشعارات غير صادقة. إن المملكة أكدت وتؤكد مواقفها المبدئية والثابتة التي تدين الإرهاب بكل أشكاله وصوره وتنزه الإسلام والمسلمين المخلصين المؤمنين عن مثل تلك الأفعال والممارسات المشينة»

الدورة الثانية ـ السنة الرابعة
٣ ربيع الأول ١٤٢١هـ
٥ يونيو ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله،

أيها الإخوة الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم الله وعلى بركة الله نفتتح أعمال مجلس الشورى في بداية سنته الرابعة من دورته الثانية ونسأل الله تعالى أن يبارك في جهودنا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها الأمة إنه سميع مجيب.

إنني أشعر بالغبطة والسرور في كل مرة ألتقي بكم وإنها لعادة حسنة سار عليها مؤسس هذه الدولة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ لاستذكار فضل الله سبحانه وتعالى أن هدانا لاختيار طريق الشورى دون تقليد أو محاكاة.

إن ممارسة بلادنا للشورى الإسلامية المنظمة قد أكملت خمسًا وسبعين سنة منذ أن أصدر الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ أول نظام لمجلس الشورى عام ١٣٤٦هـ مدركًا منذ الوهلة الأولى بفكره ونظره الثاقب أن القرار الصائب هو ما يبنى على المشورة من ذوي العلم والخبرة.

ولقد كان لمجلس الشورى منذ إنشائه دور كبير في التنمية من جميع الأوجه، حيث سن ذلك المجلس كثيرًا من الأنظمة في المجالات المختلفة التي أسهمت في تسيير أمور البلاد بما يتناسب مع الوضع الداخلي ولا ينافي الشريعة الإسلامية.

وعندما تطورت البلاد وقطعت أشواطًا كبيرة في التنمية وبخاصة التنمية البشرية شكلنا لجنة من ذوي الخبرة والعلم قامت باقتراح أنظمة جديدة تناسب مستجدات العصر، وفي الوقت ذاته لا تعارض الثوابت في شريعتنا. ومن بين هذه الأنظمة نظام مجلس الشورى الذي أصدرناه في عام ١٤١٢هـ مصاحبًا للنظام الأساسي للحكم الذي صدر في العام ذاته. مما يعد نقلة نوعية مهمة في ممارسة مبدأ الشورى الإسلامي جريًا على خطى الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ الذي حافظ على الشورى وتولاها بالرعاية والتطوير حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من النمو والأصالة وجعلتنا نفخر ونعتز بثمارها ونتمسك باستمرارها. ومن هنا جاء أمرنا بتطوير مجلس الشورى وتوسيع المشاركة فيه وتنظيم اختصاصاته وأهدافه.

أيها الإخوة:

إننا عندما نلتقي في هذه المناسبة فإننا نغتنمها لنوضح لكم الكثير من الأمور المتعلقة بشؤون بلادكم ومواطنيها العزيزين على قلوبنا جميعًا. وتلاحظون أن المحور الأساس لحديثنا إليكم هو ما يتعلق بمواطنينا، لأن الهدف من

كل ما نقوم به من جهود هو تحقيق مزيد من الرفاه لهم، ومزيد من النمو والتطور والرقي لبلادنا التي علينا جميعًا أن نبذل كل ما في وسعنا لتبقى في المكان اللائق بها دائمًا، سواء في محيطيها العربي والإسلامي، أو على مستوى العالم أجمع، مستفيدين في ذلك من موقعها الشامخ فوق خريطة حضارة الإسلام، ومن مكانها السامق من تاريخه المجيد، ومعولين كذلك على ما آتاها الله من ثروات طبيعية غنية تساعدها ـ بحول الله وقوته ـ على تحقيق طموحاتها وتطلعاتها، كي تظل دائمًا تقوم بالدور المناط بها لما فيه الخير، ولما يحقق المزيد من فرص السلام والطمأنينة للجميع.

ومن هذا المنطلق فقد ظلت رسالة بلادكم واضحة في هذا العالم، فنحن أمناء على عقيدتنا الإسلامية التي تنزلت إلينا من رب العباد فوق هذا التراب الطيب الطاهر. بل إن إخلاصنا لهذه العقيدة ظل بالنسبة إلينا أمرًا مصيريًا لا نقبل حوله المساومات، ولا نرضى بأن نقدم في ما يتعلق به أي تنازلات، إنه منهجنا الراسخ في تفكيرنا وتربيتنا وتنظيم شؤوننا وإنه نبراسنا الذي نهتدي به في تحديد مستويات علاقاتنا فتقبل على كل ما يمكن أن يؤدي إلى تطوير حاضرنا، وكل ما يهيئ فرصًا أكثر للرقي بمستقبلنا مما في هذا العالم من طروحات ومشروعات، ولكن على شرط أن لا يتناقض أو يتعارض أي شيء من ذلك مع ثوابت عقيدتنا، أو مع القيم من مبادئنا وتقاليدنا.

ولعل التجربة الخيرة التي تمارسونها في هذا المجلس.. مجلس الشورى، خير دليل على ثراء إسلامنا بما يقدمه من مشروعات من شأنها أن تحقق الغاية ولا سيما من حيث الانسجام مع ما تتطلع إليه الشعوب في الماضي والحاضر في ما يخص المشاركة في صناعة القرار، أو إسداء المشورة لولي الأمر. فكل أمر يتعلق بأمور حياتنا نجد له الإجابة الشافية في ديننا، والعالم كله يعرف عنا هذه الحقيقة، ولا يمكن بناءً عليه أن نعير بالًا لتلك الأصوات الشاذة التي تتجاهل هذا لأغراض ندركها. وأعود لأطمئنكم حول الصدى الطيب الذي تجده لدى المنصفين في هذا العالم تجربتنا الحضارية سواء في مضامينها الفكرية، أو في منجزاتها المادية والتنموية.

فالعالم كله يشهد اليوم بسرعة وقوة النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته بلادنا، وهو يشهد كذلك بالمستوى الجيد للثبات النفسي والطمأنينة الإيمانية التي ينعم بها شعبنا، لأنه شعب مؤمن بالله، فإذا ما تحقق التوازن المطلوب في هذين الأمرين فإن من نتائجه الملموسة الاستقرار الذي تتطلع إليه الشعوب في أي مكان.. هذا الاستقرار الذي يمثل شرطًا أساسيًا من شروط التفوق، أو من شروط الإنجازات الواثقة القوية المثمرة.. ونحن نسمع ونشاهد أن هناك شعوبًا كثيرة قد حرمت مع الأسف من هذه النعمة، لما يتنازعها من الأفكار والأهواء التي لا تجد لها

أي جذور في وعي الناس، أو في وجدانهم أو في تكويناتهم التاريخية والثقافية.

أيها الإخوة:

لقد بدأت حديثي إليكم اليوم على هذا النحو، ليس لأنكم ـ وأنتم الأبناء المخلصون لا تدركون منها هذه البلاد في التفكير أو السلوك، فأنتم خير من يعرف ذلك ويدركه، ولكنني أردت أن أُلفت النظر إلى ما يدور حولنا من استدراجات وغوايات تحسب أنها بما تقوله أو تردده من افتراءات واختلاقات تستطيع أن تمارس علينا نوعًا من الضغوط التي يمكنها في النهاية أن تحرفنا عن الطريق الذي اختاره لنا رب العزة والجلال، وهي تلوح مثلًا بموضوع حقوق الإنسان دون أن يكون لها اطلاع على حقيقة ما يجري في بلادنا، ودون أن يكون لها معرفة موضوعية بما تطرحه شريعتنا في هذا الخصوص من مبادئ سامية نحن نعتقد أنه لا يضاهيها ولا يجاريها في هذا المضمار أو غيره أي مبادئ أخرى.. ويكفي أن تلك المبادئ تستمد أسسها من الوحي الإلهي الكريم، ومن سنة المصطفى نبينا محمد ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى بل إننا لنجزم أن ما جاءت به الرسالة العظيمة يجعلنا نحن من جهتنا نقف أحيانًا موقف اللوم والتعجب لما يجري للإنسان ولحقوقه في مجتمعات أخرى تنتمي لحضارات غير حضارتنا، سواء في ما يتعلق بأوضاع المرأة وما تتعرض له من ابتذالات فرضتها فلسفة الاستهلاك وواقعه، أو في ما يتعرض له الأطفال في أسواق العمل وسطوة المادة المتحكمة في كل شيء. إن تلك المجتمعات تزعم أنها الأجدر بالدفاع عن حقوق الإنسان فوق هذا الكوكب، ولكن ذلك لا يعني أن كل ما يدور فيها يرضي بالضرورة كل سكان المعمورة، وهذه هي سنة الحياة في تعدد المفاهيم وتنوعها.

وفي هذا السياق تعلمون ويعلم كل مسلم أن حقوق الإنسان قد حماها الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا بموجب نصوص إلهية آمرة ملزمة لكل مسلم ومن ينتهكها يعرض نفسه للعقوبة الدنيوية والأخروية. وعندما أصدرنا النظام الأساسي للحكم نصت مادته السادسة والعشرون على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ومع ثقتنا وقناعتنا بسلامة مسار بلادنا وصحة منهجها نؤكد للعالم أجمع والمنصفين بخاصة أن ليس لدينا ما نخجل منه أو نخفيه وأن أبوابنا مفتوحة وقلوبنا نظيفة ومناهجنا راسخة وأن قضاءنا أولًا وأخيرًا منصف لا يتغير، وأن الحكم الرباني الأعدل والأسمى فوق كل القوانين.

إننا نقدر كل الجهود التي تبذل لتحقيق الطمأنينة والرفاه لشعوب الأرض، ونقدر الاجتهادات المتوالية والمتسارعة في هذا الشأن. ولكننا نحذر أشد التحذير من مغبة المحاولات لإكراه المجتمعات على التخلي عن معتقداتها وثقافاتها الخاصة، لا سيما إذا كان من بين تلك المعتقدات المعتقد الإسلامي

الذي يطرح هو من جانبه تصوره الخاص لشروط الطمأنينة والرفاهية للشعوب.

نحن مع تفاهم الثقافات، ولكننا في الوقت ذاته ضد التسلط أو هيمنة ثقافة معينة على غيرها.

أيها الإخوة:

إن بلادكم ليست في غفلة عما يدور في هذا العالم من تحديات وتطورات، فهي تعتبر نفسها جزءًا من هذا المجتمع الدولي. ونحن وإن اختلفنا مع غيرنا حول بعض الطروحات والتصورات إلا أننا نؤيد كل الخطوات المؤدية إلى تطور المجتمعات ورفاهيتها ولهذا فنحن نرقب باهتمام كبير كل ما يجري في هذا العالم من مشروعات أو إجراءات فرضتها الظروف الجديدة لعلاقات البشر فوق هذا الكوكب لا سيما بعد أن ترابط واتصل ببعضه بفعل التطورات المتقدمة في وسائل الاتصال، مما فرض أنماطًا جديدة في التعاون والتبادل. وفي الذهن مثلًا التطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص، والتي من أبرز معالمها تحرير تدفقات التجارة والاستثمارات، والانتقال السهل السريع لرؤوس الأموال، وذلك كله يحدث بفعل التوجه الحثيث لإزالة الحواجز بين الأسواق، وتيسير حركة عناصر الإنتاج عبر الحدود. إن هذا الواقع الجديد جعلنا نحس في هذه البلاد بأن من الأهمية بمكان الحث على تعاون المجتمع البشري وبخاصة الدول الصناعية منه، بحيث تعمل بكل ما في وسعها للتسامح في مسألة نقل التقنية إلى الدول النامية، لتقليل الفوارق التنموية الهائلة بينها وبين الدول الفقيرة. فتلك الفوارق هي التي ستكون السبب في الآثار السلبية الصعبة التي ستقع على المجتمعات قليلة الحيلة، ولا يكفي تعاون الدول الصناعية أو المتقدمة للتخفيف من حدة الأزمة المرتقبة، بل لا بد من تكثيف الجهود في الدول النامية نفسها لتهيئة الأرضيات المناسبة لقيام اقتصادات ذات فاعلية وحيوية وسياسات مالية واستثمارية مدروسة وقوية، تضمن تحقيق التقدم. ولتحقيق مثل هذه الأمور لا بد أن تعمل الدول النامية أيضًا على استقطاب التقنيات الحديثة اللازمة ثم تسعى إلى توطينها وتطويرها بما يتلاءم مع ظروفها وإمكاناتها. وفي هذا الاتجاه لعلكم سمعتم وتابعتم ما وجهنا به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من ضرورة الإعداد لعقد مؤتمر دولي حول نقل التقنية مع التركيز على المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية. وتعلمون أننا ماضون بحول الله نحو الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، مما يكفل لبلادنا إن شاء الله فرصًا اقتصادية وتنموية واعدة. وتعلمون كذلك في هذا الصدد بصدور نظام الاستثمار الأجنبي، فقد ناقشتموه أنتم في هذا المجلس بعد إعداده من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة أخي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، وهو النظام الذي لقي ما يستحقه من ترحيب وإشادة في كل الأوساط الاقتصادية والاستثمارية في

العالم، فكان ذلك مشجعًا للعديد من الشركات والمؤسسات الاستثمارية للشروع في الحوار معنا حول مستقبلها الاستثماري في بلادنا الغنية ولله الحمد بثرواتها وموقعها الاستراتيجي. إن من شأن هذا الواقع الجديد للاستثمار الأجنبي في بلادنا أن يسهم في النقلة النوعية التي سيشهدها بإذن الله اقتصادنا المحلي. وهذا الواقع الاستثماري الجديد يكفل لرأس المال الأجنبي في المقابل تحقيق مستوى عال من الربح، وضمانات قانونية تحقق له الأمان المطلوب من المخاطر غير التجارية، كما يحقق له ميزات إدارية تكفل سرعة البت في كثير من الإجراءات. ويجري الآن الإعداد لمؤتمر اقتصادي يناقش بيئة الاستثمار وفرصه في بلادنا، وسيجمع المؤتمر مجموعة عالية المستوى من رجالات السياسة والأعمال، وصناع القرارات والأنظمة، والصناعيين والقانونيين والمصرفيين، من القطاعات الحكومية والخاصة في المملكة ولدى شركائها.

إن هذا الإنجاز الجيد للمجلس الاقتصادي الأعلى هو جزء من منظومة من الإجراءات التي تعمل الدولة على تحقيقها من أجل تنويع الاقتصاد السعودي ودعمه. ويدخل في هذا الباب كما تعلمون الخطوات الموفقة التي أنجزها المجلس الأعلى لشؤون النفط والمعادن، لا سيما في ما يتعلق بدعوة الشركات النفطية العالمية للاستثمار في المملكة، فقد تلقت المملكة إثر الدعوة التي وجهتها للاستثمار في مجال النفط عروضًا متعددة للاستثمار من نحو ثماني عشرة شركة عالمية مؤهلة من بينها أكبر عشر شركات نفط في العالم. ويقدر أن يستثمر في الاقتصاد السعودي خلال السنوات العشر القادمة بلايين الدولارات مما يغير بشكل جوهري وإيجابي من وجه الاقتصاد السعودي من حيث معدلات التنمية، وهذا سيكون له من ناحية عمومية تأثيره الواضح على رفع المستوى المعيشي للمواطن السعودي. أما من الناحية الخاصة فإن هذا سيؤدي إلى إيجاد فرص وظيفية كثيرة للشباب، وهي وظائف فنية متخصصة، ووظائف أخرى عادية لا تتطلب خبرة محددة وهذا يعني أن الوظائف التي سيخلقها هذا المناخ الاستثماري لن تكون مقصورة على شريحة معينة من المجتمع، بل ستستفيد منها كافة الفئات والشرائح على مختلف مستوياتها. كما أن من المعلوم أن المستثمر الأجنبي سيعتمد على المنتجات والخدمات والصناعات المحلية، وسيكون للسعوديين دورهم في هذه المشاريع، مثل تنفيذ الأعمال الجانبية، وأعمال الخدمات والصيانة والنقل، وهذه بحد ذاتها استثمارات كبيرة ومشجعة. وقد أكد المفاوض السعودي الدور الأساسي الذي لا بد أن يلعبه المستثمر السعودي في هذا المجال، وقد أبلغت الشركات الأجنبية بأن هذا الأمر سيكون أحد المعايير التي ستقوم على أساسها عروض الشركات، كما تم التأكيد على تلك الشركات بضرورة الاهتمام بالبيئة.

أيها الإخوة:

إن استجابة تلك الشركات العالمية واستعدادها للالتزام باستثمارات تتطلب إنفاقًا ماليًا هائلًا في بلادنا يدل ولله الحمد على الثقة في الاستقرار الذي ننعم به، ويدل أيضًا على صحة مناخنا الاستثماري الجيد وعلى شفافيته وجاذبيته.

إننا مطمئنون إن شاء الله إلى استقرار النفط على هذا النحو الذي أضحى اليوم مرضيًا ومنصفًا للمنتجين والمستهلكين، ونحن أيضًا واثقون من تعاون شركائنا في الأوبك، وحرصهم على ما يحقق المصلحة للجميع، وذلك من خلال الالتزام بقرارات المنظمة وما تتفق حياله الدول الأعضاء. ولكن هذا لا يعني أن نتهاون في سعينا لتنويع قاعدة الاقتصاد السعودي، تحسبًا لما يمكن أن يطرأ من متغيرات عاجلة أو آجلة وتناغمًا مع متطلبات التنمية المتصاعدة، واستجابة لتطلعات مواطنينا نحو مزيد من الرخاء والرفاه. وهنا لا بد من التأكيد على دور رجال الأعمال السعوديين الحيوي في إثراء وتفعيل الحركة الاقتصادية وعلى مشاركتهم الفاعلة في دفع عجلة التنمية. فهناك تعاون وتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص، لا سيما في قطاعات مشروعات البنية الأساسية والعامة، ومن ذلك التعاون في مشروعات توليد الكهرباء، وقطاع الاتصالات، وبعض المرافق التعليمية والصحية والترفيهية، والموانئ. لقد أثمر ولله الحمد، هذا التعاون وأثبت القطاع الخاص عندنا أنه على مستوى المسؤولية التي أنيطت به، وعلى مستوى التطلعات التي عقدت عليه ونحن نتابع بكثير من الاهتمام تطور هذا القطاع. ونذكر هنا أننا لاحظنا أن من المؤشرات الإيجابية استمرار نموه الإيجابي حيث شهد نموًا في ناتجه الإجمالي بلغت نسبته ٨,٤ في المائة بالأسعار الجارية و٢ في المائة بالأسعار الثابتة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ مقارنة بما كان عليه في العام الذي سبقه. كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للعام المذكور ٣٨ في المائة بالأسعار الجارية و٤٨ في المائة بالأسعار الثابتة.

ونحن متفائلون باستمرار هذه المؤشرات الإيجابية، ويدعم ذلك ما تقرر من تنظيمات وإصلاحات تهدف إلى تعزيز قدرة اقتصادنا الوطني على مواجهة التحديات المنافسة.

أيها الإخوة:

لقد روعي في إعداد الميزانية لهذا العام توفير الوسائل الضرورية لنمو الاقتصاد، وتعزيز مكانته، مع الاستمرار في الخطوات الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي، وترشيد الإنفاق وقد واصلت سياسة الدولة المحافظة على استقرار الأسعار المحلية، وسعر صرف الريال، اللذين يعتبران حجر الأساس للنمو الاقتصادي المتوازن.

كما واصلت المصارف المحلية تدعيم

قدراتها المالية مما جعلها من المصارف ذات السمعة المالية المحترمة، التي تعزز الثقة في متانة الاقتصاد المحلي السعودي.

وإنه لاكتمال حلقات مشروعنا التنموي الكبير من كل جوانبه يتوجب على مراكز البحوث، والجامعات السعودية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والمعاهد والمراكز العلمية المتخصصة، أن تبذل أقصى جهودها لتأهيل وإعداد الكوادر السعودية كي تكون قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة المتطورة، مما يساعد على توطين التقنية ومما يسهم في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الأداء بشكل عام.

أيها الإخوة:

لقد تم في العام الماضي صدور نظام الضمان الصحي التعاوني وأنتم تعلمون ما لذلك النظام من تأثير إيجابي كبير على الأداء الصحي وعلى اقتصاداته، كما تم في العام نفسه إجراء الدراسات اللازمة لقيام شركة مساهمة سعودية للخدمات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين الغرض منها القيام بأعمال التشغيل والصيانة والإدارة وأعمال التوسعة وأعمال الإنشاءات لمرافق التجهيزات الأساسية، وستتم الموافقة عليها قريبًا إن شاء الله كما جرى في العام نفسه، كذلك تأسيس الشركة السعودية للكهرباء. أما في هذا العام فقد صدر نظام الهيئة العامة للسياحة وتمت الموافقة على عدد من الضوابط التي يمكن بموجبها إصدار تأشيرات زيارة للمملكة لغرض السياحة، وستوضع لهذا الغرض خطة متكاملة، تتضمن البرامج السياحية، وقد عيَّنا مؤخرًا الأمين العام للهيئة العليا للسياحة، وكل ذلك لما تأكد للدولة من وجود المزيد من الفرص الاستثمارية المهمة التي يمكن أن تتحقق عن طريق هذا النوع من الصناعة الذي يجد الاهتمام من كل دول العالم.

إن هذه الإنجازات التي ذكرتها لكم آنفًا يجمعها في واقع الأمر فكرة واحدة وهي أنها حلقات أخرى إضافية في منظومتنا الاقتصادية والتنموية بشكل عام، وهي في بعض غاياتها تنسجم مع التوجه الجديد المثمر لمنح القطاع الخاص مزيدًا من الفرص للإسهام في تنمية بلاده، وإدارة بعض المشاريع التنموية فيها.. بما يحقق مزيدًا من الفاعلية وتحسين مستوى الأداء.

أيها الإخوة:

هكذا تلاحظون أن الدولة قد حققت الكثير من الإنجازات المفيدة ولله الحمد وذلك خلال فترة زمنية قصيرة، وهي الفترة التي تقع بين لقائي بكم في العام الماضي ولقائي بكم اليوم، وهذا ما يؤكد الخطى الحثيثة التي انتهجناها لتقديم مزيد من الخدمات المتوجبة علينا لبلادنا ومواطنينا ولضيوفنا الذين يقيمون معنا على أرضنا، ومن الأشقاء والأصدقاء، الذين يسهمون معنا بجهودهم في دفع عجلة التنمية وتسريعها.. وهي فرصة مؤاتية الآن لنرفع أكف الضراعة إلى الله حمدًا له على ما وفقنا إليه، من

خدمة لشعبنا، ولضيوف بلادنا، سواء منهم المقيمون معنا أو من يأتون كل عام لبيت الله الحرام حجاجًا ومعتمرين. وبهذه المناسبة أقول لكم إن جميع التقارير التي وصلتنا من الوزراء والمسؤولين المعنيين بالقيام على راحة الحجاج كانت بفضل الله وتوفيقه، تؤكد نجاح حج العام المنصرم وتعكس مدى الراحة والطمأنينة التي لقيها الحجاج أثناء أداء مناسكهم وأثناء إقامتهم بيننا والاستعدادات الكبيرة التي حشدت من مختلف الجهات الحكومية لهذا الغرض.

أيها الإخوة:

إن مما يشغل بال الحكومة على الدوام، الاستمرار في تحسين شبكة الطرق والنقل والاتصال، فهي الوسائل الفاعلة في ضمان ترابط المناطق النائية، وفئات المجتمع، وتنمية القرى والهجر كافة، لكي تحظى بقسطها في التنمية والتوطين والاستقرار والانتعاش. ولتنعم أنحاء البلاد كافة من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي ومن الشمال إلى الجنوب بالفرص التنموية المتساوية.

كما نشدد على أهمية الماء وترشيد استخدامه. كما تعلمون فإن بعض البلدان المعروفة بالأنهار والأمطار الغزيرة قد أصبحت تعاني من نقص المياه فصار لزامًا علينا أن نراجع أوجه الاستهلاك الزراعي والصناعي والمنزلي وأن نعي حقيقة قيمة المياه ـ وأن موارده مكلفة وصعبة وناضبة. وينبغي على كل أجهزة الدعوة والإعلام والتربية أن تنبه على واقعه وعواقبه، وأن تهتم بمواصلة الدعوة إلى الاقتصاد في استهلاكه وترشيده بمختلف الطرق.

أيها الإخوة:

إن واجبنا تجاه العالم الإسلامي لا يقف عند حدود تقديم الخدمات والتسهيلات للمسلمين الوافدين إلى بلادنا، بل إنه يتعدى ذلك إلى الاهتمام الشديد بكل قضايا المسلمين وانشغالاتهم، وبكل التحديات التي تواجههم. فمواقف المملكة معروفة ومشهودة من قضايا المسلمين في كل مكان، وقد عبرنا دائمًا عن تلك المواقف بما تستحقه من القوة والصرامة. لقد استنكرنا دائمًا ما يلاقيه شعب كوسوفو من اضطهادات مستمرة، ولقد شجبنا الاعتداءات السافرة التي كان يواجهها المسلمون في الشيشان، وما يتعرضون له من مآس شنيعة. وقد قدمت الدولة كما قدم مواطنونا في هذا البلد الطيب كل ما يستطيعون من مساعدات إنسانية من شأنها أن تخفف من معاناة إخوانهم في تلك الأقطار.

ولم تكن هموم عالمنا العربي بأقل أهمية عندنا بل إنها تأخذ منا الاهتمام الأكبر الذي تستحقه، وأؤكد للجميع أن الزيارات التي قام بها عدد من الزعماء العرب إلى بلادنا، والزيارات التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

أو صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام إلى البلدان العربية أو إلى بعض القوى الدولية المؤثرة كان موضوعها الأساس هو هموم عالمنا العربي، وما يتعرض له من تحديات وإساءات وانتهاكات، لا سيما من قبل إسرائيل التي ما فتئت تعمل كل ما في وسعها على تعطيل عملية السلام وعرقلتها، لتظل هذه المنطقة مقيمة فوق فوهة بركان متوقد من العداوات والخصومات والتوترات المهددة بكل أنواع الخطر.. لقد كانت رسالتنا في هذا الأمر شديدة الوضوح وهي أن إسرائيل بمماطلاتها وتسويفاتها وافتعالاتها هي المسؤولة الوحيدة عن كل ما يحاك لمنطقتنا من مخاطر. فعلى إسرائيل، ومن بعدها الدول التي تمتلك فرص الضغط عليها، أن تعيد العربة إلى جادة الصواب، فتعمل بالفعل على الانصياع للمساعي المبذولة من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم المبني على الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى مرجعية مؤتمر مدريد، وما تلاه من لقاءات ومفاوضات واتفاقات. إننا نؤكد هنا وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب الجمهورية العربية السورية لاستعادة كامل حقوقها، وفي طليعتها الانسحاب من هضبة الجولان العربية السورية المحتلة، وفي الوقت نفسه نهنئ الحكومية اللبنانية والشعب اللبناني الشقيق بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، وهذا الإنجاز ما كان ليتحقق لولا جهود المقاومة اللبنانية الباسلة.

أيها الإخوة:

إن علاقاتنا مع جيراننا في الخليج، وشركائنا في مجلس التعاون، تزداد ولله الحمد قوة ومتانة، وهذا بفضل من الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل إدراك من القادة الخليجيين والمؤسسات الخليجية المختلفة لأهمية التفاهم والتعاون والتشاور والتنسيق بين دول هذا الجزء من العالم، لما له من حساسية إستراتيجية واقتصادية، ولما يجمع بين شعوبه من أهداف قومية، ومصالح وطنية مشتركة ظاهرة. لقد كانت تجربة مجلس التعاون وما تم إنجازه تحت مظلته من اتفاقات ومشروعات خير دليل على ما يسود أجواءنا ولله الحمد من رغبة حقيقية في التفاهم والتعاون من جهة. أما من الجهة الأخرى فإن الذي تحقق حتى الآن من خلال هذا المجلس يؤكد نجاح التجربة من حيث هي مشروع يهدف إلى خلق مزيد من التآلف والتآخي بين دول المنطقة مما يضاعف من فرص التقدم والتوحد بين أبناء شعوبنا لمواجهة التحديات من ناحية ولمواكبة التطورات المتسارعة في هذا العالم من ناحية أخرى.

ولا يسعني هنا إلا أن أنوه بالخطوة المهمة التي تمت في العام الماضي بشأن التوقيع على الخرائط لترسيم الحدود البرية بيننا وبين أشقائنا في دولة قطر، وتعيين خط الحدود

في دوحة سلوى، وأشيد هنا بتضافر جهود البلدين، وعملهما الجاد المنظم لتحقيق ما تم تحقيقه.

إن المملكة العربية السعودية تنطلق من سياساتها الخارجية، وفي علاقتها مع أشقائها وأصدقائها، من ثوابتها السياسية المعروفة. فهي تحرص دومًا على تفعيل تلك العلاقات، وعلى تنشيطها، في ما يعزز الأمن والسلم لهذا العالم. وفي ما يحقق المصلحة المؤكدة لمجتمعاته، لما يخدم العدل والسلام في ربوع المعمورة، وبخاصة في فلسطين ولبنان وسوريا، ولكل ما يحقق الأمن والاستقرار في العالم من خلال جهود الأمم المتحدة ومنظماتها.

كما تؤيد المملكة وتساند جهود الجامعة العربية في توحيد الصف العربي ومسيرة منظمة المؤتمر الإسلامي في جمع شمل الأمة العربية.

أيها الإخوة:

أغتنم فرصة هذا اللقاء السنوي المتجدد لأشكر أمراء المناطق على جهودهم في إثراء تجربة مجالس المناطق وتعزيز مسيرة التنمية في كل منطقة ودفع عجلة النهضة بمرافقها لكي تسير بمحاذاة جهودهم في المحافظة على الأمن والنظام السائدين في كل ربوع البلاد والحمد لله.

أيها الإخوة:

هذا هو مجمل ما أحببت أن أتحدث فيه إليكم وكما تلاحظون فإن بلادكم ظلت وفية لمبادئها وسياستها الثابتة في ما يتعلق بالشأن الخارجي، وهي ماضية ولله الحمد بخطى واثقة وحثيثة في إنجازاتها وطموحاتها في ما يتعلق بالشأن الداخلي.

وفي الختام أدعو الله أن يحفظ علينا ديننا وأمتنا واستقرارنا وأن يأخذ بأيدينا لما يحب ويرضى، وأتمنى لكم مزيدًا من التوفيق في ما أوكل إليكم من مسؤوليات، وفي ما يحتمه عليكم واجبكم من العمل الصادق المخلص، ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشكركم جميعًا وفي مقدمتكم معالي رئيس المجلس ونائبه والأمين العام لقاء كل ما تبذلونه في خدمة دينكم ودولتكم وبلادكم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

«إن علاقاتنا مع جيراننا في الخليج، وشركائنا في مجلس التعاون، تزداد ولله الحمد قوة ومتانة، وهذا بفضل من الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل إدراك من القادة الخليجيين والمؤسسات الخليجية المختلفة لأهمية التفاهم والتعاون والتشاور والتنسيق بين دول هذا الجزء من العالم، لما له من حساسية إستراتيجية واقتصادية»

الدورة الثالثة ـ السنة الأولى
١٢ ربيع الأول ١٤٢٢هـ
٥ يونيو ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أسبغ علينا وابل النعم، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى كريم الشيم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين،

أيها الإخوة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم الله نعلن بداية الدورة الثالثة لمجلس الشورى في تكوينه الجديد، وعلى بركته تعالى نفتتح أعمالها في هذا اليوم المبارك. ونسأل الله العلي القدير أن يبارك الجهود، وأن يجعل النيات والأعمال خالصة لوجهه الكريم، وينفع بها الأمة إنه سميع مجيب.

أيها الإخوة:

إن من دواعي السرور أن نرى مجلس الشورى يواصل مسيرته بنجاح يستلهم من الماضي أصالته، ويستشرف المستقبل في خططه ودراساته، فهو يجمع بين الماضي والمستقبل دون تعارض أو تنافر، وتحت مظلة من المحبة وأواصر الإخاء والإيمان.

ولا أخفيكم أيها الإخوة شعورًا بالارتياح كلما رأيت العالم يتفهم حرص هذه البلاد على اتباع منهج الشورى، غير مقلدة ولا مبتدعة، مؤكدة أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وإن منهاج الشورى احتل مكانة متزايدة ومرموقة بين الدراسات المعاصرة، وقد أسهمت تجربة مجلسكم في إرساء قواعد الممارسة الشورية وتقديم هذه الممارسة الإسلامية الفريدة إلى العالم.

أيها الإخوة:

إننا نود أن نعبر عن سرورنا لحرص مجلس الشورى على ممارسة مهماته بروح المسؤولية جاعلًا الشريعة الإسلامية هي النور الذي يهتدي به عند مباشرة أعماله، وملتزمًا ما تقضي به مصلحة الأمة عند النظر في الموضوعات المعروضة عليه، وهذا ما يجعل الثقة تزداد به، والخاطر يطمئن إلى موضوعيته، والنفس تسعد بإنجازاته، فازدان سجله الحافل في ما مضى من عمره بالعديد من الإنجازات مما أسهم في مساعدة البلاد على المضي في طريقها الصحيح نحو مستقبل أفضل ضمن مسيرة تنميتها الشاملة ولله الحمد والمنة.

أيها الإخوة:

يسعدني أن ألتقي بكم في هذا اليوم كما جرت العادة بذلك في كل عام، وإن من المعلوم أن مناسبة افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى تعني مرور ثماني سنوات على هذه الممارسة في شكلها الحالي. وهي سنوات أكدت بفضل الله صلاحية هذا المنهج وفاعليته وهو المنهج الذي دعانا إلى الأخذ به

ديننا الحنيف بهدف تنمية حياة المجتمع والعمل على تطويره، وهذا يضمن بحول الله ما يصبو إليه الجميع من العدل والرفاه، فليس عبثًا أن اختار مؤسس هذا الكيان الشامخ جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ الشورى الإسلامية أسلوبًا للإسهام في إدارة شؤون البلاد والعباد في وقت كانت فيه المذاهب الفكرية والأنظمة الوضعية تقترح للبشرية صيغًا مختلفة لتنظيم العلاقات بين طبقات المجتمع وفئاته.

لم يكن خياره ـ رحمه الله ـ سوى شريعة الإسلام، وكان ذلك تأكيدًا لإيمانه، واعتزازًا بخدمته للمقدسات الشريفة، واعتدادًا بولايته على الأرض التي نزل الوحي فيها على نبينا محمد ﷺ، وانطلقت منها الرسالة المحمدية، وقدمت للبشرية حضارة الإسلام التي احترمت الإنسان المكلف بعمارة الأرض والحفاظ عليها. ومن هذا المبدأ انطلق جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ في منهجه في الحكم، فكان هدفه منذ أن بدأ مشروعه التاريخي في وحدة البلاد، ومنذ أن شرع في تحقيق طموحه الحضاري في البناء أن يضمن لشعبه الأمن والاستقرار اللذين من دونهما لا تتحقق التنمية، وبغيرهما لا مستقبل مشرقًا للأجيال.

ومن هنا كانت مواقفه النيرة من أجل دعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام العالمي في كل مكان، ولقد ظلت بلادنا ـ ولله الحمد ـ وفيّة لمنهج الملك عبدالعزيز في حكمه في الداخل وفي علاقاته بالخارج، وهو منهج مستمد من تعاليم الدين الحنيف، والعقيدة التي جاهد وناضل من أجل تثبيتها، وقد وفق الله أبناءه من بعده فكانوا أمناء على رسالته أوفياء لعهده، مقيمين شرع الله في كل أقوالهم وأفعالهم.

أيها الإخوة:

لقد وضع والد الجميع جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ في عام ١٣٤٦هـ الأساس الأول لمجلسكم هذا، ثم لمسنا أن الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في نظامه ولوائحه وإجراءاته بما يتوافق مع حاجات بلادنا الراهنة، بما ينسجم مع متطلبات العصر وضروراته، فأصدرنا نظامه الجديد في عام ١٤١٢هـ ليواصل المجلس ممارسة مهماته، ويضطلع بمسؤولياته بفاعلية وحيوية، ولقد جاءت هذه الممارسة ـ ولله الحمد ـ محققة للطموحات، وأكدت نجاعة الخيار الإسلامي مما ساعد على إنجاز ما تحتاج إليه البلاد من أنظمة، وقدمت مقترحات من شأنها أن تساعد في بلوغ الأهداف، فكانت نتائج أعمال المجلس تصب في ما هو خير للوطن والمواطنين، وإنه يحق لنا أن نفخر بكل ما تحقق، وهذا هو ما يزيدنا تمسكًا بممارستنا الشورية، ويدفعنا إلى تقديم المزيد من الدعم لمسيرتها، ومن السهل ملاحظة اهتمامنا بنشاطات المجلس، وما نقدمه لقراراته من دعم، وما تحظى به مقترحاته من مؤازرة، سواء من قبلنا شخصيًا أو من قبل جميع

أجهزة الدولة. فنحن جميعًا فريق واحد هدفه رفعة هذه البلاد وعزتها، بعيدًا عن مزالق المصالح الذاتية التي ظل شعب هذه البلاد بفضل الله بعيدًا عنها.

ومن الجدير بالذكر في سياق دعم مسيرة المجلس ما قررناه من زيادة في عدد الأعضاء، سواء ما حدث من ذلك في هذه الدورة إذ بلغ العدد مائة وعشرين عضوًا، أو ما تم في الدورة السابقة، عندما ارتفع العدد من ستين عضوًا إلى تسعين، وهذا تأكيد على نجاح هذه الممارسة ورغبة في توسيع قاعدة المشاركة.

وقد أعاننا الله ـ عز وجل ـ بفضله ومنته على أن نختار في دورات المجلس الثلاث نخبة من رجال هذه البلاد من المشهود لهم بالديانة والعلم والخبرة والاستقامة والإخلاص. وأذكر هنا ما قلته لإخوانكم في بداية الدورة قبل ثماني سنوات من أنني «احترت» لأنني كنت أجد نفسي دائمًا أمام قوائم طويلة من المرشحين الجديرين بالعمل في المجلس من بين أبناء هذا الوطن العزيز. وهذا الكلام الذي أقوله في هذا اليوم والذي قلته في ذلك اليوم هو إعلان مني عما تضمه بلادنا فعلًا من رجال مؤهلين بالعلم متسلحين بالإيمان، يؤكدون دائمًا بإسهاماتهم في حقول التنمية المختلفة استعدادهم المستمر لمزيد من البذل والعطاء.

ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشكر كل من أسهم من إخوانكم الأعضاء السابقين في أعمال المجلس في دورتيه السابقتين، فقد كانوا على ما توخيناه فيهم من الدأب والمثابرة والإخلاص، وقد أدوا الأمانة وأوفوا بما عليهم من الواجب.

أيها الإخوة:

إنني أهنئكم ببلادكم التي تنطلق جميع تطلعاتها من مبادئ الدين الحنيف، وأهنئ بلادكم بكم وأنتم تسهمون، بعقولكم وبفكركم مع بقية مواطنيكم في دفع مسيرة التنمية إلى الأمام.

ولعلكم تدركون مدى اهتمامي بالشأن المحلي في بلادنا مما يمس حياة كل من يعيش في هذا الوطن، ويحقق مستقبلًا مشرقًا إن شاء الله للأجيال القادمة، فلا أدع فرصة واحدة ألتقي فيها بالمسؤولين في الحكومة من دون أن أنبِّه بشدة إلى ضرورة قيام مختلف الجهات ذات العلاقة بما هو متوجب عليها من خدمة المواطنين، ومن تسهيل أمورهم، ومن العمل على راحتهم، وتحقيق مطالبهم. فإن مما أوصانا به ديننا الحنيف العدل بين الناس. وإن من أوجب الواجبات على الدولة تحقيق الرفاه لمواطنيها، وتمهيد الطريق أمامهم لبلوغ الأهداف الكريمة التي يصبون إليها.

وفي هذا الصدد فإن مما يقلقنا من شؤون مواطنينا مسألة في غاية الأهمية، وهي توفير مزيد من فرص العمل للخريجين من شبابنا الذين يغادرون كراسي التحصيل العلمي متجهين إلى ميادين العمل، ذلك أنه بالقدر

الذي وفرنا فيه فرص التعليم لهم، فإننا سنعمل بعون الله تعالى على توفير فرص العمل لهم أيضًا. وإنني في الوقت الذي أشيد فيه بما تحقق حتى الآن في هذا المجال من طرف القطاع الخاص إلا أنني أطالب هذا القطاع بالمزيد، فهذا واجب وطني ينبغي الوفاء به لما في ذلك من خير على بلادنا وعلى مواطنينا، وقد أكدت في مناسبات مختلفة على ضرورة المراجعة المستمرة لقرارات سعودة الوظائف بقطاعيها العام والخاص، ووضع استراتيجية للاستقدام تراعي تطورات سوق العمل المحلية، وتراعي أيضًا مسألة تزايد أعداد السعوديين المتجهين إلى هذه السوق، ونأمل إن شاء الله بأن تحقق كل هذه الجهود الغايات المرجوة منها.

إننا ندرك أن الإسهام في بناء الوطن والمحافظة على مكتسباته ورعايتها وصيانتها هي واجب المواطن ومسؤوليته قبل أي أحد، ونعلم أن سوق العمل تحتاج إلى التأهيل العلمي والتدريب العملي التطبيقي، فهذان عنصران مكملان لبعضهما، ولذلك فقد حظي قطاعا التعليم والتدريب بنصيب وافر من ميزانية هذا العام على سبيل المثال، وقد فعلنا ذلك من أجل أن تستطيع الجامعات والكليات ومعاهد التدريب الفني والمهني أن تستوعب أعدادًا أكبر من الشباب، هذا فضلًا عن ما هو مطلوب أصلًا من القطاع الخاص في مجال تدريب الشباب وفق احتياجاته الواقعية.

وإن مما يثلج صدري أثناء الحديث عن التعليم في بلادنا أن أتذكر بكل فخر ما وصل إليه هذا القطاع من تطور وليس أدل على ذلك من أن مدارس التعليم العام للبنين والبنات تعد بعشرات الآلاف بالإضافة إلى أعداد من الكليات وثماني جامعات يتلقى العلم فيها ما يزيد على خمسة ملايين طالب وطالبة، ويقوم على تدريسهم آلاف من الكفاءات التعليمية. وتستدعي هذه المناسبة أن أذكِّر هنا بالخطة التنموية السابعة التي أقرها مجلس الشورى وأصدرها مجلس الوزراء قبل عدة شهور، فقد كان مما ركزت عليه تلك الخطة توفير الخدمات التعليمية، وتدريب الكوادر السعودية التي تعد أساسًا من روافد تعزيز القدرات الإنتاجية التقنية في المجالات المختلفة، لا سيما أن الخطة نفسها أكدت على تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجالات الاقتصاد المختلفة.

أيها الإخوة:

لقد أخذت الدولة بأسلوب التخصيص في كل القطاعات، ومن أهم أهداف هذا الأسلوب زيادة حيوية القطاع الخاص من جهة، ودفعه إلى مبادرات مستمرة من شأنها تلبية احتياجات المجتمع من الجهة الأخرى فالتخصيص يعمل على توسيع مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة، وتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليًا ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدراته

التنافسية، ومن نتائج ذلك كله زيادة فرص العمل للشباب السعودي.

وليس من المستغرب أن نسهب في الحديث عن واقع شبابنا ومستقبلهم، فنحن نولي دائمًا اهتمامًا خاصًا للتطورات والبرامج والمشروعات التي تتصل مباشرة بحياة المواطنين، وتساعد على رفاهيتهم، وتسهم في تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أكدت عليه جميع الخطط التنموية التي عرفتها بلادكم. ونذكر هنا على سبيل المثال بعض ما تضمنته الخطة التنموية الأخيرة، فمما بشرت به تلك الخطة افتتاح وتشغيل ٢٩ مستشفى، بطاقة إجمالية مقدارها ٣٦٤٠ سريرًا. وبالبدء في إنشاء ٧١ مستشفى جديدًا طاقتها الإجمالية ٨٣٠٠ سرير. وافتتاح وتشغيل ٢٥٠ مركز رعاية صحية أولية، وإنشاء ١٧ كلية صحية، منها ٩ للبنين و٨ للبنات، وافتتاح وتشغيل ٦٠ مركز إسعاف، وإنشاء ١١١١ مدرسة ابتدائية، و٨١٩ مدرسة متوسطة، و٩٠٥ مدارس ثانوية وافتتاح ١٠ كليات تقنية و١٧ معهدًا فنيًا ثانويًا متعدد التخصصات، وزيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني لتصل إلى ٥٥ ألف طالب في نهاية الخطة، وتخريج ٥٠ ألف طالب خلال سنوات الخطة، واستيعاب نحو ١٧ ألف متدرب بمراكز التدريب المهني في نهاية الخطة، وتخريج نحو ٤٦ ألف متدرب خلال سنوات الخطة، هذا فضلًا عما بشّرت به الخطة في حقول الطرق والاتصالات والشؤون البلدية والقروية وأجهزة الخدمات الأخرى.

أيها الإخوة:

إن رفع الكفاءة الإنتاجية وحسن الأداء مع ترشيد الإنفاق، ودفع الفاعليات الاقتصادية إلى مزيد من الحيوية، وكذلك الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، كل هذه الأمور من شأنها أن توصلنا ـ مع توفيق الله ـ إلى أهدافنا المثلى التي نرمي إليها في خططنا التنموية، ولعلكم تدركون أن غايتنا ومنتهاها جميعًا هو ـ كما ذكرنا دائمًا ـ خدمة المواطنين ورفعة الوطن.

أيها الإخوة:

إن اقتصادنا الوطني على الرغم من الظروف التي مرت به في السنوات الماضية آخذ في استرداد عافيته، ولا أن تتضافر من أجل ذلك جهود الدولة وجهود القطاع الخاص، وينبغي أن أذكر هنا بأننا مغتبطون بالمشروعات الاقتصادية العملاقة التي أقامها القطاع الخاص في البلاد، ويسرني أن أشيد برجال الأعمال السعوديين الذين يستثمرون رؤوس أموالهم داخل المملكة، لأن زيادة الاستثمار، وإنشاء المشروعات الاقتصادية في الداخل من شأنها أن تسهم بشكل فعّال في توظيف رؤوس الأموال مما يمثل دعمًا قويًا للاقتصاد الوطني.

وما تم مؤخرًا من صدور نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العليا للسياحة والتنظيم الذي صدر بشأنها، إنما تهدف كلها لدفع عجلة التنمية، وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

وكما تعلمون فقد تأسست الشركة السعودية للكهرباء شركة مساهمة برأسمال يزيد على (٣٣) مليار ريال مما يعطي دفعة قوية للقطاع الخاص للإسهام في مسيرة التنمية من خلال مؤسسات قادرة على التخطيط والإنجاز.

ولا بد أنكم سمعتم وقرأتم ما صدر عن المجلس الأعلى لشؤون النفط والمعادن من إقرار الاتفاقات التحضيرية والتي تم توقيعها مع عدد من شركات النفط العالمية التي ستتولى تنفيذ مشاريع تطوير قطاع الغاز في المملكة. ولا شك أن البلاد تنتظر من هذه المشاريع الخير الكثير إن شاء الله سواء من حيث عائداتها الاقتصادية المباشرة أو من حيث إسهامها في استيعاب بعض العمالة السعودية المؤهلة.

أيها الإخوة:

هناك عدد من الأنظمة والإستراتيجيات التي درسها مجلس الشورى وأصدرها مجلس الوزراء خلال السنة المنصرمة وهي تعد تأكيدًا على سعي دولتكم إلى تحقيق المزيد مما هو منتظر منها تجاه مواطنيها والمقيمين على أرضها، ومن ذلك الإستراتيجية العمرانية الوطنية، ونظام تملك العقار لغير السعوديين، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظام المطبوعات والنشر، ونظام رعاية المعوقين، وقيام لجنة رعاية السجناء، وإنشاء مجلس الضمان الصحي وغير ذلك.

أيها الإخوة:

أما في ما يتعلق بالشأن النفطي، وتفاعلات سوق النفط، فلقد سبق أن أيدنا في حينه إعلان (كراكاس) الصادر عن القمة الثانية لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة أوبك، فنحن نؤمن بضرورة التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء بما يضمن مصالحها ويكفل حسن استغلالها لثرواتها الوطنية. والنفط كما يعلم الجميع مادة إستراتيجية تشكل مصدرًا رئيسًا للطاقة، وهي أسهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للعالم في مختلف المجالات، ولهذا لا ينبغي أن يغيب عن بالنا ضرورة تدعيم العلاقات التي تربط بين المنظمة والدول الأخرى المنتجة للنفط من جهة، والدول المستهلكة من جهة أخرى، وذلك في إطار من التعاون والتفاهم ومراعاة المصالح المشتركة. فاستقرار سوق النفط وتوازنها مسؤولية مشتركة بين الجميع، ولا يجب تحميل منظمة أوبك مسؤولية الإضرار بالاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد طالب إعلان (كراكاس) الدولة المستهلكة بتبني مواقف عادلة تجاه النفط في أسواق الطاقة العالمية كما طالبها بإعادة النظر في سياساتها لتخفيف العبء الضريبي من أجل فائدة المستهلك.

وانطلاقًا من إيمان المملكة بضرورة مد الجسور بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، فقد اقترحت ـ أثناء استضافتها لمنتدى

الطاقة الدولي قبل عدة شهور ـ إنشاء أمانة عامة ودائمة لمنتدى الطاقة وقد أبدينا استعدادنا لاستضافة الأمانة في بلادنا، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في فتح مزيد من قنوات الحوار والاتصال بين مختلف الأطراف، إننا مهتمون باغتنام كل الفرص السانحة للتعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، بما يكفل استقرار سوق النفط، وربما يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي ويدفعه إلى النمو المستمر.

وفي ما يتعلق بدورنا على الصعيدين العربي والإسلامي فأنتم تعلمون حرص المملكة العربية السعودية على توحيد الصف العربي، وعلى تعزيز التضامن الإسلامي واستثمار جميع إمكاناتها في مختلف المستويات بما يعود على أمتنا العربية والإسلامية بالخير والاطمئنان والاستقرار، بما يوفر الرخاء، ويعزز فرص السلام في سائر أنحاء العالم.

ومن هنا يجيء دعمنا اللامحدود لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فنحن نشيد بالدور الذي تؤديه هذه المنظمة في خدمة التعاون بين الدول الإسلامية، وفي تعزيز العمل الإسلامي المشترك.

ومن هنا أيضًا تأتي مؤازرتنا ووقوفنا إلى جانب جامعة الدول العربية لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

أيها الإخوة:

إننا في العالم العربي نبدي دائمًا رغبة واضحة في أن تعيش منطقتنا وشعوبها سلامًا حقيقيًا. فهذا الهدف هو ما نسعى جميعًا إلى تحقيقه بوصفه خيارًا إستراتيجيًا ولكن العالم كله يشهد ما يمارسه الصهاينة في فلسطين ضد العرب، وضد مقدساتهم وأراضيهم. فهم لا يتورعون عن استخدام كل أنواع البطش والتقتيل والتدمير، لا سيما في الأيام الأخيرة. إذ تمثل العدوان في حرب حقيقية استخدم فيها الصهاينة كل أنواع الأسلحة الفتاكة، بما في ذلك الطائرات وراجمات الصواريخ في الوقت الذي تقف فيه القوى الدولية عاجزة تمامًا عن ردعهم عن غيهم وغطرستهم.

إن هذا المستوى الذي استدرج الصهاينة المنطقة إليه، هو مستوى لا يبشر بالخير بأي حال، لا بالنسبة للمستقبل القريب ولا بالنسبة للمستقبل البعيد، وإننا ندعو الضمير الإنساني العالمي لوضع حد لهذه الممارسات ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، كما نطالب الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص الاضطلاع بدور حاسم ينهي هذا الوضع الذي يتجاهل فيه العدو جميع الاتفاقات والمواثيق والمبادئ التي قامت عليها حقوق الإنسان.

فهل ستستجيب الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمساعدة إخواننا الفلسطينيين بإرسال قوة دولية تعمل على وقف سقوط المزيد من الشهداء والمصابين.

إن الجميع يعرفون موقفنا من القضية الفلسطينية، ومن السلام في منطقة الشرق

الأوسط، ونحن نقول دائمًا بأن هذه المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار ما لم يستعد الفلسطينيون كامل حقوقهم، وما لم يتمكنوا من إقامة دولتهم وعاصمتها القدس، وما لم تعد الجولان السورية، وما لم تعد جميع الأراضي العربية المحتلة.

إننا كما كنا دائمًا سنستمر ـ إن شاء الله ـ في تقديم كافة أنواع الدعم الذي يحتاجه إخواننا الفلسطينيون، ولعلي بهذه المناسبة أذكر هنا أنه كان لهذه البلاد شرف المبادرة بما أعلنه نيابة عنا أخي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في القمة العربية التي عقدت في القاهرة باقتراح صندوق انتفاضة القدس برأسمال مائتي مليون دولار، وكذلك اقتراح إنشاء صندوق الأقصى ويخصص له ثمانمائة مليون دولار، وتسهم المملكة بربع المخصص لهذين الصندوقين، وقد تبنت القمة هذين المقترحين السعوديين، وما ذلك إلا جزء مما تقدمه بلادنا من دعم مادي لإخواننا الفلسطينيين، وهو سيسهم إن شاء الله في تمكينهم من الاستقلالية الاقتصادية.

إن ما تقدمه بلادنا لفلسطين العزيزة ولإخواننا الفلسطينيين هو واجب يمليه علينا ديننا الحنيف، وهو جزء مما تقوم به المملكة من دعم للمسلمين ـ في كل مكان ـ وينبع ذلك من إيمانها الراسخ بما يمليه عليها موقعها الرفيع الذي تحتله في ضمير جميع المسلمين، فهي مسؤولة تجاه الله عز وجل وتجاه هذه الأمة عن كل ما يصون الإسلام وعن كل ما يحفظ للمسلمين حقوقهم ومكتسباتهم.

إن من أهدافنا التي نسأل الله أن يوفقنا دائمًا إلى تحقيقها تعزيز تضامن المسلمين، وتكريس فرص التعاون بين دولهم، للوصول للمزيد من الإنجازات التي تدعم مكانتهم وتوحد كلمتهم، وتلم شملهم بما يحقق لهم العزة والمنعة، والمملكة لن تدخر وسعًا في سبيل استمرار دورها الخير في محيطها العربي، وبين أمتها الإسلامية.

أيها الإخوة:

إن سياسة الإخاء والتعاون التي تنتهجها بلادنا مع الأشقاء العرب والمسلمين هي السياسة ذاتها التي حكمت علاقاتها مع جيرانها الأقربين، فنحن نتبادل معهم احترام الإرادات، ونحن نلتقي بهم عند كل فرصة من فرص التعاون الممكنة، لما يعود بالخير الكثير على أوطاننا وشعوبنا. وإننا ندرك ـ مثلهم ـ أن هذا مما يدعم استقرار بلداننا، ويحقق الطمأنينة والرخاء لمواطنينا، ولقد كان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دوره الفاعل في العمل على تحقيق هذه الأهداف، فالإنجازات التي تحققت من خلال هذا المجلس من حقنا جميعًا أن نغتبط بها، ولولا قناعة قادة المنطقة بجدوى لقاءاتهم تحت مظلة هذا المجلس لما أضافوا إلى قمتهم السنوية العادية ما سمي اليوم اللقاء التشاوري

الذي يتم كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، إن من واجب المملكة أن تدعم أهداف هذا المجلس، وأن تساعد على تهيئة كل ما يحتاج إليه من فرص النجاح في مهماته وواجباته.

أيها الإخوة:

في إطار تهيئة المزيد من فرص التفاهم والتعاون مع جيراننا المحيطين بنا عبرنا ونعبر بوضوح عن غبطتنا الشديدة بما تحقق في العام المنصرم من إنجازات تاريخية تمثلت في توقيع الحدود الدولية مع شقيقتنا الجمهورية اليمنية، وأيضًا الموافقة على الاتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين المملكة ودولة الكويت، وكذلك التوقيع مع دولة قطر على الخرائط النهائية لما تم إنجازه من رسم كامل للحدود البرية وما تم تعيينه من خط الحدود البحرية.

كما أن توقيع اتفاقية التعاون الأمني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ساعد ـ بحول الله ـ على تمتين وتقوية العلاقات الأخوية بين البلدين.

لقد شهد العام الماضي هذه الإنجازات المهمة على مستوى تدعيم علاقاتنا مع جيراننا، وهذا إنما حدث استجابة لتحقيق رغبات جميع الأطراف، لخلق مناخ أكثر إيجابية من شأنه أن يسهم في تطوير علاقات الإخاء، وأن يزيد في فرص التعاون الخير إن شاء الله في كل المجالات.

أيها الإخوة:

أنتهز فرصة هذا اللقاء لتوجيه الشكر لأمراء المناطق ولأشيد بما تقدمه مجالس المناطق من تعزيز لمسيرة التنمية في البلاد، ومن دفع لعجلة التطور في المناطق المختلفة.

في الختام أدعو الله لكم بالتوفيق في دورتكم الجديدة، وأوصيكم بتقوى الله في ما تقولون وما تفعلون. كما أوصيكم بأن تضعوا مصلحة بلادكم نصب أعينكم، فهذا هو الأمر الذي ينبغي أن يكون فوق كل اعتبار لأن المسؤولية كبيرة والأمانة غالية وثقيلة.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر معالي رئيس المجلس ونائبه والأمين العام وكل أجهزة المجلس على ما بذلوه من جهود من أجل إنجاح مهمات هذه المؤسسة التي نعتز بإنجازاتها، ونتمنى لها دائمًا السداد.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

«قامت هذه الدولة منذ أسسه الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على تطبيق شرع الله في القول والعمل، فشريعته ـ عز وجل ـ هي المنهج الذي نسير عليه، ومبادئ الإسلام وأصوله هي المرجع لنا، وإليها نحتكم»

الدورة الثالثة ـ السنة الثانية
١٧ ربيع الأول ١٤٢٣هـ
٢٩ مايو ٢٠٠٢م

(ألقاها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ـ ولي العهد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين، القائل في محكم التنزيل «وشاورهم في الأمر» والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ايها الإخوة الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

باسم الله العلي العظيم نستهل اللقاء معكم في بداية أعمال السنة الثانية من الدورة الثالثة لمجلس الشورى، حامدين الله عز وجل وشاكرين له ما تحقق من إنجازات في السنة الماضية وما سبقها من سنوات منذ تأسيس هذا المجلس، وسائلينه تعالى أن يجعلنا من عباده المخلصين، الذين وصفهم في كتابه الكريم، وينفع بها الأمة إنه سميع مجيب.

ونحن إذ نجتمع هذا اليوم فإنه لا يغيب عن بالنا أن نذكر بكل تقدير الرئيس السابق للمجلس الشيخ محمد بن جبير ـ رحمه الله ـ حيث عاصر بدايات هذا المجلس، وشارك مشاركة فعالة في تأسيسه، وكانت جهوده في هذا الصدد خلال السنوات التي مضت من عمر المجلس واضحة ومشكورة تغمده الله برحمته.

أيها الإخوة الأفاضل:

قامت هذه الدولة منذ أسسها الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على تطبيق شرع الله في القول والعمل، فشريعته ـ عز وجل ـ هي المنهج الذي نسير عليه، ومبادئ الإسلام وأصوله هي المرجع لنا، وإليها نحتكم، متمسكين بكتاب الله عز وجل، ومهتدين بسنة رسوله الكريم، ومقتدين بهما في جميع السياسات فهما الحاكمان على جميع الأنظمة.

ومن هذا المنطلق تبنت الدولة منذ عهد المؤسس ـ رحمه الله ـ الشورى طريقة حكم، واسلوب عمل، فالشورى ـ أيها الإخوة ـ منهج حكم تتبعه المملكة في إطار التزامها بتطبيق الدين الإسلامي في كل الأمور، والعمل بأحكامه في سائر الشؤون، وهي تستمد مشروعيتها من نصوص الكتاب الكريم، ومن هدي المصطفى عليه الصلاة والسلام، وأعمال خلفائه الراشدين وصحبه الكرام، وتستند إلى إرث تاريخي عريق يمتد عبر التاريخ الإسلامي، وتعتمد على أصول ومصادر فقهية غنية بالدراسات والبحوث، ولقد ركزت في هذا المنطلق المادة الثانية من نظام مجلس الشورى حيث نصت على أن «يقوم المجلس على الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء

المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة، وكيان الدولة، ومصالح الأمة».

ولقد مرت هذه الممارسة ـ وكما تعلمون ـ بمراحل مختلفة كان آخرها مجلس الشورى هذا بنظامه الذي صدر عام ١٤١٢هـ، وبتكوينه خلال دورتيه الأوليين وخلال هذه الدورة الثالثة التي نبتدئ اليوم سنتها الثانية، ولقد أسهمت ممارسة المملكة للشورى إسهامًا عميقًا في تأكيد مبدأ الشورى أسلوب حكم، ومنهج عمل، وكان لنشاط المجلس الإيجابي، وما قام به من جهود، وما حققه من إنجازات على مختلف المستويات، وما بناه من علاقات واتصالات، دور رئيس في تأصيل فقه الشورى، وتقديمه للعالم إسهامًا من المملكة في إثراء التراث البشري في فلسفة الحكم وأنظمته، وكان من ثمار هذه الجهود أن احتل المجلس مكانة لائقة به ضمن خريطة المجالس النيابية على مستوى العالم العربي والإسلامي خاصة، وعلى مستوى العالم عامة، ليكون إضافة تؤكد الثراء الفكري الذي تتمتع به الحضارة الإسلامية، وتبرز قدرة هذا الدين على التعامل إيجابًا مع متغيرات الزمان، واستيعاب معطيات الحضارة، والتفاعل معهما تفاعلًا بناءً وواعيًا بتجاوز السلبيات إن لم يصححها وبأخذ الإيجابيات والبناء عليها، وهذه هو الحوار الحضاري المثمر الذي لا بديل عنه.

أيها الإخوة الكرام:

يأتي هذا اللقاء بكم تقليدًا حميدًا جرت عليه العادة كل عام، وتحقيقًا لما ورد في نظام المجلس ليكون مناسبة نستعرض فيها ما تم من إنجازات على الصعيد الداخلي والخارجي، وما يمكن رسمه من سياسات في هذا النطاق، وما نطمح إلى تحقيقه من مشروعات تهدف إلى خدمة الصالح العام، وتصب في مصلحة المواطن الذي هو هدف جميع خطط التنمية، وبرامج التطوير التي نفذتها الدولة في الماضي، أو التي ما زالت في طور التنفيذ، أو سوف تعتمدها الدولة في مستقبل الأيام، في منهج يقوم على تحقيق النمو المتوازن، وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية الشاملة لجميع القطاعات، وسائر الفئات، والحفاظ على ما تحقق من مكتسبات، وما تم من إنجازات.

أيها الإخوة:

تشهد المملكة نهضة شاملة في جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية، وهذه النهضة نتاج للخطط التنموية الطموحة التي استطاعت أن تحقق أهدافًا كثيرة، ومكتسبات عديدة، والسعي الآن إلى تعزيز هذه المكتسبات المختلفة في رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتوسيع قاعدة الاقتصاد، وتنمية الصادرات غير النفطية، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق نمو اقتصادي متوازن، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والمحافظة على ما تم من البنية الأساسية والعمل على استكمالها.

ونحن نعيش السنة الثانية من خطة

التنمية السابعة فمن المناسب هنا أن نستذكر أن مما ركزت عليه تلك الخطة توفير الخدمات التعليمية، وتدريب الكوادر السعودية التي تعد رافدًا رئيسًا في تعزيز القدرات الإنتاجية للكفاءات الوطنية، والتعجيل بمعدلات التنمية الاقتصادية في ضوء المتغيرات والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال تنشيط الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التحسن في البيئة الاستثمارية، ووضع التنظيمات والوسائل التي تخدم هذا التوجه، وتحديث السياسات الاقتصادية لتواكب متطلبات العصر وظروفه وتحقق الاستجابة السريعة، والمرونة اللازمة للتعامل مع المتغيرات والمستجدات على كافة المستويات.

وفي مقدمة الوسائل التي استحدثت والتنظيمات التي وضعت جاء إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى عام ١٤٢٠هـ، والذي يندرج ضمن أولويات اقتراح السياسات والإجراءات التي تستهدف تهيئة المناخ الاقتصادي المواتي للاستثمارات الخاصة وطنية وأجنبية، وما تلا ذلك من صدور نظام الاستثمار الأجنبي بما تضمنه من حوافز ومزايا وإعفاءات وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

وعلى الرغم من التقلبات في الإيرادات النفطية، والتزام الدولة المستمر بتحقيق التوازن المالي، فقد حرصت الدولة على الاستمرار في تمويل برامج خطة التنمية ومشروعاتها، وتوفير مستويات جيدة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواكب متطلبات النمو، وترتقي بالمستوى المعيشي للمواطنين.

أيها الإخوة:

لقد سعت الدولة إلى استغلال ما أنعم الله به علينا من ثروات للقيام بتنمية متسارعة شملت جميع جوانب الحياة، ولسنا في حاجة إلى تعداد ما تحقق من إنجازات في مجال التجهيزات الأساسية وتنمية الموارد الاقتصادية من نقل ومواصلات واتصالات، وشؤون بلدية وقروية، وتنمية صناعية وزراعية ومياه، أو في مجال التنمية البشرية والاجتماعية والصحية وغير ذلك، فتقارير منجزات الخطة السابعة الحالية زاخرة بأرقام هذه الإنجازات وحقائقها ودلالتها مما يبرز مرتكزات التنمية في المملكة، وقيامها على محاور رئيسة في مقدمتها الاهتمام بالإنسان لأنه هدف التنمية، وتنمية القوى البشرية، وتحقيق الكفاية الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص.

وإن ما تحقق من إنجازات ارتكز في مجمله على الحفاظ على العقيدة الإسلامية وتطبيق شريعة الله، وترسيخ مبادئها ونشرها والدفاع عنها وعن الوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتهيئة المواطن العامل المنتج وذلك بتوفير الروافد التي توصله إلى تلك المرحلة مما يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية، والتأكد المستمر من زيادة فرصها، ورفع كفايتها لتخدم جميع

القطاعات، والاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية بالتحول المستمر نحو تنويع قاعدة الإنتاج، وبالتركيز على الصناعة والزراعة وتنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها والتأكيد على التنمية النوعية بتحسين أداء ما أُنجز من منافع وتجهيزات والعمل على تطويره.

كما أن الحكومة مهتمة بالإنجاز في الجانب التنظيمي للنهوض بما تقدمه من خدمات من خلال التطوير المستمر للتنظيم الإداري بغية تحسين نوعية الخدمات العامة، وإنشاء الوسائل المناسبة للإسهام في ترشيد اتخاذ القرارات وتسريعها.

وإن مما يشغل بال الحكومة دائمًا توفير المزيد من فرص العمل لأبنائنا وبناتنا، وعلى الرغم مما يبذله القطاع الخاص من جهود في هذا المجال إلا أن من المأمول أن يتزايد دوره في توظيف العمالة الوطنية، وأن تعمل جهات التعليم والتدريب في الوقت نفسه على تضييق الفجوة بين برامج التعليم والتدريب من جانب، ومتطلبات سوق العمل من جانب آخر بحيث يكون هناك المزيد من التناغم بين هذه البرامج واحتياجات القطاع الخاص.

أيها الإخوة:

هناك بعض القضايا والإنجازات التي نود التركيز عليها ومنها قضية التقنية، والتقنية في عصرنا الحديث من أهم الموضوعات التي يتحتم على جميع القطاعات التعامل معها بجدية كاملة، ويتطلب هذا إيجاد صناعة نشطة وفاعلة قابلة للتطوير والمنافسة دوليًا، وبناء مجتمع معلومات مؤهل، ووضع الخطط الوطنية لذلك، وتحديد الأولويات واقتراح السياسات وما يرتبط بها من نشاط ومنتجات وخدمات وتطبيقات تتعلق بالإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والتقنية الحيوية ونحو ذلك.

وإن توطيد التقنية في المملكة يقوم على وجود خطة واضحة ومعدة وفق برنامج زمني يحدد المراحل المختلفة في عملية التوطين، ووجود هدف واضح في التعامل مع ذلك يهتم بتشجيع الاستثمار في هذا المجال، والمبادرات المتعلقة بزيادة فرص التأهيل والتوظيف، والإفادة من الطاقات البشرية السعودية في أنشطة التقنية والمعلومات وهو ما نسعى لتحقيقه بمشيئة الله تعالى.

وكذلك فإن المملكة تتمتع بمناخ استثماري مشجع تدعمه حوافز للاستثمار في العديد من المجالات، ويأتي نمو القطاع الخاص في المملكة، واستثماراته الطموحة دليلًا على ذلك، فبالإضافة إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة، وتوافر الخامات اللازمة للعديد من الصناعات فإن أنظمة المملكة لا تتضمن أي قيود على حرية تنقل الأموال إضافة إلى وجود نظام ضريبي للمستثمر الأجنبي يتضمن العديد من الحوافز والتسهيلات، كما أن النظام الأساسي للحكم حظر في مادته التاسعة عشرة المصادرة العامة للأموال، وقيد عقوبة المصادرة الخاصة بصدور حكم قضائي بها، كما أن

صدور نظام الاستثمار الأجنبي، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار يعد منطلقات أساسية في هذا المجال.

كما أن لدى المملكة الإمكانات والخبرة اللازمة لتوظيف السياحة مصدرًا من مصادر الدخل، فالسياحة عنصر مهم، ومحرك رئيس لتوسيع النشاط الاقتصادي بما تتضمنه من توظيف أعداد من المواطنين، وإيجاد مزيد من الفرص لرؤوس الأموال الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإتاحة مجال للأموال المستثمرة في الخارج لتجد طريق العودة للوطن، حيث أن هناك قبولًا واسعًا من المجتمع لمفهوم السياحة، واستعدادًا للمشاركة فيها، فضلًا عن أن التراث الثقافي الذي تزخر به المملكة يعد وسيلة جيدة لتطوير منتجات متميزة سياحيًا ذات طبيعة محلية من حيث المحتوى والشكل، في إطار الشريعة الإسلامية.

أما في مجال التنظيم فقد تم إصدار كثير من الأنظمة وتحديثها حيث صدر نظام المرافعات، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام ملكية الوحدات العقارية، ونظام التسجيل العيني للعقار، ونظام المحاماة، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظام الضمان الصحي التعاوني، ونظام المؤسسات الصحفية وغيرها، ويعد إصدار هذه الأنظمة نقلة متميزة تبرز معطياتها إيجابيًا على الوطن والمواطنين.

أيها الإخوة:

إذا كانت الإنجازات في مجال البناء الاقتصادي والتخطيط والتنظيم تقف اليوم شواهد تاريخية في مسيرة الشعب السعودي فإن ما تحقق في مجال السياسة الخارجية يؤكد أيضًا على الدور الفاعل للمملكة في توجيه سياستها الخارجية، وقدرتها على صياغة المواقف التي تواجه بها الأحداث، فسياسة المملكة الخارجية تقوم على ثوابت محددة تنطلق فيها من التزاماتها الإسلامية والعربية والدولية، وتقوم على أساس من احترام سياسة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والمبادرات في حل المشكلات والأزمات الإقليمية والدولية، وكل ذلك جعل المملكة دولة تتسم سياستها بالرصانة والتعقل فأصبحت وللّه الحمد تتبوأ مكانتها اللائقة عربيًا وإسلاميًا وعالميًا.

ولم تألُ المملكة جهدًا في النهوض بواجباتها تجاه الأسرة الدولية، سواء كان ذلك في تقديم العون أو المؤازرة للقضايا الإنسانية، أو في تبني قضايا الحق والعدل والانتصار لها، فالعالم المعاصر بحضاراته وثقافاته يسير نحو مزيد من التقارب، ونحو مزيد من التعاون المتبادل بين دوله ومجتمعاته، ونحن في تعاملنا مع هذا كله لا نحيد عما تمليه علينا شريعة الإسلام الغراء.

أيها الإخوة الكرام:

إن القضية الفلسطينية تشغل بال المملكة فلم تكن هموم الشعب الفلسطيني غائبة عنا في أي لحظة، بل إنها تأخذ منا الاهتمام الأكبر، وإن اهتمام المملكة العربية السعودية

بقضية فلسطين يمثل توجهًا أصيلًا في السياسة السعودية، إذ يعود إلى بدايات نشوء هذه القضية حيث بذلت المملكة كل طاقاتها لنصرة الحق الفلسطيني وفق ثوابت وضعها الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ وسرنا جميعًا على دربه من بعده... وموقف المملكة من القضية الفلسطينية موقف ثابت يدعم حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وتحديد مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفي كل المدة الزمنية التي مرت بها القضية الفلسطينية كانت المملكة سندًا قويًا لنضال الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع.

وإن العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين وما يشهده العالم حاليًا من تقتيل وتدمير وحرب، وتحطيم للبنية الأساسية والعمرانية وهدم للبيوت على سكانها، واستخدام كل أنواع الأسلحة الفتاكة، كل ذلك يحدث في الوقت الذي يقف فيه المجتمع الدولي عاجزًا تمامًا عن ردع ذلك العدوان عن غيّه وغطرسته.

من أجل هذا جاءت مبادرة السلام السعودية التي قدمت في اجتماع القمة العربية في بيروت، وتبنتها القمة، وأصبحت مبادرة سلام عربية لحل هذه القضية معطية الوجه الحقيقي للعرب الذين كانوا على الدوام طلاب سلام.

إن هذه المبادرة تهدف إلى سلام عادل وشامل ودائم دون التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته من خلال تطبيق القرارات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال للأراضي السورية واللبنانية كافة. ولقد وجدنا خلال زيارتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية تفهماً للموقف العربي لدى الرئيس جورج دبليو بوش وتلمساً لحل عادل مقبول، ورغبة في دور نشط تمارسه الولايات المتحدة للوصول إلى هذا الحل.

وإننا نطالب المجتمع الدولي، والدول المحبة للسلام بالتدخل لحماية الشعب الفلسطيني من هذا العدوان الشرس الذي يستخدم مختلف الأسلحة الفتاكة، ونطالب المجتمع الدولي بإعمال قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وتنشيط الوسائل اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

أيها الإخوة:

أما فيما يتعلق بدورنا على الصعيد العربي والإسلامي فأنتم تعلمون حرص المملكة العربية السعودية على توحيد الصف العربي، وعلى تعزيز التضامن الإسلامي، واستثمار جميع إمكانات المملكة في مختلف المستويات بما يعود على أمتنا العربية والإسلامية بالخير والاطمئنان والاستقرار، وبما يوفر الرخاء ويعزز فرص السلام في سائر أنحاء العالم. ونحن سعداء بما يتحقق بتدرج وهدوء وتعقل في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي جامعة الدول العربية من تكامل

في مجالات كثيرة، ومن تنسيق في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

أيها الإخوة:

نغتنم هذا اللقاء لتوجيه الشكر لأمراء المناطق وللإشادة بما تقدمه مجالس المناطق من تعزيز للتنمية في البلاد، ومن دفع لعجلة التطور في المناطق المختلفة كما نتوجه بالتقدير لمعالي رئيس المجلس ونائبه والأمين العام وجميع أعضاء المجلس ومنسوبيه على جهودهم الطيبة، ونرجو لهم التوفيق والسداد، ونسأل الله أن يوفق المجلس إلى أداء واجباته بما يحقق مصلحة الوطن والمواطنين.

هذا وفي الختام أوصيكم بتقوى الله في القول والعمل، وأن تضعوا مصلحة بلادكم نصب أعينكم، وفوق أي اعتبار لأن المسؤولية كبيرة، والأمانة ثقيلة أعاننا الله وإياكم على أداء حقها على الوجه الذي يرضيه، وأبتهل إلى الله العلي القدير أن يديم علينا نعمة الإسلام، وأن يكلأنا بعنايته ورعايته، وأن يسبغ علينا نعمه ظاهرةً وباطنةً، إنه على كل شيء قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

«تعلمون حرص المملكة على توحيد الصف العربي، وعلى تعزيز التضامن الإسلامي، واستثمار جميع إمكانات المملكة في مختلف المستويات بما يعود على أمتنا العربية والإسلامية بالخير»

الدورة الثالثة ـ السنة الثالثة
١٦ ربيع الأول ١٤٢٤هـ
٧ مايو ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة الأعزاء:

أعضاء مجلس الشورى الموقر،

باسم الله أفتتح هذه الدورة من أعمال مجلس الشورى، متوجهًا إلى المولى جلت قدرته بالحمد والشكر على نعمه التي لا نحصيها، ومستمدًا منه سبحانه العون والتوفيق.

إن شعبنا السعودي النبيل من منطلق إيمانه بثوابته الإسلامية وقيمه العربية يرفض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، ولن يسمح لفئة من الإرهابيين المنحرفين أن يمسوا الوطن وسلامة أبنائه والمقيمين فيه، ولن يسمح ـ إن شاء الله ـ بوجود فكر ضال يشجع الإرهاب ويغذيه، حتى عندما يحاول هذا الفكر الضال التظاهر بالتدين، والدين الحنيف من الإرهاب وفكر الإرهاب براء، وأن هذه الأمة قد توحدت على ضرورة القضاء على كل مظاهر آفة الإرهاب، وهي قادرة بحول الله وقدرته وتعاون مواطنيها على تحقيق ذلك.

وإذا كنا أيها الإخوة، نرفض التدخل في شؤوننا الداخلية من أي جهة كانت، وتحت أي ذريعة، نحن حريصون كل الحرص أن تظل كل شؤوننا الداخلية عرضة للمراجعة الذاتية، التي لا تستهدف سوى الإصلاح، والإصلاح

ضالة المؤمن، لا ينبغي أن يثنيه عنه ما يردده المتصيدون في الماء العكر من أن محاولات الإصلاح هي استجابة لضغوط خارجية، والحقيقة التي تعرفونها ويعرفها الشعب السعودي كله هي أن مسيرة الإصلاح لم تنقطع وسوف تستمر بإذن الله.

وقد لمستم أيها الإخوة ولمس الشعب السعودي ما تم على صعيد الإصلاح في ميادين حياتنا السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف أكتفي بأن استعرض معكم موجزًا لما تم الوصول إليه تاركًا التفاصيل التي لا يتسع لها المقام. لقد كنتم أيها الإخوة أعضاء المجلس شركاء حقيقيين للحكومة في مجال التطوير السياسي والإداري. وأود أن أشير هنا إلى أن عددًا من المبادرات المتعلقة بإعادة الهيكلة الحكومية ولدت في مجلسكم، ثم نوقشت ودرست باستفاضة، وجاء التشكيل الوزاري الجديد مجسدًا بعض هذه المبادرات وما زال البعض الآخر في طور الدراسة. ولا يفوتني أن أنوه بأهمية الأنظمة المتعلقة بالتقاضي والإجراءات الجنائية، وهي أنظمة درسها مجلسكم الموقر بعمق وصدرت بحمد الله وتوفيقه، مستهدفة تسهيل إجراءات التقاضي، وإيصال العدالة إلى المواطنين، وحمايتهم من تجاوزات السلطة العامة. وفي السياق نفسه صدرت الموافقة بقيام جمعية أهلية تعنى بحقوق الإنسان، هذه الحقوق التي كان الإسلام أول من نادى بها، وسيتبعها ـ بحول الله ـ إنشاء مؤسسة حكومية تعنى بالحقوق نفسها، حتى تتضافر جهود الدولة والمواطنين لحماية الكرامة التي أرادها الخالق ـ عز وجل ـ للبشر أجمعين، والعزة التي أرادها جل شأنه لعباده المؤمنين، وأحب أن أؤكد لكم أننا سنستمر في طريق الإصلاح السياسي والإداري وسنعمل على مراجعة الأنظمة والتعليمات، وإحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية ـ وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وفتح آفاق أوسع لعمل المرأة في إطار تعاليم الشريعة الغراء، وغني عن الذكر أن مجلسكم الموقر سوف يقوم بدوره الكامل في تحقيق الإصلاحات المنشودة.

وفي المجال الاقتصادي قامت الدولة بمبادرات عديدة تستهدف تحرير الاقتصاد من العوائق الروتينية، وتشجيع المستثمرين من الداخل والخارج، وتخصيص المرافق الاقتصادية وتمليكها للمواطنين، والعناية بقطاع السياحة، ومراجعة الأنظمة الضريبية ولا أدل على اهتمام الحكومة بالاقتصاد من إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى وإنشاء وزارة للاقتصاد والتخطيط، إن الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة طيلة الوقت وهي عملية بالغة الأهمية، يتوقف على نجاحها نجاح التنمية الإقتصادية وتحسن أوضاع المواطن المعيشية.

ولا يفوتني ـ والحديث عن الإصلاح الاقتصادي ـ أن أركز على مشكلتين رئيستين هما البطالة والفقر، وأنتم أيها الأخوة الأعزاء تعرفون تمام المعرفة جهود الدولة لتوطين العمالة، ونشر السعودة، كما تعرفون أنه لا بد للتغلب على مشكلة البطالة من جهود إضافية لتوفير المزيد من الفرص التعليمية والتدريبية

لأبنائنا ولبناتنا، ومن مراجعة التخصصات الأكاديمية بحيث تلبي حاجة المجتمع إلى الفنيين والمهنيين.

وفي ما يتعلق بمشكلة الفقر قامت الدولة بمبادرة رائدة سلطت الأضواء على المشكلة، وهناك الآن دراسات عميقة لظاهرة الفقر يقوم بها نخبة من الخبراء السعوديين، نأمل أن تصل إلى توصيات فاعلة يلمس المواطنون ـ بإذن الله ـ آثارها الإيجابية في كل مكان ـ إلا أن مسيرة الإصلاح لا يمكن أن تثمر إلا في جو من الوئام الاجتماعي القائم على الوحدة الوطنية، وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الوحدة الوطنية تتعارض مع الطروحات المتطرفة وتتطلب أجواء صافية من الحوار الأخوي الهادئ، وإذا كان تبني الخطاب الوسطي المعتدل مسؤولية في عنق كل مواطن، فهي مسؤولية تقع في الأساس على عاتق علمائنا الأفاضل الذي نعول ـ بعد الله ـ عليهم في نشر التسامح الذي تمتاز به شريعتنا السمحة وفي إنقاذ شبابنا من شر الأفكار المدمرة التي تبث الغلو والكراهية، ولا تنتج سوى الخراب والدمار.

أيها الإخوة الأعزاء:

لقد علمتنا التجارب في شرق الأرض وغربها أن الإصلاح الحقيقي هو الإصلاح النابع من عقيدة الأمة وتراثها، الإصلاح الذي تقبل عليه الأمة طائعة لا مسوقة، الإصلاح الذي يتم بتدرج وسلاسة متجنبًا السرعة المهلكة والبطء القاتل، وسوف يكون هذا المنهج الإصلاحي ـ بإذن الله ـ منهجًا نمضي فيه بثقة وإيمان، مرددين قوله ـ عز وجل ـ ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [هود، الآية ٨٨].

ولئلا يجهل أحد جدية الدولة في المضي في الإصلاح على النهج التطويري الذي أرتضيناه وبالمصداقية التي تقوم على الفعل لا القول، فإنني أقول لكل مواطن ومواطنة أن لكل منا دورًا وعلى كل منا مسؤولية، لم يعد هناك وقت للتواكل ولوم الآخرين والتشكيك في صدق ونزاهة من يرد الإصلاح، وأقول لكل مسؤول في الحكومة، إن المسؤولية شرف وتقضي بواجبات ولا تمنح حقوقًا، وأقول لكل رجل أعمال: إن الوطن ليس رأسمالًا وربحًا فقط، وإنما استثمار في أمنة وأمانة، وأقول لكل مواطنة أختًا أم أمًا أم أبنه أم زوجة إن هذا الوطن للجميع، وإن المواطنة الصالحة شريكة في صنع المستقبل كما هو المواطن الصالح، وأقول للمسؤولين عن التعليم بجميع مراحله أنهم هم الحاضنون لأجيال المستقبل وأن المناهج الهادفة الخيرة هي التي تغرس الأفكار والقناعات في الأذهان الغضة والنفوس البريئة لما فيه خير الأمة وصلاحها، كما وأن الخلل في التعليم ـ لا سمح الله ـ سبب رئيسي لأي انحراف فكري أو أخلاقي أو عجز عن العمل والمشاركة، وأقول للإعلاميين والمثقفين أن الإعلام ليس ترويجًا وإن الثقافة ليس وجاهة، وإن الوحدة الوطنية والحضور على المستوى العالمي مرهون بإعلام مسؤول وحركة ثقافية مبادرة ومتنوعة، وأقول لكل المواطنين أن من أوجب الواجبات مواجهة

ضيق الأفق والإقليمية والفرقة الاجتماعية وهي من الأمور التي يتطلبها ديننا قبل أن تتطلبها وحدتنا الوطنية، وأقول لكم أعضاء مجلس الشورى، ومثلكم أعضاء مجلس المناطق والمحافظات إنكم مطالبون بتحسين أدواتكم وأخذ مسؤولياتكم في السياق الذي يجب أن تؤخذ فيه سياق المشاركة ومراقبة أداء الأجهزة الإدارية، وأقول للجميع إنه لم يعد بيننا مكان لمستفيد من موقع أو مستغل لنفوذ.

أيها الإخوة:

لا شك أنكم تألمتم كما تألمنا للأحداث الدامية التي شهدها العراق الشقيق، هذه الأحداث التي لم ندخر وسعًا للحيلولة دون وقوعها، ولن ندخر وسعًا الآن لمعالجة آثارها وتداعياتها، آملين أن يخرج العراق من محنته، ويعود وطنًا عربيًا مستقلًا مزدهرًا يعيش بسلام مع جيرانه ويتمتع أبناؤه فيه بالسلام والرفاه.

ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أسجل للشعب السعودي الكريم وقفته الأصيلة المسؤولة، فقد تابع التطورات بوعي وحكمة، وكان حريصًا على وحدة هذا الوطن الغالي بعيدًا عن أسباب الفرقة ودواعيها، وهو يقف الآن في صف أشقائه العراقيين مادًا يد العون والدعم، مستعدًا لتحمل نصيبه الكامل من الجهد والتضحية لإعادة إعمار العراق.

أيها الإخوة الأعزاء:

إن التزام المملكة بالقضية المحورية العربية، وهي القضية الفلسطينية وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لا يزال يشكل قاعدة أساسية للسياسة الخارجية للمملكة.

وفي هذا الإطار، فقد دعمت المملكة كافة المبادرات الرامية إلى إحياء عملية السلام بما في ذلك «خارطة الطريق» ونجحت مع شقيقاتها الدول العربية في أن تكون المبادرة العربية التي تم اعتمادها في قمة بيروت العربية مرجعية لخارطة الطريق، والتي نرى ضرورة أن يصدر بشأنها قرار من مجلس الأمن لكي تكتسب المصداقية اللازمة، على أنه لا بد من التنوية في هذا الصدد إلى ضرورة وقف الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل والممارسات العدوانية التي ترتكبها في الأراضي العربية المحتلة وحماية الفلسطينيين من هذه الاعتداءات ليتمكنوا من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وأما إذا استمرت إسرائيل في عدوانها وفي فرض الحصار الاقتصادي على الفلسطينيين وعدم إعلانها موافقتها على خارطة الطريق فمن الواجب على المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بذل كل ما يمكن لثني إسرائيل عن تماديها في إتخاذ هذه المواقف المتصلبة.

أيها الإخوة الأعزاء:

إننا نواجه عالمًا يقف على مفترق طرق، حيث انقلبت مفاهيم وقامت مفاهيم، وسقطت تحالفات ونشأت تحالفات، وتراجعت مبادئ النظام الدولي، وحلت صيغ جديدة لم تظهر

تداعياتها حتى الآن، كما أن ثورة المعلومات قد أثرت على كل مرتكزات العالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودول العالم جميعها شمالها وجنوبها تتعامل مع كل هذه التغيرات، تحاول ضمها وربطها بواقعها الثقافي والاجتماعي والسياسي، وتسعى لتطويعها لإرثها التاريخي ولمنظومة قيمها، ونحن أيها الأخوة، جزء من هذا العالم لا نستطيع الانفصام عنه، ولا يمكن لنا أن نسكن والعالم يتغير، وليس لنا أن نرضى بمقاعد المتفرجين والكل يتسابق في تشكيل قسمات العالم الجديد، خاصة أن هذا البلد يقع في قلب الأمة الإسلامية، وهو مهد العروبة، فعلينا جميعًا أن نكون أهلًا لهذا التحدي، ولا يمكن أن نكون كذلك إلا إذا حافظنا على عقيدتنا السمحة وضمنًا وحدتنا الوطنية، ووحدنا رسالتنا في الداخل والخارج، وتعاضدنا في حمل المسؤوليات وأداء الواجبات.

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٥﴾ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنفال، الآيات ٢٤ ـ ٢٦] صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الدورة الثالثة ـ السنة الرابعة
٢ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ
٢٠ يونيو ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد الأمين.

أيها الإخوة أعضاء مجلس الشورى، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد،

فإنه ليسعدنا اليوم أن نفتتح على بركة الله أعمال السنة الرابعة من الدورة الثالثة للمجلس الموقر، ونسأل الله تعالى أن يبارك جهودنا جميعًا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لخدمة دينه الحنيف، ثم خدمة وطننا الغالي وأبنائه الأعزاء.

وإذا كان الهدف الرئيس من هذا اللقاء السنوي المتجدد هو أن نستعرض السياسة الداخلية والخارجية لبلادنا وإلقاء الضوء على ما استجد من تطورات فإن من المناسب في الوقت نفسه أن نستذكر هنا الحكمة العظيمة التي هدفت إليها عقيدتنا السمحة من وراء تشريع منهج الشورى في الحكم.

إن الأساس الذي قامت عليه المملكة العربية السعودية هو الإسلام والمملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة ورسوله ﷺ، وأن الحكم يستمد سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، ويقوم على أساس العدل

والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

والإسلام دين رحمة وسلام، يهدي إلى الخير، ويدل عليه، وينهى عن الشر، وينفر منه ويدعو إلى التعارف بين الأمم، والتعايش السلمي، ويحذر من البغي والعدوان، ويحرم الإفساد في الأرض.

ومن المؤسف أن المملكة العربية السعودية قد تعرضت لأحداث إرهابية أدت إلى ترويع الناس والبغي عليهم، وإزهاق الأنفس، وقد هدف مرتكبوها إلى زعزعة الاستقرار، وتقويض الأمن، وهو هدف بعيد عليهم ـ إن شاء الله ـ وسيحول بينهم وبين الوصول إلى غايتهم، وتحقيق هدفهم ـ بعد حول الله وقوته ـ التماسك العميق بين القيادة والشعب، ويقظة أجهزة الأمن واستبسال الجميع في الحفاظ على أمن هذا الوطن واستقراره، ولن نسمح لفئة مفسدة يقودها فكر منحرف أن تمس أمن هذا الوطن، أو تزعزع استقراره، فقد نكثوا والله عز وجل يقول: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [الفتح، الآية ١٠]؛ ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾﴾ [نوح، الآية ٢٢]؛ والله عز وجل يقول ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر، الآية ٤٣].

إن الإرهاب إفساد في الأرض، ومحاربة لله ورسوله وللمسلمين، ولئن تبنى أشخاص وفئات تنتسب إلى الإسلام بعض الحوادث الإرهابية التي حصلت في العالم، فإن دين الإسلام بريء من هذه التصرفات، والمسلم الحق أبعد ما يكون عن هذه التصرفات أو التعاطف مع منفذيها.

والمملكة العربية السعودية لم تأل جهدًا، ولن تألو، في التصدي للإرهاب بكافة صوره وأشكاله، فهي تحاربه محليًا، وتدينه عالميًا، وكانت المملكة سباقة إلى حث المجتمع الدولي على التصدي للإرهاب، ووقفت مع جميع الدول المحبة للسلام في محاربته، ولتحقيق هذا الهدف صادقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ووافقت على الإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تلتزم بالدعم التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمحاربة الإرهاب.

أيها الإخوة:

إن المملكة العربية السعودية تمضي على طريق التنمية والتحديث والتطوير بما يتفق مع مصلحة شعبها، واحتياجاتها، ويتناسب مع خصوصياتها، وهويتها العربية، وشريعتها الإسلامية.

ورغبة منا في تفعيل دور المواطن، ودفعه إلى أن يسهم في مجال التنمية والتطوير، ويشارك في عملية التحديث جاء إنشاء (مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني) لتأصيل مبدأ الحوار الذي يستند إلى التنوع في الرؤى تجاه مجمل القضايا والتي من ضمنها تطوير مستوى التعليم، ومعالجة ظاهرة العنف والتطرف، ودور المرأة في التنمية.

كما تأسست (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) بهدف العمل على حماية حقوق الإنسان وفقًا للنظام الأساسي للحكم، وما ورد

في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، ومنظماتها المتخصصة، بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، وهناك هيئة حكومية لحقوق الإنسان سيتم الإعلان عنها قريبًا بإذن الله.

وكذلك صدر قرار مجلس الوزراء بتوسيع مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفقًا لنظام البلديات والقرى.

وفي إطار التطوير المتواصل للنظم، ورغبة منا في تعزيز دور مجلس الشورى التنظيمي وتسريع آلية عمله، تم تعديل المادتين (١٧ و٢٣) من نظام مجلس الشورى، مما أعطى المجلس حق المبادرة في اقتراح مشاريع الأنظمة ومشاريع تعديلها.

أيها الإخوة الأفاضل:

كما أن أمن الحرمين الشريفين وخدمة مرتاديهما حجاجًا ومعتمرين وزوارًا يتصدر أولوياتنا، وحتى يتسنى لهم تأدية مناسكهم بيسر وسهولة تم تكوين (هيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة) استمرارًا لمنظومة المشروعات التنموية العملاقة بهذه الأماكن المقدسة.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تقف الإنجازات شواهد على الانطلاقة التي شملت هذه المجالات.

ففي مجال دراسة الهيكل الإداري لمؤسسات الدولة ما زالت الدراسات والقرارات تتواصل نحو هيكلة هذه الأجهزة والتي شملت وزارة الشؤون البلدية والقروية، كما صدر قرار مجلس الوزراء بفصل وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارتين، ونقل اختصاصات مجلس القوى العاملة إلى وزارة العمل، وتم تحويل رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة ذات استقلال مالي وإداري بما يمكنها من تطوير أنظمة وأساليب متقدمة في إدارة الموارد البشرية. كما تم تحويل مصلحة معاشات التقاعد إلى مؤسسة عامة، وما زالت اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري تواصل عملها في هذا المجال.

وفي المجال الاقتصادي تواصل المملكة إزالة العوائق، وتسهيل المبادرات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي وتطوير بنية اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة، وفي هذا السياق وافق مجلس الوزراء على الإستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية. ومن الإيجابيات المترتبة على هذه الإستراتيجية إسهام قطاع السياحة في توفير الكثير من الوظائف للمواطنين في هذا المجال.

ولتحقيق أعلى مردود اقتصادي واجتماعي للمملكة من استغلال مواردها من الغاز الطبيعي وضعت المملكة «استراتيجية الغاز». فالمملكة تحتل المرتبة الرابعة عالميًا من حيث احتياطات الغاز، ووقعت المملكة مع شركات نفط عالمية عقود غاز من بنودها أن

يتم توظيف عمالة وطنية في المشاريع بنسبة ٧٥٪، كما بلغ حجم الاستثمارات في المجال الصناعي أكثر من (٢٥٤,٥) مليار ريال، وارتفع عدد المصانع إلى أكثر من (٣٦٣٣) مصنعًا، تضم أكثر من (٣٤٢) ألف عامل في مختلف النشاطات الإنتاجية.

وفي إطار إستراتيجية التخصيص المقرة من المجلس الاقتصادي الأعلى، وما يقتضيه التخصيص من توفير استثمارات إضافية وجديدة عن طريق القطاع الخاص، وافق مجلس الوزراء على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن قائمة المرافق وأنواع النشاط المستهدفة بالتخصيص، ويجري التخصيص لهذه المرافق تباعًا وبالتدريج.

إن ميزانية العام الحالي توضح تركيز الدولة على توفير البنية اللازمة لتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية الموارد البشرية، حيث رصد في الميزانية اعتمادات ضخمة للتعليم العام والتقني المتخصص، شملت اعتمادات لافتتاح ثلاث جامعات وعشرات الكليات التقنية والمراكز المهنية، ويتماشى ذلك مع هدف الدولة الرامي لإيجاد حل لمشكلات تأهيل الشباب السعودي وتوظيفهم، وإيجاد قوة عمل وطنية مؤهلة ومدربة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل كما حظيت قطاعات الخدمات الأخرى باعتمادات لمشروعات تنموية مهمة، مع التركيز على مشاريع المناطق مما يعزز مفهوم التنمية المتوازنة في كل مناطق المملكة.

إن الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية الثامنة للسنوات من ١٤٢٥هـ إلى ١٤٣٠هـ تركز على مجالات التقنية، ومشاريع التنمية، وتعمل على توفير وظائف للخريجين والخريجات، ورفع مستوى دخل المواطن، والاهتمام بمخرجات التعليم والتدريب، واستثمار معدلات النمو الاقتصادي في تحسين المستوى المعيشي بشكل عام وزيادة الإنتاج، ورفع الكفاءات البشرية والجودة، كما ستسهم السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في توفير وظائف كثيرة للجنسين في القطاعين العام والخاص.

أيها الإخوة:

لقد ظلت التنمية البشرية المحور الرئيس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة، فحرصت الدولة على زيادة الإنفاق المخصص للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وظل تقديم خدمات صحية وتعليمية ذات جودة عالية في مقدمة أولويات خطط التنمية المتعاقبة، فارتفعت أعداد الملتحقين بالتعليم العام والجامعي بالتزامن مع انخفاض أمية الكبار، وتزايد دور القطاع الخاص وإسهامه في توفير الخدمات التعليمية بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية.

ولا يفوتنا ـ والحديث عن التنمية البشرية ـ أن نشير إلى دور المرأة الحيوي في التنمية. فالمرأة في المملكة العربية السعودية تؤدي واجباتها، وتزاول حقوقها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، ولقد أوجدت

الدولة مجالات عمل كثيرة لها، وتتواصل الجهود لتوسيع هذه المجالات حيث أصدر مجلس الوزراء قرارًا بإنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة، كما تشارك المرأة في منتديات مركز الحوار الوطني، وفي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتعمل الدولة على تعزيز قدراتها نحو المشاركة الفاعلة في التنمية وتمكينها من توظيف قدراتها وعطاءاتها في المجالات المنتجة لخدمة المجميع.

كما أن الجهود مبذولة ومتضافرة بصورة عامة لتوطين الوظائف والحد من البطالة الناتجة عن خلل في سوق العمل ووجود أعداد كبيرة من العمالة غير السعودية، ويتواكب مع ذلك كله مراجعة مستمرة لمنظومة التعليم والتدريب. فالتعليم استثمار في الأمة بجميع أفرادها.

إن هذه المنجزات التي ذكرنا طرفًا منها ساعد على تحقيقها، ودعم وجودها التآلف والتآخي والترابط ضمن وشائج العقيدة والقربى، وجسدها استثمار الفرص التنموية التي أتاحتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز ذلك كله الارتباط بهذا الوطن حبًا وولاء وإخلاصًا ومحافظة على الثوابت والإنجازات التي قامت عليها المملكة.

أيها الإخوة:

إن القضية الفلسطينية تشغل بال المملكة، وقد أولتها اهتمامًا كبيرًا، وهذا الاهتمام يمثل توجهًا أصيلًا في السياسة السعودية وفق ثوابت وضعها الملك المؤسس عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ وسرنا جميعًا من بعده على دربه. إن العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين واحتلال الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات والجدار العازل من أجل فرض واقع جديد على الأرض من جانب واحد، وتنفيذ سياسة الاغتيالات وهدم المنازل، وتعد كلها ممارسات تعيق التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

وفي ما يتعلق بالعراق فهناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولي من أجل أن يعود العراق إلى الساحة العربية والدولية دولة ذات سيادة كاملة تنعم بالأمن والاستقرار.

أيها الإخوة:

وفي الختام فإننا جميعًا مؤتمنون في أعمالنا، ومأمورون بأداء الأمانة على الوجه الذي يرضي الله عنا، ومسؤولون أمامه عز وجل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء، الآية ٥٨].

وقوله عز وجل: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [التوبة، الآية ١٠٥].

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأن يوفقنا جميعًا إلى العمل الذي يرضيه عنا إنه على كل شيء قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الدورة الرابعة ـ السنة الأولى
٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ
١٢ أبريل ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد الأمين.

أيها الإخوة أعضاء مجلس الشورى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى بركة الله عز وجل نفتتح أعمال السنة الأولى من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، ونسأله تعالى أن يبارك جهودنا جميعًا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لخدمة دينه الحنيف، ثم خدمة وطننا الغالي وأبنائه الأعزاء.

أيها الإخوة:

إن الشورى أحد المبادئ التي جاء بها الإسلام لتكون أسلوبًا للتعاون على أداء الأمانة والتكاتف في تحمل المسؤولية، فتتجلى فيها صورة من صور العمل الجماعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وتمثل الشورى دعائم أصيلة راسخة قامت على أساسها المملكة العربية السعودية، ومارستها منذ ثمانين عامًا، وكلما أوغلنا في دراستها وتطبيقاتها أتضحت في أذهاننا صورتا: الأصالة والتطوير.

وتأكيدًا للدور الإيجابي الذي يقوم به مجلس الشورى، وما يمثله من مساندة للحكومة في الأمور التنظيمية، تم تعديل المادة الثالثة من نظام المجلس اعتبارًا من الدورة الثانية لزيادة عدد أعضائه من (٦٠) عضوًا إلى (٩٠) عضوًا، ثم إلى (١٢٠) عضوًا في دورته الثالثة ثم إلى (١٥٠) عضوًا في هذه الدورة، مما أضفى على المجلس طابعًا عمليًا حقق له المزج بين ممارسته في دوراته كلها، والارتقاء التدريجي بالعمل كمًا ونوعًا.

أيها الإخوة:

الإسلام دين رحمة وسلام، يهدي إلى الخير، ويدل عليه، وينهى عن الشر، ويحذر منه ويدعو إلى التعارف بين الأمم، والتعايش السلمي، ويحرم البغي والعدوان والإفساد في الأرض، فليس في ديننا مكان للعنف أو التعصب أو التطرف، أو القهر أو الإرهاب أو الاعتداء على النفوس المعصومة والممتلكات، فدين الإسلام بريء من هذه التصرفات. والمسلم الحق أبعد ما يكون عن القيام بهذه التصرفات أو التعاطف مع منفذيها، ولن نسمح لفئة مفسدة يقودها فكر منحرف أن تمس أمن هذا الوطن، أو تزعزع استقراره.

والمملكة العربية السعودية لم تألُ جهدًا، ولن تألو، في التصدي للإرهاب بكافة صوره وأشكاله، فهي تحاربه محليًا، وهي ملتزمة بالدعم التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمحاربته.

ومن هذا المنطلق، أقامت المملكة العربية السعودية حملة للتضامن الوطني ضد الإرهاب استمرت فاعلياتها خمسة عشر يومًا من ٢٥/ ١٤٢٥/١٢هـ وشملت جميع القطاعات، وكل الجهات، وقد بدأت هذه الحملة بالمؤتمر

الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافت فيه المملكة ممثلين من (٦٠) دولة ومنظمة دولية وإقليمية لبحث وتطوير سبل ووسائل مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية الدولية، وتقدم فيه أخي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بمقترح إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، وقد نال هذا المقترح دعم المؤتمرين وتأييدهم. كما توصل المؤتمر إلى توصيات منها: اعتماد إستراتيجية شاملة فاعلة موحدة، وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة، وتسوية المنازعات الإقليمية والدولية سلميًا لتفويت الفرصة أمام المنظمات الإرهابية لاستغلال معاناة الشعوب، والتأكيد على رفض أي محاولة لربط الإرهاب بالدين، وتهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك بين مختلف الدول، وتعزيز الحوار المتعدد الثقافات والتعاون المشترك بين مختلف الدول، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الدول لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات، والاتجار بالمخدرات.

أيها الإخوة:

إننا ماضون ـ بإذن الله ـ على طريق التنمية والتطوير، ولقد سرنا ما تم اتخاذه من إجراءات تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتفعيل المجالس البلدية وفقًا لنظام البلديات والقرى. كما أن الاقتصاد الوطني يتنامى، والنجاح الذي تحقق على صعيد التنمية والبناء الاقتصادي في المملكة جاء ثمرة رؤية اقتصادية واسعة الأفق، وقدرة ـ بحمد الله ـ على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، ومرونة كبيرة في مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، وخطط التنمية التي شهدتها المملكة تنطوي على كثير من المؤشرات التي تجسد الرؤية التي تعاملت بها المملكة مع قضايا التنمية والبناء الاقتصادي. واستطاع الاقتصاد السعودي تحقيق التأقلم والتكيف مع متطلبات التنمية الاقتصادية وظروف الاقتصاد العالمي من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات الاقتصادية المهمة التي كونت نقطة تحول رئيسة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ووفرت موجهات لتعزيز النمو والازدهار.

أيها الإخوة:

لقد نجحت خطط التنمية بالمملكة في إقامة التجهيزات والمشروعات القادرة على قيادة عمليات التطوير والتحديث ونقل التقنية المتقدمة، وتوفير المستويات اللائقة من التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة، ولسنا بحاجة إلى تعداد هذه الإنجازات فوثائق وزارة الاقتصاد والتخطيط زاخرة بذلك، ومن الجدير بالذكر أن البعد الاجتماعي لخطط التنمية لم يكن غائبًا، بل كان دائمًا حاضرًا من خلال برامج عدة لخدمات الرعاية الاجتماعية في جميع المجالات، وشملت هذه الرعاية بالذات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قدمت لهم العديد من أوجه الرعاية الصحية والاجتماعية والتأهيلية، ورصد التمويل اللازم لذلك،

وإصدار نظام خاص بهذه الفئة يغطي متطلباتها واحتياجاتها والآليات التنفيذية المحققة لذلك.

وسعت الدولة لاستغلال ما أنعم الله به من ثروات للقيام بتنمية متسارعة شملت جميع مناحي الحياة، فارتفع حجم الاستثمارات في المجال الصناعي إلى أكثر من مائتين وستين مليار ريال، وارتفع عدد المصانع إلى أكثر من ثلاثة آلاف وسبعمائة مصنع توفر أكثر من ثلاثمائة وأربعة وخمسين ألف فرصة عمل في مختلف الأنشطة. كما حققت شركة سابك مراكز متقدمة على المستوى العالمي فتبوأت المركز الأول عالميًا في بعض الصناعات. أما قطاع النقل والاتصالات فشهدا إنجازات كثيرة، حيث بلغت أطوال الطرق التي نفذت أو قيد التنفيذ أكثر من (٧٣) ألف كيلومتر، وتوسعت خدمات الاتصالات بدرجة كبيرة.

أيها الإخوة:

إن تحقيق أهداف خطط التنمية إنما يتم في إطار المفهوم الشامل لتنمية الموارد البشرية والارتقاء المستمر بهذه الموارد، وتحقيق التناسب بين النمو السكاني والموارد البشرية وتبني التخطيط الجيد لتطوير وإدارة الموارد البشرية، والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية، والاستمرار في تبني برامج إحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة، وزيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل وفق قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (١٢٠) والتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ الذي يقضي بتوسيع مجالات عمل المرأة وزيادة فرص توظيفها طبقًا لما جاء من محددات في القرار.

ولقد أسست المملكة منظومة من مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني، والعمل جار على إعادة هيكلة مؤسسات التعليم والتدريب، وتحديد مفاهيمها بما يلبي احتياجات التنمية من القوى العاملة الوطنية بمختلف مهاراتها، وتأكيد العلاقات المتبادلة بين العمل المنتج ومجالات التنمية البشرية.

ونشير في هذا الصدد إلى أن النمو الاقتصادي السريع في المملكة خلال سنوات خطط التنمية اقترن بتوافر الكثير من فرص العمل، وإن كانت سوق العمل قد شهدت في الوقت نفسه بعض الخلل، كتزايد نسبة القوى العاملة الاجنبية في مقابل الارتفاع النسبي في بطالة القوى العاملة الوطنية. فقد اتجهت أهداف خطة التنمية الثامنة نحو تهيئة الظروف لإيجاد الوظائف وفرص العمل للمواطنين من خلال الاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الجديدة من جهة، وتأمين التعليم الأساس وتنمية القدرات والمهارات لدى القوى العاملة الوطنية وترشيد عملية الاستقدام من جهة أخرى.

وتأكيدًا على ذلك، صدر قرار مجلس الوزراء في بداية شهر محرم ١٤٢٦هـ الذي وضع آلية عمل لمواجهة مشكلة البطالة بين المواطنين، وارتفاع معدلات استقدام العمالة، ونص على تكليف جميع الجهات المعنية والجامعات السعودية والأجهزة الإعلامية بمساندة وزارة العمل في الإجراءات التي تتخذها لخفض معدلات إصدار التأشيرات وتدريب السعوديين، وتنشيط دور القطاع

الخاص، والتأكيد على جميع القطاعات والأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بالتنسيق المباشر والكامل مع وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية في ما يتعلق بإجراءات الإحلال للقوى العاملة الوطنية وكل ما تراه الوزارتان في شأن استقدام العمالة.

أيها الإخوة:

إن ميزانية العام الحالي تضمنت مخصصات للتنمية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية وهذا يبرز متانة الاقتصاد السعودي، والآفاق الواسعة أمام نمو قطاعاته بمعدلات عالية في الأعوام القادمة إن شاء الله. وجاءت الميزانية متزامنة مع بداية خطة التنمية الثامنة لإحداث نقلة كبيرة في الخدمات والتسهيلات التي يتمتع بها المواطن السعودي. فقد اشتملت هذه الميزانية على (٧٥,٥) مليار ريال للمشروعات والبرامج الجديدة في مختلف مناطق المملكة، مع الأخذ في الحسبان التوزيع المتوازن بين احتياجات هذه المناطق، ودعم برامج تنمية الموارد البشرية ومشروعات التعليم والتدريب والصحة والخدمات الاجتماعية والمياه والزراعة والخدمات البلدية والنقل والاتصالات، كما اشتملت الميزانية على زيادات كبيرة في رأس مال صناديق الإقراض والتمويل التي أنشأتها الدولة لتقديم التسهيلات والقروض الميسرة للمواطنين.

أيها الإخوة:

لقد صدرت الأوامر بالاستفادة من الزيادة الاستثنائية في إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ بالشكل الذي يعود بالفائدة على المواطنين في جميع مناطق المملكة مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجًا وذلك من خلال تخصيص مبلغ واحد وأربعين ألف مليون ريال من فائض إيرادات تلك السنة لتنفيذ مشاريع إضافية للخدمات، خصص منها مبلغ ثلاثين ألف مليون لتنفيذ برنامج إضافي محدد لتحسين وتطوير الخدمات يشمل مشاريع لشبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول، ووضع برنامج عاجل لتنفيذ طرق سريعة وتنفيذ برنامج لتطوير مستوى الرعاية الصحية الأولية بكافة المناطق، وتنفيذ برنامج سريع لاستكمال بناء المدارس للبنين والبنات، ودعم التعليم الفني والتقني وزيادة الطاقة الاستيعابية له وتطويره وفقًا لحاجة سوق العمل، وكذا زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٩٠٠٠٠٠٠٠٠) تسعة آلاف مليون ريال لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار، وكذا زيادة رأس مال بنك التسليف السعودي (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة آلاف مليون ريال لتمكينه من زيادة عدد القروض التي يمنحها للمحتاجين وأصحاب المهن وفقًا لنظامه.

أيها الإخوة:

اهتدت خطة التنمية الثامنة بأولويات التنمية المعتمدة، وبعناصر القوة في الاقتصاد الوطني لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في معدل النمو الاقتصادي وبما يفوق الزيادة المتوقعة في معدل النمو السكاني، ويمكن من زيادة معدلات توظيف القوى العاملة الوطنية، كما استهدفت تنويع الأنشطة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني لإيجاد روافد بجانب الإيرادات

النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي والواردات وتحسين كفاءة آلية السوق، وزيادة دور القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار، وتطوير قدراته على المنافسة.

وتتبنى خطة التنمية الثامنة مجموعة متكاملة من السياسات المتسقة لتأمين متطلبات تحقيق أهدافها، فموضوعات مثل الاستقرار الاقتصادي، كفاءة وكفاية الائتمان المصرفي، من الأمور التي تلقى اهتمامًا بارزًا كذلك أولت الخطة اهتمامًا خاصًا بالمجالات المتعلقة بتهيئة البيئة المناسبة للاستمرار في تطوير الهيكل الاقتصادي، وبرامج التحديث، وتسريع عمليات التخصيص، وتطوير النظام الإداري.

كما تهتم سياسات الخطة بتوفير الظروف المناسبة لزيادة استثمارات القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، بالإضافة إلى مواصلة الاستثمار الحكومي في قطاعات التنمية والاستمرار في تطوير الإطار المؤسسي للتجارة الخارجية، وتحسين كفاءة أداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، والعمل على تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية وزيادة صادراتها، هذا بالإضافة إلى مواصلة التوسع في الاتفاقات التجارية الثنائية مع دول العالم بهدف إيجاد أسواق جديدة للصادرات الوطنية.

أيها الإخوة:

هذا في ما يخص الأوضاع المحلية، أما في ما يتعلق بالعالم الخارجي فإن سياستنا في هذا الشأن قائمة على العمل لما فيه تحقيق مصالح المملكة، ودعم وجودها الإيجابي في المحافل الدولية، وإبراز دورها البناء سواء في المحيط الإقليمي أو العربي أو الإسلامي أو العالمي.

وإن ما تشهده الساحتان العراقية والفلسطينية من استمرار للأحداث التي ذهب ضحيتها الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ يتطلب ضرورة اتخاذ موقف دولي للحد من نزيف الدم والعمل على إعادة الأمن والاستقرار والسلام للمنطقة.

ويحدونا الأمل في أن يعمل أبناء العراق على بناء عراق جديد موحد ومستقر وآمن.

أما القضية الفلسطينية فقد أولتها المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا يمثل توجهًا أصيلًا في سياستنا وفق ثوابت وضعها المؤسس الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ وسرنا جميعًا من بعده على دربه، فدعمنا مستمر للإخوة الفلسطينيين في السعي لإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وموقفنا معهم ثابت لتذليل كل الممارسات التي تعيق التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

وندعو الإخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة، والمحافظة على وحدة لبنان واستقراره وتماسكه وتغليب جانب الحوار بين مختلف القوى السياسية، والابتعاد عن كل ما من شأنه بث الفرقة والانقسام.

وفي ما يتعلق بالعلاقات العربية، فإن المملكة تركز على قضية تفعيل العمل العربي المشترك، وقد صدر المرسوم الملكي رقم م/ ١ وتاريخ ١٤٢٦/٢/١١هـ بالمصادقة على وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية الصادرة عن مجلس جامعة الدول

العربية على مستوى القمة في الدورة (السادسة عشرة) والتي تتضمن مبادئ تحدد أهدافًا تطمح الدول العربية إلى تحقيقها في المستقبل لتعزيز التعاون والتكامل العربي، وتنطوي على آليات لتفعيل ميثاق جامعة الدول العربية، وتطوير أجهزة الجامعة، وتؤكد الوثيقة على تعزيز العلاقات بين الدول العربية، ودعم التشاور والتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء وبخاصة في مجالات الأمن والدفاع والشؤون الخارجية، كما تؤكد على الدول الأعضاء أن تنفذ التزاماتها المنبثقة عن ميثاق جامعة الدول العربية.

أيها الإخوة:

إن المملكة العربية السعودية حريصة على استقرار السوق العالمية للنفط، وتعمل بما يحقق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين في آن واحد، وتسعى لتنمية التجارة الدولية من خلال التعامل على أساس اقتصادات السوق الحر.

أيها الإخوة:

إن المملكة ترتبط مع سائر دول العالم المحبة للسلام بعلاقات واضحة قوامها الاحترام المتبادل، والمشاركة المنتجة في قضايا الإنسانية وهمومها، والاهتمام بشؤون التنمية وإشكالاتها، والمبادرة الدائمة في المواساة والإغاثة في الكوارث والزلازل التي تحصل من وقت لآخر، والمساندة والمساعدة لضحايا الفيضانات والمشردين واللاجئين داعمة للمحتاجين والمتضررين.

أيها الإخوة:

لقد سعت المملكة إلى تطوير التعاون في ما بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي وتنمية علاقاتها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وسوف نوالي الخطى ونواصل الجهود حتى نصل إلى الغايات التي تنشدها شعوب دول المجلس.

وفي الختام نتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الشورى الذين انتهت مدة عضويتهم، ونرجو للأعضاء الجدد التوفيق والسداد، وندعو الله عز وجل أن يعين الجميع على القيام بالعمل وأداء الأمانة على الوجه الذي يرضيه عنا، فنحن جميعًا مؤتمنون في أعمالنا ومسؤولون أمامه عز وجل عملًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء، الآية ٥٨]؛ وقوله عز وجل: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [التوبة، الآية ١٠٥].

والله أسأل أن يحفظ بلادنا، ويديم عليها الأمن والاستقرار، وأن يوفقنا للعمل بما فيه خير ديننا ووطننا ومواطنينا إنه على كل شي قدير.

ص.ب: ٢٩٤٥ ـ الرياض ١١٤٦١ ـ المملكة العربية السعودية ـ هاتف ٤٠١١٩٩٩ ـ ٠١١/ ٤٠٨١٦٣٦ ـ ٠١١ فاكس ٤٠١٣٥٩٧ ـ ٠١١

P.O.Box: 2945 - Riyadh 11461 - K.S.A - Tel: 011 - 4011999/ 011 - 4081636 Fax: 011 - 4013597

البريد الإلكتروني: E-Mail: info@darah.org.sa ـ موقع الإنترنت: www.darah.org.sa

darah.org.sa

/AddarahTube

/darahfoundation

/darafoundation